أهل الثقة وأهل الخبرة

الدكتور محمد الجوادي

الطبعة الثانية



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٨

الاخراج الفن: مادلين أيوب فرج

تصميم الغلاف: ماجدة عبد العليم

أهل الثقة وأهل الخبرة

الجوادى ، محمد

أهل الثقة وأهل الخبرة: مذكرات وزراء الثورة/ محمد الجوادى. ـ ط٢. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.

٧٢٠ ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك ٩ ٢٤٨ ٤٢٠ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ جمال عبدالناصر (١٩٥٤ ـ ١٩٧٠)

٢ ـ كمال حسن على ـ المذكرات.

(أ) العنوان :

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٣٤٨/ ٢٠٠٨

I.S.B.N - 978 - 977 - 420 - 248 - 9

ديوى: ٩٦٢,٠٦٣

الإهـــداء

إلى أستاذى الدكتور محمد عبد اللطيف إبراهيم
النموذج الأمثل لليبرالى القيادى فى العقدين الأخيرين

د. محمد الجوادى

الفهـرس التفصيلى

الباب الأول: «مشاوير العمر»

مذكرات الفريق أول كمال حسن على

● التعريف بالمذكرات وبصاحبها ● حين يروى صاحب المذكرات واقعة من الوقائع التى اشترك فيها فإنه يحرص على أن يروى ما حدث فعلا لا ما يتخيله كان جديرا بالحدوث، فلا ينسب إلى نفسه أفضالا أو أقوالا لم تحدث، ومع هذا يعقب المؤلف بأنه كان يود أن يقول كذا أو كذا ● يروى قصة حواره مع عبد الناصر فى إحدى زياراته للجبهة فى أثناء حرب الاستنزاف ● ينتهز الفرصة كيما ينبهنا إلى ما تدل عليه هذه القصة من نجاح العدو الإسرائيلى فى الإفادة إلى أقصى حد من أساليب الحرب النفسية ● يعبر عن أساه من الضعف الشديد فى مبادئ الاستراتيجية(!!) التى حكمت موقف قيادتنا فى ١٩٦٧ ● يستمر فى التعبير عن أساه من القرارات التى دفعت بنا إلى هزيمة ١٩٦٧، وهو يوجهها إلينا أو إلى نفسه فى مونولوج طويل ● يروى رأيه فى واقعة إبعاد رئيس الأركان المشير أحمد إسماعيل نتيجة عصبية الرئيس عبد الناصر، وهى الواقعة التى حققناها بالتفصيل فى كتابنا «صانع النصر»، وكانت كتابات كمال حسن على أحد مصادرنا فيها ● يعتز بأنه أدى واجبه فى كل خطوة من خطوات مشاوير حياته على نحو ما كان يتمنى أن يؤديه ● يعترف أن الصدفة لعبت أدوارا متكررة فى تقلبه فى المناصب المختلفة بدءا من التحاقه بالكلية الحربية ثم انتقاله من سلاح إلى سلاح ولكنه مع هذا يمضى فى مجرى النهر بقوة واقتدار فى أغلب الأحيان، وفى أحيان كثيرة يعوقه ما يعوق النهر نفسه كما حدث فى ١٩٦٧ ● يتحدث عن تقاعده فى نهاية المشاوير، وخوفه من التوقف عن المضى فى المشاوير ● صاحب المذكرات صنعا حين أشار إلى أسماء الذين ساعدوه فى هذا الكتاب على نحو دقيق ● يحدثنا عن حرب ١٩٥٦ بإنصاف لم نعرفه فى كتابة أحد قبله، وتسود كتابته العقلانية الشديدة

ولكنه مع ذلك يُنصف جيشه وقومه ووطنه، وهو يكاد يعترف بفلسفة واضحة تقول إن المنتصر فى ١٩٥٦ كان أمريكا، وفى ١٩٦٧ كان هو روسيا، وهو يكاد يتبنى وجهة النظر القائلة بهذا الرأى، ولكنه مع ذلك لا يدع هذه الفرصة المتاحة له كى يثبت لنا أن الجيش المصرى قد انتصر فى هذه المعركة ● يجيد الدفاع عما شاب انسحاب قواتنا فى ١٩٥٦ من بعض القصور ● اتخذ جانب الإنصاف للجيش المصرى أيضا عند حديثه عن حرب ١٩٤٨حيث ناقش فكرة النصر والهزيمة فى هذه الحرب ●كمال حسن على يبلور فكرته الذكية عن الدور القاسى الذى لعبته القوى الكبرى فى توظيف الهدنة لصالح العدو الإسرائيلى، وهو يقارن بين موقف الدول الكبرى فى حرب ١٩٤٨، وموقفها فى حرب ١٩٥٦، فيذهب إلى حد نتخيل معه أن القوى الكبرى كانت هى صاحبة الفضل فيما نسبناه إلى أنفسنا من نصر فى ١٩٥٦ ● كمال حسن على يتناول حرب اليمن يتعمد أن يكرر الاستشهاد بما قاله جمال عبد الناصر فى مناسبات مختلفة من أن مصر قد تورطت فى هذه الحرب، وحين يروى ذلك فإنه لا يلوم عبد الناصر بقدر ما يأسف لما وجدنا أنفسنا فيه، ولكنه مع ذلك لا ينساق إلى أن يتبنى نظرية المؤامرة تبنيا كاملا يتيح له أن يعفى قادتنا من المسئولية ● كان أول قائد من قادة١٩٧٣ كتب عن حرب اليمن كتابة شاملة تناولت الحرب كلها من أولها لآخرها وهو أول من ميز بين فترتى قيادة الفريق مرتجى والفريق أنور القاضى متأثرا فى ذلك برأى الفريق القاضى نفسه وهو يقسم الحرب إلى مرحلتين ● المرحلة الأولى: من سبتمبر عام ١٩٦٢ إلى مايو ١٩٦٣ وهى تعتبر من أقسى المراحل التى انتهت فى آخر الأمر بوصول القوات المصرية إلى الحدود الشمالية وسيطرتها على اليمن سيطرة شبه كاملة ● المرحلة الثانية: من مايو ١٩٦٣ إلى نوفمبر عام ١٩٦٣ وشهدت تطهير الجيوب المعادية التى كانت تظهر وتختفى مع الارتزاق والابتزاز، ثم حسمها فى النهاية هجوم الربيع الذى قضى على فلول الملكيين فى الشمال ● فى كتابته عن حرب فلسطين ومراحلها الأربع، يمكن للقارئ أن يطالع ملخصا من أدق وأروع ما يمكن لعمليات هذه الحرب ● يتحدث عن النجاح الذى أحرزه الإسرائيليون فى المرحلة الثانية من القتال، ويصف هذه الفترة بأنها استمرت عشرة أيام فقط من القتال من ٨ يوليو إلى ١٨ يوليو، وهو يعبر عن حيرته من سلوك الجيش الأردنى فى هذه الحرب ● ينتقل إلى الحديث عن المرحلة الثالثة منبها إلى سيطرة روح المؤامرة الغربية على العرب فى هذه المرحلة ● يلخص رأيه فى «عملية الضربات العشر (من ١٥ أكتوبر إلى ٢١ أكتوبر) التى قام بها الإسرائيليون ● يرى أن المرحلة الرابعة تمثل فترة امتداد للهدنة الثانية أيضا، وهو يتحدث عن موقفه فى هذه المرحلة ● تقوده الشجاعة الآنية إلى أن يجاهر برأيه فى

كثير من الوقائع التى استقرت روايتها على نحو خاطئ ● يؤكد على حقيقة مسئولية القيادة السياسية فى ١٩٦٧، بل ويروى كيف دفعته الشجاعة إلى أن يشهد لصالح اللواء الغول حين أخذت أقواله فى التحقيق الذى أجرى بعد النكسة ● يروى كيف واجه النيابة والمحكمة، لكنه يلقى بظلال من الشك على طبيعة شهادته حين يحدثنا عن أن اللواء صدقى الغول لم يسترح لها وتصوره واحدا من المسئولين عن إدانته ● يعلق على الأحداث الداخلية التى تلت حرب ١٩٦٧تعليقا كاشفا عن عقيدته فى سياسة القيادة السياسية المسئولة فى ذلك الوقت ● من الجدير بالتنويه أن هذا الذى يبديه من رأى صريح هو أقصى ما وصل إليه قائد عسكرى من التعاطف مع مظاهرات شعبية قامت ضد نظام ثورة يوليو ● يستبين لنا من قراءة مثل هذه الآراء ـ بما لا يقبل الجدل بعد ذلك ـ كيف يتمتع قادتنا على اختلاف مستوياتهم بقدرة واضحة على تمييز الحق من الباطل مهما اختلفت آراؤهم ● على الرغم من أن كتاب «مشاوير العمر» لا يتمتع بالعداء التقليدى للمشير عبد الحكيم عامر الذى نجده فى غالبية المذكرات والكتابات التاريخية، إلا أن هذا لا يمنع مؤلفه من أن يضع على كتفى عبد الحكيم عامر ما لا ينبغى أن يزاح عن عاتقه بأى حال من الأحوال من قبيل المسئولية العسكرية عن كارثة ١٩٦٧ ● نلمس موضوعية كمال حسن على الشديدة حين يتناول حرب أكتوبر فى أيامها المتقدمة التى ثار النزاع التاريخى حول مسئولية القادة عن أحداثها، ونحن نجده بعد أن أتيح له ما لم يتح لأى واحد من هؤلاء القادة جميعا (باستثناء الرئيس حسنى مبارك والمشير أحمد إسماعيل بالطبع) من اطلاع عميق على الخفايا والاستراتيجيات يعفى المشير أحمد إسماعيل من اللوم الذى استسهل الكثيرون توجيهه إليه، بل إنه يشير إلى أن أحمد إسماعيل نفسه لم يكن هو صاحب قرار الوقفة التعبوية ● يجاهر بما لم يسبقه إليه غيره من مسئولية السادات نفسه عن مجريات الأمور العسكرية فى حرب أكتوبر ● الأكثر مثونة من هذه التعليقات الكاشفة على الأحداث التى شهدتها الشخصيات المصرية، هو ما شغل مؤلف «مشاوير العمر» به نفسه فى هذا الكتاب من دراسة وتحليل وتقييم جهود القادة الإسرائيليين على الجانب الآخر من المعارك، ويبدو كمال حسن على فى هذه النقطة بالذات رجل مخابرات من طراز فريد، ورجل عسكرية حقة لا تدفعه العداوة إلى أن يغمط حق أى من أعدائه ● نراه يقدر مهارة شارون بالذات فى أكثر من موضع دون تهويل ولا تهوين، رغم أنه صعب على أى مصرى (دعك من قادة المعارك) أن يُكنوا لهذا القائد أى قدر من التقدير، وذلك لعداوتهم التقليدية له ● يواصل النقل عن موشى ديان فى معرض انتقاد سلوك شارون فى حرب ١٩٥٦ حين كان مسئولا عن قيادة جبهة الجنوب الإسرائيلية واللواء السابع المدرع ● كمال حسن

على يتبنى وجهة النظر القوية القائلة بأن مستقبل شارون السياسى ظل متأثرا لفترة طويلة بهذه المأساة! التى صنعها لنفسه باندفاعه فى حرب ١٩٥٦ ● يذكرنا على بأن شارون قام ببعض الهجمات المثيلة فى حرب ١٩٧٣ ● حين يتحدث عن قصة معركة ممر متلا يختم حديثه بالإشارة إلى بسالة القوات المصرية فى الدفاع عنها، وأن الاحتلال الإسرائيلى لها لم يحدث إلا بعد أن صدرت الأوامر لقواتنا بالانسحاب منها ● تعليقات ممتعة وواضحة لصاحب هذا الكتاب عن عدد آخر من القادة العسكريين الإسرائيليين الآخرين المعاصرين لشارون من أمثال ديان وإبراهيم تامير وإيجال يادين وفايتسمان وغيرهم ● هكذا يجد الناقد والقارئ نفسيهما وقد قادهما السياق إلى مزيد من الاحترام والتقدير للأمانة العلمية المتواصلة فى روايات تسلسل المعارك على نحو يستحيل معه أن يتهم صاحب المشاوير بأى نوع من أنواع الذاتية ● يجد القارئ للمذكرات كثيرا مما يشتاق إليه من حديث تفصيلى عن مشاعر هذا القائد فى أثناء حرب أكتوبر التى كان قائدا للمدرعات فيها، ومع أن القارئ يتمنى لو أنه وجد ما هو أكثر من ذلك، إلا أنه يقدر أن حجم مثل هذا الكتاب لم يكن ليسمح بمثل ذلك التوسع فى مثل ذلك الوقت ● حديثه التفصيلى عن الزيارة التى قام بها وهو مدير للمدرعات بصحبة رئيس الأركان الفريق سعد الشاذلى للجبهة فى صباح ثالث أيام القتال معركة ١٩٧٣ ● يحدثنا بصدق شديد عن بعض مشاعره فى ذلك اليوم وانبهاره هو نفسه بأداء القوات المسلحة حتى على مستوى أرتالها الإدارية ● يقدم وصفا تفصيليا جميلا لساحة القتال كما رآها بنفسه، معبرا فى الوقت ذاته عن مشاعره حين رأى الأمل يتحقق بعد طول انتظار ● كان من حسن حظ صاحب هذه المذكرات أن يحضر بنفسه طرفا مهما من المعركة التى دارت بين قوات العدو الإسرائيلى وبين الفرقة الثانية بقيادة الفريق حسن أبو سعدة، وهو يقدم لنا تفصيلات دقيقة وشيقة عن سير هذه المعركة ● يتحدث عن مهارة ذلك القائد العظيم حسن أبو سعدة فى التخطيط الاستراتيجى المتميز لهذه المعركة ● يحرص على أن يقدم نبذات سريعة عن زيارته هو والفريق الشاذلى لقطاعات الفرق الأخرى ● لا يخفى المؤلف إعجابه الشديد بالفصل الأربعين من المذكرات الذى عنوانه «التدخل الأمريكى»، قاصدا به الحديث عن الدور الأمريكى المنحاز فى حرب أكتوبر، ومع أنه ليس من سبيل إلى عرض الأفكار الكثيرة التى يحويها هذا الفصل، فإننا نستطيع أن نلخص للقارئ أفكاره الرئيسية التى تعبر عن عقلية استراتيجية متميزة، قادرة على التحليل، والتركيب، والاستنتاج ● يستهل هذا الفصل بالإشارة إلى أن مذكرات كيسنجر وأليعازر وغيرهما تجعلنا نقسم معركة أكتوبر إلى مرحلتين مختلفتين بسبب هذا التدخل الأمريكى السافر فى أثناء سير المعارك ● يبدى

رأيه القوى فى تعريف التدخل العسكرى الأمريكى، ممتدا بهذا التعريف إلى آفاقه الاستراتيجية الحقيقية، وأشكاله العديدة ● يرى، ومعه كل الحق فى هذا الذى يراه، أن مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل للتأثير على مسار الحرب لم تبدأ منذ اليوم الرابع (٩ أكتوبر) وإنما بدأت منذ اليوم الأول بوسائل مختلفة يمكن حصرها فى العناصر السبعة التالية: التشاور العسكرى بالخطط مع البنتاجون الأمريكى (تليفونيا) . المشاركة المباشرة فى خطط إسرائيل المضادة . المعاونة بالاستطلاع عن طريق القمر الصناعى . إرسال قطع غيار ومعدات إلكترونية وأسلحة متطورة بواسطة طائرات العال المدنية . تعويض إسرائيل عن كل ما تفقده من طائرات الفانتوم ودبابات م . ٦٠ باستخدام طائرات أمريكية تهبط فى العريش وإسرائيل . إمداد إسرائيل بطيارين أمريكيين مزدوجى الجنسية . الاستطلاع بطائرة أمريكى من طراز س ر . ٧١ ● موضوعيته الشديدة حين يتناول حرب أكتوبر فى أيامها المتقدمة التى ثار النزاع التاريخى حول مسئولية القادة عن أحداثها، ونحن نجده بعد أن أتيح له ما لم يتح لأى واحد من هؤلاء القادة جميعا (باستثناء الرئيس حسنى مبارك والمشير أحمد إسماعيل بالطبع) من اطلاع عميق على الخفايا والاستراتيجيات يعفى المشير أحمد إسماعيل من اللوم الذى استسهل الكثيرون توجيهه إليه، بل إنه يشير إلى أن أحمد إسماعيل نفسه لم يكن هو صاحب قرار الوقفة التعبوية ● يحرص على ألا يلخص مظاهر التدخل الأمريكى السياسى فى الحرب فى مصر فحسب، وإنما هو يبدأ بحثا فى سبيل دراسة وتأمل طبيعة التدخل السوفييتى أيضا وهو يناقش على حياء محسوب دور السوفييت فى صياغة فكرة الوقفة التعبوية متهما هؤلاء بالتواطؤ ضد مصلحة مصر، وهو يعبر عن هذه المعانى بصراحة شديدة ● يصل اقتناعه بفكرته هذه إلى حد أن يفسر بها ما حدث فى الوقت نفسه على الجبهة السورية، وهى وجهة نظر معقولة، ومقبولة أيضا ● يصل كمال حسن على بعد هذا إلى أن يقلل من قيمة الجدل حول الوقفة التعبوية لأنه يرى أن التدخل الأمريكى السافر كان قد تجاوز كل هذا ● حين يروى قائد المدرعات فى حرب ١٩٧٣ الذى هو كمال حسن على نفسه قصة تدمير اللواء ١٨٠ بقيادة عساف ياجورى فإنه بحكم الأمانة العلمية لا يفوته أن يشير إلى أن الذى دُمر لم يكن لواء وإنما كتيبة فحسب، ولكنها كتيبة كبيرة مجهزة ومسلحة كأنها اللواء ● القارئ المتعود على مبالغات المذكرات يكاد يتميز غيظا حيَن يجد مؤلف «مشاوير العمر» وقد قادته روح المسئولية إلى أن يتناول الشائعات الشهيرة التى أثرت الوجدان الشعبى المصرى بالتحليل والنقد على نحو ما نقرؤه له ● يروى تجربته الشخصية مع المكان الذى شهد مصرع خليفته المشير بدوى ورفاقه، ومن العجيب أن نرى كمال حسن على أكثر انتباها

إلى مخاطر الطيران والهبوط من خلفه المشير بدوى، ومن العجيب أيضا أن نراه أكثر احتياطا فى تأمين طريق القادة، لكننا نعجب من أن تصرفاته المدروسة لم تتحول، كما كان ينبغى، إلى بروتوكول يتبعه خلفاؤه ● الكتاب يحتوى عناصر كثيرة مما هو مطلوب فى مشروع أية موسوعة حقيقية لتاريخ الوطن ● لا يلجأ المؤلف أبدا إلى عبارة أحد الزملاء أو أحد القادة... وإنما هو حريص (شأن كل المنصفين الذين تخلوا عن العقد القديمة التى لاتزال تحكم كثيرا من الذين يكتبون ويهلل لهم) على أن يثبت كل اسم فى موقعه الصحيح، والأفعال عنده مبنية للمعلوم إلا أن يكون المعلوم معلوما بما فيه الكفاية عنهم ● رأى المؤلف: كمال حسن على رجل حريص تمام الحرص على التحضر فى كل تصرفاته أليس هو الذى أقام حفلا للخبراء السوفييت قبل أن يغادروا الوطن؟ ● إنصاف المؤلف لإسماعيل باشا صدقى وحكومته وموقفهما فى التغلب على الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينيات، وهو موقف كان يمكن لصاحب المذكرات أن يتجاوزه لكنه رأى أن التاريخ سوف يذكره له إذا أجاد عرضه على نحو ما فعل ● فى هذا الكتاب فقرة جيدة الصياغة والتعبير عن التكوين الإنسانى الذى حظيت به شخصيته ● يتحدث عما كانت البيئة المصرية توفره فى ذلك العهد من مقومات التربية الرياضية المتميزة ● يستكمل صاحب المذكرات صورة ذكرياته البهيجة عن هذه الفترة بالحديث عما كان يأكله من لذيذ الطعام ● بعض التجارب الذاتية التى عبر عنها هذا الكتاب بطريقة بارعة ● يصف أول يوم له فى الكلية الحربية بأنه أطول يوم فى التاريخ ● ما يرويه بتحفظ واتزان عن قصة مصرع أخيه الأكبر المهندس عزت (الذى تذكر بعض المصادر التى لم يشر إليها صاحب المذكرات إلى أنه كان من الإخوان المسلمين) ● يشير إلى أن مدير سلاح الفرسان اتخذ قرارا إنسانيا بنقله نتيجة لذلك الحادث للعمل مع شقيقه طلعت فى سلاح الفرسان، وهو يدفعنا دفعا إلى الثناء على روح هذا التصرف الأبوى لقائد مدير سلاح الفرسان الأميرالاى إسماعيل داود، الذى كان فى الوقت نفسه أحد أفراد الأسرة المالكة ● روايته لأحوال مصر أثناء وباء الكوليرا، ودور الجيش فى الجهود التى بذلت لمقاومة هذا الوباء ● يتحدث فى المذكرات عما راج من أن الكوليرا كانت مؤامرة من الإنجليز، وهو لا يستبعد أن تكون الشائعة حقيقية لما عرف من خلق الإنجليز فى مثل هذه المواقف ● سرعان ما يعود ليتحفظ فى إبداء تصديقه للشائعة الخاصة بمسئولية الإنجليز عن نشر الكوليرا ● ما يرويه كمال حسن على عن رحلة القطار التى استغرقت حوالى عشر ساعات من القاهرة إلى قليوب ● من الضرورى لنا أن نتأمل فيما يرويه عن رحلته العلمية إلى إنجلترا عام ١٩٤٩وإحساسه العميق بملامسة الحضارة نتيجة لهذه الرحلة الجميلة وترتيباتها الوئيدة التى كانت بمثابة

الطابع المسيطر على مثل هذه الأنشطة الإنسانية فى زمن الهدوء ● يمضى المؤلف وكأنه يقدم مختصرا شديد الاختصار لكتاب «رحلات قديمة» من التى تجمل الوصف الدقيق، وتقدمه متتابعا ● يحدثنا عن انطباعاته الحزينة عن المجزرة التى قام بها البريطانيون فى معركة الإسماعيلية فى يناير ١٩٥٢ مما أدى إلى اندلاع حريق القاهرة، وهو يقدم وصفا منطقيا لما حدث من تظاهرات استدعت الاستعانة بالقوات المسلحة فكان من حظه أن يكون من الضباط الذين كلفوا بمهمة حفظ استقرار البلد فى ذلك اليوم العصيب ● حرصه على الإشارة إلى أن المستفيد من حريق القاهرة كان هو المستعمر ● حين يعلق كمال حسن على على حريق القاهرة بعد أربعين عاما من حدوثه فإنه لا يعلق تعليق الضابط الشاب الذى شارك فى حياة ذلك اليوم، وإنما يعلق وكأنه رئيس الوزراء المسئول الذى سيلقى بيانا عن ملابسات الحادث أمام البرلمان، والحق أن هذه الحالة من تقمص المسئولية كانت تسيطر عليه فى كثير من رواياته للأحداث وكأنه مسئول عن أن يقدم رؤية محددة لما يمر به فى كتابه من أحداث ● نأتى إلى انطباعاته عن فترة حكم ثورة يوليو فيروعنا أن هذا الرجل الذى وصل إلى أعلى مناصب عهد الثورة لا تخلو مشاعره من المرارة من بعض تصرفات الثورة وعهدها ● يتحدث حديث مفعما بالأسى عن أعقاب ثورة ١٩٥٢ ونشوء التفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة ● يهاجم فكرة تسمية الضباط الذين تولوا قيادة الثورة وأتباعهم بالضباط الأحرار(!!)، ويوجه إلى هذه الفكرة انتقادات قاتلة ● لا تخلو مذكراته من حديث آسف على المستوى الذى وصلت إليه آليات تيسير الأمور فى الجيش المصرى نفسه فى حقبة الثورة التى كان قادتها هم بعض ضباط هذا الجيش، وهو يتحدث عما شاب هذه الحقبة من عناية بالتقارير السرية، ومفاهيم الأمن، والأثر السلبى لمثل هذه السياسة ● يروى معاناته هو نفسه فى إحدى مراحل حياته من مثل هذه التقارير، وهو يضرب مثلا بحديثه عن تقرير آذاه لا لسبب إلا لأنه كان يقابل سعد التائه الصحفى الشيوعى عند حضوره للسلاح لمقابلة ثروت عكاشة قائد السلاح!! ● ربما يروعنا أن نقرأ ما هو غير مشهور من هذا الرجل الذى وصل إلى أعلى ما يصل إليه الضباط بعد ذلك كان قد نقل من السلاح الذى يعمل فيه إلى مصلحة السجون، وهكذا يمكن القول بأن ما حدث من نقل الكتاب إلى باتا وغيرها من شركات القطاع العام لم يكن ابتكارا وإنما كان سياسة مبكرة مارستها قيادة الثورة منذ سنواتها الأولى، وبدأت بتجريبها فى ضباط القوات المسلحة أنفسهم ● يشير بكل وضوح إلى أنه كان مشكوكا فى أمر اتصاله بالشيوعية، وأنه وضع تحت رقابة كثيفة حتى أمكن الحكم على طبيعة سلوكه ● مؤلف المذكرات أكثر ما يكون تعبيرا عن الأسى عند حديثه عن الانفصال السورى، وبخاصة أنه كان فى

ذلك الوقت كان الضابط المصرى الوحيد الذى أتيح له أن يرأس لواء كاملا فى الجيش السورى، وهو أمر غير مشهور بالطبع فى ظل الحرص التلقائى على طى صفحة الوحدة بكل ما فيها ● يحدثنا عن مشاعره الحادة تجاه ما كان يراه من خطأ فى ممارسات قيادتنا للوحدة ● وبإحساس رجل المخابرات المتميز، ورجل الدولة المسئول يلخص المؤلف مجمل الشواهد التى كانت تنبئ بحدوث الانفصال وعجز القيادة المصرية عن استيعابها ● يروى مظاهر التوتر فى الساحة السورية فى الفترة التى سبقت الانفصال، ثم يروى ذكرياته الشخصية عما حدث له هو نفسه ليلة الانفصال، وهو يروى المفارقة فى أن هؤلاء الضباط أنفسهم كانوا قد اختيروا لحراسة عبد الناصر ● يحاول بروح رجل الدولة المتقدم فى السن أن يعيد تقييم الموقف الذى حدث فى ذلك اليوم ● يلخص الموقف فى سوريا على نحو أنهى الأمل فى عودة الوحدة ● يروى أن زوجته أصيبت بالسكر فى يوم الانفصال نتيجة لقسوة الحدث، وأنه ظل يستشعر مرارة الانفصال كل يوم مع كل جرعة أنسولين تتعاطاها ● ينفرد برواية تفصيلات مهمة عن اعتقاله، وعن وصول المعتقلين إلى خمسمائة، وعن تحريك هذه الجموع بانتظام إلى حيث يمكن الخلاص منها، وهى تفصيلات تدلنا على مدى التغييب الذى عاشته قيادتنا، وعلى مدى التخطيط الذى تمكن به قادة الانقلاب من تحقيق النجاح ● ما يرويه كمال حسن على عن الترتيبات الدقيقة التى اتخذها منظمو الانفصال من أجل الخلاص من الضباط المصريين بأقصى سرعة ممكنة إنهاء لوجودهم، وإنهاء لمظاهر الوحدة ● ترحيل المصريين لم يقتصر على مجرد ضباط الجيش، بل امتد إلى ترحيل المعلمين والخبراء كافة من كل التخصصات ● يأبى إلا أن يقدم قصة موقف إنسانى آخر يبلور به مأساة الانفصال وأثرها على المستوى الأسرى، ذلك أن المأساة قد حفرت أثرها فى نفسية ابنه شريف على نحو ما أثرت فى زوجته بظهور أعراض مرض السكر عليها، أما ابنه شريف فقد ظن أن الطرد سيلاحقه حتى حين أصبح فى وطنه بعد عودته من الانفصال ● يلخص بعض أخطاء مصر فى سوريا ● يروى انطباعات القائد الذى عمل معه فى اللواء ٧٠ المدرع فى يومين مختلفين ● يوم أن قدم للعمل تحت قيادته، ويوم أن خلفه هو نفسه فى قيادة اللواء ● لو تأملنا إحساس مؤلف هذا الكتاب فى كل ما تقلد من مناصب وقارنا إحساسه بالإنجاز فى كل منها لوجدناه أكثر ما يكون سعادة بما بذل فى جهاز المخابرات عنه فى أى منصب آخر من كل المناصب الوزارية التى تقلدها بعد ذلك ● قد نستطيع فهم هذا الشعور فى ضوء أن العمل فى هذا الجهاز كان عملا هادئا يتيح لصاحبه اللذة بإنجازه بعيدا عن السباق المحموم لأجهزة الإعلام، وهو السباق الذى عانى منه هو نفسه فى كل خطوة كان

يخطوها حين كان وزيرا للخارجية ومسئولا عن التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ● يتحدث بسعادة بالغة عن عمله وإنجازه فى المخابرات فى أكثر من موضع، ويكفينا أن نشير إلى واقعة استقباله للصحفيين فى جهاز المخابرات وتناولهم الغداء فيه ومرورهم على أقسامه وأجنحته. أو اهتمامه مثلا بإنتاج الفيلم الذى عرف بعد ذلك باسم «الصعود إلى الهاوية»، فضلا عن مشاركته لحسن التهامى فى بدء الاتصالات بالجانب الإسرائيلى● ما يرويه عن النشاط المهم لجهاز المخابرات فى متابعة الأمن الاقتصادى للبلد ●يعترف أن المعلومات التى قدمتها المخابرات لم تؤد إلى فائدة على الاقتصاد المصرى بسبب البطء الحكومى ● لا ينبغى لمدارسة المذكرات أن تغفل ما نمت عنه المذكرات نفسها من سعة أفق السياسى البارز كمال حسن على ● يكفى أن ننقل ما نقله لنا فى موضعه تماما عن موقف تيتو السياسى الذكى فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، حين دعا كل الحكومات والأحزاب الشيوعية فى شرق أوروبا للاجتماع بعد توقف المعارك فى الشرق الأوسط بساعات قليلة ● لم يكن من الذين يجيدون الحديث عن إنجازاتهم بطريقة تصورها على أنها معجزات ● كثرة ما أتيح لهذا الرجل من مواقع متقدمة فى قيادة العمل العسكرى السياسى قد عوضته عن هذا التواضع ● يضع أيدينا على بعض ما تحقق على يديه خلال توليه رئاسة الوزارة، وهى فترة قصيرة جدا ● يتحدث عن دور وزارته فى إعادة توزيع أنواع الدقيق بين المحافظات المختلفة، وهو حل جزئى كان كفيلا فى وقته بالحفاظ على سلعة مدعومة ● يتحدث باعتزاز عن المبررات التى دفعته إلى التفكير فى مؤتمر القطاع الخاص، وهو المؤتمر الذى عقد بالفعل فى عهد حكومته ● يتحدث عن المؤتمر نفسه، وهو حديث طوباوى يضاف إلى محاولاتنا الجزئية فى محاولة خداع النفس بإمكان تلفيق نظم اقتصادية تحل المشكلات بينما هى تزيد فى المشكلات التى لا تكتشف حجمها(!!) إلا من خلال هذه المؤتمرات ● يتحدث حديثا سريعا عن جهوده فى محاولة الحفاظ على الرقعة الزراعية من خلال توظيف إمكانات المسح الجوى للأرياف الزراعية ● يتحدث عن موقف وزارته من مشكلة تلوث البيئة ● يبدو حريصا على أن يطلعنا على الجانب «الفنى» و«الرومانسى» فى شخصيته فى كثير من المواضع ● يروى ذكرياته القلقة(!!) عن طبيعة الملاحقة الإعلامية الملحة فى أثناء مباحثات واشنطن ● لا يجد حرجا فى أن يعبر عن الجانب الإنسانى من مشاعره تجاه السلام مع إسرائيل فيما يروى من وقائع حدثت فى أثناء خطوات معركة السلام، وهو حريص على أن يكرر روايات هذه الوقائع فى كتابه «مشاوير العمر» بعد أن كان قد رواها فى كتابه السابق «محاربون ومفاوضون» ● صاحب المذكرات يعترف بصدق بالسبب الذى جعله يلتحق بالكلية

الحربية فى مطلع حياته على الرغم من أنه كان على أبواب كلية الطب، ومن العجيب أنه اقتدى بأخيه الذى ترك دراسة الطب من قبل ● المؤلف يصف المذكرات بأنها كتاب ممتاز يندر فى زمننا هذا أن يُكتب كتاب مثله بهذا العمق والتقصى للحقائق على فترات طويلة.. فهذه المشاوير تمتد سبعين عاما، والرجل يكتبها كما عاشها بالعرض لا بالطول فحسب ● صاحب المذكرات يقف دائما ليُعدل من وجهات نظرنا تجاه كثير من المسلمات التى آذت تكويننا لآرائنا التاريخية ● يقدم صاحب المذكرات تحليلات جيدة لموقف الدول الأوروبية من اليهود، وموقف اليهود من الدول الأوروبية ● يلفت نظرنا إلى طبيعة الموقف البريطانى من اليهود عند اندلاع حرب ١٩٤٨ ● كنت أتوقع من صاحب المذكرات أن يتناول السياسيين المعاصرين له بقدر أكبر من التقييم، ولكنه اكتفى بتقدير المرحوم فؤاد محيى الدين مرة بعد أخرى، وبانتقاد المغفور له الدكتور رفعت المحجوب فى موقف واحد ولكنه موقف يبلور كثيرا من آلية العمل السياسى فى عهد الثورة، ويبدو أنه نفسه لم يكن مستوعبا بما فيه الكفاية لآليات الصراع الاجتماعى، والخطاب السياسى فى عهد الثورة ● لا يفوت صاحب المشاوير طيلة فصول كتابه أن ينقل لنا صورة معبرة جدا عن مشاعر شريكة حياته السيدة آمال، وعلى الرغم من أن السياق الطبيعى لحديثه يمكن أن يستغنى عن مثل هذه الفقرات إلا أن هذا الرجل يأبى إلا أن ينبئنا عن مدى الحب والحنان والإخلاص الذى تميزت به شخصيته، ثم هو يرتقى بأسلوب الكتابة فى أدبنا المعاصر لتناول أروع المشاعر الإنسانية بلا حياء وبلا تكلف أيضا وبلا تظاهر بالحضارة أو الرجولة الشرقية القديمة ● السطور التى تناولت مشاركات السيدة آمال فى هذا الكتاب تفوق السطور التى تناولت دور السيدة جيهان السادات فى كتاب «البحث عن الذات» مثلا، مع أن السيدة جيهان هى ألمع سيدات هذا الجيل من زوجات الضباط الذين ولدوا سنة ١٩٢٠ وفيما قبلها بعامين أو بعدها بعامين، فضلا عن مشاركتها الفاعلة فى الحياة العامة ● إذا كان هناك ملحوظة تؤخذ على أخطاء تاريخية فى هذا الكتاب، فهى ملحوظة واحدة تتعلق بتنصيب الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء عميدا لطب القاهرة وهو ما لم يحدث حتى الآن ● الملحوظة الأهم من هذا بكثير جدا فهى أن كمال حسن على بحكم (دبلوماسيته) قد أفلت من أن يتناول بقلمه وذاكرته بعض المواقف المهمة التى كان لا بد أن يتناولها، فهو لم يتناول الشائعات التى أحاطت بحادث استشهاد الفريق أول عبد المنعم رياض على نحو ما تناول تلك المتعلقة باغتيال أحمد بدوى !! بل إنه لم يرو حادث الاستشهاد نفسه فى ١٩٦٩!!! وهو لم يُبد أى رأى فى خلفيات اغتيال الرئيس السادات نفسه على الرغم من أن السيدة جيهان السادات قد ألمحت فى كتابها إلى أن مستوى تنظيم العرض فى

عهد المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة لم يكن على مستواه فى عهد المشير الجمسى... وهكذا ● حديث المذكرات عن بعض الشخصيات التى قدر له أن يعيش عصورها، أو أن يحتك بها فى حياته الطويلة، ومن الحق أن نشير إلى أن حديث المؤلف عن كثير من هذه الشخصيات يبدو ترديدا لما هو شائع فى الوجدان المصرى، سواء بالسلب أو الإيجاب، كما أن حديثه عن بعضها الآخر يعكس وجهة نظر متفردة أو متميزة ● خلاصة رأى المؤلف فى المذكرات.

الباب الثانى:

«أوراق سياسية» للمهندس سيد مرعى

● التعريف بالمذكرات وبصاحبها ● يتحدث عن ماضيه السياسى فيما قبل الثورة، ونجاحه فى انتخابات البرلمان ضمن قصة مطولة عن أن زوج شقيقته أراد له أن يكون ترشيحه فى انتخابات مجلس النواب ١٩٤٩ على قوائم الوفد، مع أنه كان قد فاز ضمن السعديين فى انتخابات ١٩٤٤، وقد بذل هذا الرجل الذى أصبح وزيرا فى وزارة الوفد ١٩٥٠) مساع حميدة حتى نجح فى أن يحصل لسيد مرعى على هذه المكانة، لكن هو نفسه على نحو ما ينبئنا هو الذى اعتذر (!!) عن قبول مظلة الوفد لترشيحه!! ● يصور الموقف على أنه رفض كل هذه التسهيلات الوفدية وتمسك بالترشيح سعدياً، ولسنا ندرى لماذا ذهب سيد مرعى إذاً إلى بيت النحاس باشا؟! ولماذا أتعبنا وأبقى نفسه، أو فلنقل لماذا أمتعنا وأتعب نفسه فى رواية هذه الرواية المطولة؟ ● تتميز المذكرات بقدرة صحفية عالية على إدارة الحوار بين الشخصيات التى تتناولها المذكرات، فليس هناك قصة تصلح للمسرحة إلا قام كاتب المذكرات بمسرحتها تمامًا، ولا أعتقد أن فى هذا ما يعيب المذكرات من حيث هى مذكرات، كما أنى لا أعتقد أن فى هذا ما يرتفع بقدر المذكرات، ولكنه على أية حال خلق يميز المذكرات من حيث هى مذكرات، ويرتفع بقدرها من حيث هى عمل أدبى ● أسلوب الحوار فى المذكرات على الرغم من سذاجة كثير من أجزائه، يقدم لنا صورة مميزة من صور كتابة السيرة الذاتية، ويجعل لهذه السيرة جوهرا تدور تجاربها وجزئياتها حوله ● مع أن حواراته تنتصر لصاحبها على الآخرين فإنها لا تغيب القدرة على فهم الحقيقة على معظم القراء الذين يقدرون ما فى حديث المرء عن نفسه من بعض أخلاق البشرية بصفة عامة، ومن خلقى الأنانية والادعاء بصفة خاصة ● الإنجاز الأكبر فى المذكرات هو أنها غطت فترات زمنية طويلة

(حوالى ٣٠ عاما) ولكن صاحبها لم يكتبها بروح الغد، وإنما كتبها بروح الماضى القريب جدا من وقت حدوثها، ولهذا السبب فانت تراه يؤصل جذورًا للصراع بينه وبين على صبرى مع أن الأمر لا يستأهل هذا التأصيل ● يتعمد تبرئة نفسه أمام الناس بالدفاع على حين أنه كان يستطيع الهجوم المركز لتحقيق هذه التبرئة ● يروى قصة توليه وزارة الزراعة بالإضافة إلى مسئوليته عن وزارة الدولة للإصلاح الزراعى، فتراه حريصا على الإيحاء بشعوره بالمسئولية وضرورة القدرة عليها(!!) مع أن غرضه «المحسوس» فى هذه المناقشة كان الخلاص من قنبلة كان يراها مشرفة على الانفجار فى وجه مَنْ يتولى وزارة الزراعة، وهى العلاقة مع مديرية التحرير ● فى ذكاء شديد ينتقل من هذه النقطة إلى توجيه سهام انتقاده لأداء خصمه (!!) مجدى حسنين فى إدارة شئون مديرية التحرير، وهو يستطرد إلى إبداء تحفظاته على ما صار إليه الإصلاح الزراعى فى عهده هو نفسه، وإلى ما صار إليه الأداء التنفيذى فى مديرية التحرير ● نصل بعد هذا إلى فقرة يوحى لنا فيها سيد مرعى (بل يصرح) بكل وضوح بأن المشير عبد الحكيم عامر كان قادرا فى ذلك الوقت على مساعدة الرئيس عبد الناصر فى قراراته الاستراتيجية التى تنظم العمل بين قطاعات الدولة وأجنحتها المختلفة ● على هذا النحو صيغت روايته لقصة توليه وزارة الزراعة كان مرحبًا بهذا المجد بلا شك، ولكنه مع ترحيبه كان حريصا على ألا يخوض صراعا مع مجدى حسنين بنفوذه، وربما كانت الحقيقة أنه قال لعبد الناصر إنه لا يستطيع أن يرأس مجدى حسنين أو أنه لا يجوز له أن يرأس مجدى حسنين (الذى هو صديق الرئيس نفسه) ● صاحب المذكرات يروى قصة استبعاده من تولى منصب وزير الزراعة فى أوائل الستينيات، فيكتب لنا من خلال انطباعاته التى يسربها ضمن روايته لهذه القصة وصفًا تفصيليًا دقيقا للصراع النفسى الذى يمر به أمثاله من الوزراء حين يعلمون بخروجهم (شبه الفجائى) من الوزارة فيما قبل هذا الخروج، كما يطلعنا على الانعكاسات الوقتية لمثل هذه القرارات على الأصدقاء والمقربين، وهى فقرات مشذبة الأطراف ولكنها تمثل تعبيرا دقيقا، كما أنها تتميز بكونها صادقة التعبير ● يهاجم الروايات التى رويت فى تلك الفترة عن تورطه فى الموافقة على بعض الصفقات لبعض أصدقائه، وما استدعاه هذا التورط من بعض التدخل السيادى (!!) ● يقدم صورة نمطية للحديث عن الانفضاض التدريجى للأتباع والمجاملين عن صاحب المنصب السابق، وكأنه كان يريد من هؤلاء أن يبقوا إلى جواره فى البيت طوال العمر (!!) ● يروى حجم معاناته من الشائعات التى لاحقته حتى قبل خروجه من الوزارة وكيف أصبح يعانى صراعا نفسيا عميقا من جراء هذه الشائعات التى تمسه دون تحقيق ● الحل الذى مكن سيد مرعى من الحفاظ على سمعته من

خلال اللجوء إلى جهة التحقيق الكبرى وهى النيابة !! ومع أننا نتحفظ على رواية سيد مرعى، إلا أننا نعترف أيضا أن جو أحداثها لم يكن غريبا على مناخ الستينيات ● قصة ترشيحه للعمل عضوا فى مجلس الإدارة فى بنك مصر ● رئيس الوزراء نفسه لم يكن يعرف الهيكل الوظيفى فى بنك مصر، وليس هذا غريبا على عهد الثورة الذى كان يسكن رجاله فى أى موقع دون أن يكون لهذا علاقة بحاجة إليهم، ولا إلى تخصصهم ● يمضى فى تلخيص انطباعاته عن فترة عمله عضوا منتدبا فى بنك مصر مبديا سعادة بالغة، واصفا هذه الفترة بأنها من أسعد فترات حياته ● قدرة سيد مرعى الرائعة ونفوذه الواسع وحنكته السياسية، هو صاحب التدبير القاضى بأن يخضع قطاعين كبيرين من أجهزة الدولة لوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى على حين لا تخضع القطاعات المناظرة لهما للوزارة المناظرة أبدا ● هذان القطاعان هما بنك التنمية والائتمان الذى يتبع وزير الزراعة على حين أن كل البنوك تتبع وزير الاقتصاد (حتى وإن حدث بعد فترة طويلة أن تُبعت بعض بنوك مستحدثة لوزارات أخرى كبنك ناصر أو بنك التعمير والإسكان) والجمعيات التعاونية الزراعية التى تنفرد دونًا عن الجمعيات كلها بالخروج من تبعية وزارة الشئون الاجتماعية لتتبع القطاعات التى تتولى وزارة الزراعة (والإصلاح الزراعى) المسئولية عنها ● نتوقف لنشير إلى تجاوز مَنْ كتب المذكرات حين تحدث عن تعيين موظفين على الباب الثالث والباب الثانى بينما الحقيقة أن الموظفين يعينون فى الباب الأول أو يأخذون مرتباتهم من الباب الأول وحده ● ينبغى لنا أن نبرئ عبد المحسن أبو النور من كل هذه المسئولية التى ألقاها سيد مرعى على كاهله، فقد كانت هذه مسئولية نظام بأكمله لا عبد المحسن أبو النور وحده ● سياسة سيد مرعى فى الاستحواذ لوزارة الزراعة على نفوذها على القطاعات التى تتصل بعملها سرعان ما امتدت إلى مجال ثالث وهو مجال مركز البحوث الزراعية الذى نجح سيد مرعى فى فترة لاحقة أن يجعله تابعا للزراعة وبعيدا عن وزارة البحث العلمى ● كان حريصا على أن يفرد صفحات طوالا للحديث الحافل بالزهور عن دوره فى إنشاء ما نعرفه الآن باسم مصيف «المعمورة»، وكيف أن أرضها كانت فى الأصل ملكا للإصلاح الزراعى وكيف كان حزينا على خروجها من تحت يده ثم كيف جاءته الفرصة لاستردادها وهو يتولى وزارة المالية على سبيل النيابة أثناء غياب الدكتور القيسونى، فإذا به يستغل هذه الفرصة لتحويل أرض زراعية إلى أرض سياحية!! ● يروى المصادفة التى جعلته يجد فرصة لاستعادة أرض الإصلاح الزراعى ليحولها إلى مصيف !! ● ومن العجيب أن يكون حلم وزير الزراعة الأشهر فى عهد الثورة هو إنشاء مصيف سياحى وتبوير الأرض الزراعية !! ● تحفل المذكرات بالطبع (وإن لم يكن بالقدر الكافى)

بالحديث عن خلافات سيد مرعى مع أنداده السياسيين، وهو الحديث الذى تغلب فيه وجهة نظره هو، وتصل هذه الغلبة إلى قرابة المائة فى المائة ● نفهم من رواية هذه القصص كثيرا من المعانى السياسية والفلسفية ● قصة الخلاف بين المهندس سيد مرعى والدكتور عزيز صدقى على نحو ما يرويها صاحب المذكرات نفسه ـ تدلنا بوضوح على مدى صدق القول القائل بأن الأفرع العليا من الشجر لا تحتمل صديقين ولا بد أن يضحى كل منهما من أجل نفسه بأقرب أصدقائه إليه ● نرى من عباراته تحاملا منه على عزيز صدقى بلا شك، وقد ندهش للموقف الذى اتخذه من صديقه ـ رغم ما نقرؤه ـ قد كتبه واحد من الطرفين (أى أنه أصابه التجميل بلا شك فى النيات والأفعال!!) ● حتى مع هذا التجميل يظل موقف المهندس سيد مرعى من الدكتور عزيز صدقى قاسيًا رغم أن عزيز صدقى لم يتكلم فى هذه الوقائع حتى وقت كتابتنا لهذا الباب ● يظهر مؤلف «أوراق سياسية» قدرًا من الأسى المفتعل على هذه الصداقة الضائعة ويبدأ فى عرض وجهة نظره فى ذلك الخلاف الحاد الذى نشأ بينه وبين صديقه القديم ● هكذا يُصور لنا مؤلف المذكرات فى شىء من «الحماس للذات» أنه كان أول من عرّض الحكومة لانتقادات الاتحاد الاشتراكى الشديدة، وأنه هو الذى كسر قاعدة تأييد الاتحاد الاشتراكى المطلق للحكومة ● من الطريف أنه حين يورد هذا الفخر لنفسه فإنه يأتى به فى سياق الحديث عن خلافه مع عزيز صدقى، وبدلا من أن يكون السياق صراع رجلين على السلطة والنفوذ فإن هذا السياق يصبح فى تصوير صاحب «أوراق سياسية» صراعا بين اتجاه ديمقراطى يمثله هو واتجاه غير ديمقراطى (وإن يكن تقليديًا معتادًا) يمثله عزيز صدقى (!!) ● للأسف الشديد فإن هذا التصوير يذهب أول ما يذهب بقيمة الحياد فى مذكرات سيد مرعى نفسه ● كان فى وسع صاحب المذكرات أن يتناول الموضوع من زوايا أخرى لا تجعل من المؤلف «الملاك الكامل» أو «الملاك المطلق»، وعندئذ فقد من الممكن لهذه الصورة أن تكون أقرب إلى الابتلاع، ولكن يبدو أن مؤلف المذكرات أخذ بنصيحة هيكل للسادات فى أزمة ١٥ مايو أن يصور الأمر مع خصومه على أنه خلاف على الديمقراطية، أخذ سيد مرعى بهذه النصيحة وطبقها على خصومته مع عزيز صدقى ● من الطريف أن الديمقراطية كانت دائما بمثابة ورقة التخويف التى استغلتها الأجنحة المختلفة لثورة يوليو فى صراعاتها مع الفرقاء، رفعها عبد الحكيم عامر فى وجه عبد الناصر نفسه فى ١٩٦١ وفى ١٩٦٧، ورفعها البغدادى وكمال حسين فى وجه عبد الناصر نفسه فى ١٩٥٧ وفى ١٩٦٤، ورفعها عبد الناصر نفسه بعد ١٩٦٧ فى وجه عبد الحكيم عامر، ورفعها السادات فى وجه خصومه فى ١٩٧١، وهكذا وجد سيد مرعى نفسه يرفعها أيضا عند الحاجة إلى

محور للخلاف يبرر الخلافات الشخصية، والنزاعات الفردية ● حديث المذكرات عن قصة فشل صاحبها فى الفوز فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا التى أجريت فى نهاية عهد الرئيس عبد الناصر، والواقع أن هذه القصة لها أهمية خاصة فى حياة صاحبها السياسية على ما سوف نرى ولربما كانت السبب العميق وراء انحيازه المباشر إلى أنور السادات ضد مجموعة ١٥ مايو ● مع كل ماضيه فى نظام عبدالناصر فشل فى النجاح فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، التى أجريت فى أخريات عهد عبد الناصر كما فشل معه كل من عزيز صدقى وحسن عباس زكى على حين فاز آخرون أحدث عهدًا منهم بخدمة نظام الحكم ● لا يفوت صاحب المذكرات أن يعقب بما يريد أن يوحى به واضعا القول على لسان واحد من المقربين إليه ● أزمته مع معايير وزارة التخطيط المستحدثة التى كانت تلك الوزارة تطبقها للحكم بها على إنجازات الوزارات المختلفة ● نرى حديثا ممتعا بصورة أخرى فى حديث المذكرات عن تولى الدكتور حلمى مراد كتابة تقارير عن إنجازات الوزارات فيما يتعلق ببيان ٣٠ مارس ● خلاصة رأى المؤلف فى المذكرات.

الباب الثالث:

«ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى»

مذكرات عبد الجليل العمرى:

● التعريف بالمذكرات وبصاحبها ● يشير فى تقديمه لمذكراته إلى قصورها عن أن تحيط بكثير من الأحداث السياسية المهمة التى شهدتها السنوات التى لم يكن مطلعا فيها على مجريات الأمور بالقدر الكافى ● يحرص صاحب المذكرات على أن يرويها بضمير نقى، ونفس متواضعة، وعقل يقظ فلا يخرج أبدًا عن حدود المثالية الرائعة فى تقصى الحقائق التى يتناولها، ويشيد بمن يستحقون الإشادة ممن مروا به فى حياته العامة ولا يجد حرجا فى أن يفيض فى ذكر التفاصيل البسيطة التى تصور لنا الجو الذى أحاط بالأحداث ● ما يرويه المؤلف عن سبب استقالته من الوزارة وتباعده عن رجال الثورة، وهو يروى القصة من دون أن يُحملها بتفسيراته أو رؤاه الشخصية فى نقد جمال عبد الناصر، كما أنه لا يدعى بطولة، ولا يفخر بتمسكه باحترامه لنفسه إنما هو يروى الواقع كما يروى الواحد منا قصة شرائه لقطعة صابون مخفضة الثمن ● نسترجع معه توالى الأحداث التى انتهت فى النهاية باستقالته، نظرا لأهمية هذه

الوقائع المرتبطة بأزمة الديمقراطية فى ١٩٥٤، وهى مرحلة من أهم المراحل فى تاريخ ثورة يوليو ● يتحدث بأدب شديد، وعبارات صارمة عن صدمته الشديدة هو وزملاؤه الوزراء المدنيون من تطور الأحداث فى فبراير ١٩٥٤ ● قصة الصلح الذى تم بين أعضاء مجلس الثورة ورئيسهم الرئيس محمد نجيب الذى دعا الجميع إلى الغداء بمنزله ● ينفرد فى المذكرات برواية قصة تكليف قادة الثورة له (هو وسليمان حافظ) بعرض رياسة الوزارة على إبراهيم عبد الهادى الذى اعتذر ● من الجدير بالذكر أن إبراهيم عبد الهادى نفسه لم يشر إلى هذه الواقعة فى مذكراته التى نشرتها مجلة «روز اليوسف» عام ١٩٨٢ ● من الجدير بالذكر أيضاً أن العمرى يتجاهل ما روى عن أنه هو نفسه كان مرشحا لرياسة الوزارة لكنه اعتذر، ومن الجدير بالذكر أن هذه القصة كانت السبب فى استقالة العمرى وإيثاره راحة البال على هذا الأسلوب الذى بدأ يحس أن الأمور تدار به ● قصة استقالته ترينا كيف انتهت مرحلة تعاون أهم وزراء الثورة فى عهدها الأول كنتيجة حتمية لتكتيكات سياسية قصيرة المرمى وقصيرة النظر أيضًا!! ● يتحدث عن نجاحه هو ومحافظ البنك المركزى السورى عزت الطرابلسى فى فرض اتجاهاتهما فى تأجيل الدمج المالى بين البنكين المركزيين، حيث كانا يريان أن هذا الدمج سابق لأوانه ● إقناعهما الحكومة ببقاء البنكين والعملتين، وهو إنجاز كبير يحسب لهذا الاقتصادى العظيم ● يروى قصة استقالته من منصب محافظ البنك المركزى (أثناء الوحدة مع سوريا) ● هكذا نجد الرجل العظيم حين يورد لنا قصتى استقالتيه واحدة بعد أخرى يتحدث عن الوقائع التى جرت بسلاسة وسهولة من دون شعارات ولا عقد، وهو لا يزعم أبدا أنه لقى تعنتا، ولا تعذيبا، ولا اضطهادا نتيجة استقالتيه هذه أو تلك.. إنما هى إرادته أملاها وتحمل تبعتها!! وإنما هى كرامته حافظ عليها فاحتفظ بها ● الصورة التى صوّر لنا بها خروجه غاضبا لنفسه ولكرامته من مناصب الدولة العليا فى عهد الثورة مرتين متواليتين، غير آسف، ولا نادم، ولا سعيد، ولا فخور ● من الجدير بالذكر أنه وحده يكاد ينفرد بهذا الموقف من بين كل مسئولى عهد الثورة الذين تركوا مناصبهم، وأحاطت أقوال كثيرة عن صور كثيرة من الإيذاءات التى يتلوها بسبب هذه الاستقالات، وربما كان السبب فى هذا أن العمرى خرج قبل أن تبدأ موجة القسوة فى التصاعد، لكن المؤكد أن السبب الأعمق فى هذا يعود إلى شخصية العمرى نفسه، ونزاهة غرضه، واستقامة طبعه، وبعده عن المؤامرات كانت السبب الأساسى فى نجاته من مثل هذه المعاناة ● يبلغ التواضع به أنه يسرد لنا رحلته مع المناصب الاقتصادية الرفيعة التى تولاها بعد استقالته فى تعاقب مستمر كما لو أنه كان رجلا بسيطا من عمال التراحيل تتقاذفه الوظائف أو الفرص المتاحة فحسب ● كان

قد ترك منصب وكيل وزارة المالية حين فاز الوفد فى الانتخابات البرلمانية وشكل الوزارة فى ١٩٥٠، ولكن ما هى إلا سنة ونصف حتى أصبح صاحب المذكرات نفسه مرشحا لتولى وزارة المالية نفسها فى الحكومة الوفدية، وهى فقرة تنبئ بلا شك عن سعة أفق الحكومة الوفدية وحزب الوفد ● لعلها أول فقرة مكتوبة فى هذا الصدد على لسان واحد من الذين عاشوا التجربة، فقد كان الاعتقاد - ولا يزال - أن الوفد كان عامرًا دائمًا وحافلا بالكفاءات التكنوقراطية فى كل تخصص ومجال، وكان من الصعب أن نتصور أن الوفد يلجأ إلى تكنوقراطى متميز لوزارة مهمة ومؤثرة كوزارة المالية، ولكن فؤاد سراج الدين وهو الرجل الذى تولى عدة وزارات من قبل، أخذ يركز نظره على عبد الجليل العمرى، وقد كان حديث عهد بمنصب وكيل وزارة المالية حيث لم يتوله إلا فى أواخر عام ١٩٤٧ ● بل إن الأعجب والأعظم من هذا أن النقراشى باشا وهو الآخر لا يقل عن سراج الدين كفاءة وفطنة قد اختار العمرى لمنصب وكيل المالية فى أواخر ١٩٤٧ بدون أن يكون العمرى مديرًا عامًا فى الوزارة، وإنما كان موظفا فى الدرجة الأولى فقط ● يروى بتواضع شديد كيف تعاقبت عليه عروض الزعماء السياسيين قبل الثورة لتولى الوزارة وكيف رفض دعواتهم المتتالية من مبدأ تقديره للمسئولية ● يشير إلى سبب قبوله العمل فى وزارة على ماهر فى فبراير ١٩٥٢ رغم اعتذاره عن قبول الوزارة فيما قبلها، معللاً الأمر بسبب منطقى جدا، وهو أن الوزارة كانت وزارة طوارئ لا يصح للإنسان الكفء أن يتقاعس عن الاشتراك فيها ● يورد تفصيلات دقيقة عن الكيفية التى استقالت بها وزارة على ماهر فى بداية مارس ١٩٥٢ والسبب الذى دفعه إلى الاعتذار عن قبول العمل وزيراً فى الوزارة التالية ● الفقرة التى يلخص بها موقف الثورة من النظم الاقتصادية، وهو الموقف الذى يعتبره كثيرون من مثقفينا بمثابة عيب بارز فى استراتيجية الثورة التى راوحت على الدوام فى مسلكها الاقتصادى بين مذاهب اقتصادية مختلفة ومتنافرة ● نحن نلاحظ أنه يبلور هذا الموضوع بمنتهى التواضع وهو يبدأ تناوله له مستطرداً من حديثه عن إحدى مناقشات المجلس المشترك الذى كان مكوناً من أعضاء قيادة الثورة والوزراء المدنيين ● يلخص بطريقة ذكية ما قام به من عرض علمى مبسط للنظم الاقتصادية على أعضاء مجلس قيادة الثورة، مشيراً إلى الرغبة الملحة عند هؤلاء فى تجاوز مثل هذه النظم من أجل الوصول إلى وسيلة أسرع لتحقيق الأهداف ● يعترف بأنه كان يتمنى على مجلس قيادة الثورة (أو المجلس المشترك) أن يأخذ بفكرة اتباع النظام الهندى فى إدارة الاقتصاد، مع احترام النظام وعدم التبديل فيه ● يبدى أسفه الصريح لعجز القادة المصريين عن الاستقرار على نظام اقتصادى واحد، وهو يبرر هذا باختلاف المشارب دون أن يشير إلى السبب

الأعمق ● مع أن كتابه لا يبذل جهدا فى الانتصار لنظرية اقتصادية مهمة، ولا منهج اقتصادى أو سياسى بعينه، فإنه لا يقف محايدا أمام ما يراه من خطأ فى أصول السياسة والاقتصاد ● يضرب أمثلة بارزة على الاضطراب الذى سيطر على القرارات الاقتصادية فى عهد الثورة ● يقدم نموذجا بارزا للتخبط والتردد الذى عاشت فيه قرارات الثورة فى المجال الاقتصادى ● أبلغ فقرة فى هذا الكتاب هى آخر فقرة منه حيث يعبر صاحب المذكرات فيها عن ثقته التامة فى الشعب المصرى، وقدرة هذا الشعب ورغبته على مواكبة الإصلاح الاقتصادى وتحمل نتائجه القاسية إذا ما أحس بضرورة هذه التضحيات وأن الحاكمين يشاركونه فيها، وهو المعنى الذى أصبحنا ندركه جميعاً الآن، وقد كان العمرى سباقا إلى تسجيل هذا المعنى ● على الرغم من هذا الجفاف الاقتصادى الظاهر، والجدية المطلقة فى كتابه إلا أن القارئ لا يعدم الحديث عن بعض الجوانب الإنسانية والنفسية المرتبطة بنجاح الرجل العظيم ● أبرز نموذج على هذا ما يرويه عن التشجيع الذى لقيه فى مطلع حياته الوظيفية من أحمد حمزة باشا وزير التموين، فهو يذكر لنا كيف كافأه ذلك الوزير على قدراته التنظيمية المبكرة ● يروى مؤلف «ذكريات اقتصادية» قصة خلافه مع ثوار يوليو حول ضريبة الدخان ● يضع أيدينا على مكمن القوة فى إدارة صراع الآراء بين التكنوقراطيين المحترفين وبين الثوار السياسيين، وهو المكمن الذى مكنه من النجاح فى عرض سياسته وصياغتها وفرضها والإقناع بها ● يعرض التضحية بنفسيه من أجل إفساح المجال أمام قادة الثورة لتنفيذ خططهم البديلة إن كانت هناك خطط(!!) ● يروى بسعادة أن رؤيته هذه سرعان ما وجدت طريقها للسيطرة على فكر قادة الثورة من الضباط، حتى إنهم بعد عام واحد بدءوا يطالبونه بالعمل على تكرار الطريقة نفسها ● يروى كيف كان كبار رجال الدولة (وبخاصة الرئيس محمد نجيب وزكريا محيى الدين) ينظرون إلى الأمور ويصورونها لزملائهم وللجماهير ● تحفل المذكرات بالثناء على عدد من شخصياتنا العامة، ومن هذه الشخصيات الوزير الوفدى الشهير محمد صلاح الدين، وهو يصف موقفا له معه دله بوضوح على قدرات هذا الرجل العظيم الذى تميز بالكفاية النادرة، والنفسية السوية ● يشيد بإسماعيل القبانى زميله فى وزارات الثورة ● يستطرد من حديثه عن شخصية إسماعيل القبانى وأدائه إلى الحديث عما أصاب السياسة التعليمية المصرية من نكبة فظيعة بسبب خروجه من الوزارة ● يصل إلى حد القول بأن السياسة التعليمية فقدت بوصلتها الهادية منذ خروج هذا الرجل من الوزارة ● يبلور ملامح الفشل فى هذه السياسة بطريقة ذكية وغير مسبوقة فى تركيزها الشديد ● يثنى ثناء مستطابا على وزير التجارة والصناعة الشهير حسن بغدادى، وعلى قدرته الفذة على

عرض وجهة نظره ● يعترف بالفضل لتكنوقراطى غير مشهور هو سامى راغب وكيل المالية فى دخوله الحياة العامة، لأنه هو الذى رشحه للنقراشى باشا ليشغل هذا الموقع الذى كان مدخلا له إلى الحياة العامة ● يتحدث عن تجربة نفسية قاسية واجهته وهو وكيل وزارة المالية حين كان عليه أن يبحث عن الطريق الكفيل بتوفير وسائل الدفع لتغطية وارداتنا، بينما كانت لنا أموال بالإسترلينى مخزنة لدى بريطانيا ● يشيد بوزير المالية حسين فهمى، وبقرار ذكى أشار به على الحكومة بتخفيض قيمة الجنيه المصرى فى الوقت المناسب ● وجهة نظر صاحب هذه الذكريات فى السياسة الاقتصادية فى عهد الرئيس مبارك ● نهج صاحب المذكرات منهجًا رائعًا فى هذا الكتاب حين خصص أكثر من نصفه لنشر تقريره الشهير عن المشاكل الاقتصادية الكبرى فى مصر، وهو التقرير الذى كتبه هو وزميله الدكتور على الجريتلى وقدماه للرئيس مبارك والمؤتمر الاقتصادى فى ديسمبر ١٩٨١ ● التقرير كُتب بلغة اقتصادية سليمة وممتازة ولكنها مفهومة تماما للقارئ العادى أو للسياسى غير المتخصص، ويتميز بالإحاطة والشمول على الرغم من صِغر حجمه، وليس فيه أى عنصر من عناصر التملق: لا تملق الحاكم، ولا تملق الثورة، ولا تملق الحكومة، ولا تملق الرأى العام. والحقائق فيه واضحة وضوح الشمس ● عبد الجليل العمرى يحدد رؤيته فى موضوع الدعم تحديدا دقيقا وواضحا ● خلاصة رأى المؤلف فى المذكرات.

الباب الرابع:

«مذكراتى فى السياسة والثقافة»

للدكتور ثروت عكاشة:

● التعريف بالمذكرات وبصاحبها ● من حسن الحظ أن ثروت عكاشة نشر مذكراته فى هذا الوقت الذى بدأنا فيه ننظر إلى ما أمامنا فى غضب شديد.. فإذا هذا الرجل يحيل بكتابه هذه المشاعر إلى مشاعر أخرى من التأمل العميق فى دواعى الغضب ودوافعه بحيث يتحول الغضب إلى قلق بناء يستدعى الماضى وهو يتمثل الحاضر ● يحرص فى مذكراته على أن يعبر عن إيمانه بقيمة الوجدان الحى فى صناعة مستقبل الدول والحضارات، وهو يصل إلى حد القول بأن المستقبل لا وجود له إلا فى الثقافة ● المؤلف يعلق: كان بودى ـ وبود كثيرين ـ أن يعيد ثروت عكاشة النظر فى حديثه عن الأشخاص الذين جاء ذكرهم فى كتابه، فقد استن لنفسه سنة التعقيب بانطباعه عن

شخصيات الأعلام حين يرد ذكرهم .. وقد أنصف الدكتور عكاشة نفسه وأنصف هؤلاء فى مواضع كثيرة جدًا من كتابه حتى أصبح كتابه معرضا للوفاء الجميل، ومن محاسن هذا الكتاب أن مؤلفه قد أعطى كثيرين من أصحاب الحقوق حقوقهم.. وبالطبع فإن المكانة «المكتوبة» أو «المثبتة» فى المذكرات لإنجازات هؤلاء الرواد تبدو متأثرة تماما برؤية ثروت عكاشة وعلاقته ووده بهم ● الإنصاف يقتضينا أيضاً أن نقرر أن الدوافع وراء آراء ثروت عكاشة وعلاقاته كانت فى كثير من الأحيان دوافع ممتازة، وإن لم يخل الأمر من أن يكون بعضها دوافع شخصية، كما كانت فى كثير من الأحيان دوافع مثالية بأكثر مما كانت واقعية، وكان فى هذه الدوافع من الرومانسية قدر أكبر من ذلك القدر المتاح أو المعتاد فى العلاقات بين صاحب السلطان وأصحاب الفكر ● إنصافه لزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وخالد محيى الدين وعبد الحكيم عامر ● الكتاب يحوى فقرات رائعة فى تقدير عبد اللطيف بغدادى ● أما أنور السادات فنحن نقدر لثروت عكاشة حساسيته تجاهه، ونقدر له كذلك تسجيله لفرحته بنصر أكتوبر وبمبادرة السلام، ومع هذا فإن ثروت عكاشة لا يجد حرجاً فى أن يتجاهل مكانة عهد السادات فى التاريخ ● كان فى وسع عكاشة أن ينتقد ما شاء فى عهد السادات، وأن ينأى بنفسه عن هذا الإعراض الكلى من تناول سياساته ● لكنه آثر ذلك التجاهل المقيت ● لو أفاض فى انتقاد السياسات الثقافية فى عهد السادات ما لامه أحد حتى لو أنه خصص للهجوم عليها جزءًا كاملاً، ولكان مثل هذا الهجوم خيرًا له (ولنا) من هذا التجاهل المتعمد الذى قد لا يجيده ثروت عكاشة.. ● مع كل هذا التجاهل ضد السادات والتحامل عليه فإن ثروت عكاشة عبر لنا عن سعادته بنصر أكتوبر، إلى الحد الذى ذهب يبغى المشاركة فى المعركة، ويضع نفسه تحت تصرف القيادة ● يلخص موقفه من مبادرة السادات بزيارة القدس وسعادته الطاغية بإقدام أنور السادات على مبادرة السلام، ويورد فى مذكراته نص الرسالة التى يذكر أنه بعث بها إلى السادات فى تلك المناسبة ● لا يفوته مع هذا أن يشير إلى رد السادات عليه ● ننتقل إلى ثلاثة آخرين كان لابد لثروت عكاشة من أن ينصف نفسه عند حديثه عنهم مع كل ما فى علاقته بهم من تفاوت واختلاف ● أول هذه الشخصيات: هو زوج أخته الأستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصرى وصاحب الفضل على الثورة، وصاحب العَنت الرهيب الذى لاقاه على يد الرئيس عبد الناصر ونظامه ● من المؤسف أننا لا نرى فى المذكرات حديثا للدكتور عكاشة عن الأستاذ أبو الفتح إلا حين لا يكون هناك مناص من الحديث عن الأستاذ أبو الفتح، وقد كنت أتوقع أن أرى حوارا ممتدا بين عكاشة وأبو الفتح طيلة المذكرات، حتى وإن كان الحوار حافلا بالخلاف، لكننى وجدت شخصية أحمد أبو

الفتح تختفى من مسرح الأحداث بعد خلافه مع عبد الناصر بفترة قصيرة، مع أن علاقة نسبه بعكاشة ظلت متصلة حتى يومنا هذا ● لم يخل الأمر فى مذكراته من إشادته بدور أحمد أبو الفتح فى قيام الثورة، ولم يخل الأمر من ذكاء فى عرضه لموقف الصحافة من الثورة يوم قيامها حين كانت «المصرى» تظهر الابتهاج وكان غيرها يظهر التحفظ والعداء ● مع هذا فإنه لم يحسم موقفه من ظلم الثورة لآل الفتح حتى الآن.. هل خشى ثروت عكاشة الرأى العام؟ أم هل تحاشى ثروت عكاشة المساس بالسياسة مع أن السياسة بارزة فى عنوان المذكرات؟ ● الواقع أنه يكاد ينحاز إلى زملائه فى محاولة التهوين حتى من دور أبو الفتح فى تحديد موعد قيام الثورة، ودعوة الضباط الشبان إلى الإسراع بها قبل أن يقعوا فى يد السلطات ● من الإنصاف أن نشير إلى أن المذكرات تتضمن جزءا مْن حديث ثروت عكاشة العابر دفاعًا عن نفسه أمام عبد الناصر عن اتصاله بالأستاذ أبو الفتح، وهو دفاع جيد لكنه لا يشفى الغليل ● يدفعنا هذا إلى أن نسأل ثروت عكاشة: أين الأستاذ أحمد أبو الفتح الرجل العظيم بعد هذا كله بل وقبله؟ ● ألم يكن من حقه صفحة أو فقرات كالتى قرأناها عن فرنسيين بعيدين تماما عنا زمانا ومكانا مع احترامنا لثقافة ثروت عكاشة وهواياته واهتماماته؟ ● أثبت هنا أنه قد أشاد بالدور الوطنى لأحمد أبو الفتح فى بعض مواضع الجزء الأول من كتابه، ولكنى أعتقد أن تاريخ آل أبى الفتح - الذى لم يكتب بعد - سيظل يستغيث بالدكتور ثروت كى يكتبه تفصيلا ● كنت أظنه يفرد له هامشا قد يستغرق ثلاث صفحات على الأقل.. فمن أولى من ثروت عكاشة بإنصاف أحمد أبو الفتح (بل ومحمود أبو الفتح نفسه) من الثورة بعد كل هذا التجاهل والظلم المتر؟ ● فى إطار التصوير الذكى لحقيقة دور أحمد أبو الفتح وموقفه من ثورة يوليو يحرص ثروت عكاشة على أن يروى لنا عدة حقائق عن موقف الصحافة المصرية من قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فالأهرام أغفلت نشر خبر قيامها تماما، والأخبار نشرت الخبر فى زاوية صغيرة، أما المصرى فنشره بعناوين كبيرة ● فى هذا الإطار يذكرنا ثروت عكاشة بأن طه حسين كان ينعى على الثوار تسميتهم الثورة بالحركة المباركة وكان يدعوهم إلى مسمى الثورة ● ثانى هذه الشخصيات التى ظلمتها مذكرات الدكتور ثروت عكاشة من حيث لم يشأ صاحبها معنى الظلم هو المغفور له الدكتور حسين فوزى الذى كان الوكيل الدائم (الأول) لوزارة الثقافة حين جاءها الدكتور ثروت عكاشة وزيرًا، واختلفا فى أول عهدهما ثم كان بعد خروجه من منصبه الرسمى خير مَنْ تعاونوا مع ثروت عكاشة ● ذكر هذا الفضل لحسين فوزى، ويشيد بعطائه الثقافى الرفيع، ولكن إشادته الجميلة لا تتناسب مع حجم عطاء الدكتور فوزى إذا ما قورنت بإشادة الدكتور عكاشة بآخرين..

ثم هل يليق بمؤلف المذكرات أن ينبئنا أنه خَيَّر الدكتور حسين فوزى بين رئاسة أكاديمية الفنون وبين البقاء فى الأهرام؟.. فآثر الدكتور فوزى البقاء فى جريدة الأهرام ● هل يليق أن ينبئنا الدكتور ثروت عكاشة عن هذا دون أن يبدى رأيه فى هذا الذى فعل؟ وأن يكون هذا الرأى رأيا واضحا، ولا أظن هذا الرأى يكون شيئا غير الأسف الشديد!! ● لكن يبدو أن ثروت عكاشة كان سيعانى مما قد يراه حرجا خلقيا فى أن يتناول بعض الوقائع المبكرة التى دفعت المغفور له الدكتور حسين فوزى إلى التنازل عن موقعه القيادى فى وزارة الثقافة حين رأى أن تصرفات أحد كبار الموظفين (الذين جاء بهم عكاشة نفسه إلى مواقع المسئولية الأولى) قد مست كرامته، مع أن عكاشة نفسه لم يعلم بهذه الواقعة إلا بعد ١١ عاما ● ثالث هذه الشخصيات: هو الدكتور عبد القادر حاتم صاحب الخطوات المقاربة للدكتور ثروت عكاشة.. الضابط الذى ثقف نفسه وحصل هو الآخر على الدكتوراه وهو فى مقاعد الحكم ● يتحدث عن تعاونه معه حين كان ملحقا عسكريا وكان حاتم رئيس مصلحة الاستعلامات فنتفاءل.. فإذا جاء ثروت عكاشة بعد ذلك إلى الصراع المصطنع بين سياستهما فى الثقافة والإعلام نراه يتحدث عنه على أنه الوزير الآخر فحسب دون أن يذكر اسمه ● له أن ينتقد مَنْ شاء كيفما شاء.. ولكن لماذا لا يقول «وكانت هذه سياسة زميلى أو خلفى أو سلفى د. حاتم»... أو «وكانت وجهة نظر الدكتور حاتم كذا»، ألم يكن هذا أحرى بالرجل الرقيق المهذب بدلاً من أن يكون كهؤلاء الكتاب الذين يتظاهرون عن غرور بأنهم لا يدنسون أقلامهم بذكر اسم الخصم؟! ● فى وسع القارئ بل فى وسع الدكتور ثروت عكاشة نفسه أن يتفضل بإعادة كتابة بعض الصفحات وذلك بدءا من الصفحة ١٩٠، وما بعدها من الجزء الثانى من طبعة مدبولى ● لعل أهم ما يخرج به قارئ المذكرات أنه يجد نفسه وقد ازدادت آفاقه سعة فيما يتعلق بكثير من الموضوعات التى تناولتها المذكرات، وحقيقة الأمر أن ثروت عكاشة يصحح لنا فى المذكرات كثيرا من الرؤى الشائعة فى جسارة شديدة وبأدلة يقينية قاطعة ● لعل صراعنا مع إسرائيل هو أبرز الميادين الكبرى التى شهدت تصحيح ثروت عكاشة لبعض ما هو شائع عنه ● يرى أن إسرائيل استعدت جيدا لحرب ١٩٤٨، وأنه كان من الصعب التغلب على الجيش الصهيونى فى هذه الحرب، وقد كان فيه أكثر من أربعين ألف مقاتل مدرب ومسلح.. وربما يستغرب القارئ العربى مثل هذه المقولة اليوم... وهو لا يزال يظن أن الحقيقة تكمن فيما روجت له أجهزة إعلامنا على مدى فترات طويلة من أن الخيانة وحدها كانت سبب هزيمتنا فى ١٩٤٨ ● يقدم وصفا دقيقا لتطور سير المعارك فى حرب فلسطين، وفى غضون ذلك يسجل لصديقه المشير عبد الحكيم عامر بطولته النادرة فى اقتحام مستعمرة نيتسايم، وهى البطولة التى نال

عامر بسببها ترقية استثنائية كانت بمثابة تكريم عظيم لذلك القائد الذى نال فيما بعد ذلك أقصى درجة من درجات الاستثناء فى الترقى ● من الإنصاف أن نذكر حرصه على إنصاف صديقه عبد الحكيم عامر فى ذلك الوقت الذى كان الجو العام فى أدبيات تاريخنا مشحونا ضده إلى درجة أن ذكر عبد الحكيم عامر كان لا يأتى إلا أبعد ما يكون عن البطولة والتفوق فى الأداء!! ● يضمن مذكراته شهادة صادقة فى حق قيادة الجيوش المصرية فى فلسطين، وهى شهادة تضاف إلى سجل الشهادات المضيئة التى سجلها كثيرون فى حق هذه القيادة، لكن طبول الثورة فى الحديث عن هزيمة ١٩٤٨ لم تسمح لهذه الشهادات بهذا الظهور ولا ببعضه، وذلك فى ظل الحديث عن فساد القيادة السياسية والعسكرية، وإذا الزمن يمضى وإذا واحد من قادة الثورة نفسها يعترف الحقيقة ● يرى أن الجيش المصرى كان يعانى ضعف مستوى الجنود!! فبينما كان الضباط مُدربين ومُعَدين جيدًا كان الجنود دون المستوى، ولهذا فإن نسبة الضباط الذين استشهدوا كانت أكثر من نسبة الجنود الشهداء ● يُفند أسطورة الأسلحة الفاسدة تفنيدا كاملا ولا يجعل لها ذلك الدور الوحيد، ولا الدور الضخم فى المسئولية عن الهزيمة فى حرب ١٩٤٨، وذلك خلافا لكل ما لاتزال كثير من الأدبيات تقول به ● يحدثنا عن السبب الحقيقى الذى قامت بسببه ضجة الأسلحة الفاسدة ● يتناول حملة إحسان عبد القدوس على الأسلحة الفاسدة تناولا ذكيا بيّن فيه كيف وظف كل طرف من الأطراف المشاركة فى الصراع السياسى والفكرى فى ذلك الوقت تلك الحملة لصالحه ● على خلاف ما هو شائع من ضعف علاقات بعض رجال الثورة بزملائهم العرب، فإن عكاشة يلمح لنا إلى مدى ما أفادت منه سياسة عبد الناصر من علاقاته وهو ملحق عسكرى فى باريس بكثير من الساسة والقادة العرب ● علاقته بزميله القائد الأردنى الشهير على أبو نوار الذى كان له دور كبير فى التحول السياسى الذى مرت به سياسات ملك الأردن ● يتحدث عن مشاعر تلك الأيام التى شهدت تخطيط على أبو نوار للدور الوطنى القومى البارز الذى قام به بالفعل ● يفاجئنا فى المذكرات بذكر حقيقة مهمة وهى أن الرئيس عبد الناصر كان متحفظا على خطة على أبو نوار فى الخلاص من وجود القائد البريطانى للجيش الأردنى، وأنه كان يتحسب لردود الأفعال البريطانية التى قد تنشأ عن مثل هذا التصرف، وأنه بعث إلى عكاشة نفسه بهذا المعنى ● من حسن الحظ أن تحفظ عبد الناصر لم يثن على أبو نوار، ولا الملك حسين عن عزمهما على طرد جلوب باشا ● المذكرات تنفرد بذكر حقيقة مشاعر على أبو نوار من عبد الناصر بعد لقائه وجهاً لوجه، وأنه ظل مع عبد الناصر رأيا لا قلبا ● يذكر بالتقدير لعلى أبو نوار نجاحه فى تنفيذ ما اعتزمه ● يفصل القول فى قصة طرد

جالوب القائد البريطانى للجيش الأردنى وكيف أحرج العرب القائد على أبو نوار حين لم يستطيعوا الوفاء بالالتزامات المالية التى تعهدوا بها ● ينفرد أيضا برواية حقيقة التطورات التى دفعت على أبو نوار إلى الاستقالة ومغادرة الأردن بعدما خذلته الدول العربية ● ننتقل من هذه العلاقة التى نشأت فى باريس بين ندين إلى علاقة من طراز آخر، هى علاقة ملحقنا العسكرى برئيس دولة شقيقة هى تونس ● نراه فى المذكرات يروى بعض تفاصيل اللقاء الذى دار بينه وبين الرئيس التونسى بورقيبة فى أحد فنادق باريس، ومحاولته تقريب مسافات الخلاف بينه وبين عبد الناصر ● يعرض لجذور العداء الشخصى بين بورقيبة والنظام المصرى، ويعزو ذلك إلى ذلك الحديث الصحفى الذى نشره سعد التائه عن بورقيبة فى آخر ساعة ● أخصب فترات حياة المؤلف السياسية والدبلوماسية كانت فترة عمله ملحقا عسكريا فى باريس ● يروى كثيرا مما عايشه بنفسه فى باريس فى أثناء فترة عمله ملحقا عسكريا لمصر ● يروى كيف احتدم الصراع السياسى حول مصير الجزائر داخل فرنسا بطريقة جميلة، وينتهى إلى ما انتهى إليه من ضرورة استخدام سياسة (كسياسة أنور السادات مع الإسرائيليين عقب مبادرته وإن لم يقل هذا صراحة) كفيلة بمساعدة الأطراف الفرنسية ضد الأطراف الفرنسية من أجل مصلحتنا ● يذكرنا كذلك بدور إدجار فور (الذى منحته جامعة الزقازيق الدكتوراه الفخرية) فى قرار قطع علاقات مصر وفرنسا حين كان وزيرا للمالية فرنسا (١٩٥٤) ● نأتى إلى ذروة النجاح الوطنى الذى حققه من خلال وجوده فى باريس ملحقا عسكريا، وهو نجاحه فى الوصول إلى الترتيبات السرية لحرب ١٩٥٦، ونجاحه فى إبلاغها للرئيس عبد الناصر، وهنا نجد أنفسنا ونجد ثروت عكاشة معنا، أو نجده هو وقد أوقع سياستنا المصرية المعلنة فى مأزق، فقد قامت كل أسانيدنا فى حديثنا الرسمى عن حرب ١٩٥٦ على فكرة غدر المفاجأة التى فاجأتنا بها القوات المعتدية من ثلاث دول! وهكذا كان الأمر صعبا علينا ● على النقيض من هذه الصورة الذهنية الشائعة نجد صورة أخرى يقدمها ثروت عكاشة وتقطع بأن مصر كانت على علم كامل بالمفاجأة ● هنا نجد المأزق الحقيقى الذى يضعنا ثروت عكاشة فى مواجهته، ذلك أن تمجيد دوره ودور مساعديه والمتعاونين معه سيستتبع مباشرة التقليل من أمجاد الرئيس عبد الناصر الذى صور على أنه فوجئ بمفاجأة لم يكن عنده خلفية عنها، كما أن الاعتراف بصواب ما يروى ثروت عكاشة سيستتبع أيضا مزيدا من الإدانة لخططنا السياسية والعسكرية التى تجاهلت الخطر المحدق بالوطن مرتكنة إلى الأمانى، وإلى الظن بأن الأطراف الأخرى لن تلجأ إلى أسلحة مفاجئة ● لعل هذه القضية تمثل نموذجا لما يمكن للمذكرات الشخصية أن تصحح به (أو تعارض) وقائع التاريخ المفضل

عند زعماء الدول الشمولية، وعند أنظمة هذه الدول ● التفاصيل الكاملة لنجاحه فى الحصول على أقصى قدر ممكن من المعلومات عن خطة العدوان الثلاثى على مصر (١٩٥٦) وقيامه بإرسال هذه المعلومات مبكرا إلى عبد الناصر مع عبد الرحمن صادق وكيف أن عبد الناصر أفاد من هذه الرسالة ● تأتى روايته متسقة مع المنطق والتاريخ، على حين أن محمد حسنين هيكل لايزال حريصا (حتى الآن وبعد أن نشرت رواية عكاشة على نطاق واسع) على أن يشوه هذه الصورة تماما فى كتاباته عن حرب السويس!! ● تصويره الكامل لعلاقته بذلك المسئول الفرنسى الذى سرب له أسرار العدوان الثلاثى، بما يتضمنه هذا التصوير من حديث مفصل عن مظاهر الصداقة الشخصية بين هذين الرجلين ● يحرص على أن يستعين بالأسانيد الصائبة فى تفنيد المزاعم التى أوردها هيكل فيما يتعلق بوقوع عبد الناصر فى المفاجأة بذلك العدوان ● رأى المؤلف أن ثروت عكاشة كان أقدر ما يكون على أن يحول كتابه إلى كتاب سياسى من الدرجة الأولى إذا ما تعمق فى عرض رؤاه الذاتية (!!) فى ثلاث قضايا ● القضية الأولى وهى قضية الصراع السياسى مع إسرائيل، وذلك على النحو المتميز الذى تمكن فيه من عرض وجهة نظر كاملة للصراع العسكرى الأول فى ١٩٤٨ ● كان فى وسع ثروت عكاشة أن يتعمق قضايا هذا الصراع السياسى على نحو منفرد، وبخاصة أنه حكى لنا كثيرًا من التفصيلات عن اتصالات مبكرة تولى القيام بها مع إسرائيل ● وجد نفسه وجها لوجه مع عرض إسرائيلى صريح ومباشر من أجل علاقات واضحة بين الطرفين ● يروى هذا ببساطة دون أن يقدم له بما تعود عليه القراء من ادعاءات بعض الآخرين من تقديم طويل ممل من إيمان المجتمع الدولى بقدرته هو دون غيره من العرب أجمعين على فهم مثل هذه الأمور● من الطريف أن عكاشة احتاط لنفسه فى تصوير مسعى الإسرائيليين من مثل هذه المقابلة، فحاول اختزال هذا المسعى فى محاولة إنقاذ عملائهم، وذلك من دون أن يصور الأمر فى سياقه الطبيعى والتاريخى وهو تيار رغبة إسرائيل فى علاقات ذات طبيعة خاصة مع مَنْ ظلمتهم واعتدت عليهم من العرب ● لا ينبغى لنا أن نتجاهل أن عكاشة قد روى فى مذكراته فى أمانة شديدة سلسلة لقاءاته بالإسرائيليين واتصالاته بزعماء المؤتمر اليهودى بدءا من جولان وجولدمان ● قضية التنمية والإصلاح الداخلى، وهى القضية الثانية، التى كان فى وسع المؤلف أن يحرز من خلال عرضه لها، وذكرياته عنها كثيرا من التفوق الذى يليق بقدراته العلمية والسياسية التى لم تستغل حتى الآن فى أدبيات التاريخ على نحو مواز لتميزها ● المؤلف يعتقد أن الفصل الذى عنوانه بين التأمين والتأميم هو من خير فصول الكتاب كله قاطبة، فقد أجاد صاحب المذكرات فى حديثه عن الأوضاع الداخلية

بشكل ممتاز ولكنه حذر ● الآراء الراجحة التى يبديها عكاشة فى شأن بلاده وثورتها وأحوالها السياسية والعسكرية فى الفترة التى كان فيها قريبا من السلطان. وهى الآراء التى ربما لم يصل إليها صاحبها فى حينها وإنما وصل إليها بعد أن أنضجته السنون وظهر له مدى نصيب انطباعاته الأولى من الصواب والخطأ ● إذا قيل عنه إنه حبس نفسه فى برج فربما كان هذا قابلا للتصديق !! ● حين تعرض المؤلف لأحداث الطلبة (١٩٦٨) تناولها من زاوية ما رآه فحسب، وهذا ولاشك مدخل جيد، ولكن لابد للسياسى فى مذكراته من أن يتناول أمور بلده بأكثر من زاوية ما رآه وبخاصة إذا ما كان يملك قلما، وإذا ما كان قادرا على التعبير والنقد ● القضية الثالثة التى لم يشأ ثروت عكاشة أن يستعرض قدراته فى فهمها وصياغتها فهى فكرة انتهاج مصر سياسة الحياد الإيجابى: ونحن نلاحظ أن عكاشة لا يعرض علينا الفكرة إلا فى بساطة ودون تعمق، بل إنه يروى لنا أن عبد الناصر لم يُرحب بها ● يمضى من دون أن يبسط لنا القول فى مزايا فكرته الجميلة التى طالما راودت الرومانسيين والواقعيين والمثاليين من أبناء وطنه ● فى إطار حديثه عن نشاطه الواسع بصفة عامة وفى باريس بصفة خاصة، يتحدث عكاشة عن حقيقة تعاطفه مع هنرى كورييل زعيم الشيوعيين المصريين ● عبد الناصر كان يعرف بتفصيلات هذه العلاقة ● التمس من عبد الناصر إعادة الجنسية إليه، بيد أن هذا الاقتراح الذكى لم يصادف هوى عند الأجهزة المسئولة!! ● يعرض تحليلا ممتازا لاتجاهات السياسة الإيطالية وعوامل التأثير والتأثر فيها، وذلك بمناسبة حديثه عن الفترة التى عمل فيها سفيرا لمصر فى إيطاليا ● من أطرف ما يرويه عن ذكرياته عن وقوع الانفصال حين كان هو نفسه فى سوريا ● المذكرات تعطينا فكرة تفصيلية عما أدركه صاحب المذكرات من طبيعة الانطباعات الدولية المتفاوتة بعد وحدة مصر وسوريا (١٩٥٨) وصدى قيامها فى كل من الهند وباكستان ولبنان ● ثروت عكاشة لا ينسى نفسه وذاته وإنجازاته فى خضم كتابه كله، فهى مذكراته بالطبع وله أن يتحدث ما شاء عن نفسه ولكنه يتعمق هذا الحديث فى مواضع كثيرة، ويستعرض بالطبع ثقافته التى كدّ من أجلها .. ولكنه مع ذلك يأبى إلا أن يستزيد ● فى الكتاب مواضع كثيرة للكتابة عن عكاشة خارج نطاق الحديث عن مذكراته أو عنه ككتاب مذكرات أو سيرة ذاتية ● يطلعنا على دوره فى سلاح الفرسان عند قيام الثورة ● واجباته العامة تنسيه أمور حياته الخاصة حتى إنه اكتشف أنه كان يؤدى دوره بلا ذخيرة طيلة فترة اندلاع الثورة ● يعبر عن فخره الشديد حين انتصر على عوامل الفساد ورفض العمولة المقدمة له فى إحدى المرات فى فرنسا ● يفخر بما استطاع تحقيقه لبلاده من الحصول على كثير من الأسرار العسكرية من دون أن يفشى هذه

الأسرار ولا وسائل حصوله عليها ● ينقل آراء اثنين من معاصريه فى شخصيته وأن يناقشها بما يعود على تصوير شخصيته بالفائدة ● يحدثنا عن التحولات النفسية التى فرضت وجودها على شخصيته، مع فترات النضج التى مرت بها حياته ● يرينا كيف تحول إعجابه المبكر بجنكيز خان إلى مقت وكره بعدما كان قد ألف عنه كتابا فى شبابه، وهو يحاول تقديم ما يشبه الاعتذار عن تأليف هذا الكتاب ● يُفصل القول فى الجهود التى قادها من أجل إنقاذ النوبة حتى ليكاد الفصل الأول من الجزء الثانى من المذكرات يكون كتابا مستقلا بهذا الموضوع، بل إنه ربما يمثل حتى الآن أكبر كتاب عربى عن هذا المشروع وليس فى هذا ما ينتقد على الإطلاق» ● ثروت عكاشة أفرط - وربما كان هذا من حقه - فى النقل عن تقرير المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ذلك التقرير الذى ارتفع بعهده فى وزارة الثقافة إلى السماء ونزل بالعهود الأخرى إلى الأرض؛ حتى لتكاد تظن أن هذا التقرير عريضة محام موكل من قبل عكاشة، ليس بالأسلوب الأمثل لامتداح سياسات الشخص، وربما كان حديث المرء عن نفسه أهون بكثير ● أفرط ثروت عكاشة كذلك فى الاستشهاد بفقرات لويس عوض مع كل ما يعرف الناس عن انحياز لويس عوض التام، لا نقول للدكتور عكاشة وإنما ضد الدكتور عبد القادر حاتم والآخرين من وزراء الثقافة ● كان فى وسع عكاشة أن يجد آخرين مشيدين بفضله لا يقلون قيمة عن لويس عوض، لكنه لسبب لست أعرفه آثر طريقة لويس عوض فى تناول الأمور بكل ما فيها من تحامل ● مما يؤخذ على مؤلف المذكرات - رغم جهده الكبير - أنه يتحدث مثلا عن سلاسل هيئة النشر الرسمية وكأنه أصدر سلاسل جديدة، بينما كانت موجودة من قبل ● يؤخذ على المذكرات أن صاحبها يتحدث عن مشروعات لم تنته حتى وقت كتابتها فيقول إنه استأنف العمل فيها ● يسرف فى هذا المجال إلى حد أن يضم إلى إنجازاته أحلامه فى أن توجد فى مصر قرية للأطفال شبيهة بديزنى لاند، وهو يروى أنه قابل صاحب هذه السلسلة من القرى وفاتحه فى الموضوع قبل مماته ● لا تخلو مذكرات عكاشة من إشادات ذكية ببعض الذين تعاونوا معه ● يحكى - بإعجاب شديد - قصة إخلاص عالمة الآثار كريستيان ديروش مما دفعها إلى سفر متواصل حتى أتمت إنجازًا لمصر ● لا تخلو مذكرات عكاشة من كثير من الشكوى من عدم التقدير الذى واجهه فى بعض الإنجازات ● يظهر امتعاضه من إبعاده عن الوفد المصرى فى المباحثات بين عبد الناصر وفانفانى رئيس الوزراء الإيطالى، على الرغم من أنه كان عائدًا لتوه من منصب السفير المصرى فى روما ليكون وزيرًا للثقافة، ويروى كيف أكثر الرئيس فانفانى ذكر اسمه طيلة المباحثات حتى خرج عبد الناصر والدكتور محمود فوزى متأثرين ● يطلعنا بالتفصيل على ما أشرنا إليه من قبل

فى مدارستنا لمذكرات سيد مرعى فى كتابه «أوراق سياسية» عن بعض أفكار بعض وزرائنا الممتازين فى الإصلاح السياسى الداخلى وبخاصة آراء الدكتور القيسونى فى تكوين حزبين، وآراء الدكتور عبد العزيز السيد فى عودة الأحزاب ● يحدثنا عن دوره فى محاولة البحث عن سبيل من أجل تحقيق منهج مصرى أو وطنى يضمن الإصلاح الاقتصادى، وذلك من خلال جهده فى كتابة تقرير للرئيس عبد الناصر واستعانته بالدكتورين عبد الحكيم الرفاعى وعبد المنعم الطناملى ● فى هذا الصدد يحدثنا عن دوره المهم فى إصدار شهادات الاستثمار من البنك الأهلى المصرى فى أثناء رياسته لمجلس إدارة هذا البنك ● يحدثنا عن سياسته فى تخصيص ميزانية لشراء لوحات الفنانين المصريين لتكون بمثابة مقتنيات البنك الأهلى المصرى ● عكاشة يُعبر عن نفسه فى أغلب الأحيان بتعبير كاتب هذه السطور، وكان أولى به أن يقول مثلا «كاتب هذه الفصول» ● المؤلف يرى أن فى مجمل هذا الكتاب تناقضا مهما مع شخصية صاحبه كما أحب أن يصورها، فعلى مدى الصور التذكارية المبثوثة فى الكتاب لم نر للسيدة زوجته الصور التى تليق بزوجة عكاشة .. فما هو الدافع وراء هذا؟ ● موقف ثروت عكاشة من صديقه عبد الناصر ، وهو الموقف الذى يتراوح على مدى صفحات الكتاب ما بين الإعجاب الشديد والانتقاد الشديد أيضا ● يرى «أن أكثر أخطاء الثورة لم تكن وليدة الحكم الذى يشكل بيئة تترعرع فى بيئتها قوارض النماء».. وهو تعبير جميل ودقيق أيضا ● سر انقياد الضباط الأحرار لشخصية عبد الناصر وما فيها من مميزات ● ينتقد فى وضوح شديد ما وصفه بأنه أسلوب عبد الناصر فى توظيف أسلوب التشهير على نحو ما اتبعه مع اللواء صبور، ثم كرر استخدامه كثيراً بعد ذلك ● عبد الناصر يعبر عن جدواه وفائدته فيما يحدث به صديقه للدكتور ثروت عكاشة فى قوله: «إن هذا التشهير سلاح علينا أن نستفيد منه إلى أبعد مدى» ● ينتقد الأسلوب القاسى الذى اتبعه عبد الناصر وزملاؤه مع محمد نجيب ● ويصل نقده لعبد الناصر إلى أقصاه حين يتهمه فى وضوح بالتنصت على التليفونات، وذلك حين يروى قصة حديث تليفونى دار بينه وبين خالد محيى الدين ● المذكرات تحفل كذلك بنقد السياسات الداخلية التى انتهجها عبد الناصر ● انتقاده لمركزية الحكم فى عهد عبد الناصر ودور عبد الناصر نفسه فى صياغة هذه المركزية ● يعلق على هذا ملتمسا بعض العذر للرئيس فيما ذهب إليه بسبب تشبع الوزراء السوريين بالسياسة ● بالقدر نفسه يحدثنا عكاشة عن رأيه فى موقف عبد الناصر فى صياغة الوحدة بين مصر وسوريا على نحو ما تمت فى ١٩٥٨ ● يحدثنا عن أن عبد الناصر كان بيروقراطيا كبيرا من الذين يحبون صياغة مواقفهم على مستوى الأوراق صياغة شكلية توحى بغير

الواقع ● يروى أن الرئيس عبد الناصر أصدر له بالفعل قرار تعيينه فى رئاسة البنك الأهلى ونشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ يسبق تعديل الوزارة بخمسة عشر يوما، وذلك حتى لا يبدو أنه أقصى عن منصبه الوزارى!! ● الحق أنه نجح فى أن يُعبر لنا أصدق تعبير عن أصعب المواقف التى قابلته فى ظل رياسة الرئيس عبد الناصر أو فى عهد عبد الناصر، حين أراد أن يبتعد عن الحكم فلم يستطع، وهو يرينا كيف أن الخوف من الاستقالة هو أصعب المواقف التى تواجه السياسى فى دولة (بوليسية) ● يقدم لنا مشاعره وأفكاره فى شبه مونولوج طويل ● المذكرات ترينا كثيرا جدا من الأفكار التقدمية التى وصل إليها عبد الناصر بعدما صهرته التجربة، والتى قد يعجب الناس من أن يكون عبد الناصر قد اعتقدها.. فإذا بصاحب هذه الذكريات يثبت له هذه القدرة الممتازة لعبد الناصر على تكوين الفكر والرجوع إلى الصواب وهو ما يعنى نضج التجربة الناصرية، وإن كان هذا النضج لم يتح له أن يظهر إلى النور ● نعجب مثلا لما يرويه عن تحول عبد الناصر عن الإيمان بجدوى فكرة كفكرة الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين فى المجالس البرلمانية والهيئات السياسية ● يروى لنا ما نفهم منه أن عبد الناصر كان قد بدأ يتعطش لدرجة من درجات النقد الذاتى، بل إنه كان يتعطش إلى أن يجد ما يدله على تحمل كل مسئول مسئوليته بعيدا عنه ● ينبهنا إلى مدى الخطورة التى بدأ عبد الناصر يحسها فى ازدواجية الدولة ما بين الحكومة والاتحاد الاشتراكى ● من العجيب أن المذكرات تجيد تصوير نهايات بعض الأشخاص، ومن العجيب أكثر أن الفضل فى هذه الإجادة يعود إلى أن صاحب المذكرات يصور النهاية على نحو ما رواها له مصدر مطلع وعليم وهو الرئيس جمال عبد الناصر نفسه ● فى هذا الإطار يروى لنا نقلا عن الرئيس عبد الناصر: كيف تمكن مناهضو عبد الكريم قاسم من الإجهاز عليه ● سوف ينقل كتاب التاريخ كثيرا ما سجله ثروت عكاشة عن نهاية علاقة عبد الناصر بعبد الحكيم عامر على مدى ما يقرب من عشرين صفحة فى أخريات الجزء الثانى ● ومع أنه روى لنا رواية عبد الناصر فإنه لم يتحيز ضد عبد الحكيم عامر، وهذا متوقع من صديق عزيز لعبد الحكيم عامر ظل معه على ود متصل طيلة حياته ولا يزال يذكره بالخير ● فى مقابل كل هذه الانتقادات للرئيس عبد الناصر يذكر عكاشة بالعرفان لعبد الناصر مساندته له فى مواجهة تقارير شعراوى جمعة التى كان من الممكن أن تطيح به، وهو يقدم هذا الموقف بطريقة مسرحية طريفة ● المذكرات تحفل بكثير من النقد لأسلوب شعراوى جمعة فى إدارة الأمور، وهو ينعى عليه إقحامه نفسه فى شئون الوزارة التى كان عكاشة يتولاها، ومناوراته التى كان يدير بها الأمور مع موظفى وزارة الثقافة من الفنانين والمثقفين ●

إذا قيل عن عكاشة إنه حبس نفسه فى برج فربما كان هذا قابلا للتصديق فها هو قد تناول القضايا الداخلية على هذا النحو الذى تناوله معطيا دليلا قويا على صحة ما يقولون!! ● والواقع أنه يهاجم كثيرين ممن كانوا حول عبد الناصر، وهو يعبر فى صراحة ووضوح شديدين عن تطيره الشديد من سامى شرف ومن وجوده إلى جوار عبد الناصر ● يجد القارئ كثيرا من المتعة الذهنية وهو يتابع تاريخا يكتبه قلمٌ مُتشبع بالفن والأدب، فيضفى على الوقائع التى لا يراها الآخرون - إلا مجردة - كثيرا من ملامح الحياة الحقيقية التى تجعل رواية الوقائع أقرب إلى الصدق والتعبير والواقع نفسه، ولا يكتفى عكاشة بهذا وإنما يضفى كثيرا من آرائه وآراء غيره، وفلسفته وفلسفة غيره، وتصويره وتصوير غيره على المواقف فتستحيل هذه المواقف الفرادى إلى عناصر مكونة لفهمنا الكامل للحديث والتاريخ ● نستطيع أن ندل القارئ على عدة مواضع يمتع فيها عكاشة بقدر هائل من الدقة التعبيرية الصادقة ● عكاشة يقدم لنا تحليلا ممتازًا للتعاطف الأمريكى مع الصهاينة ويلخص أسباب هذا التعاطف فى ستة أسباب منطقية ذكية ● يعرض بالتفصيل لعلاقة العسكريين بالثقافة، وينفى العلاقة السببية السلبية ● مع هذا فإن من العجيب أن نرى وجها آخر لثناء ثروت عكاشة على أداء العسكرية فى الثقافة، وهو انتقاد أداء رجال العسكرية فى المجالات العسكرية ● نراه يفصل القول الواعى فى خطورة الإهمال والاستهانة وسوء التقدير التى كانت تحكم تصرفات بعض رجالنا العسكريين تجاه بعض القضايا الفنية وقضايا التسليح مما يصفه بأنه كان يندى له الجبين ● يتحدث عن إحدى تجاربه الشخصية فى هذا المجال ● لابد لنا أن نعترف للمؤلف بفضله على ما هو متاح لنا من جزئيات التاريخ المعاصر حين ضمن مذكراته ما يدلنا على هذه المواقف الحاسمة فى تاريخ كثير من السياسيين البارزين، وهى مواقف غيبت تماما عن وعى مثقفينا فى ظل الشمولية ● يذكرنا بموقف ستالين من قيام إسرائيل وكيف قال «إنه يلذ له أن يقف حاميًا نصيرًا لدولة يهودية» ● يلفت نظرنا إلى أن «نهرو» غير آراءه فى الشيوعية تماما بعد ما رأى حوادث المجر فى ١٩٥٦ ● يروى لنا أن وزير الخارجية الأمريكى «دلاس» كان يحقد علينا لأننا لم نعترف بجميله فى وقف العدوان الثلاثى علينا فى ١٩٥٦، وأنه كان يكفيه وهو على سرير الموت أن تكتب على قبره عبارة: «هنا يرقد الرجل الذى أنقذ مصر من العدوان» ● يؤكد المعنى الذى يتردد لنا كثيرا من اعتقاد عبد الناصر أن حرب اليمن لم تكن إلا ورطة ● ينقل من حديث الدكتور الطناملى قوله: إن مكاسب الاشتراكية قد أجهضتها الحروب وإن مكاسب الانفتاح أجهضها الفساد ● علاقة مذكرات عكاشة بالكتابات الأخرى التى تناولت الحقبة الناصرية (وبخاصة كتابات هيكل وحمروش) ●

عكاشة يتحاشى هيكل ولكنه مع ذلك لا يستطيع إلا أن يظهر مرارته منه فى أكثر من موضع ● يعجب تماما من إغفال هيكل الحديث عن دوره ودور عبد الرحمن صادق فى إبلاغ نيات العدوان (١٩٥٦) لعبد الناصر، حيث صاغ هيكل كتابه والدراما التى فيه على فكرة أن عبد الناصر قد فوجئ بالعدوان. وفى الحقيقة أنه لم يعد فى إمكان هيكل التراجع عما هو مصمم عليه لأنه صاغ الكتاب هكذا، وذلك على الرغم من أن هناك كثيرين غير عكاشة قد أبلغوا عبد الناصر، وعلى الرغم من كل الكتابات والروايات المتواترة من أن عبدالناصر لم يفاجأ على هذا النحو الذى صوره هيكل، ولا بد لعكاشة والآخرين أن يجدوا العذر لهيكل وإن ابتعد عن الحقيقة فهذه هى متطلبات الدراما التى رسمها ● يُفند بعض الأغلوطات التى وقع فيها هيكل فى «ملفات السويس» حول الجنرال كاترو أحد أصدقاء ديجول، والذى أشار إليه هيكل وذكر أنه كان وزيرًا لدفاع فرنسا (مع أنه لم يكن... إلخ) ● على المستوى الشخصى يظهر بعض امتعاضه من سوء معاملة هيكل له، ويروى بمرارة موقف «الأهرام»، أى موقف «هيكل» من حادث سرقة العصا المثبتة فى أحد تماثيل توت عنخ آمون، ومعالجة الأهرام السيئة للقضية، مشيرا إلى أن هذه المعالجة كانت أسوأ من معالجة الصحافة الأمريكية لها ● يروى كذلك قصص الأخبار المختلقة التى نشرتها الأهرام عن أن الحكومة ترفض تأجيل البدء فى السد العالى مهما كانت الأسباب. وأن هناك دعوة للتباطؤ من أجل حماية الآثار!! ● عكاشة يخصص ملحقا كاملا للكتاب للرد على مزاعم حمروش فيما يتعلق بقيام الثورة، ويمتد هذا الفصل قرابة ثمانين صفحة فى الجزء الثانى ● نقدر أن كتابا كبيرا كهذا لا يخلو من كثير من المآخذ التاريخية التى مردها الاعتماد على الذاكرة وعلى تتابع الحوادث فى ذهن الكاتب دون تحقيق للتداخلات التاريخية ● يتحدث عن الأزهر فى ٥٧/ ١٩٥٨ وكأنه أصبح جامعة مدنية ضمت الكليات الأخرى مع أنه لم يكن قد أصبح كذلك إلا بعد سنوات ● يتحدث عن مديرى دار الكتب فيغفل اسم أشهرهم توفيق الحكيم، ولا ندرى ماذا ألجأه إلى هذا التعجل الذى أنساه الأشهر ● يتحدث عن القرار الجمهورى الصادر بإنشاء الكونسرفتوار على أنه صدر فى عام ١٩٥٨ بينما صدر فى ١٩٥٩ ● يتحدث عن واقعة فى خلافه مع شعراوى جمعة كشف عبد الناصر عن زيفها قبل وفاته باثنى عشر يوما فقط، وهو يقصد ١٦ يوما تبعا للتاريخ المذكور إلا أن تكون فى الأمر دلالة على شىء آخر لم يذكر! ● المآخذ التى نأخذها على التعبير فى هذا الكتاب محدودة بفضل الحرص على أن تكون صياغته قريبة من الصياغة المثلى التى تحرص على دقائق الأدب اللفظى وخلجات الشعور والوجدان والنغم الجميل للكلمة المعبرة ● الغرائب اللغوية تكاد تكون نادرة فى هذا

الكتاب ذى الجزءين الكبيرين ● أخطاء الطباعة والماكيت والإخراج لا تليق بمثل هذا الكتاب الذى بذل الفنان الكبير الأستاذ عبدالسلام الشريف جهده الذكى فى إخراجه على هذا النحو الجميل ● هذا الكتاب جدير بالقراءة، جدير بالنقد، جدير بمكان متميز فى كل مكتبة من مكتبات بيوتنا ومعاهدنا ومراكز الثقافة فى بلادنا ● خلاصة رأى المؤلف فى المذكرات.

الباب الخامس:

«تفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط»

مذكرات إسماعيل فهمى

● التعريف بالمذكرات وبصاحبها ● إسماعيل فهمى يتحدث عن أهمية دوره الشخصى فى صياغة موقف مصر من السلام، حتى إن كان هذا الموقف رافضا للمبادرة ● يصل إلى حدود لا نهائية من القسوة فى وصف روايات الآخرين من حيث كونها لا ترقى إلى روايته، ولا إلى الحقيقة التى يعرفها هو بأفضل من الآخرين الذين كتبوا مذكراتهم أو رواياتهم عما حدث حتى تلك اللحظة التى قرر فيها هو أن ينشر شهادته ● يرى أن السادات وبيجين هما فقط اللذان تفوقان عليه فيما هو متاح له من معلومات، لكنهما فى رأيه، لم يقدما ما قدم فى المذكرات ● يضرب المثل على صحة فرضيته التى أشرنا إليها بموشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلية نفسه الذى ذكر أنه فوجئ بتقديم السادات لمبادرته على الرغم من أنه هو الذى مثل إسرائيل فى الاتصالات السرية المبكرة ● يؤكد على بديهة مهمة، وهى أن السادات وبيجين كانا ولايزالان الممثلين الرئيسيين فى السيناريو الضخم(!!) ● المؤلف يرى فى إثبات إسماعيل فهمى لهذه البديهة أنه قد ظلم السادات على نحو ما ظلمته لجنة جائزة نوبل، فقد كان بيجين فى جانب رد الفعل فحسب، وكان رد فعله بأى مقياس أقل من المناسبة، لكننا مع هذا نفهم أن إسماعيل فهمى لم يكن أبدا مرحبا بأن يلعب السادات استعراض الرجل الأوحد وأن يكون هو صاحب كل المجد ● ليتحدث عن عناصر الأهمية فى روايته هو، دون غيره ● من العجيب أنه يصف أعضاء الحكومة المصرية بأنهم زملاء للسادات!! ● يتحدث عن ندوة الأهرام التى نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى مايو ١٩٧١ وتأثيرات تلك الندوة على مجرى السياسة الخارجية المصرية وتوجهاتها فيذهب بعد صفحات من الحديث المستفيض إلى أنها

كانت حدثا تاريخيا ونقطة تحول ● يلفت نظرنا أنه يتحدث عن أصحاب ندوة الأهرام بضمير الجمع مع أنه لم يدلنا على مَنْ شاركوه المسئولية فيها، أو على مَنْ كانوا يشاركونه آراءه وتوجهاته فيها ● يصل فى تصوير تقديره لنتائج الندوة وتحسبه من ردة الفعل المضاد لها إلى أن يروى أنه عرض أوراقها على ابنه كى يدلى برأيه فيها ● يحرص على نفى كل التفكير المحتمل فى تواطئه مع السادات فى ترتيب تلك الندوة التى يعتقد آخرون أنها عقدت لتفتح المجال أمام التحول الساداتى فى السياسة الخارجية ● يتحدث عن رد فعل السوفييت الغاضب تجاه نشر توصيات هذه الندوة، مشيراً بكل وضوح إلى ما تناقلته الأوساط الحكومية والدبلوماسية من رغبة وزير الخارجية الدكتور محمد مراد غالب فى نقله من منصبه بسبب هذه الندوة ● نراه حريصا على غير عادة أعداء السادات على أن يشير إلى أن السادات قد قرأ ما قاله هو فى الندوة وتبناه، وأنه لهذا السبب قد حماه من أية محاولة للبطش به ● هو ينسب إلى نائب رئيس الجمهورية الدكتور محمود فوزى أنه قال له إن السادات بدأ ينفذ أفكاره فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية ● يستطرد من هذه الجزئية إلى الحديث المستفيض عن طبيعة مشكلات العلاقة المصرية الخاصة مع الاتحاد السوفييتى ● يصل إلى حد الزعم لنفسه بالدور الحاسم فى تحويل دفة العلاقات المصرية مع كل من السوفييت والولايات المتحدة فى الفترة التى سبقت اتخاذ السادات لقراره بطرد الخبراء السوفييت ● يتحدث بإعجاب شديد عن الدور الذكى الذى قام به المشير أحمد إسماعيل حين كان عضوا فى وفد المباحثات إلى روسيا عقب طرد الخبراء السوفييت، وكان فى ذلك الوقت يشغل منصب مدير المخابرات العامة، ولم يكن قد تولى وزارة الحربية بعد، لكنه تمكن من خلال مباحثاته المثمرة مع نظيره السوفييتى أندروبوف (الذى هو الرئيس السوفييتى الشهير التالى لبريجنيف) أن يكسب ثقة السوفييت، مما مهد له أن يحصل لمصر على صفقة أسلحة كبيرة عندما أصبح وزيرا للدفاع بعد شهور ● يشير إلى أن السوفييت استقبلوا الوفد الرسمى استقبالا فاترا، ومع هذا فإن أحمد إسماعيل نجح فى إجراء المباحثات المثمرة مع رئيس المخابرات السوفييتية ● نعود مع صاحب المذكرات بضع خطوات إلى الخلف لنتأمل بعض آرائه السياسية فيما قبل ندوة الأهرام التى رمى فيها بالحجر الذى دعا به إلى إعادة تقييم سياسة مصر الخارجية ● يشير إلى أن علاقته بالمناصب العليا فى وزارة الخارجية لم تبدأ إلا فى ١٩٧١ وعلى يد محمود رياض الذى رشحة وكيلا لوزارة الخارجية مقدما له على زملاء له يسبقونه فى الأقدمية، وأن السادات نفسه وافق على هذا الترشيح ● يتحدث عن دور مبكر له فى رفض فكرة كان السادات مقتنعا بها وعازما عليها، وهى سحب الاعتراف المصرى

بالقرار ٢٤٢، وهى الفكرة التى كانت بمثابة رد فعل على مزايدات الجبهات العربية الراديكالية على مصر منذ قبل عبد الناصر بهذا القرار ● نراه حريصا كل الحرص على أن ينحاز إلى أقصى حد ممكن إلى نفسه فى تصوير علاقته بالسادات، فعلى حين يتعالى فى أحكامه على السادات، فإنه ينصف نفسه إلى أبعد الحدود ● صاحب المذكرات كان حريصا فى مذكراته هذه على أن يتلمس كل فرصة ممكنة للحديث عن خلافات مبكرة مع السادات، مع أن طبائع الأمور تضمن له أن نفهم هذا دون إثبات، لكنه فيما يبدو كان حريصا على أن يرسخ فكرة مناقضة تماما لفكرة مسئوليته التامة عن تحول خطوط السادات الرئيسية فى تعامله السياسى مع الغرب فيما بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ ● يتحدث عن اعتراضه التام على فكرة فتح قناة السويس فى الموعد الذى حدده السادات ● يحرص على لفت نظرنا إلى المفارقة الكبيرة التى يمثلها اختيار ٥ يونيو موعدا لافتتاح القناة، مشيرا إلى أن هيكل نفسه هو الذى اقترح هذا الموعد على السادات، وربما نتعدى مسألة اقتراح الموعد لننبه إلى ما يريد إسماعيل فهمى نفسه تسريبه لنا من حقيقة أن قرار السادات كان استجابة لقنوات أخرى كان السادات يعمل من خلالها مع الجانب الغربى، وهكذا فإنه فى هذه الجزئية انتصرت قناة يرتبط بها هيكل على فكر القناة التى كان إسماعيل فهمى نفسه يمثلها ● من الطريف أن نرى ما يرويه من أن ممدوح سالم رئيس الوزراء كان موافقا له على رأيه، وهذا ما يتفق مع طبيعة ممدوح سالم كرجل أمن، وإن كان هذا الاعتراف لممدوح سالم بالرأى الصائب أمرا غريبا على إسماعيل فهمى الذى كان يحرص على تجاوزه حين كان يرأسه فى مجلس الوزراء ● نأتى إلى حديثه عن حالة الجبهة العربية فيما قبل مبادرة السادات وفى أثناء إعلانه عن هذه المبادرة ● إسماعيل فهمى كان من الذكاء بحيث قدم لنا أفضل صورة ممكنة لأدائه الدبلوماسى الذكى على الصعيد العربى، وهو أداء لم يلق حتى الآن ما ينبغى له من تقدير، وذلك فى ظل التصور السائد بالنظر لإسماعيل فهمى على أنه رجل غربى(١١) ● صاحب المذكرات ينفرد بتصوير دقيق للمحاور والمناورات العربية فى أثناء اجتماعات وزراء الخارجية العرب، متخذا من اجتماع وزراء الخارجية العرب فى تونس فى نوفمبر ١٩٧٧ نموذجا حيا لهذه المناقشات والمحاور ● مع أن إسماعيل فهمى يعطى نفسه وقدراته قصب السبق فى هذه المناقشات، فإن موقفه فى إدارة المعركة على هذا النحو كان موقفا ذكيا بالفعل ● نجاح إسماعيل فهمى فى الاجتماع الوزارى العربى الذى انعقد فيما بعد إعلان السادات عن مبادرته وفيما بين قيامه بها، ● تمكن من تحييد الموقف العربى تحييدا متعاونا مع مصر إذا جاز هذا التعبير ● هكذا بدأت المعركة الدبلوماسية ما بين هذا وزير خارجية العراق من جانب،

وبين كل من مصر وسوريا على الجانب الآخر، ويرى إسماعيل فهمى أنه تمكن من أن يقلب الأمور على الوفد العراقى الذى كان يزايد على الآخرين ● لا يجد حرجا فى أن يصرح بأنه هدد وزير الخارجية الليبية، وذلك من أجل أن يدفعه إلى الصمت وعدم تأييد خط مناهض لمصر فى سياستها ● يعبر عن سعادته بتقدير زميله العراقى له على الرغم من الموقف الرسمى الذى اتخذه منه فى الجلسة ● كان عليه أن يصل إلى حل يوفق بين إلحاح السوريين فى عقد قمة عربية عاجلة، وبين رغبة الوزراء الباقين أو الدول الأخرى فى تأجيل هذه القمة ● يلخص رأيه فى آخر نجاح عربى أحرزه وهو وزير للخارجية مظهرا اعتزازا كبيرا بأدائه فى هذه المهنة ● يروى كل ما يدل على استمرار (وربما تصاعد) إعجاب السادات به بعد هذا الاجتماع الوزارى العربى ● بدأ يفكر فى قرار استقالته حين وجد السادات مصمما على المضى فى خطوات مبادرته، وكيف صمم عليها فيما بينه وبين نفسه ● يصور مدى سخونة المناقشات والمشادات التى دارت بينه وبين السادات، ودفعته دفعا إلى قراره بالاستقالة ● يرى تصويره للحظات الحاسمة التى سبقت اتخاذه لقراره بالاستقالة ● يذكرنا بشعوره بالراحة النفسية حين وجد أن السادات قد مضى بالفعل فى السبيل الذى لم يكن له أن يشاركه فيه، وهو يعيد تذكيرنا بأن السادات اعترف غير مرة بأن إسماعيل فهمى كان هو الوحيد الذى استشاره فى أمر هذه الزيارة ● يروى حرص نائب الرئيس على تقديم التسهيلات له فى سفره للإسماعيلية ليلتقى السادات بعد عودته من سوريا وقبل سفره إلى إسرائيل، وكيف أنه أبلغ نائب الرئيس أنه لن يسافر، وفى المقابل فإنه سلمه خطاب استقالته دون أن يصرح له بما يحتويه الخطاب ● ردود الفعل الفورية لدى كبار المسئولين المصريين حين أعلن السادات لهم خبر استقالة إسماعيل فهمى ● المشير الجمسى يحاول إقناع السادات بأن يقوم هو بالذهاب له فى القاهرة ليعود به إلى الإسماعيلية ● المهندس حسب الله الكفراوى بما عرف من حماس وشهامة ووطنية يذهب إليه فى بيته ليحاول إثناءه عن استقالته ● يحرص على إيراد ما يعتبره بمثابة استقالة وزير الدولة للشئون الخارجية محمد رياض ● يقدم أسبابا مقنعة لإصراره على الاستقالة الرسمية، وكيف دفعته معرفته بالسادات إلى أن يفضل أن تكون الاستقالة تحريرية، مستشهدا على صواب قراره فى هذا الصدد بحوار دار بينه وبين وزير الخارجية الأمريكية ● المذكرات تنفرد بالإشارة إلى أن السادات ظل محبذا للتعاون مع إسماعيل فهمى حتى بعد استقالته بأكثر من عام، وهو يذكر أن وزير الخارجية إبراهيم كامل قد نقل له رغبة السادات فى تعيينه مستشارا له للشئون السياسية لكنه اعتذر ● ضخامة حجم الأخطاء فى الطبعة العربية من المذكرات، وهى

كمية من الأخطاء لا يشفع فيها خلو الطبعة الإنجليزية منها ● من العسير علينا أن نخصص مساحة كبيرة من هذا الفصل لحصر هذه الأخطاء، وليس هذا انتقاصا من قدر الكتاب وإن كان الكتاب بدون هذه الأخطاء أروع منه بها وأجمل وأرق وأعظم وأخلد ولكن عرضنا لهذه الأخطاء سوف يطلعنا على أهمية العناية بالطبعة (العربية!!) من مثل هذه الكتب الممتازة ● من المؤسف أن يحدث خطأ فى عنوان الفصل الخامس، العنوان نفسه ليصبح المعنى هو العكس تماما فالعنوان مكتوب: نهاية ضخ البترول والمقصود إعادة ضخ البترول أو نهاية حظر البترول ● من المؤسف أن نجد أيضا صفحة كاملة فى غير موضعها فبين صفحتى ٣٢٣ و ٣٢٥ تجد صفحة كاملة محشورة حشرا بين الكلام المتواصل وتأخذ رقم ٣٢٤ بينما هى صفحة ٢٢٠ مكررة تماما بتمام.. وهو خطأ غريب الشكل والمعنى والمضمون وقد يكون نادر الوجود ● من المؤسف للمرة الثالثة أن نجد خطأ فى تاريخ واقعة تاريخية مهمة جدًا وهى خاصة بإسماعيل فهمى نفسه الذى اختير وزيرًا فى وزارة السادات الأولى فى مارس ١٩٧٣، ومعنى هذا بالبديهة أن لقاءه بالسادات الذى ترتب عليه اختياره وزيرا كان قبل هذا التاريخ، وكان هذا اللقاء فى الأصل لمجرد وداع الرئيس قبل مغادرته وطنه لتسلم عمله الجديد سفيرًا لمصر فى ألمانيا الغربية.. ونحن نعرف أن هذا الترشيح والتعيين والموافقة على سفارته يأخذ وقتًا.. ومع هذا كله نجد المؤلف يكتب فى صفحة ٢٩: «وفى إبريل ١٩٧٣ قرر السادات إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا» مع أن المنطق يقتضى أن يكون هذا قد تم فى يناير أو فبراير على الأقل!! حتى تتم مقابلة إسماعيل فهمى للسادات بعد ذلك ثم يعين إسماعيل فهمى وزيرًا فى مارس!! وليس هناك تفسير آخر إلا أن يأتى مارس ١٩٧٣ بعد إبريل ١٩٧٣، وهذا هو المستحيل بعينه ● نأتى إلى ما يعز على الإنسان أن يجده فى مثل المذكرات من افتقاد للعناية بأبسط الأمور ● من الصعب أن يتقبل المرء من المذكرات أن تذكر اسم المشير أحمد إسماعيل على أنه الفريق محمد أحمد إسماعيل، بينما أن هذا الاسم هو اسم نجل المشير، وهو دبلوماسى مصرى عمل بالطبع تحت رئاسة إسماعيل فهمى ● كذلك فإن من الأخطاء التافهة التى قد لا يحق لى أن أعلق عليها لو كانت فى كتاب آخر قول صاحب المذكرات فى صفحة ٢٠٩ «وعقب رحلتى إلى موسكو فى يناير انقضت فترة أسبوعين ثم زار جروميكو القاهرة فى مارس ١٩٧٤».. مثل هذه الخطأ يعطى الانطباع بفقدان الإحساس بالزمن عند المؤلف وهو ما لم يحدث فى مذكراته ذات الخمسمائة صفحة ● من الأهمية بمكان أن نشير إلى كثرة الأخطاء التى تتعلق بإهمال بسيط لأداة من أدوات الربط فى اللغة العربية كأن المصدرية، ويترتب على هذا أحيانا أخطاء ضخمة فى المعنى والدلالة ● نحن لا نعرف

ما هو المقصود بالفعل «تكشف» فى جملة صفحة ٣٨٥ التى يقول فيها: «وقد تكشف الحادث الذى وقع فى بيت الضيافة فى سيناء على النحو التالى»؟؟ ● بعض الأمثلة التى يصح لنا أن نتخذها أمثلة حية وشاهدة على خطورة إهمال قواعد اللغة العربية (أو أية لغة)، ومدى التأثير القاتل لهذا الإهمال على المعنى والمضمون، بل على مواقف الأطراف المختلفة فى أية قضية ● الواقع أن بعض عبارات المذكرات قد صيغت بطريقة لا تُفهم على الإطلاق، ولم يكن الغموض نفسه مقصودا، وإنما هو شىء آخر لا يمكن أن يكون مقصودا بذاته ● أحيانا ما يكون المقصود بصيغة النكرة شيئا محددا هو أعرف المعارف.. فإذا لم ينتبه المترجم إلى هذا وعبر عن هذا المعنى بصيغة المفرد العادى فإنه يضيع المعنى تمامًا، بل يضيع الهدف من هذا التنكير المقصود به أعرف المعارف ● ربما جاز لنا أن نقول إن الخطأ فى الهمزات وموضعها قد يكون مغتفرًا أحيانًا لصعوبة تعليمنا للناس قواعد كتابة الهمزة ولكن الخطأ حين يحول المفعول به إلى فاعل فإنه كفيل بأن يمثل جريمة لا تغتفر لأنها تقلب المعنى والمواقف، كذلك ● أما الأخطاء التى تتعلق بنسيان كلمات أو أفعال أو أدوات فكثيرة وليس من الإنصاف أن نعتدى على وقت القارئ فى سردها أو حصرها ● حاجة هذه الطبعة إلى مراجعة أكثر من سبعين موضعا لوضع الفعل المناسب بدلاً من الفعل العام أو المبهم الذى يمكن قبوله فى ترجمة الطلبة، لكنه لا يقبل من دبلوماسى كبير هو خير من يعرف للكلمة معناها وأثرها فى حياة الأمم ● تحفل هذه الطبعة بكثير من الأخطاء فى المونتاج، وترتيب الفقرات ● خلاصة رأى المؤلف فى المذكرات.

الباب السادس:

«صفحات من تجربتى»

للمهندس عثمان أحمد عثمان

● التعريف بالمذكرات وبصاحبها ● ما تفتقده المذكرات فى طبعتها التى صدرت على هذا النحو ● صاحب المذكرات يتحدث عن استدعاء السادات له فى ٢٨ من أكتوبر ١٩٧٣ ليؤدى اليمين كوزير للتعمير قبل أن تنتهى حرب أكتوبر ● دراما غير حقيقية فيما يرويه عثمان أحمد عثمان من قصة تعيينه وزيراً ● من حق القارئ أن يتساءل: هل كان تعيين عثمان وزيراً أمرًا سريًا احتاط له رئيس الجمهورية حتى إنه لم يخبر به سكرتيره ورئيس الديوان، أم أنه كان خاطرة خطرت ونفذت فى اللحظة نفسها؟ أم ماذا

بالضبط؟ وما علاقة هذا كله بعظمة الرجلين أو باستحقاق الثانى لمنصبه؟ ● عثمان نفسه ـ كما نعرف وكما يروى هو نفسه فى هذا الكتاب نفسه ـ كان واحدًا من المرشحين لتولى الوزارة فى عهد عبد الناصر ● يبدو الربط الفنى ضعيفًا جدًا فى كتاب «تجربتى»، وخذ مثلاً على ذلك حديثه عن إنشائه كوبرى ٦ أكتوبر ● قصة إنشاء كوبرى ٦ أكتوبر لا تأتى فى هذا الكتاب إلا بالصدفة البحتة حين يقوده الحديث عن احتياجه ـ وهو وزير للتعمير ـ لاستشارة أهل الخبرة، فيذكر مثلا واحدًا لهؤلاء هو المهندس الكبير الدكتور أحمد محرم، ولأن الرجل ليست له الجماهيرية الكافية عند الناس فإن عثمان يقدمه للناس بأنه هو الذى قام بتصميم كوبرى ٦ أكتوبر ● يستطرد وسط هذا الحديث كى يروى قصة إنشاء كوبرى ٦ أكتوبر ولكنه يرويها لا بطريقة المقاول العظيم، ولا المهندس الكبير الذى هو نفسه للمهندسين، وإنما هو يرويها بطريقة واحد من أصدقاء الملاحظين فى شركة المقاولين وكأنه ليس هو رئيس مجلس الإدارة، ولا المهندس الكبير، ولا المقاول الأول فى بلده ● مع هذا الذى يبدو وكأنه حرص على أبوة الكوبرى أو أبوة فكرته، فإن عثمان نفسه يعترف فى شجاعة بأن فكرته فى هذا الكوبرى لم تكن هى الفكرة التى نفذت بالفعل، وإنما كانت نواة فكرة قديمة فحسب ● يجد القارئ نفسه أمام هذا المؤلف الهاوى الذى يكتب مذكراته أو ينشر مذكراته وهو فى عز مجده، لكنه مع هذا يقلل تماما من جهد مؤسسته الكبرى أو شركته العظيمة فلا يعطينا فى حديثه عن هذا الإنجاز أو ذاك أرقاما ولا أطوالا ولا أحجاما ولا عدد سيارات ولا مدى التوفير فى الوقت أو الوقود ولا الميزانيات ● لا يبين قيمة عمله وإنجازه حتى من قبيل أن يمنَّ على القارئ بأنه بنى ما بنى للدولة وللشعب ثم صرف مستخلصاته بعد أكثر من عامين مثلا ● كل هذا يتجاوزه عثمان بسرعة شديدة ليظل يتحدث عن الفارق بين رجلين أو رئيسين متعاقبين ليسا فى حاجة على الإطلاق إلى مثل هذا التفريق المناقض فى الواقع لكثير من طبيعتهما ● صاحب المذكرات يجأر بالشكوى المرة من وسائل الإعلام المصرية لتجاهلها دوره العظيم فى معركة التعمير بعد ٦ أكتوبر، وقد يكون على حق فى هذا، ولكنه للأسف ينهج نهج هذه الوسائل فى غمط حق نفسه وفى ظلمه لنفسه وكأنه بهذا السلوك يعطيها العذر فيما فعلت.. أو فيما لم تفعل ● لا يتحدث بأى قدر من التفصيل العلمى عن حجم الإنجاز المادى أو الهندسى أو الإنسانى الذى أنجزه فى هذا المجال، وإنما هو يجأر بشكوى عامة لا مردود لها ● يتهم المسئولين الرسميين عن الإعلام المصرى، وربما كان له بعض الحق فى ذلك، وربما كان معه بعض العذر فى ذلك، لكنه، مع هذا، يظل يكرر الخطأ نفسه فى نظرته وتعامله ثم فى شكاواه ● يواصل تكرار هذه الشكوى غير المبررة من ظلم

وسائل الإعلام القومية له، مع أننا جميعا نعرف أن اسم عثمان كان أقوى من كل وسائل الإعلام المتاحة فى ذلك الوقت الذى عاش فيه ولمع ● يفاجئنا بأسلوب جديد فى تقديم مذكرات السياسيين وأفكارهم، وهو أسلوب صحفى جديد، وإن لم يكن جديدا فى السياسة، وهو يلجأ إلى هذا الأسلوب بدون داع ثم يبرر هذا الأسلوب بأنه وسيلة لمهاجمة مَنْ هاجموا صاحب المذكرات فى البرلمان ● يصل كاتب المذكرات إلى أن يضع نفسه فى خانة المندهشين من لعبة السياسة ومن أسلوب المحاور السياسية، وكأن صاحب المذكرات لم يمارس هذه السياسة على أى مستوى، مع أنه فى عقيدة أفراد شعبه واحد من أكثر الذين مارسوا السياسة بهذا المعنى ● قد يكون عثمان صادقا فى هذا الحديث ولكن هل يليق به أن يظهر فى هذه الصورة فى كتاب يتحدث عن تجربته؟ ● المؤلف يعلق على توجه صاحب المذكرات: أعتقد أنه لو استشير من قبل أحد أصدقائه الذين يكتبون مذكراتهم لنصح صديقه بما لم يفعله هو نفسه فى هذا الكتاب!! ● حين يود صاحب المذكرات أن يطلعنا على مدى قدرته على الحسم والحزم؛ فإنه للأسف الشديد لا يضع أيدينا على مبرر قوى للموقف القوى الذى اتخذه نموذجا لهذا الحسم وإنما يضرب لنا مثلا بيروقراطيا لا يليق به على الإطلاق ● فقرة مهمة كتبها المؤلف من قبيل الفخر لكنها وظفت بعد هذا فى الهجوم المركز عليه، وهى الفقرة التى يتحدث فيها صاحبه عن سعادته الشديدة بإلغاء جهاز الرقابة الإدارية ● لولا أنه سجل هذه الفقرة فى كتابه لظل القراء على اعتقادهم فى المبالغة فيما كان يتردد حول دوره فى إلغاء هذا الجهاز وعلى عقيدتهم فى أن هذه الروايات ليست إلا شائعات ● لكن ها هى المذكرات تنشر وإذا به نفسه يهاجم هذا الجهاز بدعاوى سفسطائية ضعيفة يسهل الرد عليها، وليس الجهاز بحاجة إلى هذا الرد ولا إلى دفاع ● على عادة كل حديث سياسى فى ذلك الوقت وجد عثمان نفسه أو وجد كاتب مذكراته نفسه مضطراً إلى أن يربط ذلك الجهاز بمراكز القوى!! وهو تعبير استخدم فى البداية لوصف عبد الحكيم عامر وأنصاره، ثم لوصف أقطاب ١٥ مايو، ثم لوصف هيكل نفسه الذى ابتدعه أو نشره، ومن المؤسف أن نجد مذكرات عثمان تلجأ إلى هذا الأسلوب، وإلى هذا الإلصاق مع أن الجهاز كان بعيداً عن هؤلاء جميعاً ● على هذا النحو كان رأى صاحب المذكرات فى جهاز الرقابة الإدارية وضرورة إلغائه واضحا بأكثر مما قد يتصور مروجو الشائعات وربما نحسب للرجل جرأته فى إبداء رأيه، حتى إنه لا يجد حرجا أبدًا فى أن يصف هذا الجهاز بالمنحل قبل أن يُحل أو يلغى!! ● أعظم فصول هذا الكتاب حقيقة فهو الفصل الذى عنوانه «الإنسان المصرى ثروتى الحقيقية»، ففى هذا الفصل دروس بسيطة لكنها تنطق بمعان عظيمة فى الإدارة، وقد ألقاها علينا

صاحب المذكرات بتلقائية شديدة محببة إلى النفس وظهر فيها عنصر من عناصر قدرته الشديدة على النجاح واستمرار النجاح ● فى هذه الفقرات عبارات تستحق الكتابة بماء الذهب لأن صاحبها عبّر بها عن إيمانه الشديد بما يسميه علماء الإدارة «الموارد البشرية» من دون أن يقحم علينا تعبيرات علم الإدارة أو الاقتصاد فى حديثه السهل السلس ● على الرغم من بساطة الأمثلة التى ساقها عثمان أحمد عثمان فإنها أمثلة حية وصادقة، وخذ مثلا قصة كان بطلها واحدا من المبلطين، وقد صمم عثمان على أن يرويها على طريقة المذكرات المتبسطة ● مهما يكن من أمر عفوية عثمان فى مثل هذه الأحاديث فإننا لا ننكر أنها تمثل نموذجا للحديث المحبب جدًا إلى النفس مهما كان اعتراضنا على الجانب الخلقى فيه أو قل حتى لو اعترضنا ● المثل الذى تعتريه على مدى استحقاق النجاح والتفوق ● يتبلور هذا المثل فى هذا التبسيط الشديد الذى يدافع به هذا الرجل عن نموذجه فى الإدارة بهدوء وثقة ● الواقع أن عثمان يقدم نماذج كثيرة يسهل وجودها فى كتب الإدارة، لكنه يقدمها بلغة المقاول الذكى، والإنسان المحب، ولهذا تبدو مع بساطتها وسذاجتها شيئا يستحق الشكر والتكرار، وينجح فى تصويره لرؤيته الشخصية وكأنها من توصل إليه حاجة ● حين ينتهى صاحب المذكرات إلى مثل هذا التعريف للإدارة فإننا لا نملك إلا الانحناء والتقدير ●نقرأ الدلالات المهمة فيما يرويه عن قصة بسيطة يصور فيها معالجته لخلاف حاد وقع بين موظفى شركته وبين أهالى السويس ومحجر الزلط ● بعد فقرات استطرد إليها عثمان يعود صاحب المذكرات ليبلور المعنى الذى أراد توضيحه ●يضرب بعض أمثلة سريعة على مدى ما كانت العلاقات الإنسانية تمده به من علاقة فى المواقف التى تعاقبت عليه ● لصاحب المذكرات أن يفخر بحديثه الممتاز عن الأهمية القصوى للعلاقات الإنسانية فى الإدارة ● حديث طويل وجه فيه النصح إلى ابنه وابن أخيه ● قصة أخرى تدل بوضوح على مدى عناية صاحب المذكرات بالخلق القويم، والفرق بين الحلال والحرام من وجهة نظره ● لسنا نريد أن نتحفظ على ما يرويه عما يتصوره عن قدرته على الاستحواذ على مال ورد إليه بطريق الخطأ، لكننا لا نستطيع أن نترك القارئ يتصور أن نزاعات الشركات وإجراءات القانون غير كفيلة بإعادة مثل هذا الحق إلى صاحبه الأصلى، وبتصحيح مثل هذا الخطأ ● عثمان لا يهمه أن يصدقه المحاسبون ولا علماء القانون، وإنما هو يخاطب المواطنين البسطاء ويصور نفسه بسيطا مثلهم ●يبلور انطباعاته عن المكاسب طويلة الأمد التى تحققت له نتيجة هذا السلوك المحترم ● له أن يفخر بكتابه وبما احتواه من مثل هذا الحديث، وهو كما يراه لا يهمل الحديث عن عناصر الإرادة على نحو ما يتحدث عنها خبراؤها الأكاديميون، لكنه كما أشرنا من قبل يخاطب

المواطن البسيط بهذه المفاهيم، وفضلا عن هذا فإنه حريص على أن ينتصر للرأى العام، وللحس العام ● يبلور وجهة نظره فى جدوى العلاقات الإنسانية ● صاحب المذكرات يضرب لنا بعض الأمثلة الذكية على النجاح الذى يمكن تحقيقه من خلال العناية بالعناصر الإنسانية ● يحرص على أن يظهر اعتزازه المعروف بكفاية العامل المصرى وقدراته الفذة، وهو يدلل على هذا المعنى ويعدد كثيراً من الوقائع منها ما يرويه عن الميكانيكى الذى استطاع أن ينقذ سيارات الشركة فى أثناء عملها فى السد العالى على حين فشل الخبراء الروس فى حل هذه المشكلة ● يصور الحوار الفنى الذى دار بينه وبين العامل البسيط بطريقة محببة إلى النفس ● حقيقة أن العامل المصرى كان أكبر عنصر من عناصر النجاح فى أعماله خارج مصر، وهو يقارن لنا، من خلال قصة حقيقية، مقارنة واضحة ودقيقة بين عطاء العامل المصرى والعامل المالطى ● ننتهى من قراءة صفحات كتاب «تجربتى» ونحن مهيئون تماما لتقبل آراء ثورية يبديها هذا المهندس رجل الأعمال فى أسلوب تعيين الخريجين فى فصل كامل يجعل عنوانه «القوى العاملة مقبرة للشباب»، وليس هذا الفصل بكفيل باستعراض آراء عثمان فى هذا الصدد فحسب ولكننا لابد وأن ندل قارئنا على الأفكار القيمة التى يضمها حتى وإن كانت مثل هذه الأفكار قد أصبحت غير قابلة للتطبيق فى مصر المعاصرة ● يخصص فصلا من كتابه بعنوان «كيف نبنى مصر» وفى هذا الفصل أيضا نصائح قيمة، لكنها نصائح مشاعة حتى إن كل الناس يعرفونها، وإذا كان الأمر كذلك فإن عثمان يتحدث عن هذه الحقائق وبهذه الحقائق فى إطار انتقاده (فقط) لنظام حكم عبد الناصر ● حين ينحاز للقطاع الخاص فإن هذا مفهوم بل ومشكور لأنه يدافع عما اعتنق من فكر وما أدى من جهد، ولكن هذا الحديث لن يستحق كامل الاحترام والتقدير إلا إذا التزم عثمان فى الجانب الآخر بتقدير الظروف التى دفعت زعيما كعبد الناصر إلى طريق الاشتراكية والتأميم حتى وإن كان قد أخطأ فى هذا الطريق!! ● موقف صاحب المذكرات من الانفتاح الاقتصادى ذكى جدا وسابق لمواقف الاقتصاديين المنظرين دفاعا عن هذا القطاع، حتى إنه يدافع عن السلبيات على أنها من طبائع الأشياء وأنها إلى زوال ● أبلغ ما فى المذكرات هو الفقرة التى يصوغ فيها عثمان العلاقة بين الحكومة ورجال الأعمال على أدق ما يكون التصور الفاهم لهذه العلاقة وحدودها ● فى مقابل هذا الإعجاب اللامتناهى بالإنسان المصرى لا يجد عثمان حرجا فى أن يتهم بعدم الفهم كل مَنْ تولى مصر ولم يفهم شعبها!! ● يبدى إعجابا لا حدود له بالإنسان المصرى فى مواضع مختلفة من كتابه هو يبلورها جميعا فى آخر فقرات كتابه، ولا نملك إزاء هذا الإعجاب إلا الإعجاب الشديد ● يذكر بعض مظاهر تكريم

الرؤساء الأجانب له باعتزاز ● عجائب الأقدار فى أمر هذا الكتاب، فقد كان السادات فى أول عهده يرد على اليساريين فى خطبه السياسية بأنهم يلبسون له «قميص عبد الناصر» إشارة إلى الخلاف الذى حدث عقب مقتل عثمان رضى الله عنه وتولى الإمام على رضى الله عنه الخلافة، ومطالبة معاوية والأمويين له بالانتقام لمقتل عثمان وكانوا يتخذون لذلك رمزًا هو رفعهم قميص عثمان فى وجهه، وكان أنور السادات لا يفتأ يسخر من الناصريين واليساريين ومَنْ على شاكلتهم بتعبير قميص عبد الناصر أو قميص عثمان، إلى أن كتب عثمان هذا الكتاب ونشره وهاجم فيه عبد الناصر بضراوة فإذا بالسادات لأول مرة يلبس لعثمان (ولاحظ الصدفة فى الاسم) قميص عبد الناصر!! وأصبح الأمر كما هو شأن الحياة الساخرة منا جميعا ● اضطر عثمان أن يستقيل من منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية الذى كان قد تولاه منذ فترة قليلة ●أعلن السادات نفسه أنه لم يطلع على كتاب عثمان إلا بعد أن نشر، وبعد أن نشر مصطفى أمين فقرة منه فى عموده اليومى قرأها (الرئيس) مبارك (نائب الرئيس حينذاك) وأطلع الرئيس عليها ● هكذا ارتدى السادات لعثمان قميص عبد الناصر بعد أن كان اليساريون يرتدون للسادات قميص عثمان!! ● أصبحت الملاءمة السياسية تقتضى أن يخرج عثمان من وزارة السادات بسبب كتاب أبلى فيه عثمان كل البلاء ليثبت عظمة السادات على حساب عبد الناصر فإذا بأنور السادات نفسه يثأر لعبدالناصر وكان هذا هو الحل الأمثل أو الأكثر ملاءمة على كل حال ● خلاصة رأى المؤلف فى المذكرات.

الباب السابع:

«سنوات مع عبد الناصر»

مذكرات ضياء الدين داود

● التعريف بالمذكرات وبصاحبها ● صاحب المذكرت يؤهل أو يهيئ لنفسه، نظريا، مكانة متميزة فى الفكر الاشتراكى، وهو الفكر الذى ساد المجتمع الذى دفع به إلى الصدارة ● نجده يبدأ هذا الطريق شأن معظم الاشتراكيين بالقرب من عباءة حركة الإخوان المسلمين..... تستهويه تلك الحركة ولكنه بعد شىء من التفكير يعرض عنها ● حديثه عن الاهتمام المبكر بقضية العدالة الاجتماعية، وبجوهر هذه القضية ● نقرأ كلمات هذا المؤلف فى مذكراته، فنحس أنها تعكس تفكير رجل قارب الستين، أكثر مما

تعكس تفكير الشاب الذى يتحدث عنه هذا الرجل، وهنا فإن الأستاذ ضياء الدين داود فشل من حيث لا يدرى أن يُكسب حديثه مسحة الصدق الفنى ● نراه يتحدث عن صديق تفاعل معه بفكره، وربما جاز لنا أن نتساءل عن السر الذى جعل صاحب المذكرات يبخل علينا باسم صديقه هذا! ● على هذا النحو من اعتذاره المهذب لنفسه عن مجرد الاقتراب من حركة الإخوان المسلمين نجده أيضا يعتذر بصورة أكثر تهذيبا عن وقوفه فى صف غير صف تيار الأغلبية الوطنية المتمثل فى الوفد، ومع هذا فإنه يعترف بمدى صعوبة موقفه حين حاول الخروج عن الإجماع الوطنى فى دائرته ● يجاهر بكراهيته المبكرة لنظام اختيار العُمد خصوصًا بعد تجربته فى انتخابات عام ١٩٤٩ ● يعترف بأنه حرص على السعى لإلغاء منصب العمدة فى قريته وذلك بإنشاء نقطة شرطة فيها وذلك بعد ما شارك بنفسه فى الصراعات والمنازعات الريفية حول هذا المنصب ● يعترف بأن هذه التجربة المريرة هى التى شكلت تجربته، بل كونت رؤيته الذاتية (جدا) حول مثل هذه النقطة المهمة فى بناء المجتمع والديمقراطية ● نرى ضياء الدين داود من حيث لا يدرى يتقمص روح الثورة فى إدانة الديمقراطية بآثارها الجانبية والامتناع عن الحديث عن أى مزايا محتملة لمثل هذه النظم الديمقراطية ● يحدثنا عن شعوره الشخصى عندما استمع إلى نبأ قيام الثورة فى ١٩٥٢ ● نفاجأ بأنه يتحدث كما لو أنه على علم بقيامها فى وقت محدد، أو كما لو أنه «كان عنده خبر بها»، فهو كما تقول نصوصه: يترقبها منذ الصباح الباكر، وينتظر إعلان بيانها، وهى حالة ينفرد بها ضياء الدين داود من بين كل الذين رووا ذكرياتهم عن هذا اليوم ● ليس هذا الذى يرويه صاحب المذكرات - كما نرى - إلا صورة من صور التوحد مع الثورة سواء أوقع هذا التوحد فى بداياتها أم فيما بعد، وليس هذا أيضا إلا تعبيرًا غير واع ممن كتب هذا الكتاب (أياً من كان) عن مشاعره الشخصية فيما قبيل الثورة ● يذكر بشىء من الثقة بالنفس يُحسب له كيف أنه حاول أن يكون من جنود ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى الميدان السياسى، لكنه لم يفلح فى تحقيق هذا الانضمام مبكرا، وهو يذكر مراحل الفشل التى سبقت وصوله إلى ما وصل إليه ● يذكر أنه لم ينجح فى الوصول إلى أية مكانة فى الاتحاد القومى عند نشأته، وذلك حتى على مستوى المركز، لا رئيسا ولا وكيلا ولا سكرتيرا ● يرجع السبب فى ذلك إلى سبب تقليدى جدا وهو سيطرة أفراد الأسر القديمة ومنها أسرته هو نفسه ● يروى رؤيته تجاه هذا الصراع على طريقة الماركسيين فى الحديث عن صراع الطبقات ● حين يروى أنه استطاع الفوز فى انتخابات الجمعية الزراعية على مستوى قريته، فإنه سرعان ما يقرن ذلك فى نفس الصفحة بالحديث عن أنه سرعان ما استقال من هذا الموقع المهم لأنه وجد أن أداءه

فيه (لم يكن فيما أحسه) متوائما مع الجو العام للعمل فى مثل هذا الموقع ● يواصل حديثه فى هذا السياق ● يقود خطانا إلى الوقوف على فرضية أوحى بها إيحاء عميقا بعد هذا كله، تتكلم هذه الفرضية فتقول: «إن الثورة حتى الستينيات لم تكن بدأت بالفعل فى النجاح وإثبات ذاتها على المستوى المحلى ● يتحدث عن أن حظه دفع به إلى أن «يُعين» فى مجلس المحافظة فنلاحظ أنه يُعين ولا ينتخب، ولكنه مع هذا يعبر لنا عن مدى سعادته بهذا التعيين وهذا الوضع الجديد الذى أصبح من خلاله قادرًا على شىء ما فى المحيط الذى يعيش فيه ● يعترف بأن هذه المشاركة المبكرة فى المحليات قد ساعدته على كثير من النجاح السياسى والاجتماعى، وكأنه يقول إن هذا النجاح لم يكن حصيلة نشاطه فى الفترة التالية حين أصبح ذا مركز كبير فى الاتحاد الاشتراكى ● يروى قصة صراع تقليدى بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، وهو، كما نرى، صراع ساذج لا يدل على فهم لا للنظام، ولا للتنمية، لكن كان يمثل فى نظر الأيديولوجيين نموذجا يؤخذ على اللامركزية، ومع هذا فإن ضياء الدين داود لا يزال يعتقد صلاحية النموذج للتعبير عن المعنى الذى يريد التعبير عنه ● يواصل حديثه عن محاولاته الجادة فى العمل السياسى من خلال الاتحاد القومى وحرصه فى الوقت نفسه على نشاطه المهنى من خلال المحاماة ● ها نحن نفهم أن خط التعاون بين صاحب المذكرات وبين عهد الثورة كان قد بدأ، لكننا سرعان ما نفاجأ بمؤلف المذكرات بعد صفحات من هذا الموضع وهو يروى بكل المرارة تجربة استبعاده من الترشيح فى انتخابات ١٩٦٤ بعدما خاض الجزء الأول من المعركة الانتخابية ● يتحدث عن أن الاتحاد الاشتراكى كان لا يزال شيئًا بيروقراطيًا ليس إلى معرفة أسراره من سبيل ● يعترف فى صدق وبساطة بأنه لم يصل حتى الآن إلى ذلك السر فى ذلك القرار الذى اتخذ بمنعه من الترشيح للاتحاد الاشتراكى، وأنه ظل كذلك مغيبا عن هذا السر «حتى بعد أن أصبح أمينا للمحافظة ووزيرًا وعضوًا باللجنة التنفيذية العليا»!! ● يُمكن لكل أعداء الاشتراكية ومنتقدى نظام الستينيات أن يجدوا فى شهادة داود خير نموذج يساعدهم على الاستشهاد وهم ينقدون هذه السياسات تماما، بيد أنه لا صاحب الكتاب ولا الكتاب قد حظيا حتى الآن بالشعبية الفكرية التى تؤهل للنقل عنه مهما يكن فيه من مثل هذه الحقائق ... وهذا مما يؤسف له على كل حال ● يروى بسعادة قصة اختياره أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى فى دمياط، وهو لا ينتبه إلى أن روايته هذه هى أكثر ما يدين الأسلوب الذى كان الاتحاد الاشتراكى يختار به قياداته متبعا تعليمات الأمن وسياسات المسئولية ● رأى المؤلف فى أن ضياء الدين داود كان لا يزال أسيرا لفكرة من قبيل الاشتراكية وأعداء الاشتراكية، والثورة وأعداء الثورة، والحرية وأعداء

الحرية، لهذا فإننا نراه ينتقد وصول كثيرين إلى المناصب المهمة فى الاتحاد الاشتراكى، ودولة الاتحاد الاشتراكى، وبرلمان دولة الاتحاد الاشتراكى، وهو يقدم هذا الانتقاد فى صور متعددة لا تخلو من القسوة ● يمضى فى هذا الخط نفسه من النقد الذاتى فيذكر أمثلة صارخة لأعضاء دخلوا مجلس الأمة على أنهم فلاحون وعمال بينما كانوا فئات .. ولكنه يعقب على ذلك مستندا إلى ما كانت تفرضه شخصية الزعيم عبد الناصر!! ● من العجيب أن يتبنى سياسى قانونى رؤية من قبيل القول بأن شخصية عبد الناصر وقوة قيادته ووضوح اتجاهه وفكره كان يلزم كل هؤلاء بحدود لا يتعدونها ● ضاعت على أى حال بوجودهم حكمة توفر ٥٠٪ حقيقة للعمال والفلاحين تستطيع أن تعبر عن مصالح هذه الفئات المختلفة وتقود فى الاتجاه التقدمى، وتزيد الاندفاع إليه، وتقدم مبادراتها، وتخوض التجربة فى ميدان ليس لها سابقة تعرف عليه ● من العجيب أنه نفسه بعد كل ما عاناه من العزل السياسى لايزال يتحدث عن أن هذا ابن باشا، وأن هذا ابن وزير سابق من عهد ما قبل الثورة!! ● يتخذ من هذه الوقائع مدخلا إلى الحديث عن جهده المبكر فى محاولة إعادة تعريف العامل والفلاح فى سنة ١٩٦٨ ● لم يفخر بشىء من الإنجازات فى كتابه غير هذا الإنجاز وغير دوره فى لجنة الحريات وما صدر عنها من قرارات ● من الطريف أننا بعد أربعين عاما من هذا القانون الذى شارك ضياء الدين داود فى صياغته، لا نزال نسخر من الضعف الشديد فى قدرة هذا القانون على الحسم مع أن أصحابه حين وصفوه ظنوه محكما فإذا بالقانون قابلا لكل المط والتأويل وتمكين كل مَنْ شاء من الحصول على مثل هذه الصفة ● يؤكد لنا بكتابه عدة معان يبذل من صفحات كتابه قدرًا كبيرًا فى تثبيتها أمام أعيننا، ولعل أهم هذه المعانى أن الثورة لم تكن فى نظر مَنْ كانوا حول عبد الناصر من أمثال السادات(!!) إلا وسيلة لتملك الثورة نفسها «وأن هذا يعطيهم حق هدمها والانضمام إلى فلول الرجعية والانتهازية» ● يصل فى هذا الاقتناع العميق والمسيطر إلى أن يخصص فصلا من مذكراته بعنوان «ثورة عبد الناصر وحده» ● على قدر ما يثنى فى كل فقرة من فقرات كتابه على عبدالناصر فإنه أيضا يتلمس فى كل فقرة مخرجا إلى مهاجمة السادات ● أسرف فى هذا المجال إلى الحد الذى ابتدع فيه مكانة مضاعفة لأنور السادات فى عهد عبدالناصر رغم أن دور البرلمان كله فى الستينيات لم يكن يتحمل ما أعطاه له ضياء الدين داود فى كتابه من دور كى يهاجم توجه رئيس البرلمان ● صاحب المذكرات لم يكن من أولئك الذين وضعتهم كتاباتهم السياسية فى خانة الأدوية أو العقاقير الطبية المضادة للسادات (على وزن المضادات الحيوية ومضادات الحساسية... إلخ) فحسب، وإنما بالغ الأستاذ ضياء فى تعميق هذا الوصف حين اضطر نفسه إلى أن

يغذى مكانة السادات ويضخم فيها حتى يكون الهجوم على هذه المكانة ذا مغزى ● للأسف الشديد فإن هذه الروح هى الغالبة على كل سطر من الكتاب وبصفة خاصة فى نصفه الأخير، بدءًا من صفحة ثمانين وحتى نهايته ● الفقرات التى تصور لنا تجربة صاحب المذكرات فى مجلس الأمة ● ما يرويه هو بنفسه عن بدايات تجربته فى مجلس الأمة، حين لم يكن متاحا أن يتكلم!! ولا أن يعبر عن أفكاره، وها هو يعترف فى ذكاء شديد ومستتر أنه لولا تشجيع سيد مرعى وكيل ذلك المجلس ما كان قد وصل إلى الحصول على دور فى هذه المسرحية البرلمانية! ● واقع الأمر أن ضياء الدين داود يجتهد صفحة بعد أخرى فى أن يلخص لنا بعض مواقف مجلس الأمة طيلة عضويته فيه فى الدورة البرلمانية التى شهدت عضويته للبرلمان تحت رئاسة السادات ● مع كل هذا الهجوم على السادات ورئاسته للبرلمان يسجل لنا صاحب المذكرات بعض مواقف مجلس الأمة المضيئة فى عهد الستينيات فيروى ما قاله صبرى القاضى وعلوى حافظ ثم السادات نفسه فى قضية كمشيش ● يروى موقف المجلس من مستقبل الأرض الجديدة المستصلحة وموقف سيد مرعى المشرِّف من هذه القصة ● يتحدث عن الصراع بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى ● يشخص هذا الصراع باختصار شديد فيصفه بطريقة موحية (وإن لم تكن مصرحة) بأنه كان صراعا على حب عبد الناصر كأنه الصراع بين الزوجات على الرجل الواحد ● يحرص على أن يكرر انتقاده للتفويض الذى صدر من مجلس الأمة لعبد الناصر فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ● نراه ينعى على هذا التفويض كثيرا من الدكتاتورية فضلاً عن التعسف فى التنازل طواعية عن السلطة التشريعية لرئيس الجمهورية!! ● بدلاً من أن يهاجم صاحب المذكرات مَنْ صدر التفويض فى عهده أو لصالحه، فإنه يلجأ إلى أسلوب آخر فى مهاجمة الذى تولى إصدار التفويض وهو رئيس مجلس الأمة، وكأنما كان فى وسع رئيس مجلس الأمة حتى لو كان هو أنور السادات أن ينجز مثل هذا الإنجاز الدكتاتورى من دون موافقة عبد الناصر نفسه ● يردف هذا كله بإيراد ما يسميه اعترافات السادات بمسئوليته الشخصية عن هذا القرار الذى وضع السلطة التشريعية بين يدى عبد الناصر بموافقة البرلمان نفسه ● لست أدرى هل انتبه ضياء الدين داود فى روايته إلى ما يمثله هذا التصرف من إخلاص شديد من السادات لعبد الناصر أم لا، ومن قدرة للسادات على فعل ما يفعله غيره من أنصار عبد الناصر ● يعود للهجوم المركز على هذا التصرف الشاذ على حد تعبيره مدللا على خطورة التفويض الذى تمكن السادات من صياغته لتمكين عبد الناصر من مزيد من الدكتاتورية على حد ما يوحى به ضياء الدين داود ● الواقع أن صاحب المذكرات على ما رأينا يذكر سببًا عميقًا لانتقاده لهذا القانون، فقد

كان هو نفسه (فى ١٩٧١) من ضحاياه على نحو ما نعرف ● يضرب مثلا على القوانين التى صدرت مستندة إلى هذا التفويض، وهو يذكر أن السادات (الذى لم يكن إلا رئيسا لمجلس الأمة وليس رئيسًا للدولة) قد اعتقل ٦ نواب من أنصار المشير عامر بعد اعتقال عامر نفسه ● يحرص على أن يضمن مذكراته قصة استقالة المشير عامر ونهايته على نحو ما رواها السادات للمجلس وليس فيها جديد يستحق أن يفرد لها ضياء الدين داود صفحات من مذكراته هو إلا أن يكون للأمر علاقة بشىء يريد أن ينفيه صاحب المذكرات عن نفسه ● روايته لكلام السادات تتمتع بخفة ظل لا تقل عن خفة ظل السادات نفسه فروايته هى أقرب الروايات إلى وجدان الشعب المصرى الذى فسر صراعات الأقطاب على طريقته ● لست أدرى السر فى حرصه على إدانة كل من السادات وعامر فى مجموعة من التصرفات التى شهدتها مرحلة النزاع على السلطة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، فهو يدين عامر بما يرويه على لسان السادات، وهو يظهر السادات بعيداً عن الوفاء للنواب ولعبد الحكيم عامر، والانتقادان قائمان ولهما محل، لكننا لا ندرى ماذا كان ضياء الدين داود يريد من هذا الانتقاد بعيدا عن كراهيته للسادات وسيرته ● يقدم فى كتابه تصويرا جيدا للمواجهة التى تمت بين كل من عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وعلى الرغم من أن جوهر رواية هذه المواجهة منقول عن السادات الذى لا يحبه ضياء الدين داود، فإن الرواية تبدو محبوكة وجميلة، كما أن نقلها يبدو أمينا ودقيقا وكأنما لم يتفق السادات وضياء الدين داود إلا فى إدانة عبد الحكيم عامر أو فى الخلاص من علاقتهما به ● يقدم نقلا عن السادات تصويرا للمواجهة التى شهدها بين عبد الناصر وبين عامر وزملائه الأربعة الباقين ● لا يبخل علينا بما وعته ذاكرته وأوراقه مما رواه للسادات فى حينه عن حسم الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ● يعاود انتقاد الرئيس السادات وكأنه كان أو أصبح المسئول عن الدولة فى عهد عبد الناصر ● فقرة مهمة تصور نهاية منظمة الشباب وإن لم تتناول شرح رؤية ضياء الدين داود لهذا المنظور بشىء من التنظير أو التعميق أو التحليل ● يحدثنا صاحب المذكرات بفخر واعتزاز عن جهده فى إعداد أسس جديدة لانتخابات مجلس الأمة فى ١٩٦٩ ● من العجيب أن نقرأ مثل هذا الحديث مقترنا بحديث ضياء الدين داود عن أن السادات، وهو أحد أقطاب النظام، كان يرى أن دور المجلس لا يتعدى العلم والإحاطة بما يقرءون فى الصحف من قرارات!! ● يكرر بعض النقد الذاتى من خلال حديثه المتكرر عن أهمية وصول العمال والفلاحين إلى مواقع البرلمان بفضل النص على نسبة الخمسين فى المائة ● من العجيب أن نراه غير مقتنع بنتائج الانتخابات التى لم تمكن «العناصر الاشتراكية الوطنية» من الحصول على

مقاعد البرلمان وتركت الأمر لأهواء الجماهير(!!) ● يقدم فى كتابه تصورا جديدا لما ينبغى أن تكون عليه انتخابات مجلس الأمة وتشكيله من وجهة نظره هو ● يورد نص الاقتراح الذى تقدم به من أجل أن تخرج أفكاره إلى حيز النور، ونحن نراه يلجأ إلى بيروقراطيات مملة من أجل أن تبدو براقة فى أهدافها ● بعد أن يقدم هذا التصور التفصيلى لما ينبغى أن يكون عليه تشكيل مجلس الأمة وطريقة انتخابه فإنه سرعان ما يقطع خط الرجعة على مَنْ يحاولون نقد فكرته ● يعترف صراحة بالدور الذى لعبه الاتحاد الاشتراكى فى تزكية بعض المرشحين فى انتخابات البرلمان فى ١٩٦٩ ● المذكرات حديثا سريعا عما أثير عن مخالفات شابت إجراء الانتخاب، وهو لا يشغل نفسه بالحديث عن هذه المخالفات، ولا عما يظنه أسلوبا ناجحا لحل مشكلتها، وإنما هو يبدو فى المقام الأول حريصا على انتقاد الدور الذى لعبه هيكل فى تضخيم بعض الأخطاء التى وقعت فى أثناء العملية الانتخابية ● يذكر لنا رده الذى أدلى به فى حضور عبد الناصر رغم أن لجنة الإشراف كانت برئاسة أنور السادات وعضوية عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وشعراوى جمعة وضياء الدين داود، ومع هذا فإنه كان الوحيد الذى تحمس للدفاع ● ما تتضمنه المذكرات من حديثه بشىء من التفصيل عن دوره فى لجنة الحريات ● يفرد صفحات طوالا لنقل نصوص القوانين التى أصابها التعديل بناء على اقتراح لجنة الحريات!! ● فى خضم هذا الحديث لا ينسى عداوته للسادات ولا ينسى حرصه على تلويث سمعة السادات الديمقراطية فإذا به يفاجئنا فى نهاية الفصل بهذه الفقرة التى يلقي فيها على عاتق السادات بالمسئولية عن إجهاض نتائج عمل لجنة الحريات ● يخصص فقرات طوالا ليتحدث عن موقفين للسادات دفعاه إلى الاعتكاف فى آخر أيام عبد الناصر ● نلاحظ أنه لم يكن للسادات ذنب فى الموقف الأول إلا الإخلاص حين مضى مؤيدًا لعبد الناصر حين رفض مبادرة روجرز، ثم حين أيدها بعد ما قبلها عبد الناصر ● المؤلف يعقب: «الواقع أننى ظللت لا أفهم سر هجوم ضياء الدين داود وغيره من أقطاب الناصرية واليسار على السادات فى هذه الجزئية التى لا تعنى أكثر من إخلاصه لخط رئيسه عبد الناصر، ولم يفك لى هذا اللغز إلا ما أورده الدكتور مراد غالب من حديث عن هذه الجزئية فى مذكراته التى تدارسناها فى كتابنا «يساريون فى زمن اليمين» ● داود لا يبدأ فى الحديث عن عمله كوزير وكعضو للجنة التنفيذية العليا إلا فى نهاية الكتاب ● من الجدير بالذكر أن الهجوم على أنور السادات يستغرق منه كثيرًا جدًا من هذه الصفحات ● حريص على أن يروى لنا أن أنور السادات فُرض من لدن عبد الناصر على اللجنة المركزية ليكون عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا ● هذا الحديث من ضياء الدين داود يستغرق قرابة نصف ملزمة!! ● لا يحدثنا

فى المقابل عن تجربته الوزارية التى استمرت سبعة شهور بأكثر من روايته عن اختيار مدير مكتبه التى تستغرق صفحتين، بينما تجربته الوزارية لا تستغرق إلا فقرة واحدة ● يجد القارئ نفسه فى النهاية وقد تعجب من التضخيم الزائد عن الحد لمهارة السادات فى محاربة خصومه فى ١٥ مايو.. فها هو يكشف أن واحدا من أبرز هؤلاء الخصوم كان صاحب نية طيبة فحسب وإلى أبعد الحدود ● المذكرات تصور موقفه الفكرى من مظاهرات الطلاب فى ١٩٦٨ على نحو ملتبس، فهو حريص على أن يدين بعض الأشخاص من دون أن يتناول السياسات حتى ولا بالنقد الخفيف الذى لا يدمى البنان، وهو يبدأ بالحديث الراوى لتسلسل الأحداث على نحو ما لخصها عبد الناصر فى حديثه أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ● يواصل إيراد حديث عبد الناصر الشفوى ● يلخص الحوار الذى دار بين الرئيس جمال عبد الناصر والدكتور حلمى مراد تلخيصا سريعا راويا هذا الحوار على لسان الرئيس عبد الناصر نفسه ● من الجدير بالذكر أنه يحرص فى اختياراته على نقل توجهات غير ناضجة تدين أصحابها ممن لا يكن لهم أى مودة ● يتحدث بالتفصيل عن آراء غريمه (فى الدعوة إلى تأسيس الحزب الناصرى) فريد عبد الكريم، وهى الآراء التى تعبر عن اتجاه سائد فى فكر قيادات التنظيم السياسى فى ذلك الوقت، لكن ضياء الدين داود يقدمه بما يكفل للقارئ تكوين فكرة سلبية عن فكر ذلك الرجل الذى تكلم عما أسماه نقص النضج السياسى بين طلاب الجامعة، ونقص الاهتمام العام بين أساتذتهم ● كان حريصا على أن يتبنى رؤية شعراوى جمعة الذى كان يصرح بأن الشرطة تحملت الكثير من أجل حراسة المظاهرات، وأنها ضربت لكنها لم تعتد على أحد من المتظاهرين ● لا ينسى أن ينقل آراء غريم آخر هو الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى الذى تولى محاكمته فى أعقاب حركة ١٥ مايو، مدللا على ما حفلت به هذه الآراء أو ما تضمنته من نزعة دكتاتورية ● يواصل نقل آراء مصطفى أبوزيد فيشير إلى أن هذا الرجل كان يرى ضرورة الحزم الشديد فى معاملة الخارجين على القانون فى مجتمع الجامعة، وكان يرى أن الثورة قد دللت الطلبة حتى أفسدتهم ● يحرص على توكيد لفت النظر إلى التناقض فى أقوال غريمه مصطفى أبوزيد فهمى فيما قبل عهد السادات وفى أثناء عهد السادات ● ينقل آراء شخصية سياسية غير مشهورة، لكن آراءها تبدو أكثر اتزانا من آراء النجوم الآخرين ● يعود بعد كل هذا كى يعبر عن تبنيه التام لوجهة النظر التى عرضها عبد الناصر، وكأنما لم يكن هناك داع لكل هذه المناقشات والمناقشات المضادة إلا التنفيس فحسب ● يلخص لنا بوضوح شديد محاولة عبد الناصر الدفاع عن منظمة الشباب بعد أن تقلص وجودها بموافقته هو نفسه، ومن الطريف أن نرى ضياء الدين

داود ينقل هذه الآراء من دون أية مناقشة لما يراه فيها من صواب، أو حتى من حنان وعطف، وكأنها لا يريد أن يزج بنفسه فى هذا موضوع الخلاف ● نسجل الشكر له أنه أتاح لنا هذا النص الذى تحدث به الرئيس عبد الناصر على هذا النحو التلقائى ● ضياء الدين داود يبدو موافقا لعبد الناصر على وجود الفراغ مع الحرص على وجوده بالحديث عن ضرورة حلول طوباوية له ● ينتهى بعد هذا الاقتباس إلى تذكيرنا بأن هذا كان يقال فى حضرة عبد الناصر ● مما يحسب للمذكرات أنها تمتعت بشجاعة وجسار فى تناول قضايا سياسية لم يكن أحد قد تناولها حتى ذلك الحين بهذا القدر من الشجاعة ● خصص فى المذكرات فصلا للدفاع عن التنظيم الطليعى وتناول بعض أخطائه ومشاكل تكوينه ودوره بعد النكسة ● يتمتع فى كتابه هذا بشجاعة واضحة فى تناول قضية الإخوان المسلمين ● يحدثنا عن جهد بذله فى قضية حركة الإخوان المسلمين، وهى فقرة مهمة على أية حال لأنها تبين مدى الالتزام السياسى عند ضياء الدين داود ومَنْ يجدون أنفسهم قريبين من الزعيم ● نفهم من رواية ضياء الدين داود أن محاولة إعادة الجسور مع الإخوان كانت سمة غالبة على رجال نظام عبد الناصر، ولم تقتصر على أنور السادات وحده على نحو ما يصورها بعض كتاب الأدبيات أيضا التى تناولت علاقة الإخوان بالثورة ● يصور قوة الإخوان على نحو لم يفلح فى الوصول إليه أى قطب من أقطاب الإخوان أنفسهم من حيث القدرة على تصوير قوتهم وإقلاقهم لنظام عبد الناصر● خلاصة رأى المؤلف فى المذكرات.

الباب الثامن:
«أيام السادات»

مذكرات ضياء الدين داود

● الإشارة إلى كتاب ضياء الدين داود السابق ● يتحدث عن بداية تغير السادات فى علاقاته واتجاهاته بدءًا من ديسمبر ١٩٧٠ فيرمى بالوزر كله على هيكل ● يعيد استعراض الأسباب التى دفعت اللجنة العليا إلى الوقوف هذا الموقف المبكر من محمد حسنين هيكل ● يصل إلى الحديث عن المقال الذى كتبه هيكل ليبدأ به الحقبة التى لم تنته حتى الآن من الهجوم على الناصرية، ومع أن هذا الهجوم كان قادما بحكم طبائع الأشياء، إلا أن هيكل هو الذى فتح الباب ● من العجيب أن سياسيين من طراز ضياء الدين داود كانوا يظنون أن بمقدورهم أن يوقفوا مثل هذا التوجه فى بدايته، بينما كان

السادات على حد رواية ضياء الدين داود سعيدا بهذا التوجه وموجها له ● نصل إلى الخطوات التنفذية التى بدأ المؤلف يشرع فى اتخاذها من أجل الانتصار للناصرية، من ذلك الرجل الذى عرف بعد ذلك بأنه من سدنة الناصرية ● من العجيب أن نرى السادات قادرا على أن يحط بكل خطط هؤلاء البنكية التى كانت كفيلة منذ عام واحد فقط أن تنتقل بهيكل إلى غياهب السجون، فإذا السادات يحول مثل هذه المسائل العليا إلى نزاعات منطقية وحلها إلى لجان وتفرعات ● يتحدث عن الاتصالات التى بدأها السادات مع الولايات المتحدة ودور هيكل فيها، واستيائه (أى هيكل) حين علم بقيام السيد عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة باتصال آخر مع أمريكا ● لا يجد المؤلف حرجا فى أن يصف بالخلط كتابات هيكل حول اجتماع اللجنة المركزية الشهير الذى انعقد فى إبريل ١٩٧١، ويبدو أنه على صواب فى هذه النقطة ● لا يجد حرجًا فى أن يخلط الأمور هو الآخر فهو حين يتحدث عن لقاء السادات وروجرز، وهو اللقاء الذى نفهم أنه كان ١٩٧١ من ورود اسم وزير الخارجية محمود رياض والحديث عن خلاف السادات مع وزير الخارجية (محمود رياض) نجده يقفز فى الهامش إلى عبارات ينقلها عن الأستاذ هيكل فى ص ١٧٤ نقلا عن هنرى كيسنجر ● يمكن لفت النظر إلى أنه قد أقحم اسم آل أمين (يقصد مصطفى وعلى أمين) فى موضوع هدم سجن طره، بينما هو يتحدث عن ١٩٧١ وكانا لا يزالان بعيدين عن مجريات الأحداث بل إن أحدهما فى ذلك الوقت كان فى السجن، والآخر فى المنفى! ● فى الكتاب فقرة إنسانية بالغة التعبير عن مشاعر يندر أن نجد أحدًا من الكتاب يتناولها بالتسجيل رغم أنها تقع لنا جميعا كبشر كثيرًا جدًا ● يتحدث بكل صدق عن خمسة مشاعر متضاربة أو متداخلة حكمت موقفه فيما قبل ١٤ مايو مباشرة حين كان يود الاستقالة ويفكر فى عواقبها وفوائدها، ولكنه لا يستطيع اتخاذ قراره بالاختيار، وهو لا يلجأ إلى الموازنات السهلة بين الجوانب المختلفة للشجاعة ولكنه يميل للندم، ويميل أكثر للندم على أنه خالف طبعه ● يحاول أن يعيد تصوير موقفه فى ضوء التفكير الناضج المتزن محاولا إنصاف نفسه ● كان أول الذين تحدثوا بإفاضة عن التحركات المضادة للسادات قبيل حركة مايو ١٩٧١ على مستوى التنظيم السياسى، وهو يعبر عن هذه التحركات فى وضوح ● يعبر عن رد الفعل عند السادات ومحاولته الجادة فى بدء تحركات مضادة يواجه بها الموقف ● يتحدث عن خطوة أخرى قام بها السادات من أجل تحسين صورته وخلق شعبيته حين حرص على حضور احتفال المولد النبوى فى مسجد الإمام الحسين، وهو ينتقده فى مسلكه فيها ● فى هذا الكتاب أيضًا فقرة لا أكاد أصدق حتى الآن أنها موجودة فيه يترحم فيها المؤلف الذى هو واحد من أقطاب عهد الثورة على ديمقراطية

ما قبل الثورة، بعد أن يروى ما حدث فى مجلس الأمة من إسقاط العضوية عنه وعن زملائه على مدى صفحات ليست بالقصيرة ● لا يخفى انتقاده الشديد لهيئة المحكمة التى حوكم أمامها ولا يتورع عن إعلان عجبه الشديد من دور المستشار بدوى حمودة رئيس هذه المحكمة ● يحرص على أن يوجه سهام نقده لرئيس المحكمة التى تولت محاكمته وهو رئيس مجلس الشعب حافظ بدوى، وهو لا يجد حرجًا فى أن يقدم كشفًا ببعض ما حصل عليه من الدولة فى جاردن سيتى وكفر الشيخ ● صاحب المذكرات تعمد أن يكثر فى كتابه من الاستشهادات على مساوىء شخصية السادات، ولم يترك كتابا أتيح له إلا ونقل عنه فقرات مطولة يؤيد بها نياته وعقيدته تجاه السادات بأكثر مما يؤيد سياق الحديث أو الوقائع كما تواردت على خاطره ● نقل عن «الطريق إلى رمضان» و«خريف الغضب» رغم اختلافه التام مع هيكل، كما نقل عن محمد إبراهيم كامل فى كتابه «السلام الضائع»، وعن إسماعيل فهمى فى كتابه «التفاوض من أجل السلام»، وعن الفريق أول محمد فوزى فى كتابه «حرب الثلاث سنوات»، وعن محمود رياض فى أحاديث صحفية له، وعن محمد عبد السلام الزيات فى مذكراته المنشورة فى جريدة الاتحاد، وعن عادل عيد فى كتابه «المضابط تتكلم»، وعن «عبد الله إمام» فى كتابه «انقلاب ١٥ مايو»، وعن الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله فى حوار له مع مجلة الشراع، وعن الدكتور فؤاد مرسى فى حوار له مع مجلة كل شىء (١٩٨٥) وعن مقالات للدكتور يوسف إدريس فى صحيفة القبس، هذا فضلا عن أقوال زملائه المتهمين فى قضية ١٥ مايو التى نقلها عن ملف التحقيقات، وحديث الشيخ صلاح أبو إسماعيل فى كتابه «الشهادة» المتضمن شهادته فى قضية تنظيم الجهاد ● لجأ إلى الاستشهاد بعبارات للدكتور سعد الدين إبراهيم فى كتابه «مصر تراجع نفسها» وإلى كتاب «الضفادع والثعالب» للأمريكية دروين كايز ● لم يجد حرجا بعد ذلك كله فى أن ينقل عن «البحث عن الذات» للرئيس السادات و«أوراق سياسية» للمهندس سيد مرعى و«وثائق ١٥ مايو» للأستاذ موسى صبرى كثيرًا من العبارات التى يؤيد بها وجهة نظره أو يتناولها بالتفنيد ● يمكننا القول بأنه لعب فى هذا الكتاب دور ممثل الادعاء بأكثر مما لعب دور المحامى، وفى هذا سر طرافة هذا الكتاب الذى يرفع به متهم سابق صوته، ربما بعد فوات الأوان، وربما قبل ذلك بكثير ● فى هذا الكتاب الذى كتب بالآلة الكاتبة ببنطها الصغير أخطاء كثيرة كان لا بد من تصحيحها خصوصًا ونحن نرى آثارًا كثيرة لتصحيحات بالقلم فى الأصل وفى الهوامش بوضع أسهم.. إلخ) ● خلاصة رأى المؤلف فى المذكرات.

الباب التاسع:

«الرأى والرأى الآخر»

للدكتور أحمد خليفة

● التعريف بالمذكرات وبصاحبها ● الدكتور أحمد خليفة حريص كل الحرص على رواية قصة ترشيحه سنة ١٩٧٥ لدخول وزارة الدكتور حجازى (الثانية) التى لم يقدر لها أن ترى النور ● نأخذ من شخصية أحمد خليفة نموذجا للقارئ نعرض به نظرة وزرائنا إلى موقعهم فى الحكم، هل كانوا وزراء حقا أم كانوا مجرد أعضاء سكرتيرية تخدم الرئيس؟ ● الواقع أن حقيقة مثل هذه الآراء لا تتجلى بوضوح إلا عند مناقشة الموقف والكوارث والتفكير فى الدور الذى كان يجب أن يلعبه صاحب المناصب كى يكون صاحب دور ● صاحب المذكرات يلخص ما يعتبره بمثابة درس الهزيمة الأكبر على مستوى شخصه العامل بالسياسة، فيصارحنا بيأسه التام من أن يكون له أو لمثله دور فى توجيه السياسة، حتى وإن كان وزيرا مسئولا، وهو لهذا يرى أنه لا يجوز له أن يشترك فى السياسة إلا إذا كان هناك مَنْ يحق له أن يعارضه، أو أن يكون هو نفسه معارضا ● صاحب المذكرات يحدثنا عن تجربته المبكرة فى البرلمان المعروف ببرلمان ١٩٦٤، وقد أصبح عضوًا فى مجلس الأمة الذى كان ثانى برلمان فى عهد الثورة بعد ١٢ عاما من قيامها، (فيما بعد برلمان ١٩٥٧ قصير العمر)، وهو يبدو منخدعا حتى الآن بما أتيح لهذا البرلمان من مساحة للنقد ● يضرب بعض الأمثلة الكفيلة بإضاءة معلوماتنا حول طبيعة الدور المحدود الذى سمح لبرلمان ١٩٦٤ أن يلعبه، وكيف كان هذا الدور نفسه مدعاة للقلق والتوجس حتى وإن مهد لأحمد خليفة ولقليلين من نظرائه الصعود فى معترك الحياة السياسية فى عهد الثورة ● نراه حريصا على أن يشير إلى أنه كان منذ مرحلة مبكرة جدا ينبه بأعلى صوت إلى العناصر الكفيلة بنجاح تجربة «القطاع العام» وعدم تحوله إلى «الإقطاع العام» وكان يصرح بأن المحسوبية ليست إلا نوعا من الاختلاس والرشوة ● يقول إنه كان يريد من «الدولة» أن ترسى من القانون والعقوبات ما يجعل الإضرار بالمال العام أشد فى نظر الناس من الإضرار بالمال الخاص ● وكقانونى محترف يتمتع بقدر واضح من الفكر والقدرة على التعبير والصياغة لخص الدكتور أحمد خليفة هذا الموقف كله فى عبارات واضحة ● صدى معاناة الدكتور أحمد خليفة نفسه فى أثناء توليه وزارة الأوقاف ● يصل الأمر والمرارة به أن يقرر فى صراحة أن «الفساد» فى وزارة الأوقاف هو الذى أخرجه من الوزارة ● أحمد خليفة لا يفتأ يكرر شعوره بالمرارة من قوة الفساد فى نظامنا، و فإنه يردف

حديثه عن قوة الفساد فى وزارة الأوقاف ● بدأ يخطو (أو النظام يخطو به) خطوة ثالثة فى سبيل الإفادة منه ومن قدراته، وذلك حين اختير عضوًا فى مجلس الوزراء وإن كان بدرجة نائب وزير فقط، ويحكى عن مشاعره فى أثناء مروره ببداية هذه التجربة ● يتحدث عن شعور طبيعى ينتاب الذين ينتقلون إلى منصب أعلى فيفقدون بهذا التصعيد سعادة أخرى كانوا يحققونها فى المنصب السابق الذى كانوا يشغلونه ● يحرص على أن يطلعنا على أن مستقبله السياسى كان قد تبلور فى ترشيحه عضوا فى مجلس الوزراء (أيا ما كانت الوزارة التى سيعمل فيها)، ولكن رئيس البرلمان الذى كان هو عضوا بارزا فيه رشحه للعدل، أما رئيس الوزراء الذى دخل الوزارة فى عهده فقد آثر أن يختاره فى قطاع الشئون الاجتماعية والأوقاف ● يروى أن أنور السادات أنهى إليه أنه كان يرشحه لتولى وزارة العدل «حتى يضع حدًا للفوضى التشريعية التى نعيشها» بينما كان زكريا محيى الدين يراه مبرزًا أكثر لتولى الشئون الاجتماعية ● يروى أن مضمون هذا الحوار قد وصله ثم يروى انطباعه عنه فيشير إلى أن زكريا محيى الدين كان محقا فى اختياره ● رواية هذا الحوار نفسه ليست إلا تعبيرا عن شوق الرجل لأن يكون فى الموضع الثانى، وهو مجال «العدل» الذى نسب إلى أنور السادات أنه فكر له فيه كى يضع حدا للفوضى التشريعية ● كأنما يحرص المؤلف على إبراء نفسه من المسئولية عن وزارة الأوقاف وعن اختياره لها، وها هو ينقل لنا نص حواره مع الرئيس جمال عبد الناصر نفسه حول هذا الموضوع وكيف أن هذا الحوار سرعان ما تحول إلى موضوع فرعى تماما ● موقف صاحب المذكرات من نفسه بعد خروجه من الوزارة ، وفيه يبدو منصفا نفسه إلى أبعد الحدود التى نعرفها فى إنصاف الذات، وليس عليه من لوم فى ذلك، فقد فعل ما رواه بالفعل من تأليف كتاب «المسألة الاجتماعية» وتمسك به حتى صدر وإن تأخر بعض الوقت فى الصدور، وقد لا يكون هذا الكتاب لقد لقى الصدى اللائق به ولكن هذا الصدى ليس مسئولية الدكتور أحمد خليفة ولكنه مسئولية مجتمعنا على كل حال، ويكفى هذا الرجل أنه جاهر برأيه بل وفعل ما هو خير من المجاهرة وهو التسجيل ● يشير إلى مواقف التحسب التى صادفت القرار بنشر كتابه هذا، ويسرب لنا ما يشير إلى أنه عرف بالصدفة أن الرئيس عبد الناصر قرأ الكتاب بنفسه، وإن صح هذا فإنه يدل على أن الرئيس عبد الناصر ظل كالعهد به مرتابا فى كل المثقفين بمن فيهم مَنْ اختارهم هو بنفسه وزراء ● يشير إلى أن الدكتور السعيد مصطفى السعيد كان قد نصحه بسحب الكتاب ● يتحدث عن إحساسه بالهم القومى الكبير الذى شعر به حين أدركته وهو فى الحكم كارثة يونيو ١٩٦٧ ● نراه حين يتحدث عن أحلك اللحظات أو أصعبها لا يدعى لنفسه أهمية فى

تعرضه لها ولا فى موقفه منها ● حين نقرأ حديثه عن حرب يونيو ١٩٦٧ فإننا نجده حريصا على أن يضع كل ما وقع فى هذه الأيام الصعبة فى إطار أعمق وهو قضية الديمقراطية ● نراه حريصا على أن يتجاوز حديثه عن الذات وعن الوقائع إلى الوطن ومستقبله، وهو يعترف بضعف روح المسئولية عند زملائه من وزراء تلك المرحلة، كما أنه يقدم تقديرات صريحة وصحيحة لموقف الوزير وموقف مجلس الوزراء لا يبخل فيها على نفسه هو بالانتقاد!! ● يستطرد من هذا الحديث إلى التعريض بأحد الأجهزة المهمة التى كانت صورتها فى الأذهان تصورها قادرة على أشياء كثيرة فإذا بهذا الجهاز هو الآخر يعجز عن إيقاف الاندفاع نحو الهاوية ● لا يفتأ يحدثنا عن خطورة غياب المعارضة وعن خطورة غياب الديمقراطية، وهو يربط بين هذا الغياب وبين حدوث النكسة التى ساعدتنا على اكتشاف هذه الحقائق المعماة ● يسجل كل هذه المعانى بعبارات أديب مطبوع، وبعقلية مفكر واضح الرؤية شاء حظه أن يخرج من الحكم مع وقوع الهزيمة، وهو لا يدافع عما يقابل من أوضاع قابلة للنظر بل ينتقده، وهو يعبر عن نقده بعبارات تحفل بالصدق الشديد حتى وإن عبرت عن الاندهاش والغموض والوقوع تحت مغناطيس هائل كان كفيلا بالاندفاع إلى الوقوع فى غيبوبة ● من هذا المنطلق فإنه ـ وقد تجلت له الحقيقة ـ أصبح يرى أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع ● ينبهنا إلى أن هزيمة ١٩٦٧ قد أنشأت أو بدأت تاريخا سياسيا جديدا، وبدأت معه رغبة محمومة فى تجنب الوقوع فى الوهم ● مع هذا فإنه يرى أن الكارثة نفسها قادت إلى كارثة أكبر منها، وهى عدم تحديد المسئولية، وهو يعبر عن هذا المعنى بعبارات غامضة وذكية ● يحاول من خلال برجه الزجاجى وبروح العالم المحايد وعقل الأديب اللماح وقلم الكاتب الدقيق أن يقدم لنا تقييما عادلا لشخصية عبد الناصر، ولكنه بالطبع يقع فى الحيرة فى أى أجزاء الصورة يقدم وأيها يؤخر، أيها يكبر وأيها يصغر؟ ● يظن أن المرات غير القليلة التى أتاحت له اللقاء المباشر بعبد الناصر قد تمكنه من أن يحكم عليه حكما عادلا، لكنه يعود فيتأمل بعقله ما كان يسمعه بأذنه من دوى أحدثته الجماهير كاستجابة لما أحدثه عبد الناصر بأقواله وأفعاله فى مشاعرها وأفكارها وسلوكها ● يحاول أن يتجاوز تصرفات عبد الناصر إلى أحلامه، وأن يخلص من أفعاله الظاهرة إلى أفكاره غير المعلنة أو حتى إلى أحلامه ● يبلور بعض أفكاره عن شخصية عبد الناصر ● يحرص على أن يشير إلى حقيقة أن جمال عبدالناصر كان صاحب فكرة متميزة فى نظام اجتماعى متميز ● يُوازن بين ما كان الرئيس عبد الناصر يحظى به من نفاق وبين ما كان فى عقيدته من الإحباط ● يروى قصة صعوده فى مدارج العمل السياسى من خلال الفرصة التى أتيحت له عضوا فى مجلس الأمة

فى التعبير عن فكره ● يروى قصة النجاح «المؤقت جدا» الذى حققه بنفسه فى مجلس الأمة حين عارض الحكومة فى سياستها البارزة، وكان لمعارضته الموضوعية قبول حماسى سواء فى المجلس أو فى خارجه ● يعقب على روايته بتمن فقد موضوعه بعدما مرت عليه آلة الزمن الذى لا يرحم، ولكنه مع ذلك بقى قادراً على أن يجيد التعبير عن هذا الهاجس الخفى ● يروى فى صدق شديد مدى الضيق النفسى الذى اعتراه فى أوائل الستينيات نتيجة متابعته لما نشر عن قضايا الفساد فى المجتمع الاشتراكى الجديد وقد لا يكون موضوع الفساد الذى يتحدث عنه خطيرا فى حد ذاته، أو فى نظر البعض، مع أنه خطير جدا من حيث جوهره وأثره العميق ● هذا الذى يتحدث عنه أحمد خليفة يأتى فى إطار تقييم موضوعى كتبه واحد من أبناء النظام الذين شاركوا فى برلمانه وفى مجلس وزرائه فى الستينيات نفسها، نحن إذًا أمام مشاعر تكنوقراطى سياسى كان على وشك المشاركة فى السلطة فى أعلى مستوياتها ● يروى بعض مواقفه فى حوار الرئيس بالرأى الآخر من خلال التنظيمات السياسية المشروعة وقتها ● يعقب معبرًا بكل الصدق ـ عن الإحباط الذى انتابه وهو يرى البطش بالديمقراطية جهارًا نهارًا فى نفس الوقت الذى كان يجرى فيه التمسح بها ● يقدم فى كتابه أروع ما كُتب أو ما يُمكن أن يُكتب عن التناقض فى فكرة الاتحاد الاشتراكى ● لا يستطيع إنسان مهما أوتى من قدرة على مغالطة النفس أن يتهم صاحب المذكرات بالبعد عن الحقيقة أو الموضوعية ● يجاهر فى كتابه «الرأى والرأى الآخر» ـ ولكن بعد فوات الأوان ـ برأيه فى زيف الاتحاد الاشتراكى وفشله وعدم وضوح فلسفته ● شهادة موحية ومعلمة من عالم اجتماع مشهود له كان فى وقت من الأوقات قطبا من أقطاب هذا التنظيم، ولكنه حين ينقد الاتحاد الاشتراكى لا يقف عند نقده كتنظيم فحسب وإنما يتناول «الميثاق» ونظام الحكم كله، وهو يفعل ذلك بموضوعية شديدة وهادئة ● مع أنه هو نفسه كان قد وصل إلى مكانة عالية فى الاتحاد الاشتراكى وتنظيماته، فإنه يشير بعبارات مهذبة إلى عدم جدوى الاشتراكية التى تبنتها الثورة، لأنها كانت بلا ماض، وبلا تراث، كما أن الغموض كان هو الطابع المسيطر على فلسفة الاتحاد الاشتراكى ● يتحدث عن فشل الاتحاد الاشتراكى فى القيام بالدور الحزبى، سواء فى ذلك فشله كحزب واحد، وفشله كحزب، وهو يصف الفكرة التى صاغت هذا الاتحاد بأنها تصور ضال من الأساس ● يحرص على تنبيهنا إلى الفارق الكبير بين الدعوة وبين التوعية التى يصفها بأنها صلف فكرى ● يصور مؤلف المذكرات ـ وهو المفكر الواقعى المرتبط بأهله ووطنه ـ البعد الأخطر فى مأساة الاتحاد الاشتراكى، وهو اقتناع الرئيس عبد الناصر نفسه به وتمسكه بتجربته ● خلاصة رأى المؤلف فى المذكرات.

الباب العاشر:

«كنت وزيرا مع عبد الناصر»

للدكتور عبد الوهاب البرلسى

● التعريف بالمذكرات وبصاحبها ● نجد تواضع المؤلف حين يتحدث عن نشأته فيذكر صفات أخويه بما فيها مما ينتقد ولا يذكر صفات شخصه ● يحدثنا عن السبب فى تمنيه دراسة الطب ● تمكن هذه الأمنية فى نفسه منذ مرحلة مبكرة من حياته دون أن يستطيع تحديد سبب واضح لهذه الأمنية ● على الرغم من أن البرلسى قد التزم فى مذكراته بما يلتزم به كثير من المصريين حياء وخجلا من عدم ذكر اسم الزوجة أو الأم مع الاعتراف لهما بالفضل الذى هما أهله، إلا أنه يعوض هذا التجاهل بالحديث عن الزميلات ● لا ينسى أبدا أن يظهر اعتزازه بزميلة دفعتهم الطبيبة العظيمة زهيرة عابدين وزميلتها الدكتورة تحية فهمى ● كان تقدير صاحب المذكرات لهاتين الزميلتين يهيئ لى أنى سأقرأ فى المذكرات شيئا ذا بال حين يحدثنا صاحبها عن شريكة حياته بقدر أكثر من تقدير فضلها، قدر أكبر من مجرد السطر العابر والوحيد ● مما يحسب للمؤلف أنه استطاع فى هذا الكتاب أن يسجل من خلال هذا الكتاب أول ما تضمنته الأدبيات المتاحة فى المكتبة العربية من فقرات منصفة تتضمنها مذكرات وأدبيات التاريخ وتحدثنا عن جهود «جماعة الرواد»، تلك الجماعة الرائدة فى مجال الخدمة الاجتماعية التى قدمت لوطننا كثيرًا من الخدمات الرائدة منذ نشأتها المبكرة ● يتحدث فى إيجاز ودقة وإحاطة عن تعدد مجالات النشاط التى مارستها جماعة الرواد نشاطا بعد آخر ● صاحب المذكرات ينتهز فرصة حديثه عن نشاط جماعة الرواد ليبدى رأيًا صريحًا وقويًا فى برامج تنظيم الأسرة، وهو رأى سليم وصائب وواضح، وقد كان صاحب المذكرات حريصا على أن يكرره مرة ثانية فى كتابه مع أنه حرص على ألا يكرر شيئا فيه إلا هذا الرأى ● بالقدر نفسه من وضوح الفكرة، وصفاء العبارة، وقوة الحجة، وسلامة المنطق، نطالع رأى صاحب المذكرات فى قضية ثانية وهى لغة تعليم الطب، وضرورة التحول إلى اللغة العربية والتأليف بها ● يرسم السبيل الذى يراه كفيلا بالنجاح فى هدف عظيم كتعريب الطب ● صاحب المذكرات يحرص على أن يضمنها حديثاً عن علاقته بالإخوان المسلمين، ويأتى حديثه عن هذه الجماعة متوافقا مع ما استقرت عليه صورتها فى الوجدان المصرى سنة ١٩٩٢ حين نشر كتابه، وهو حديث شبه محايد، بل أقرب ما يكون إلى أن يكون حديثا فاترا يصور الأمر على أنه نشاط اجتماعى نشأ بالصدفة، ومضى فى هذا السبيل دون جذوة، وكأن صاحب المذكرات

يخلى سبيل نفسه من مثل هذا الانتماء المبكر، مع أن هذا الانتماء هو الذى أتاح له ممارسة مبكرة للطب، وأتاح له سفرا إلى بلاد الشام مع بعثة الجماعة ● يعترف بعلاقته بالإخوان مع الحرص على تبرئة نفسه من عضوية تنظيمها، ويبدو أن هذا الموقف كان هو نفسه موقفه المسجل فى أدبيات الجهات الأمنية، مما ساعده على الصعود السياسى والإدارى فى عهد عبد الناصر ● كان من الذكاء بحيث إنه انتبه إلى أهمية إبداء رأيه فى المجال الحيوى الذى يتصل بتخصصه الأكاديمى أستاذا لعلم الأدوية ● فى فقرتين اثنتين فقط يلخص مؤلف هذا الكتاب ـ كعادته ـ رأيه المهم جدا فيما تحقق من إنجاز فى قطاع الدواء فى مصر (وهى ثالث قضية يتناولها بوضوح وصراحة) فهو يعتبر التأميم خطوة ناجحة، وهو ينسب الفضل فى تطوير الصناعة الدوائية إلى الدكتور عبده سلام وفى هيئة الأدوية إلى الدكتور عزيز البندارى ● لا يكتفى البرلسى فى هذه الجزئية بالحديث عن النجاح وإنما يبرز لنا مَنْ كانوا وراء هذا النجاح ولا بد أن نشكره على هذا، حتى إن كان الرجلان من أصدقائه ● القضية الرابعة التى يتناولها صاحب المذكرات فى كتابه بكل وضوح، وهى قضية الانتماء إلى أندية الروتارى، ونشاط أندية الروتارى فى مصر ● يتعمد البرلسى أن يتحدث بشىء من التفصيل عن طبيعة نشاط هذه الأندية وعن مشروعاتها، ثم يجاهر برأيه فى هذا الموضوع، ومن العجيب أنه يعتمد فى أمله فى قبول القراء لهذا الرأى على إيمان القراء أنفسهم بوطنيته ووطنية أمثاله(!!) ● من العجيب أيضا أنه يبدو وكأنه لا يدرك حقيقة أن الذين يتهمون الروتارى مثل هذا الاتهام لن يتوقفوا عند مثل هذا الإيمان بوطنيته، وذلك لأن عندهم التفسير الجاهز بأنه منخدع ● لعلاقات الثقافية مع الاتحاد السوفييت هى خامس قضية يصارحنا فيها صاحب المذكرات برأيه ● البرلسى يشير بصراحة إلى طبيعة المنح التى كان يقدمها الاتحاد السوفييتى، وموقفه كوزير للتعليم العالى من هذه المنح بما يعطى الانطباع بصدق ما أثير كثيرا عن طبيعة هذه الدراسات التى كانت تتاح لخريجينا وطلابنا فى الاتحاد السوفييتى ● من العجيب أن يصدر مثل هذا القول عن مثل هذا الرجل، وهو يعلم بما لا يقبل دليلا للشك أن منحا كثيرة من منح الاتحاد السوفييتى الخاصة بدراسة العلوم الإنسانية قد قبلت، وأن خريجين كثيرين صاروا الآن أساتذة وأساتذة متفرغين فى جامعاتنا حصلوا على درجات الدكتوراه فى العلوم الإنسانية من الاتحاد السوفييتى، ومنهم مَنْ حصل عليها فى الأدب العربى، وفى القانون، وفى الشريعة.. إلخ ● ● نلاحظ أنه كان ميالاً فيما رواه فى كتاب مذكراته الذى بين أيدينا إلى الاعتزاز بالفترة التى عمل فيها فى أسيوط أستاذا جامعيا وعميدا لكلية الطب، ثم مديرا للجامعة ● لكنه على عادة المديرين وكبار الموظفين

أعطى اهتماما أكبر بالرسميين فى أسيوط بدلا من الوضع الطبيعى الذى يتوقعه المثقفون والقراء من اهتمامه بالشعب والبيئة والجماهير والجيل الجديد من أبناء الصعيد ● من أكثر عبارات هذا الكتاب دقة وموضوعية تلك الفقرة التى يتحدث فيها صاحب المذكرات عن المحافظين الأربعة الذين تعاقبوا على أسيوط حين عمل بها عميدًا لكلية الطب فوكيلاً للجامعة فمديرًا للجامعة، وقد كانت له علاقة وثيقة باثنين من هؤلاء عاصراه كوكيل للجامعة وكمدير لها ● ما قد يعتبره البعض أخطر فقرة فى هذا الكتاب وهى تلك الفقرة التى يروى فيها وقف بعض كبار رجال الدولة، كل فى موقعه، من أحداث تظاهرات طلاب جامعة الإسكندرية فى ١٩٦٨ ● ليس من سبيل إلى تصوير كل هذه الحقائق إلا بقراءة رواية صاحب المذكرات كامل ● حديثه عن التظاهرات ● يشير إلى أنه أحس بالمعاناة من منصبه حين فوجئ بهذه المفاجأة القاسية ووجد نفسه غير قادر على الوصول برأيه إلى الرئيس عبد الناصر ● يتحدث عن دور هيكل فى نقل رأيه وهو «الوزير الجديد» إلى الرئيس عبد الناصر ● كما يوحى لنا بما أحسه من روح عبد الناصر المسئولة الودودة التى كانت تنتظر من البرلسى أن يصارح الرئيس مباشرة برأيه، ودور عبد الناصر كصمام أمان قوى ضد رعونة بعض معاونيه الذين سرعان ما يتحول رأيهم إلى هلاميات ● على أن الأمر لم ينته بما بشرنا به البرلسى من وعود طوباوية بدا وكأن الرئيس عبد الناصر قد أقره عليها، وإنما انتهى، كما هو متوقع وكما هو معروف، إلى فصل بعض الطلاب ● صاحب المذكرات يجاهر على صفحاتها بانتقاد الحال الذى وصل إليه كل من فرع جامعة القاهرة بالخرطوم الذى أنشئ عام (١٩٥٥) ● من العجيب أن يكون هذا الذى يورده الدكتور البرلسى بوضوح وصراحة هو رأى أحد وزراء التعليم العالى السابقين، بل أحد رؤساء الجامعات فيما قبل الوزارة وبعدها، وهو ما يجعلنا نقدره ونقدر دوافعه المخلصة إليه ● يلجأ إلى المنطق نفسه فى تصوير الحال فى جامعة بيروت العربية التى أنشئت عام ١٩٦٠ ● ولسنا نعرف ماذا كان يمكن أن يكون رأى هذا الرجل فى طوفان الجامعات الخاصة وأشباهها الذى انتشرت الآن والتى أصبحت تقوم لبعض الناس بالمهمة التى كان يقوم بها فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم، وجامعة بيروت العربية ● سابع القضايا التى أثارها البرلسى فى كتابه الصغير القيم، وردت فى موضع سابق من مذكراته، حيث يبدى البرلسى قدرًا كبيرًا من التحفظ على الجامعة الأمريكية فى القاهرة حسبما انطبع فى ذهنه نشاطها وقد راقبها بنفسه فترة توليه وزارة التعليم العالى، ومع هذا فإنه يغلف هذا الرأى بأكبر قدر من الدبلوماسية ● ثامن قضية لا يبخل فيها علينا برأيه الواضح والصارم، وهى فكرة التعليم المفتوح ● الدكتور عبدالوهاب البرلسى ●

فرصة حديثه عن جامعة القدس المفتوحة وعمله مستشارًا لها فنائبا لرئيسها ليجاهر برأيه فى قضية التفكير فى الأخذ بنظام التعليم المفتوح فى مصر ● يصل إلى التوكيد على فكرته القائلة بأن الهدف الحقيقى للجامعة المفتوحة هو إتاحة فرصة التعليم للجميع، ضاربا المثل بما وجده فى بريطانيا فى أثناء دراسته لتجربة ● الكتاب خلا تماما من الأخطاء التاريخية التى يكون مرجعها إلى الاعتماد على الذاكرة دون الوثائق، اللهم إلا الخطأ الوحيد فى صفحة ١٠٨ حين يتحدث الدكتور عبد الوهاب البرلسى عن استقباله وهو رئيس لجامعة الكويت فى ١٩٧٤ لزملائه رؤساء الجامعات المصرية (وعلى رأسهم الدكتور محمد مرسى أحمد رئيس جامعة القاهرة) فلم يكن الدكتور مرسى وقتها رئيسا لجامعة القاهرة وإنما كان قد تولى وزارة التعليم العالى خلفا للبرلسى نفسه ثم تركها منذ ١٩٧٢ ● أغلب الظن أنه حضر لقاء رؤساء الجامعات باعتباره رئيسا لاتحاد الجامعات العربية كلها وهو المنصب الذى شغله بعد خروجه من الوزارة لأنه لم يعد إلى رئاسة جامعة القاهرة بعدما خلف البرلسى فى منصب الوزارة فقد كان قد تجاوز الستين ● خلاصة رأى المؤلف فى المذكرات.

الباب الحادس عشر:

«فى الأمن والسياسة»

مذكرات اللواء حسن أبو باشا

● التعريف بالمذكرات وبصاحبها ● صاحب المذكرات كان من أبرز الضباط الذين يمارسون الكتابة يوما بعد يوم بحكم وظيفته القائمة على تقدير الموقف، ثم إجادة التعبير عن هذا التقدير، وبحكم أن مجال عمله كان نقد الأفكار وتداعياتها المرتقبة والقائمة والمحتملة بل والبعيدة، على الرغم من هذا فإن المؤلف لم يُقدم على كتابة مذكراته إلا بعد تعرضه لحادث الاغتيال الشهير ● أعتقد - فيما يقترب إلى اليقين - أن الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور قد بذل جهدًا كبيرًا حتى أقنع هذا الرجل أن يكتب المذكرات ● يتضح لنا مدى فهم هذا الرجل العميق لوقائع التاريخ ● حسن أبو باشا يخرج من مشكل الجمع بين الحرص على الاستقلال فى الرأى على نحو ما يجاهر بمنهجه، وبين كثرة الاستشهاد والنقل عن الآخرين بأن يلجأ إلى قول لطه حسين يرى أنه يعبر عن منهجه، لكنه سرعان ما يردف هذا الرأى بما يختزله أو بما

يجهضه ● مع هذا الاختزال أو الإجهاض فإن المذكرات تبقى شاهدة ومعبرة عن أسلوب قائد كلاسيكى من قادة جهاز أمن الدولة المصرى ● لا يجد حرجا فى أن يصنف بعض مذكراته أو حتى كلها كنوع من البحث الأدبى(!!) ● يصل حسن أبو باشا إلى ذلك النوع من التوازن الحرج، وهو التوازن الذى تبحث عنه كوادر أمن الدولة دائما فى كتاباتها وخططها ● يختتم مقدمته الطويلة التى تعتبر من أرقى المقدمات التى كتبت لكتب المذكرات السياسية على وجه الإطلاق ملخصا هدفه من المذكرات على المستوى الشخصى، وقد وصل فيها إلى أروع درجات التعبير والفكر حين عبر عن امتزاج تجرده بذاته ● أهم ما يميز المذكرات هو روح البحث العلمى التى تدفعه إلى أن يُثبت كل ما يقول بالدليل وأن يتطرق من الفكرة إلى الفكرة المنطقية التى تتبعها ولا يقفز أبدا إلى أية استنتاجات ● يحرص على أن يقارن بين البدائل أو النتائج المختلفة، وأن يقرن هذا بتقدير احتمالية كل تنبؤ بالنسبة المئوية ● أكثر من الإشارة إلى عدد محدود من المصادر التى تناولت التاريخ المصرى المعاصر ● طالعنا بآراء للأستاذ محمد زكى عبد القادر نشرها فى يناير ١٩٥٠ فى الأهرام، ويبدو أن هذه الآراء كانت فى ذاكرته منذ كان ضابطا شابا، فرجع إلى الصحف القديمة ونقلها لنا على هذا النحو الذى نطالعه ● استعان مؤلف المذكرات بآراء الإمام الأكبر فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق فى الرد على الفريضة الغائبة وبكتاب المستشار محمد سعيد العشماوى «معالم الإسلام» ● يسجل بكل فخر الشهادة التى شهد له بها الكاتب العظيم نجيب محفوظ عقب انتخابات ١٩٨٤، ويوردها بنصها كما كتبها نجيب محفوظ فى أكتوبر ١٩٨٣ حيث ختمها ● يورد حسن أبو باشا شهادة المغفور له الشيخ أحمد حسن الباقورى فى ١٩٨٤ ● على مدى صفحات الكتاب يورد لنا المؤلف آراء قيمة لعدد من مختلف الاتجاهات، ومنهم الأساتذة مصطفى أمين ومصطفى رشدى وفيليب جلاب، هذا فضلا عن التعليق الذى نشر بجريدة الأهالى بدون توقيع ● يُضمن كتابه نص الحوار الذى دار بينه وبين فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد والذى نشرته المصور فى سبتمبر ١٩٨٣ ● يورد أيضا نص خطاب من فؤاد سراج الدين إلى الأستاذ مكرم محمد أحمد متضمنا بعض الملاحظات على الحوار الذى نشرته المجلة ● مع أن هذا الرد كان كفيلا بنسف كثير من أركان الحوار نفسه، فإن نشر الحوار كاملا قبل الرد كان كفيلا هو الآخر بتثبيت الأفكار التى فرضت نفسها على الحوار وعلى عناوينه ● من الحق أن نقول إن هذا الحوار شاملا الرد أو التعقيب الذى أرسل به فؤاد سراج

الدين يمثل نموذجا للحوار الذى ترتفع أصوات كثيرة من آن لآخر مطالبة بوجوده بين الأحزاب الليبرالية وأجهزة الدولة، ومع هذا فإن هذا الحوار نفسه هو أكبر دليل على عدم جدوى الأسلوب نفسه فى ظل المنطق الذى يحكم الطرفين!! ● يتحدث عن أحداث يناير ١٩٧٧، وينحاز المؤلف انحيازا قويا إلى الرأى القائل بأن السادات كان مخطئا فى وصفها بأنها انتفاضة حرامية ● يستعرض آراء بعض الكتاب فى أحداث يناير ١٩٧٧، ولكنه سرعان ما ينتقل بنا إلى جوانب أهم فى هذه المسألة حين يُقدم خلاصة فكره عن هذه الأحداث وما سبقها، وهو الفكر الحريص على إلقاء المسئولية على عاتق الماركسيين ● نراه حريصا على أن يتعمق فى دراسة موقف الماركسيين من ثورة يوليو، ويقف عند أحداث ١٩٦٨ وينهى إلينا ما توصل إليه فى ذلك الوقت ● يستطرد من هذا الحديث إلى مسئولية الماركسيين عن كثير من الفشل الذى حاق بالتجربة الناصرية حين شاركوا فيها من خلال التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب، وهو يدين دور التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب حين وقعت أحداث ١٩٧١، واصفا هذا الدور بالعجز ● يعبر صاحب المذكرات عن مكنون نقده للتنظيم الطليعى حين يروى ما اعتراه هو وزملاءه من دهشة حين طالعوا وثائق التنظيم الطليعى التى وقعت فى أيديهم، وكأنه ينبئنا فى سلاسة ونعومة وصمت عن تميزه عمن سبقوه من ضباط الشرطة الوزراء الذين وصلوا إلى ما وصلوا إليه بسبب انتمائهم إلى التنظيم الطليعى(!!) بينما لم يلجأ هو إلى هذا السبيل، أو فلنقل إنه لم يرشح له ● قصة اعتصام الطلاب الماركسيين فى ميدان التحرير فى منتصف عام ١٩٧٢، وما دار من مناقشات بينه (وقد كان فى ذلك الوقت نائبا لمدير مباحث أمن الدولة) وبين المدير اللواء السيد فهمى (وزير الداخلية بعد ذلك)، وما أشار به من ضرورة التعامل الذكى مع هؤلاء الطلاب ● يخلص إلى أن يقرر أن القدرة الحركية للعناصر الماركسية فى المجال الطلابى كانت تتجاوز بكثير قدرة الاتحاد الاشتراكى ● ينتقل إلى استعراض التفسير الأمنى لصعود الجماعات الإسلامية، وهو يتناول بألفاظ ينقصها التصريح ما عرف على أنه دور المحافظ السابق محمد عثمان إسماعيل من خلال موقعه فى أمانة تنظيم الاتحاد الاشتراكى فى تشجيع ظهور الجماعات الإسلامية فى المجال الطلابى ● يعود ليؤكد لنا أن التنظيمات الماركسية السرية قد أعادت تشكيلاتها السرية كما كانت وبمسمياتها نفسها ● حين يتناول الحديث عن إنشاء الأحزاب الثلاثة لا يفوته أن ينتقد وجود تيار اليسار ● فى مقابل كل هذا الانتقاد للتنظيمات السياسية يشيد حسن أبو

باشا بأدائه هو وغيره من قيادات جهاز أمن الدولة فى موجهة هذه الظواهر ● يحدثنا عن دور مبكر قام به عقب هزيمة ١٩٦٧، حين تولى كتابة تقرير عُرض على الرئيس عبد الناصر يلفت نظر الدولة إلى أهمية الاهتمام بالأحوال المعيشية للمواطنين لتحقيق درجة مناسبة من التوازن النفسى لهم، ويؤكد أن عبد الناصر قد أخذ بالتقرير. وكافأهم عليه ● يعلن فى سعادة أن تظاهرات ١٩٦٨ قد خلت من أى شعارات تنتقد الجانب المعيشى، وهو بهذا يؤكد على وجهة نظره التى تبناها فى دور العامل الاقتصادى فى التمهيد لأحداث ١٩٧٧ ● المعنى الواضح أن أبو باشا يلفت نظرنا إلى أن ما حدث فى ١٩٧٧ حدث لأن الدولة لم تأخذ برؤيته، مع أنها أخذت بهذه الرؤية فى ١٩٦٨ مما أدى إلى غياب الحديث عن المعاناة الاجتماعية فى مظاهرات ١٩٦٨ ● من العجيب أن يكون هذا هو جوهر رأى هذا الرجل العظيم الذى يعرف حق المعرفة أن التظاهرات شىء مقلق فى حد ذاتها، وأن الدولة لا تهتم بمثل رؤيته هذه ● يعدد على مدى صفحات ليست بالقليلة عوامل الإحباط والإثارة فى ١٩٧٧، وانتشار ظاهرة أغنياء الحرب، وعوامل ارتفاع الأسعار.. إلخ ● يحرص على أن يشير إلى أن أحداث يناير ١٩٧٧، لم تكن مفاجأة لجهاز أمن الدولة الذى أعد مذكرة شاملة فى ١٩٧٦/١٢/٢٧ ● يقنعنا بأن الفشل فى بعض سياسات الدولة يعود إلى عدم الأخذ بتنبؤات جهاز أمن الدولة(!!) وفى الوقت ذاته يقنعنا بأن بعض الفترات لم تشهد علو كلمة هذا الجهاز على الرغم مما كانت تتميز به من صواب، وتنفرد به من رؤية نافذة!! ● يكاد يقنعنا بأن العوامل التى تتحكم فى صاحب القرار فى مصر لم تكن بالسهولة التى نتصورها اليوم فهؤلاء ثلاثة: وزير داخلية سابق: ممدوح سالم رئيس الوزارة، ووزير حالى: سيد فهمى، ووزير لاحق: اللواء أبو باشا مدير أمن الدولة، لا ينقصهم الحس الأمنى بالطبع ولكن القرار يصدر على غير ما يعتقدون لأسباب أخرى ● يمضى فى التأكيد على هذا المعنى بكل وسيلة ممكنة من وسائل الإقناع، فهو يشير إلى أنه حاول الإيحاء والتحذير من خلال حديث صحفى، لكن هذا التحذير ذهب أدراج الرياح ولم يخف هؤلاء المخططين على حد وصفه!! ● يروى تفصيلات مهمة عن تطور الأحداث فى يومى ١٧ و١٨ يناير ● حرصه على إثبات نجاح أمن الدولة فى تحقيق سرعة السيطرة على الأحداث(!!) ● يشير إلى نجاح كل التدبيرات الأمنية والعسكرية فى السيطرة على الشارع، وعلى مقدرات الأمور فى هذه الأحداث ● يتحدث عن «ظلال التطورات اللاحقة» فيروى لنا اندهاش الوزير سيد فهمى حين علم بخروجه من الوزارة مع أنه أدى واجبه ● يروى

قصة لقائه بممدوح سالم وكيف فهم أن سيد فهمى كان كبش الفداء الذى توارت خلفه جميع الأخطاء السياسية والتنفيذية!! ● يروى بعض ما دار فى بعض الاجتماعات الأمنية وما دلت عليه الحوارات من بدء مرحلة جديدة من تراشق القيادات بالمسئولية ● من الغريب أنه يختم الفصل الأول، ببعض نقاط يعقب بها على حكم القضاء الذى برأ المتهمين فى أحداث يناير ١٩٧٧ ● يتناول ما يصوره على أنه خلفيات نشأة الإرهاب فى مصر من وجهة نظر رجل أمن دولة ● يخصص فصلا فرعيا آخر للحديث عن الثورة والإخوان ولعبة التوازنات السياسية ● يروى واقعة يعتبرها فى غاية الأهمية وهى ما شهده لقاء عقدته الثورة فى الحوامدية فى عام ١٩٥٣، وما ارتفع فيه من هتاف الإخوان أمام عبد الناصر الذى لم يكن معروفا بعد، ومدى الغيظ الذى انتاب عبد الناصر حتى جعله يقول: «أيها الإخوان لا تكونوا كالببغاء تردد ما لا تعى» ● يروى ذكرياته الأمنية عن حادث اغتيال عبد الناصر فى المنشية (١٩٥٤) ● يتحدث المؤلف عن دور الإخوان المسلمين على الساحة الداخلية وعن نشأة التنظيم الدولى للإخوان المسلمين، فإنه يحدثنا بذلك الانتقاد الكلاسيكى(!!) الواضح لتفكير الرئيس السادات فى تكرار لعبة التوازنات واستغلال الإخوان ● يروى ذكرياته عن الأحداث التى شهدتها السبعينيات بعد عودة الإخوان وظهور المتطرفين ● يعترف بأن حادث الفنية العسكرية كان مفاجأة لأجهزة الأمن ولم يكن متوفرا عنه قبل وقوعه معلومات كافية ● يعترف أيضا بأن معلومات أجهزة الأمن عن حزب التحرير الإسلامى لاتزال غير كافية حتى الآن ● ويسجل لنفسه ولجهاز أمن الدولة أنه نبه كثيرًا إلى خطورة جماعة التكفير والهجرة وأنه أدلى بحديث لمجلة أكتوبر فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ ● يلخص من وجهة نظره نشاط جماعة التكفير والهجرة وتصاعد هذا النشاط ● بل إنه ينعى على الأحزاب الوليدة (التى كانت لاتزال تسمى بالمنابر) أنها لم تنتبه إلى توجيهاته بحماية الديمقراطية ● لسنا نعرف على وجه التحديد ماذا كان فى وسع هذه الأحزاب أن تفعل تجاه مسئولية أمنية بحتة، بل إن صاحب المذكرات نفسه لا يدلنا بتحديد ولا بتقريب على ما كان يمكن لهذه الأحزاب أن تؤديه من دور ● يتحدث بإيجاز عن الخطوات التى أعقبت مقتل الشيخ الذهبى وانتهت إلى تصفية جماعة التكفير والهجرة ليبدأ نشاط جماعة الجهاد فى الصعود ● يفيض فى الحديث عن جذور التطرف وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين إلى أن يتهم هذه الجماعة صراحة وعلانية، ويلقى فى وجهها بمجموعة التساؤلات ● من العجيب أن يتحدث عن جماعة الإخوان المسلمين كما لو

كانت جزءاً من أجهزة الدولة التى ينبغى أن تأتمر بأمره هو!! ● يتحدث عن تصوراته للأسباب التى يعتبرها كانت بمثابة جذور الفتنة الطائفية ● يشير إلى ما يعتقد أنه كان انقطاعا فى العلاقة بين السلطة أو النظام وبين جماعة الإخون، وهى وجهة النظر التى أكثر الآخرون من نقلها عنه ● نأتى إلى موقف مهم له يدل على عقليته الأمنية والتزامه الأمنى، فنحن نعرف أنه من مصلحته ومن السهل عليه أن يتبنى الرأى القائل بأن أحداث سبتمبر ١٩٨١ كانت هى السبب المباشر فى حادث المنصة واغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١، لكننا نراه يتبنى وجهة النظر المناقضة التى تنفى هذه العلاقة نفيا باتا ● صاحب المذكرات يجاهر برأى واضح وصريح يدعمه بأدلته القوية بانتفاء علاقة أحداث أكتوبر ١٩٨١ بأحداث سبتمبر ١٩٨١، وهو رأى ينبغى احترامه خاصة مع إثبات التحفظ المعروف والمفهوم من أن صاحب المذكرات لم يكن مشاركا فى رسم سياسة سبتمبر ١٩٨١(!!) فهو قد ترك منصب مدير جهاز أمن الدولة إلى منصب آخر ولكن هذا لم يمنعه من الإنصاف الظاهرى والبعد عن استغلال الظروف للإساءة إلى مَنْ خلفوه ثم خلفهم هو بالعودة إلى مكانه ● يمضى ليقدم أدلة أخرى يدلل بها على أن أحداث المنصة كانت تتويجا لنشاط سرى ممتد بدأ مبكرا ● سرعان ما يثأر لكفايته ناعيا على زملائه تقصيرهم، وينبه إلى حقيقة أن اعتقالات سبتمبر لم تتوجه إلى ما كان ينبغى أن تتوجه إليه من تنظيم الجهاد، وإنما عملت على هامش هذا التنظيم وتركت جوهره ● يصل إلى اتهام قرارات سبتمبر ١٩٨١ بالعشوائية ● يصل إلى حد اتهام قيادة جهاز أمن الدولة بالتردى فى الأداء متخذا من الحوار الذى دار فى جلسة ٧ سبتمبر ١٩٨١ دليلا على هذا الاتهام الواضح ● يحرص على أن يورد واقعة مهمة تدل على مدى القصور الأمنى الذى وصل إليه الحال فى آخر عهد السادات ● يؤكد ما تناقلته الشائعات من أنه أزيح عن أمن الدولة إلى الأمن العام فى ١٩٧٧، لسبب واحد هو ألا يكون بديلا لوزير الداخلية ● يحكى الواقعة بمرارة شديدة (من دون أن يتعرض لذكر الشائعات) فى غضون حديثه عن وقائع ٦ أكتوبر ١٩٨١، وأعيد هو نفسه مرة أخرى لأمن الدولة ● يحرص على أن يقدم صفحات مضيئة عن دور الشرطة فى تحقيق الاستقرار عقب اغتيال السادات فى ١٩٨١ ● يلخص ذكرياته عن يوم السادس من أكتوبر ١٩٨١ فنراه لايزال أسير الاندهاش مما جرى فى ذلك اليوم، لكنه مع هذا يشير إلى روح المبادرة التى اتخذها من تلقاء نفسه وبدون انتظار قرار للوزير ● يلخص أحداث أسيوط التى استدعت تكليفه بالسفر إلى هناك بالطائرة لمواجهة الموقف على

رأس قوات الشرطة ● يروى بعض ذكريات سريعة عن رحلته إلى أسيوط وأدائه فيها، وهو يرويها بطريقة أقرب إلى الفتور منها إلى الحماس أو الانفعال ● يلخص إلى أبعد حد متخيل تجربته الأمنية فى مواجهة أحداث أسيوط، وكأنه لم يعش هذه الأحداث بقسوتها ● يتبنى قضية الضباط الذين اتهموا بالتعذيب واستطاع أن يدافع عنهم دفاعا مستفيضا، ثم ختم هذا الدفاع بما اختاره من نصوص بحيثيات الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات ببراءة جميع الضباط ● يستعرض ما يسميه حلقات مؤامرة ١٩٨١ وأسباب فشلها، ويجيد فى حديثه هذا وفى تقديم تحليلات ممتازة لكل جوانب المشكلة ● يحرص على أن يستعرض أمام القارئ ملامح فكره الواضح فى الوسائل الكفيلة بمواجهة الإرهاب، ويضع أمامنا مجموعة من الأسئلة ثم يبدأ فى الرد على هذه الأسئلة ● يروى كيف تم تسجيل ندوة الحوار الأولى على نحو ما اقترحها، وكيف فكر فى إذاعتها، وكيف ثارت تحفظات عديدة على الأخذ بهذه الفكرة إلى أن اقتنع رئيس الوزراء بجدواها ● بعض الجوانب شبه الذاتية فى حديث صاحب المذكرات عن مشواره السياسى، ونحن نراه حريصا على الإشارة إلى أنه علم باختياره وزيرًا للداخلية من سلفه النبوى إسماعيل الذى كان على اقتناع بهذا الحل!! ● يتحدث عن فهمه الخاص لوظيفة وزير الداخلية فى فقرات عديدة، وهو لا يضيف الكثير إلى فهمنا لهذه الوظيفة، لكنه على كل حال ينبهنا إلى وعيه بحقيقة دوره ● مع أنه من المتوقع لمثل المذكرات أن تتعرض بالنقد لكثير من الشخصيات السياسية المعاصرة لصاحبها، فإنه ليس فى كتاب حسن أبو باشا إعلان عن خصومة إلاخصومته لشخص واحد فقط هو الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء الذى اختلف معه أبو باشا فى كثير من الجزئيات طيلة عملهما المشترك فى الوزارة، ومع ذلك فإن حسن أبو باشا بطبيعته الدبلوماسية يسارع إلى إطراء صفات فؤاد محيى الدين والحديث عن مزاياه ● بعض آراء المؤلف فى تطور علاقته مع رئيس الوزراء، ولعل أهمها هو فيما يتعلق بدور وزير الداخلية ● خلافه مع رئيس الوزراء بسبب ترشيح حسن أبو باشا نفسه لعضوية مجلس الشعب ● خلافه مع رئيس الوزراء فيما يتعلق بنتائج الانتخابات، وبطريقة إعلان النتيجة ● كان من أنصار الأخذ بأسلوب الانتخاب الفردى، ولكن الآراء تغلبت للقائمة، وهو يروى خلافه مع د. فؤاد محيى الدين حول سير المعركة الانتخابية تحت عنوان «الكل غير راض» فيذكر أن أحزاب المعارضة لم ترض بسير المعركة ولا نتيجتها، وكذلك رئيس الحكومة فؤاد محيى الدين ● آثر أن يروى الخلاف على نحو ما كتبه الأستاذ

أحمد بهاء الدين فى فبراير ١٩٨٧، أى بعد وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين بثلاثين شهرًا ● يتحدث بأسف عن وصول الإخوان المسلمين إلى مقاعد البرلمان فى الانتخابات التى أدارها هو فى ١٩٨٤ ● يعقد مقارنات غير مجدية بين نتائج الحضور والتصويت فى الانتخابات المتتالية بعد الثورة ● يقارن بين الانتخابات من حيث عدد القتلى ● يتحدث عن وجود المعارضة ● الإشادة بالفصلين الأخيرين من الكتاب «الحكم المحلى والديمقراطية» و«أزمة الديمقراطية فى مصر» ● ينقل لنا تعليقات الصحافة العربية والأجنبية حول نتائج انتخابات ١٩٨٤، وإشادتها بدور الشرطة فى إدارة هذه المعركة ● خلاصة رأى المؤلف فى المذكرات.

هــذا الكتـاب

هــذا الكتــاب

(١)

منذ أربعة عشر عاما (١٩٩٤) انتهيت من إعداد كتابى «مذكرات وزراء الثورة» ليصدر فى حجم معين، وكى لا يتجاوز حداً أقصى من الصفحات، وكان هذا الكتاب بمثابة أول الكتب التى صدرت فى سلسلة كتب المذكرات التى سرعان ما استعادت شكلها الذى كنت أحلم به من حيث الحجم والفهرسة والترتيب، وبدأت تصدر فى هيئة مجلدات وافية، وقد لقيت ما أحمد الله عليه من التقدير والذيوع والانتشار.

لكنى كنت على الدوام أحلم بأن يتاح لى من العمر ما أرى فيه هذا المجلد وقد صدر فى الشكل اللائق به بين أشقائه

هذه إذاً ليست طبعة جديدة من كتابى الذى أعددت طبعته الأولى قبل عام أربعة وتسعين (١٩٩٤)، وإنما هى كتاب جديد بكل ما تعنيه الكلمة، ولا يقتصر الجديد فيها على ما أضفته إلى متن الكتاب من كثير من الفقرات والتعقيبات والإشارات، وإنما يمتد إلى كثير من الموضوعات الجديدة، وإلى كثير أيضاً من الموضوعات التى كنت قد اضطررت إلى اختصارها تلبية لداعى الحد الأقصى من عدد الصفحات، ومن حسن حظى أنى كنت قد أفضت فى مقدمة طبعة

ذلك الكتاب فى شرح فكرتى من هذا الكتاب، وهو ما سيجده القارئ بعد قليل، لكنى مع هذا أريد أن أعبر بوضوح وتركيز عما عبرت عنه باستفاضة وتمثيل فى مقدمة الطبعة الأولى من أن هذا الكتاب يتناول نمطين من أنماط الذكريات السياسية المسجلة فى كتب نشرتها مجموعة بارزة من وزراء عهد الثورة:

□ النمط الأول يتحدث عن أهمية الخبرة وكيف أنها كانت العاصم الذى عصم أصحابها من الانزلاق إلى الأخطاء الفنية التى من المحتمل أن تصاحب الحماس الثورى، والتى من الجائز أن تطغى على أهداف الثورة نفسها، وأن تحيل تصرفاتها من ميدان الهدف إلى ميدان آخر يناقض الهدف والعمل من أجله.

□ والنمط الثانى يتحدث عن أهمية الولاء فى بناء التوجهات، وقيادة التصرفات، وتحقيق التطلعات، وهو نمط ينتصر للفكرة وصاحبها قبل أن ينتصر لتجسيدها على أرض الواقع، ويرى أن تفصيلات التنفيذ لا يمكن أن تقلل من نبل الهدف، ولا من مصداقية أصحابه وقدرتهم على تحقيقه حينا بعد آخر.

□

والواقع أن الخلاف بين هذين المنهجين كان بمثابة أحد المحددات الجوهرية فى تاريخ عهد ثورة يوليو ١٩٥٢، التى جاءت فى ظرف تاريخى جعلها تفيد من طبقة متميزة نجحت حقبة الليبرالية فى تنشئتها وتربيتها وإمدادها بقدرات فائقة على العمل والتخطيط والاجتهاد والدأب،وأفادت أيضاً من مناخ عام تشبع بالوعى بما هو كفيل بالنجاح، وبما هو قمين بالإنجاز، وأفادت من روح متوثبة إلى مستقبل أفضل، ومستعدة للتضحية من أجل هذا المستقبل، لكنها على الرغم من كل هذه العناصر الإيجابية التى استثمرتها قدر طاقتها لم

تلق النجاح المتوقع فى الإفادة من تجربتى الديمقراطية والليبرالية؛ وقادت نفسها إلى أنفاق الشمولية بدلاً من آفاق الحرية، وحصرت نفسها فى أفكار من قبيل الحرية للشعب، ولا حرية لأعداء الشعب، ولم يكن هؤلاء الأعداء إلا أفراد من الشعب أو من النخبة اختلفوا فحسب مع بعض توجهات الثورة، وربما كان هذا البعض مصيباً فى بعض اختلافاته بقدر ما كانت قيادة الثورة مخطئة فى بعض توجهاتها.

ويمتد الطيف الزمنى للأحداث التى تناولتها هذه المذكرات إلى ما يربو على الثلاثين عاماً هى مجمل عهدى الرئيسين جمال عبدالناصر وأنور السادات، وقبلهما الفترة الأولى من عهد الثورة التى شملت عهد الرئيس محمد نجيب، ومن بعده ومن قبل عهدان كانت السلطة الرسمية فيهما لمجلس الثورة ولمجلس الوصاية على الملك الطفل أحمد فؤاد الثانى.

□

وتضىء المدارسات التى نقدمها لهذه المذكرات كثيراً من مناطق تاريخ عهد الثورة، سواء فى ذلك أحداث الداخل وأحداث الخارج، فتعرض لقضايا الجلاء، والديمقراطية، والدستور، ولقضايا تأميم القناة، وحروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣، ومن قبل هذه الحروب حرب ١٩٤٨، وحرب الاستنزاف.

كما تضىء هذه المدارسات مناطق التفاوض مع البريطانيين والأمريكيين والسوفييت والإسرائيليين على حد سواء، كما تستعرض نجاحات الثورة وإخفاقاتها فى سياسات الإصلاح الزراعى، والتمصير، والتأميم، والإسكان، والتعمير، والمرافق، والثورة الخضراء، والثورة الإدارية، والتعليم العام، والجامعات، والأوقاف، والشئون الاجتماعية.

ونحاول فى مدارستنا للمذكرات أن نفيض فى شرح طبيعة التنظيمات السياسية التى أقامتها الثورة وشهدت سطوتها وانفلاتها، كما شهدت مشاركاتها المشروطة فى الصراع السياسى والاجتماعى، وذلك على نحو ما حاولنا دراسة كثير من جوانب الصراع الفكرى والصراع الاجتماعى والاقتصادى، وعلى نحو ما حاولنا دراسة تفصيلات التاريخ المصرى المعاصر ومجمل الإنجاز فيه.

□

ويحوى هذا المجلد مدارستنا لرؤى ذات قيمة لسياسات الثورة الاقتصادية والاجتماعية على وجه العموم، من خلال مذكرات أبرز رجلين توليا هذين الشأنين فى عهد الثورة وهما: عبد الجليل العمرى، وأحمد خليفة، وإن لم يكن عهد كليهما بمجال عمله قد طال. كما نتناول بالقدر ذاته رؤى واسعة المدى، وعميقة الفهم لسياسات الدولة الداخلية، ومنها رؤية بانورامية لسياسات الأمن فى عهد الثورة سجلها واحد من أبرز قيادات الشرطة وهو حسن أبو باشا، ورؤية بانورامية لسياسات التعمير والتشييد فى عهد الثورة سجلها أبرز مهندس اعتمدت عليه الثورة وهو عثمان أحمد عثمان، ورؤية مخترقة لسياسات الدبلوماسية سجلها أبرز وزراء الاتجاه الدبلوماسى الجديد فى عهد الثورة وهو إسماعيل فهمى، فضلاً عن رؤية طويلة المدى قدمها أبرز وزراء الزراعة والإصلاح الزراعى فى عهد الثورة وهو سيد مرعى، ومع كل هؤلاء نرى خبيراً أكاديمياً (هو عبد الوهاب البرلسى) يحاول أن يقدم تحليله لسياسات التعليم العالى ودور الأمن فيها ومحاولة البحث عن قدم فى ميدان السلطة، كما نستعرض رؤية محام سياسى لسياسات التنظيم السياسى قدمها ضياء الدين داود.

وفى خضم كل هذه المدارسات نجد (الدكتور ثروت عكاشة) رجلاً حريصاً على أن يصنف نفسه من أهل الخبرة، بينما يراه أعداؤه من أهل الثقة، ويراه آخرون حلقة وسطى بين هؤلاء وهؤلاء، ونراه نحن رجلاً طوّر من نفسه ومن قدراته ليتحول من هذا الطراز إلى ذاك، ويحقق فى تاريخ الثورة معلماً من معالمها الثقافية مضيفاً إلى دوره البارز ليلة قيامها.

أما أول أبواب هذا الكتاب فيستعرض آراء الرجل الذى رزق أقصى ما وصل إليه عسكرى محترف فى عهد الثورة من مواقع فى السلطة (وهو كمال حسن على)، ومذكراته تمثل وسوف تظل تمثل تاريخاً طازجاً لعهد الثورة نشر بينما كانت الثورة قد أدركت الأربعين من عمرها فحسب.

وربما أنى فى حاجة إلى الإشارة هنا إلى أن هذا الكتاب يضم مجموعة من الأبواب ذات المنهج الواحد بدأت كتابتها فى مطلع الثمانينيات، ونُشر أولها عام ١٩٨٦، ولكنى طوال سنوات قبلها كنت حريصا كواحد من القراء على أن أتناول بالدراسة والنقد والتمحيص والتحليل فيما بينى وبين نفسى كل المذكرات السياسية وغير السياسية التى يتداولها القراء فى مصر والعالم العربى، وكنت كثيرا ما أسجل على هوامش هذه المذكرات كثيرا من التعليقات والتعقيبات إلى الحد الذى كان يوحى إلى زوار مكتبتى بعد مطالعة هذه الهوامش أن هذه مذاكرة لمرة ومرتين وأحيانا ثلاث مرات.

وقد أتيح لى أن أنشر بعض هذه الأبواب، ولم يكن يدور بخلدى أن تلقى هذه المقالات ما لقيت من صدى طيب لدى كثير من المثقفين المصريين المستنيرين الذين راودهم معظم ما راودنى بالطبع من أفكار كانت نتيجة أو صدى لقراءة هذه المذكرات السياسية.

لهذا الكتاب فى رأيى أهمية خاصة؛ لأنه يعطينا صورا صادقة ومعبرة وموحية ودقيقة عن رؤى مهمة جدا للذين شاركوا فى صناعة أو صياغة التاريخ المصرى المعاصر من مواقع متقدمة ومختلفة فى نفس الوقت بل ومتباينة.

ونحن نرى فى النماذج العشرة التى يضمها هذا الكتاب روايات متعاقبة عن أدوار محددة قام بها أصحابها فى إطار مسيرة حياتهم العامة يوما بعد يوم، ونجد تجسيدا واضحا لأدوار مهمة جدا فى تشكيل التاريخ كما حدث..

فكمال حسن على يبث لنا فيما كتب من مذكرات شعور العسكرى الملتزم فى ظل حكم سياسى يتولاه زملاؤه وأقرانه من العسكريين الذين وصلوا إلى السلطة من خلال ثورة قادوها، وها هو الرجل الذى عمل عسكريا محترفا طيلة عشر سنوات قبل الثورة يعمل مرة أخرى عسكريا ملتزما طيلة ربع قرن مع الثورة ثم يتولى بعد ذلك أربعة مواقع متقدمة جدا من دولاب الحكم كما يقولون: مديرا للمخابرات ووزيرا للدفاع ثم وزيرا للخارجية ثم رئيسا للوزراء.. نحن إذا أمام تجربة الرجل الملتزم فى مناخ عام أقل التزاما.. وكمال حسن على هنا يمثل مالا يقل عن ألف من العسكريين المحترفين الذين كانوا أقرانا لقادة الثورة بصفوفهم الأولى والثانية والثالثة، ولكنهم آثروا البقاء فى مهمتهم الأولى، وها هو واحد من هؤلاء العسكريين الملتزمين يُتوج حياته فى نهايتها بما لم يصل إليه أقرانه الآخرون من بين الضباط الأحرار أنفسهم!

أليست هذه نقطة مضيئة فى تاريخ الثورة تنبئ بكل يقين عن أنها (أى الثورة) لم تؤثر الثقة على الخبرة إلا فى أحيان متقطعة ولأسباب أخرى غير الأسباب الموضوعية حين كانت الموضوعية تتراجع بفعل السياسة والتاريخ ومنطق الصراع إلى المحل الثانى!!

وسنقرأ للقارئ من مذكرات كمال حسن على تقديره الهادئ للصراع العربى الإسرائيلى ولدور القوات المسلحة المصرية وتاريخها فى العهود المتوالية؛ فنخرج بصورة أكثر رحابة وعمقا وشمولا وحثا على التفكير الواعى والبناء المثمر.

□

وعلى اليد الأخرى تماما سنجد ضياء الدين داود بمثابة السياسى المحلى الإقليمى القريب من أن يكون مغمورا وهو يتقدم الصفوف بسرعة رهيبة ليحتل فى نهاية عهد عبدالناصر مقعدا من المقاعد الثمانية فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بعد سبعة شهور فى الوزارة، وبعد أقل من عامين يجد نفسه أو نجده فى المعتقل..

وهذه مذكراته، فى كتابين يروى فيهما بتفكير اليوم حوادث أمس وأول من أمس فيطلعنا على صورة أخرى للنموذج السياسى البارز فى عهد الثورة، وهو نموذج لم يكن ليوجد لولا الثورة وتنظيماتها السياسية والطليعية، ولكنه على كل حال نموذج جدير بالدراسة والتأمل حتى وإن كان من الصعب أن يتكرر فى المستقبل فى دولة مؤسسات، ولكنه قابل للتكرار فى التنظيمات العقائدية التى لا تدخر وسعا فى سبيل الوصول إلى الحكم.

□

وفيما بين النموذجين نجد السياسى المحترف بحكم أصوله الاجتماعية ونشأته وهو سيد مرعى الذى بدأ لمعانه السياسى قبل الثورة ولم ينطفئ لمعانه فى عهدها، وهو صورة حية لتواصل مصر قبل الثورة بمصر الثورة وبمصر ما بعد الثورة، كما أنه نموذج بارز

للزعم بأن الثورة لم تفعل أكثر من أنها أعادت صياغة بعض الذهب الذى كان موجودا قبلها..

وسيد مرعى فى مذكراته يقدم لنا نفسه بكل صدق فى إطار ما قدمته الأحداث بالفعل، وأستطيع أن أزعم اليوم بكل اطمئنان أن الزمن لو تقدم بسيد مرعى عشر سنوات مثلا لكان لعب دورا كدور فؤاد سراج الدين باشا فى حزب كحزب الوفد. وأنه لو تأخر الزمن بفؤاد سراج الدين باشا عشر سنوات لكان المرشح الأول للتعاون مع الثورة على نفس النمط الذى تعاون به سيد مرعى ما أتيح له التعاون..

وقد كانت الفرص المتاحة أمام سيد مرعى فى ظل الثورة بمثابة ترمومتر لعلاقة الثورة بالقوى السياسية الحقيقة التى كانت موجودة فى المجتمع المصرى قبل قيامها.

وسيد مرعى فى هذا المجال نموذج بارز للسياسى ذى الكفاءات التكنوقراطية البارزة.

□

أما عبدالجليل العمرى فهو إلى اليمين من سيد مرعى نموذج بارز للكفاءة الأكثر ظهورا، والأسبق إلى الوجود فى المجتمعين: مجتمع ما قبل الثورة ومجتمع الثورة، وصل إلى الوزارة منذ ما قبل الثورة. وكان من أوائل مَنْ سعت الثورة إلى الإفادة من خبراتهم وزيرا ونائبا لرئيس الوزراء، ولكنه بحكم تنامى التكنوقراطية فى شخصيته إلى أبعد الحدود وتضاؤل العنصر السياسى فى هذه الشخصية إلى مالا يزيد عن خمسة فى المائة كان أقل قابلية لاستمرار التعاون مع الثورة من سيد مرعى الذى كان يتمتع بمقومات سياسية تكاد تصل إلى خمسين فى المائة من مجموع مقومات شخصيته العامة..

وهكذا نستطيع أن نفهم كيف انتهت علاقة العمرى بالثورة سراعا على حين استمرت علاقة سيد مرعى بالثورة سجالا على الرغم من أن العمرى كان نموذج الكفاءة الفنية المطلقة والبعد عن الأصول الاجتماعية التى اعتبرت معادية أو على الأقل متنافرة مع العهد الجديد، على حين لم يتوفر هذان العنصران بنفس القدر لسيد مرعى.. ولكنها طبيعة السياسة التى تُعلى من قدر السياسة نفسها.

□

وإلى جوار هؤلاء الأربعة نجد قطبين من أقطاب عهد الثورة البارزين يمثلان نزعتين مختلفتين تمام الاختلاف، ولكنهما يدينان بكل نجاحهما وظهورهما ولمعانهما للثورة على الرغم من أنه كان من الممكن أن يكون لهما شأن أو شأن عظيم لو لم تقم الثورة، لكنهما لم يكونا مرشحين للوصول إلى ما وصلا إليه فى عهد الثورة فى ظل استمرار ما قبلها من عهود.. أقصد أن أقول إن الثورة دفعت بهما دفعا إلى مواقع متقدمة جدا كانا يستأهلان ما هو قريب (ولو عن بعد) منها ، هذا فى مقابل نموذج ضياء الدين داود الذى لعبت الثورة أو مثل عهد الثورة أكثر من تسعين فى المائة من أوراق وصوله إلى ما وصل إليه..

قد يكون النموذجان اللذان سنتحدث عنهما مدينين للثورة بخمسين فى المائة من فرص النجاح التى أتيحت لهما أو أكثر ولكنهما على كل حال لا يصلان فى دينهما إلى نسبة الأستاذ ضياء الدين داود.

هذان النموذجان هما الدكتور ثروت عكاشة الذى يمثل النزعة «الرومانتيكية» والمهندس عثمان أحمد عثمان الذى يمثل النزعة «البراجماتية» ومن أعجب العجب فى تاريخنا المعاصر أن كلا منهما حين كتب مذكراته المطولة أخذ نفسه ـ لظروف ما ـ بأن يقدم نفسه للناس قدر ما استطاع فى الصورة الأخرى.

فالدكتور ثروت عكاشة حريص ـ لأسباب كثيرة ـ على أن يبرز لنا وللتاريخ أنه فعل وفعل واحتال حتى فعل ليسجل ما أتم من إنجازات طيلة توليه شئون الثقافة، أما المهندس عثمان أحمد عثمان فقد كان حريصا على أن يثبت لنا بما كتبه وقدمه للناس فى كتابه «تجربتى» على أن الحظ حالفه، وأن «بركة دعاء الوالدين» كانت وراء كل نجاح وأنه كان على الدوام بمثابة الرومانسى الحالم بقيم الحق والخير والجمال، وهكذا نجد الرومانتيكى براجماتيا والبراجماتى رومانتيكيا.. أو قل هكذا اختلطت الرومانتيكية بالبراجماتية فى تاريخ عهد الثورة اختلاطا نظريا وعلى صفحات الورق فحسب!!

□

تتبقى بعد هذا أربعة نماذج للتكنوقراطيين المهمين فى تاريخ كل الشعوب فى كل الأوقات وهى: نماذج الدبلوماسى النشط، ورجل الأمن الدءوب، والمفكر الاجتماعى الحاضر، ورجل التعليم البارز. ومن حسن الحظ أن هذا الكتاب قد وجد مذكرات أربعة يتولون هذه الأدوار، بل قد تولوها بالفعل لفترات مهمة من عصر الثورة.

فها هو السفير إسماعيل فهمى يمثل الدبلوماسى النشط طيلة أربع سنوات (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) شهدت أهم التحولات السياسية والدبلوماسية فى السياسة المصرية الخارجية طيلة القرن العشرين.. وهو يكتب لنا تجربته على وجه التحديد والتدقيق بكل أمانة وصدق، ويرينا كيف أن هذا الوطن غنى بأبنائه على كل وقت ولكل وقت.

□

وهذا هو اللواء حسن أبو باشا رجل الأمن الديدبان (كما تقول الأدبيات الكلاسيكية) المتحالف مع الأقدار يروى لنا ـ بكل صدق ودقة وموضوعية وسعة أفق ورحابة فكر ونقاء ضمير ـ وجهة نظره

التى لم يتحول عنها طيلة حياته الأمنية الحافلة بالمواقف والالتزام والإخلاص والتواصل لكل ما يعتقده حقا وواجبا.

□

وهذا هو الدكتور أحمد خليفة القانونى الذى جذبه البحث الاجتماعى كما جذبته السياسة. وأتيح له موقع فى البرلمان وفى أمانة الاتحاد الاشتراكى وفى الوزارة ثم أتيح له ما هو أهم وأبقى وهو موقع علمى هادئ مديرا للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وهو يكتب لنا برؤية العالم وقلم المفكر تحليلا قيما ونقدا رائعا لكل مراحل تجربته التى شارك فيها مندفعا أو مدفوعا وسعيدا أو مغتبطا ثم مفكرا بعد ذلك كله.

□

وهذا هو الدكتور عبدالوهاب البرلسى أستاذ الجامعة الذى صعد سلم الإدارة الجامعية من عمادة الطب إلى وكالة الجامعة ثم رئاستها إلى منصب وزير التعليم العالى، ثم عاد ليتولى منصب مدير جامعة الكويت فنائب رئيس الجامعة الأردنية فمستشار الجامعة المفتوحة فى القدس وليمثل بذلك واحدا من أبرز القيادات التعليمية فى الوطن العربى لا فى مصر وحدها، وهو يقدم مذكراته فينقد التعليم الطبى والتعليم العالى من حيث رآهما من مواقعه المشرفة على كل التفاصيل ثم هو قبل هذا يقدم لنا صورة دقيقة وواضحة عن علاقة الثورة بكل أجهزتها بالتعليم فى معظم صوره.

□

وأحب بعد هذا أن أعترف للقارئ أنى لم ألتزم منهجا واحدا فى عرضى لهذه المذكرات، ولكنى التزمت روحا واحدة فى كل ما كتبت

حول هذه المذكرات، وكانت لهذه الروح ثلاث سمات بارزة يمكن لى أن أسجلها على هذا النحو:

السمة الأولى: هى البحث عن الحقيقة، فأنا حفىّ أشد الاحتفاء بالحقيقة التى تطالعنا بها مذكرات أى سياسى أو شخصية من الشخصيات العامة، وبخاصة أننا كنا، ولانزال، ننتظر هذه الحقيقة كرأى عام طال تشوقه لأن يقرأ (الحقيقة) التى تمس موقفا ما من المواقف التى يختلط علينا فيها الحق بالباطل أو الحق بالأحق، ولهذا فإنى لا أجد حرجا فى أن أنقل فقرات مطولة من المذكرات عندما أحس أن من واجبى أن أطلع القراء على ما اطلعت عليه فى مذكرات هذا السياسى أو ذاك.

وربما يلحظ القارئ أنى أتوسع فى المعنى الذى تحيط به كلمة «الحقيقة» فأنا لا أقف عند أحداث معينة أو وقائع مادية فحسب، ولكنى ألتفت أيضا إلى الحقائق التى تتعلق بالمناخ السياسى العام أو الظروف النفسية التى أحاطت فيما مضى بصانع القرار على أى مستوى كان. وحين أجد نفسى أمام روايات تتعارض تماما مع الحقيقة فإنى أوثر أن أجاهر فى أدب وحياء بما هو متوفر عندى من وجوه الحقيقة.

وأنا لا أستطيع الزعم بأن عندى من الوثائق ما يدين السياسيين أو يصحح لهم رؤاهم ورواياتهم، ولكنى لحسن الحظ أتناول الحقائق الثابتة الواضحة من تعاقب الأحداث التى لا يختلف عليها اثنان حتى لو اضطر البعض إلى أن يروى الحقيقة فى صورة غير صورتها.. وأعتقد أننى فى كل ما صححت أو عقبت به فى كل هذه الدراسات قد أخذت جانب الحقيقة.

وقد عبر لى أصحاب المذكرات الذين اطلعوا على نقد مذكراتهم عن امتنانهم لتصحيح المعلومات الجزئية التى أوردتها والتى سيراها القارئ كثيرا فى هذا الكتاب، وليس من شك أنهم حين جانبوا الحقيقة لم يفعلوا هذا إلا أنهم - اعتمدوا فى كثير من الأحيان - على الذاكرة التى قد تخطئ فى شهر وشهرين وفى عام وعامين وفى اسم واسمين وفى ظرف أو ظرفين وفى مكان أو مكانين وفى سبب أو سببين وفى نتيجة أو نتيجتين وهكذا.

السمة الثانية: هى أننى ألقيت كثيرا من الأضواء الخارجية والداخلية على النصوص التى يطالعها القارئ فى هذه المذكرات. فأما الأضواء الخارجية فأمرها معروف لكل القراء الذين يشاركوننى الإحاطة بكثير من الظروف التى دفعت كاتب المذكرات إلى تفضيل المنهج الذى اتخذه فى الحديث عن الموضوعات التى مسها من قريب أو بعيد.

وأما الأضواء الداخلية فأعتقد أن الله قد وفقنى فيها إلى حد بعيد حين استطعت فى كثير من المذكرات أن أضىء بعض نصوصها بالبعض الآخر من الفقرات التى وردت فيما قبل أو فيما بعد من نفس المذكرات.

ولست أزعم أنى أضفت بهذا الجهد كثيرا من (الفن) للأدب المتداول، ولكنى قد أستطيع أن أزعم أنى أضفت بهذا الجهد كثيرا من (الفهم) للنصوص التى بين أيدينا.

السمة الثالثة: هى أننى حرصت فيما بذلت من جهد على أن أمكن للنصوص المتاحة فى هذه المذكرات من أن تلعب دورها المفتقد فى نسيج التاريخ المصرى المعاصر، وذلك من حيث حللت هذه النصوص الأدبية تحليلا زمنيا وموضوعيا يكفل لها الوجود فى مكانها

المفترض من الكتاب الكبير للتاريخ المعاصر، وقد استلزم هذا بالطبع دراسات مقارنة لكل هذه المذكرات والكتب على نحو ما نعرفه فى العلوم البيولوجية بالقطاع العرضى Transverse section.

ولا أنكر أننى بالإضافة إلى هذا كله عمدت إلى أن أتناول هذه المذكرات كعمل أدبى يستتبع النقد، ومن هنا فقد تناولت بالنقد، وكان هذا النقد لحسن الحظ مزيجا من النقدين الانطباعى والإبداعى من دون أن يرقى إلى أن يكون مما يندرج تحت أى من هذين العنوانين.

□

وهكذا يجد القارئ نفسه، مع كاتب هذه الدراسات، وهو يقرأ هذه المذكرات بعدسات التاريخ وبعدسات الأدب وقد ازدوجت فى نظارة واحدة، ثم يجد القارئ نفسه يقرأ هذه الصفحات عن هذه المذكرات وقد امتزجت فيها لمحات من الأدب والتاريخ والنقد والتأريخ.

ولا أنكر أنى أفدت من قراءة الكتب التى تضمنها هذا الكتاب، ولا أنكر أنى أفدت من إعادة قراءة هذه الكتب ومن قراءة التجارب المطبعية لما كتبت عنها مرة أخرى وتجربة بعد تجربة.. ولكنى سأكون أسعد حظا حين يقرأ الناس ما قرأت ويقرءون ما كتبت ويسعدون بمثل ما سعدت.

□

أما أهم عيوب هذا الكتاب فثلاثة:

العيب الأول: أن كل باب من هذا الكتاب كان أحد عملين أو أكثر تناولتُ من خلالها شخصية صاحب المذكرات. فأما العمل الأول فهو الترجمة الكاملة لصاحب الشخصية حتى وقتنا هذا وقد أنجزت هذا العمل فيما يتعلق بمعظم هذه الشخصيات ولكنه لم ينشر بعد، ولا أظنه ينشر بعد، ولا أظنه ينشر عن قريب إلا أن يشاء الله.

وقد نتج عن ذلك ما سوف يلحظه القارئ لأول وهلة من أن كل فصل من هذه الفصول مخصص تماما (وليس فى المقام الأول) لنقد المذكرات فحسب، دون تناول سيرة حياة صاحب المذكرات بالقدر الكافى، فإن لهذا كما أشرت موضعا آخر.

وسوف يود القارئ لو كانت كتبى عن تراجم أصحاب المذكرات (التى بدأت العمل فيها فى الحقيقة منذ ١٩٧٩) متاحة هى الأخرى أمامه، ولكنى لا أستطيع فى الحقيقة أن أقدم مثل هذا العمل إلا بعد أن أنتهى من كثير من الترتيبات المتعلقة بالنشر.

وأحسب أن مثل هذا العيب قد يكون مما يميز هذه الكتابة «النقدية» من حيث إنها «تناولت العمل فى حد ذاته» ولكنى مع هذا لابد أن أعترف أنه وإن صادف هذا الخلق ثناء من حيث «الكتابة» فإنه قد لا يصادف إلا الانتقاد من حيث «القراءة»، ذلك أنى لو كنت قارئا لوددت لو جاءت المادتان إلى جوار بعضهما، فماذا يعنى القارئ فى أن يلتزم له مؤلفه بطريقة علمية تحليلية فى عرضه أو نقده، إنما يعنى القارئ فى الاستمتاع بالإبداع والحقيقة والتواصل قبل أن يُعنى بنجاح الكاتب فى التزام منهج معين.

العيب الثانى: أن القارئ سيلحظ بلا شك أن كاتب هذه السطور كان شأن كل الشباب أكثر تحاملا فى المقالات التى انتهى من كتابتها فى مرحلة مبكرة (١٩٨٥ مثلا) منه فى المقالات التى كتبها أخيرا (١٩٩٤ مثلا).

وليس من شك أن عذره فى هذا واضح جدا فهو قد انتقل خلال هذه الفترة من مرحلة سنية إلى مرحلة أخرى مختلفة تماما، دعك من أن عمره الذهنى والفسيولوجى يتقدم بأسرع مما يتقدم عمره السنى حتى ليسرع به إلى الشيخوخة قبل الأوان.

ولكن هذا العذر لا يستطيع أن يقنع القارئ الكريم بهذا التفاوت فى روح الإنصاف التى كتبت بها هذه الدراسات، ولعل أقصى ما يملكه كاتب هذه السطور من عذر هو الاعتراف بهذا العيب فى المقدمة ثم الإشارة إلى تاريخ الانتهاء من كتابة هذه الفصول فى مطلع هذا الكتاب وقبل أى فصل من هذه الفصول، وأنت يا سيدى القارئ ترانى أقول «تاريخ الانتهاء» لأنه حدث أنى بدأت كتابة بعض هذه الفصول (مثلا) ولم أتمه إلا بعد ثمان سنوات، وسيجد القارئ الكريم فى نهاية الكتاب قائمة ببليوجرافية بهذه المذكرات ودور النشر والطبعة التى اعتمدنا عليها فى الإشارة إلى الإحالات وأرقام الصفحات، وقد رتبت الكتب فيه حسب تاريخ صدورها.

العيب الثالث: هو أن بعض الفقرات التى كان القارئ (وربما صاحب المذكرات) يتوقع أن ترد فى ثنايا هذا العرض والتحليل للمذكرات قد اختار لها كاتب هذه السطور أن ترد فى سياقها الأنسب ضمن حديثه عن تراجم كُتاب هذه المذكرات فى الكتاب (أو الكتب) التى لم تصدر بعد، وهكذا نجد هذا العيب مرتبطا تماما بالعيب الأول.

□

وسوف يلاحظ القارئ أن المذكرات التى تناولها هذا الجزء قد صدرت عن ستة من الناشرين المصريين، وقد صدرت مذكرات ثمانية من الوزراء عن دور النشر الخاصة بينما صدرت مذكرات اثنين منهم عن دور النشر المملوكة للدولة أو مجلس الشورى، فقد أصدرت دار الشروق مذكرات كمال حسن على ومذكرات عبدالجليل العمرى، ونشرت مكتبة مدبولى مذكرات إسماعيل فهمى وثروت عكاشة، أما المكتب المصرى الحديث فقد نشر «أوراق سياسية» لسيد مرعى، و«صفحات من تجربتى» لعثمان أحمد عثمان، وأما الهيئة المصرية

العامة للكتاب، ودار الهلال فقد نشرتا على التوالى كتاب الدكتور أحمد خليفة «الرأى والرأى الآخر» ومذكرات حسن أبو باشا «فى الأمن والسياسة».

وهناك بالإضافة إلى هذا ناشران اتسما بالناصرية وهما دار المستقبل العربى وصاحبها الوزير السابق محمد فائق، وقد نشرت كتاب د. عبدالوهاب البرلسى.

ودار الموقف العربى لصاحبها الأستاذ عبدالعظيم مناف، وقد نشرت كلا من كتابى الأستاذ ضياء الدين داود.

□

وهكذا يمكن لنا أن نقول: إن هذا الكتاب قد قدم «بانوراما شبه كاملة» لتاريخ عهد الثورة من واقع ما كتبه عشرة من رجال هذا العهد، كأنما هذا التاريخ بين يدى القارئ حقيقة لها عشرة وجوه.

ومع هذا فإن للحقيقة الآن هذه الوجوه على الأقل.

ولهذا فإن المؤلف حفىّ بأن يعد القارئ بأن يقدم له - عن قريب - دراساته لكتب أخرى فى هذا المجال.

وأرجو القارئ أن يدعو الله أن يوفقنى إلى الوفاء بهذا الوعد فى أقرب فرصة ممكنة.

ولا أعتقد أنى سأكون قادرا على الوفاء بهذا الوعد إلا أن يتغمدنى الله بواسع فضله ورحمته وتوفيقه.

وأقول هذا وأنا أستدعى ذكرياتى السعيدة منذ تسع سنوات (١٩٨٦) حين نُشر أحد فصول هذا الكتاب وهو الفصل الخاص

بكتاب «التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط» للأستاذ إسماعيل فهمى.

وأقوله وأنا أستدعى ذكرياتى السعيدة منذ ستة عشر عاما (١٩٧٩) وأنا أضع الخطوط الأولى فى كتاب «أوراق سياسية» للمهندس سيد مرعى وقد تابعت قراءته على مدى أيام متواصلة فى إحدى شرفات المبنى القديم لمكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

□

ولا شك - مرة ثانية - أن هذا الكتاب حافل بكثير من المآخذ التى أرجو القارئ الكريم أن يدلنى عليها.

على أنى أعتقد كذلك أن أسوأ عيوبه ستكون فيما يفتقده، أى فيما ظن القارئ أنه سيجده على صفحات فصول هذا الكتاب، فإذا به لا يجد ما يتمنى.

ولهذا فإنى أرجو القراء الكرام أن يدلونى على ما يتمنونه من الكتب التالية لهذا الكتاب.

□

وأحب أن أذكر القارئ كذلك أنى لم أكتب هذا الكتاب من وجهة نظر تاريخية فحسب، ولكنى كتبته أيضا وبنفس الدرجة من الاهتمام والحفاوة ليكون واحدا من مجموعة من الكتب التى أدرس بها وفيها ولها فن كتابة التجارب الذاتية، وفن كتابة التراجم سواء للذات أو الآخرين..

ولعل هذا يذكرنى الآن أن أدعو الله فى كل حين إلى أن يوفقنى إلى الانتهاء من مجموعة من هذه الكتب التى انتهيت من كثير من فصولها على فترات متعاقبة، والتى تشمل كتابين هما: «فن كتابة التجربة الذاتية» «وفن كتابة الترجمة الذاتية» فضلا عن مجموعة من الكتب التى تضم الدراسات التطبيقية بتناولها مذكرات العلماء والحكام والأدباء والصحفيين، ومن بينها كتاب أوشكت على الانتهاء منه عن مذكرات المرأة المصرية المعاصرة.

ولهذا فإن الكتاب الذى بين أيدينا لا يخلو من أن تتصارعه حلقات الدراسة التاريخية والأدبية والنقدية، وكأنى بهذه الحلقات الثلاث تتقاطع عليه فتبدو وكأنها دراسة تشريحية كما ينبئ هذا العنوان الفرعى للكتاب الذى يجده القارئ على الغلاف.

□

بقى أن أشيد بأستاذى الدكتور عاصم الدسوقى الذى تفضل بقراءة تجارب هذا الكتاب رغم مشاغله المتعددة وقد تفضل فنبهنى إلى ضرورة الالتزام بالأسلوب العلمى فى التخلى عن ذكر الألقاب قبل أسماء الأعلام، ولهذا يجد القارئ أنى التزمت فى الكتاب بهذا الخلق العلمى على حين أن المقالات كانت عند نشرها حافلة بألقاب من قبيل الدكتور والمهندس والأستاذ والسفير واللواء والفريق أول والمغفور له.. إلخ. ولا يسعنى إلا أن أقدم الشكر الجزيل لسيادته على هذه المقدمة الكريمة التى أضاف بها مدخلا فى غاية الأهمية والحيوية لهذا الكتاب فضلا عما حوته من حكمة التاريخ وفلسفته.

□

وبقى أن أعترف بأننى أحب الوزراء العشرة الذين كتبت عنهم فى هذا الكتاب حبا شديدا وليس من شك فى أن حبى لهم يتفاوت

بمقدار ما أحبوا مصر، ولكنى على يقين أنى أحبهم جميعا لأنهم جميعا أحبوا وطنهم بكل قدراتهم، وكلنا نخطئ ونصيب ونرى ما نرى ويغشى علينا ما لا نرى ولكننا نتذاكر ونتناسى، وكلنا يحب ويكره، وكلنا يُحب ويُكره. ويبقى لنا ومن بعدنا هذا الوطن الجميل الذى ندعو الله سبحانه وتعالى له فى كل حين بأن يبقى ملاذا لنا ولكل الناس من خلقه كما بقى كذلك.

وبقى أيضا أن أعتذر لكل هؤلاء الوزراء العشرة ولذويهم عن كل ما لابد منه للقلم حين يمارس النقد والتعليق والتعقيب والتحليل والتصحيح والتحقيق.. وعذرى هو بالطبع شرف مقصدى الذى لا أظننى فى حاجة إلى تكرار الحديث عنه وقد رآنى القارئ أتناول الكتابات المختلفة لكافة الاتجاهات والتوجهات السياسية والفكرية.. ومع هذا فإنى أكرر اعتذارى سلفا.

بقى أن أذكر للقارئ الكريم أن هذا الكتاب ليس إلا حلقة من حلقات كتابة تاريخنا المعاصر، والتى قدمت فيها من قبل كتاب «التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة» بأبوابه الخمسة. كما أرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون كتاب «المحافظون» هو الآخر قد لقى القبول والتقدير من القارئ الكريم.

كذلك فإنى أرجو أن تصدر الطبعة الثانية من كتابىَّ عن «المشير أحمد إسماعيل مايسترو العبور» و«سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض» عن قريب إن شاء الله بعدما حظيت الطبعة الأولى (١٩٨٥) من قبول حسن.

□

بقى أيضا «أو ثالثا» أن أعتذر للقارئ عن كل موضع أسهبت فيه وكان يظنه جديرا بالإيجاز، وعن كل موضع أوجزت فيه وكان حفيا

بالتوسع والتفاصيل وعذرى فى ذلك أننى أشرت إلى المصادر الأصلية.

وكلى أمل أن يحظى هذا المجلد الجديد هذه فى طبعته الجديدة بما حظيت به أسلافه التى صدرت منذ أربعة عشر عاماً، وأن يسهم فى إضاءة نفوسنا وتنوير عقولنا بما تستحقانه.

وإنى لأرجو للقارئ أن يسعد بهذا الكتاب كما سعدت، وأن يسعد بقراءته على نحو ما سعدت بكتابته، وأن يستمتع بقراءة ما يحتويه على نحو ما سبقته أنا إلى هذا الاستمتاع الذى لاشك فيه.

وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يذهب عنى ما أشكو منه من وصب ومن نصب، وأن يمن علىّ بالشفاء والعافية، وأن يهدينى سواء السبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن يجعل خير عمرى آخره، وخير عملى خواتمه، وخير أيامى يوم ألقاه، وأن يمتعنى بسمعى وبصرى وقوتى ما حييت، وأن يجعل جهدى خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعنى وينفع غيرى بعملى وبعلمى، وأن يزيدنى علما وعملا وفهما وذكاء ووفاء وعطاء وولاء لوطنى وأهله أجمعين.

هذا وبالله وحده التوفيق ...

د. محمد الجوادى

الباب الأول

مشاوير العمر

مذكرات الفريق أول كمال حسن على

(١)

لا شك أن كتاب الفريق أول كمال حسن على «مشاوير العمر» هو الكتاب الوحيد من بين كتب السياسيين التى كُتبت بعد الثورة ليبقى بين أيدى المؤرخين مرجعا دائما على نحو ما فعل الدكتور محمد حسين هيكل بكتابه «مذكرات فى السياسة المصرية».

ويكاد هذا الكتاب أن يطاول كتاب الدكتور هيكل من حيث الإلمام الواعى بالتفاصيل المهمة فى مجريات الأحداث على الرغم من أن احتلال مؤلفه لموقع متقدم فى الصفوف الأولى جاء فى سن كبيرة نسبيا إذا ما قورن بالدكتور محمد حسين هيكل.

ولكننا لا بد أن نذكر طبيعة الفرق بين عهدين، عهد كانت الطبقة الحاكمة فيه ثابتة بل ومعروفة سلفا، وكان طريق السياسيين يبدأ مبكرا، وعهد آخر كانت صفوة العسكريين القريبين من السلطة من أكثر الفئات تعرضا للقصف بسبب وبدون سبب.

وقد كان كمال حسن على الوحيد فى مصر وربما فى العالم كله الذى جمع بين خمسة مناصب رفيعة، قيادة أحد الأسلحة المهمة وهو سلاح المدرعات ثم رئاسة جهاز المخابرات ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ورئاسة الوزارة.

(٢)

وقد بقى هذا الرجل فى هذه المواقع فى الصف الأول تماما عشر سنوات كاملة ومتواصلة (٧٥ ـ ١٩٨٥)، وقريبا جدا من الصف الأول (٧٠ ـ ٧٥) فى السنوات الخمس التى سبقتها، ولكن الذى لا شك فيه أن كمال حسن على كان أبرز نموذج فى حياتنا السياسية المعاصرة للمحظوظ بعد فوات الأوان.

ومع هذا كله فقد كان وجوده فى هذه المواقع كالنسيم العليل، وقد ملأ كل هذه المناصب بما لم يكن متصورا له من أحد أن يملأه، ويكفى على سبيل المثال أنه خلف المشير الجمسى فى وزارة الحربية حين كانت أذهان الناس كلها مملوءة بأن الفريق الجمسى سيظل وزيرا للحربية مدى الحياة.. على حين كان الناس لا يعرفون مَنْ هو مدير المخابرات، وبالتالى لا يعرفون الفريق كمال حسن على كواحد من القادة العسكريين القريبين من السلطة.

على هذا النحو سيجد القراء متعة لا تعادلها متعة وهم يقرءون «مشاوير العمر» فيجدون فيها تفكيرا ابتكاريا من نوع ممتاز، يعرض المعلومات التى يعرفونها والتى لا يعرفونها ثم يخرج من هذه المعلومات إلى أحكام يصعب على كثيرين من القراء أن يتقبلوها للوهلة الأولى رغم صوابها الشديد، ولكنهم حتى وإن رفضوها يقرون فى تسليم شديد بمدى قدرة كاتب هذه المذكرات على التحليل الدقيق والعرض الحى لوقائع متعددة تباعد بها الزمان.

(٣)

وليس من شك فى أن كمال حسن على قد استعان بمجموعة كبيرة من أفضل المعاونين مكنته من أن يقدم هذا الكتاب على هذا النحو

المشرف، ولكن العظمة الحقيقية أن كمال حسن على قد أجاد إدارة أفكار هذه المجموعة وصهرها فى مشاوير العمر.

ومع هذا فقد كانت هذه الصيغة بحاجة إلى شىء من عناصر إعادة الترتيب لإحداث التشويق المطلوب فى كتاب ضخم مثل هذا الكتاب، فقد كان المؤلف خليقا بأن يتنبه مثلا إلى أن يقلب الوضع فى الهامش والمتن فيجعل متن الكتاب مخصصا لذكرياته هو، ويجعل الهامش حافلا بالآراء التاريخية الموجودة فى كتب التاريخ العام ووثائقه.

ولكن صاحب الكتاب للأسف اتبع الأسلوب العكسى على طول الكتاب فكان يروى الأحداث من وجهة نظر التاريخ العام، ثم يعقب عليها بذكرياته الشخصية فى الهامش ببنط صغير مع أن المفروض أن الكتاب يحكى لنا مشاوير عمر كمال حسن على وليس مشاوير عمر التاريخ القومى أو العالمى أو تاريخ الأساطير اليهودية أو اليونانية.

قد يمكن لنا أن نتلمس العذر فى ذلك بحرص صاحب المذكرات على التواضع الشديد، ولكن الكتاب نفسه لا يقبل مثل هذا العذر، لأن التأليف هو التأليف مهما كان قدر المؤلف ومهما كان قدر تواضعه كذلك.

لا أريد أن أقتطع من وقت القارئ دقائق أخرى فى الاستشهاد على هذا الخلق البارز فى هذه المذكرات، ولكننى واثق أن القارئ قد اعتراه ما اعترانى فى كل فصل من فصول مشاوير العمر وهو يستمتع بتواصل السياق الممتاز مع مذكرات ممتازة.

(٤)

بيد أن أهم ما يميز هذه المذكرات هو إلمامها الوافى بالجوانب المختلفة بل والمتناثرة للموضوع الواحد، وهذا أمر طبيعى فى رجل قضى السنوات المتقدمة من عمره فى أكثر المواقع تقدما فى بلده وفى العالم.

وحين يروى صاحب المذكرات واقعة من الوقائع التى اشترك فيها فإنه يحرص على أن يروى ما حدث فعلا لا ما يتخيله كان جديرا بالحدوث، فلا ينسب إلى نفسه أفضالا أو أقوالا لم تحدث، ومع هذا يعقب المؤلف بأنه كان يود أن يقول كذا أو كذا.

وسأقتطف للقارئ فقرة تنبئنا عن هذا الطبع بصورة معبرة جدا حين يروى قصة حواره مع عبد الناصر فى إحدى زياراته للجبهة فى أثناء حرب الاستنزاف فيقول:

«أذكر أن زارنا فى الجبهة مرة الرئيس جمال عبد الناصر فى قيادة الفرقة ٢١. كان واضحا من أحاديثه أن مثل هذه الأفكار قد سممت على الرجل تفكيره ونغصت عليه حياته، وقد هاله حجم كارثة النكسة غير المتوقع، وقد رافقه فى زيارته الفريق محمد فوزى وزير الحربية والفريق عبدالمنعم رياض رئيس الأركان. وفى مكتبى قدمت له تقريرا عن موقف الفرقة، لم يكد يستمع إليه حتى سألنى فى نبرة ذات مغزى:

- أين كنت يا كمال أثناء حرب ١٩٦٧؟!

وأجبته مباشرة:

- كنت أقود اللواء الثانى المدرع من الفرقة الرابعة. عندئذ سألنى سؤالا كمن تذكر شيئا سمعه قبل ذلك: لماذا لم تستخدم الدخان الذى تولدها الدبابات ذاتيا وقت الغارات الجوية لتخفى دباباتك وتقلل خسائرك؟! وبحكم أنى ضابط يعرف حدود لياقة مخاطبة رئيس الدولة، عزفت عن أن أقول له: وهل تعتقد يا سيادة الرئيس أن ضابطا برتبة العميد وخريج أكاديميات الاتحاد السوفييتى وأوكلت له القوات المسلحة قيادة لواء مدرع، هو من السذاجة بحيث تغيب عنه مثل هذه البديهية؟! لذا أجبته بطريقة مباشرة للمرة الثانية: «يا

سيادة الرئيس لم تكن غارات يوم ٦ يونيو بالغارات العادية.. لقد استمرت فى ذلك اليوم ثمانى ساعات وخمس دقائق.. وكان اتجاه الريح شماليا بينما كنا نتحرك من الشرق إلى الغرب.. فلم يتمكن الدخان من إخفاء هذه الأهداف المتحركة. هذا فى الوقت الذى كان ما معنا من الوقود لا يكفى لكل هذه التحركات العرضية الزائدة وبالتالى لم يكن يكفيها لإنتاج الدخان الذاتى المطلوب».

(٥)

وهنا ينتهز كمال حسن على الفرصة كيما ينبهنا إلى ما تدل عليه هذه القصة من نجاح العدو الإسرائيلى فى الإفادة إلى أقصى حد من أساليب الحرب النفسية، وهو يستأنف حديثه فيقول:

«ولما سكت الرجل أردفت قائلا: «لقد دونت كل هذه التفاصيل فى تقريرى والذى رفعته إلى القيادة العامة وأنا ما زلت جريحا فى مستشفى المعادى».

«وهنا رد علىَّ بكلمات أعترف بأنها أصابتنى وقتها بصدمة عنيفة: قال ما معناه إنه لم يقرأ تقاريرنا وإنما اكتفى بقراءة تقارير الجانب الإسرائيلى».

«... إذاً فقد استقى الرجل (أى الرئيس عبد الناصر) معلوماته وملاحظاته من العدو الذى يعرف كيف يحشو كل سطر يكتبه عن المعركة بلغم مدمر من ألغام الحرب النفسية، ليحطم معنويات القوات المسلحة وضباطها الذين يعلم عنهم تماما أنهم لن يسكتوا عن الانتقام لاسترداد أرضهم واعتبارهم معا».

«وطبعا (فإن) أفضل أسلوب كان العدو يتبعه فى حربه النفسية هو إحداث الوقيعة بين هؤلاء وقياداتهم».

(٦)

ويعبر كمال حسن على عن أساه من الضعف الشديد فى مبادئ الاستراتيجية(!!) التى حكمت موقف قيادتنا فى ١٩٦٧ فيقول:

«وانصرف عبدالناصر دون أن أعلق بشىء على كلماته وإنما كان مائة استفسار واستفسار يعتمل فى نفسى، كنت تواقا لتوجيهها إليه أو على الأقل نحو المسئولين عن كارثة الانسحاب، كان بودى أن أسأله هو بشخصه وقد عانى بنفسه أثناء حصار الفالوجا من الانفصالية بين القيادات العسكرية والسياسية - أسأله مثلا لماذا قبلتم أن تدخلونا الحرب وأنتم تعلمون بكل المقاييس أنها سوف تنقلب إلى مجزرة فى صحراء سيناء إذا ما فقدنا الغطاء الجوى؟».

«وكان بودى أن أسأله لماذا أصدر المشير هذا الأمر الخاطئ بالانسحاب دون أن يكون فى ظهر القوات ما يخشاه من الانسحاب؟! فالموقف يختلف تماما عنه سنة ١٩٥٦ حين كان يخشى فيه من دمار القوات فى سيناء إذا قطعتها القوات البريطانية والفرنسية عند القناة!».

«كان بودى أن أسأله لماذا لم يصدر الأمر من البداية بالانسحاب إلى المضايق والتمسك بها بفرق المشاة التى هى أجدر بالتمسك بالأرض فى غياب الغطاء الجوى من الدبابات المكشوفة والمعرضة للدمار من الجو؟ لقد حدث أن أمسكت هذه المشاة من قبل بالأرض فى عام ١٩٥٦فى أماكن كثيرة منها مضيق متلا وكبدت العدو فيه خسائر فادحة خرجت عن تحمله، وقبل ذلك تشبثت أنت بنفسك «يا سيادة الرئيس» بالفالوجا! فما الذى حدث إذا؟!».

(٧)

على هذا النحو يستمر كمال حسن على فى التعبير عن أساه من

القرارات التى دفعت بنا إلى هزيمة ١٩٦٧، وهو يوجهها إلينا أو إلى نفسه فى مونولوج طويل يقول فيه ضمن ما يقول:

«... كان بودى أن أسأل عبد الناصر كل ذلك وأكثر من ذلك، ولكن للأسف كان فى ذلكم الوقت قد وصل هو نفسه إلى الوضع الذى عانى منه ذات يوم وثار من أجله، فقد صار فى وضع المسئول الكبير الذى يسأل ولا يُسأل!».

«وأعترف اليوم أن هذه لم تكن خطيئة عبد الناصر وحده وإنما كانت خطيئتنا جميعا كبارا وصغارا .. وكبارنا بالطبع قبل الصغار.. إذ لم يجرؤ واحد منهم على أن يبلغ عن موقفنا المحزن عندما صدر أمر الانسحاب الخاطئ. بل إن كثيرا منه بلغ به الأمر أن خشى أن يصحح زلة لسان صدرت منه عندما قال للمشير فى مكالمة تليفونية إن لواءات الفرقة الرابعة ما زالت متمسكة بالمضايق بينما كانت بضع دبابات من هذه الفرقة قد عبرت إلى الضفة الغربية من القناة، بل إن اللواء الميكانيكى للفرقة قد وجه إلى هايكستب بشرق القاهرة وبأوامر منه شخصيا».

«ومن عجيب الصدف أن الموقف فى يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ كان يشبه تماما الموقف يوم ٦ يونيو من عام ١٩٤٤ عندما بدأ هجوم الحلفاء الكبير على نورماندى فى الحرب العالمية الثانية وخشى قادة هتلر أن يوقظوه من النوم ليبلغوه بهذا الخبر لأن الخبر سوف يضايقه!».

(٨)

ويورد كمال حسن على رأيه فى واقعة أخرى لها أهميتها الكبيرة فى تاريخنا العسكرى، وهى قصة إبعاد رئيس الأركان المشير أحمد إسماعيل نتيجة عصبية الرئيس عبد الناصر، وهى الواقعة التى حققناها بالتفصيل فى كتابنا «صانع النصر»، وكانت كتابات كمال

حسن على أحد مصادرنا فيها، وهو يستعرض هذه الواقعة فى سياقها فيقول:

«... وأذكر مع حرب الاستنزاف موقفا آخر لعبد الناصر فى زيارة أخرى ميدانية للفرقة ٢١ مدرعة، يوضح كيف فقد عبد الناصر الثقة حتى فى قياداته وأخلص معاونيه! ـ كان يوم الزيارة هو يوم ٩ سبتمبر من عام ١٩٦٩. وهو اليوم نفسه الذى تصادف فيه حدوث إغارة القوات الإسرائيلية على منطقة الزعفرانة على الشاطئ الغربى للبحر الأحمر بعد أن فشلت كل محاولاتها فى إيقاف حرب الاستنزاف».

«ولقد تعمدت إسرائيل أن تحيط هذه الإغارة بتظاهرة دعائية ضخمة لدرجة أن أسموها عملية غزو مصر، مما جعل الغيظ يستبد بعبد الناصر فى ذلك اليوم، فكلف الفريق أحمد إسماعيل الذى كان يرافقه فى هذه الزيارة بالتوجه مباشرة إلى منطقة البحر الأحمر. ونظرا لأن أحمد إسماعيل لم يكن قد تلقى (أية) معلومات بعد عن هذه الإغارة، فإنه توجه فى بادئ الأمر إلى مكتبه بالقاهرة ليطلع على كل المعلومات المتوفرة فى القيادة العامة من خلال وسائل الاتصال وللتعرف على الموقف قبل التحرك إلى مكان الإغارة».

«ولما علم الرئيس عبد الناصر بأنه لم يتوجه فورا إلى هناك، عزله من منصبه فى الحال وأحاله إلى المعاش، وعين بدلا منه الفريق محمد أحمد صادق!».

(٩)

ويعتز مؤلف «مشاوير العمر» بأنه أدى واجبه فى كل خطوة من خطوات مشاوير حياته على نحو ما كان يتمنى أن يؤديه، وهو يعترف أن الصدفة لعبت أدوارا متكررة فى تقلبه فى المناصب المختلفة بدءا من التحاقه بالكلية الحربية ثم انتقاله من سلاح إلى سلاح ولكنه مع

هـذا يمضى فى مجرى النهر بقوة واقتدار فى أغلب الأحيان، وفى أحيان كثيرة يعوقه ما يعوق النهر نفسه كما حدث فى ١٩٦٧:

«الحقيقة أن أحداث الحياة ومشاويرها التى تعاقبت علىّ خلال السبعين عاما الماضية لم تكن أبدا بالمشاوير السهلة الهينة!».

«فمنذ أن تخرجت فى الكلية الحربية فى سبتمبر عام ١٩٤٢ إلى أن تركت وزارة الدفاع فى مايو ١٩٨١، أكون قد قضيت فى خدمة القوات المسلحة ما يربو على ٣٦ عاما، وإذا أضفت إليها فترة الخدمة فى المخابرات تصبح أربعين عاما، وربما كانت هذه أطول مدة خدمة عسكرية قضاها ضابط فى القوات المسلحة».

«فى هذه الفترة المديدة اشتركنا فى أربع حروب مع إسرائيل، وفى حرب اليمن، ومع إضافة فترة حرب الاستنزاف والفترة التى شهدناها من الحرب العالمية الثانية والتى أسهمت فيها بمجرد تخرجى من الكلية الحربية، يصبح مجموع هذه الحروب سبعا، تدرجت أثناءها فى مناصب القوات المسلحة بداية من منصب قائد فصيلة صغيرة برتبة الملازم الثانى، حتى منصب قائد فرقة مدرعة برتبة لواء، ثم مديرا لسلاح المدرعات فى حرب ١٩٧٣!».

«وبعد انتهاء هذه الحرب وتركى لهذا المنصب الأخير، ظننت أنه سيكون آخر مشاوير نضالى فى القوات المسلحة، ولم يخطر على بالى أن القدر مازال يخفى لى فى جعبته عددا آخر من المهام والأعمال الصعبة، فقد كلفنى المرحوم الرئيس أنور السادات بثلاثة مناصب متتالية بعد ذاك هى: رئاسة المخابرات العامة، ثم وزارة الحربية، ثم وزارة الخارجية، ولقد اعتقدت فى نهاية كل عمل منها أنه سيكون آخر المشاوير والمناصب، إلى أن أسند إلىّ الرئيس محمد حسنى مبارك تولى رئاسة مجلس الوزراء فى ٥ يونيو ١٩٨٤، فكان ذلك

تتويجا لكل المناصب التى سبقته، ولكن ظروفى الصحية فى ذلك الحين لم تسمح لى بالاستمرار طويلا فى هذا العمل، فقدمت استقالتى فى سبتمبر ١٩٨٥».

(١٠)

وهو يتحدث عن تقاعده فى نهاية المشاوير، وخوفه من التوقف عن المضى فى المشاوير، وهو يعبر عن هذا المعنى فيقول إن خوفه من الراحة كان أكبر من خوفه من افتقادها:

«... ولكن حدث بعد ذلك بعدة شهور أن اشتد علىّ مرض الروماتويد الذى بدأ أولى مهاجماته لعظامى قبل ذلك ببضع سنين عندما كنت أعمل وزيرا للدفاع، مما اضطرنى فى النهاية إلى دخول مستشفى جورج واشنطن الجامعى بالولايات المتحدة فى مارس عام ١٩٩١، حيث أجريت لى هناك عمليات معقدة بالعنق استغرقت ثمان ساعات ونصف الساعة تحت التخدير، قام الأطباء خلالها بإجراء عدة ترقيعات عظمية متشابكة استعانوا فيها بشرائح عظمية نقلوها إلىّ من بنك العظام!».

«بعد هذه العملية نصحنى الأطباء بضرورة الاستقالة من كافة أعمالى والخلود للراحة تجنبا لمسئوليات العمل اليومى، ولكن بعد حياة ملأها العمل الدءوب المستمر لأكثر من خمسين عاما، كانت خشيتى من الخلود للراحة تفوق خشيتى من عدم الخلود إليها بكثير! ولكن إزاء اشتداد الآلام المتواصل اضطررت للإذعان إلى نصيحة الأطباء، فقدمت استقالتى من البنك بعد ثلاثة شهور فى يونيو من عام ١٩٩١».

وقد أحسن كمال حسن على صنعا حين أشار إلى أسماء الذين ساعدوه فى هذا الكتاب على نحو دقيق:

« ... لولا تشجيع صديقى وزميل دفعتى الأديب المؤرخ اللواء أركان الحرب عبد الرحيم عجاج، والذى عاوننى فى جمع وتبويب مادتها، وفى مراجعة فصولها، كما شاركنى فى كثير من تفصيلاتها وتحليلاتها التاريخية».

«فإليه أتوجه بالشكر والاعتزاز».

«كما أتوجه بنفس الشكر والتقدير إلى صديقى وزميل سلاحى اللواء أركان الحرب الفنان عصمت الحبروك، الذى يعود إليه الفضل فى إخراج هذا الكتاب بالصورة التى جاء بها بين يديك عزيزى القارئ».

(١١)

ويحدثنا مؤلف المشاوير عن حرب ١٩٥٦ بإنصاف لم نعرفه فى كتابة أحد قبله، وتسود كتابته العقلانية الشديدة ولكنه مع ذلك يُنصف جيشه وقومه ووطنه، وهو يكاد يعترف بفلسفة واضحة تقول إن المنتصر فى ١٩٥٦ كان أمريكا، وفى ١٩٦٧ كان هو روسيا، وهو يكاد يتبنى وجهة النظر القائلة بهذا الرأى، ولكنه مع ذلك لا يدع هذه الفرصة المتاحة له كى يثبت لنا أن الجيش المصرى قد انتصر فى هذه المعركة فيقول:

« ... والحقيقة أن أمامى طريقين للرد ولتفنيد هذا الرأى الخاطئ. فهناك الطريق السهل وأقصد به طريق المهاجمة حيث فى إمكانى أن أرد قائلا إن الذين يثيرون مثل هذه القضايا إنما يثيرونها وهم جالسون فى صالونات منازلهم أو شرفاتها يستمتعون بلذة الجدل والنقد وهم يتناولون المشروبات المثلجة.. هذا إذا كانوا بريئى القصد والطوية، أما إذا كانوا غير ذلك فلا يدرى إلا الله ما فى نفوسهم من محاولة لإحداث شرخ بين الجهازين السياسى والعسكرى أو النيل من

قدرات جيشهم الوطنى الذى يحتمى كل من يعيش تحت سماء هذا الوطن بدرعه».

«أما الطريق الثانى وهو الطريق الصعب فهو طريق الحجة والبرهان. وفى هذا أقول أن الأداء العسكرى لم يعبه شىء سواء على المستوى التخطيطى للقيادات أو على المستوى التنفيذى للوحدات والجنود، فلقد بدأ انسحاب الوحدات من سيناء إلى الخلف بأمر انسحاب سليم مدروس، أنقذ ٩٠ من القوات المسلحة من الشرك الذى نصبته لها الدول الثلاث، ولو كانت هذه القوات قد بقيت فى مكانها فى مصيدة سيناء لانهارت القوات المسلحة فى الجبهتين معا: جبهة سيناء المواجهة لهجوم إسرائيل وجبهة القناة المواجهة لهجوم بريطانيا وفرنسا معا».

(١٢)

وهو يجيد الدفاع عما شاب انسحاب قواتنا فى ١٩٥٦ من بعض القصور فيقول:

«ولقد سقت مثل أبو عويجلة ومتلا كما وصفهما ديان، لأثبت كيف كانت القوات تصمد فى محلاتها الدفاعية فى سيناء وتقاتل لآخر طلقة ولآخر رجل، وأنها لم تترك مواقعها بالمرة حتى جاءها الأمر الرسمى بالانسحاب».

....

«أما إذا قد حدث أحيانا أن أتخذ الانسحاب فى بعض اللحظات شكلا غير منتظم، فإنى لا أجد ردا أدافع به عن موقف هذه القوات المنسحبة فى ظروف مثل ظروف صحراء سيناء الجرداء المكشوفة للطيران المعادى، إلا ماقاله أرسكين تشايلدرز مؤلف كتاب «الطريق إلى السويس» ردا على الدعاية التى تباهت بها إسرائيل فى كتبها

بقصد الحط من شأن الجندى المصرى فى تخطيط مدروس من حربها النفسية لدق إسفين بين المواطن المصرى وجيشه».

«يقول أرسكين: «إن الظروف الصعبة التى كان الجيش المصرى يعانيها أثناء انسحابه للخلف فوق طرق الصحراء المكشوفة، وهو يتعرض لضرب متواصل من ثلاث دول تواطأت عليه، لهى ظروف بالغة القسوة، لو وُضع فيها أى جيش من أقوى جيوش العالم لما تصرف بشكل أفضل أو أشجع منه»! وأنا لا أعرف كيف يكون موقف الجيش الإسرائيلى لو وجد نفسه فى موقف عكسى، أقصد لو وجد نفسه يوما ما فى موضع هجوم من بريطانيا وفرنسا وقد تواطأتا مع مصر ضده؟! ألا ينقلب الحال تماما رأسا على عقب وتنقلب معه الأوضاع والنتائج بالقدر نفسه؟!».

ويردف صاحب المذكرات هذا كله بقوله:

«نقطة أخيرة أحب أن أضيفها على هذا التعليق هى أننا وإن كنا انهزمنا عسكريا فى ١٩٥٦ما كنا استطعنا أن ننتصر سياسيا! وأفضل دليل مؤسف أسوقه للبرهنة على ذلك ما حدث فى ١٩٦٧، فقد انهزمنا سياسيا فى ١٩٦٧ لأننا أساسا قد انهزمنا عسكريا».

(١٣)

وقد اتخذ مؤلف مشاوير العمر جانب الإنصاف للجيش المصرى أيضا عند حديثه عن حرب ١٩٤٨حيث ناقش فكرة النصر والهزيمة فى هذه الحرب فقال:

« ... وأخيرا يبقى السؤال المحير هل حرب ١٩٤٨ كانت انتصارا أم انهزاما لنا؟ الحقيقة أن هذا السؤال الذى ثار فى أعقاب حرب ١٩٤٨ أصبح سمة مميزة تنفرد بها حروب الشرق الأوسط عن غيرها من الحروب، حيث يحدث عقب كل حرب جدل عنيف يختلط فيه الغالب

بالمغلوب والمنتصر بالمهزوم، لا لسبب يخص تكتيكات الحرب فى حد ذاتها، وإنما لسبب آخر تتميز به هذه الحروب هو تدخل القوى الأجنبية بشكل يؤثر على سير المعارك ونتائجها بداية من التدخل فى إمداد الطرفين أو كليهما بالإمكانات العسكرية والإدارية التى توثر فى كل مقدرات المعركة بحيث تنتهى فى صالح الطرف الذى تؤيده القوة ذات المصلحة فى انتصاره».

«... وفى حرب ١٩٤٨لم يقتصر تدخل الدول الكبرى على إمداد إسرائيل بالسلاح والذخيرة والمتطوعين، بل امتد هذا التدخل ليشمل إمداد أو حرمان القوات المحاصرة من الطرفين بالطعام والشراب. وأفضل مثل أسوقه على ذلك أنه فى الهدنة الأولى انشطر النقب الجنوبى عن شمال إسرائيل لتشبث القوات المصرية بالخط العرضى المجدل - جبرين.. وعندئذ تدخلت لجنة الهدنة لتضغط على مصر لكى توافق على السماح لقوات التموين الإسرائيلية أن تستخدم الطريق الطولى فى ساعات معينة من النهار (والذى يقطعه الطريق العرضى ويتحكم فيه) على أن تستخدم القوات المصرية الطريق العرضى باقى ساعات اليوم، وللأسف أو للعجب وافق المصريون بما عرف عنهم من سماحة».

«ثم حدث فى الهدنة الثانية أن حوصرت الفالوجا وانقطع الطريق العرضى ورفضت إسرائيل أن تصل قوات التموين فى ساعات محددة إلى الفالوجا على النحو الذى اتبع فى الهدنة».

«وهنا لم تتدخل لجان الهدنة وهى المعروف أنها تأتمر بأوامر القوى الكبرى. وكان من الواضح فى حرب ١٩٤٨ أن بريطانيا كانت ترغب فى الحصول على نتائج شبه متعادلة للطرفين بحيث تظل الحرب معلقة لا تنتهى بحسم أو سلام حتى يمكنها استثمار رحلة العداء الناشبة بين الطرفين إلى ما شاء الله».

(١٤)

ويبلور كمال حسن على فكرته الذكية عن الدور القاسى الذى لعبته القوى الكبرى فى توظيف الهدنة لصالح العدو الإسرائيلى، وهو يقارن بين موقف الدول الكبرى فى حرب ١٩٤٨، وموقفها فى حرب ١٩٥٦، فيذهب إلى حد نتخيل معه أن القوى الكبرى كانت هى صاحبة الفضل فيما نسبناه إلى أنفسنا من نصر فى ١٩٥٦:

«... أما فى حرب ١٩٥٦مثلا فسوف نرى إصرار كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على حرمان المعتدين الثلاثة من إحراز أى نصر عسكرى».

«ولذلك فمن أطرف التعليقات التى تروى عن نتائج الحروب الأربعة، ما قاله معلق عسكرى «فى اعتقادى أن الذى انتصر فى ١٩٤٨هى بريطانيا.. أما فى ١٩٥٦فإن الذى انتصر هو الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، وفى ١٩٦٧قد يبدو لنا أن الولايات المتحدة هى التى انتصرت ولكن فى الحقيقة أن الاتحاد السوفييتى كان هو المحظوظ الأول من هذه الحرب لأنه حقق الهدف الذى ظلت تتمناه طويلا روسيا القيصرية وهو الوصول إلى المياه الدافئة».

(١٥)

وعلى هذا النحو فإن صاحب «مشاوير العمر» حين يتناول حرب اليمن يتعمد أن يكرر الاستشهاد بما قاله الرئيس جمال عبد الناصر نفسه فى مناسبات مختلفة من أن مصر قد تورطت فى هذه الحرب، وحين يروى ذلك فإنه لا يلوم عبد الناصر بقدر ما يأسف لما وجدنا أنفسنا فيه، ولكنه مع ذلك لا ينساق إلى أن يتبنى نظرية المؤامرة تبنيا كاملا يتيح له أن يعفى قادتنا من المسئولية، وها هو يقول:

«... إننى بكل المقاييس لا أجد سببا واحدا أو مبررا يجعلنى راضيا عن دورنا فى اليمن، بغض النظر عن أن قواتنا المسلحة قد أدت دورها بكل ما تستطيع من تفان وتضحية وشجاعة وإخلاص.. هناك مثل يقول: ليس بيدق الشطرنج هو الذى يحرز النصر أو الفشل، وإنما هو دور من يمسكه بيده!».

«وأخيرا فقد يتهمنى البعض بأنى لم أفصح عن رأيى هذا وبصوت عال إلا بعد أن رحل المسئولون عن الدنيا وواراهم التراب. ولكن يعلم الله كم عملنا جاهدين بجهد أهل الخبرة عن التعبير عن آرائنا فى صراحة وقوة قد لا تجيئان إلا همسا.. ولعل قوة الهمس تجىء أحيانا أقوى من صرخة الجهر! ومع ذلك فأنا أتساءل لماذا لم نجهر؟! هل كان ضعفا منا أو تخاذلا أو فى أحسن الفروض تقية؟».

«إنى فى هذه المذكرات لن أدافع عن نفسى أو عن غيرى، إنى أفضل أن أترك ذلك إلى يوم سوف تحكم علينا - إدانة أو إنصافا - محكمة تفوق فى قوتها كل قوى الرأى فى دنيانا التى حولنا، إنها محكمة للتاريخ!».

(١٦)

والواقع أن الفريق كمال حسن على كان أول قائد من قادة١٩٧٣ كتب عن حرب اليمن كتابة شاملة تناولت الحرب كلها من أولها لآخرها وهو أول من ميز بين فترتى قيادة الفريق مرتجى وقيادة الفريق أنور القاضى متأثرا فى ذلك برأى الفريق القاضى نفسه حين يقسم الحرب إلى مرحلتين:

(أ) **المرحلة الأولى:** من سبتمبر عام ١٩٦٢ إلى مايو ١٩٦٣ وهى تعتبر من أقسى المراحل التى انتهت فى آخر الأمر بوصول القوات

المصرية إلى الحدود الشمالية وسيطرتها على اليمن سيطرة شبه كاملة.

(ب) المرحلة الثانية: من مايو ١٩٦٣ إلى نوفمبر عام ١٩٦٣ وشهدت تطهير الجيوب المعادية التى كانت تظهر وتختفى مع الارتزاق والابتزاز، ثم حسمها فى النهاية هجوم الربيع الذى قضى على فلول الملكيين فى الشمال.

والمرحلة الأولى هى التى شهدت أصلا تزايد حجم القوات بصفة مطردة نتيجة للكمائن التى نجح الملكيون فى نصبها للقوات صغيرة الحجم التى كانت تصل بغير خبرة إلى اليمن: وهو الأمر الذى أوضحه عبد الناصر فى خطابه المشهور عندما قال إنه فى ٥ أكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكرى فقط. وفى يوم ٩ أصبحوا ١٠٠٠ثم ٢٠٠٠ فرد فى يوم ١٦. وبعثنا أول قوة من سلاح الطيران يوم ١٠ أكتوبر، طيارتين... ثم انتهى الأمر بوصول هذا العدد إلى سبعين ألفا.

(١٧)

وعلى هذا النحو كانت كتابة كمال حسن على من قبل عن حرب فلسطين ومراحلها الأربع، حيث يمكن للقارئ أن يطالع ملخصا من أدق وأروع ما يمكن لعمليات هذه الحرب:

«وعلى ضوء فهمنا الآن لحقيقة دور هذه الهدنات، يمكن أن ندرك كيف استرد اليهود بطريقة القتال المقسط المريح الذى يشنونه أثناء الهدنات ما سبق للعرب إنجازه من انتصار بالقتال المباشر، ولقد شهدت هذه الحرب ثلاث هدنات فرضها مجلس الأمن كانت مجال احترام العرب، ولكنها كانت مجال انتهاكات متعددة من اليهود، كما سنرى من خلال مراحل القتال الأربع التالية:

١ ـ المرحلة الأولى: الفترة من ١٥ مايو إلى ٧ يوليو ١٩٤٨، هذه الفترة شهدت ذروة انتصارات العرب فى الأسابيع الأربعة الأولى إلى أن فرض مجلس الأمن هدنة حددها بأربعة أسابيع (من ١١ يونيو إلى ٧ يوليو)، وفى فترة القتال وصل المصريون بعد أسبوعين فقط إلى أشدود، كما احتلت قواتهم خط المجدل ـ بيت جبرين مارا بالفالوجا، بالإضافة إلى فتح المحور الشرقى العوجوة ـ العسلوج ـ بير سبع ـ الخليل للاتصال بقوات المتطوعين فى بيت لحم».

«أما الأردن فاستولت على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، واللد، والرملة، وأصبحت على بعد أميال قليلة من تل أبيب هى والقوات العراقية وباقى القوات العربية».

«ولكن بمجرد إعلان الهدنة هاجم اليهود بلدة العسلوج يوم إعلان الهدنة نفسه (١١ يونيو) واحتلوها بالفعل واستغلوا وقف القتال فبقوا بها، كما احتلوا قرية العسير شمال الفالوجا ونظموا خطا دفاعيا مواجها للخط المصرى على محور المجدل ـ بيت جبرين تمهيدا لاستئناف العمليات لفتح محور شمالى جنوبى (جوليس ـ كوكبة ـ الحليقات) للاتصال بقواتهم المعزولة فى النقب».

«وفى خلال هذه الهدنة تدفقت على إسرائيل المساعدات الخارجية من عتاد، وذخيرة، ومتطوعين مدربين».

(١٨)

وهو يتحدث عن النجاح الذى أحرزه الإسرائيليون فى المرحلة الثانية من القتال، ويصف هذه الفترة بأنها استمرت عشرة أيام فقط من القتال من ٨ يوليو إلى ١٨ يوليو.

وهو يعبر عن حيرته من سلوك قيادة الجيش الأردنى فى هذه

الحرب، وكانت تتمثل فى الإنجليز الذين طردهم الملك حسين فيما بعد، ويشير إلى نهاية هذه المرحلة بقوله:

«... فرض بعدها مجلس الأمن هدنة غير محددة الأجل نظريا حتى نهاية الحرب، وقبل هذه الهدنة وجه العدو جهوده إلى المنطقة التى يحتلها الجيش الأردنى فطوق اللد (بمطارها الكبير) والرملة بأسلحته الجديدة (يقال كان من بينها دبابات تشرشل وكروموبل)، فانسحب منهما الجيش الأردنى بدون قتال لسبب غير مفهوم، عندئذ استولى العدو عليها وطرد عددا كبيرا من الأهالى، فزادت مشكلة اللاجئين».

«ثم أوقف الجيش الأردنى جميع عملياته الهجومية اعتبارا من ١٤ يوليو بحجة نقص الذخيرة واتخذ موقف الدفاع (مكتفيا بالاستيلاء على الضفة الغربية)، مما أعطى العدو حرية العمل ضد الجبهة المصرية بعد أن انتقلت المبادأة إليه كلية من هذا التاريخ على كل الجبهات!».

(١٩)

وينتقل كمال حسن على إلى الحديث عن المرحلة الثالثة منبها إلى سيطرة روح المؤامرة الغربية على العرب فى هذه المرحلة:

«اعتبارا من بدء الهدنة فى ١٨ يوليو حتى يوم ٢١ أكتوبر تشير كتب التاريخ إلى وجود مؤامرة أمريكية ـ إنجليزية فى مجلس الأمن لفرض الهدنة بالإكراه على العرب، بينما يتغاضى الجميع عن عمليات خرق الهدنة من جانب إسرائيل التى كانت خطتها المبيتة هى محاصرة القرى العربية وإخراج سكانها بالقوة بعد تجريدهم من متاعهم وحليهم وملابسهم وكل شىء».

«وفى أول يوم للهدنة حدث أن فجر العدو شريط السكة الحديد بين رفح والعريش، وبعد ثلاثة أيام من الهدنة هاجم العسلوج ثانية فاضطرت قواتنا للانسحاب بسبب التفوق العددى، ولكن أمكن لقواتنا فتح طريق شرق العسلوج لضمان الاتصال بقواتنا فى بير سبع والخليل».

«ثم استمر العدو بعد ذلك فى مهاجمة قواتنا فى الفالوجا وعلى الطريق الجانبى الذى يربط المحورين الشرقى والساحلى مع استمرار توجيه هاونات إلى جملة مواقع مختلفة، كما بدأ يحصن مواقعه القريبة من قواتنا فى هذا القطاع الفترة من ٦ إلى ١٥ أكتوبر تمهيدا للقيام بما أسمته مراجعهم بعملية الضربات العشر لقطع خطوط المواصلات وعزل مختلف مراكز قواتنا عن بعضها البعض».

(٢٠)

ويلخص كمال حسن على رأيه فى «عملية الضربات العشر (من ١٥ أكتوبر إلى ٢١ أكتوبر) التى قام بها الإسرائيليون فيقول:

« ... كان الغرض من هذه العملية التى قام بها العدو أثناء الهدنة نفسها، هو قطع طريق الفالوجا ـ المجدل وعزل كل موقع مصرى عن الآخر فى عراق المنشية، والفالوجا، وكوكبة... إلخ، وعندما انتهى من هذه العمليات صدر أمر بإيقاف إطلاق النار مباشرة فى ٢٢ أكتوبر، الأمر الذى أدى إلى حصار الفالوجا واضطرار انسحاب القوة التى فى بيت جرين إلى الخليل، وكان من المفروض أن تنسحب القوات المصرية إلى خط غزة بير سبع، ولكن بعد سقوط بير سبع أيضا انسحبت إلى خط غزة العوجة».

«ومما يذكر فى هذه المرحلة أن قوة يهودية قوامها ٥٠٠ جندى

ومعهم مصفحات قاموا بمهاجمة عراق المنشية وتغلبوا على الكتيبة السودانية التى بها».

«ولكن سرعان ما قامت قوات الفالوجا (المحاصرة) بهجوم مضاد سريع مفاجئ على القوة اليهودية التى كانت اطمأنت لنجاحها ودخلت بلدة عراق المنشية وأطبقت عليها وتمكنت من القضاء على معظمها، كما أسرت خمسة جنود يهود، وكان الصاغ جمال عبد الناصر هو قائد هذه القوة التى قامت بالهجوم المضاد على القوة اليهودية المهاجمة والقضاء عليها وقفل الثغرة التى وصل منها العدو».

(٢١)

ويرى كمال حسن على أن المرحلة الرابعة من مراحل حرب فلسطين تمثل فترة امتداد للهدنة الثانية أيضا، وهو تحدث عن موقفه فى هذه المرحلة فيقول:

«كان الجيش الإسرائيلى قد ضمن أن الجيوش العربية قد وقفت موقفا دفاعيا سلبيا، وأنها لن تتضامن مع الجيش المصرى، لذلك ركز كل قواته على الجبهة المصرية بغرض الوصول إلى حل سريع ونصر حاسم ينهى الأعمال العسكرية، لأن إسرائيل لا يمكنها الاستمرار فى حرب لمدة طويلة، ولذلك وضعت عدة مخططات لتطويق الجيش المصرى فى عدة جبهات، وقد مهد العدو لهذه المحاولات بالاستيلاء على تبة الشيخ نوران فى منتصف المسافة بين غزة ورفح».

«ثم قام بمحاولاته الأولى بالهجوم على التبة ٨٦ قطاع دير البلح، ثم المحاولة الثانية بالهجوم على العسلوج والعوجة وأبو عجيلة بقصد محاولة الوصول إلى العريش، ثم محاولة ثالثة وأخيرة للهجوم على رفح لقطع طريق المواصلات للقوات المسلحة، ولكن الجيش المصرى

قد أفسد هذه المحاولات الثلاث وأحبط خطط العدو وقلبها رأسا على عقب».

«وفى هذه المرحلة اشتركت بدورى المتواضع فى معركتى تبة الشيخ نوران، والتبة ٨٦، بعد أن استدعيت وحدتنا المدرعة من مصر».

«ثم انتهت العمليات الحربية بإعلان الهدنة الثالثة فى يوم ٧ يناير عام ١٩٤٩».

«وهكذا يتضح تماما أن الهدنات لم تخطط أصلا بقصد المهادنة، وإنما لكى تقوم إسرائيل فيها بمفاجأة قواتنا ومحاربتها بطريقة سهلة ميسرة، وبطريقة غادرة! وبأسلوب الاقتراب غير المباشر الذى ابتدعه المفكر الاستراتيجى ليدل هارت».

(٢٢)

وتقود الشجاعة الآنية كمال حسن على إلى أن يجاهر برأيه فى كثير من الوقائع المشهورة التى استقرت روايتها على نحو خاطئ.

ولعل أبرز مثل على ذلك هو رأيه فى براءة اللواء صدقى الغول واللواء صدقى محمود مما نسب إليهما من تقصير فى حرب ١٩٦٧، وذلك على الرغم مما يروى فى بعض الأقوال من أنه هو نفسه ورط الأول بشهادته فى المحكمة العسكرية.

وهو يؤكد على حقيقة مسئولية القيادة السياسية فى هذا الشأن، بل ويروى كيف دفعته الشجاعة إلى أن يشهد لصالح اللواء الغول حين أخذت أقواله فى التحقيق الذى أجرى بعد النكسة، وهو يروى هذا بالتفصيل حيث يقول:

« ... وحدث بعد ذلك أن وصلتنى فى شهر رمضان برقية من المدعى العسكرى يدعونى للشهادة فى إحدى القضايا، وعلمت بعد

ذلك أن هناك اتجاها فى القوات المسلحة لتقديم عدد من الضباط إلى المحاكمة، منهم اللواء صدقى الغول قائد الفرقة.. وكانت بعض أجهزة الإعلام قد بدأت تروج لهذا الأمر بعد أن أرسل المسئولون فى الاتحاد السوفييتى بما يوحى بضرورة محاكمة المسئولين عن الهزيمة فى الجيش، وضربهم بالرصاص على غرار ما يحدث عندهم فى هذه الأحوال».

«كنت أعلم يقينا وبين نفسى، أن اللواء صدقى الغول لم يرتكب أى خطأ يُوجه إليه الاتهام بسببه.. فهو لم ينسحب أو يأمر بانسحاب وحداته بوحى من تفكيره، وإنما لا بد وأنه قام بذلك على أثر أوامر واضحة صدرت إليه من قيادة الجيش الميدانى.. أما الحديث العابر الذى دار بينى وبين اللواء عماد ثابت عندما قابلته عرضا فى يوم ٧ يونيو، فلم يأخذ شكل التعليمات الواضحة لأن قيادة الجبهة نفسها لم تكن قد وصلتها بعد هذه التعليمات المؤكدة بإلغاء أمر الانسحاب والبقاء فى المضايق.. ولذلك قام اللواء صدقى الغول باتباع التعليمات التى صدرت إلى شخصه من رئاسته مباشرة».

«وكان على أن أقول الحق بضمير خالص.. وعندما غادرت بيتى إلى مكان التحقيق قلت لزوجتى إن ما سأقوله لن يكون بالقطع محل رضا من المسئولين، وفى هذه الحالة قد أحال أنا نفسى إلى المعاش، أو أتعرض للسجن، خاصة وأنهم كانوا فى ذلك الوقت يبحثون عن كباش للفداء. وكان رد زوجتى مؤيدا لما فى نفسى: قل الحق، وأجرك بعد ذلك عند الله!».

(٢٣)

وهو يروى كيف واجه النيابة والمحكمة، لكنه يلقى بظلال من الشك

على طبيعة شهادته حين يحدثنا عن أن اللواء صدقى الغول لم يسترح لها، وتصور أنه كان واحدا من المسئولين عن إدانته:

«... وفى النيابة العسكرية استمر التحقيق لمدة سبع ساعات لم أزد فيها حرفا واحدا عما حدث بالفعل كما ذكرته سابقا يوم ٧ يونيو... وللأسف أدان التحقيق اللواء صدقى الغول. وعندما استدعيت مرة أخرى للشهادة أمام المحكمة العسكرية برئاسة الفريق الرمالى، لم تخرج شهادتى عما سبق ذكره فى التحقيق. وأكدت لرئيس المحكمة فى حديثى أن لقائى باللواء عماد ثابت وحديثى معه كانا أمرا عابرا ولم يتخذ شكل التعليمات المباشرة. ومع ذلك فقد صدر الحكم ضده بالسجن لمدة عشر سنوات».

«وهكذا تأكد لى بالفعل أن الأمر كان مجرد العثور على كبش للفداء. ويعلم الله كم أثر هذا الوضع فى قلبى حتى يومنا هذا، لأن الحكم اقترن باسمى فى تداع يجاوز الحقيقة، مما ترك انطباعا سيئا خاطئا لدى اللواء صدقى ظل حتى بعد الإفراج عنه. فى الوقت الذى علق فيه وكيل نيابة أمن الدولة الذى يمثل الاتهام قائلا: إن شهادتى كانت كفيلة بأن تخرجنى إلى المعاش أو تدخلنى السجن، فقد كانت شهادة شجاعة لم تبتغ إلا وجه الحق... إلا أنها لم تكن على المرام».

«وأعقبت تلك محاكمة أخرى للفريق محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية الذى صارح عبد الناصر فى اجتماعه مع القادة قبل المعركة بأيام، بأنه لا يمكننا تلقى الضربة الأولى لأن احتمال خسائرها فى القوات الجوية سوف تكون عشرين فى المائة على الأقل.. بل إنه طلب قبل المعركة بوقت طويل إنشاء دشم حصينة للطائرات، غير أن ظروف اليمن لم تسمح بذلك، وإن كان التحقيق قد كشف بعد ذلك عن أن وزارة الدفاع كان بها فائض للميزانية يسمح ببناء هذه الدشم».

(٢٤)

وهو يعلق على الأحداث الداخلية التى تلت حرب ١٩٦٧تعليقا كاشفا عن عقيدته فى سياسة القيادة السياسية المسئولة فى ذلك الوقت.

ومن الجدير بالتنويه أن هذا الذى يبديه كمال حسن على من رأى صريح هو أقصى ما وصل إليه قائد عسكرى من التعاطف مع مظاهرات شعبية قامت ضد نظام ثورة يوليو.

وهكذا يستبين لنا من قراءة مثل هذه الآراء - بما لا يقبل الجدل بعد ذلك - كيف يتمتع قادتنا على اختلاف مستوياتهم بقدرة واضحة على تمييز الحق من الباطل مهما اختلفت آراؤهم:

«وهكذا لم يكن مستغربا من شعب ذى حس مرهف، أن يهتف أبناؤه الطلبة فى تظاهرات يناير ١٩٦٨ مرددين «لا صدقى ولا الغول.. عبد الناصر هو المسئول». لقد أدرك الجميع أن هذه المحاكمات لم تكن تقصد إظهار أخطاء المسئولين الحقيقيين بقدر ما كانت تقديما لعدد من كباش الفداء من العسكريين لتبرئة القيادة السياسية من دماء ضحايا النكسة والهزيمة» .

(٢٥)

وعلى الرغم من أن كتاب «مشاوير العمر» لا يتمتع بالعداء التقليدى للمشير عبد الحكيم عامر الذى نجده فى غالبية المذكرات والكتابات التاريخية، إلا أن هذا لا يمنع مؤلفه من أن يضع على كتفى عبد الحكيم عامر ما لا ينبغى أن يزاح عن عاتقه بأى حال من الأحوال من قبيل المسئولية العسكرية عن كارثة ١٩٦٧ فها هو يقول:

« ... وسوف يحكم عليه التاريخ أيضا، أنه هو المسئول الأول عن كارثة ٦٧، على الأقل من جوانبها العسكرية، فلقد قبل الضربة الأولى

المسبقة دون بناء دشم وقائية حول الطائرات. وساق القوات المسلحة إلى الحرب فى مظاهرة ودون تخطيط مسبق لهذه الحرب. وظن أن الوقت الذى اختاره للمعركة هو أنسب الأوقات لها دون أن يدرى أنه أسوأ الأوقات سياسيا وعسكريا، بل إنه استدرج للمعركة فى هذا الوقت الذى كان فى الحقيقة من اختيار العدو، وظن هو خطأ أنه من اختياره!».

«وإذا كان للرجل أفضال أو حسنات فى بناء القوات المسلحة، أو تطويرها من البلى الذى كانت عليه إلى قوات حديثة معاصرة، فقد فاته أن قدر العسكريين إنما تكفيه عادة غلطة واحدة للقضاء عليه، شأنهم فى ذلك شأن الطبيب الذى مهما شفى آلاف المرضى فإنه يفقد اسمه وسمعته إذا قتل بنوع (يقصد: عن طريق) الخطأ مريضا واحدا.. والتشبيه هنا يجاوز الحقيقة تماما لأن الطبيب إذا أخطأ مرة فإنه يقتل مريضا واحدا، أما القائد العسكرى عندما يخطئ مرة، فإنه يقتل أمة!».

(٢٦)

وعلى هذا النحو أيضا نلمس موضوعية كمال حسن على الشديدة حين يتناول حرب أكتوبر فى أيامها المتقدمة التى ثار النزاع التاريخى حول مسئولية القادة عن أحداثها، ونحن نجده بعد أن أتيح له ما لم يتح لأى واحد من هؤلاء القادة جميعا (باستثناء الرئيس حسنى مبارك والمشير أحمد إسماعيل بالطبع) من اطلاع عميق على الخفايا والاستراتيجيات يعفى المشير أحمد إسماعيل من اللوم الذى استسهل الكثيرون توجيهه إليه، بل إنه يشير إلى أن أحمد إسماعيل نفسه لم يكن هو صاحب قرار الوقفة التعبوية، وهو يقول تحت عنوان «أحمد إسماعيل ليس السبب»:

«... ولكن فى رأيى - وقد تجلت أمامنا الآن كل الظروف والملابسات العامة التى أحاطت بالمعركة - أن الفريق أول أحمد إسماعيل لم يكن وراء قرار الوقفة التعبوية وتأخير تطوير الهجوم حتى يوم ١٤ أكتوبر، حيث جاء قرار مواصلة الهجوم متأخرا جدا عن موعده بعد أن حصلت إسرائيل على كل ما استهلكته فى المعركة من ذخائر ودبابات وطائرات.. إلخ، بل وحصلت على أسلحة حديثة جدا على النحو الذى ذكرته من قبل».

(٣٧)

ويجاهر كمال حسن على بما لم يسبقه إليه غيره من مسئولية الرئيس السادات نفسه عن مجريات الأمور العسكرية فى حرب أكتوبر، وهو رأى لم يتنبه إليه أحد حتى الآن على الرغم من كثرة عداءات السادات، ولعل السبب فى هذا يعود إلى انشغال مَنْ كتبوا مذكراتهم من قادتنا العسكريين بانتقاد بعضهم البعض:

«لقد أصبح واضحا أن الرئيس السادات هو الذى كان يمسك بدفة الأمور بين يديه، بدليل أنه بمجرد أن أعطى أوامره باستئناف الهجوم لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية، قام الفريق أول أحمد إسماعيل بالاستجابة للأمر مباشرة، مما أفرغ الضفة الغربية للقناة من معظم المدرعات والتشكيلات التى كانت ترتكز عليها الجيوش الميدانية فى الشرق (وهو الأمر الذى استغلته إسرائيل بمعاونة النصائح الأمريكية لعمل الثغرة)».

«وهكذا تناسى الفريق أول أحمد إسماعيل كل مخاوفه عن خروج القوات المهاجمة عن مظلة حماية الصواريخ المضادة للطائرات. وبدا جليا أن حذر أحمد إسماعيل لم يكن السبب الكامل وراء الوقفة التعبوية».

«ففى ذلك الوقت كان السادات هو الذى يخضع ليل نهار لتهديدات كيسنجر التى تصله عن طريق الزيات (يقصد: محمد حسن الزيات وزير الخارجية) أو عن طريق الاتحاد السوفييتى، كما كان يخضع فى نفس الوقت للضغوط التشاؤمية التى لم يكف القادة السوفييت يوما واحدا عن توصيلها فى إصرار إلى الرجل وتخويفه بصفة مستمرة من المحاذير التى تتهدده وتتهدد الموقف العالمى من استمراره فى القتال».

«وأعتقد أنه مما يؤيدنى فى هذا الرأى، ذلك التردد المماثل الذى حدث فى الجبهة السورية وما ذكره الفريق طلاس عن وقفة يوم ٧ أكتوبر لإدجار أو بالانس مصرحا أن الأمر قد صدر بالفعل بالتوقف ولكنه لم يوضح له ملابساته معتذرا بأن الوقت لم يحن بعد لكشف هذه الملابسات».

(٢٨)

ويجد القارئ لمذكرات كمال حسن على كثيرا مما يشتاق إليه من حديث تفصيلى عن مشاعر هذا القائد فى أثناء حرب أكتوبر التى كان قائدا للمدرعات فيها، ومع أن القارئ يتمنى لو أنه وجد ما هو أكثر من ذلك، إلا أنه يقدر أن حجم مثل هذا الكتاب لم يكن ليسمح بمثل ذلك التوسع فى مثل ذلك الوقت.

ومع هذا ففى الكتاب كثير مما ينفرد به، ومن ذلك حديثه التفصيلى عن الزيارة التى قام بها وهو مدير للمدرعات بصحبة رئيس الأركان الفريق سعد الشاذلى للجبهة فى صباح ثالث أيام القتال معركة ١٩٧٣.

وهو يحدثنا بصدق شديد عن بعض مشاعره فى ذلك اليوم وانبهاره هو نفسه بأداء القوات المسلحة حتى على مستوى أرتالها الإدارية:

«... فى الخامسة من صباح ٨ أكتوبر اتصل بى الفريق سعد الشاذلى وطلب منى مصاحبته للمرور على الجيش الثانى الميدانى الذى يمتد نطاقه من شمال البحيرات المرة وحتى بورسعيد، وكانت كل المعلومات تؤكد لنا أن المعركة تسير كما كان مخططا لها تماما، وكأن القوات تمارس مشروعا من مشاريعها التدريبية، ولقد توجهنا إلى معبر الفردان شمال الإسماعيلية، وهو الذى استطاعت وحدات الكبارى فى سلاح المهندسين أن تقيمه فى ست ساعات، ومكن الدبابات المصرية من العبور إلى الضفة الشرقية لمشاركة المشاة فى صد الهجمات المضادة للدبابات الإسرائيلية».

«كان المعبر فى ذلك الوقت مزدحما بعبور أرتال العربات المحملة بالذخيرة إلى الضفة الشرقية، وكان علينا أن ننتظر عودة أحد اللنشات من الشاطئ الشرقى ليتولى نقلنا، ولقد استغرقت فترة الانتظار ما يقرب من عشرين دقيقة كانت عامرة بالمشاعر الفياضة التى أعجز عن وصفها».

(٢٩)

وهو يقدم وصفا تفصيليا جميلا لساحة القتال كما رآها بنفسه، معبرا فى الوقت ذاته عن مشاعره حين رأى الأمل يتحقق بعد طول انتظار:

«كان الشاطئ الشرقى أمامنا ترتفع عليه الأعلام المصرية بعد ست سنوات من الانتظار، وكان يعج بالحركة الدءوبة للجنود المصريين. لقد عبرت قواتنا القناة إذاً، وها هى ذى أرتال الذخيرة أمامى تعبر الكوبرى بانتظام مذهل تحت إشراف الشرطة العسكرية، وكأنها تعبر أحد الكبارى إلى ميدان التحرير فى العاصمة، وكانت المدفعية المعادية طويلة المدى من عيار ١٧٥ مم تحاول إصابة الكوبرى لمنع تدفق

القوات والإمدادات إلى سيناء. كانت القنابل تتساقط من حوله ولكنها تعجز عن إصابته، وتتوالى الانفجارات عند منطقة دخوله، ولكن سائقى اللوريات مستمرون فى قيادة عرباتهم دون أن تطرف لهم عين رغم ما يحملونه فى شاحناتهم من ذخيرة تكفى لفنائهم فى غمضة عين».

«قلت فى نفسى: إذا كانت هذه الأرتال هى مجرد أرتال إدارية وبهذا المستوى من الانضباط والثبات والإصرار، فما بال المقاتلين فى الأمام؟!».

«وأخيرا عبرنا القناة وتوجهنا إلى قيادة الفرقة الثانية المشاة».

«كانت إحدى كتائب مدفعية هذه الفرقة تربض خلفنا بنحو كيلو مترين وتتعرض لقصف مدفعى مكثف من العدو، ورغم حدوث خسائر بها فإنها لم تكف لحظة عن الاشتباك إلا عندما صدر لها الأمر بالانتقال إلى موقع تبادلى».

(٣٠)

وقد كان من حسن حظ صاحب هذه المذكرات أن يحضر بنفسه طرفا مهما من المعركة التى دارت بين قوات العدو الإسرائيلى وبين الفرقة الثانية بقيادة الفريق حسن أبو سعدة، وهو يقدم لنا تفصيلات دقيقة وشيقة عن سير هذه المعركة:

« ... وفى قيادة الفرقة الثانية كان العميد أ.ح. حسن أبو سعدة يدير معركته، بينما كان الجنرال آدن على الناحية الأخرى يعد هجوما مضادا بفرقته المدرعة، وتوالى سقوط القوات المهاجمة فى الكمائن التى نصبتها لها الفرقة الثانية التى تمكنت فى خلال نصف ساعة من أن تدمر سرية دبابات بالكامل، وأن تشتت باقى الهجمات وأن تفقدها فاعليتها، وفى حوالى الساعة العاشرة أصدر الجنرال آدن أوامره

بالاستيلاء على ثلاثة من الجسور المصرية شمال البلاح، وعند الفردان، وأمام الإسماعيلية، فأمر اللواء ١٤ المدرع بالهجوم فى اتجاه الفردان، وكانت إحدى كتائبه يقودها العقيد عساف ياجورى، وهى الكتيبة المدرعة المدعمة ١٩٠، وقد استطاعت أن تحدد مواقع الحدود الأمامية للفرقة الثانية فاندفعت لمواجهتها».

«ووقفنا فى قيادة الفرقة نراقب وصول المعلومات إلى قائدها من عناصره الأمامية، وهى تتوقع هجوما مضادا من أحد الألوية المدرعة الإسرائيلية، ولقد تعرفنا منه على الموقف فى مواجهة الفرقة».

«ثم استمعنا إلى قراره لصد الهجوم المضاد الذى تقوم به كتيبة مدرعة إسرائيلية اندفعت من خلال ثغرة قدرها ٥٠٠ متر هى والمدفعية المجنزرة المصاحبة لها، على جنوب الطريق المرصوف، بهدف تدمير القوات المواجهة والوصول إلى النقطة الحصينة من خط بارليف عند الفردان».

«كانت هذه النقطة الحصينة لم تسقط بعد حتى وقت الهجوم، وكانوا يأملون فى الاستعانة بها بعد تدعيمها فى تدمير المعابر التى فى مواجهتها».

(٣١)

وهو يتحدث عن مهارة ذلك القائد العظيم حسن أبو سعدة فى التخطيط الاستراتيجى المتميز لهذه المعركة فيقول:

«إلا أن الفرقة الثانية أقامت كمينا من الصواريخ والدبابات فى الاتجاه المنتظر لتقدم الكتيبة ١٩٠ إلى نقطة الفردان».

«وصدرت الأوامر للكمين بألا يفتح النيران إلا بعد دخول كل القوة الإسرائيلية إلى العمق، فسمحت قوات الكمين لسرية معادية من ١١ -

١٢ دبابة بالمرور دون مقاومة، حتى وصلت هذه السرية إلى قرب القناة، بينما كان باقى قوة الكتيبة ١٩٠ قد دخل إلى عمق احتوائه، ويجدر التنويه هنا بأن عدد الدبابات ومدافع الاقتحام المجنزرة المصاحبة للكتيبة كان يشكل مجموعة لا تقل عن ١٠٠ ـ ١١٠ دبابات ومدفع اقتحام، وهو حجم أراه عذرا فى تسمية هذه المجموعة باللواء ١٩٠ المدرع عند إذاعة خبر تدميرها فيما بعد».

«وبدخول الكتيبة إلى الخط الذى حدده قرار قائد الفرقة فتحت عليها نيران الدبابات والصواريخ المضادة للدبابات من وحدات التعاون الوثيق بالفرقة، وكذا من دبابات اللواء ٢٤ المدرع الذى كان فى معاونتها، ولقد بدأ الأمر بإطلاق النيران فجأة، واستمر نحو عشر دقائق فقط، بعدها كانت هناك أشلاء ٨٥ دبابة ومجنزرة مدمرة وسط ساحة القتال، وحاولت باقى الدبابات الانسحاب من هذا الجحيم فتمكنت النيران من إصابتها فى مؤخرتها».

(٣٢)

وهو يحرص على أن يذكر اسم الضابط الشاب الذى تمكن من إصابة دبابة عساف ياجورى فى تلك المعركة:

«وسقط عساف ياجورى فى الأسر، عندما استطاعت سرية الدبابات التى يقودها النقيب عادل القرش أن تدمر دبابته فاضطر عساف إلى النزول منها ليقع فى أسر أفراد المشاة».

«وقد تم أسر الكثير من أطقم دبابات هذه المجموعة، وكذا الكثير من الدبابات الصالحة للقتال بعد أن فر منها الجنود الإسرائيليون بمجرد تعطيلها أو تعثرها عن الحركة».

(٣٣)

وبعد أن يروى كمال حسن على هذه النهاية المفرحة لمعركة من

معارك الجبهة فى ١٩٧٣، فإنه يحرص على أن يقدم نبذات سريعة عن زيارته هو والفريق الشاذلى لقطاعات الفرق الأخرى:

«... واتجهت بعد ذلك مع الفريق الشاذلى إلى قطاع الفرقة ١٦ مشاة، وكان العميد أ. ح. عبد رب النبى حافظ يقودها، حيث كانت تدور هناك أشرس المعارك عند تل الشجرة وغيره من المواقع شرقى الإسماعيلية، وذلك بالتعاون مع الفرقة الثانية المشاة، وكان موقع مركز قيادة العدو عند تل الشجرة (تبة الشجرة) يتميز بارتفاعه وتحكمه فى الطريق الأوسط بين الإسماعيلية وأبو عجلة، ولذلك تكررت محاولات العدو دون جدوى لاستعادة هذا الموقع بهجمات مضادة شرسة تعاونت فى صدها الفرقتان، وباءت كل المحاولات بالفشل، كذلك فى غيره من المواقع الأخرى فى رءوس الكبارى، ولم يتمكن بالمرة من الوصول إلى قيادة الفرقة ١٦».

«واقتصرت زيارتنا فى ذلك اليوم على المرور على بعض الوحدات فى هذا القطاع الذى يعتبر هو وقطاع الفرقة الثانية المشاة، قطاع المجهود الرئيسى للجيش الثانى الميدانى».

(٣٤)

ولست أخفى إعجابى الشديد بالفصل الأربعين من مذكرات كمال حسن على، وهو الفصل الذى عنوانه «التدخل الأمريكى»، قاصدا به الحديث عن الدور الأمريكى المنحاز فى حرب أكتوبر، ومع أنه ليس من سبيل إلى عرض الأفكار الكثيرة التى يحويها هذا الفصل، فإننا نستطيع أن نلخص للقارئ أفكاره الرئيسية التى تعبر عن عقلية استراتيجية متميزة، قادرة على التحليل، والتركيب، والاستنتاج.

يستهل كمال حسن على هذا الفصل بالإشارة إلى أن مذكرات كيسنجر وأليعازر وغيرهما تجعلنا نقسم معركة أكتوبر إلى مرحلتين

مختلفتين بسبب هذا التدخل الأمريكى السافر فى أثناء سير المعارك:

«بعد أن نشر كيسنجر مذكراته فى البيت الأبيض (يقصد: مذكراته عن فترة عمله فى البيت الأبيض، وبالطبع فإنه لا يقصد أن المذكرات نشرت فى البيت الأبيض) وأفصح فيها صراحة عن دور الولايات المتحدة فى حرب ١٩٧٣، وبعد أن نشر أيضا دافيد أليعازر رئيس أركان حرب القوات الإسرائيلية مذكراته التى أوضح فيها خبايا هذا الدور، ثم تبعه عدد آخر من القادة الإسرائيليين والكتاب الغربيين، أعتقد أن أى باحث تاريخى يرغب الآن فى وضع تاريخ مفصل لهذه الحرب سوف يجد نفسه مسوقا إلى أن يقسم تاريخ أحداث هذه الحرب إلى مرحلتين منفصلتين:

«**المرحلة الأولى:** أيام الحرب التى سبقت التدخل العسكرى الأمريكى».

«**المرحلة الثانية:** الأيام التى لحقت هذا التدخل».

(٣٥)

ثم إن كمال حسن على يبدى رأيه القوى فى تعريف التدخل العسكرى الأمريكى، ممتدا بهذا التعريف إلى آفاقه الاستراتيجية الحقيقية، وأشكاله العديدة:

«وقد يعتقد الكثيرون أن التدخل العسكرى الأمريكى هو مجرد تدخل اقتصر على إمداد إسرائيل بالأسلحة خلال جسر جوى أثناء المعركة، وإنما الحقيقة أن التدخل العسكرى الأمريكى كان له عدد من الأشكال التى لولاها لتحققت الصورة الكئيبة التى تراءت أمام رئيسة وزراء إسرائيل، عندما أرسلت نداءها المشهور إلى كيسنجر «أنقذوا إسرائيل»، بعد أن لاح أمامها وأمام ديان شبح الهزيمة مرددين أن

الطريق أصبح مفتوحا أمام العرب إلى تل أبيب. كان ذلك فى اليوم الرابع للحرب عندما طلبت جولدا مائير أن تسافر إلى الولايات المتحدة لتقابل نيكسون بنفسها لتضع أمامه حقيقة الموقف العسكرى المنهار، وحتى يستجيب إلى طلبها بإمداد إسرائيل بالطائرات الفانتوم والدبابات التى كانت قد فقدت منها حتى ذلك اليوم أكثر من ٥٠٠ دبابة على الجبهتين، وعندما علم نيكسون فى ذلك اليوم بحقيقة موقف إسرائيل أمر بإقامة الجسر الجوى وإرسال السلاح المطلوب إلى إسرائيل على الفور».

(٣٦)

ويرى كمال حسن على، ومعه كل الحق فى هذا الذى يراه، أن مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل للتأثير على مسار الحرب لم تبدأ منذ اليوم الرابع (٩ أكتوبر)، وإنما بدأت منذ اليوم الأول بوسائل مختلفة يمكن حصرها فى العناصر السبعة التالية:

١ ـ التشاور العسكرى بالخطط مع البنتاجون الأمريكى (تليفونيا).

٢ ـ المشاركة المباشرة فى خطط إسرائيل المضادة.

٣ ـ المعاونة بالاستطلاع عن طريق القمر الصناعى.

٤ ـ إرسال قطع غيار ومعدات إلكترونية وأسلحة متطورة بواسطة طائرات العال المدنية.

٥ ـ تعويض إسرائيل عن كل ما تفقده من طائرات الفانتوم ودبابات م ـ ٦٠ باستخدام طائرات أمريكية تهبط فى العريش وإسرائيل.

٦ ـ إمداد إسرائيل بطيارين أمريكيين مزدوجى الجنسية.

٧ ـ الاستطلاع بطائرة أمريكى من طراز س ر ـ ٧١.

(٣٧)

وعلى هذا النحو أيضا نلمس موضوعية كمال حسن على الشديدة حين يتناول حرب أكتوبر فى أيامها المتقدمة التى ثار النزاع التاريخى حول مسئولية القادة عن أحداثها، ونحن نجده بعد أن أتيح له ما لم يتح لأى واحد من هؤلاء القادة جميعا (باستثناء الرئيس حسنى مبارك والمشير أحمد إسماعيل بالطبع) من اطلاع عميق على الخفايا والاستراتيجيات يعفى المشير أحمد إسماعيل من اللوم الذى استسهل الكثيرون توجيهه إليه، بل إنه يشير إلى أن أحمد إسماعيل نفسه لم يكن هو صاحب قرار الوقفة التعبوية، وهو يقول تحت عنوان «أحمد إسماعيل ليس السبب»:

«... ولكن فى رأيى - وقد تجلت أمامنا الآن كل الظروف والملابسات العامة التى أحاطت بالمعركة - أن الفريق أول أحمد إسماعيل لم يكن وراء قرار الوقفة التعبوية وتأخير تطوير الهجوم حتى يوم ١٤ أكتوبر، حيث جاء قرار مواصلة الهجوم متأخرا جدا عن موعده بعد أن حصلت إسرائيل على كل ما استهلكته فى المعركة من ذخائر ودبابات وطائرات.. إلخ، بل وحصلت على أسلحة حديثة جدا على النحو الذى ذكرته من قبل».

(٣٨)

بل إن كمال حسن على الذى ترك الحياة العسكرية إلى الحياة الدبلوماسية والسياسة الخارجية يحرص على ألا يلخص مظاهر التدخل الأمريكى السياسى فى الحرب فى مصر فحسب، وإنما هو يبدأ بحثا فى سبيل دراسة وتأمل طبيعة التدخل السوفييتى أيضا وهو يناقش على حياء محسوب دور السوفييت فى صياغة فكرة

الوقفة التعبوية متهما هؤلاء بالتواطؤ ضد مصلحة مصر، وهو يعبر عن هذه المعانى بصراحة شديدة:

« ... لقد أصبح واضحا أن الرئيس السادات هو الذى كان يمسك بدفة الأمور بين يديه، بدليل أنه بمجرد أن أعطى أوامره باستئناف الهجوم لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية، قام الفريق أول أحمد إسماعيل بالاستجابة للأمر مباشرة، مما أفرغ الضفة الغربية للقناة من معظم المدرعات والتشكيلات التى كانت ترتكز عليها الجيوش الميدانية فى الشرق (وهو الأمر الذى استغلته إسرائيل بمعاونة النصائح الأمريكية لعمل الثغرة)».

«وهكذا تناسى الفريق أول أحمد إسماعيل كل مخاوفه عن خروج القوات المهاجمة عن مظلة حماية الصواريخ المضادة للطائرات، وبدا جليا أن حذر أحمد إسماعيل لم يكن السبب الكامل وراء الوقفة التعبوية، ففى ذلك الوقت كان السادات هو الذى كان يخضع ليل نهار لتهديدات كيسنجر التى تصله عن طريق الزيات أو عن طريق الاتحاد السوفيتى، كما كان يخضع فى نفس الوقت للضغوط التشاؤمية التى لم يكف القادة السوفييت يوما واحدا عن توصيلها فى إصرار إلى الرجل وتخويفه بصفة مستمرة من المحاذير التى تتهدده وتتهدد الموقف العالمى من استمراره فى القتال».

(٣٩)

ويصل اقتناع كمال حسن على بفكرته هذه إلى حد أن يفسر بها ما حدث فى الوقت نفسه على الجبهة السورية، وهى وجهة نظر معقولة، ومقبولة أيضا:

«وأعتقد أنه مما يؤيدنى فى هذا الرأى، ذلك التردد المماثل الذى حدث فى الجبهة السورية وما ذكره الفريق طلاس عن وقفة يوم ٧

أكتوبر لإدجار أوبلانس مصرحا بأن الأمر قد صدر بالفعل بالتوقف ولكنه لم يوضح له ملابساته معتذرا بأن الوقت لم يحن بعد لكشف هذه الملابسات».

«وأعتقد أن حافظ الأسد قد تعرض فى سوريا لنفس الضغوط السوفييتية التى تعرض لها السادات فى مصر، مما جعل الرجلين يكتفيان فى بادئ الأمر بنجاح قواتهما فى التغلب السريع على القوات الإسرائيلية وطردها من خط بارليف فى مصر، وهضبة الجولان فى سوريا، معتقدين أن ما أحرزاه من نصر عسكرى ميدانى يكفى لتحريك القضية سياسيا، ولقد فاتهما هما الاثنان أن أمريكا لن تسمح لهما بمداومة الإمساك بهذا النصر حتى لا تنعكس آثاره على الموقف السياسى عندما تنتقل القضية إلى أيدى المفاوضين السياسيين».

(٤٠)

ويصل كمال حسن على بعد هذا إلى أن يقلل من قيمة الجدل حول الوقفة التعبوية لأنه يرى أن التدخل الأمريكى السافر كان قد تجاوز كل هذا:

« ... ولذلك ففى رأيى أن كل الجدل الذى دار حول الوقفة التعبوية لم يكن ليقدم أو يؤخر فى نتيجة المعركة التى كان قد تحدد مصيرها بالتدخل الأمريكى الذى ألقى بكل ثقله لترجيح كفة إسرائيل، حيث أعلن كيسنجر فى صراحة ووضوح بعد الحرب «أننا ما كنا لنسمح للسلاح السوفييتى بالمرة أن يهزم إسرائيل صديقنا التقليدى!»».

«ويعنى ذلك أننا حتى لو كنا واصلنا الحرب بدون وقفة تعبوية أو حرصنا على عدم السماح بحدوث الثغرة، فإن الولايات المتحدة كان

فى جعبتها إحداث الكثير من الثغرات، ومن وسائل إجهاض أى انتصار نحرزه ضد إسرائيل، خاصة بعد أن أيقنت كيف كان الاتحاد السوفييتى يعالج الأزمة كلها فى تراخ وسلبية لعلها كانت بداية طريقه إلى الانهيار الشامل الذى أصاب كل أوصاله فيما بعد!».

(٤١)

هكذا يجد الناقد والقارئ نفسيهما وقد قادهما السياق إلى مزيد من الاحترام والتقدير للأمانة العلمية المتواصلة فى روايات تسلسل المعارك على نحو يستحيل معه أن يتهم صاحب المشاوير بأى نوع من أنواع الذاتية.

وحين يروى قائد المدرعات فى حرب ١٩٧٣ الذى هو كمال حسن على نفسه قصة تدمير اللواء ١٨٠ بقيادة عساف ياجورى فإنه بحكم الأمانة العلمية لا يفوته أن يشير إلى أن الذى دُمر لم يكن لواء وإنما كتيبة فحسب، ولكنها كتيبة كبيرة مجهزة ومسلحة كأنها اللواء وها هو يقول:

«ويجدر التنويه هنا بأن عدد الدبابات ومدافع الاقتحام المجنزرة المصاحبة للكتيبة، كان يشكل مجموعة لا تقل عن ١٠٠ - ١١٠ دبابات ومدفع اقتحام، وهو حجم أراه عذرا فى تسمية هذه المجموعة باللواء ١٩٠ المدرع عند إذاعة خبر تدميرها فيما بعد».

(٤٢)

على أن الأكثر مئونة من هذه التعليقات الكاشفة على الأحداث التى شهدتها الشخصيات المصرية، هو ما شغل مؤلف «مشاوير العمر» به نفسه فى هذا الكتاب من دراسة وتحليل وتقييم جهود القادة الإسرائيليين على الجانب الآخر من المعارك، ويبدو كمال حسن على فى هذه النقطة بالذات رجل مخابرات من طراز فريد، ورجل عسكرية حقة لا تدفعه العداوة إلى أن يغمط حق أى من أعدائه.

ونحن نراه يقدر مهارة شارون بالذات فى أكثر من موضع دون تهويل ولا تهوين، رغم أنه صعب على أى مصرى (دعك من قادة المعارك) أن يُكنوا لهذا القائد أى قدر من التقدير، وذلك لعداوتهم التقليدية له.

وسأنقل للقارئ فقرات من مواضع مختلفة تناول فيها كمال حسن على سلوك هذا القائد الإسرائيلى، فهو يتحدث مستندا إلى ما ينقله من آراء عن معركة أبو عجيلة ومعركة متلا فى حرب ١٩٥٦ وقرار شارون الخاطئ من وجهة نظر ديان:

«يقول ديان فى يومياته يوم ٣١ أكتوبر: «اصطدمت بالأمس صداما قاسيا مع قائد قيادة الجنوب الذى استخدم اللواء السابع المدرع قبل الموعد المحدد له، بالرغم من الأوامر الصريحة التى تحدد أن المدرعات لن تبدأ فى العمل قبل يوم ١٠/٣١ (أى الموعد المحدد لتدخل القوات البريطانية والفرنسية وضرب السلاح الجوى المصرى)، ولكن قائد قيادة الجنوب أصر على عدم إضاعة أية لحظة للانتفاع بالمفاجأة فور بداية العملية والتقدم لاحتلال كل ما يمكن احتلاله، لذلك قرر أن يستخدم فى اليوم الأول للمعركة كل ما فى يده، ضاربا عرض الحائط بأوامر القيادة العامة والاعتبارات العسكرية السياسية (فهو غير متيقن من دخول الشريكين الأخيرين)، ولا يجد مبررا لعرقلة الهجوم لثمان وأربعين ساعة، ولذلك بدلا من أن يقف مكتوف اليدين أمام مواقع «أم قطف» (فى أبو عجيلة) بعد وصوله إليها عن طريق القسيمة، هاجم الموقع المصرى، ولكن الهجوم صادف مقاومة شديدة ونيرانا دقيقة من المدافع المضادة للدبابات (كانت المدافع داخل مواقع محفورة فى الأرض)، وهكذا فشل هذا اللواء فى احتلال موقع أم قطف».

(٤٣)

ويواصل كمال حسن على النقل عن موشى ديان فى معرض انتقاد سلوك شارون فى حرب ١٩٥٦ حين كان مسئولا عن قيادة جبهة الجنوب الإسرائيلية واللواء السابع المدرع:

«ويستطرد ديان قائلا: «إن ما حدث لا يمكن التراجع عنه، لذلك سمح لقائد اللواء السابع أن يكرر هجومه ويهجم على المحور الأوسط ويقتحمه ويحتله، ولكن قائد اللواء كرر مرارا أنه لا يستطيع احتلال «أم قطف» بقواته وحده دون أن يتكبد خسائر فادحة، عندئذ نصحه ديان أن يترك هذا الخط مؤقتا وأن يلتف حوله من الجنوب والغرب، وأن يواصل التقدم إلى الغرب فى اتجاه السويس على المحورين الآخرين الموازيين (محور بير الحسنة، ومحور جبل لبنى)، إذ ليس من المحتمل أن كل المواقع المصرية سوف تقاومه! وقال لقائد اللواء: لا تنس فى فجر الغد (٣١ أكتوبر) سوف تبدأ القوات الأنجلو الفرنسية فى قصف المطارات المصرية، ويجب أن نتوقع أن نحصل على هدفنا بأقل جهد بعد ذلك».

«ولكن الذى حدث بعد ذلك أن القوات المهاجمة الإسرائيلية فشلت ولم تنجح فى احتلال «أم قطف» إلا عندما انسحب الجنود وأخلوه بأمر قائدهم الذى أمرته قيادته بالانسحاب، وعندما اقتحمته القوات الإسرائيلية المهاجمة وجدت الموقع خاليا!».

(٤٤)

ويتبنى الفريق كمال حسن على وجهة النظر القوية القائلة بأن مستقبل شارون السياسى ظل متأثرا لفترة طويلة بهذه المأساة التى صنعها لنفسه باندفاعه فى حرب ١٩٥٦.

- كذلك يذكرنا كمال حسن على بأن شارون قام ببعض الهجمات المثيلة فى حرب ١٩٧٣:

«والمتتبع للمعارك فى هذا القطاع يمكنه أن يدرك أن هذا القطاع نفسه هو الذى وقع فيه العبور الإسرائيلى إلى الضفة الغربية عند حدوث الثغرة بعد ذلك بأيام فى الفاصل بين الجيشين الثانى وَالثالث، أى فى الطرف الجنوبى من هذا القطاع».

«ولقد قام الجنرال شارون فى هذا اليوم بعدة هجمات قبل الحرب (وقيل) إنه قام بها بغير أوامر، وكان ذلك فى اتجاه النقط الحصينة أمام الإسماعيلية، ورغم أنه قد مُنى بخسائر جسيمة فى دباباته، إلا أن وحدة الاستطلاع التابعة لفرقته استطاعت أن تصل إلى شاطئ البحيرات المرة أثناء قيامها بعملها حول المزرعة الصينية عند قرية الجلاء، وتم ذلك خلال ساعات الليل لتثبت بشكل ما أن هناك ثغرة ما بين الجيشين الثانى والثالث فى هذا القطاع».

(٤٥)

وحين يتحدث كمال حسن على عن قصة معركة ممر متلا يختم حديثه بالإشارة إلى بسالة القوات المصرية فى الدفاع عنها، وأن الاحتلال الإسرائيلى لها لم يحدث إلا بعد أن صدرت الأوامر لقواتنا بالانسحاب منها:

«... والذى حدث بعد ذلك أن هذه القوة لم تحتل الممر إلا بعد أن صدر أمر الانسحاب إلى القوات المصرية المدافعة، وعندما احتله الإسرائيليون وجدوه خاليا تماما! ويعلق ديان على هذا الأمر قائلا فى غيظ: «إن هذا الاحتلال الدموى لمضيق حيطان فى ممر متلا على عكس أوامرى وكانت نتيجة عملياتهم هذه الخسائر الفادحة!»».

ويردف فى الهامش بقوله: «وقد كرر شارون الخطأ نفسه وهو وزير دفاع إسرائيل عام ٨٢ باندفاعه فى عمق لبنان حتى حاصر بيروت».

(٤٦)

والواقع أننا نجد فى هذا الكتاب تعليقات ممتعة وواضحة لصاحب هذا الكتاب عن عدد آخر من القادة العسكريين الإسرائيليين الآخرين المعاصرين لشارون من أمثال ديان وإبراهيم تامير وإيجال يادين وفايتسمان وغيرهم، وبوسع القارئ أن يعود إلى الكتاب ليتأمل فى هذه التعليقات الكاشفة مما نفتقده فى كتاباتنا عن العدو.

(٤٧)

بل إن القارئ المتعود على مبالغات المذكرات يكاد يتميز غيظا حين يجد مؤلف «مشاوير العمر» وقد قادته روح المسئولية إلى أن يتناول بالتسفيه بعض الشائعات الشهيرة التى أثرت الوجدان الشعبى المصرى، وذلك بعد أن يعرض لها بالتحليل والنقد على نحو ما نقرؤه له مثلا وهو يتناول حادث مصرع المشير أحمد بدوى فيقول:

«كنت أعتقد كما يقول المثل السائر «إذا كان المتحدث مجنونا فليكن المستمع عاقلا» إن مثل هذه الفرية لا تنطلى على عاقل لأن السادات لو كان يرغب حقا فى التخلص من أحمد بدوى ورفقائه لكان أمامه أكثر من أسلوب سهل يحقق به هذا الغرض. كان أمامه مثلا أن ينقلهم إلى مناصب أو أماكن أخرى عديدة خارج القوات المسلحة - وهو أمر شائع الحدوث - وكان أمامه أن يصدر نشرة عسكرية بإحالتهم كلهم أو بعضهم إلى المعاش.. وهو أمر يخوله له القانون .. أما أن يلجأ إلى قتلهم قتلا جماعيا وبطريقة لا تصلح إلا للأفلام السينمائية فهو أمر لم يكن السادات فى أدنى حاجة إليه».

(٤٨)

ويروى كمال حسن على تجربته الشخصية مع المكان الذى شهد مصرع خليفته المشير بدوى ورفاقه، ومن العجيب أن نرى كمال حسن على أكثر انتباها إلى مخاطر الطيران والهبوط من خلفه المشير بدوى، ومن العجيب أيضا أن نراه أكثر احتياطا فى تأمين طريق القادة، لكننا نعجب من أن تصرفاته المدروسة لم تتحول، كما كان ينبغى، إلى بروتوكول يتبعه خلفاؤه:

«... لقد تصادف أنى ذهبت مرتين إلى هذا المكان نفسه عندما كنت وزيرا للدفاع مصطحبا معى مجموعة القادة أنفسهم تقريبا للمرور على وحدات سيوة ضمن قوات المنطقة الغربية. إلا أننى بعد هبوط الطائرة الهليوكوبتر فى المرة الأولى وفى المكان نفسه لاحظت صعوبة النزول والصعود بالطائرة فى هذا المكان الضيق المحاط بالأسلاك. ولذا كان إصرارى فى المرة الثانية على الهبوط خارج بلدة سيوة، حيث أقلتنا السيارات إلى داخلها. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى رأيت أن أقسم القادة إلى مجموعتين عملا بمبدأ عدم تعريض مجموعة كبيرة من القادة لاحتمالات مخاطر لا داعى لها».

وهو يصل إلى حكم حاسم يقول فيه:

«والواقع أن ما أجرى من تحقيقات لم يكن ليدع مجالا للشك بحيث يتداول هذا الموضوع بعد ذلك، اللهم إلا أن يكون مجالا للاتجار به».

(٤٩)

ولاشك فى أن هذا الكتاب يحتوى عناصر كثيرة مما هو مطلوب فى مشروع أية موسوعة حقيقية لتاريخ الوطن، ونحن نراه معنيا أيضا تاريخ القوات المسلحة، وهو لا يستنكف أن يعطى كل ذى حق حقه فى الموضوع الذى يستأهل إعطاء هذا الحق.

ولا يلجأ مؤلف «مشاوير العمر» أبدا إلى عبارة أحد الزملاء أو أحد القادة... وإنما هو حريص (شأن كل المنصفين الذين تخلوا عن العقد القديمة التى لاتزال تحكم كثيرا من الذين يكتبون ويهلل لهم) على أن يثبت كل اسم فى موقعه الصحيح، والأفعال عنده مبنية للمعلوم إلا أن يكون المعلوم معلوما بما فيه الكفاية.

وإنى لأعتقد الآن أن صاحب هذه المذكرات حين كان يمارس القيادة كان من أولئك الذين يتميزون بأنهم بلا أعداء لأنهم يستبقون الأحداث بحيث لا تخلق لهم الدراما اليومية أعداء كان يمكنهم الاستغناء عنهم.

ولكن لعلى بهذا لا أكون قد أنصفته تماما، فهذا رجل حريص تمام الحرص على التحضر فى كل تصرفاته أليس هو الذى أقام حفلا للخبراء السوفييت قبل أن يغادروا الوطن؟

وكأنى بكمال حسن على يحسب لكل كلمة حسابها فهو يخشى أن يظن به البعض الظنون، رغم أن الأمور قد انتهت منذ زمن بعيد، بل وانتهى الاتحاد السوفييتى نفسه.

وهو بعد أن يروى هذه الواقعة يتداول الأمر مع نفسه فيقول :

«... لذلك كان صدى الاستغناء عنهم فى القوات المسلحة عظيما وموضع الترحيب الكامل من كل ضابط وجندى، ولا أدعى أن اللفتة الإنسانية التى بادرت إليها، كانت سببا فى تغير العلاقات مع الاتحاد السوفييتى فدفعتهم إلى توريد الأسلحة فى عام ١٩٧٣، ذلك أن هدفى كان مجرد مبادرة من روح طيبة اشتهرت بها مصر، مما يضاف إلى رصيد أصالتها وحضارة شعبها العريقة يتذكره هؤلاء الذين عملوا وعاشوا فوق أرضها لفترة من الزمن لو قصرت!».

(٥٠)

ونـأتى بـعـد هـذا إلى حـديث صـاحب المذكـرات عن نـفـسه وعن تجربته، وفى هذا الكتاب فقرة جيدة الصياغة والتعبير عن التكوين الإنسانى الذى حظيت به شخصية كمال حسن على يقول فيها:

«كان علىّ أن أشغل نفسى بهوايات أخرى نافعة غير المظاهرات، وسرعان ما تعلقت بأجمل هوايتين محببتين إلى نفسى وهما: القراءة، والرياضة!».

«وفى الحقيقة، بالنسبة للقراءة كان جيلنا محظوظا مرتين! فهناك الكتّاب، وهناك الكتب، هناك جيل معاصر من الكتّاب العباقرة الأفذاذ، وهناك الكتب المجانية المتاحة أو الزهيدة الثمن التى تملأ مكتبات المدارس، أو تباع فى كل مكان حتى على الأرصفة والأسوار».

«لقد انكببت وقتها أنهل من ينابيع الأدب العالمى التى يترجمها الأديب مصطفى لطفى المنفلوطى مثل البؤساء، والفضيلة، (أو بول وفرجينى)، كما نهلت من أشعار أحمد شوقى، وحافظ إبراهيم، ومطران خليل مطران، وغيرهم من أساطين العصر الحديث».

«ولقد ترك كل هؤلاء بصماتهم فى تشكيل أحاسيسى وعواطفى، كما كان لهم الفضل فى إجادتى كثيرا لأسلوب التعبير، وفى تكوين اتجاهاتى وتطلعاتى العلمية، ولقد اتجهت بعد ذلك مباشرة لأقرأ فى نهم لجيل العظماء من أمثال طه حسين، وزكى مبارك، وتوفيق الحكيم، وعباس العقاد، ومحمد حسين هيكل، وجبران، وعبد الحميد جودة السحار، وعبد الرحمن الشرقاوى، وزكى نجيب محمود، وغيرهم.. وغيرهم».

(٥١)

وهو يتحدث عما كانت البيئة المصرية توفره فى ذلك العهد من مقومات التربية الرياضية المتميزة فيقول:

«أما عن الرياضة فقد آثرت السباحة، فكانت مسيرتى اليومية الآمنة من المنزل فى حى عابدين إلى حمام وزارة المعارف (التربية والتعليم) فى نهاية شارع الملكة نازلى (رمسيس الآن)، ولقد استطعت بعد تدريب شاق أن أصل إلى بطولات السباحة على مستوى القطر، كما التحقت بفريق كرة السلة فى نادى الشبان المسلمين الذى لا يبعد إلا خطوات معدودة عن حمام الوزارة».

«ولم يكن دور النادى أو حمام السباحة دورا رياضيا فحسب، بل كان أيضا دورا تربويا تثقيفيا، فلقد كان النادى فرصة تتيح لنا الاستماع إلى أفضل المحاضرات العامة التى يلقيها كبار الكتّاب والعلماء، والذين كانوا يجيئون إلينا بدعوة من اللواء صالح حرب باشا رئيس نادى الشبان المسلمين».

«وكما كان هناك ناد للشبان المسلمين، كان هناك ناد آخر للشبان المسيحيين، بل وناد ثالث للمكابى اليهود، ولم يكن هذا الأمر يعنى تقسيما للأديان بقدر ما كان يعنى مجالا للتنافس الشريف فى كافة الألعاب والمباريات التى كانت تنتهى دائما بحفلات ترحيب وألفة للفريقين المتبارين».

«ولم تكن هذه الألفة بالطبع إلا جزءا من تاريخ وحضارة مصر التى تتسم دائما بالسماحة المعهودة لشعبها العريق الذى يؤمن بأن الدين هو دين الله، وأن الوطن هو وطن الجميع»

(٥٢)

ويستكمل صاحب المذكرات تصوير ذكرياته البهيجة عن هذه الفترة بالحديث عما كان يتناوله من لذيذ الطعام فيقول:

«وبعد تدريب شاق عظيم كل يوم، كنت لا أنسى أن أكرم نفسى بالمرور على الحلوانى الشهير «جروبى» الذى يقع فى ميدان طلعت حرب حيث كنت ألتهم مع الزملاء وبنفس مفتوحة بعض قطع الساندوتش والجاتوه، وبعد أن يتناول كل منا ما لذ وطاب كنا نتوجه إلى فتاة الخزينة (الكيس) لكى يذكر لها كل واحد منا فى أمانة وصدق مقدار ما أكل وما أخذ، ثم يدفع الحساب الدقيق دون رقيب أو حسيب! ولكن للأسف توقف العمل بهذا النظام بعد نشوب الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٣٩) نتيجة لانخراط جنسيات عديدة فى الخدمة العسكرية البريطانية، ولابتلاء مصر بعدد من النازحين من كل أرجاء أوروبا، وقد لجأوا إليها فرارا من بطش النازى وجبروته».

«كانت القاهرة فى ذلك الوقت، أقصد قبل الحرب، مثالا للنظافة والجمال والهدوء، وكان كل تعدادها لا يزيد على ١,٥ مليون نسمة، أما السيارات فكانت قليلة لا تتجاوز بضعة آلاف سيارة، أما الشوارع فكانت خالية من الازدحام، وحتى الحوارى الجانبية كانت تكنس وترش مرتين يوميا بالمياه، لذلك كانت المسيرة بالنسبة إلى الحمام (يقصد: حمام السباحة) ومنه متعة لا تعدلها متعة».

«وكما كان جيلنا محظوظا بالكتّاب والأدباء، كان محظوظا أيضا بأفضل المطربين والمطربات: عبد الوهاب - أم كلثوم - ليلى مراد - منيرة المهدية - أسمهان.. إلخ.. إلخ».

«وفوق كل هؤلاء عدد من القارئين المشهورين، وعلى قمتهم المرحوم الشيخ محمد رفعت، الذى كان الموسيقار العظيم محمد عبد الوهاب يسميه «قيثارة السماء».

(٥٣)

ونأتى إلى بعض التجارب الذاتية التى عبر عنها هذا الكتاب بطريقة بارعة.

يصف كمال حسن على أول يوم له فى الكلية الحربية بأنه أطول يوم فى التاريخ، ويروى تجربته فى هذا اليوم بطريقة شيقة، وذلك حيث يقول:

«لو أنك سألت أى رجل عسكرى عن أطول يوم صادفه فى التاريخ، ربما ذكر لك أياما محددة عاشها فى معارك قتال عنيفة، ولكنه لا ينسى أبدا أن اليوم الأول لدخول الكلية الحربية من بين أطول هذه الأيام».

«ظننت فى ذلك اليوم أنه لن تغرب له شمس أبدا.. وأن الفراش الصغير الجديد الذى ظللت أتعلم منه طوال اليوم كيفية تهيئة السرير «وفرشه» بطريقة عجيبة معينة (والأونباشى يقوم كل مرة بهدم كل ما أديت من جهد وعرق) ظننت أنه لن تحين أبدا ساعة النوم لكى أرتمى فى هذا الفراش!».

«وعندما صاح البروجى بنغمات «نوبة النوم»، ودفنت نفسى داخل الأغطية البيضاء الناصعة بمجرد أن صاح الأونباشى صارخا «اترك كل ما فى يدك ونم».. لم أصدق عينى اللتين أمرنى نفس الأونباشى بإغماضهما فى الحال وعدم تركهما مفتوحتين طبقا للأوامر!».

«وفى هذا اليوم اعتقدت أن العسكرية شىء من الصعب تعلمه أو التدرب عليه! ففرش السرير الصغير مشكلة عويصة، ولف «القالشين» على الساق بحيث تظهر التوكة عند موضع معين عند نهاية اللف مشكلة أعوص.. وترتيب الدولاب بطريقة معينة ودقيقة مع تطبيق الغيارات الداخلية فوق بعضها (فى شكل منتظم كأنه

رسم بالقلم والمسطرة) هو أمر يحتاج إلى مصمم هندسى! أما عندما جاء دورى فى طابور قص الشعر وأزال الحلاق العسكرى كل ما نبت فوق رأسى فى نصف دقيقة شعرت فعلا أنى أصبحت رجلا آخر».

(٥٤)

ومن الصفحات المعبرة عن التجارب النفسية المهمة التى تضمنتها هذه المذكرات ما يرويه صاحبها عن مأساة أول الدفعة السابقة عليهم الطالب على عبد الدايم الذى فصل من الكلية لمجرد أنه كتب لوالده فى مناسبة تخرجه:

«أنه لا شك سينتهزها فرصة لبث الروح الوطنية بين الشباب الذى سيقوده ضابطا» .

(٥٥)

ومن أهم الفقرات فى هذه المذكرات ما يرويه كمال حسن على بتحفظ واتزان عن قصة مصرع أخيه الأكبر المهندس عزت (الذى تذكر بعض المصادر التى لم يشر إليها صاحب المذكرات إلى أنه كان من الإخوان المسلمين):

«وفى يوم ١٢ أبريل ١٩٤٢ تلقيت مكالمة تليفونية ستظل محفورة فى ذاكرتى لبقية العمر، كان المتحدث هو رئيس أركان حرب المنطقة الشرقية العسكرية ليخطرنى بالتوجه فورا إلى القاهرة لوقوع حادث لأخى الأكبر المهندس عزت، وأراد رئيس أركان حرب المنطقة أن يهوّن علىّ وقع الخبر فقال لى إن عزت أصيب فى حادث لكنه فى حالة خطرة، ولما توجهت إلى منزلنا فى عابدين بالقاهرة رأيت هول المأساة على حقيقتها، وبشاعة الحادث الذى وقع إثر انفجار داخل المنزل أدى

إلى انهيار بعض غرفه وأودى بحياة أخى عزت ومراسلة أخى طلعت، كما أصيب شقيقى الأصغر فؤاد ببعض الجراح».

«كان عزت قد أكمل دراسته فى كلية الهندسة وتخرج مهندسا مدنيا، ولكنه كان يهوى الكيمياء فأقام معملا صغيرا فى حجرة مكتبه المنعزلة، ويبدو أنه كان يقوم بتحضير غاز الأسيتون لمشروع تجارى، وعندما زاره أحد أصدقائه غادر الغرفة ونسى الجهاز فوق النار لزمن طويل حتى حان موعد صلاة العشاء فأدى الصلاة وودع صديقه إلى الباب، وعندما تذكر الجهاز عاد إلى غرفته ليدير مفتاح النور الكهربائى فاشتعل الغاز المتصاعد وانفجر كل شىء».

(٥٦)

وهو يشير إلى أن مدير سلاح الفرسان اتخذ قرارا إنسانيا بنقله نتيجة لذلك الحادث للعمل مع شقيقه طلعت فى سلاح الفرسان، وهو يدفعنا دفعا إلى الثناء على روح هذا التصرف الأبوى لقائد مدير سلاح الفرسان الأميرالاى إسماعيل داود، وهو أحد أفراد الأسرة المالكة:

«لاشك أن هذا الحادث قد هز الأسرة تماما، بل والحى بأكمله، كما امتد صداه بعد ذلك إلى المسئولين فى سلاح الفرسان، وبلغ مسامع الأميرالاى إسماعيل داود مدير السلاح (أحد أعضاء الأسرة المالكة) فرأى أن ينقلنى على الفور من سلاح المشاة إلى سلاح الفرسان لأكون بالقرب من شقيقى طلعت الذى كان قد ترقى إلى رتبة اليوزباشى، وبرغم أننا أمضينا معا بعد ذلك حوالى ثلاثين عاما فى السلاح، والذى غيرت الثورة اسمه بعد ذلك إلى سلاح المدرعات، إلا أنى حرصت على ألا تجمعنى به وحدة واحدة تحت قيادته، ولم يكن هذا المسلك نوعا من العزوف بقدر ما كان نوعا من الرغبة فى التصرف على فطرتى الخاصة».

«والحقيقة أن هذا الاتجاه كانت له فوائده بعد قيام الثورة، فلم يحسب تصرف واحد منا على الآخر كما حدث فى أزمة مارس عام ١٩٥٤، وهى الأزمة التى كادت تهدد بحرب أهلية وبانقسام عنيف بين ضباط سلاح المدرعات وضباط الأسلحة الأخرى».

(٥٧)

ومن أطرف التجارب الخاصة التى مرت بصاحب هذه المذكرات ما يرويه كمال حسن على عن رحلة القطار التى استغرقت حوالى عشر ساعات من القاهرة إلى قليوب:

«كانت رحلتى الأولى بهذا القطار العديد لعربات إلى فلسطين هى أطول رحلة زمنية قطعتها فى حياتى بالسكة الحديد، لقد بدأ القطار رحلته فى التاسعة مساء من العباسية، وظل يتحرك ويناور الليل بطوله حتى وقفنا وقفة طويلة فى الصباح، وعندما فتحت عينى وحانت منى التفاتة إلى خارج النافذة ضحكت أنا والزملاء ضحكة طويلة عندما اكتشفنا أننا بعد اثنتى عشرة ساعة بالتمام أمكننا أن نصل فقط إلى محطة قليوب، والحقيقة أنهم قصدوا بذلك أن يصل القطار إلى رفح فى المساء لإخفاء وصول الدبابات عن أعين العدو».

«ووسط تهريج الزملاء وضحكاتهم لم نشعر بأى ضيق أو ملل عبر هذا المشوار الطويل».

(٥٨)

كذلك فإن من الضرورى لنا أن نتأمل فيما يرويه عن رحلته العلمية إلى إنجلترا عام ١٩٤٩وإحساسه العميق بملامسة الحضارة نتيجة لهذه الرحلة الجميلة وترتيباتها الوئيدة التى كانت بمثابة الطابع المسيطر على مثل هذه الأنشطة الإنسانية فى زمن الهدوء:

« ... كانت إدارة سلاح الفرسان قد أعلنت منذ بضعة أشهر عن امتحان مسابقة لبعثة دراسية لمعلمى الإشارة واللاسلكى للقوات الميكانيكية بالولايات المتحدة الأمريكية أو بإنجلترا، ولقد اجتزت الامتحان وتقرر أن تجرى الدراسة فى مدرسة المدرعات فى إنجلترا فى بوفنجتن بمقاطعة دورست فى جنوب الجزيرة البريطانية».

كانت السفن فى ذلك الوقت هى وسيلة المواصلات العادية فى التنقل بين أرجاء العالم، ولم تكن الرحلة البحرية فوق السفينة تعتبر فترة ترفيهية ممتعة بقدر ما كانت جولة تثقيفية لمشاهدة معالم العالم الأثرية والسياحية من خلال جو بديع فوق ظهر السفينة التى يستمتع عليه المسافرون بأشعة الشمس الدافئة المسلطة على أجسادهم شبه العارية، وهم يتمتعون على حافة حمام السباحة الصغير فوق سطح المركب».

«وعندما ترسو بك السفينة لأول مرة عند ميناء بيريه اليونانى لا يمكنك أن تدع الفرصة تفلت منك لزيارة قلعة الأكروبول فى أثينا، وتظل تسمع فى الدليل اليونانى محاضرة عن عظمة وأمجاد هذا البناء القديم، مما يجعلك كمصرى تشفق على هذا الرجل لو أنك اصطحبته يوما ما إلى هرم خوفو الذى سبق الأكروبول بنحو ثلاثين قرنا من المجد والقدم».

(٥٩)

على هذا النحو يمضى كمال حسن على وكأنه يقدم مختصرا شديد الاختصار لكتاب «رحلات قديمة» من التى تجمل الوصف الدقيق، وتقدمه متتابعا:

« ... وعندما تصل إلى جنوة يصرحون لك بمغادرة السفينة لتتجول بهذه المدينة الإيطالية القديمة المليئة بالصيادين لبضع ساعات ينصحونك فيها بزيارة أجمل مقابر رخامية فى العالم أقامها أشهر

فنانى إيطاليا على آلاف الأفدنة من الحدائق الغناء الممتلئة بالزهور، ومن مختلف الألوان والأحجام! لاشك أن أرواح الموتى تسعد بالتجول اليومى فى هذه الحدائق العظيمة».

«وعندما تستقل القطار من مرسيليا إلى أقصى شمال فرنسا لتعبر المانش إلى الجزيرة البريطانية، لابد أن تتخلف نهارا بباريس، فتنتهز الفرصة لزيارة حدائق بولونيا الشهيرة، وبرج إيفل، وقوس النصر الذى شيده نابليون ليخلد انتصاراته فإذا به يلاقى الهزيمة والنفى فى جزيرة سانت هيلانه فى أواخر أيام حياته، ثم استخدم هذا الصرح من بعد وفاته ليكون مثوى لأول جندى مجهول من جنود الحرب العالمية الأولى يحج إليه الناس فى الميدان المتسع الشهير بميدان النجمة».

«إن هذه الرحلة التى تستغرق نحو ستة أيام بالمركب والقطار، تقطعها الطائرة اليوم فى أقل من خمس ساعات وأنت مقيد بالسيور فوق المقعد الضيق، وعيناك لا تسعد بأى معالم تراها سوى ما يتسلل إلى بصرك على ارتفاع شاهق من خلال فرجات السحب التى تتلبد بها سماء أوروبا فى معظم الأوقات، علاوة على أن الرحلة الممتعة فوق السفينة تسمح لك أيضا بالتعرف على العديد من ركابها».

(٦٠)

ومن الفقرات المهمة لتاريخنا المعاصر ما تتضمنه روايته لأحوال مصر أثناء وباء الكوليرا، ودور الجيش فى الجهود التى بذلت لمقاومة هذا الوباء:

«... وفى هذه المرة لم يكن نزول الجيش ليواجه جموع المظاهرات الغاضبة ورد فعلها الثائر، وإنما كان عليه أن يواجه عدوا غريبا صغير الحجم، بل متناهيا فى الصغر، لدرجة استحالة رؤيته إلا بالمجهر!».

«إنه وباء الكوليرا الذى تسلل خفية من داخل منطقة قناة السويس وأخذ يوجه ضربته المميتة فى مختلف أرجاء البلاد».

«وعلى الفور كلفت القوات المسلحة بمهمة عزل بعض أجزاء القطر عن بعضها الآخر حصرا للوباء، وكان من نصيب مدرسة المدرعات أن تقوم بعزل مداخل الصعيد عن القاهرة!».

«كنت فى ذلك الوقت أعمل أركان حرب لمدرسة المدرعات التى يقودها البكباشى سيد فهمى (سفير مصر بعد الثورة)، فقمنا بوضع خطة لقفل مداخل الصعيد من غرب النيل حتى طريق الفيوم، وبذلك يتم منع دخول أى خضراوات أو فواكه إلى القاهرة، مع حظر دخول وخروج الموتى منها وإليها».

«أذكر أنها كانت أياما حزينة بائسة، الوجوه تنطق حولنا بالوجوم والشقاء خاصة عندما يخرج الأهالى ليلا ليودعوا موتاهم ويدفنوهم سرا دون أى طقوس، وتعجبت، فمن فترة غير بعيدة كان أبناء هذا الشعب ثائرين يناودن بالاستقلال التام أو الموت الزؤام، وإذا بهم قد صمتوا الآن تماما ولم يحققوا أى شىء من هذا الاستقلال، أما الموت الزؤام فقد جاءهم متطوعا ليحصد الأرواح فى كل بيت شاء أن يمر ببابه!».

(٦١)

ويتحدث كمال حسن على فى هذه المذكرات عما راج من أن الكوليرا كانت مؤامرة من الإنجليز، وهو لا يستبعد أن تكون الشائعة حقيقية لما عرف من خلق الإنجليز فى مثل هذه المواقف:

«وسرعان ما سرت إشاعات (يقصد: شائعات) بين القوم بأن هذه الكوليرا هى تدبير مقصود من القوات الإنجليزية التى ترابط فى القناة لتشغل بها الشعب عن مطالبتهم بالجلاء، فهذا نوع من الأحاييل

التى يتقنها مهندسو الاستعمار الإنجليزى، والتى يمتلئ بها ملفهم بدءا من مذبحة الإسكندرية ١٨٨١ والتى نشبت على إثر مشادة مفتعلة بين مالطى وحمّار، وبعدها مباشرة قدم الأسطول البريطانى إلى الإسكندرية وربض فى مياهها بحجة حماية الأجانب، وكان أن احتل مصر بعد ذلك! ثم افتضح أمر المالطى فيما بعد واتضح أنه ابن شقيق الطباخ الذى يعمل فى بيت القنصل الإنجليزى!».

(٦٢)

وسرعان ما يعود كمال حسن على ليتحفظ فى إبداء تصديقه للشائعة الخاصة بمسئولية الإنجليز عن نشر الكوليرا فيقول:

«... والحقيقة أنى لا أملك اليوم ما يؤيد أو يفند شائعة مؤامرة الكوليرا، ولكن الثابت المؤكد أن بريطانيا لم تلتزم بتنفيذ بنود المعاهدة منذ إبرامها تنفيذا دقيقا، سواء فيما يتعلق بإجراءات الحجر الصحى أو بالإجراءات الجمركية السليمة .. خاصة وأنها كانت تضع يدها على بعض مطارات قناة السويس الأمر الذى أتاح لها إحضار بضائع وأشخاص من جنوب آسيا، حيث كانت تتوطن بها - فى ذلك الوقت - أمراض وبائية خطيرة كالحمى الصفراء والكوليرا، وكان الجيش البريطانى قد اتخذ من منطقة القناة محطة للحجر الصحى لكل الجنود الإنجليز وهم فى طريق عودتهم من الهند إلى بلادهم».

(٦٣)

وهو يحدثنا عن انطباعاته الحزينة عن المجزرة التى قام بها البريطانيون فى معركة الإسماعيلية فى يناير ١٩٥٢ مما أدى إلى اندلاع حريق القاهرة، وهو يقدم وصفا منطقيا لما حدث من تظاهرات استدعت الاستعانة بالقوات المسلحة فكان من حظه أن

يكون من الضباط الذين كلفوا بمهمة حفظ استقرار البلد فى ذلك اليوم العصيب، لكنه حريص على الإشارة إلى أن المستفيد من حريق القاهرة كان هو المستعمر فيقول:

«... وفى اليوم التالى (٢٦ يناير ١٩٥٢) انفجر الشعب كالبركان، وخرجت قوات الشرطة فى مظاهرة احتجاج بشوارع القاهرة متجهة إلى سراى عابدين ومجلس النواب، وانضمت إليهم جموع من الشعب والطلبة احتجاجا وغضبا على الإنجليز والحكومة معا، وبينما هم فى وسط ميدان الأوبرا اندس نفر مجهولون يشعلون النيران بطريقة منظمة فى عدد من دور السينما والمحلات التجارية الكبرى».

«وسرعان ما التفت القاهرة داخل سحابة سوداء من الدخان، ولقد عجز التاريخ تماما عن تحقيق مصدر هذه الشرذمة التى كانت تقوم بالحرائق وفق تخطيط معين، ولا نستطيع أن نجزم حتى يومنا هذا إذا ما كانت أصبع السفارة البريطانية وراء هذا الحادث، لأنه فى نهاية النهار سوف تفرض الأحكام العسكرية، وينزل الجيش كالعادة ليعيد الهدوء إلى المدينة، ثم يلف النسيان كل شىء بعد ذلك ويكون المستفيد هو المستعمر، فقد تلهى الشعب عنه إلى أحداث جديدة».

(٦٤)

وحين يعلق كمال حسن على على حريق القاهرة فى مذكراته التى كتبها بعد أربعين عاما من حدوثه فإنه لا يعلق تعليق الضابط الشاب الذى شارك فى حياة ذلك اليوم، وإنما يعلق وكأنه رئيس الوزراء المسئول الذى سيلقى بيانا عن ملابسات الحادث أمام البرلمان، والحق أن هذه الحالة من تقمص المسئولية كانت تسيطر على كمال حسن على فى كثير من رواياته للأحداث وكأنه مسئول عن أن يقدم رؤية محددة لما يمر به فى كتابه من أحداث:

«وملابسات هذا اليوم لا يستطيع المحقق التاريخى أن يقف أمامها ويشهد ببراءة الأحداث التى توالت بإحكام، فجموع المظاهرات تختلط مع محدثى الشغب، ومفتعلى الحرائق، ويدور كل ذلك لساعات طويلة فى غيبة من قوات الشرطة المتظاهرة، ومن ضباط الجيش الذين أصر الملك على دعوتهم لأول مرة داخل قصره فى عابدين لتناول الغداء فى ذلك اليوم احتفالا بعيد ميلاد ابنه أحمد ولى العهد الجديد، الذى لا يتصور أى متنبئ كيف ستتطور الأحداث بسرعة بعد ذلك فى الأشهر القلائل القادمة بحيث إذا ما حان الصيف لن يكون هناك عهد أو ولى عهد يخلفه فوق أرض مصر».

(٦٥)

ويبدو مؤلف «مشاوير العمر» حريصا على أن يطلعنا على الجانب «الفنى» و«الرومانسى» فى شخصيته فى كثير من المواضع، ولاشك أنه قد أجاد تصوير شخصيته فى صورة رجل مثقف إلى أبعد حدود الثقافة، لكن هذا لا يمنع من أن ننقل للقارئ - مع شىء من الدهشة - حرصه على تصوير جو غريب لا يتناسب مع سياق الأحداث فى أحد المواقف، وذلك على النحو الذى نقرؤه فى إحدى عبارات كتابه:

« ... فى مساء يوم الإثنين الموافق ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ كنت أجلس فى مكتبى بنادى ليتوريو الإيطالى بشارع الهرم أراجع بعض البرقيات والخطابات الرسمية، وكانت موسيقى الفلامنكو الأسبانية التى أعشقها تصل إيقاعاتها الجميلة الواضحة إلى أذنى من نافذة الغرفة التى أستطيع أن ألمح من خلالها الراقص العالمى المشهور الفريدو ألاريا وهو يؤدى إحدى رقصاته الثائرة السريعة داخل ملهى أوبرج الأهرام الشهير المجاور للنادى الذى كانت قوات الاحتياطى الاستراتيجى قد احتلته ليصبح مركزا لقيادة هذه القوات».

ومن الإنصاف للحقيقة أن نقول إن هذه الفقرة تبدو غريبة تماما على سياق الكتاب كله.

(٦٦)

ويروى كمال حسن على بعض ما يصور به ذكرياته القلقة(!!) عن طبيعة الملاحقة الإعلامية الملحة فى أثناء مباحثات واشنطن فيقول:

«... نزلت مرة من الفندق خلال المباحثات فى نزهة قصيرة على القدمين تبعدنى عن الجو المحموم فى الفندق. وقصدت محلا للأحذية وما أن غادرت الفندق حتى تابعنى عدد من المراسلين ومندوبى التليفزيون فأعادونى إلى نفس الجو الذى كنت أحاول الهروب منه».

«وسمعت ضمن المتابعين مذيعا يصور بفرح هذه اللحظات الخالدة لانتهاء المباحثات إلى بر الأمان والسلام؛ وذلك بعد أن ظن المراسل أننى فى طريقى للبيت الأبيض سيرا على القدمين لتوقيع المعاهدة.. وأسرعت بالدخول إلى أول محل صادفنى وكان محل قبعات.. فلم أجد مانعا من شراء غطاء لرأسى العارية، ومن المحل اتصلت بالفندق وطلبت سيارة وصلت بالفعل لإنقاذى من هذا الموقف فلم أكن أنوى الإدلاء بأى تصريح من أى نوع، ناهيك عن التصريحات المخيبة لآمالهم التى كان يمكن أن تصدر عنى فى مثل هذه الفترة».

(٦٧)

كذلك فإن مؤلف «مشاوير العمر» لا يجد حرجا فى أن يعبر عن الجانب الإنسانى من مشاعره تجاه السلام مع إسرائيل فيما يروى من وقائع حدثت فى أثناء خطوات معركة السلام، وهو حريص على أن يكرر روايات هذه الوقائع فى كتابه «مشاوير العمر» بعد أن كان قد رواها فى كتابه السابق «محاربون ومفاوضون»، وذلك حيث يقول:

«... حدث مرة أثناء إحدى جولاتى على القدمين مع عيزر فايتسمان فى شوارع تل أبيب، وكان فى شهر رمضان أن اندفعت سيدة فى الستين وعانقتنى وقبلتنى وقالت بارك الله فيك ثم فعلت نفس الشىء مع عيزر فايتسمان. والتقط المصورون هذا المشهد. وأذكر أن الصورة نشرت فى اليوم التالى فى صحف الأردن تحت عنوان «قُبلة فى رمضان» .. ولا أشك لحظة فى أن هذه السيدة هى أم فقدت زوجا أو ابنا أو شقيقا لها فى الحرب، وأن ابتهاجها بالسلام هو الذى دفعها إلى ذلك، فقد وجدت فى السلام ـ شأنها شأن معظم الشعب الإسرائيلى ـ خلاصا من حياة أفقدها الكره والعداوة طعم السعادة».

«وقد سألتنى مرة السيدة الصحفية «سميد أربرى» مراسلة يديعوت أحرونوت عن ذكرياتى عن إسرائيليين أو مصريين أفقدتهم الحرب عزيزا لديهم».

(٦٨)

ولعل هذا الجانب الإنسانى البسيط والعميق فى آن واحد هو ما يجعل صاحب هذه المذكرات يعترف بصدق بالسبب الذى جعله يلتحق بالكلية الحربية فى مطلع حياته على الرغم من أنه كان على أبواب كلية الطب، ومن العجيب أنه اقتدى بأخيه الذى ترك دراسة الطب من قبل وهو يقول:

«... كنت أتمنى أن أصبح طبيبا بشريا خصوصا أن مجموعى كان عاليا يتيح لى الالتحاق بكلية الطب. ولكنى أعتقد أنى تأثرت وقتذاك بسلوك شقيقى طلعت الذى يكبرنى بثلاث سنوات عندما ترك دراسة إعدادى الطب والتحق بالكلية الحربية وتخرج منها بعد عامين فقط.. إن التحاقى بهذه الكلية إذا سوف يتيح لى فرصة المشاركة فى رعاية

إخواتى الثلاثة الأصاغر، مما يخفف العبء عن هذه السيدة المصرية الصامدة التى صهرتها السنون فى مشوارها اللاهث حتى صرنا رجالا.. ومن هنا كان قرارى بالالتحاق بالكلية الحربية خاصة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى سمحت بزيادة حجم القوات المسلحة المصرية».

(٦٩)

ولا يفوت صاحب المشاوير طيلة فصول كتابه أن ينقل لنا صورة معبرة جدا عن مشاعر شريكة حياته السيدة آمال، وعلى الرغم من أن السياق الطبيعى لحديثه يمكن أن يستغنى عن مثل هذه الفقرات إلا أن هذا الرجل يأبى إلا أن ينبئنا عن مدى الحب والحنان والإخلاص الذى تميزت به شخصيته، ثم هو يرتقى بأسلوب الكتابة فى أدبنا المعاصر لتناول أروع المشاعر الإنسانية بلا حياء وبلا تكلف أيضا وبلا تظاهر بالحضارة أو الرجولة الشرقية القديمة.

ويكفى أن السطور التى تناولت مشاركات السيدة آمال فى هذا الكتاب تفوق السطور التى تناولت دور السيدة جيهان السادات فى كتاب «البحث عن الذات» مثلا، مع أن السيدة جيهان هى ألمع سيدات هذا الجيل من زوجات الضباط الذين ولدوا سنة ١٩٢٠ وفيما قبلها بعامين أو بعدها بعامين، فضلا عن مشاركتها الفاعلة فى الحياة العامة.

وسننقل إحدى هذه الفقرات التى يروى فيها صاحب المشاوير موقف زوجته قبل نشوب حرب ١٩٦٧ فيقول:

«وعندما توجهت إلى منزلى بحى مصر الجديدة لتجهيز نفسى لسفر طويل، وجدت آمال زوجتى تتنازعها أسئلة حائرة لم أرض أن أصارحها بأنها هى نفس الأسئلة التى تدور فى ذهنى.. قالت: «إنى

أتساءل كيف يأخذ ذهابكم إلى سيناء شكل التظاهر والتهديد بالحرب مع أنه من الواضح تماما لكل شخص عادى أن إسرائيل ستدخل الحرب منتهزة فرصة وجود جزء كبير من الجيش فى اليمن؟!».

«لم أعقب على حديثها، بل سلمت عليها وعلى أبنائى مودعا.. وعند باب المنزل ركزت عينيها على عينى قائلة وهى تعطينى مصحفها الصغير: بإذن الله تذهب وتعود بالسلامة و... وبشرف! وضغطت على الكلمات الأخيرة كمن يقول كان الله فى عونكم أنتم مُشرفون بكل تأكيد على حرب لستم على استعداد لها. وكعادتها لم تستسلم للدموع. ولكن كما علمت من أطفالى فيما بعد أنها لا تفعل ذلك إلا عندما تختلى بنفسها فى غرفتها وحيدة!».

(٧٠)

وننتقل مسرعين بعض الشىء إلى انطباعات كمال حسن على عن فترة حكم ثورة يوليو فيروعنا أن هذا الرجل الذى وصل إلى أعلى مناصب عهد الثورة لا تخلو مشاعره من المرارة من بعض تصرفات الثورة وعهدها:

وهو على سبيل المثال يتحدث حديث مفعما بالأسى عن أعقاب ثورة ١٩٥٢ ونشوء التفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة:

«... وهكذا لم تتميز طبقة أهل الثقة فى الأغلب بأية كفاءة خاصة، سوى أنهم «متصلون» بالجهات العليا.. ويكفى أن يشار إلى أى واحد منهم بهذا اللقب حتى يعمل له ألف حساب، فكانوا أشبه بقوموسيرات الاتحاد السوفييتى الذين كونوا طبقة أخرى متعالية داخل الجيش الروسى هى التى كانت تجنى كل ثمار الثورة».

(٧١)

ويهاجم كمال حسن على فكرة تسمية الضباط الذين تولوا قيادة الثورة وأتباعهم بالضباط الأحرار(!!)، ويوجه إلى هذه الفكرة انتقادات قاتلة:

«... ولذلك تطلع الكثير منهم إلى تحقيق أمنيات شخصية، وكان جواز مروره فى ذلك هو أنه يحمل لقب «الأحرار» وهى تسمية لا شك تحمل معنى جائرا يشير إلى تصنيف غير مقبول بالمرة. فالمفروض أن كل من يخدم فى القوات المسلحة قد نال شرف الجندية الذى لا يناله إلا من هم أحرار بالفعل. ناهيك عن القول الإسلامى المأثور بأن الناس ولدوا جميعهم أحرارا».

«فلم ولحساب مَنْ كانت هذه التفرقة التى كانت من ضمن الأسباب الرئيسية لكارثة ١٩٦٧؟».

«إذ ظل يحمل هذا الموقف الطبقى فى كل طياته كل أسباب الانهيار فى الانضباط العسكرى الذى يعتبر أساس العمل والنظام السليمين داخل أية قوات مسلحة فى أية دولة فى العالم لا ترى لنفسها دورا مخلصا سوى الأمن والدفاع عن الوطن فحسب!».

(٧٢)

ولا تخلو مذكرات كمال حسن على من حديث آسف على المستوى الذى وصلت إليه آليات تيسير الأمور فى الجيش المصرى نفسه فى حقبة الثورة التى كان قادتها هم بعض ضباط هذا الجيش، وهو يتحدث عما شاب هذه الحقبة من عناية بالتقارير السرية، ومفاهيم الأمن، والأثر السلبى لمثل هذه السياسة.

ويروى لنا كمال حسن على معاناته هو نفسه فى إحدى مراحل حياته من مثل هذه التقارير، وهو يضرب مثلا بحديثه عن تقرير آذاه لا لسبب إلا لأنه كان يقابل سعد التائه الصحفى الشيوعى عند حضوره للسلاح لمقابلة ثروت عكاشة قائد السلاح!!

وربما يروعنا أن نقرأ ما هو غير مشهور عن هذا الرجل الذى وصل إلى أعلى ما يصل إليه الضباط بعد ذلك كان قد نقل من السلاح الذى يعمل فيه إلى مصلحة السجون.

وهكذا يمكن القول بأن ما حدث من نقل الكتاب إلى باتا وغيرها من شركات القطاع العام لم يكن ابتكارا وإنما كان سياسة مبكرة مارستها قيادة الثورة منذ سنواتها الأولى، وبدأت بتجريبها فى ضباط القوات المسلحة أنفسهم:

«... نادانى بعد بضعة أيام أركان حرب السلاح الذى تعين بعد ثروت عكاشة (وهو القائمقام أحمد صبرى كمال) وكلفنى بالتوجه إلى إدارة شئون الضباط (كاتم أسرار حربية فى ذلك الوقت) لإحضار بعض الخطابات السرية».

«ولدهشتى وجدتنى منقولا إلى مصلحة السجون مع نقل ٣٤ ضابطا آخرين خارج السلاح، اعتقل منهم ٢٦ بتهمة محاولة قلب نظام الحكم».

«وكنت الوحيد الذى نقل إلى مصلحة السجون، ثم من مصلحة السجون إلى معهد الضباط العظام، ثم منه إلى إدارة الحرب البرية/ الجوية، وتم كل ذلك فى فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وظللت أعانى حالة من القلق وعدم الاستقرار إلى أن تقدمت لامتحان كلية أركان حرب، وكنت من بين الناجحين».

(٧٣)

ويشير كمال حسن على بكل وضوح إلى أنه هو نفسه كان مشكوكا فى أمر اتصاله بالشيوعية، وأنه وضع تحت رقابة كثيفة حتى أمكن الحكم على طبيعة سلوكه:

«... وعند تركى لإدارة الحرب البرية/ الجوية بعد بضعة شهور عائدا للسلاح كما تقضى التعليمات بذلك قبل دخول الكلية، سلمنى مديرها (العميد أ.ح أمين سامى سفيرنا فى الخارجية فيما بعد) تقريرا شاملا كتب عن كافة نواحى نشاطى، وعملى، وخلقى وتصرفاتى خلال الشهور السابقة التى قضيتها بالإدارة، الأمر الذى يعنى أنى كنت تحت رقابة شديدة طيلة هذه المدة».

«فلما استفسرت عن قصة هذا التقرير علمت أنى كنت متهما بالشيوعية نتيجة وشاية غير حقيقية عن اتصالى بالصحفى الشيوعى (سعد التائه)».

«ولقد عرفت فيما بعد أن الذى وشى بى هو زميل سلاح من أهل الثقة، كوفئ بعد ذلك على خدماته للثورة بتعيينه مساعدا للملحق العسكرى فى إحدى الدول الكبرى، سامحه الله وغفر له فقد توفى إلى رحمة مولاه!».

(٧٤)

وحين ينساق القارئ مع نفسه إلى التفكير فيما سجلته هذه المذكرات عن عواقب الأحداث الوطنية التى شهدها الوطن فى عهد الثورة فإنه يجد مؤلف هذه المذكرات أكثر ما يكون تعبيرا عن الأسى عند حديثه عن الانفصال السورى، وبخاصة أنه كان فى ذلك الوقت كان الضابط المصرى الوحيد الذى أتيح له أن يرأس لواء كاملا فى

الجيش السورى، وهو أمر غير مشهور بالطبع فى ظل الحرص التلقائى على طى صفحة الوحدة بكل ما فيها.

وهو يحدثنا فى مواضع مختلفة عن مشاعره الحادة تجاه ما كان يراه من خطأ فى ممارسات قيادتنا للوحدة فيقول:

«... فى الوقت الذى كانت الأمور تجرى فيه على خير ما تكون داخل اللواء ٧٩ المدرع، كانت هناك أمور أخرى تجرى على المستوى السياسى تحمل فى طياتها مخاطر الانفصال وفك عرى الوحدة، فكانت هناك شكوى دائمة فحواها أن القرارات تتخذ على أساس تقارير الأجهزة وليس من واقع الحال، وكان وزير الداخلية فى سوريا عبد الحميد السراج (هذا الضابط الشجاع الذى نسف مضخات أنابيب البترول من تلقاء نفسه فى عدوان ١٩٥٦ تحالفا مع مصر) قد بدأ يفتك بالشيوعيين ويعتقل البعثيين الذين استقال وزراؤهم من الحكومة».

«وفى الجيش أرسل الضباط البعثيون فى دورات تدريبية إلى مصر والاتحاد السوفييتى فسرت على أنها استبعاد».

«أما مجلس الشعب الذى كان مكونا من ٤٠٠ عضو مصرى و٢٠٠ عضو سورى فلم يكن يمثل أى أحزاب ديمقراطية حقيقية كما اعتاد السوريون، فالنواب جميعا مجرد أعضاء فى الاتحاد القومى، الأمر الذى خلق فراغا سياسيا لم يعتده هذا الشعب».

(٧٥)

وبإحساس رجل المخابرات المتميز، ورجل الدولة المسئول يلخص كمال حسن على مجمل الشواهد التى كانت تنبئ بحدوث الانفصال وعجز القيادة المصرية عن استيعابها فيقول:

«وعندما جاء عبد الحكيم عامر إلى دمشق فى أواخر أغسطس ١٩٦١ تلقى تقارير مختلفة من كل الأجهزة والأفراد تفيد بقرب وقوع انقلاب عسكرى».

«كان الضباط المصريون الذين يعملون بالجيش السورى قد بلغ عددهم ٨٥٠ ضابطا جاءوا ليسدوا عجزا قائما، وليحلوا محل عدد كبير من الضباط السوريين الذين خرجوا من الجيش عقب وقوع عدة انقلابات متكررة».

«ولكن الدعايات المضادة وقوى الشحن الأخرى صورت وجود هذا العدد الكبير على أنه احتلال مدبر».

«وكانت الانقلابات العسكرية المستمرة قد أصبحت إحدى السمات المميزة لفوضى الحكم فى سوريا منذ أول انقلاب حدث فى ٣٠ مارس عام ١٩٤٩ بقيادة حسنى الزعيم».

«ولقد اعترف حسنى الزعيم لمايلز كوبلان بلسانه أنه كان انقلابا أمريكيا، أى من تخطيط وإعداد المخابرات الأمريكية، وأنها هى نفسها أطاحت بحسنى الزعيم عندما نسى نفسه وبدأ يخرج عن طوعهم، وعندما بدأ يتعالى على مدبرى الانقلاب الأمريكيين، فتنكروا له خاصة بعد أن بدأ يطالبهم بأن يقفوا له احتراما كلما وقف، وأن ينادوه بكلمة «صاحب الفخامة»، وأن يستخدموا فى الحديث العادى لفظ «أنتم» وليس لفظ أنت (كان الحديث يدور بينهم بالفرنسية، فطالبهم باستخدام اللفظ vous بدلا من tu «لعبة الأمم» ص ٧٦ طبعة إدارة الاستعلامات)».

«ولقد كلفه هذا الأسلوب رأسه عندما قامت مجموعة أخرى من أصدقائه الضباط بقيادة سامى الحناوى بانقلاب فى أغسطس ١٩٤٩ (أى بعد انقلاب حسنى الزعيم بستة أشهر فقط)، وكان الانقلاب

بزعامة أديب الشيشكلى، الذى قام بدوره باعتقال سامى الحناوى بعد أربعة أشهر فقط».

«ولقد ظل أديب يحكم سوريا بيد قوى حتى فبراير عام ١٩٥٤، وبعد ذلك غادر البلاد هربا بعد أن واجه انقلابا جديدا، وبعدها تعاقبت على سوريا الانقلابات العديدة حتى أصبح من الصعب على المرء أن يبقى متابعا لها على حد قول مسئول آخر بالمخابرات الأمريكية».

«وفى الحقيقة كان هناك قول شائع يتردد فى سوريا هو: إن مَنْ يصح مبكرا ويستولى على غرفة المقسم العمومى فإنه يحظى بالحكم قبل زميله الذى يتأخر فى النوم، والمقصود من كلمة المقسم العمومى غرفة السنترال التليفونى الملحق بمبنى القيادة فى قطنة، حيث يمكن إصدار التعليمات وأوامر التحركات إلى الوحدات من هذا المكان!».

(٧٦)

وهو يروى مظاهر التوتر فى الساحة السورية فى الفترة التى سبقت الانفصال، ثم يروى ذكرياته الشخصية عما حدث له هو نفسه ليلة الانفصال، وهو يروى المفارقة فى أن هؤلاء الضباط أنفسهم كانوا قد اختيروا لحراسة عبد الناصر:

«كان الموقف عند مجىء عبد الحكيم عامر لدمشق قد وصل إلى أعلى درجات التوتر، لدرجة أن طلبت القيادة منا نحن قادة ألوية قطنة أن نبيت فى المعسكرات بالتناوب».

«وفى ليلة ٢٧/ ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ كنت أبيت فى مناوبتى بمعسكر اللواء عندما فوجئت بأربعة من الضباط السوريين يقتحمون مكتبى شاهرين الرشاشات فى وجهى وتكلم أقدمهم قائلا: سيدى المقدم.. أنت تعلم مدى تقديرنا الشخصى لك، لكن صدرت الأوامر

إلينا من قيادتنا السورية بهذا الانقلاب، لذا قطعنا جميع الاتصالات بين اللواء والخارج، أرجو أن تفهم عذرنا فأنت موقوف من الآن!».

«عندئذ أدركت أن ما كان يخشاه الجميع قد وقع بالفعل!».

«ولشد ما أثر فى نفسى أن الضباط الأربعة الذين كانوا أمامى كانوا من أفضل ضباط اللواء السوريين الذين أعتز بهم ويعتزون بى، بل إنهم كانوا محل ثقة من الجميع، لدرجة أن القيادة - لسخرية القدر - سبق أن انتخبتهم ضمن مجموعة الضباط السوريين لحراسة عبد الناصر عند زيارته لسوريا قبل ستة أشهر فقط».

«وفى محاولة مستميتة صرخت فى الضباط فى أقصى انفعال قائلا: عليكم أن تفهموا أن هذه أول وحدة عربية ظلت شعوبنا العربية تتمناها للعديد من السنين، وأن ما تقدمون عليه الآن هو أول مسمار تدقونه فى نعشها، ولن يسعد بهذا العمل الذى سيصيب الوطن العربى الإحباط إلا أعداء هذا الوطن».

(٧٧)

ويحاول كمال حسن على بروح رجل الدولة المتقدم فى السن أن يعيد تقييم الموقف الذى حدث فى ليلة الانفصال فى ١٩٦١ فيقول:

« ... والحقيقة كان الموقف شاذا وغريبا بيننا، فالضباط كانوا موزعى الخاطر بين تعليمات قيادتهم السرية وبين الولاء للوحدة وللصداقة الشخصية التى قامت بينى وبينهم!».

«وظللنا نتحدث فى أمور نظرية بحتة عن الوحدة التاريخية التى جمعت بين سوريا ومصر معا فى جانب واحد على مدى حقب التاريخ».

«من العجيب أن ما أصاب مصر من استعمار أو استقلال هو نفس ما أصاب سوريا، بل كثيرا ما كان المستعمر هنا هو المستعمر نفسه

هناك، بدءا بغزو الإسكندر لسوريا ثم مصر، واحتلال الرومان للقطرين فى آن واحد، ثم التحرر الإسلامى للبلدين على يد عمرو بن العاص، ومرورا بالحقب الإسلامية المختلفة حتى الاحتلال العثمانى، ثم خضوع مصر للانتداب البريطانى، وسوريا للانتداب الفرنسى بعد الحرب العالمية الأولى».

«كانت البيانات العسكرية تتوالى على مسامعنا من جهاز الراديو الذى جلسنا معا فى التفاف من حوله، وكانت إحدى كتائب المشاة السورية قد احتلت مبنى القيادة منذ الصباح وهى فى طريقها إلى ميادين الرماية للتدريب، وفجأة حدث تطور غريب!».

«فقد صدر البيان الذى يحمل رقم ٩ الذى يبشر بأن الأزمة قد انتهت وأن المشير عبد الحكيم عامر قد استجاب لمطالب الجيش السورى، وفى الحال هرع ضباط الانقلاب إلى احتضانى والاعتذار الشديد لى لما حدث منهم»

(٧٨)

ويلخص كمال حسن على الموقف فى سوريا واصفا له على أنه وصل إلى نحو أنهى الأمل فى عودة الوحدة... ويقول:

«ولكن بعد فترة قصيرة صدر البيان رقم ١٠ الذى حمل فى طياته أن الأزمة، للأسف، مازالت مستمرة».

«وهنا تكهرب الجو مرة أخرى، وعاد الوضع إلى ما كان عليه قبل ساعات، وفى هذه اللحظة غادر الغرفة بعض الضباط السوريين وآثروا ألا أرى وجوههم إلى الأبد».

«وفى مساء اليوم التالى جاءنى بعضهم وطلب منى بمنتهى الحزن والأدب أن أتوجه معهم إلى أحد المعسكرات القريبة من دمشق (معسكر سلاح الإشارة بالقابون)!».

«كانت الجماهير السورية منقسمة على نفسها بين مؤيد للانفصال، وبين معارض له، بل إن بعض القوات السورية فى حلب دخلت فى مقاومة ضد القوات الانفصالية، وقامت مظاهرات شعبية كثيرة فى حلب ودير الزور واللاذقية وغيرها تنادى بشعارات الوحدة وتدين الانفصال».

(٧٩)

وهو ينفرد برواية تفصيلات مهمة عن اعتقاله بعد نجاح الانفصال، وذلك على الرغم من منزلته العسكرية الرفيعة، وعن وصول المعتقلين إلى خمسمائة، وعن تحريك هذه الجموع بانتظام إلى حيث يمكن الخلاص منها، وهى تفصيلات تدلنا على مدى التغييب الذى عاشته قيادتنا، وعلى مدى التخطيط الذى تمكن به قادة الانقلاب من تحقيق النجاح:

« ... فى معسكر الاعتقال وجدت هناك ما يقرب من خمسمائة ضابط مصرى، وبالطبع كانت هناك معسكرات اعتقال أخرى غير هذا المعتقل».

«وعند منتصف الليل طلب منى ضابط سورى برتبة مقدم أن أصطحبه إلى خارج المعسكر حيث وجدت أتوبيسا فى الانتظار كان به مجموعة أخرى من ضباط اللواء ٧٠ مع عائلاتهم، ولقد أسرّ لى المقدم أننا سنتوجه إلى منزلى لكى أرحل مع عائلتى عند الفجر، ولن يسمح لنا إلا بحقيبة واحدة لملابسنا».

(٨٠)

ونواصل قراءة ما يرويه كمال حسن على عن الترتيبات الدقيقة التى اتخذها منظمو الانفصال من أجل الخلاص من الضباط المصريين بأقصى سرعة ممكنة إنهاء لوجودهم، وإنهاء لمظاهر

الوحدة، ونحن نرى أن قرار ترحيل المصريين لم يقتصر على ضباط الجيش، بل امتد إلى ترحيل المعلمين والخبراء كافة من كل التخصصات:

«وعند حوالى السادسة صباحا توجهنا إلى مطار دمشق، حيث كانت فى انتظارنا طائرة إثيوبية مستأجرة خصيصا لنقلنا، كانت تقل ضباط المدرعات المصريين الذين كانوا يعملون فى اللواء المدرع فى حمص فى شمال سوريا، لقد أصبح واضحا أن قادة الانقلاب كانوا يرغبون فى التخلص العاجل من وجود ضباط المدرعات المصريين فى أول الأمر لخشيتهم منهم».

«ولقد خلفنا وراءنا معظم متاعنا ومستلزماتنا وشققنا ومفروشاتنا، والتى اضطررنا لتركها أو التخلص منها بأبخس الأثمان فى آخر اللحظات، وبالطبع كانت هذه الخسائر المادية آخر ما كنا نأسف له أو نفكر فيه».

«وهكذا بعد ٤٨ ساعة فقط من الانفصال كنا فى مصر، وقد حمدت الله على نجاتى وأولادى من محنة الحجز والاعتقال، ولو أنى كنت أشعر بالأسى لعدد كبير من الضباط الزملاء الذين استبقوهم هناك كرهائن فى سوريا، وظلوا بها لمدة تصل إلى حوالى الشهر، لم يعاملوا فيها معاملة كريمة من عناصر الانفصال، حتى كان سفرهم عن طريق لبنان حيث لقوا بها كل تعاون وود من الحكومة والشعب اللبنانى».

«وللأسف لم يقتصر ترحيل المصريين على مجرد ضباط الجيش، بل امتد إلى ترحيل المعلمين والخبراء كافة من كل التخصصات، ولقد تم تسفيرهم بالبحر عن طريق ميناء اللاذقية، وكانت خسارة كبيرة لهم ولنا، وهكذا انتهت تجربة أول وحدة عربية فى العصر الحديث، وتمزقت معها الجمهورية العربية المتحدة بسبب الحكم البيروقراطى

العسكرى، وبسبب الفراغ السياسى الذى لم يسده تنظيم سياسى مخلص تتوافر فيه الكوادر الحزبية الصالحة».

(٨١)

وهو يروى أن زوجته أصيبت بصدمة نفسية أدت إلى ظهور أعراض مرض السكرى عليها فى يوم الانفصال نتيجة لقسوة ذلك الحدث، وأنه ظل يستشعر مرارة الانفصال كل يوم مع كل جرعة أنسولين تتعاطاها حتى يومنا هذا:

«... وفى المساء وقع حادث إنسانى من سائق سيارتى السورى العريف عبد الله، إذ توجه إلى منزلى وأنا محجوز بالمعسكر ليطمئن زوجتى وأولادى على سلامتى رغم الحظر الكامل على التحركات، ولقد حدث ذلك فى مساء اليوم نفسه، إلا أنه جاء متأخرا لبعض الوقت، فقد أصيبت زوجتى بصدمة نفسية أدت إلى ظهور أعراض مرض السكر عليها، الذى لازمها بعد ذلك طيلة الحياة برغم المشاعر الطيبة لجيراننا السوريين الذين لم يتركوها هى وأولادى لحظة واحدة، ولكنى فى الحقيقة أصبحت أستشعر مرارة الانفصال كل يوم مع كل جرعة أنسولين تتعاطاها حتى يومنا هذا».

(٨١)

ويأبى كمال حسن على إلا أن يقدم قصة موقف إنسانى آخر يبلور به مأساة الانفصال وأثرها على المستوى الأسرى، ذلك أن المأساة قد حفرت أثرها فى نفسية ابنه شريف على نحو ما أثرت فى زوجته بظهور أعراض مرض السكر عليها، أما ابنه شريف فقد ظن أن الطرد سيلاحقه حتى حين أصبح فى وطنه بعد عودته من الانفصال:

«مازلت أذكر تعليقا بريئا من ابنى شريف عن أحداث هذا اليوم، وكان شريف وقتها يبلغ من العمر خمس سنوات تقريبا، فى آخر ليلة

لنا بسوريا أيقظناه عند الرحيل من سباته العميق لنغادر المكان قبل بزوغ الفجر تحت حراسة مقدم سورى وملازم أول مسلح فى صحبته، سألنى شريف وعلامات التعجب ترتسم على وجهه من هذه الرحلة المفاجئة: «إحنا رايحين على فين يابابا؟».

«وأجبته إننا عائدون إلى مصر، فقال فى تلقائية الطفولة: «والله مصر أحسن من سوريا»! ولم أعلق بشىء، ولكن لدهشتى سمعت المقدم السورى يقول لشريف: «والله يابنى الحق معك!».

«ومن المضحك المبكى أننا عند وصولنا إلى مطار القاهرة الدولى وفى طريقنا إلى بيتنا حانت منى التفاتة إلى شريف فوجدته وكأنه يفكر فى قلق عميق، فسألته عما يشغل باله فقال لى فى سذاجة: «حنعمل إيه لو طردونا تانى من هنا كمان؟!».

«والحقيقة كان شريف معذورا فى هذا التفكير، فلقد ظللنا طيلة العام الماضى نؤكد له فى حديثنا أن مصر وسوريا وطن واحد، وها هو ذا الآن يخشى أننا كما طردنا من سوريا قد نطرد أيضا من مصر».

«وظللت للحظة أبحث فى رأسى عن إجابة مبسطة توضح له الأمر فى كلمتين، ولكن أنقذنى من حرجى صوت أخته الكبرى جيهان بنت التاسعة تقول له: «لا يا شريف لا تخف، فمصر هذا البلد الذى ولدنا فيه، ولا يستطيع أحد أن يطردنا منها أبدا»، والآن بعد مضى ثلاثين عاما على هذا اليوم مازالت جيهان تذكر هذا الحادث بكل تفاصيله، وعندما تتذكر حديثها مع أخيها شريف تقول لى: كنت أرغب فى طمأنته ولكن يعلم الله كم كنت أتألم فى داخلى رغم أنى كنت صغيرة!».

«والحقيقة أن مصر كلها قد تألمت فى ذلك اليوم».

(٨٢)

ويلخص مؤلف «مشاوير العمر» بعض أخطاء مصر فى سوريا حين يروى انطباعات القائد الذى عمل معه فى اللواء ٧٠ المدرع فى يومين مختلفين: يوم أن قدم للعمل تحت قيادته، ويوم أن خلفه هو نفسه فى قيادة اللواء:

« ... وأذكر أن قائد اللواء (وكان يدعى العقيد محمود عودة) قد شد على يدىَّ مهنئا يوم خلفته فى منصبه عندما أوفد فى بعثة إلى الخارج، ثم اعتذر لى عن قصة صغيرة حدثت منه يوم أن جئت لتقديم نفسى إليه منذ عدة شهور، إذ بادرنى بسؤال أعترف أنه هز نفسيتى كضابط مصرى، قال لى يومها: هل يمكننى أن أعرف إذا ما كنت من أهل الخبرة أو من أهل الثقة؟ وتعمدت أن أرد على سؤاله متجاهلا مقصده قائلا: أنا لا أعرف ماذا تقصد، ولكن الذى أعرفه عن نفسى أنى قد أوفدت فى بعثة ١٤ شهرا إلى الاتحاد السوفييتى وعملت رئيس أركان القيادة الشرقية ثم كلفت بالحضور إلى هنا لمعاونتك!».

«ويومها ضحك وقال لى: «إذا فأنت من أهل الخبرة.. وعندما غادر اللواء ـ ولم أره بعد ذلك ـ قال لى: «والله يا أخى أنت تختلف عمن قبلك تماما.. وليتهم فى مصر يجعلون أهل الخبرة هم أهل الثقة بالفعل»! ولم أعلق بشىء».

(٨٣)

والحق أننا لو تأملنا إحساس مؤلف هذا الكتاب فى كل ما تقلد من مناصب وقارنا إحساسه بالإنجاز فى كل منها لوجدناه أكثر ما يكون سعادة بما بذل فى جهاز المخابرات عنه فى أى منصب آخر من كل المناصب الوزارية التى تقلدها بعد ذلك.

وقد نستطيع فهم هذا الشعور فى ضوء أن العمل فى هذا الجهاز كان عملا هادئا يتيح لصاحبه اللذة بإنجازه بعيدا عن السباق المحموم لأجهزة الإعلام، وهو السباق الذى عانى منه كمال حسن على نفسه فى كل خطوة كان يخطوها حين كان وزيرا للخارجية ومسئولا عن التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

ولهذا فإننا نجد كمال حسن على يتحدث بسعادة بالغة عن عمله وإنجازه فى المخابرات فى أكثر من موضع، ويكفينا أن نشير إلى واقعة استقباله للصحفيين فى جهاز المخابرات وتناولهم الغداء فيه ومرورهم على أقسامه وأجنحته. أو اهتمامه مثلا بإنتاج الفيلم الذى عرف بعد ذلك باسم «الصعود إلى الهاوية»، فضلا عن مشاركته لحسن التهامى فى بدء الاتصالات بالجانب الإسرائيلى».

(٨٤)

وربما كان الأروع من هذين فى نظرى ما يرويه عن النشاط المهم لجهاز المخابرات فى متابعة الأمن الاقتصادى للبلد لكنه يعترف أن المعلومات التى قدمتها المخابرات لم تؤد إلى فائدة على الاقتصاد المصرى بسبب البطء الحكومى حيث يقول:

«... وأذكر أنه فى عام ١٩٧٧ انخفض محصول القمح والحبوب فى الاتحاد السوفييتى إلى أدنى مستوياته، مما ينبئ بلجوئه إلى السوق العالمى لشراء ما يلزمه نظير الدفع بالذهب، كان العجز حوالى ١٢ مليون طن، لذلك كان من المتوقع زيادة الأسعار بقدر كبير حيث يخضع السوق العالمى إلى قاعدة العرض والطلب. واتصلت بوزير التموين لسرعة التعاقد على الكمية المطلوبة وقتها وكانت مليون طن قمح، غير أن الاستجابة كانت من البطء بحيث بدأت الأسعار فى الصعود، فلجأت إلى السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء الذى أوصى

بسرعة التعاقد، إلا أن الوقت كان قد فات واندفعت الأسعار إلى زيادة ما يقرب من ٥٠ دولارا فى الطن. وبعبارة بسيطة فقد خسرنا نتيجة لعدم تقدير قيمة هذه المعلومات وهذا التحليل حوالى ٥٠ مليون دولار. وكاد الأمر يتكرر فى العام التالى لولا تدخل الرئيس السادات بشخصه، الأمر الذى دعا إلى إصدار نشرة اقتصادية كل ١٥ يوما توزع على كافة الوزارات والجهات المعنية، تشمل كافة المعلومات الاقتصادية المؤثرة على السوق العالمية وبالتالى على مصر».

....

وهو بعد رواية هذه القصة يصل بنا إلى تقرير حقيقة مهمة أحس بها فى مواقعه المتقدمة فيقول:

«لذلك لا يتوقف نجاح أى جهاز مخابرات فى بلد ما على ما يحصل من معلومات وتحليلها، بل يتوقف على مدى الاستفادة بهذه المعلومات فى التوقيت المناسب، ولا ينطبق ذلك على المعلومات العسكرية فحسب بل على كافة المعلومات كما رأينا فى مثال القمح».

(٨٥)

ولا ينبغى لدارسة هذه المذكرات أن ننقل ما نمت عنه المذكرات نفسها من سعة أفق السياسى البارز كمال حسن على فيكفى أن ننقل ما نقله لنا فى موضعه تماما عن موقف تيتو السياسى الذكى فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، حين دعا كل الحكومات والأحزاب الشيوعية فى شرق أوروبا للاجتماع بعد توقف المعارك فى الشرق الأوسط بساعات قليلة.

وليس عجبا أن نتحدث عن سعة أفق كاتب هذه المذكرات الذى يروى هذه الوقائع بشىء من التأييد، وإن بدا للمسرع فى أحكامه أن هذا قد يتعارض ما رواه كمال حسن على فى موضع آخر عن معلق

عسكرى قال بأن الاتحاد السوفييتى كان فيما يبدو هو المحظوظ الأول من حرب ١٩٦٧ لأنه وصل إلى المياه الدافئة.. ذلك أن هذا الوصول كان ـ بالفعل ـ مؤقتا جدا!!.

ويعبر كمال حسن على عن هذا المعنى بوضوح فيقول:

«... لعل أغرب ما حدث فى هذا الاجتماع، كان الحديث الذى وجهه تيتو إلى المجتمعين قائلا لهم: «إن ضرب حركة التحرر الوطنى فى الشرق الأوسط لن تكون إلا بداية الخطر الذى سوف يمتد غدا لدول أوروبا الشرقية، وبعد غد يصل الخطر إلى الاتحاد السوفييتى نفسه».

«ولقد مضى تيتو فى حديثه موضحا كيف أن الاتحاد السوفييتى لم يتمكن حتى ذلك اليوم من حل المشكلة القومية فيه، ثم نبه كيف أن هناك نشاطا معاديا يتحرك فى الجمهوريات الغربية كأذربيجان وكازاخستان وچورچيا وغيرها، بل وأيضا فى الجمهوريات الشمالية بالبلطيق كأستونيا ولاتفيا وليتوانيا. وكأنما كان الرجل يقرأ المستقبل فى كتاب مفتوح!».

«والحقيقة أن المعنى الذى أوضحه تيتو فى ذلك الاجتماع، سبقه عبد الناصر إلى استشفافه عندما قابله السفير السوفييتى يوم ٨ يونيو (اليوم الرابع للمعركة) فجابهه بقوله: «إنها سوف تكون كارثة إذا لم يفهم قادة الاتحاد السوفييتى أنهم بهزيمة العرب قد هزموا هم الآخرون!».

(٨٦)

ومع أن كمال حسن على لم يكن من الذين يجيدون الحديث عن إنجازاتهم بطريقة تصورها على أنها معجزات، فإن كثرة ما أتيح لهذا الرجل من مواقع متقدمة فى قيادة العمل العسكرى السياسى قد

عوضته عن هذا التواضع، ومع هذا فإن كمال حسن على يضع أيدينا على بعض ما تحقق على يديه خلال توليه رئاسة الوزارة، وهى فترة قصيرة جدا.

وهو يتحدث عن دور وزارته فى محاولة حل مشكلة الدعم من خلال إعادة توزيع أنواع الدقيق بين المحافظات المختلفة، وهو حل جزئى كان كفيلا فى وقته بالحفاظ على سلعة مدعومة:

«... كانت أولى المشكلات التى تصدت لها الوزارة بشكل حازم هى مشكلة الدعم التى كانت تكلف الحكومة عبئا ترزح تحت ثقله ليس فحسب فيما يكلفها من بلايين الجنيهات التى كان ممكنا الاستفادة منها فى عملية التنمية، وإنما أيضا لأن الدعم كانت له آثاره الاجتماعية والسياسية الضارة التى أثرت تأثيرا غير مباشر فى الأخلاقيات العامة وقيم المجتمع. ولقد أمكن للوزارة فى مدتها القصيرة المحددة أن توفر لميزانية الدولة مبلغا وصل إلى ١٫٨ بليون جنيه فى عام واحد عن طريق مضاعفة سعر الرغيف مع تحسين نوعيته. والواقع أن الحكومة لم تتكلف شيئا فى عملية التحسين سوى أنها قصرت استخدام القمح والدقيق المستورد من استراليا على المدن الكبرى، بدلا من محافظات الصعيد التى لها طرقها فى صنع الرغيف الأسمر».

«ولقد لاقى هذا النظام قبولا حسنا من المواطنين، خاصة أنه لم يطبق دفعة واحدة فى جميع المناطق، بل تركت المناطق الشعبية بالرغيف غير المحسن إلى أن أصبح هذا الرغيف مطلبا شعبيا يرغبه الجمهور ويرضاه».

«وأمكن بذلك توفير ما يقرب من ٣٥٠ مليون جنيه من فروق أسعار استيراد القمح والدقيق وبيع الرغيف الذى كانت تكلفته الحقيقية تصل إلى ٤٫٥ قروش، وليباع بقرش واحد أو قرشين».

«ولقد أمكن كذلك تطبيق مبدأ خفض الدعم على السجاير ومجموعة أخرى من السلع بغرض رفع الكثيرمن الأعباء عن كاهل الحكومة، مع حث الأفراد على الاجتهاد وزيادة دخله بجهده».

«كما تم توحيد أسعار بعض السلع فى كل من القطاعين العام والخاص حتى تتساوى الفرص بينهما فى الإنتاج وفى التكلفة والأرباح، وفى مبدأ العرض والطلب، وكان ذلك إنجازا كبيرا فى تحسين دخل الدولة، وتحولا مهما نحو تطبيق آليات السوق فى حرى مطلوبة للإصلاح الاقتصادى فى بعض الأنشطة».

(٨٧)

ويتحدث كمال حسن على باعتزاز عن المبررات التى دفعته إلى التفكير فى عقد مؤتمر القطاع الخاص، وهو المؤتمر الذى عقد بالفعل فى عهد حكومته فيقول:

«... كان القطاع العام قد وصل إلى درجة من التشبع لا تسمح له بالمزيد من الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، بل راحت مجهوداته تتشعب إلى نشاطات فرعية بعيدة كل البعد عن الغرض الاستراتيجى الذى أنشئ من أجله، فراح يدير المخابز، ويشوى السمك، ويعمل فى تجارة التجزئة.. إلخ».

«لذلك كان من الضرورى أن نتجه إلى تشجع القطاع الخاص لخلق روافد جديدة تضخ دما اقتصاديا فى عروق الدولة».

«وكان القطاع الخاص لا يمثل أكثر من ٣٠٪ من حجم الاستثمارات، وبرغم أن حكومة فؤاد محيى الدين قد طورت من قانون الاستثمار إلا أن إقبال رأس المال الأجنبى والعربى ظل حتى عام ١٩٨٤ دون القدر المطلوب، إذ بلغ حجم الاستثمار المصرى ٦٤٪ (منها ٢٤٪ تخص الأفراد والباقى يخص القطاع العام)، أما العربى

فبلغ ١٨٪ فقط، بينما لم يتجاوز الاستثمار الأوروبى نسبة ١٢٪، والأمريكى ٦٪، وكان من الملاحظ أن الاستثمار العربى كان يقبل أساسا على مجال السياحة».

«وكان من الطبيعى أن يتجه تفكيرنا إلى اجتذاب وتشجيع (مدخرات) المصريين أولا حيث تردد فى ذلك الوقت أن أرصدتهم بالخارج لا تقل عن ٦٠ مليار دولار، إما مستثمرة مباشرة فى مشروعات أجنبية خارجية، وإما مودعة فى بنوك بالخارج لتستفيد بها كل جنسيات العالم فى التنمية عدا الإنسان المصرى»».

(٨٨)

وبعد كل هذه المبررات يتحدث كمال حسن على عن المؤتمر نفسه، وهو حديث طوباوى يضاف إلى محاولاتنا الجزئية فى محاولة خداع النفس بإمكان تلفيق نظم اقتصادية تحل المشكلات بينما هى تزيد فى المشكلات التى لا نكتشف حجمها(!!) إلا من خلال هذه المؤتمرات، ومن العجيب أن يدرك رئيس الوزراء هو ومَنْ معه أن هناك ١١٣ مشكلة(!!) ومع هذا يكتفون بمثل هذا الترقيع الذى لا نزال نمارسه:

« ... ولذلك قمت بعقد مؤتمر اقتصادى موسع لاتحاد رجال الأعمال المصريين فى ديسمبر ١٩٨٤ حضره ما يقرب من ٥٠٠ رجل من رجال الأعمال».

«ولقد اشتركت بنفسى فى المؤتمر مع تسعة وزراء بخلاف عدد كبير من الوزراء والمسئولين السابقين بقصد الانتفاع بآرائهم وخبراتهم ومقترحاتهم».

«ولقد حرصت الحكومة على مشاركة الجميع فى الرأى والمشورة، فلقد كانت كل الاتجاهات داخلها وداخل جميع المؤسسات تتطلع إلى زيادة الإنتاج وتحديد أنسب السبل لاستغلال أقصى طاقة للموارد

الاقتصادية المتاحة فوق أرض مصر، سواء عن طريق القطاع العام أو الخاص».

« ونجح المؤتمر نجاحا فائقا فى التعرف على المشاكل والعقبات التى تعترض القطاع الخاص والعمل على حلها».

«وكان من المفاجئ لنا أن عدد المشكلات المطروحة وصلت إلى ١١٣ مشكلة، تم رصدها فى تسع مذكرات ضخمة. وقبل نهاية المؤتمر الذى استمر ٣ أيام أمكن اتخاذ قرارات فورية لوضع الحلول لمعظمها، أما المشكلات الباقية فقد أحيلت إلى لجان وزارية لدراستها وإعداد القرارات والتوصيات اللازمة لها».

«غير أن أهم نتائج هذا المؤتمر كانت زيادة الثقة وتعميق المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، الذى رفع فيما بعد من الإنتاج ومن التصدير فى مجالى الصناعة والزراعة، وخاصة بعد وضع خرائط استثمارية للمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية».

(٨٩)

ويقدم كمال حسن حديثا سريعا عن جهوده فى محاولة الحفاظ على الرقعة الزراعية من خلال توظيف إمكانات المسح الجوى للأرياف الزراعية، وهو يقول:

« ... وفى إحدى جلسات مجموعة العمل أشرت بضرورة عمل مسح جوى لكل الأراضى الزراعية بالجمهورية بمقياس رسم ١: ٥٠٠٠ وذلك لمراقبة أى تغير يحدث فى شكل الأرض. ولقد كان هذا العمل من أفضل الحلول العملية، لأننا لو كنا أوكلنا مسح الأراضى الزراعية إلى نظام المسح الهندسى العادى لاقتضى تنفيذ هذا العمل عشر سنوات يكون قد ضاع فيها نصف مليون فدان زراعى على الأقل. ولقد تم توزيع الصور الجوية على وكلاء وزارة الزراعة فى المحافظات

كمسئولين عن متابعة القانون أمام الوزارة. ومنذ ذلك التاريخ امتنع البناء المخالف وأغلق ملف هذه المشكلة. وإن كان أعيد فتحه بعد تركى الوزارة بإجراء بعض التصالح تحت ضغوط اجتماعية خاصة».

(٩٠)

وكذلك يتحدث كمال حسن على عن موقف وزارته من مشكلة تلوث البيئة، لكننا نراه شأنه شأن السياسيين فى عصره متأثرا بما كان شائعا فى الفكر العالمى فى ذلك الحين من مسئولية الزيادة السكانية عن كل المشكلات التنموية والبيئية!! فيقول:

«ولم تكن مشكلة تلوث البيئة إلا إحدى النتائج الفرعية لمشكلة السرطان السكانى، فكان هناك التلوث فى مياه النيل، ثم تلوث الهواء وفى الشوارع وفى الأحياء السكنية المكتظة، ثم تكاثر القمامة فى شوارع القاهرة وعلى شواطئ النيل وفى الأحياء المزدحمة والقرى وغيرها. ولقد لجأت الوزارة إلى فرض ١٠٪ إضافة على تذاكر السفر بالطائرات مع إنشاء صندوق خاص للصرف على مشكلات البيئة تحت إشراف مجلس الوزراء مباشرة».

(٩١)

على هذا النحو تمضى صفحات هذا الكتاب الممتاز الذى يندر فى زمننا هذا أن يُكتب كتاب مثله بهذا العمق والتقصى للحقائق عل فترات طويلة.. فهذه المشاوير تمتد سبعين عاما، والرجل يكتبها كما عاشها بالعرض لا بالطول فحسب، ثم وهذا هو الأهم فإنه يقف دائما ليُعدل من وجهات نظرنا تجاه كثير من المسلمات التى آذت تكويننا لآرائنا التاريخية.

وعلى سبيل المثال فإنى أعترف أنى كنت فى كثير من الأحيان أصارح أصدقائى برأى لى فى وعد بلفور، ولكنى لم أكن أجد الفرصة

للمجاهرة به، فإذا بى وأنا أقرأ «مشاوير العمر» أجد مؤلفها يذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه، وليس هذا فحسب ولكنه يجاهر بما يعتقد فى هذا الصدد على الرغم من أنه رجل دولة كبير بينما أنا فى البداية والنهاية شاب حر.

يقول الفريق أول كمال حسن على:

«... كم كانت فجيعة بريطانيا عندما انقلب عليهم اليهود داخل فلسطين، وراحوا يلاحقون الضباط الإنجليز بالقتل والإرهاب وتعليق جثثهم فوق الأشجار، ثم كانت الطامة الكبرى عند نسف مركز رئاستهم الرئيسى لمنطقة الشرق الأوسط عام ١٩٤٦ فى فندق الملك داود بالقدس! ولذلك لم يكن عجيبا أن يكون يوم رحيل آخر جندى بريطانى من فلسطين هو نفسه أول يوم لاشتعال النار فى المنطقة والتى ظل أوارها لا ينطفئ لأكثر من أربعة عقود حتى الآن!».

«ومن العجيب أن هناك الآن من الإنجليز من يقول بأن إنجلترا خسرت من وعد بلفور أضعاف ما خسره العرب منه! بل هناك من اليهود من يردد نفس القول ولكن بصيغة أخرى.. فهم يقولون إن اليهود هم الذين خسروا من هذا الوعد بأكثر مما خسر العرب والإنجليز معا!».

(٩٢)

ويستعرض صاحب هذه المذكرات تحليلات جيدة لموقف الدول الأوروبية من اليهود، وموقف اليهود من الدول الأوروبية فيقول:

«... ولكى نفهم وجهات النظر الغريبة هذه، علينا أن نستعيد الظروف التى صدر فيها هذا الوعد، ولكن من منظار آخر غير الذى درجنا على استيعابه. لقد أصدر هذا الوعد السير آرثر جيمس بلفور - الملقب بالفيلسوف - عندما كان الرجل يتولى وزارة خارجية بريطانيا

(١٩١٦ ـ ١٩١٩) أثناء الحرب العالمية الأولى.. وكان الهمّ الشاغل للإنجليز فى ذلك الوقت هو التغلب على خصمهم اللدود ألمانيا. كان بلفور يدرك الأثر السيكولوجى الرهيب الذى سيصيب ألمانيا فى مقتل إذا ما أصدر هذا التصريح فى ذلك التوقيت الذى أعلنه فيه، لقد صرح الرجل بأن الإنجليز سيسمحون لليهود بإقامة وطن قومى فى فلسطين، ومعنى ذلك أن الألمان اليهود لن تصبح ألمانيا وطنهم بعد الحرب بل فلسطين، إذاً فليس من صالحهم أن ينتصر الألمان على أعدائهم الإنجليز حتى يتمكنوا من تنفيذ وعدهم!».

«وهكذا دق الرجل إسفينا حادا بين اليهود الألمان وبين وطنهم (أو وطنهم بالمولد). ولقد كان هذا التصريح كافيا لأن يحول خمسة ملايين يهودى أو أكثر فى ألمانيا إلى خمسة ملايين طابور خامس مخرب لعجلة الحرب، أو على الأقل خمسة ملايين مواطن ينظر إليهم بعين الشك والريبة، فقد كانوا يعملون ضد صالح المجهود الحربى الألمانى فى مجالات المال والإنتاج والاقتصاد وفى ميادين القتال، بل ومن يدرى كم منهم سيصبح جاسوسا يمد الحلفاء بكل أنواع المعلومات!»

«من أجل ذلك كان العداء بينهم وبين هتلر الذى كان «أونباشى» قبل هذه الحرب، ومن أجل ذلك لاحقهم بالاضطهاد والتنكيل وبمراكز الهولوكوست فى الحرب العالمية الثانية، وهكذا لحقتهم كل هذه المصائب بسبب وعد بلفور!».

(٩٣)

ويلفت كمال حسن على نظرنا إلى حقيقة أخرى فى هذا الموضوع الشائك، وهى طبيعة الموقف البريطانى من اليهود عند اندلاع حرب ١٩٤٨:

«ومع ذلك عندما صدر وعد بلفور ليعطى اليهود الحق فى إقامة وطن قومى فى فلسطين، لم يكن فى نية الإنجليز أبدا أنهم سوف يتخلون يوما عن فلسطين ليقدموها هدية سائغة فوق طبق من فضة «لأحبائهم»اليهود. ففى عام ١٩١٧ أى العام الذى صدر فيه الوعد لم يكونوا قد «حرروا» بعد فلسطين من أيدى العثمانيين، لقد فتحها النبى صلى الله عليه وسلم بحد السيف ـ كما يقولون ـ فهل كانوا يريقون دماء أبنائهم الزرقاء من أجل أن يهدوها لغيرهم من اليهود؟».

«إن فلسطين وقد غزاها الإنجليز وأصبحت تحت انتدابهم يمكن أن تتسع لليهود والعرب معا (اتفقوا شاءوا أم اختلفوا)، المهم أن ينصاعوا جميعا تحت الراية البريطانية لأوامر الحاكم العسكرى الإنجليزى!».

«ومع ذلك فعندما قرر الانسحاب من فلسطين فى يوم ١٤ مايو ٤٨ (أى اليوم السابق لدخول القوات العربية الحرب)، كان مهندسو الاستعمار البريطانيون متأكدين تماما أن الصراع الذى أوجدوه فى المنطقة بين أهل المنطقة وبين الجسم الغريب الذى زرعوه بداخلها سوف يتيح لهم كل الفرص لاستنزاف واستغلال باقى مُقدّرات المنطقة من خامات وأسواق وقناة وبترول وموقع إلخ، بالإضافة إلى كل متوقعات مخطط بانرمان ـ الذى أفصحت عنه الوثيقة المشهورة المذاعة والتى أقل ما فيها من شرور هو فصل الجناح الشرقى الآسيوى عن الجناح الغربى الإفريقى للأمة العربية وإثارة كل ألوان النزاع والشقاق فى جسمها حتى لا تقوم للعرب قائمة تحمل من المفاجآت ما لا يتحمله التاريخ العربى مرتين!».

(٩٤)

ونأتى إلى حديث هذه المذكرات عن بعض الشخصيات المصرية

التى قدر له أن يعيش عصورها، أو أن يحتك بها فى حياته الطويلة، ومن الحق أن نشير إلى أن حديث المؤلف عن كثير من هذه الشخصيات يبدو ترديدا لما هو شائع فى الوجدان المصرى، سواء بالسلب أو الإيجاب، كما أن حديثه عن بعضها الآخر يعكس وجهة نظر متفردة أو متميزة:

ومن أهم الصفحات فى هذا الكتاب إنصاف المؤلف لإسماعيل باشا صدقى وحكومته وموقفهما فى التغلب على الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينيات، وهو موقف كان يمكن لصاحب المذكرات أن يتجاوزه لكنه رأى أن التاريخ سوف يذكره له إذا أجاد عرضه على نحو ما فعل:

«... ففى أوائل الثلاثينيات أصيب العالم بأزمة اقتصادية رهيبة! كادت آثارها تمتد إلى كل بيت فى مصر، وبخاصة أصحاب الأراضى الزراعية، وبالذات زراع القطن بعد أن انهارت أسعاره فى بورصة ليفربول، وكانت إنجلترا تكاد تكون المستورد الوحيد لهذا القطن، كما وقع الزراع تحت وطأة الديون والرهونات للبنوك وللمرابين الأجانب، الأمر الذى هدد بضياع الملكية الزراعية لمعظم المصريين، لولا أن اتفقت حكومة إسماعيل صدقى (رئيس الوزراء فى الوقت) مع البنوك العقارية على تجميد أقساط هذه الديون وفوائدها الباهظة، مع إيقاف أى حكم بنزع ملكية للأراضى والعقارات، كما اتخذ صدقى عدة إجراءات اقتصادية أخرى مشجعة فأصدر قانونا بتخفيض إيجار الأراضى الزراعية (لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠) بمقدار خمس القيمة المتفق عليها، وقانونا آخر لسنة ١٩٣١ يخفضها بمقدار ثلاثة أعشار القيمة، كما أمر بتأجيل تحصيل مبلغ ٨٥٠ ألف جنيه من قروض الحكومة لصغار الزراع (وبالمناسبة كان الجنيه المصرى فى ذلك الوقت يفوق قيمة الجنيه الإنجليزى بنحو بنسين ونصف البنس)».

«وفى نفس العام أنشأ أيضا بنك التسليف الزراعى الذى عهد إليه بالتدخل لدى الدائنين الأجانب لوقف إجراءات نزع الملكية لأراضى المدينين المصريين فى نظير سداد بعض ما عليهم من متأخرات، كما أوعز إلى الشركة العقارية المصرية بشراء بعض الأراضى المعروضة للبيع الجبرى كى يردها إلى أصحابها، وخصص لذلك ثلاثة ملايين من الجنيهات (تقدر اليوم بنحو ٦٥٠ مليون جنيه بحساب نسبة التضخم)».

(٩٥)

وقد كنت أتوقع من صاحب هذه المذكرات أن يتناول السياسيين المعاصرين له بقدر أكبر من التقييم، ولكنه اكتفى بتقدير المرحوم فؤاد محيى الدين مرة بعد أخرى، وبانتقاد المغفور له الدكتور رفعت المحجوب فى موقف واحد ولكنه موقف يبلور كثيرا من آلية العمل السياسى فى عهد الثورة، ويبدو أن كمال حسن على نفسه لم يكن مستوعبا بما فيه الكفاية لآليات الصراع الاجتماعى، والخطاب السياسى فى عهد الثورة:

«إنى أذكر مثلا أننا كنا نناقش بعض أخطاء التطبيق الاشتراكى فى اجتماع بالنادى السياسى للحزب الوطنى، وكنت أرأس الاجتماع الذى حضره معى بعض كبار الأعضاء المسئولين فى الحزب، من بينهم المرحوم الدكتور رفعت المحجوب».

«وفى الاجتماع أثار الدكتور حمدى السيد (نقيب الأطباء) نقطة تتعلق بالتناقض الذى يلحظه فى هذا التطبيق لمجانية التعليم، وضرب مثلا بالطالب الجامعى الذى يدفع وفقا لهذه المجانية رسوما سنوية قدرها ستة جنيهات فقط، بينما تصرف له الكلية خلال العام الدراسى مبلغ ١١ جنيها دعما لمصاريف الكتب».

«ويحدث ذلك فى الوقت الذى لا تجد فيه الكلية مكانا لوقوف خمسة آلاف سيارة فارهة يملكها الطلبة فى كلية الطب!».

«وتساءل الدكتور حمدى عن مثل هذا التناقض الذى يمكن ضرب أمثلة عديدة له فى كثير من المجالات المختلفة الأخرى!».

«وهنا طلب المرحوم الدكتور رفعت المحجوب الرد على كلمة الدكتور حمدى فوقف وقال:

«إن مجانية التعليم حق دستورى مقدس، وإن الرجوع عن المجانية يعتبر «ردة»، ثم نظر إلى الدكتور حمدى السيد وطلب منه الجلوس!».

«وبالطبع لم يعجبنى مثل هذا الحوار وإنهاؤه على هذا النحو، فطلب الجلوس ليس من حق عضو على عضو آخر، وإنما هو حق مقصور على مَنْ يرأس الجلسة فحسب!».

«ولذلك فإنى عقبت عليه بأن أسلوب الحوار الطبيعى فى النادى يقضى بأن يعبر كل عضو عما فى نفسه من آراء وأفكار، خاصة أن نادى الحزب يعتبر هو بيت الحزب، فإن لم يجد فيه العضو المجال للتعبير عن رأيه فأين ياترى يجد المجال أو المكان الذى يجرى فيه التعبير؟!».

«كان ذلك من ناحية الشكل!».

«أما من ناحية الموضوع فقد تساءلت بدورى منذ متى كانت الدساتير لا تقبل التعديل أو التبديل أو موادها؟! إنها ليست قرآنا كريما منزلا من عند الله، وهى مجموعة من القوانين والمواد وضعت وفقا لحاجات المجتمع فى مرحلة معينة، يدخل عليها التغيير والتبديل بعد ذلك وفقا لما يطرأ على هذه المرحلة من ظروف جديدة لم تكن فى حسبان مشرعى المرحلة السابقة!».

(٩٦)

وإذا كان هناك ملحوظة تؤخذ على أخطاء تاريخية فى هذا الكتاب، فهى ملحوظة واحدة تتعلق بتنصيب الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء عميدا لطب القاهرة وهو ما لم يحدث حتى الآن.

أما الملحوظة الأهم من هذا بكثير جدا فهى أن كمال حسن على بحكم (دبلوماسيته) قد أفلت من أن يتناول بقلمه وذاكرته بعض المواقف المهمة التى كان لا بد أن يتناولها، فهو لم يتناول الشائعات التى أحاطت بحادث استشهاد الفريق أول عبد المنعم رياض على نحو ما تناول تلك المتعلقة باغتيال أحمد بدوى !! بل إنه لم يرو حادث الاستشهاد نفسه فى ١٩٦٩!! وهو لم يُبد أى رأى فى خلفيات اغتيال الرئيس السادات نفسه على الرغم من أن السيدة جيهان السادات قد ألمحت فى كتابها إلى أن مستوى تنظيم العرض فى عهد المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة لم يكن على مستواه فى عهد المشير الجمسى... وهكذا.

(٩٧)

وإذا جاز لنا أن نلخص انبطاعنا العام عن هذا الكتاب فى فقرة قصيرة فإننا نقول إنه اتسع لما لا يتسع له أمثاله من الكتب، وقد حقق هذا النجاح بسبب الحرص الزائد على تغطية الجبهات المتعددة بمدرعاته وآلياته، لكن هذا الحرص نفسه جعل الكتاب يفتقد كثيرا من روح الإيقاع البطىء التى لابد منها لكل كتاب، وفى كل كتاب، وهكذا فإننى لا أبالغ إذا قلت إن قارئ مذكرات كمال حسن على يستمتع بما يطالعه فيها، فإذا ما عاد إلى مطالعة ما طالعه بعد شهور أو سنوات عجب من أن يكون قد نسى هذا الذى تحدث به كمال حسن على، وهذا أمر طبيعى فى مثل هذه التجربة العريضة التى

حرص صاحبها على تغطية جبهاتها مضحيا بفرصته فى الحديث عن جو الأحداث ومقدماتها وانطباعاته هو نفسه عنها.

ومع هذا فإن ما يبقى من هذا الكتاب كثير جدا، ومع هذا فإن ما يستحق التقدير فيه أكثر بكثير مما يبقى منه.

* * *

البـاب الثانـى

أوراق سياسية

للمغفور له المهندس سيد مرعى

(١)

ربما كان سيد مرعى أبرز نموذج للسياسى المصرى المعاصر الذى جمع بين مهارة السباحة ومهارة الصيد، فقد سبح سيد مرعى فى بحر السياسة المصرية المعاصرة قرابة نصف قرن (بما فى ذلك فترة المشاهدة الأخيرة)، ومع هذه السباحة حقق كثيرا جدًا من النجاحات التى اقتنصها بحكم مهارته وإن لم يكن راغبا فيها بقدر ما كان راغبا فى صيد آخر، فقد كان مثلا طموحا إلى رئاسة الوزارة، ولكنه نال ما هو أرفع (بروتوكوليا) من هذه الرئاسة مما لم يُخطط للوصول إليه (رئاسة مجلس الشعب والأمين الأول للاتحاد الاشتراكى ومساعد رئيس الجمهورية).

وسوف نتدارس فى هذا الباب كتاب «أوراق سياسية» للمهندس سيد مرعى، وهو الكتاب الذى نشره المكتب المصرى الحديث فى ١٩٧٨، ولكننى لا أستطيع أن أخفى على القارئ ما يعترينى من شعور بأننا نظلم سيد مرعى حين نعتبر هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة هو كل مذكراته السياسية، ذلك أنه قد نشرت له على مدى سنوات حكم الرئيس محمد حسنى مبارك مجموعة مهمة من الأحاديث والحوارات الصحفية فى عدد من الصحف الكويتية، تتصل بحياته السياسية،

وحين يتاح لهذه الأحاديث فى المستقبل القريب أن تُجمع فى كتاب فإنها سوف تمثل مرجعا أغنى بكثير من «أوراق سياسية» وأكثر فائدة للمؤرخ المعاصر.

(٢)

وفى تلك الأحاديث والحوارات المتصلة التى نشرت فى الثمانينيات نجح صاحب هذه المذكرات فى أن يتغلب على كثير من نواحى الضعف فى مذكراته الأولى «أوراق سياسية» التى نتناولها بالنقد والتحليل.

ولكننى مع هذا لا أستطيع إلا أن أذكر أن كتاب «أوراق سياسية» يظل بالنسبة لأدبيات السياسة المصرية والتاريخ المصرى العربى المعاصر بمثابة الكتاب المعتمد عن رؤية صاحبه لتاريخ حياته، ذلك أن الرجل لم يقدم هذه الأحاديث والحوارات الأخيرة فى كتاب للقارئ، وقد كان فى وسعه أن يفعل.

ومما يؤسف له أن هذه الحوارات والأحاديث لاتزال غائبة عن التوثيق اللائق بها، مع أنها تضم كثيراً من الآراء المهمة، والروايات الفريدة التى تتناول عدداً من أهم قضايانا، وعلى سبيل المثال فإنها تتناول اعترافات سيد مرعى بموقفه المبكر من مبادرة السادات، ثم عودته إلى إدراك صواب السادات فيما ذهب إليه.

(٣)

ومع هذا فإنى أحب أن أذكر للقارئ خلاصة ما كتبته فى مقدمة كتابى عن سيد مرعى (وهو تحت الطبع، وربما يخرج إلى الوجود بإذن الله سبحانه وتعالى فى وقت قريب من صدور هذا الكتاب الذى بين أيدينا)* من أن هذا الرجل كان أكثر السياسيين المعاصرين جميعًا

* صدرت طبعته الأولى بالفعل فى ١٩٩٣.

حرصا على تهيئة نفسه للكتابة عنه وقد قلت فى هذا المعنى ما نصه:

«... هيأ نفسه للكتابه عنه، وقد يظن القارئ أنى أعنى بهذا أنه نشر مذكراته، ولكن نشره لمذكراته لم يكن إلا عنصرًا من عناصر كثيرة امتدت بفضل ذكاء هذا الرجل، ورغبته فى الخلود (وهى رغبة حقيقية لا تتوفر للكثيرين) إلى وضع الكتب والتقارير عن وجهات نظره فى كل مرحلة من مراحل حياته، ويندر أن تجد واحدًا من السياسيين المعاصرين جميعًا قد انتبه إلى نفسه بهذا القدر الذى انتبه به هذا الرجل».

ولهذا السبب فإننى مضطر فى كتاب يصدر فى ١٩٩٤ إلى أن أعرض كتابا نشر فى ١٩٧٨ أى منذ ١٦عاما على حين أن مؤلف هذا الكتاب كان قادرا على أن يُطور هذا الكتاب، بجزء رابع أو خامس أو بطبعة جديدة، أو بتأليف كتاب جديد أشمل وأكبر على نحو ما فعل كمال حسن على الذى ألف «محاربون ومفاوضون» ونشره مركز الأهرام للترجمة والنشر ثم سرعان (وسرعان هذه (!!) امتدت إلى حوالى خمس سنوات) ما وضع كتابه الأشمل والأعمق «مشاوير العمر» فى ١٩٩٤ وهو الباب الذى خصصنا له الباب الأول من هذا الكتاب الذى بين أيدينا.

(٤)

ولكتاب سيد مرعى عدة مزايا تاريخية لم ولن ينافسها فيها كتاب آخر من كتب مذكرات الوزراء، سواء فيما قبل الثورة و بعدها.

وعلى سبيل المثال فإنه استطاع فى فصول قليلة أن يضع أيدينا على كثير من الحقائق المهمة والخطيرة المتعلقة بمشكلة فلسطين، وقد

جاء عرض سيد مرعى لهذه المشكلة سلسًا ورائعًا بقدر ما كان دقيقًا ومعبرًا، وعلى الرغم من أن هذا الحديث الممتاز جاء بعد الأوان (١٩٧٨) إلا أنه جاء أيضا فى وقت لا يقل أهمية حين كانت خطوات السلام قد بدأت تؤتى ثمارها.

ولا نستطيع أن نشيد بكتابات سيد مرعى عن هذه القضية فى مذكراته من دون أن نشيد بكتابة وزيرين آخرين عن هذه القضية هما الدكتور محمد حسين هيكل باشا فى الجزء الأخير من مذكراته الذى خصصه بأكمله لقضية فلسطين، والأستاذ أحمد محمد فراج طايع أول وزير للخارجية فى عهد الثورة فى كتاب آخر ممتاز لا يقل امتيازًا عن مذكرات الدكتور هيكل باشا أو سيد مرعى، وهو من الكتب النادرة فى مكتباتنا، وقد وفقنى الله إلى الحصول على نسخة منه تحمل توقيع مؤلفها مهداة منه إلى أحد زملائه الوزراء فى ذلك الوقت.

كأنى أريد أن أقول إن الفقرات التى صور بها سيد مرعى أزمة فلسطين وتعاقبها كانت أروع وأدق الصفحات التى كتبت عن هذه الأزمة، فقد صيغت بعيدًا عن الأيديولوچيات والتعبيرات النظرية، وتناولت الاستراتيچية بالعبارات التى يصعب جدا على النظريين والمنظرين الوصول إليها، بينما يسهل ذلك تمامًا على السياسيين الشعبيين من أمثال سيد مرعى الذى لم يجد أى حرج فى أن يكتب فى نهاية تقريره إلى رئيس الوزراء النقراشى باشا بكل صراحة وكل وضوح ما معناه أن فلسطين قد ضاعت من العرب.

(٥)

ولمذكرات سيد مرعى قيمة أخرى أقل أهمية بكثير من حديثها عن مشكلة فلسطين ولكنها قيمة تنفرد بها هذه المذكرات بين مذكرات وزراء الثورة حين يتحدث صاحبها بتعمق وتوسع عن بعض الصراعات

الحزبية قبل الثورة، وهو حديث مصنوع على نمط أحاديث الثورة عما قبلها بكل ما فى هذا الحديث من تحيز غير مبرر، واستعلاء غير مفهوم.

وخذ مثلا على هذا حديث المذكرات عن مساعى مرسى فرحات باشا زوج أخته حين أراد أن يضمن له دائرة العزيزية فى انتخابات ١٩٤٩، وكيف اصطحبه للقاء النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا وعلى الرغم من أن سيد مرعى روى هذه الوقائع فى إطار انتقاده للأحزاب ونشاطها المحموم من أجل الحصول على الأغلبية والفوز فى الانتخابات البرلمانية، إلا أن قارئ هذه الفقرات فى يومنا هذا سيجد مثل هذه الفقرات تحبب إلى نفسه هذا الجو الأرستقراطى اللطيف من النزاع ذى القواعد والأصول والشكليات الرائعة، وهذه ميزة أخرى للصدق الفنى فى الرواية حين تختلف مشاعر المتلقين لنفس الرواية مع اختلاف الزمان والظروف.

(٦)

يتحدث سيد مرعى ضمن قصة مطولة عن أن زوج شقيقته أراد له أن يكون ترشيحه فى انتخابات مجلس النواب ١٩٤٩ على قوائم الوفد، ومع أنه كان قد فاز ضمن السعديين فى انتخابات ١٩٤٤، وقد بذل هذا الرجل (الذى أصبح وزيرا فى وزارة الوفد ١٩٥٠) مساع حميدة حتى نجح فى أن يحصل لسيد مرعى على هذه المكانة، لكن سيد مرعى نفسه على نحو ما ينبئنا هو الذى اعتذر (!!) عن قبول مظلة الوفد لترشيحه !!:

«... وفوجئت بمرسى فرحات يحاصرنى مرة أخرى ويعرض علىّ مقابلة مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد لكى أسمع وجهة نظره فى الموضوع».

«ووجدت نفسى محرجا فى هذا الموقف، كيف يمكن أن أرفض مقابلة رفعة الباشا؟ وليس هناك ما يبرر هذا الرفض، خصوصا أننى أكن له محبة خاصة، وجاءنى الإحراج من ناحية أخرى، كان المستشار مرسى فرحات بك متزوجا أختى وأخذ بدوره يضغط علىّ لكى أقابل النحاس باشا بصفتى قريبه».

«وقلت له: إن الموقف سيكون صعبا، ولا يمكننى أن أضع نفسى فى هذا الحرج لأننى لن أقبل الترشيح على قائمة الوفد».

«ولكن مرسى فرحات عاود الكرة مرة ثانية، بالاتفاق مع فؤاد سراج الدين، وقال لى: إنه أعطى وعدا بذلك، ولم يكن أمامى سوى الموافقة على هذه المقابلة».

«وذهبت فى الموعد المحدد إلى بيت النحاس المطل على النيل فى جاردن سيتى، وجلست مع مرسى فرحات فى الطابق الأول ننتظر زعيم الوفد».

«وبعد لحظات نزل النحاس من الطابق الثانى ودخل الصالون مع فؤاد سراج الدين، كانت المرة الأولى التى أراه فيها وجها لوجه، وكانت تعجبنى طريقته التلقائية، وروحه المرحة، وتلفت النحاس باشا فيمن حوله وقال بصوت عالى وبطريقته المشهورة: فين سيد مرعى ده؟».

«وقدمنى له مرسى فرحات، وأخذ يتفحصنى بنظرته وقال لى: طيب.. إحنا أعفيناك من الواجبات».

«ولكن فؤاد سراج الدين تدخل فى الحديث لإنهاء الموضوع وقال له: لكن سيد مرعى له طلب ثان أيضا من رفعة الباشا».

«ووقعت فى إحراج آخر، فقد كان سراج الدين يريد أن يضعنى أمام الأمر الواقع ويفهم النحاس أننى وافقت على مبدأ الترشيح

بعيدا عن السعديين ومضى يقول: إن سيد مرعى لا يريد ترشيح نفسه وفديا أو سعديا، ولكنه يدخل الانتخابات مستقلا، ونغلق الدائرة عليه».

«وظهرت الدهشة على وجه مصطفى النحاس وقال: ولكن الإجراء ده لم يحدث قبل ذلك، وليست له سابقة بالنسبة للوفد».

«وابتسم فؤاد سراج الدين وأراد أن ينتزع موافقتى من خلال هذا الموقف وقال: نعم هذا الشىء لم يحدث من قبل بالفعل، ولكن من أجل خاطر سيد مرعى نجرى ذلك فى العزيزية».

(٧)

بعد هذا كله يصور سيد مرعى الموقف من ناحيته هو على نحو ما أشرنا من أنه رفض كل هذه التسهيلات الوفدية وتمسك بالترشيح سعدياً، ولسنا ندرى لماذا ذهب سيد مرعى إذاً إلى بيت النحاس باشا؟! ولماذا أتعبنا وأبقى نفسه، أو فلنقل لماذا أمتعنا وأتعب نفسه فى رواية هذه الرواية المطولة؟:

« ... ووافق النحاس باشا على رأى فؤاد سراج الدين وقال: على بركة الله، ثم ركب سيارته وخرج من باب البيت، وأيضا غادر الصالون بعده فؤاد سراج الدين وتركنى مع مرسى فرحات وسط دهشتى وذهولى، وأحسست أننى غريق فى بحر بغير قرار، وخرجنا من البيت صامتين وركبنا السيارة والتفت لى مرسى فرحات وقال: خلاص ياسيدى، انتهت العملية، وأصبحت مرشحا مستقلا، وضمنت الدائرة».

«وأفقت من خواطرى ومن المفاجأة غير المتوقعة وقلت له: لا يمكن أن يحدث ذلك، ولا تتعب نفسك، لأننى أعتبر هذا التلون ماسا بكرامتى الشخصية».

«وتعجب مرسى فرحات من تفكيرى ورفضى لهذه الفرصة الذهبية، ولكننى قلت له: إننى متمسك بموقفى من السعديين، ثم إننى لم أكن راغبا فى تلك الزيارة، وهذا الإحراج لن يجعلنى أقبل التنازل عن مبادئى».

«وسافرت بعد ذلك مباشرة إلى دائرتى الانتخابية وفى رأسى تصميم على قبول التحدى مع الوفد مهما كان الثمن».

(٨)

وتتميز هذه المذكرات بقدرة صحفية عالية على إدارة الحوار بين الشخصيات التى تتناولها المذكرات، فليس هناك قصة تصلح للمسرحة إلا قام كاتب المذكرات بمسرحتها تمامًا، ولا أعتقد أن فى هذا ما يعيب المذكرات من حيث هى مذكرات، كما أنى لا أعتقد أن فى هذا ما يرتفع بقدر هذه المذكرات، ولكنه على أية حال خلق يميز هذه المذكرات من حيث هى مذكرات، ويرتفع بقدرها من حيث هى عمل أدبى.

والواقع أن أسلوب الحوار فى هذه المذكرات على الرغم من سذاجة كثير من أجزائه، يقدم لنا صورة مميزة من صور كتابة السيرة الذاتية، ويجعل لهذه السيرة جوهر تدور تجاربها وجزئياتها حوله.

ومع أن حوارات سيد مرعى تنتصر لصاحبها على الآخرين فإنها لا تغيب القدرة على فهم الحقيقة على معظم القراء الذين يقدرون ما فى حديث المرء عن نفسه من بعض أخلاق البشرية بصفة عامة، ومن خلقى الأنانية والادعاء بصفة خاصة.

(٩)

فإذا جاز للمرء أن يجيب على سؤال برىء لشاب لا يملك إلا ثمن

جزء واحد من هذه المذكرات أو لا يملك من الوقت إلا حصة محدودة لقراءة جزء واحد من الأجزاء الثلاثة وسأل أى الأجزاء أختاره له، فإنى أقترح عليه الجزء الأول ثم الجزء الأول ثم الجزء الأول.

وكيف لا أشير بمثل هذا الرأى وقد رأينا الرجل على حريته المتاحة وهو يروى حواره مع النحاس باشا، ومع سراج الدين، ثم نحن نراه بعد ذك فى الأجزاء التالية مشدوداً متوتراً مكتئباً خائفاً قانطاً.

(١٠)

أما الإنجاز الأكبر فى هذه المذكرات فهو أنها غطت فترات زمنية طويلة (حوالى ٣٠ عاما) ولكن صاحبها لم يكتبها بروح الغد، وإنما كتبها بروح الماضى القريب جدا من وقت حدوثها، ولهذا السبب فأنت تراه يؤصل جذورًا للصراع بينه وبين على صبرى مع أن الأمر لا يستأهل هذا التأصيل، كما تراه فى بعض المواقف يتعمد تبرئة نفسه أمام الناس بالدفاع على حين أنه كان يستطيع الهجوم المركز لتحقيق هذه التبرئة.

هكذا بدت المذكرات فى بعض أجزائها وكأنها جزء من أسلحة صاحبها فى تصفية حساباته.

ومع هذا الخلق البارز فى مذكرات سيد مرعى فإننا نراه حريصا على تقسيم المذكرات إلى ثلاثة أجزاء مع أن حجمها كان يسمح بنشرها فى جزء واحد، ولكنه فيما يبدو أراد أن يقسم حياته نفسها إلى هذه الأقسام الثلاثة أو إلى هذه المراحل الثلاث، رغم أننا لا نراها تنقسم هذا التقسيم التحكمى ولا أقول التعسفى الذى جعل حياة الرجل تنقسم إلى ثلث لما قبل الثورة، وثلث للسادات، وثلث لعهد عبد الناصر.

(١١)

أما أهم ما نفتقده فى هذه المذكرات فهو قلة الحديث بشىء من التفصيل عن الحياة السياسية فى جانبها الذى يكون فى الكواليس، ومع أن فى هذه المذكرات عينة من هذا الحديث المطلوب فيما رواه صاحبها عن صراعات فى انتخاب اللجنة التنفيذية العليا فى ١٩٦٨ أو قبيل ١٥ مايو، فإن كاتب هذه المذكرات كان فيما يبدو معنيا بما كان يشغل الرأى العام المصرى فى تلك الفترة فحسب، وكأن الرأى العام لم يكن معنيا بالفترات الأخرى.

وقد كان وفى وسع المغفور له المهندس سيد مرعى أن يدلنا على كثير من المناقشات السياسية المهمة التى شهدها من موقعه (وزيراً فى النظام الناصرى) فى كثير من الفترات، ومنها على سبيل المثال تلك الفترة قبيل توقيع اتفاق الوحدة مع سوريا، أو تلك الفترات المضطربة فى أول عهد الثورة أو حرب ١٩٥٦.

(١٢)

على هذا النحو نستطيع أن نقدر لكاتب هذه المذكرات اهتمامه بالرأى العام ومشاغله بأكثر من اهتمامه بالتاريخ، واهتمامه بالتاريخ الخاص أكثر من اهتمامه بالتاريخ العام، ولهذا فإن التاريخ العام لن يعول كثيرا على هذه المذكرات فى كتابة تاريخ هذه الفترة، ويبدو أن صاحب هذه المذكرات لم يكن يمهد نفسه لكتابة هذا التاريخ فى المراحل الوسطى من حياته حين كان شأنه شأن كل مواطن من أبناء مصر لا يعرف ما سيفعل فى الصباح القادم وماذا سيفعل به!.

ولهذا كله يبدو منطقيا ما يشير إليه صاحب هذه الأوراق من أنه انتهز فرصة إلحاح الناس عليه فى أن يكتب فكتب، وقد كتب مذكراته على طريقة عصره (!!) حين بدأ الساسة يكتبون ما كانت الجماهير

تريد قراءته لا ما كان هو حفيًا بكتابته، ولهذا فإن «أوراق سياسية» كما قدمنا فى الفقرة الأولى من هذا الباب لا تمثل إلا المذكرات التى كان صاحبها يحب أن يطالع بها القارئ المصرى فى ١٩٧٨، بينما كانت لاتزال أمامه فرصة أرحب لكتابة مذكرات أفضل وأعمق فيما كان تالياً لهذا من أيام عمره.

(١٣)

ومن المهم أن نتدارس مع قراء كتاب «أوراق سياسية» بعضا من الفقرات التى روى بها صاحبها بعض المواقف التى مرّ بها فى حياته السياسية مع الاحتفاظ للقارئ بحق التحفظ القائل بأن هذه هى وجهة نظر الرجل، وأن هناك وجهات نظر أخرى للذين كانوا بمثابة الأطراف الأخرى فى هذه المواقف؛ ومع هذا تظل لرؤية هذه المذكرات نكهة خاصة، ذلك أن رواية سيد مرعى تعطينا فكرة كاملة عن تقديره لنفسه وعن الصورة التى كان يريد أن يظهر بها أمام الناس فى ١٩٧٨.

وهذه نقطة مهمة جدا وبخاصة أن سيد مرعى كان فى النهاية واحداً من السياسيين الذين استغرقهم العمل فى فترة الحكم الشمولى، كما أنه كان واحداً من الذين استمتعوا بحظ السياسيين (الذين عاشوا فى ذلك العهد) فى أن يصوغوا أفكار الجمهور عنهم من خلال علاقتهم القوية بوسائل الإعلام.

(١٤)

وسوف نجد صاحب هذه المذكرات حريصًا على أن ينسب إلى نفسه كثيرا من الصفات التى تبدو وكأنها تترفع به عن المعترك السياسى، وليس صعبا على القارئ أن يستنبط ويستنتج من روايات

المؤلف نفسها جوانب أخرى من الحقيقة أراد صاحب المذكرات أن يتجاهلها ولو إلى حين.

يروى مؤلف «أوراق سياسية» قصة توليه وزارة الزراعة بالإضافة إلى مسئوليته عن وزارة الدولة للإصلاح الزراعى، فنراه حريصا على الإيحاء بشعوره بالمسئولية وضرورة القدرة عليها(!!) مع أن غرضه «المحسوس» فى هذه المناقشة كان الخلاص من قنبلة كان يراها مشرفة على الانفجار فى وجه مَنْ يتولى وزارة الزراعة، وهى العلاقة مع مديرية التحرير، وهو يصوغ هذه القصة على نحو جيد فيقول:

« ... فى أحد الأيام، فى أكتوبر ١٩٥٧، كنت موجودًا فى مجلس الأمة. وفى أثناء الاجتماع وجدت على صبرى، كان وزير دولة لشئون رياسة الجمهورية فى ذلك الوقت - يناولنى ورقة صغيرة مكتوبا فيها رسالة موجهة لى تقول: «اتصل بى الرئيس جمال عبد الناصر وأبلغنى أن منظمة التغذية والزراعة تتمسك بتعيين الدكتور عبد الرازق صدقى مندوبًا لها فى مصر وأن الرئيس يرى أن تتولى وزارة الزراعة إلى جانب عملك كوزير دولة للإصلاح الزراعى، وكان مضمون الرسالة مفاجأة غير متوقعة وقلت لعلى صبرى: إن هذا العرض فى حاجة إلى التفكير ويمكن أن نبحثه بعد الاجتماع. وفعلا جلست معه على انفراد فى المجلس وأخذت أدرس المسألة من كافة جوانبها وأبديت عدة تحفظات على قبول هذه المهمة الجديدة وكان رأيى - أن الإصلاح الزراعى يأخذ كل وقتى وجهدى ولا يترك لى مجالا لكى أقوم بأى نشاط آخر.. إن وزارة الزراعة تعتبر أيضا مسئولية صعبة ولا يستهان بمشاكلها المتراكمة».

(١٥)

وفى ذكاء شديد ينتقل سيد مرعى من هذه النقطة إلى توجيه

سهام انتقاده لأداء خصمه (!!) مجدى حسنين فى إدارة شئون مديرية التحرير، وهو يستطرد إلى إبداء تحفظاته على ما صار إليه الإصلاح الزراعى فى عهده هو نفسه، وإلى ما صار إليه الأداء التنفيذى فى مديرية التحرير ويقول:

«... أيضا كانت هناك عقبة أساسية جعلتنى أحجم عن قبول وزارة الزراعة وهى: مديرية التحرير.. وكان وزير الزراعة بحكم منصبه يعتبر مسئولا - شكلا فقط - عن هذه المديرية باعتباره رئيس مجلس إدارتها.. ولكن «مجدى حسنين» كان فى الواقع هو المسئول الحقيقى عنها والمتحكم فيها».

«وأوضحت لعلى صبرى دوافع اعتذارى عن عدم قبول وزارة الزراعة وقلت له: أرجو أن تبلغ الرئيس ظروف وأسباب اعتذارى عن هذا المنصب.. وفى نفس الوقت اعتزازى بهذه الثقة من جانبه».

«أتوقف هنا قليلا لكى أوضح ما كان يدور فى ذهنى خلال تلك الفترة: كنت قد قررت ألا أستمر طويلا فى الوزارة وأكمل هذه المرحلة وأخرج نهائيا، لأن شكل العمل فى الإصلاح الزراعى بدأت تتغير ملامحه وأخذ الروتين يزحف بالتدريج إليه نتيجة ربطه بالحكومة، وكان الدخول إلى هذه المسئولية - فى حد ذاته مغامرة غير مأمونة العواقب خصوصا وأننى كنت معترضا على إنشاء مديرية التحرير - فى هذه البقعة من الصحراء - وكانت وجهة نظرى: أنها بالوعة من الرمال المتحركة، وقلت لنفسى: سوف تشرب هذا المقلب إذا قبلت وزارة الزراعة، كيف أتصرف مع المسئولين عن هذه المديرية وكيف أتعامل معهم.. وضميرى لا يرضى عما يجرى فيها؟».

(١٦)

نصل بعد هذا إلى فقرة يوحى لنا فيها سيد مرعى (بل يصرح)

بكل وضوح بأن المشير عبد الحكيم عامر كان قادرا فى ذلك الوقت على مساعدة الرئيس عبد الناصر فى قراراته الاستراتيجية التى تنظم العمل بين قطاعات الدولة وأجنحتها المختلفة، ومع هذا فربما تحفظ القارئ ونحن معه على ما يرويه سيد مرعى من رفضه للوزارة على هذا النحو:

«... فى اليوم التالى دعانى الرئيس عبد الناصر للغداء معه، وكان على صبرى قد أبلغه برفضى لوزارة الزراعة، وذهبت إلى بيته فى منشية البكرى ووجدت هناك المشير عبد الحكيم عامر، ودارت أحاديث عادية ولم يفتح الرئيس الموضوع ولم يشر إليه، وبعد أن انتهينا من تناول الغداء فى الصالون نحن الثلاثة وحدنا، التفت إلىّ المشير عامر وقال فى فجأة: هل يجرؤ إنسان فى مصر أن يعترض على قرار يصدره جمال عبد الناصر؟ وفهمت على الفور مقصده.. وقلت له: - لا طبعا.. هى المسألة مش رفض أو اعتراض على قرار.. إنما هى مسألة هل الإنسان يستطيع القيام بالعمل المطلوب منه أو لا يستطيع؟ قال لى عبد الحكيم عامر: ما توضح كلامك، إيه المسألة بالضبط؟ فقلت له: فى الحقيقة هناك اعتباران جعلانى أعتذر عن عدم قبول وزارة الزراعة.. الأول انشغالى بالإصلاح الزراعى والثانى - وهو الأهم - وجود مديرية التحرير وتدخل الرئيس عبد الناصر فى الحديث وقال لى: طيب نشيل مديرية التحرير من وزارة الزراعة، إذا كانت دى هى المشكلة ولم يعد لى حجة أخرى، فقلت له: وأنا أقبل وزارة الزراعة على هذا الأساس».

«ورغم أن الإصلاح الزراعى كان يأخذ كل اهتمامى إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر أصدر قرارًا فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بأن أصبح وزيرًا للزراعة أيضا بالإضافة إلى مسئوليتى عن الإصلاح الزراعى،

ونفذ الرئيس عبد الناصر وعده فورا وانفصلت مديرية التحرير وتحولت إلى هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية وليس لى دخل بها، وهكذا أصبحت وزيرًا مسئولاً عن وزارتين ـ الزراعة والإصلاح الزراعى ـ على مدى أربع سنوات كاملة».

(١٧)

على هذا النحو صيغت رواية المغفور له المهندس سيد مرعى لقصة توليه وزارة الزراعة، وها أنت تدرك من قراءة الفقرات السابقة أن الرجل كان مرحبًا بهذا المجد بلا شك، ولكنه مع ترحيبه كان حريصا على ألا يخوض صراعا مع مجدى حسنين بنفوذه، وربما كانت الحقيقة أنه قال لعبد الناصر إنه لا يستطيع أن يرأس مجدى حسنين أو أنه لا يجوز له أن يرأس مجدى حسنين (الذى هو صديق الرئيس نفسه) فكان هذا الحل.

(١٨)

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإن صاحب المذكرات يروى أيضا فى كتابه «أوراق سياسية» قصة استبعاده من تولى منصب وزير الزراعة فى أوائل الستينيات، فيكتب لنا من خلال انطباعاته التى يسربها ضمن روايته لهذه القصة وصفًا تفصيليًا دقيقا للصراع النفسى الذى يمر به أمثاله من الوزراء حين يعلمون بخروجهم (شبه الفجائى) من الوزارة فيما قبل هذا الخروج، كما يطلعنا على الانعكاسات الوقتية لمثل هذه القرارات على الأصدقاء والمقربين، وهى فقرات مشذبة الأطراف ولكنها تمثل تعبيرا دقيقا، كما أنها تتميز بكونها صادقة التعبير.

ولنقرأ عبارات صاحب المذكرات:

«... كان موضوع الاجتماع هو التشكيل الوزارى الجديد، وعندما جاء الدور للحديث عن القطاع الزراعى اقترح على صبرى اسم عبدالمحسن أبو النور - نائب مدير المخابرات السابق - ليكون نائبا له ووزيرا للزراعة. وأيد عبد الحكيم عامر الاقتراح قائلا: إنه يبدو أن عبد المحسن أبو النور قد بذل مجهودًا فى إعداد طائرات الرش أثناء المرحلة الأخيرة من كارثة دودة القطن. وتساءل الرئيس جمال عبد الناصر: ولماذا لا ترشحون سيد مرعى؟ قال عبد الحكيم عامر: إن سيد مرعى لم يعد يصلح لهذا العمل بعد كارثة الدودة. وتساءل الرئيس من جديد: ولكن أحمد المحروقى هو الذى كان وزيرًا تنفيذيًا للزراعة فهل سيستمر فى العمل هو الآخر؟ قال على صبرى: إن المحروقى لا ذنب له.. والمسئولية كلها هى مسئولية سيد مرعى، رد الرئيس جمال عبد الناصر: ولكن المعلومات التى تأكدت منها بنفسى تبين أن المحروقى هو المسئول، وبالتالى فهو الذى يجب أن يخرج من الوزارة، وسيد مرعى يستمر، رد عبد الحكيم عامر: إذاً، ممكن نقبل ترشيح على صبرى لعبد المحسن أبوالنور كنائب لرئيس الوزراء لقطاع الزراعة والرى، ونخلى سيد مرعى وزيرًا للزراعة. تساءل جمال عبد الناصر: وتفتكروا إن سيد مرعى يقبل؟ رد عبد الحكيم عامر: لو أنت جئت به وتحدثت أنت معه، فإنه سوف يخجل منك ويقبل الترشيح، قال جمال عبد الناصر: وهل يستمر إنسان فى عمل، بناء على خجل؟ ثم أنا لا أتوقع - بغض النظر عن حكاية الخجل - أن يقبل سيد مرعى هذا الوضع، وعلى أى حال، فطالما أنكم متمسكون بعبد المحسن أبو النور إذاً فليأت.. واختاروا وزيرا آخر للزراعة غير المغفور له سيد مرعى وغير المحروقى. وفعلا جاء على صبرى بالدكتور شفيق الخشن، عميد كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية وقتها، ليكون وزيرًا للزراعة، وأصبح عبد المحسن أبوالنور نائبا لرئيس الوزراء للزراعة والرى والإصلاح الزراعى».

(١٩)

وبعد أن وضع سيد مرعى هذه الصورة فى مقدمة روايته بدأ يهاجم الروايات التى رويت فى تلك الفترة عن تورطه فى الموافقة على بعض الصفقات لبعض أصدقائه، وما استدعاه هذا التورط من بعض التدخل السيادى (!!):

«... تلك هى القصة التى عرفتها فيما بعد من صديق كان حاضرا الاجتماع ولكن فى تلك اللحظة التى طلبنى فيها على صبرى كان عندى صديقى الفار، لم أكن أعرف شيئا من هذا بعد، وبالتالى عندما أبلغنى بعدم وجودى فى الحكومة الجديدة، تملكنى شعوران متضادان من السعادة والاكتئاب».

«لم يكن الاكتئاب حزنا على منصب وزارى.. فهموم هذا المنصب لا يعلمها إلا من يجربها، ولكن الاكتئاب كان بسبب تلك الحملات المستمرة من التشهير والتجريح التى كانت قد بدأت ضدى فى الأشهر الأخيرة، فى ظل وجودى فى الوزارة أستطيع على الأقل أن أعرفها وأرد عليها، أما خارج الوزارة فربما لن أعرفها وربما أيضا لن أتمكن من الرد عليها».

«أما السعادة فبسبب أننى كنت فى الفترة الأخيرة قد وصلت إلى درجة من «القرف» والغثيان مما يقال ضدى إلى الدرجة التى جعلتنى أقول: فليذهب المنصب إلى الجحيم، فربما كان وجودى فى الوزارة هو أحد الأسباب الدافعة إلى ترويج تلك الإشاعات (يقصد: الشائعات)، هكذا يصبح خروجى من الوزارة مهدئًا لهؤلاء المنطلقين ضدى.. خصوصًا وأن التجريح قد بدأ يمتد إلى المعاونين الذين يعملون معى فى قطاع الزراعة».

«وهكذا إذًا أغلقت سماعة التليفون بعد انتهاء مكالمة على صبرى -

رئيس الوزراء الجديد - معى لكى أنقل الخبر إلى أصدقائى على مائدة العشاء. وخيم على مائدة العشاء وجوم كامل».

«بعدها بلحظات بدأ الأصدقاء يفسرون سبب وجومهم. إن المسألة الأساسية كما يرونها ، هى أن خروجى من الوزارة يأتى فى وقت غير مناسب، حيث لم تحسم حقيقة الإشاعات (يقصد: الشائعات) المترددة ضدى، وحيث لا يعلم أحد فى مصر براءتى منها سوى الرئيس جمال عبد الناصر وعدد قليل جدًا من الأصدقاء والمعاونين ولأن الناس سوف تربط بين خروجى من الوزارة وبين كارثة القطن قبل شهور قليلة، ولن تتأتى لى أبدًا فرصة الإدلاء علنا بالحقيقة».

(٢٠)

ويقدم سيد مرعى صورة نمطية للحديث عن الانفضاض التدريجى للأتباع والمجاملين عن صاحب المنصب السابق، وكأنه كان يريد من هؤلاء أن يبقوا إلى جواره فى البيت طوال العمر (!!) :

« وانتهت الليلة عند هذا الحد، وفى اليوم التالى أذيع التشكيل الوزارى ثم - كما هو متوقع طبعًا - بدأت أتلقى (التعازى) من الذين يزورونى فى المنزل!».

« وفى اليوم الأول كان منزلى لا يتسع للزائرين من كبار موظفى وزارة الزراعة وعمال الإصلاح الزراعى، بعضهم انفعل، وبعضهم بكى، مما هزنى نفسيًا فعلاً، ولكننى كنت أقول لهم إن المناصب الوزارية هى مناصب سياسية وإن هذا التغيير لا يعنى أى شىء وإن التفاتهم لعملهم سوف يجعلهم محل تقدير وثقة من الوزير الجديد، وأية كلمات عامة بالطبع أدارى بها الحرج النفسى الحقيقى الذى أشعر به، ولكى أحلهم من واجب المجاملة الذى أعلم تمامًا أنهم سيدفعون ثمنه فيما

بعد. بعد أيام بدأ الزوار يتناقصون، بعد أسبوع أصبحوا يعدون على أصابع اليد الواحدة».

(٢١)

ويحرص سيد مرعى فى مذكراته «أوراق سياسية» على أن يروى حجم معاناته من الشائعات التى لاحقته حتى قبل خروجه من الوزارة وكيف أصبح يعانى صراعا نفسيا عميقا من جراء هذه الشائعات التى تمسه دون تحقيق، وهو يتحدث عن محاولة مواجهة هذه الشائعات مبكراً فيقول:

« ... وطلبت مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، فلم أتلق ردًا، بعدها هدانى تفكيرى إلى أن أبادر أنا بطلب التحقيق معى لقطع ألسنة من يتحركون ضدى فى حملة تشهير واسعة ومنظمة لا أستطيع أبدًا معرفة مصدرها على وجه الدقة، وذهبت إلى زميلى فى الوزارة، أحمد حسنى وزير العدل، واجتمعت به فى حضور المهندس أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال، وقلت لأحمد حسنى: إن ما يحدث الآن فى قطاع الزراعة وإصلاح الأراضى هو تخريب، وأنا وزير مركزى للقطاع كله جالس أتفرج، بل والإشاعات (يقصد: الشائعات) تتناولنى شخصيا بالتجريح وبطريقة لا يمكن أن يقبلها إنسان، إن إحساسى هو أن جهة ما أو أشخاصًا ما فى هذا البلد حريصون على جرجرة سيد مرعى إلى أى شىء للتشهير به».

«قاطعنى أحمد حسنى، وكان رجلا هادئًا ورزينًا جدًا، وقال: اهدأ .. فالمسألة لا يمكن أن تكون بهذا الشكل، وفى النهاية نحن لدينا قضاء فى غاية النزاهة، قلت لأحمد حسنى: كيف أهدأ وأنا أرى أمامى خيوط مؤامرة للإيقاع بى شخصيًا؟ تساءل أحمد حسنى بهدوء واستسلام: إذًا ماذا تقترح على أن أفعله؟ قلت: تستطيع أن تفعل شيئا

مؤكدا، هو أن تحقق معى، رد أحمد حسنى: كيف هذا؟ أنت وزير، وأنا لا أستطيع حتى أن آخذ أقوالك فى شىء لم ينسب إليك رسميا، قلت: لا، إنك تستطيع.. وتستطيع ذلك بإحدى طريقتين.. إما كشاهد وإما كمتهم، وأنا لا تعنينى الصفة ولا الإجراءات، ولكنى يعنينى أن تتضح الحقيقة وتخرس الألسنة».

«ورفض أحمد حسنى مجرد الفكرة، ولكن أحمد عبده الشرباصى انضم إلىّ فى ضرورة أخذ أقوالى بأية صورة حسما للأمر كله، واضطر أحمد حسنى أن يذعن لإلحاحنا ـ الشرباصى وأنا ـ فقال لى فى النهاية: طيب، لا مانع من ذلك، ولكن يجب أولاً أن أستأذن، الرئيس جمال عبد الناصر».

(٢٢)

هكذا توصل هذان الصديقان الكبيران إلى حل يمكن سيد مرعى من الحفاظ على سمعته من خلال اللجوء إلى جهة التحقيق الكبرى وهى النيابة !! ومع أننا نتحفظ على رواية سيد مرعى، إلا أننا نعترف أيضا أن جو أحداثها لم يكن غريبا على مناخ الستينيات:

«وبعد أيام اتصل بى أحمد حسنى وأخبرنى بأنه استأذن الرئيس، وأن الرئيس قد وافق، وأنه بالتالى سوف يرسل لى رئيس نيابة فى الوقت الذى أحدده لكى يأخذ أقوالى، وفى اليوم التالى جاءنى رئيس النيابة فى المساء لكى أدلى إليه بكل أقوالى عن موضوع السمنة واستصلاح الأراضى».

«وقال لى رئيس النيابة: سيادتك وزير مركزى للتخطيط، فهل يجوز أن تتدخل فى عملية تنفيذية كالأمر بشراء ماكينات لاستصلاح أراض جديدة؟ وكان ردى هو: إن هذا السؤال يجب أن يوجه إلى الرئيس جمال عبد الناصر نفسه الذى أرسل إلىّ خطابا مكتوبا

يكلفنى فيه بمساحة محددة يجب استصلاحها، وفترة محددة يجب أن يتم فيها ذلك، وتفويض محدد فى إنجاز هذا العمل».

«قال المحقق: يقال إنك وجهت المسئولين عن التنفيذ إلى شراء ماكينات من السوق المحلى، أليس هذا تقييدا لشروط العطاءات، والتى يجب ألا تكون مقيدة؟ قلت: لا طبعا.. أنا لم أتدخل فى أى شىء سوى إعطاء هذا التوجيه العام، لأنهم لو انتظروا إلى حين ورود عطاءات من الخارج والبت فيها ثم تحويل النقد الأجنبى اللازم لها ثم استيرادها.. فإن الأمر سوف يستغرق زمنًا طويلاً يجب على أن أختصره لهذا أنا طلبت - تحقيقا للسرعة - أن يتم شراء الماكينات من السوق المحلى.. وباقى التفاصيل وعملية الاختيار والبت والتنفيذ، تركتها للوزير التنفيذى وللمسئولين أنفسهم بغير أن يكون لى بها أدنى علاقة».

(٢٣)

وعلى هذا النحو يمضى صاحب المذكرات فى تفنيد الإشاعات (يقصد: الشائعات) التى أثيرت ضده وأنت ترى أو تستطيع أن ترى أن الموضوع كله كان على مستوى الستينيات، حين كان أقصى ما يمكن أن يتصوره المرء لمخالفات الوزير المسئول والمسنود أن يأمر بشراء شىء من السوق المحلى دون أن يترك الفرصة للمستوردين أن ينافسوه.. وإن قرأت بقية الصفحات لترحمت على تلك الأيام، وإن كان سيد مرعى نفسه لا يريد لك أن تترحم عليها، وإن كنا من هذه الزاوية: نترحم عليها وعليه بلا شك.

(٢٤)

يقدم سيد مرعى فى كتابه «أوراق سياسية» قصة ترشيحه للعمل عضوا فى مجلس الإدارة فى بنك مصر، وسوف نطلع القارئ

على هذه القصة التى تبين لنا بطريقة غير مباشرة ثلاث زوايا لموقف حكومة الثورة والنظام الشمولى من البنوك والمؤسسات الاقتصادية، وموقف الساسة منها وموقف البنوك نفسها من الحكومة والساسة.

يقول سيد مرعى:

«... استدعانى رئيس الوزراء على صبرى لمقابلته فى مكتب بقصر القبة.. وفى بداية المقابلة بادرنى على صبرى بتوضيح شىء جوهرى.. قال يجب أن تعرف مبدئيا أننى مكلف بتوجيه بعض الأسئلة إليك وإن الإجابات التى ستقولها سوف أنقلها حرفيا إلى الرئيس جمال عبد الناصر، أولا: هل أنت متعاون مع النظام أم لا؟ واندهشت جدا من السؤال فقلت: طبعا متعاون مع النظام، قال على صبرى: إذًا هل ترفض العمل فى بنك من البنوك؟ قلت: نعم، تساءل على صبرى: لماذا؟ قلت: لأنه ليس مجال عملى أو تخصصى، قال على صبرى: ولكن كيف تقرر أنك متعاون مع النظام وفى نفس الوقت ترفض مسئولية يعرضها عليك الرئيس جمال عبد الناصر».

«وأحسست أن هناك عدم اقتناع كامل بالسبب الوحيد المقنع الذى قدمته بإخلاص. فقلت متسائلا: أولا: أنا خارج لتوى من حملة ضخمة للتشهير ضدى ولا أتحمل مثل هذه الشكوك فى ولائى أو عدم ولائى للنظام، ثانيا: ما هو المنصب أساسا الذى تريدوننى فيه؟».

«قال على صبرى: الرئيس يرشحك رئيسا لمجلس إدارة بنك مصر، تساءلت: بدلا من من؟ قال: بدلا من محمد رشدى، قلت مذعورا: أبدا، هذه بالذات لا يمكن، وأرجو أن تتفهموا عذرى فى هذه المرة. إن محمد رشدى هو ابن المرحوم رشدى بك الذى كان جارا لنا فى العباسية، ولم يكن يفصل منزله عن منزلنا سوى متر واحد وكان

رشدى بك صديقا جدا لوالدى، عندما كان يزور والدى فى منزلنا كنا أطفالا ولم نكن نجرؤ على المرور أمام الحجرة التى يجلسان فيها، وبالإضافة إلى ذلك فإن محمد رشدى نفسه كان صديق الصبا لأخى محمد الذى مات غريقا فى العزيزية».

«احتار على صبرى قليلا ثم تساءل: إذًا ما العمل؟ قلت: هل هناك شىء ضد محمد رشدى؟ أجاب: لا، قلت إذًا ما رأيك فى أن أكون أنا عضوًا منتدبا للبنك، ويظل هو رئيسًا لمجلس الإدارة، هذا إن كانت وظيفة العضو المنتدب شاغرة».

(٢٥)

ثم يتحدث كمال حسن على عن أن رئيس الوزراء نفسه لم يكن يعرف الهيكل الوظيفى فى بنك مصر، وليس هذا غريبا على عهد الثورة الذى كان يسكن رجاله فى أى موقع دون أن يكون لهذا علاقة بحاجة إليهم، ولا إلى تخصصهم:

« ... وطلب على صبرى من سكرتيره أن يتحرى الأمر، وبعد دقيقتين ردوا عليه بأن للبنك عضوين منتدبين، أحدهما أحمد فؤاد، وهناك مكان آخر شاغر، قلت له على الفور: حسنًا، إذًا أنا أقبل العمل كعضو منتدب، تساءل هو مندهشا: ولكن كيف تقبل هذا؟ قلت: إنى أقبل هذا، لأن الشخص الوحيد الذى أقبل أن يدق جرسًا ويقول نادوا لى المهندس سيد مرعى، وأنفذ له هذا عن طيب خاطر هو محمد رشدى».

«وفعلا بعد يومين أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارًا جمهوريًا بتعيينى عضوا منتدبا لبنك مصر».

(٢٦)

ويمضى سيد مرعى فى تلخيص انطباعاته عن فترة عمله عضوا

منتدبا فى بنك مصر مبديا سعادة بالغة، واصفا هذه الفترة بأنها من أسعد فترات حياته فيقول:

«ولم أكن أعرف بعد أن فترة عملى بالبنك سوف تكون من أسعد فترات حياتى..

«لقد بدأت عملى الجديد هذا، وسط أناس أحبهم وأرى البساطة والصدق فى مشاعرهم، ابتداء من محمد رشدى نفسه إلى أصغر موظف بالبنك».

«وبالإضافة إلى هذا فإن طبيعة عمل البنوك تجعل سير العمل فيها منتظمًا جدًا، والإجراءات تسير فى سهولة ويسر، بحيث إن الوظائف الرئاسية تكون فعلا متفرغة لما هى موجودة من أجله، وهو التخطيط والمتابعة».

(٢٧)

ربما يجوز لى أن أكرر هنا التعبير عن اعتقادى أن من أهم الإجراءات التنظيمية التى تظهرنا اليوم وغدًا وبعد غد على قدرة سيد مرعى الرائعة ونفوذه الواسع وحنكته السياسية، أن نرى قطاعين كبيرين من أجهزة الدولة يخضعان لوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى على حين لا تخضع القطاعات المناظرة لهما للوزارة المناظرة أبدًا..

هذان القطاعان هما بنك التنمية والائتمان الذى يتبع وزير الزراعة على حين أن كل البنوك تتبع وزير الاقتصاد (حتى وإن حدث بعد فترة طويلة أن تُبعت بعض بنوك مستحدثة لوزارات أخرى كبنك ناصر أو بنك التعمير والإسكان) والجمعيات التعاونية الزراعية التى تنفرد دونًا عن الجمعيات كلها بالخروج من تبعية وزارة الشئون الاجتماعية لتتبع

القطاعات التى تتولى وزارة الزراعة (والإصلاح الزراعى) المسئولية عنها.. وسنرى كيف استطاع سيد مرعى تحقيق هذين الإنجازين فيما يرويه من مذكراته حيث يقول:

«... وكنت قد بدأت خطوتين هامتين (يقصد: مهمتين) - حتى من قبل أن أصبح وزير دولة - وواصلت العمل من أجلهما فى موقع المسئولية كوزير، وكان لهما تأثيرهما على ثبات الإصلاح الزراعى ورسوخ أقدامه:

أولاهما: أن الجمعيات التعاونية تكون تابعة للإصلاح الزراعى وليس لوزارة الشئون الاجتماعية - وقتها - وكانت هناك معارضة فى هذه الخطوة التى تكمل حلقة الإصلاح الزراعى وتمسكت برأيى ووقف جمال عبد الناصر بجانبى وأيّد وجهة نظرى ونجحت فى تحقيق هذا الهدف.

ثانيتهما: أن بنك التسليف الزراعى يجب أن يُضم إلى الإصلاح الزراعى ولا يكون تابعا لوزارة المالية، وحدث خلاف بينى وبين الدكتور عبد المنعم القيسونى - لكن الذى كنت أخشاه وأعمل حسابه من ربط ميزانية الإصلاح الزراعى بميزانية الدولة - شكلا وموضوعا - حدث فيما بعد حينما خرجت من الوزارة فى سنة ١٩٦١ وتركت الإصلاح الزراعى فى مهب الريح .. وجاء عبدالمحسن أبو النور من بعدى وكانت سياسته نموذجًا لأخطاء «أهل الثقة» لأنه أراد أن يكتسب شعبية فى أجهزة الإصلاح الزراعى على حساب المصلحة العامة.. وتم تعيين آلاف الموظفين الذين يزيدون على حاجة العمل، وبالتالى تم تثبيت جميع العاملين على درجات طبقا للباب الأول والباب الثانى والباب الثالث بصرف النظر عن كفاءاتهم وقدراتهم وخبراتهم.. وحدثت «هوجة» الترقيات والدرجات».

«وانقلب الإصلاح الزراعى إلى وزارة تحكمها البيروقراطية ويتحكم فيها الروتين».

«وخذوا نموذجا واحدا صغيرا عندما تركت الإصلاح الزراعى كان عدد الموظفين القائمين بالعمل لا يتجاوز ألفى موظف، ولكن هذا العدد تضخم وتضاعف فى عهد عبد المحسن أبوالنور ولم يعد هناك أى ضابط ولا رابط للعمل والإنتاج ـ مثل ما حدث فى معظم مرافق مصر ومؤسساتها ـ وكان قلبى يقطر بالأسى والألم على جهد السنين الضائع فى الهواء».

(٢٨)

ومن الضرورى بعد هذه الرواية أن نتوقف لنشير إلى تجاوز مَنْ كتب هذه المذكرات حين تحدث عن تعيين موظفين على الباب الثالث والباب الثانى بينما الحقيقة أن الموظفين يعينون فى الباب الأول أو يأخذون مرتباتهم من الباب الأول وحده.

وينبغى لنا أن نبرئ عبد المحسن أبو النور من كل هذه المسئولية التى ألقاها سيد مرعى على كاهله، فقد كانت هذه مسئولية نظام بأكمله لا عبد المحسن أبو النور وحده.

وينبغى لنا هنا أن نشير أيضا إلى أن سياسة سيد مرعى فى الاستحواذ لوزارة الزراعة على نفوذها على القطاعات التى تتصل بعملها سرعان ما امتدت إلى مجال ثالث وهو مجال مركز البحوث الزراعية الذى نجح سيد مرعى فى فترة لاحقة أن يجعله تابعا للزراعة وبعيدا عن وزارة البحث العلمى.

(٢٩)

من الطريف أن سيد مرعى كان حريصا على أن يفرد صفحات

طوالا للحديث الحافل بالزهو عن دوره فى إنشاء ما نعرفه الآن باسم مصيف «المعمورة»، وكيف أن أرضها كانت فى الأصل ملكا للإصلاح الزراعى وكيف كان حزينا على خروجها من تحت يده ثم كيف جاءته الفرصة لاستردادها وهو يتولى وزارة المالية على سبيل النيابة أثناء غياب الدكتور القيسونى، فإذا به يستغل هذه الفرصة لتحويل أرض زراعية إلى أرض سياحية!!

يقول سيد مرعى (ونحن نقتطف لك الفقرات ولا نسردها كلها).

....

«... ورغم أن الإصلاح الزراعى كان يتقاضى إيجارات أكثر ارتفاعا من المستأجرين الأصليين لتلك الأرض (أى الأرض التى أصبحت فيما بعد بمثابة مصيف المعمورة)، ورغم أن تلك الإيجارات كانت تمثل إيرادا مهما للإصلاح الزراعى ينفق منه على الجمعيات التعاونية التابعة له، فإننا لم نكن نستطيع أن نعارض مشروعا سياحيا كهذا الذى تقترحه وزارة الشئون البلدية والقروية، إذ تم نزع ملكية الأرض من الإصلاح الزراعى إلى وزارة البلديات، التى أعطت بدورها امتياز استغلال الأرض للبنك التجارى».

«وكان ذلك قبل سنة ١٩٥٦، وكانت تلك المنشأة المسماة «البنك التجارى» ورئيس مجلس إدارته يهودى اسمه بوليوتى، قد طلب الحصول على امتياز الاستغلال السياحى لمنطقتين، المقطم فى القاهرة، والمعمورة فى الإسكندرية، وحصل على الامتياز فعلا، وكان يتميز بأن شروطه سخية للغاية، مستغلا حماس الجميع لتنمية مصر سياحيا فى أقصر وقت».

«وبمجرد أن حصل بوليوتى على الامتياز فى المنطقتين، أسند منطقة المقطم فى القاهرة، وهى الأصعب فى استثمارها طبعا،

لمجموعة من الإيطاليين واحتفظ هو لنفسه أو للبنك التجارى بمعنى أصح بمنطقة المعمورة فى الإسكندرية، ومرت الشهور بغير أن يحدث أى تحرك استثمارى فى منطقة المعمورة، إن كل ما فعله بوليوتى هو أنه بنى وحدة سكنية واحدة بجوار سراى قصر المنتزه، وهذا هو كل شىء».

«ثم جاء عدوان ١٩٥٦، وتقرر فرض الحراسة على ممتلكات البريطانيين والفرنسيين وكذلك بعض ممتلكات اليهود فى مصر، ومن بينها بالطبع البنك التجارى الذى عين له مفوض مصرى هو حسن عباس زكى، أحد كبار موظفى وزارة المالية فى ذلك الوقت».

(٣٠)

وهو يروى المصادفة التى جعلته يجد فرصة لاستعادة أرض الإصلاح الزراعىَ ليحولها إلى مصيف !!.

....

....

....

« .... ثم جاءنى حسن عباس زكى (وكيل وزارة المالية فى ذلك الوقت ووزير الاقتصاد والمالية فيما بعد) ذات مساء لكى يعرض على مشكلة جديدة قائلا: البنك التجارى مهدد بأن يفلس. قلت: والمانع، قال حسن عباس: .. لكن يافندم منظر بنك يملكه يهودى أجنبى، وبعدين يفلس بمجرد ما يمسكه مصرى.. ده منظر يسيئ لنا جميعًا ..، فكرت قليلا ثم قلت.. إذًا .. ما هى طلباتك؟ قال: إن ما أطلبه هو قرض ربع مليون جنيه للبنك.. قلت مذعورًا .. منين؟ رد

قائلا.. من وزارة المالية، لم أتحمس للفكرة، فالمشكلة بهذا الحجم لابد أن تنتظر عودة الدكتور القيسونى ولكن، نظرًا للقلق الذى كان يسيطر على حسن عباس زكى، وخشيته من أن يسرقه الوقت، فإننى بدأت أبحث عن طريق ينقذ البنك الذى تم تمصيره من الإفلاس».

«وسألته إذا كان لدى البنك أوراق مالية.. فلماذا لا تبيعونها فى البورصة؟ قال: نعم.. لدينا أوراق مالية.. ولكن ليس أمامها سوق فى البورصة.. قلت.. إذًا.. هات لى محفظة الأوراق المالية للبنك التجارى فوجدت من بينها الورق الخاص بأرض المعمورة وهو الموضوع الذى كنت قد نسيته تماما. وقلت لحسن عباس زكى.. إذًا نشترى منك ورق أرض المعمورة بسعره الأسمى.. رد حسن: طبعا هاتشتريه لوزارة المالية. قلت له.. لا.. حاشتريه للإصلاح الزراعى.. زى ما كان الوضع أصلا.. تساءل حسن.. وبأى سعر؟ قلت.. بالسعر الأصلى طبعا. رد حسن عباس زكى بحماس.. ولكن هذا ظلم. فالأرض كانت زراعية وكان لها سعر، والآن هى أرض مبان ولها سعر أعلى. قلت.. ولكنها كانت ملك الإصلاح الزراعى أساسًا.. فلماذا يشتريها الإصلاح الزراعى بأعلى مما باعها به».

«فكر حسن عباس زكى قليلاً ثم قال.. عندى حل وسط.. يشتريها الإصلاح الزراعى حسب آخر سعر للأرض فى البورصة قبل الإقفال.. وهكذا يكون حلا عادلا. ووافقت على هذا الحل الوسط».

(٣١)

هكذا جاءت الفرصة لسيد مرعى ليحقق حلماً قديماً، ومن العجيب أن يكون حلم وزير الزراعة الأشهر فى عهد الثورة هو إنشاء مصيف سياحى وتبوير الأرض الزراعية !!:

وبالطبع فإنه من اليسير على القارئ اليوم أن يتعالى على وجهة نظر سيد مرعى الذى كان سعيدًا بتحويل أرض زراعية إلى أرض مصيف وكباين.. ولكن لا بد لنا أن نتذكر أن مثل هذا المفهوم الذكى الداعى إلى الحفاظ على الأرض الزراعية لم يكن قد ترسخ أيامه أو حتى أعلن.. بل كان مثل الذى فعل فى أرض المعمورة قمة الشطارة أو المهارة!!

ولا نريد أن نزيد فنقول للقارئ إن هذا كان سيحدث به أو بدونه إنما أردنا أن ننقل للقارئ قصة مواقف طريفة تنبئنا عن سير الأمور فى مستويات الإدارة العليا، وأن نشرك القارئ إعجابنا بجمال عبد الناصر الذى كان حريصا على الوجود فى مثل هذه القرارات التنفيذية بالحسم والعزم فى أكثر ما يمكنه من التفاصيل:

« ... نظرا لوجود أناس آخرين كانوا قد دخلوا إلى المكتب، فلقد تركت الجميع وخرجت إلى غرفة سكرتير الوزير المجاورة لكى أتصل بالرئيس جمال عبد الناصر أستأذنه فى إبرام الصفقة. وتحمس جمال عبد الناصر جدًا قائلاً.. طبعا يا سيد أنت مبسوط أن الأرض رجعت للإصلاح الزراعى.. لكن أنا مبسوط أن البنك مش حايفلس.. مبروك.. أمض الورق فورًا، ووقعت الأوراق .. فورًا».

« وفى هذه المرة فإن الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى، التى أصبحت مالكة من جديد لأرض المعمورة، بدأت تنفيذ مشروع تحويلها إلى مشروع سياحى بحماس كبير، وسرعة مدهشة. لقد أقمنا مسابقة فنية لتصميم وحدات المشروع وبنينا فعلا الدفعة الأولى من الوحدات.. الكباين.. وقسمنا الأرض وطرحناها للبيع بأسعار مرتفعة حددتها لجنة تقدير أثمان الأرض الحكومية.. ومنعت جميع العاملين فى الإصلاح الزراعى.. ابتداء من نفسى إلى درجة مدير عام من

التقدم للشراء بأية صورة من الصور وحققت العملية للإصلاح الزراعى أضعاف الإيراد الذى كان يحصل عليه من قبل عندما كان يؤجرها كأرض زراعية».

(٣٢)

وتحفل هذه المذكرات بالطبع (وإن لم يكن بالقدر الكافى) بالحديث عن خلافات سيد مرعى مع أنداده السياسيين، وهو الحديث الذى تغلب فيه وجهة نظره هو، وتصل هذه الغلبة إلى قرابة المائة فى المائة.

ومع هذا فإننا نفهم من رواية هذه القصص كثيرا من المعانى السياسية والفلسفية.

وعلى سبيل المثال فإن قصة الخِلاف بين المهندس سيد مرعى والدكتور عزيز صدقى على نحو ما يرويها صاحب هذه المذكرات نفسه ـ تدلنا بوضوح على مدى صدق القول القائل بأن الأفـرع العليا من الشجـر لا تحتمل صديقين ولا بد أن يضحى كل منهما من أجل نفسه بأقرب أصدقائه إليه.

وسوف نرى من عبارات المهندس سيد مرعى تحاملا منه على عزيز صدقى بلا شك، وقد ندهش للموقف الذى اتخـذه من صديقه ـ رغم ما نقرؤه ـ قد كتبه واحد من الطرفين (أى أنه أصابه التجميل بلا شك فى النيات والأفعال!!) ولكن حتى مع هذا التجميل يظل موقف المهندس سيد مرعى من الدكتور عزيز صدقى قاسيًا رغم أن عزيز صدقى لم يتكلم فى هذه الوقائع حتى وقت كتابتنا لهذا الباب.

ولن نطيل على القارئ بكثير من الفقرات الطوال ولكننا سنقتطف له بعضها ونحيله إلى المذكرات ليقرأ القصة كاملة.

«... وقرر الرئيس أنور السادات من جانبه عقد اجتماع طارئ، يضم كلا من السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب والدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء وأنا، وفى الاجتماع قرر الرئيس بحسم أن علينا نحن الثلاثة أن نجلس معا بصفة دورية لكى ننسق معًا، ونتشاور معا، حتى لا يحدث اضطراب فى علاقة المؤسسات بعضها ببعض، فعلى الحكومة أن تنسق عملها مع الاتحاد الاشتراكى وعلى الاثنين أن ينسقا عملهما فى مجلس الشعب، وإن الذى يكفل هذا هو أن نجتمع نحن الثلاثة أسبوعيا، لكى يكون هناك اتصال وتنسيق دورى ومنتظم، وتحمسنا جميعا للفكرة.. وخرجنا من اجتماع الرئيس لكى نتساءل: متى نعقد أول اجتماع قال حافظ بدوى: هذا الأسبوع، تساءل الدكتور عزيز صدقى: أين يكون الاجتماع؟ قلت له: فليكن الاجتماع الأول فى مكتب حافظ بدوى، ورحب الدكتور عزيز صدقى تماما، وبالطبع رحب السيد حافظ بدوى، وعقدنا الاجتماع الأول فعلا واتفقنا فى نهايته على أن يكون الاجتماع التالى فى مكتب السيد حافظ بدوى بمجلس الشعب. وفى هذا الاجتماع ذهبت إلى مكتب حافظ بدوى، ولكن الدكتور عزيز صدقى اعتذر، وهكذا ماتت الفكرة فى مهدها. وأدركت من جانبى أنه لا حل لهذه المشكلة.. على الأقل فى هذه المرحلة».

(٣٣)

عند هذه النقطة يظهر مؤلف «أوراق سياسية» قدرًا من الأسى المفتعل على هذه الصداقة الضائعة ويبدأ فى عرض وجهة نظره فى ذلك الخلاف الحاد الذى نشأ بينه وبين صديقه القديم فيقول:

«... إننى كنت أشعر بالأسى والأسف، بقدر ما كنت أتفهم الأسباب الموضوعية التى تدفع الدكتور عزيز صدقى ـ كرئيس للحكومة ـ إلى التصرف على هذا النحو. لقد اعتادت الحكومة من

قبل، وبالتالى اعتاد كل من تولوا المناصب المسئولة فيها، على أن هناك حصانة ضد النقد واعتادت الحكومة، وبالطبع كل العاملين بها، على أن التنظيم السياسى هو مجرد جهاز للتصفيق والموافقة بكلمة «نعم».

(٣٤)

هكذا يُصور لنا مؤلف هذه المذكرات فى شىء من «الحماس للذات» أنه كان أول من عرّض الحكومة لانتقادات الاتحاد الاشتراكى الشديدة، وأنه هو الذى كسر قاعدة تأييد الاتحاد الاشتراكى المطلق للحكومة.

ومن الطريف أن مؤلف هذه المذكرات حين يورد هذا الفخر لنفسه فإنه يأتى به فى سياق الحديث المفترض عن خلافه مع عزيز صدقى، وبدلا من أن يكون السياق صراع رجلين على السلطة والنفوذ فإن هذا السياق يصبح فى تصوير صاحب «أوراق سياسية» صراعا بين اتجاه ديمقراطى يمثله هو واتجاه غير ديمقراطى (وإن يكن تقليديًا معتادًا) يمثله عزيز صدقى(!!)

وللأسف الشديد فإن هذا التصوير يذهب أول ما يذهب بقيمة الحياد فى مذكرات سيد مرعى نفسه.

وقد كان فى وسع صاحب المذكرات أن يتناول الموضوع من زوايا أخرى لا تجعل من المؤلف «الملاك الكامل» أو «الملاك المطلق»، وعندئذ فقد من الممكن لهذه الصورة أن تكون أقرب إلى الابتلاع، ولكن يبدو أن مؤلف هذه المذكرات أخذ بنصيحة هيكل للسادات فى أزمة ١٥ مايو أن يصور الأمر مع خصومه على أنه خلاف على الديمقراطية، أخذ سيد مرعى بهذه النصيحة وطبقها على خصومته مع عزيز صدقى مع الفارق.

ومن الطريف أن الديمقراطية كانت دائما بمثابة ورقة التخويف التى استغلتها الأجنحة المختلفة لثورة يوليو فى صراعاتها مع الفرقاء المختلفين، رفعها عبد الحكيم عامر فى وجه عبد الناصر نفسه فى ١٩٦١ وفى ١٩٦٧، ورفعها البغدادى وكمال حسين فى وجه عبد الناصر نفسه فى ١٩٥٧ وفى ١٩٦٤، ورفعها عبد الناصر نفسه بعد ١٩٦٧ فى وجه عبد الحكيم عامر، ورفعها السادات فى وجه خصومه فى ١٩٧١، وهكذا وجد سيد مرعى نفسه يرفعها أيضا عند الحاجة إلى محور للخلاف يبرر الخلافات الشخصية، والنزاعات الفردية.

(٣٥)

ونأتى إلى حديث المذكرات عن قصة فشل صاحبها فى الفوز فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا التى أجريت فى نهاية عهد الرئيس عبد الناصر، والواقع أن هذه القصة لها أهمية خاصة فى حياة صاحبها السياسية على ما سوف نرى ولربما كانت السبب العميق وراء انحيازه المباشر إلى أنور السادات ضد مجموعة ١٥ مايو..

والواقع أن سيد مرعى مع كل ماضيه فى نظام عبدالناصر فشل فى النجاح فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، التى أجريت فى أخريات عهد عبد الناصر كما فشل معه كل من عزيز صدقى وحسن عباس زكى على حين فاز آخرون أحدث عهدًا منهم بخدمة نظام الحكم.

ولنقرأ معا ما يقصه المهندس سيد مرعى عن تلك الأزمة. وسوف ترينا الفصول الأخيرة لهذه القصة أيضا قدرة الرئيس عبد الناصر على احتواء المواقف والاختلافات بين مجموعات العمل المختلفة وذلك حيث يقول:

«... فى اليوم التالى ذهبت إلى مكتبى بالوزارة كالمعتاد، وبدأت أفكر جديًا فيما إذا كان من الواجب أن أقدم استقالتى أولا.. ولكننى إذا فعلت ذلك فسوف أقدمها فعلا بغير أن أنفعل بشأنها كعزيز صدقى.. ومر يوم ويومان، وفى اليوم الثالث طلبنى هيكل ليسمع منى تفاصيل الحكاية ويضحك هو الآخر.. ثم ليخطرنى بأن الرئيس جمال عبد الناصر يريد منى أن أتوجه إليه فورًا. وذهبت إلى الرئيس الذى بادرنى مبتسما محييا وقائلا: احك لى حكايتكم أنتم الثلاثة من أولها.. وبالذات حكاية «المراحيض» اللى قعدتم جنبها من غير ما حد يسأل فيكم.. ورويت للرئيس كل الحكاية بالضبط وبمنتهى الصراحة.. فكان من جانبه يضحك بشدة.. ويسألنى: عملتم إيه وأنتم قاعدين جنب المراحيض؟! قلت له: بصراحة يا سيادة الرئيس أنا فى الأول خدتنى عزة نفسى لكن ضحكت فى الآخر من المقلب الذى شربته، وعزيز صدقى ركبه عفريت اسمه الاستقالة، وحسن عباس دعا الله عليكم كلكم».

«وعاد يضحك من جديد، ثم بدأ يتكلم بجدية قائلا: إننى استدعيتك خصيصًا لأنك أخذت الموضوع ببساطة.. ولأنك أهدأ الثلاثة، أنا لا أستطيع أن أقول إنه حدث تدخل فى الانتخابات لأنه لا يوجد دليل تحت يدى على ذلك. ولكن بصرف النظر عن هذا يجب أن تنسوا هذا الموضوع. أنت وزير ناجح وعزيز كذلك وحسن أيضا.. وأنتم الثلاثة اعتمادى عليكم كبير.. وما حدث لا يؤثر عليكم بأى حال من الأحوال لأنكم فنيون وهذه عملية سياسية».

« قلت له: طيب يا سيادة الرئيس لماذا لا تقابل عزيز صدقى وحسن عباس زكى وتهدئهما بمثل هذه الكلمات؟! ابتسم الرئيس جمال عبد الناصر قائلا: أنا لا أستطيع أن أقابل واحدًا يهدد

بالاستقالة والثانى بيقول علىّ وعلى أعدائى يارب.. إنت اقعد معاهم وسو الموضوع.. وفعلا.. خرجت من مقابلتى مع الرئيس لكى أنقل إلى عزيز صدقى وحسن عباس زكى نص ما دار فيها.. واعتبر الموضوع منتهيا عند هذا الحد».

(٣٦)

ولا يفوت صاحب المذكرات أن يعقب بما يريد أن يوحى به واضعا القول على لسان واحد من المقربين إليه فيقول:

«... وتشاء الظروف بعد ذلك عندما توليت أنا نفسى مسئولية الاتحاد الاشتراكى فى عهد الرئيس أنور السادات.. أن أعرف ما حدث فى الانتخابات من أحمد عبد الآخر- محافظ الجيزة فيما بعد - الذى أخبرنى بأنه فى تلك الانتخابات حدثت فعلاً مناورة سياسية من جانب على صبرى وعبد المحسن أبو النور لإنجاح مجموعة معينة وإسقاط الآخرين. وإنه كان من أهداف تلك المناورة أيضا أن يكون أنور السادات هو أقل الفائزين فى عدد الأصوات، ولكن بينما نجحت المناورة جزئيا مع أنور السادات حيث كان ترتيبه الرابع.. إلا أننا نجحت معنا نحن الثلاثة تماما».

(٣٧)

ومن أمتع الصفحات التى قدمها سيد مرعى فى هذا الكتاب تلك التى تحدث فيها مؤلفها عن أزمته هو نفسه مع معايير وزارة التخطيط المستحدثة التى كانت تلك الوزارة تطبقها للحكم بها على إنجازات الوزارات المختلفة.

كذلك نرى حديثا ممتعا بصورة أخرى فى حديث المذكرات عن قيام الدكتور حلمى مراد بكتابة تقارير عن إنجازات الوزارات فيما يتعلق ببيان ٣٠ مارس وما تضمنه.

وواقع الأمر أن مذكرات سيد مرعى حافلة بكثير من هذه القصص التى كانت جعبة صاحبها قد امتلأت بها على مدى ممارسته الهادئة للعمل السياسى والحكومى والفنى، بيد أن هذه الوقائع جميعا كانت فى حاجة إلى نفخ الروح فيها بدلا من تركها تتعاقب على نحو ما تتعاقب الفقرات المسلية فى الموالد الشعبية.

* * *

البــاب الثالــث

ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى

مذكرات عبد الجليل العمرى

(١)

لعل كتاب عبدالجليل العمرى «ذكريات اقتصادية» هو من أكثر مذكرات وزراء الثورة تركيزاً، مع أنه أقصرها حجماً، ويبدو أن طبيعة الرجل الاقتصادى قليل الكلام والتعليقات قد تغلبت عليه، فضلا عن حكمته وحنكته حين أراد أن يدلنا على أن قلة الكلام خير من كثرته، أو حين لم يكن يبتغى شيئًا أكثر من أن يسجل ما أراد أن يسجله وكأنه يبرئ ضميره من قومه أو أمام قومه.

وقد لا يعرف كثير من القراء أن صاحب هذه المذكرات هو الوحيد من وزراء ما قبل الثورة الذى استمر مع الثورة بعد أن سارت عجلتها إلى الأمام بعض الوقت، وعلى سبيل القطع فإن العمرى هو الوزير الوحيد الذى عمل فى ظل الملكية القديمة قبل الثورة ثم الملكية بعد الثورة ثم الجمهورية، ذلك أن هناك فترة من تاريخنا تجمع بين صفتى الثورة والملكية وهى تلك التى تمتد من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى إعلان الجمهورية فى يونيو ١٩٥٣.

وفى هذه الفترة عمل مع الثوار كثير من وزراء العهد الملكى بالطبع سواء أكانوا فى وزارة على ماهر الأخيرة أم فى وزارة محمد نجيب الأولى؛ ولكن الوزير الوحيد من هؤلاء الذى استمر بعد إعلان

الجمهورية ـ وكان قد تولى الوزارة قبل قيام الثورة أيضا ـ هو الأستاذ عبدالجليل العمرى.

وقد كان الأستاذ العمرى بمثابة المستشار الاقتصادى الأول للثورة فى عهدها الأول المشرق بالإنجازات، فضلا عن منصبه كوزير للمالية أو كنائب لرئيس الوزراء للشئون المالية، ومن تصاريف القدر أنه تولى رئاسة المؤتمر الاقتصادى فى أول عهد الرئيس حسنى مبارك.

ولا شك أن هناك من العوامل البارزة وغير البارزة فى شخصية صاحب هذه المذكرات ما أتاح له التوافق مع الثوريين ومع التكنوقراطيين الآخرين الذين توافقوا مع الثورة، ولكن الأمر لم يستمر طويلا فقد افترق العمرى عن الثورة وافترقت عنه. ومع هذا يظل هذا الرجل العظيم بمثابة «صاحب المقام الأرفع» بين كل وزراء الثورة لأنه وصل إلى ما وصل إليه بكفاءته فحسب، ومبكرًا جدًا ثم إنه ترك كل المناصب الرفيعة بإرادته وحفاظا منه على كرامته وفكره وعقيدته.

(٢)

يشير عبدالجليل العمرى فى تقديمه لمذكراته إلى قصورها عن أن تحيط بكثير من الأحداث السياسية المهمة التى شهدتها السنوات التى لم يكن مطلعا فيها على مجريات الأمور بالقدر الكافى فيقول:

«... تقتصر هذه الذكريات التى يحويها الجزء الأول من هذا الكتيب على أحدث الفترات التى عشتها شخصيا، أو كنت فيها أحد واضعى القرار حتى لا يكون فيها ما هو منقول من كتابات الآخرين أو ما هو مسموع تتناوله الألسن ويعلم الله مدى صحته، وقد راعيت هذا بصفة خاصة فى الفترة ما بعد ثورة ١٩٥٢، فالأحداث التى عايشتها هى ما وقع ما بين يوليو ١٩٥٢ وأبريل ١٩٥٤ إبان المدة التى اشتغلت

فيها وزيرا للمالية ثم بعد ذلك مدة اشتغالى محافظا للبنك الأهلى المصرى (حينئذ البنك المركزى) بين نوفمبر ١٩٥٧وفبراير ١٩٦٠، وبذلك جاءت المذكرات مختصرة بل وقاصرة لأن الأحداث التى وقعت إبان السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ وإبان السنوات التى تلت ١٩٦٠ كانت أحداثا جساما منها: انفراد الرئيس عبد الناصر بالسلطة وتأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦، ثم فترة التأميمات وأثرها البالغ على الاقتصاد المصرى، وكذلك حرب ١٩٦٧، وحرب ١٩٧٣ وما تلاها من انفتاح اقتصادى مازلنا نجادل فى مزاياه ومساوئه، فهذه كلها أحداث جسام كان لها أثرها على شخصيات المسرح المصرى كما كان لهذه الشخصيات أثر على الأحداث، ولكنى مع الأسف لم أعش فيها قريبا من واضعى القرار لاختلافى معهم، ولذلك لم أجد ما يبرر الدخول فيها لأنى إما أن أكون ناقلا لما قاله الآخرون أو مرددا للشائعات التى دارت حولها وتحاليل المحللين الآخرين لهذه الأحداث».

(٣)

وفى أوراقه التى بين أيدينا يحرص صاحب هذه المذكرات على أن يرويها بضمير نقى، ونفس متواضعة، وعقل يقظ فلا يخرج أبدًا عن حدود المثالية الرائعة فى تقصى الحقائق التى يتناولها، ويشيد بمن يستحقون الإشادة ممن مروا به فى حياته العامة ولا يجد حرجا فى أن يفيض فى ذكر التفاصيل البسيطة التى تصور لنا الجو الذى أحاط بالأحداث.

ومن أهم ما فى هذه المذكرات ما يرويه المؤلف عن سبب استقالته من الوزارة وتباعده عن رجال الثورة، وهو يروى القصة من دون أن يُحملها بتفسيراته أو رؤاه الشخصية فى نقد جمال عبد الناصر، كما أنه لا يدعى بطولة، ولا يفخر بتمسكه باحترامه لنفسه إنما هو

يروى الواقع كما يروى الواحد منا قصة شرائه لقطعة صابون مخفضة الثمن، وقد يكون من المفيد أن نسترجع معه توالى الأحداث التى انتهت فى النهاية باستقالته، نظرا لأهمية هذه الوقائع المرتبطة بأزمة الديمقراطية فى ١٩٥٤، وهى مرحلة من أهم المراحل فى تاريخ ثورة يوليو، يقول صاحب المذكرات:

«... وطُلب الوزراء فى الساعة الثانية صباحا من يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ - على ما أذكر - للاجتماع فى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، وهناك كانت المفاجأة الكبرى، وكان فى انتظارنا فى إحدى قاعات مجلس القيادة أكثر أعضائه، وأبلغونا أن مجلس قيادة الثورة اجتمع من غير أن يحضره محمد نجيب، وقرر قبول استقالته من جميع مناصبه وذلك لاستحالة العمل معه ولأن الثورة لن تستطيع المضى فى طريقها المرسوم طالما هو على رأس مؤسساتها كرئيس للجمهورية ورئيس لمجلس الوزراء، ورئيس لمجلس قيادة الثورة ، وأنهم انتخبوا جمال عبد الناصر ليحل محله رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا لمجلس الوزراء، وسيكون جمال سالم وعبد الجليل العمرى نائبين للرئيس، وأن يحتفظ الوزراء بمناصبهم وأن يتولى الدكتور على الجريتلى وزير المالية، وقد كان نائبا للوزير فيها».

(٤)

وهو يتحدث بأدب شديد، وعبارات صارمة عن صدمته الشديدة هو وزملاؤه الوزراء المدنيون من تطور الأحداث فى فبراير ١٩٥٤:

«كان وقع الصدمة شديدًا على مَنْ حضر من الوزراء وقد حذرناهم من مغبة الإجراء إذ إن محمد نجيب - كما هو معروف للجميع - يتمتع بشعبية كبيرة ولا يمكن للشعب أن يقبل بين يوم وليلة أن يتنازل عنه،

ولكن الضباط أصروا على هذا الإجراء وقالوا إنهم قد اتخذوا الاحتياطات الكفيلة باستتباب الأمن والنظام».

«وقبل نهاية الاجتماع سألت عن السبب فى أن جمال عبد الناصر لم يكن معنا فى الاجتماع، وهنا قيل لى إنه يستريح بل إنه فعلا فى غرفة من غرف مجلس القيادة، ويظهر أنه بدا على وجهى عدم التصديق، فاصطحبنى صلاح سالم إلى حيث ينام جمال عبد الناصر ومن الغريب أنى وجدته مستغرقا فى النوم، وعندئذ تكشفت لى ناحية من صفات الزعامة فى عبدالناصر، إذ كيف يستطيع إنسان عادى أن يأخذ أو يشترك فى أخذ قرار فى خطورة القرار الذى نحن بصدده أن يستغرق فى النوم دون أن يفكر فيما يمكن أن ينتج عن هذا القرار من أحداث ويبقى قلقا بقية الليل ولكن يبدو أن الزعماء وحدهم هم الذين يستطيعون ذلك».

« لم يمر أكثر من يومين إلا وقام بعض ضباط الجيش مطالبين بعودة نجيب وانضم إليهم الشعب وساروا بمحمد نجيب من بيته فى حلمية الزيتون حتى قصر عابدين، وكنا فى صباح ذلك اليوم مجتمعين فى أول اجتماع للوزارة برئاسة جمال عبد الناصر وكانت التقارير تصل تباعا عن سير التظاهرات وعن مبلغ الالتفاف حول محمد نجيب ورغم صلابة أعصابه فقد تظهر على وجهه الانفعالات ومع ذلك استمر مجلس الوزراء منعقدا».

(٥)

ويحكى صاحب هذ المذكرات قصة الصلح الذى تم بين أعضاء مجلس الثورة ورئيسهم الرئيس محمد نجيب الذى دعا الجميع إلى الغداء بمنزله فيقول:

«... ومن غريب المفارقات أن أتت دعوة محمد نجيب لكل الوزراء وضباط مجلس قيادة الثورة للغداء بمنزله فى نفس اليوم تكريما للوفد السودانى، الذى كان وقد وصل خصيصا للتدخل فى موضوع عزل محمد نجيب الذى تربطه بالسودان روابط صداقة قوية كما تربطه صلات القربى».

«... وأيًا كان الدافع فإنه لم يمر أسبوع واحد إلا وأصر محمد نجيب على توليه جميع مناصبه كرئيس للجمهورية ولمجلس قيادة الثورة ولمجلس الوزراء فى اجتماع المجلس المشترك، وكان جمال عبد الناصر أول المستجيبين لهذه الرغبة، وهكذا عاد التشكيل الوزارى فى يوم ٦ مارس ١٩٥٤ إلى ما كان عليه قبل ٢٥ فبراير مع استثناء واحد هو أن أصبح على الجريتلى وزير دولة للمالية وليس نائبا للوزير».

(٦)

وينفرد عبد الجليل العمرى فى هذه المذكرات برواية قصة تكليف قادة الثورة له (هو وسليمان حافظ) بعرض رياسة الوزارة على إبراهيم عبد الهادى الذى اعتذر عن هذا العرض.

ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم عبد الهادى نفسه لم يشر إلى هذه الواقعة فى مذكراته التى نشرتها مجلة «روز اليوسف» عام ١٩٨٢، ومن الجدير بالذكر أيضاً أن العمرى يتجاهل ما روى عن أنه هو نفسه كان مرشحا لرياسة الوزارة لكنه اعتذر، ومن الجدير بالذكر أن هذه القصة كانت السبب فى استقالة العمرى وإيثاره راحة البال على هذا الأسلوب الذى بدأ يحس أن الأمور تدار به:

«...... وفى آخر اجتماع حضرته للمجلس المشترك اتفق عدد على اتخاذ الخطوات الآتية: أن تستقيل الوزارة ويحُل مجلس قيادة الثورة ويعود الضباط إلى الثكنات، وأن تتولى شئون البلاد - برئاسة رئيس

الجمهورية ـ وزارة مدنية محايدة تشرف على انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد، ثم تُجرى انتخابات على أساس الدستور الجديد لانتخاب مجلس النواب، وكان من بين الأسماء التى ذكرت اسم إبراهيم عبد الهادى ولا أذكر من الذى رشحه ولكن بعد أن انفضت الجلسة فاتحنى عبد الناصر أن أذهب إلى إبراهيم عبدالهادى لسابق معرفتى به وأن أعرض عليه تولى رئاسة وزارة مدنية، ولا أدرى كيف قبلت هذه المهمة وأنا أعرف مسبقا أن إبراهيم عبد الهادى لن يكون المرشح الذى يُجمع عليه المجلس المشترك وأنه فى أرجح الأمر لن يقبل تولى الوزارة فى هذا الجو الذى تسوده الخلافات، ولكن كان مبلغ ظنى أن أى حل نحاوله أفضل من حالة الفوضى التى تسود الجو السياسى عندئذ، فذهبت وذهب معى سليمان حافظ وقابلنا أولا أحمد عبد الغفار وكان صديقا مقربا لإبراهيم عيد الهادى فوافق أن يذهب معنا».

«وكان الذى توقعته، فقد رفض إبراهيم عبد الهادى تحمل هذه المسئولية واقترح أولا إعادة الأحزاب ثم تشكيل وزارة مدنية محايدة برئاسة شخصية محترمة لم يسبق لها الالتحاق بأحد الأحزاب، وأن تقوم هذه الوزارة بإجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية، وذكر أن الجميع يرضون ببقاء محمد نجيب رئيسا للجمهورية إلى حين الانتهاء من وضع الدستور الجديد الذى لا بد أن ينُص فيه على كيفية اختيار رئيس الجمهورية.

(٧)

ويروى عبدالجليل العمرى بكل صراحة ووضوح قصة استقالته فنرى كيف انتهت مرحلة تعاون أهم وزراء الثورة فى عهدها الأول كنتيجة حتمية لتكتيكات سياسية قصيرة المرمى وقصيرة النظر أيضًا!!:

«... وفى اليوم التالى لهذا اللقاء مع إبراهيم عبدالهادى فوجئت بأن جريدة الجمهورية نشرت فى جزء ظاهر كلمة لم يفصح كاتبها عن شخصيته - وإن كنت أظنه جمال عبد الناصر - يقول فيها إن وزيرا مدنيا ذهب من تلقاء نفسه يعرض رئاسة الوزارة على إبراهيم عبد الهادى الذى رحب بالفكرة وبدأ يلمع زراير الردنجوت (وكان هذا هو اللباس الرسمى عند حلف اليمين فى أيام الملكية)، وانتقدت الكلمة الوزير على هذا التصرف الغريب».

«لم يكن أمامى بعد هذا النشر إلا أن أستقيل وبالفعل قدمت استقالتى يوم ٢٦ مارس - على ما أذكر - ولم أذهب منذ ذلك التاريخ إلى وزارة المالية وإن كانت الاستقالة ظلت معلقة ولم تقبل إلا فى ١٧ إبريل وهو الوقت الذى استقال فيه عدد من الزملاء من الوزارة بسبب حادث الاعتداء على الدكتور السنهورى، أذكر من بينهم الدكتور وليم سليم حنا، والدكتور عباس عمار، والدكتور على الجريتلى، والدكتور حسن بغدادى».

(٨)

ويتحدث العمرى عن نجاحه هو ومحافظ البنك المركزى السورى عزت الطرابلسى فى فرض اتجاهاتهما فى تأجيل الدمج المالى بين البنكين المركزيين، حيث كانا يريان أن هذا الدمج سابق لأوانه وإقناعهما الحكومة ببقاء البنكين والعملتين، وهو إنجاز كبير يحسب لهذا الاقتصادى العظيم:

«... وفى الفترة التى قضيتها فى البنك الأهلى أعلنت الوحدة مع سوريا، وكان الغرض أن يكون اندماجا فأصبح لمصر وسوريا حاكم واحد هو جمال عبد الناصر، وأصبح لها مجلس وزراء واحد يرسم سياسة الدولة الجديدة، ولكن لما كانت حدود مصر وسوريا ليست

متصلة، بل يفصل بين القسمين الأردن وإسرائيل، فرئى أن يُطلق على مجلس الوزراء الموحد «المجلس المركزى»، وأن يقوم فى كل قسم مجلس للوزراء يختص بالشئون المحلية للقسم أو الولاية، وكان من المنتظر أن يُطلب إلى البنكين المركزيين: البنك الأهلى المصرى، والبنك المركزى السورى، أن يندمجا كما طُلب إليهما أن يعملا على توحيد العملة، ولحسن الحظ كان عزت الطرابلسى محافظ البنك المركزى السورى صديقا قديما، وكانت اتجاهاتنا واحدة، فاتفقنا على أن الدمج المالى سابق لأوانه، وأنه من الخير أن يترك المصرفان قائمين فى ذلك الوقت على أن تتكون من محافظى المصرفين لجنة تدرس الأمور المشتركة، ومن بينها توحيد العملة، وطلبنا أن تُعطى فرصة كافية تمكننا من تحديد القيم الفعلية لكل من العملتين، ونسبة كل منهما للأخرى، وقد كان، وبقى البنكان وبقيت العملتان، وكما كنا نتوقع فلم يمر وقت طويل إلا وانفصلت سوريا عن مصر، وعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل الوحدة».

(٩)

وعلى النحو نفسه الذى روى به صاحب هذه المذكرات استقالته من الوزارة، فإنه يروى قصة استقالته من منصب محافظ البنك المركزى (أثناء الوحدة مع سوريا)، وها هو يحكى قصة استقالته هذه فيقول:

«... وعلى كل فلم أبق فى مركزى حتى تاريخ الانفصال، إذ حدث فى اجتماع مع الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير الاقتصاد المركزى أنه أبلغنى أن الرئيس جمال عبد الناصر قبل سفره فى ذلك اليوم إلى سوريا وكان يوم ١٠ فبراير ١٩٦٠، أمضى قرارين أولهما بتأميم البنك الأهلى وإنشاء بنك مركزى مستقل، وأن يقوم البنك الأهلى بالأعمال

البنكية التجارية، والثانى بتأميم بنك مصر وإنه قد دعا مؤتمرا صحفيا ليعلن القرارين ويتولى شرح التفاصيل، وأنه آثر أن يبلغنى الخبر قبل أن يعلنه».

«ولم يكن أمامى إلا أن أستقيل من منصبى كمحافظ للبنك الأهلى المصرى وقد صارحت الدكتور القيسونى بذلك، وأضفت أنى كنت أقدر أنى المستشار المالى للدولة وأنى وإن كنت لا أعترض على تأميم البنك الأهلى وإنشاء البنك المركزى الجديد إلا أنى كنت أنتظر أن تستشيرنى الحكومة فى الأمر ولذلك فإنى بعد هذا التخطى لا بد أن أستقيل».

«ثم إنى لا أفهم معنى تأميم بنك مصر ولا أفهم المصلحة التى تحققها الدولة من وراء تأميم البنك الوحيد الذى يملك كل أسهمه مصريون وكثير منهم من صغار المساهمين».

«طلب إلىَّ الدكتور القيسونى أن أرجئ الاستقالة حتى عودة السيد رئيس الجمهورية من سوريا ولكنى أصررت على الاستقالة فورا ولم أذهب للبنك بعد ذلك».

(١٠)

هكذا نجد الرجل العظيم حين يورد لنا قصتى استقالتيه واحدة بعد أخرى يتحدث عن الوقائع التى جرت بسلاسة وسهولة من دون شعارات ولا عقد، وهو لا يزعم أبدا أنه لقى تعنتا، ولا تعذيبا، ولا اضطهادا نتيجة استقالتيه هذه أو تلك.. إنما هى إرادته أملاها وتحمل تبعتها!! وإنما هى كرامته حافظ عليها فاحتفظ بها.

وهكذا ترتسم لنا الصورة التى صوّر لنا بها خروجه غاضبا لنفسه ولكرامته من مناصب الدولة العليا فى عهد الثورة مرتين متواليتين، غير آسف، ولا نادم، ولا سعيد، ولا فخور.

ومن الجدير بالذكر أن عبد الجليل العمرى وحده يكاد ينفرد بهذا الموقف من بين كل مسئولى عهد الثورة الذين تركوا مناصبهم، وشاعت أقوال كثيرة عن صور كثيرة من الإيذاءات التى عانوها بسبب هذه الاستقالات.

وربما كان السبب فى هذا أن العمرى خرج قبل أن تبدأ موجة القسوة فى التصاعد، لكن المؤكد أن السبب الأعمق فى هذا يعود إلى شخصية العمرى نفسه، ونزاهة غرضه، واستقامة طبعه، وبعده عن المؤامرات كانت السبب الأساسى فى نجاته من مثل هذه المعاناة.

(١١)

ويبلغ التواضع بمؤلف «ذكريات اقتصادية» أنه يسرد لنا رحلته مع المناصب الاقتصادية الرفيعة التى تولاها بعد استقالته فى تعاقب مستمر كما لو أنه كان رجلا بسيطا من عمال التراحيل تتقاذفه الوظائف أو الفرص المتاحة فحسب، انظر مثلا إليه وهو يروى تعاقب هذه الوظائف فيقول:

«... انقطعت صلتى بالحكومة مدة عشرين عاما تقريبا فقد اشتغلت لمدة سنتين كعضو منتدب ورئيس مجلس إدارة شركة الإسكندرية التجارية وهى من شركات حلج وتصدير الأقطان، ثم التحقت بالبنك الدولى فى واشنجتن (هكذا كان العمرى يكتب اسم هذه المدينة) ابتداء من ٢٧ يناير ١٩٦٢ مديرًا للإدارة الإفريقية ثم مساعدا لرئيس البنك وفى سنة ١٩٧٢ بلغت السن القانونية للاعتزال فتركت البنك وعدت إلى الإسكندرية، وفى سنة ١٩٧٣ عملت كمحافظ لمجلس النقد القطرى ولكنى لم ألبث طويلا، ثم عملت كمستشار لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ أوائل ١٩٧٤ ولمدة ثلاث سنوات، ثم عُينت عضوا لمجلس إدارة المؤسسة العربية

لضمان الاستثمار، وبقيت فيها حتى سنة ١٩٧٩، وعندما أعلنت البلاد العربية المقاطعة استقلت من عملى بها ولو أن تعيينى هناك كان لشخصى ولم أكن ممثلا للحكومة المصرية ولكنى أحسست بالحرج الذى سأكون فيه ويكون فيه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون ولذلك آثرت الاستقالة».

(١٢)

وفى هذه المذكرات فقرة مهمة جدًا لتاريخنا السياسى والليبرالى فيما قبل الثورة، وهى تلك الفقرة التى يروى فيها صاحبها أنه كان قد ترك منصب وكيل وزارة المالية حين فاز الوفد فى الانتخابات البرلمانية وشكل الوزارة فى ١٩٥٠، ولكن ما هى إلا سنة ونصف حتى أصبح صاحب المذكرات نفسه مرشحا لتولى وزارة المالية نفسها فى الحكومة الوفدية، وهى فقرة تنبئ بلا شك عن سعة أفق الحكومة الوفدية وحزب الوفد.

ولعلها أول فقرة مكتوبة فى هذا الصدد على لسان واحد من الذين عاشوا التجربة، فقد كان الاعتقاد - ولا يزال - أن الوفد كان عامرًا دائمًا وحافلا بالكفاءات التكنوقراطية فى كل تخصص ومجال، وكان من الصعب أن نصدق أن الوفد يلجأ إلى تكنوقراطى متميز لوزارة مهمة ومؤثرة كوزارة المالية، ولكن فؤاد سراج الدين وهو الرجل الذى تولى عدة وزارات من قبل، أخذ يركز نظره على الأستاذ عبد الجليل العمرى، وقد كان حديث عهد بمنصب وكيل وزارة المالية حيث لم يتوله إلا فى أواخر عام ١٩٤٧، بل إن الأعجب والأعظم من هذا أن النقراشى باشا وهو الآخر لا يقل عن سراج الدين كفاءة وفطنة قد اختار العمرى لمنصب وكيل المالية فى أواخر ١٩٤٧ بدون أن يكون العمرى مديرًا عامًا فى الوزارة، وإنما كان موظفا فى الدرجة الأولى فقط.

وقد روى الأستاذ مصطفى أمين ذات مرة فى عموده «فكرة» أن النقراشى باشا حين اختار العمرى وكيلا لوزارة المالية كان فى منتهى السعادة بنجاحه فى هذا الاختيار إلى حد أن قال: «إن العمرى هو هدية أهديها لمصر»، وكان الأستاذ مصطفى أمين يروى ذلك فى معرض حديثه عن عبدالجليل العمرى كنموذج للكفاءة الفذة التى ارتفعت من أولى درجات الوظيفة إلى منصب الوزارة بدون أية وساطة أو محسوبية.

(١٣)

يروى العمرى فى «ذكريات اقتصادية» بتواضع شديد كيف تعاقبت عليه عروض الزعماء السياسيين قبل الثورة لتولى الوزارة وكيف رفض دعواتهم المتتالية من مبدأ تقديره للمسئولية فيقول:

«... جرت الانتخابات العامة سنة ١٩٥٠ وأسفرت عن فوز حزب الوفد المصرى بأغلبية كبيرة وتشكلت الوزارة الوفدية برئاسة المرحوم مصطفى النحاس وكان الدكتور زكى عبد المتعال وزيرا للمالية، ورغم أن علاقتى به كانت طيبة للغاية إلا أنى آثرت أن أخرج إلى الحياة التجارية وخاصة أن الشركة التى عرضت علىَّ أن أعمل بها عضوا منتدبا لمجلس إدارتها وهى شركة النيل للحليج، كانت من الشركات المحترمة فى القطاع الصناعى لحلج القطن وعصر بذرة القطن كما أنها كانت من (كبريات) شركات تصدير الأقطان ثم إنها عرضت علىَّ كمرتب عرضا ماليا مجزيا وكانت عائلتى بدأت تكبر وتحتاج إلى إنفاق أكبر».

«ولكن رغم كل هذا فقد كانت ميولى دائما تدفعنى نحو الخدمة العامة، فما أن عرض علىَّ فؤاد سراج الدين ـ وكان العضو البارز فى

الحكومة الوفدية ـ رغم عدم انتمائى إلى أى حزب، أن أشترك معهم فى الوزارة وزيرا للمالية بعد استقالة الدكتور زكى عبد المتعال فى النصف الثانى من سنة ١٩٥١، إلا ووافقتُ بشرط أن تقرر الحكومة اتباع سياسة تقشف لأنى أحسست من متابعتى للإنفاق الحكومى أن هناك إسرافا لا تبرره إمكانيات البلاد وخاصة أن الكثير من الإنفاق يتجه إلى الخدمات والمظهرية دون الإنتاج والاستثمار».

«ومن أجل هذا فقد كان لا بد من اتباع سياسة من التقشف ومن أجل أن يشعر جميع المواطنين أن الحكومة جادة فى سياستها كان لابد أن نبدأ التقشف من الرأس واقترحت عليه أن يتنازل الملك عن ٢٥٪ على الأقل من المخصصات الملكية، وكان رد فؤاد سراج الدين: إن أمثال هذه المقترحات تناقش فى مجلس الوزراء بعد الدخول فى المجلس».

«ولكنى خشيت أنه بعد الدخول فى مجلس الوزراء قد يكون من العسير تقرير السياسة التى أقترحها ثم إنها ستكون موضوع جدل ينتهى بتضييع الفائدة منها، ولذلك رأيت أنه إن لم يكن هناك اتفاق مسبق فمن الخير ألا أشارك فى المسئولية وهو ما حصل».

«ثم دخلت فى نفس التجربة مع المرحوم المهندس حسين سرى عندما كُلف بتشكيل الوزارة فى مايو ١٩٥٢ (يقصد: وزارته فى بداية يوليو ١٩٥٢، وكان العمرى قد بدأ قبل ذلك مشاورات لتشكيل هذه الوزارة منذ يونيو، وربما كانت منذ مايو كما أشار العمرى، وربما كانت ذاكرة العمرى قد قربت يونيو من مايو» وعرض علىَّ أن أعمل معه وزيرا للمالية فاشترطت نفس الشروط وبطبيعة الحال لم تُقبل شروطى وخاصة أن وزارة حسين سرى كانت من الوزارات التى تشكلها السراى».

(١٤)

ويشير العمرى إلى سبب قبوله العمل فى وزارة على ماهر فى فبراير ١٩٥٢ رغم اعتذاره عن قبول الوزارة فيما قبلها، معللاً الأمر بسبب منطقى جدا، وهو أن الوزارة كانت وزارة طوارئ لا يصح للإنسان الكفء أن يتقاعس عن الاشتراك فيها فيقول:

« .. ولكنى لم أشترط نفس الشروط عندما قبلت الدخول فى وزارة المرحوم على ماهر فى فبراير ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير، لأن الوضع كان مختلفا فهذه الوزارة أتت بغرض أن تحول دون اشتعال الموقف فهى وزارة تهدئة أولا، وإذا قدر لها أن تبقى فسيكون عليها أن ترسم سياسة جديدة وتكون الفرصة مهيأة أمامى وأمام غيرى من الوزراء فى اقتراح ما نراه ضروريا لإصلاح حالة البلد اجتماعيا واقتصاديا والقيام على تنفيذه».

«دخلت فى تلك الوزارة وزيرا للتموين ولم أكن غريبا على وزارة التموين ولذلك كان عملى فيها ميسرا ولكن لم أبق بها إلا ستة وعشرين يوما فقد قدمت الوزارة استقالتها فى أول مارس ١٩٥٢».

(١٥)

ويورد عبد الجليل العمرى تفصيلات دقيقة عن الكيفية التى استقالت بها وزارة على ماهر فى بداية مارس ١٩٥٢ والسبب الذى دفعه إلى الاعتذار عن قبول العمل وزيراً فى الوزارة التالية:

« ... وفى أول مارس ١٩٥٢ وأظنه كان يوم سبت صدرت أخبار اليوم وفيها مرسوم الحل ولم تكن حكومة على ماهر قد طلبت النشر فاعتبر على ماهر هذا الإجراء وسيلة لإحراجه وخروجه من الحكومة، وكان أن اجتمع مجلس الوزراء صبيحة ذلك اليوم واتفقنا

مع على ماهر فى الرأى فيما عدا الدكتور زكى عبد المتعال وزير المالية ومرتضى المراغى وزير الداخلية وبالفعل انسحبا من الاجتماع واتفق بقية الأعضاء على تقديم استقالة الحكومة، وقامت لجنة من بعض الوزراء كنت واحدًا منهم بإعداد صيغة الاستقالة وتوجه على ماهر إلى السراى وقدمها بالفعل».

«قُبلت الاستقالة فى نفس اليوم.. وكلف الملك المرحوم نجيب الهلالى بتشكيل وزارته الأولى واشترك فيها الدكتور زكى عبد المتعال ومرتضى المراغى ولكنى لم أقبل الاشتراك فيها رغم ضغط وإلحاح الكثيرين؛ لأنى لم أجد ما أبرر به اشتراكى فى الوزارة الجديدة وقد كنتُ عضوا فى اللجنة التى أعدت كتاب استقالة حكومة على ماهر وكنت من المقتنعين بفكرة الاستقالة».

وهكذا بقيت بعيدا عن الحكومة إلى أن جاءت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ».

ينبغى علينا أن ننبه القارئ أن الوزارات الأربع التى توالت على حكم مصر بعد حريق القاهرة توالت على النحو التالى:

* وزارة على ماهر باشا فى فبراير ١٩٥٢، وقد قبل الأستاذ العمرى العمل فيها وزيرًا للتموين.

* وزارة نجيب الهلالى باشا فى مارس ١٩٥٢، وقد رفض الأستاذ العمرى الاشتراك فيها نظرًا لأنه ـ كما ذكر ـ كان من الذين حرروا كتاب استقالة الوزارة السابقة.

* وزارة حسين سرى باشا فى يوليو ١٩٥٢، وقد اعتذر الأستاذ العمرى عن عدم قبول منصب وزير المالية فيها؛ لأنه اشترط نفس الشروط التى اشترطها على فؤاد سراج الدين باشا لقبول منصب

وزير المالية فى ١٩٥١ فى آخر وزارات الوفد وهى الوزارة التى سبقت حريق القاهرة.

* وزارة نجيب الهلالى باشا فى يوليو ١٩٥٢ التى لم تمكث فى الحكم إلا يومًا وبعض يوم قامت بعده الثورة، وجاءت وزارة على ماهر الأخيرة التى شارك فيها الأستاذ العمرى.

(١٦)

ومن أهم فقرات هذه المذكرات الدقيقة تلك الفقرة التى يلخص بها الأستاذ عبد الجليل العمرى موقف الثورة من النظم الاقتصادية، وهو الموقف الذى يعتبره كثيرون من مثقفينا بمثابة عيب بارز فى استراتيجية الثورة التى راوحت على الدوام فى مسلكها الاقتصادى بين مذاهب اقتصادية مختلفة ومتنافرة.

ونحن نلاحظ أن عبد الجليل العمرى يبلور هذا الموضوع بمنتهى التواضع وهو يبدأ تناوله له مستطرداً من حديثه عن إحدى مناقشات المجلس المشترك الذى كان مكوناً من أعضاء قيادة الثورة والوزراء المدنيين فيقول:

«... كان المجلس المشترك فى بداية عمله مفيدًا إذ أنه ناقش موضوعات رئيسية تبين منها اتجاهات بعض أعضاء مجموعة الضباط أو إن شئت عدم وجود اتجاهات محددة للمجموعة، وسأضرب مثلا بواقعة معينة ليتبين المطلع نوع الخلافات المبدئية التى كان يُعالجها المجلس المشترك».

«صرح خالد محيى الدين ـ وهو عضو بمجلس قيادة الثورة ـ لإحدى المجلات بأنه لا يرى سببًا فى ترك ودائع البنوك دون استغلالها استغلالا حقيقيًا فى المشروعات التى تحتاجها البلاد وإذا كان أصحابها

يحجمون عن استثماراتها فالدولة كفيلة بتحقيق ذلك الاستثمار، وقد كان لهذا التصريح دوى فى سوق المال، وأخذ بعض المودعين يفكرون فى سحب ودائعهم من البنوك بل قام بعضهم بسحبها فعلاً».

«لما أثرت هذا الموضوع فى المجلس المشترك انبرى جمال عبد الناصر ليسألنى إن كنت سأحجر على أعضاء مجلس قيادة الثورة فى إبداء رأيهم، فكان جوابى أن تصريحًا من أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة أو من أحد الوزراء يحمل معنى خاصًا إذ أن الجمهور سيفسره على أنه رأى الحكومة أو على الأقل أن هناك اتجاهًا فى الحكومة نحو تنفيذ مثل هذا الرأى، وإنى أتكلم هنا بصفة خاصة عن التصريحات التى تمس النواحى المالية والاقتصادية عمومًا فما بالك بالتصريحات التى تمس ودائع المودعين فى البنوك واحتمال قيام الحكومة بوضع يدها عليها وتوجيهها الوجهة التى ترضاها، ولما كان رأس المال بطبيعته جبانا فإذا ما أحس أن هناك احتمال الاستيلاء عليه أو تأميمه سارع إلى الهروب».

(١٧)

ويلخص العمرى بطريقة ذكية ما قام به من عرض علمى مبسط للنظم الاقتصادية على أعضاء مجلس قيادة الثورة، مشيراً إلى الرغبة الملحة عند هؤلاء فى تجاوز مثل هذه النظم من أجل الوصول إلى وسيلة أسرع لتحقيق الأهداف:

«... كانت إثارة موضوع التصريح سببًا فى أن يدخل المجلس فى مناقشة النظام الاقتصادى للحكم، وبعد أن شرحت للمجلس المعالم الأساسية للنظم الاقتصادية للحكم المتبعة فى العالم بين رأسمالية واشتراكية ومشتركة، تساءل جمال عبد الناصر ولماذا لا يكون لنا نظام مصرى نفصله وفق ظروفنا؟ فأجبته بأن علينا أن نقرر ما إذا

كنا نسير وفقا لنظام حماية الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وهو ما يُطلق عليه النظام الاشتراكى، وبين هذين النظامين يمكن أن تقوم نظم وسط تجمع بين حق الفرد فى تملك أدوات الإنتاج فى بعض الأنشطة الاقتصادية ولكن تحرم عليه ملكية أدوات الإنتاج فى الأنشطة الأخرى».

«فمثلاً يمكن أن يقوم نظام يعطى للفرد حق تملك الأرض وزراعتها وتوزيع منتجاتها وحق تملك أدوات الإنتاج فى الأنشطة التى تحتاج إلى خدمة فردية كالفنادق مثلا أو محلات بيع البضائع بالقطاعى للمستهلك النهائى؛ ولكن تحتفظ الدولة بملكية أدوات الإنتاج فى الصناعة عمومًا أو فى الصناعات الرئيسية، وفى بعض النظم المشتركة قد تبيح الدولة تملك الأفراد لبعض الصناعات الفردية ولكنها تستبقى دائما الصناعات الرئيسية».

«وأيًا كان النظام الذى نقرر اتباعه يجب أن يُعلن عنه تفصيلا ليعلم الجميع ما هى إمكانيات الملكية الفردية التى تحافظ الدولة على حقوقها، وما هو مدى ملكية الدولة وما هى الأنشطة الاقتصادية التى ستتولاها الدولة وما هى الأنشطة التى تتركها للأفراد إما بأشخاصهم أو فى شكل شركات أو جمعيات تعاونية».

«أما أن نقول بأننا سنتبع نظامًا مصريًا نُغير ونُعدل فيه حسب هوانا وحسب الملابسات والظروف - أو بمعنى آخر - سنجمع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى مع حق الحكومة فى الانتقال من نظام إلى نظام حسبما يروق لها فإن هذا سيؤدى إلى فوضى اقتصادية محققة، وذكرت عندئذ التشبيه العام القائل بأن التى ترقص على السلالم لا يراها الناس اللى فوق ولا الناس اللى تحت وهى بهذا لا تجنى شيئا».

(١٨)

ويعترف العمرى بأنه كان يتمنى على مجلس قيادة الثورة (أو المجلس المشترك) أن يأخذ بفكرة اتباع النظام الهندى فى إدارة الاقتصاد، مع احترام النظام وعدم التبديل فيه:

« ... وقد ذكرت لهم فى حديثى مَثَل الهند، وهى إحدى البلاد التى اتبعت بنجاح ملحوظ نظام الاقتصاد المشترك فقد أخذت بنظام القطاع العام الذى يتولى فيه الصناعات الكبرى والأساسية، وفى نفس الوقت حافظت على القطاع الخاص بل وشجعته على النمو وتركت له الأنشطة الاقتصادية الأخرى يبنى فيها ويشيد فى حدود القوانين العامة وحافظت على حرية تملكه لأدوات الإنتاج فى تلك القطاعات، وهى منذ أن أرست هذه القواعد والأسس التى يعمل فى حدودها كل من القطاعين لم تبدل ولم تغير فيها فاطمأن كل فى عمله».

«وأضفت أن مثل النظام الهندى يحسن أن ندرسه جيدًا أو نقتفى أثره إن كان النظام المشترك هو ما يتقرر اتباعه».

(١٩)

ويبدى العمرى أسفه الصريح لعجز القادة المصريين عن الاستقرار على نظام اقتصادى واحد، وهو يبرر هذا باختلاف المشارب دون أن يشير إلى السبب الأعمق:

«وقد اكتفى المجلس بهذا القدر من المناقشة دون أن يتخذ قرارًا، وما كان متوقعًا أن يتخذ قرارًا، فهذا أمر يحتاج إلى رؤية ويحتاج أن يكون هناك تشابه فى التفكير بين أعضاء المجلس وهذا لم يكن متوفرًا فإنه سواء بالنسبة لمجموعة الضباط أو لمجموعة الوزراء

المدنيين لم يكن يجمعهم إلا فكرة عامة واحدة وهى حبهم لوطنهم ورغبتهم فى إقامة حكم صالح، فلم يأت أولئك أو هؤلاء من حزب له مبادئ سياسية واقتصادية محددة، بل كان فى كل من الفريقين اتجاهات متباينة ومختلفة، ولذلك لم يكن ممكنًا الوصول إلى قرار واحد يحدد اتجاهًا واحدًا إلا بعد دراسة وترو».

«وما أظن أن هذا الموضوع - هوية الاقتصاد المصرى - قد دُرس فيما بعد دراسة مستفيضة حتى وقتنا هذا وما أظننا قد وصلنا إلى قرار واحد وحددنا لأنفسنا اتجاها اقتصاديا معينا حتى الآن والأمر مرجعه إلى اتجاه مَنْ يتولى الحكم فى مصر ».

(٢٠)

ومع أن كتاب عبد الجليل العمرى لا يبذل جهدا فى الانتصار لنظرية اقتصادية مهمة، ولا منهج اقتصادى أو سياسى بعينه، فإنه لا يقف محايدا أمام ما يراه من خطأ فى أصول السياسة والاقتصاد.

ويضرب عبد الجليل العمرى أمثلة بارزة على الاضطراب الذى سيطر على القرارات الاقتصادية فى عهد الثورة:

« ... بل إن القرارات التى اتخذها الحاكم إبان حكمه - أى حاكم - كانت تتأرجح نحو اليسار حينا ونحو اليمين حينا آخر فلم يكن لنا حتى الآن ولا فى فترة معينة خطٌ مستقيم يحدد اتجاها معينًا، إذ كيف نُعلل قرار الحكومة بالتزامها بإيجاد عمل لكل مَنْ ليس له عمل - وهو المتبع فى البلاد الاشتراكية - وفى نفس الوقت لا نتبع السياسة التى يستلزمها هذا «الالتزام بالتعيين» من حيث مراقبة توجيه وتحديد عدد مَنْ يدخل المدارس الثانوية العام وعدد من يدخل المدارس الفنية، وبالتالى نحد من الالتحاق بالجامعات وكلياتها بحيث

تُخرج لنا الأعداد المطلوبة من خريجى الجامعات وهو النظام المتبع بدقة فى البلاد الاشتراكية».

(٢١)

ويقدم العمرى نموذجا بارزا للتخبط والتردد الذى عاشت فيه قرارات الثورة فى المجال الاقتصادى:

«ففى معالجة مشكلة واحدة نرى أننا أخذنا خطًا اشتراكيًا قرر التزاما على الحكومة بتشغيل جميع القادرين دون أن نسير على نفس الخط الاشتراكى من ناحية حق الدولة فى توجيه الأفراد وتحديد نوعيات دراساتهم وتدريبهم وفقا لما هو مطلوب لنواحى الإنتاج المختلفة، بل تركنا للأفراد حرية اختيار التعليم حتى الجامعة وكانت النتيجة الحتمية هى ما نراه اليوم من فوضى فى العمالة فعشرات الألوف تخرج من كليات الجامعات زيادة عن المطلوب، فى حين أن العمالة الحرفية بل واليدوية ينقصها الأيدى العاملة».

«وبسبب هذا كان ما نشاهده من اختلال فى مستوى الأجور فالذى صرفت عليه الدولة مبالغ طائلة حتى التخرج من الكليات يتقاضى عند بدء تعيينه أقل من العامل اليدوى أو العامل الحرفى عند بدء تشغيله».

«هذا مثل صارخ على ما يعانيه الاقتصاد المصرى نتيجة لعدم إقرار اتجاه اقتصادى معين بالذات ولا شك أننا فى نواح كثيرة ما زال مَثَلُنا مثل التى ترقص على السلالم».

(٢٢)

أما أبلغ فقرة فى هذا الكتاب فهى آخر فقرة منه حيث يعبر صاحب هذه المذكرات فيها عن ثقته التامة فى الشعب المصرى،

وقدرة هذا الشعب ورغبته على مواكبة الإصلاح الاقتصادى وتحمل نتائجه القاسية إذا ما أحس بضرورة هذه التضحيات وأن الحاكمين يشاركونه فيها، وهو المعنى الذى أصبحنا ندركه جميعاً الآن، وقد كان العمرى سباقا إلى تسجيل هذا المعنى حيث قال:

«... كنت فى أحد أيام صيف ١٩٥٤ بعد أن استقلت من وزارة المالية فى مكتب بريد سيدى بشر لأسجل خطابًا.. ولما قرأ موظف المكتب المختص اسم المرسل سألنى إن كنتُ أنا شخصيا مرسل الخطاب وتساءل إن كنت أنا وزير المالية السابق، فلما أجبته بالإيجاب قال إنك حملتنا تضحيات كثيرة.. أوقفتَ العلاوات والترقيات، ورفعت أسعار السجائر وخَفّضت وزن الرغيف ومع ذلك تَحملناها راضيين لأننا كنا نفهم الأسباب ولأننا كنا نرى حكومة البلاد تقتصد فى نفقاتها، ولا تهتم بالمظاهر المُكلفة وكان الوزراء يقبلون خَفض مرتباتهم ويدفعون قيمة استهلاك السيارات الحكومية التى خُصّصت لركوبهم».

«هذا مثل صغير ولكنه ذو دلالة كبيرة على مبلغ استعداد هذا الشعب لقبول التضحيات إن هو اقتنع بضرورتها وتبين له أنها تشمل الجميع حاكمين ومحكومين، ولا شك أن القدوة الحسنة التى يُدمها المسئولون هى أكبر مُحفّز لجميع طبقات الشعب أن تتبع عن رضا خطواتهم وتقبل عن قناعة تقديم التضحيات التى تتطلبها المصلحة العليا للبلاد ومصلحة البلاد قطعا فى حاجة إلى تضحيات الجميع».

(٢٣)

وعلى الرغم من هذا الجفاف الاقتصادى الظاهر، والجدية المطلقة فى كتاب عبد الجليل العمرى «ذكريات اقتصادية» إلا أن القارئ لا

يعدم الحديث عن بعض الجوانب الإنسانية والنفسية المرتبطة بنجاح الرجل العظيم.

ولعل أبرز نموذج على هذا ما يرويه عن التشجيع الذى لقيه فى مطلع حياته الوظيفية من أحمد حمزة باشا وزير التموين، فهو يذكر لنا كيف كافأه ذلك الوزير على قدراته التنظيمية المبكرة وذلك حيث يقول:

« ... ولما أنشئت وزارة للتموين، عملت بها بعض الوقت وشغلت فيها منذ سنة ١٩٤٢ منصب مدير المكتب الفنى، ويحضرنى هنا قصة كان لها أبلغ الأثر فى نفسى ومن الخير أن أذكرها هنا لعل الذكرى تنفع الأجيال الشابة: «كانت الأقمشة الشعبية من بفتة ودبلان وكستور توزع على جمهور الشعب بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية وكانت الشركات التى تنتجها تُعوض خسارتها عن طريق رفع أسعار الأقمشة الأخرى التى تنتجها كذلك، ولكن لما كان الطلب على الأقمشة الشعبية يزيد كثيرا عن المعروض منها فقد أصبحت لها سوق سوداء، فما كان من وزارة التموين إلا أن حاولت أن توزعها بكوبونات، ولكن التجربة لم تنجح وكان من جراء ذلك أن اتهم بعض الموظفين بالرشوة وقد يكونون أبرياء ولكن هى طبيعة العملية توحى بقيام الشائعات».

«كان وزير التموين فى ذلك الوقت أحمد حمزة باشا وكان رجلا فاضلا بمعنى الكلمة فلم يقبل أن تثار حول وزارته الشائعات؛ لذلك جمع كبار موظفى الوزارة وأفضى إلينا بأنه ما لم نجد حلا لمشكلة الأقمشة الشعبية وتوزيعها بالشكل الذى لا يثير غبارًا حول تصرفات موظفى الوزارة فإنه سيلغى تدخل الوزارة فى التوزيع ويتركها للتجار، ولو نتج عن ذلك أن يباع بعضها فى السوق السوداء»

«ولكنى رجوته أن يُمهلنى أسبوعًا واحدًا فقد نستطيع أن ندخل الأقمشة الشعبية فى البطاقة التموينية - شأنها شأن السكر والشاى - وذلك عن طريق ربط بقالى التموين بتجار الأقمشة، أو بمعنى آخر أن نحدد لكل بطاقة تاجر أقمشة تُشترى منه الأقمشة الشعبية المخصصة له، وقد تمت العملية بالفعل بالنسبة للقاهرة فى خلال الأسبوع».

«وبعد أن أثبتت التجربة نجاحها طبقناها على جميع القُطر، وقد كان ارتياح الوزير لنجاح التجربة كبيرا إلى درجة أنه جمع موظفى الوزارة (الديوان العام) إلى حفل قدم إلىَّ فيها دبوس كرافتة له رأس من الماس الحر وقد اشتراه من ماله الخاص».

«وكان هذا أكبر تقدير أعتز به حتى اليوم وخاصة أنى كنت فى ذلك الحين صغير السن نسبيا فلم أكن قد جاوزت السبعة والثلاثين من العمر».

(٢٤)

وحين يروى مؤلف «ذكريات اقتصادية» قصة خلافه مع ثوار يوليو حول ضريبة الدخان فإنه يضع أيدينا على مكمن القوة فى إدارة صراع الآراء بين التكنوقراطيين المحترفين وبين الثوار السياسيين، وهو المكمن الذى مكنه من النجاح فى عرض سياسته وصياغتها وفرضها والإقناع بها، وها هو يقول:

«... ولكن لم تتقابل مجموعة الضباط فيما أعلم مع أى من الوزراء بصدد عمل من أعمال الوزارة وكان أول لقاء لى مع مجموعة منهم فى النصف الثانى من أغسطس ١٩٥٢، وكنت قد انتهيت من عرض أول موازنة عامة على مجلس الوزراء ووافق عليها، وجاءت هذه المقابلة فى

مكتب رئيس الوزراء وحضرها عدد من الضباط، أذكر منهم محمد نجيب وجمال عبدالناصر وجمال سالم وعبد اللطيف البغدادى».

«كان اللقاء فى شأن الزيادة على الضريبة الجمركية على الدخان والسجائر مما استتبع زيادة سعر علبة السجائر (٢٠ سيجارة) قرشا واحدا، وكانوا يطالبون ويصرون على إزالة هذه الزيادة والعودة بسعر السجائر إلى ما كانت عليه من قبل، لأن سياسة الضرائب غير المباشرة - كالضريبة الجمركية على سلعة يستهلكها الكثير من جمهور الشعب - لا تتمشى وما قامت عليه الثورة من الرغبة فى إسعاد جموع الشعب».

«ويظهر أنهم كانوا قد أثاروا الموضوع من قبل مع رئيس الوزراء عقب صدور الموازنة العامة مباشرة لأن على ماهر تكلم فى الموضوع فى مجلس الوزراء فى اليوم السابق لاجتماعى بمجموعة الضباط فى مكتبه، ولكنه ذكر أن هناك شكوى عامة من زيادة أسعار السجائر، وسألنى إن كان من المستطاع إلغاء الزيادة فى ضرائب الدخان وكانت إجابتى تتلخص فى أن الضرائب الجمركية من المسائل الحساسة جدا فى سوق التجارة والمال، ففرضها وإلغاؤها بعد ذلك مباشرة يدلان دلالة واضحة على ضعف سياسة الحكومة وأن هذه الزيادة ستجلب للخزانة خمسة ملايين جنيه وهو مبلغ لا يستهان به فى ذلك الوقت الذى كانت جملة إيرادات الدولة لا تجاوز الـ ٢٢٠ مليون جنيه».

(٢٥)

وها هو العمرى يعرض التضحية بنفسه من أجل إفساح المجال أمام قادة الثورة لتنفيذ خططهم البديلة إن كانت هناك خطط(!!):

« ... وفى اللقاء مع مجموعة الضباط كررت هذا الكلام وذكرت أنه

فى الكثير من البلاد المتقدمة والتى تتجه اتجاها اشتراكيا ما زالت الضرائب غير المباشرة تمثل جزءاً مهماً من إيرادات الدولة».

«وعندما أحسست بأن هذه الحجج لم تقنعهم ذكرت لهم أنه فى أمثال هذه الحالات التى يقع فيها خلاف بين وزير المالية ومجلس الوزراء أو مجلس السيادة ،فعلى وزير المالية أن يستقيل ليفسح المجال لشخص آخر تكون له سياسة مغايرة وخاصة أن تدبير خمسة ملايين من الجنيهات عن طريق الضرائب المباشرة صعب المنال».

«وهنا أثاروا أن موضوع زيادة ضرائب الإيراد العام وهى التى تُفرض عادة على الأغنياء لم يأت لها ذكر فى مناسبة عرض الموازنة العامة، فأفهمتهم أن وزارة المالية انتهت من إعداد مشروع القانون الذى يُعدل فئات الضريبة ويرفعها، فلما علموا أن مشروع القانون مُعد وسينظر فى الجلسة القادمة لمجلس الوزراء اكتفوا بهذا القدر، وطلبوا منى أن أطلع جمال سالم على المشروع عندما يحضر إلى مكتبى فى الغد، وفعلا تم ذلك».

«وقد أفهمته أنه رغم زيادة فئات الضريبة على شرائح الإيراد العام زيادة كبيرة فإنى مقتنع أن هذه الزيادة لن تأتى بحصيلة كبيرة وما أظنها تجاوز المليونين من الجنيهات؛ وذلك لأن عدد الأغنياء فى ذلك الوقت كان محدودا، ولكن الذى دفعنى لإعداد مشروع القانون لزيادة فئات الضريبة على شرائح الإيراد العام وعرضه على مجلس الوزراء هو الرغبة فى العمل على تقارب الدخول الصافية».

(٢٦)

وهو يروى بسعادة أن رؤيته هذه سرعان ما وجدت طريقها للسيطرة على فكر قادة الثورة من الضباط، حتى إنهم بعد عام واحد بدءوا يطالبونه بالعمل على تكرار الطريقة نفسها:

«... ومن غريب المصادفات أنه عندما حان وقت تحضير الموازنة العامة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، وكان الحال قد تغير فأصبح محمد نجيب رئيسا للوزارة مع كونه رئيسا لمجلس قيادة الثورة وكان هذا المجلس قد أخذ سلطة السيادة، كان واجبًا على وزير المالية أن يعرض الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الجديدة على مجلس قيادة الثورة قبل عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها واستصدار القوانين الخاصة بتنفيذها».

«فلما عرضت الخطوط العريضة وكان من بينها خفض وزن رغيف العيش دراهم معدودات ثار غالبية أعضاء المجلس واكتفيت هنا بالقول بأن الإبقاء على وزن الرغيف سيستتبع أولا زيادة فى بند نفقات الدعم، الذى كان فى ذلك الوقت حوالى مليونين من الجنيهات وكان الدعم أصلا غير مقبول من الناحية الاقتصادية لأنه يخل بصرح الكيان الاقتصادى، وثانيا أن الموازنة العامة ستظهر وبها عجز يكاد يصل لخمسة ملايين من الجنيهات، وهنا اقترح أحد الأعضاء زيادة سعر علبة السجائر قرشا كما حدث فى الماضى».

(٢٧)

وفى استطراد طريف يروى عبد الجليل العمرى كيف كان كبار رجال الدولة (وبخاصة الرئيس محمد نجيب وزكريا محيى الدين) ينظرون إلى الأمور ويصورونها لزملائهم وللجماهير:

«وكان هذا القول مثار تعليق من أكثر من عضو وكان من بينهم زكريا محيى الدين الذى قال إن زيادة القرش لعلبة السجائر فى العام الماضى لاقت معارضة شديدة من ناحيتنا وكادت تدفع بوزير المالية أن يستقيل فكيف يحق لنا أن نقترحها الآن. وبعد مناقشة جميع الاحتمالات الأخرى ولم يكن من بينها فى هذه المرة زيادة فئات

ضريبة الإيراد العام انتهى المجلس إلى موافقة على الخطوط العريضة كما هى ومن بينها خفض وزن الرغيف، وقال محمد نجيب فى ذلك الوقت كلمته المأثورة «دى لقمة للقطة»، وقد استعمل هو هذا التعبير فى خطاباته بعد صدور الموازنة العامة مما كان له أكبر الأثر فى قبول الشعب لخفض وزن رغيف العيش، هكذا توازنت الميزانية ولم تضخم بند نفقات الدعم».

(٢٨)

وتحفل مذكرات عبد الجليل العمرى بالثناء على عدد من شخصياتنا العامة، ومن هذه الشخصيات الوزير الوفدى الشهير محمد صلاح الدين، وهو يصف موقفا له معه دله بوضوح على قدرات هذا الرجل العظيم الذى تميز بالكفاية النادرة، والنفسية السوية:

« ... وآخر عمل قمت به فى وزارة التجارة هو مدير إدارة التجارة الخارجية والتعريفات الجمركية، وكان أهم ما أثار اهتمامى فيما عدا العمل الذى كان بطبيعته يثير الاهتمام، أن جاء فى خلال الفترة التى أمضيتها فى هذه الإدارة الدكتور محمد صلاح الدين مراقبا عاما لمصلحة التجارة، وكان يشغل من قبل أيام وزارة الوفد وظيفة السكرتير العام لمجلس الوزراء، فلم يفت فى عضد الرجل أنه أبعد إلى وظيفة أقل أهمية من وظيفته الأولى، فأخذ منذ اليوم الأول يعمل بجد متواصل، وحدث أن أرسلت إليه ثلاثة خطابات للإمضاء وفى فترة لا تجاوز النصف ساعة عادت إلىّ معدلة تعديلا كبيرا، وقد أدهشتنى كثرة التعديلات، ومن شخص لم يسبق له أن عمل بالمصلحة من قبل، وأقول الحق إنى غضبت وما كنت قد تعودت أن تدخل

تعديلات على خطاباتى، ولكن ما أن هدأت ثورة غضبى وقرأت التعديلات التى أدخلت على صيغة الخطابات تبينت أنها، وإن لم تغير فى المعنى، إلا أن التعبيرات التى استعملها الدكتور صلاح الدين جعلت الخطابات أسلم صيغة، وأدق فى تحديد المعنى، وأكثر اختصارا، وكانت هذه بداية صداقة بيننا، وعلمتنى الكثير مما كنت أحب أن أستزيد منه لولا انتقالى إلى وزارة المالية».

(٢٩)

ويشيد عبد الجليل العمرى بإسماعيل القبانى التربوى الرائد ووزير المعارف الذى زامله فى وزارات الثورة الأولى فيقول:

« ... يجدر بى أن أذكر أنه فى سنة ١٩٥٣ عرض إسماعيل القبانى وزير التربية فى ذلك الحين على المجلس المشترك مذكرة عن سياسته فى إصلاح التعليم، وشرحها شرحا وافيا إلى درجة أنه لم ينس أنه أصلا من المدرسين، فأحضر سبورة وطباشير إلى المجلس، وكان الاجتماع فى إحدى صالات مجلس النواب أو مجلس الشعب فيما بعد، وقام فعلا بالشرح المتأنى مستعملا السبورة والطباشير، وفى الواقع كنا جميعا نستمع إليه كما يستمع التلاميذ لمدرسهم المشوق فى طريقة تدريسه».

«وكانت الخطوط العريضة لسياسة القبانى فى سنة ١٩٥٣ هى نفس الخطوط العريضة للسياسة التى تحاول أن تتبعها الحكومة الحاضرة ابتداء من سنة ١٩٨٣ من حيث الاهتمام بتوجيه التلاميذ والطلاب إلى الدراسات الفنية بعد مرحلة الابتدائى، وبذلك يقل العدد الذى يدخل الدراسات الثانوية العامة فالجامعة، مع فارق أن القبانى كان يصر على تحديد عدد الطلاب الذين يسمح لهم بدخول الجامعة بحيث

يتناسب مع الطلب على خريجى الجامعة، حتى نتفادى حالة البطالة المقنعة التى نعانى منها أشد المعاناة فى الوقت الحاضر».

(٣٠)

ويستطرد العمرى من حديثه عن شخصية إسماعيل القبانى وأدائه إلى الحديث عما أصاب السياسة التعليمية المصرية من نكبة فظيعة بسبب خروجه من الوزارة، وهو يصل إلى حد القول بأن السياسة التعليمية فقدت بوصلتها الهادية منذ خروج هذا الرجل من الوزارة، وهو يبلور ملامح الفشل فى هذه السياسة بطريقة ذكية وغير مسبوقة فى تركيزها الشديد فيقول:

«والغريب فى الأمر أنه بعد أن شرح لنا القبانى سياسته بالتفصيل خرجنا جميعا وزراء وضباطا ونحن مقتنعون بوجوب تطبيق سياسته فورا، ولكن شاءت الظروف أن خرج إسماعيل القبانى لسبب لم أستطع الوقوف عليه أكثر من أنه كان خلافا شخصيا بين عبد الناصر والقبانى».

«ومنذ أن خرج القبانى إلا واتجهت السياسة التعليمية وجهة أخرى خلت من توجيه التلاميذ والطلاب إلى الدراسات الفنية، وفتحت الجامعات أبوابها على مصراعيها، وأعلنت الحكومة التزامها بمجانية التعليم فى جميع حلقاته، والتزامها كذلك بتعيين جميع الخريجين دون أن يكون لها رأى فى توجيههم، وانتهينا إلى ما نحن فيه من فوضى فى التعليم، وتخريج أعداد من كليات الجامعة، وبصفة خاصة الكليات النظرية، لا تتناسب والطلب على هؤلاء الخريجين، وهكذا نشأت مشكلة البطالة المقنعة، وبصفة خاصة فى المصالح الحكومية والقطاع العام، كما قلت العمالة الحرفية والفنية، ولاشك أن شعورنا

بقلة الإنتاجية والتى نعزوها إلى هجرة العمال والحرفيين والفنيين بصفة خاصة، وواقع الأمر أن مرجعها إلى عدم وجود سياسة تعليمية تحد من الأعداد التى تدخل الجامعات، ومن قبل ترغب التلاميذ فى الالتحاق بالمدارس الفنية. ففى بلد يزداد سكانها تلك الزيادة المذهلة كما هو الحال فى مصر، ما كان يجب أن تشتكى من هجرة العمال لو أن سياستها التعليمية كانت سياسة موجهة».

وهو يثنى ثناء مستطابا على وزير التجارة والصناعة الشهير حسن بغدادى، وعلى قدرته الفذة على عرض وجهة نظره:

«... ففى إحدى جلسات المفاوضات كان على الدكتور حسن بغدادى أن يتكلم عن حق مصر من الناحية القانونية قوميا ودوليا، وكان حديثه بالفرنسية التى يجيدها كأبنائها، ومرت ساعة من الزمان وهو يتكلم حتى إذا ما انتهى من كلمته إلا والتفت إلىّ المستر جورج وودز من كبار رجال المال فى أمريكا ومستشار البنك الدولى فى المفاوضات وقال لى: يظهر أن كلمة الدكتور بغدادى كانت رائعة، فتساءلت: كيف توصل إلى هذه النتيجة وهو لا يعرف اللغة الفرنسية؟ فقال: يكفى أن تنظر إلى ممثلى الشركة وهم يستمعون فى صمت وانتباه تام، وتتبين من وجوههم أهمية الحديث الذى يستمعون إليه لتقدّر مدى الأثر الذى تركه فى نفوسهم».

(٣١)

وهو يعترف بالفضل لتكنوقراطى غير مشهور هو سامى راغب وكيل المالية فى دخوله الحياة العامة، لأنه هو الذى رشحه للنقراشى باشا ليشغل هذا الموقع الذى كان مدخلا له إلى الحياة العامة:

«وفى أوائل سنة ١٩٤٧ نقلت إلى وزارة المالية كى أشغل وظيفة مراقب للنقد الأجنبى، وكنت أول مصرى يشغل هذه الوظيفة، وفى نهاية هذه السنة عينت وكيلا لوزارة المالية، وكان المرحوم محمود فهمى النقراشى رئيسا للوزارة ووزيرا لوزارتى الداخلية والمالية، ولم يكن لى سابق معرفة به، ولكنى فهمت منه أن المرحوم سامى راغب وكيل المالية السابق هو الذى رشحنى له رغم أنى كنت فى الدرجة الأولى فقط، فلم يسبق لى أن كنت مديرا عاما بالوزارة، وكان هذا ثانى تقدير أعتز به».

«وكانت هذه الوظيفة الباب الذى دخلت منه إلى الحياة العامة».

(٣٢)

ويتحدث عبد الجليل العمرى عن تجربة نفسية قاسية واجهته وهو وكيل وزارة المالية حين كان عليه أن يبحث عن الطريق الكفيل بتوفير وسائل الدفع لتغطية وارداتنا، بينما كانت لنا أموال بالإسترلينى مخزنة لدى بريطانيا، وهو يلخص الصعوبة فى قوله:

«كانت تلك مفاوضات شاقة من حيث الجهد، وعسيرة على النفس، فهذه أموالنا التى وفرناها لاستعمالها فى إعادة بناء ما استهلك فى أثناء سنين الحرب، ولاستثمارها فى المنشآت الجديدة يمتنع علينا الصرف منها خارج البلاد الإسترلينية إلا فى حدود مبالغ معينة يتفق عليها سنويا مع خازن هذا المال، وهكذا أصبح الخازن سيد الموقف»:

«مضت ١٩٤٨ والحكومة والشعب مشغولان بحرب فلسطين، ثم بتوقف القتال والذهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس

الأمن، وبقراراته التى كانت تميز إسرائيل، أو على الأقل هذا ما بدا للبلاد العربية فى ذلك الوقت».

«وكنت فى تلك الأثناء أتحسس طريقى فى عملى الجديد، وكان علىّ ومساعدىّ أن ندبر أمر وسائل الدفع للكثير من وارداتنا بعد أن قررت الحكومة الخروج من المنطقة الإسترلينية، وكان من جراء ذلك أن تجمدت أرصدتنا الإسترلينية ولم يعد فى مقدورنا أن نسحب منها، إلا فى حدود مبالغ معينة، ما يلزمنا شراء منتجات البلاد غير الإسترلينية، أو بالأصح خارج المنطقة الإسترلينية، يتفق عليها سنويا مع الحكومة البريطانية، وكانت تلك مفاوضات شاقة من حيث الجهد، وعسيرة على النفس، فهذه أموالنا التى وفرناها لاستعمالها فى إعادة بناء ما استهلك فى أثناء سنين الحرب، ولاستثمارها فى المنشآت الجديدة يمتنع علينا الصرف منها خارج البلاد الإسترلينية إلا فى حدود مبالغ معينة يتفق عليها سنويا مع خازن هذا المال، وهكذا أصبح الخازن سيد الموقف».

«كان علينا أن نبحث عن وسائل أخرى للدفع، فكان علينا أن نبرم اتفاقات تبادل ودفع مع كل من فرنسا وسويسرا وألمانيا، وهى أكبر البلاد الموردة للكثير من حاجياتنا، وفى نفس الوقت من أكبر مستوردى صادراتنا، وبصفة خاصة القطن، وكان أهم الصادرات».

(٣٣)

وهو يشيد أيضا بوزير المالية حسين فهمى، وبقرار ذكى أشار به على الحكومة بتخفيض قيمة الجنيه المصرى فى الوقت المناسب:

«فما جاءت سنة ١٩٤٩ وكان قد اغتيل المرحوم محمود فهمى النقراشى وخسرنا بفقده رجلا من أعظم زعمائنا الوطنيين العدول، تولى وزارة المالية إبراهيم عبد الهادى مع رئاسة الوزارة، ولكن وزارته لم تبق طويلا، فقد تولى فى النصف الثانى من السنة حسين سرى رئاسة الوزارة، وجاء معه حسين فهمى وزيرا للمالية، وهو من أبنائنا البارزين، حيث كان مديرا عاما للجمارك من قبل، وهى كبرى مصالح وزارة المالية، وكانت تربطنى به صلة صداقة كتلك التى تقوم بين الأستاذ وتلاميذه الراغبين فى الدراسة، وقد نشأت هذه الصلة إبان اجتماعات اللجنة المشتركة منذ ١٩٣٨ والتى كنت أتولى سكرتاريتها، وقد كنت أرى فيه الرجل الذى لا يتكلم إلا إذا كان لديه ما يضيفه، وكانت كل اقتراحاته عملية وفى الصميم، وكانت قد برزت هذه الخاصية عندما خفضت الحكومة الإنجليزية قيمة الإسترلينى، وكان علينا وقد انفصلنا من قبل عن المنطقة الإسترلينية أن نتخذ قرارا بالنسبة لقيمة الجنيه المصرى، فلم يتردد أن يشير، بصفته وزيرا للمالية، على الحكومة بتخفيض الجنيه المصرى بنفس النسبة طالما أن أرصدتنا الخارجية كلها فى بريطانيا ومقومة بالإسترلينى، ثم إن غطاء النقد المصرى يكاد يكون كله من سندات الخزانة البريطانية، ثم إن صادراتنا، ومعظمها من القطن، كانت راكدة بحيث يكوّن لدينا مخزون كبير من القطن، وكانت هذه فرصة ذهبية تمكننا من بيع كميات كبيرة منه، ومن تشجيع صادراتنا عموما».

(٣٤)

ومن حق القارئ علينا فى نهاية مدارستنا لهذا الكتاب أن ننقل له وجهة نظر صاحب هذه الذكريات فى السياسة الاقتصادية فى عهد الرئيس مبارك:

« .... عهد إلىَّ السيد الرئيس (يقصد الرئيس حسنى مبارك) برئاسة المؤتمر الاقتصادى الذى اجتمع فى فبراير ١٩٨٢ لمدة ثلاثة أيام، وحضر السيد الرئيس بعض جلساته مستمعا، كما حضر معظمها المرحوم السيد فؤاد محيى الدين رئيس مجلس الوزراء عندئذ، وكثير من الوزراء وبصفة خاصة وزراء المجموعة الاقتصادية».

«شعر أعضاء المؤتمر أن المهمة أجل من أن تعالج فى ثلاثة أيام ولكن كانت المدة محددة مسبقا فاكتفوا فى مداولاتهم وقراراتهم ببعض ما كانت الحالة تستدعيه من علاج».

«وخصوا أولا وجوب التخطيط قبل العمل فكانت أهم توصية لهم هى ضرورة التخطيط، ثم عكفوا على العمالة وكيف أنها فى كثير من النواحى ينقصها التدريب وتركيزهم على القطاعات التى تحس بنقص اليد العاملة فيها ووجوب إعدادها وتدريبها، ولذلك أوصى المؤتمر بضرورة العناية بإعداد اليد العاملة وتدريبها».

«تكلم أعضاء المؤتمر عن العجز فى الموازنة العامة وفى ميزان المدفوعات وتكلموا فى موضوع الدعم فى أشكاله المختلفة من دعم ظاهر ومستتر وضمنى. ولكن غالبية الأعضاء كانوا أميل إلى عدم المساس أو على الأصح إلى عدم إصدار توصيات فى هذا الموضوع بالذات لحساسيته الاجتماعية من ناحية أن الكثيرين من المستفيدين بالدعم من الطبقات الفقيرة من الشعب، ولا يمكن أن يُمس مستوى معيشة هذه الطبقات قبل أن تقوم الحكومة بضغط النفقات الحكومية التى شعر الأعضاء أن فيها إسرافًا لا يتفق وظروف البلاد».

«وإنى وإن كنت أشارك أكثر الأعضاء الرأى من حيث وجود إسراف فى النفقات الحكومية ـ لا يتفق والدخل القومى للبلاد ـ إلا أنى أشعر

بأن المؤتمر كان يجب عليه أن يصدر توصيتين أولاهما تعالج الإسراف الحكومى، وثانى التوصيات تعالج موضوع الدعم إذ أن الإسراف حتى إن عولج لن يكفى لموازنة الموازنة العامة من ناحية ومن الناحية الأخرى لن يترك فائضا بالقدر الذى تحتاجه الاستثمارات الضرورية لدفع عجلة التقدم دون حاجة إلى الالتجاء إلى الاقتراض المُبالغ فيه من الخارج».

(٣٥)

وقد نهج صاحب هذه المذكرات منهجًا رائعًا فى هذا الكتاب حين خصص أكثر من نصفه لنشر تقريره الشهير عن المشاكل الاقتصادية الكبرى فى مصر، وهو التقرير الذى كتبه هو وزميله الدكتور على الجريتلى وقدماه للرئيس مبارك والمؤتمر الاقتصادى فى ديسمبر ١٩٨١، ويمكن لكل قارئ أن يدرك أن هذا التقرير أكثر من رائع فقد كُتب بلغة اقتصادية سليمة وممتازة ولكنها مفهومة تماما للقارئ العادى أو للسياسى غير المتخصص، ويتميز بالإحاطة والشمول على الرغم من صِغر حجمه، وليس فيه أى عنصر من عناصر التملق: لا تملق الحاكم، ولا تملق الثورة، ولا تملق الحكومة، ولا تملق الرأى العام. والحقائق فيه واضحة وضوح الشمس، وهو لا يعول على إقناع قارئه بالمناداة بشعارات براقة وإنما هى المصلحة فحسب.

وقد استطاع الرجلان العظيمان أن يلخصا المشاكل المعاصرة فى:

١ ـ الزيادة السكانية.

٢ ـ مشكلة الإسكان.

٣ ـ إهمال المرافق العامة.

٤ ـ قصور الإنتاج الزّراعى.

٥ ـ العمالة الفنية.

٦ ـ إهمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٧ ـ عدم وضوح الرؤية وتعارض الأهداف.

(٣٦)

يحدد عبد الجليل العمرى رؤيته فى موضوع الدعم تحديدا دقيقا وواضحا ويقول:

«لا يمكن لبلد فى مثل ظروف مصر أن تتحمل دعم أسعار السلع والخدمات ـ هذا إن سلمنا اقتصاديا بضرورته ـ تلك المبالغ الكبيرة التى تربو على الخمسة آلاف مليون جنيه فى السنة بين دعم ظاهر يقدر بألفى مليون جنيه ودعم مستتر وضمنى بما يزيد على ثلاثة آلاف مليون جنيه، وفى نفس الوقت تنفق على الاستثمارات الحكومية بما لا يقل عن خمسة آلاف مليون جنيه دون أن تقترض وتقترض كثيرا، وهى حالة لا يمكن أن تستمر طويلا».

«رب سائل يقول كيف لم أتعرض فى تقريرى عن المؤتمر لمعالجة هذا الموضوع؟ ولكن لم يكن لرئيس المؤتمر من حق إلا أن يلخص مداولات المؤتمر ويورد توصياته، كانت رغبة أغلبية المؤتمر ألا يتعرض بتوصية ما فى موضوع الدعم، وكان علىَّ أن أحقق رغبات الأعضاء، فقد كان التقرير عن المؤتمر وتوصيات أعضائه وليس تقريرا شخصيا يمثل وجهة نظرى».

(٣٧)

وإذا جاز لنا أن نوجز وصفنا لهذا الكاب فإننا نستطيع القول بأنه يتضمن من الأثر الفكرى أضعاف ما فيه من النص البيانى، فهو كتاب موح إلى أبعد الحدود، ومصرح إلى أبعد حدود التصريح على الرغم من صغر حجمه، ومن دقة ألفاظه، وهو أقرب الكتب إلى استحقاق اللفظ الذى كان الأولون يصفون به بعض الكتابات بأنها استقطرت الحكمة. ففى كتاب العمرى تقطير وتركيز لكل المعانى يسمح لهذه المعانى بأن تملأ الأجواء بما فيها من عطر مركز، أو من حلاوة مصفاة، ونحن نعرف أن مثل هذه الخاصة لا تتحقق لكتاب ولا لنص إلا إذا كتبه صاحبه بمداد من قلبه لا من قلمه، وأظن أن هذا هو ما فعله هذا الرجل الصادق المستقيم.

* * *

الباب الرابع

مذكراتى فى السياسة والثقافة

للدكتور ثروت عكاشة

(١)

هذا كتابٌ ضخم من مجلدين يُطالع القارئ على غلافيهما الأولين لوحة يظنها للوهلة الأولى إحدى لوحات الفن السيريالى ويطالع تعريفا لها فى باطن الغلاف لا يتضمن لها اسما إلا أنها لوحة ٨ لفنان روسى، واللوحة من مجموعة خاصة فى أمريكا.. إذًا هل الغموض هو الطابع الذى أراد صاحب هذه المذكرات أن يفرضه على مذكراته؟ أم أنه اختار الغموض للغلاف بعدما ابتعد عنه تماما فى كتابه الكبير الذى تنفس فيه على قدر ما أتيح له من صفحات بلغت فى مجموعها أكثر من مائتين وألف من صفحات القطع المتوسط؟

فليأذن لى صاحب هذه المذكرات أن أقترح عليه - بعد فوات الأوان - أن يجعل عنوان كتابه «مذكراتى فى الدبلوماسية والثقافة» بدلا من العنوان الذى وضعه وجعله «فى السياسة والثقافة».

وليأذن لى أن أقول له: إن فى كتابك هذا فوق كل ما التفت إليه النقاد المسرعون، وقبل كل ما التفت إليه الكتاب المجاملون جانبًا لم يشاركك فيه أحد من قبل هذا، وهو المذكرات الدبلوماسية التى تعكس الدبلوماسية بمعناها العلمى، معناها الحقيقى المعاصر والذى يتضمن كل ما تعنيه هذه الوظيفة السامية من الدرس المتأنى المتعمق

المستند إلى خلفيات من الثقافة والتاريخ والإحساس بالزمن، واستشراف المستقبل الأفضل للشعب الذى ينتمى إليه صاحب الدبلوماسية.

(٢)

كتب صاحب هذه المذكرات مذكراته بأسلوب رفيع وعبارة منمقة، وقد بذل فى التنميق والترتيب والتهذيب جهودا لا يُستهان بها.. غير أنى أحب أن ألفت نظر القارئ إلى أن هذا الجهد الذى بذله الرجل يهون تماما إلى جانب الجهد الآخر الذى كان عليه أن يبذله لو أراد أن يكتب مذكراته بلغة الكتابة المصرية فى ١٩٨٧، تلك اللغة التى هى أقرب إلى لغة السوقة، تحت دعاوى البساطة والسرعة.. إلخ.

أقول لو أراد الدكتور ثروت عكاشة أن يتبسط على هذا النحو لبذل من الجهد أضعاف ما بذل من أجل أن يتأنق، فهو متأنقٌ متعودٌ على الأناقة والرقىّ.. ومن الصعب على مَنْ ترجم جبران خليل جبران وأعمال الأدباء الكلاسيكيين المتميزين والمؤلفات التى تناولت الموسيقى بالنقد والتحليل أن ينساق إلى لغة اليوميات الفجة.

واقرأ معى تعبيره هو عن نفسه عن هذا المعنى حين يقول:

«فلا يُوجه إلىّ سؤالٌ عن سر تعلقى بجبران إلا وقفزت إلى ذهنى مقولة الشاعر الفرنسى بودلير حين سُئل عن سر اختياره إدجار آلان بو لترجمة مؤلفاته فقال: «لأننا متشابهان متقاربان. لقد فتننى منذ صفحاته الأولى التى قرأتها له فلم أعثر بينها على الموضوعات التى كانت تراودنى فحسب، بل لقد عثرت بالمثل على العبارات التى كانت تجول بخاطرى وكأن أسبق منى إلى تسجيلها».

«وأعترف أن مؤلفات جبران التى عايشت رومانسيتها المُحلّقة ما ينيف عن أربعين عاما امتزجت فيها بحسّى ووجدانى قد أخذت تلحّ

علىّ أن أنقل إلى العربية ما كتبه جبران بالإنجليزية، حتى أحسست أن واجب الوفاء نحو هذا الشاعر العظيم يقتضينى أن أُقدم على هذا العمل الجليل الذى أعلم مدى صعوبته».

«فأدب جبران مظهر من مظاهر صراعه مع الألفاظ التى استعملها أدوات للتعبير عما يريد، مَعْنيًا بأن يكون الأساس فى التعبير سيطرة المعنى على الصور اللفظية».

(٣)

وستظل مذكرات ثروت عكاشة لفترات طويلة مرجعا للإشارة إلى الظروف العامة التى أحاطت ببعض الأحداث التى مرت بها مصر الثورة.. أقصد أن أقول إنه لن يكون مرجعًا تاريخيًا أو وثائقيًا ولكنه سوف يكون مرجعًا لتصوير الجو الذى يريد المؤرخ (القادم أو التالى) أن يرسمه حول بعض الأحداث التى يسجل بها، ومن خلالها، رؤيته لمجرى التاريخ المصرى فى بعض فترات عهد الثورة.

وربما كانت هذه إحدى النقاط التى تجعل من كتاب «مذكراتى فى السياسة والثقافة» كتابا شبيها بمذكرات الدكتور هيكل باشا بأجزائها الثلاثة، ولكن الاختلاف الكبير بين الشخصيتين قد انعكس بكل القوة وبمنتهى الصدق على طريقة كل منهما فى كتابة المذكرات..

ليس من شك فى أن الدكتور هيكل هو الأسبق والأوفر حظا لأسباب عديدة.. ولكن ما يهمنا من هذه الأسباب هو أنه مارس السياسة المصرية مدة أطول من تلك التى مارسها ثروت عكاشة.. ثم إنه مارسها من موقع أكثر تقدما من كل المواقع التى وصل إليها ثروت عكاشة.. ثم إنه ثالثا كتب مذكراته بروح أعمق من تلك التى كتب بها ثروت عكاشة مذكراته.. حتى وإن كانت روح كتابة ثروت عكاشة أعرض وأرحب (أو هى تحاول ذلك) بما يورد بين حين وحين من استطرادات شيقة بل وولوج إلى عوالم الفنون.

وعلى صعيد رابع فقد مارس الدكتور هيكل باشا السياسة فى وقت كان للممارسة السياسية حظ أكبر من الوضوح والعلانية والضوء.. وهو قدر أكبر بكثير جدًا من تلك الأقدار المتواضعة التى كان الدكتور ثروت عكاشة يشكو طوال الكتاب من تواضعها وحيرته (أو اختناقه) مع تواضع أقدارها.

وعلى صعيد خامس فإن فرصة التعليق الآنى (والفورى) على الأحداث كانت متاحة لهيكل باشا على أوسع وأرفع نطاق فى صحيفته الشهيرة.. ثم وهو رئيس حزب يملك تحويل الرأى إلى سياسة مؤثرة.

كل هذه العوامل مجتمعة ـ أو بعضها إن لم يوافقنى القارئ على بعضها الآخر ـ كفيلة بأن تبين لنا خلفيات الفروق التى قد تكون بين كتابين بينهما من الزمن أربعون عاما تقريبا.

(٤)

أما السمة المشتركة فيما بين كتابى الدكتورين هيكل باشا وثروت عكاشة فتتمثل فى أنهما عند سردهما للأحداث السياسية (أو الثقافية) كانا حريصين على تصوير الجو العام على نحو موسع ومستفيض قبل أن يعمدا إلى سرد تفاصيل الحدث. ولهذا فسوف تبقى هذه السمة من كتاب ثروت عكاشة بمثابة الدافع المستمر إلى النقل عنه عند تصوير الظروف المحيطة بوقوع الحدث.. مهما اختلفت الزاوية التى يتناول منها المؤرخ (أو الكاتب) الحدث نفسه.. تماما كما يحدث مع تلك الفقرات التى يكرر المؤرخون والكتاب نقلها من كتاب الدكتور هيكل التى تصور جو الأحداث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ أو ٢٦ يناير ١٩٥٢ ... إلخ.

ولن يستطيع أحد أن ينكر أنه قد أفاد من قراءته لهذه المذكرات فى توسيع كثير من معلوماته عن الثقافة بمعانيها الواسعة، وعن الفنون بتاريخها الممتد، وحاضرها.

وسوف يفيد القارئ من هذه الناحية أكثر من إفادته بمعرفة التاريخ المصرى المعاصر.. وذلك لأن ثروت عكاشة كتب تاريخ الثقافة عن حب وفهم شديدين بينما اكتفى فى كتابة تاريخ السياسة بأداء الواجب.. الواجب الذى وقف (وراء) اشتراكه فى ثورة يوليو ثم الذى وقف (أمام) مشاركته فى الحكم.

(٥)

وربما كان الدكتور ثروت عكاشة صاحب هذه المذكرات نموذجا للرجل الحريص على التعلم حتى وهو يكتب مذكراته، وإنك لتراه من بين السطور التى كتبها، وكأنه قد قام إلى مكتبته ليسترجع معلومة أو ليوثق حقيقة أو ليستشهد بقول مأثور فإذا هو يدقق فى هذا كله، وهو يعرف أنه لا بد له أن يفعل هذا بعدما وصل إليه، حتى وإن لم يكن المناخ الجديد يطلب إليه أن يفعل كل هذا الذى فعل.

ولكن الدكتور ثروت عكاشة لا يزال مُصرًا على أن يحظى باحترام أولئك الذين يستحقون أن يسعى إلى الحصول على احترامهم.. وهى سمة من سمات الذين يحبون العظمة ويتمنون الكمال، والذين يظلون حريصين على التعلم إلى آخر يوم من حياتهم لأنهم فى الحقيقة متعلمون ومثقفون!!.

(٦)

ومن خير ما فى هذه المذكرات قدرة صاحبها على تبويبها على نحو ممتاز.

فهو يأبى إلا أن يجعل حياته مراحل - وقد كانت كذلك بالفعل - ثم إذاً هو يتناولها مرحلة مرحلة، كل مرحلة فى فصل كامل ينقسم بالتالى إلى محطات متتالية وهى محطات طويلة تحتاج فى بعض الأحيان إلى أن نتناولها على مرات عديدة حتى نستطيع استيعابها وتأملها.

وقد نجح مؤلف هذه المذكرات فى أن يخضع نفسه للتاريخ، ولكنه فى الوقت ذاته بدا فيما سجله وكتبه وكأنه لم يمض مع التاريخ!! وذلك لأنه صاغ مذكراته كما قلنا تبعًا للمراحل البارزة، فتمكن من صياغة «موضوعية» لم يكن من الممكن أن تتأتى من أى منظور آخر مهما كانت براعة الكاتب، وإذا هو يمضى فى تناسق تام مع أفكاره وتسلسلها الزمنى، وكذلك مع أعماله أو جهوده أو مشاركاته من دون أن تصبح هذه المذكرات نوعًا من الكلام الذى يأتى تحت العناوين التى ليست إلا أسماء الشهور والأيام...

بعبارة أخرى فإنى أقصد أن أقول: إن مذكراته رغم طولها وعرضها جاءت فى وحدة موضوعية واحدة، ولم تأت على ذلك النحو الرتيب الذى تطالعنا به اليوميات المكتوبة فى المفكرات أو الأجندات، أو النحو الذى تطالعنا به أغنية الشباب التى كانت شهيرة فى وقت من الأوقات، والتى كانت تمضى فى فقراتها بادئة بالتواريخ فنقول: ٣ مارس.. ٤ مارس.. ٥ مارس.. إلخ.

(٧)

لا أعرف بعد هذا، لماذا آثر ثروت عكاشة - وهو الرجل الدقيق - أن يدرج على قاعدتنا «المصرية الحديثة» فى إغفال ذكر بعض الأسماء حين تُروى الحوادث التى لا يفخر بها أصحابها مكتفيا بالإشارة العابرة؟، وربما ظن الرجل أن هذا فضل خلقى أو فضيلة خلقية

تحسب له، وبخاصة أنه كان فى الغالب حريصا على أن يـذكر أسماء المحسنين والمجيدين وأن يغض الطرف عن ذكر مَنْ لا يراهم كذلك، ولكن هذا الفضل الخلقى يظل بمثابة انتقاد تاريخى.

ومع هذا فإنى أتصور ثروت عكاشة الإنسان رقيق الحاشية وقد آلمه أن يذكر بعض الناس بالسوء فإذا هو يغفل ذكر الاسم.. ولكنه بعد حين يُفاجأ بأنه كتب الاسم فى منعطف من منعطفات الرواية.. فإذا هو يترك وعيه الباطن يظهر ما حاول قلمه الواعى أن يخفيه.

(٨)

تبقى بعد هذا كله الإشادة بالنفس الطويل الذى تمتع به ثروت عكاشة فى كتابة هذه المذكرات، على الرغم من أنه كتبها فى عصر الموسيقى الشبابية، السريعة، والوجبات الجاهزة.

ولا شك أنه قد استعان فى ذلك بما أوحت به الذكريات نفسها، بل بما فرضته، من ظروف الأيام الخوالى حين كان يتاح له ولغيره التجويد، والتأمل، والصبر، والوقت المديد.

ولكن الذى لا شك فيه أننا نظلم الرجل حين نتلمس له مثل هذا السبب، ونرجع إليه الفضل فى تجويده وإتقانه من دون أن نوفيه حقه من الثناء على قدراته الفذة على مغالبة نفسه حتى استطاع أن يخرج لنا هذا السِّفر الرائع.. قد يبدو أنها مذكرات شخص واحد.. ولكنها بالقطع أصداء معبرة عن مذكرات أمة عريقة.. ومذكرات جيل ممتاز.

(٩)

كان صاحب هذه المذكرات أول رجال الثورة الذين «آثروا غيرهم على أنفسهم»، حيث كان مرشحا لعضوية مجلس قيادة الثورة مندوبا عن سلاح الفرسان، إلا أنه لم يجد غضاضة فى أن ينال حسين

الشافعى هذه العضوية ممثلا لسلاح الفرسان، وكان الشافعى يسبقه فى الأقدمية، وكنت أعرف هذه الحقيقة مُكبرة بعض الشىء من بعض عارفى فضل هذا الرجل حين كانت مثل هذه الروايات تقتصر على أحاديث الصالونات من قبل أن تكون مثل هذه الموضوعات مثارة فى كتب الذكريات، وظللت أنا وغيرى نظن الأمر أمر ظلم وقع على ثروت عكاشة نفسه حتى جاء عكاشة نفسه وهو المتواضع الوقور، فروى فى هذه المذكرات القصة الحقيقية التى أظهرت لنا مدى توفيق هذا الرجل العظيم فى اتخاذ جانب الصواب، مع أنه لم يدر بالنية المبيتة لإبعاده فى ذلك الحين إلا بعد ربع قرن من الزمان حسبما روى لنا.

وقد روى ثروت عكاشة نفسه القصة ذاكراً أنه عند تكوين مجلس قيادة الثورة، كان من المتوقع أن يكون له مكان فيه، ولكن كان هناك نظير له من ذات السلاح هو حسين الشافعى.. وكان له نفس القدر من الأهمية والاحترام بين الضباط الأحرار المؤسسين.. وكان كذلك أكبر رتبة من الدكتور ثروت عكاشة، وكان عبد الناصر باحترامه للبروتوكول (وهو ما عُرف عنه دائما) يميل إلى ترجيح كفة حسين الشافعى كممثل للفرسان خلاصاً من عصبية عكاشة ومن مثالياته!! فإذا بثروت عكاشة (وبدون اتفاق) يحقق لعبد الناصر رغبته.

ومن الواجب أن نشير هنا إلى أن ثروت عكاشة ظل طيلة مذكراته لا يتحدث عن حسين الشافعى إلا بكل الحب والتقدير والإعجاب، وهو ما يدلنا على أن الرجل لم يحس أبدا بالمرارة من أن يسبقه حسين الشافعى، وإن كان قد أحس بالمرارة من أن يلجأ عبد الناصر وزملاؤه إلى مثل هذا الأسلوب لسلبه هو بعض حقه.

(١٠)

والحق أن مذكرات ثروت عكاشة تنطق بكل وضوح بما أراد أن

يتحدث به عن علاقاته مع زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة:

ويتضح لنا فى مواضع كثيرة من هذه المذكرات مدى التقدير الذى يكنّه مؤلفها لرفيق سلاحه خالد محيى الدين.. ولعل خالد محيى الدين فى هذه المذكرات أوفر أعضاء مجلس قيادة الثورة تقديرًا عند الدكتور ثروت عكاشة حتى بأكثر من عبد الناصر.

ويحرص ثروت عكاشة على أن يضمّن كتابه فقرات كتبها الأستاذ خالد محيى الدين - بناء على طلبه - وهى مكانة لا يعطيها مؤلف ولا كاتب مذكرات إلا لشخص رفيع المكانة فى نفسه عن حب وتقدير واحترام عميق، وهذا فى الواقع هو جوهر علاقة خالد محيى الدين والدكتور ثروت عكاشة.

(١١)

وبالإضافة إلى إنصاف هذين الرجلين: حسين الشافعى وخالد محيى الدين، فلعل هذا الكتاب هو أكثر الأدبيات السياسية التى تناولت تاريخ الثورة إنصافا لدور رجلين من رجال الثورة كان لهما فضل كبير فيها، وكانا فى فترتين متتاليتين فى موقع الرجل الثانى من عبد الناصر فى رئاسة الجمهورية، ولكن وجودهما ثم غيابهما ثم غياب مذكراتهما عن الساحة جعلنا لا نفهم دورهما ليلة الثورة على هذا النحو الذى يجب أن يكون.

وهذان الرجلان هما زكريا محيى الدين وعبدالحكيم عامر اللذان حملا العبء الأكبر ليلة الثورة تخطيطًا ومتابعة، وفى الصفحات ٨٩ - ٩٣ من الجزء الأول من هذا الكتاب والصور الزنكوغرافية التى أثبتها ثروت عكاشة للخطة العامة للثورة ما يعطينا فكرة صادقة عن دور هذين الرجلين العظيمين ليلة الثورة.

ومن حسن الحظ أن ثروت عكاشة نشر مذكراته فى هذا الوقت الذى بدأنا فيه ننظر إلى ما أمامنا فى غضب شديد.. فإذا هذا الرجل يحيل بكتابه هذه المشاعر إلى مشاعر أخرى من التأمل العميق فى دواعى الغضب ودوافعه بحيث يتحول الغضب إلى قلق بناء يستدعى الماضى وهو يتمثل الحاضر، فيدرك عندئذ أن فى الإمكان أن نرتقى درجات واسعة من الرقى مهما ظلمتنا الظروف.. ومهما كان المناخ العام ماضيا فى اتجاه مخالف تماما لما يتطلع إليه المرء من ظروف كفيلة بتحقيق أمانيه.

وهو يكتب فى هذا المعنى فقرات رائعة يقول فيها:

«... ولن يتسنى لنا أن نقيم ثقافة قومية على الوجه الصحيح إلا إذا أفدنا من كل ثقافات العالم وفنونه، ومن تقدمه التكنولوجى والعلمى والإنسانى. فنحن لم نر من قبل قط ظاهرة «عالمية الفن» تتجلى بمثل ما نراه حين نشاهد عبقرية شاعر مسرحى فذ مثل شكسبير الإنجليزى تجتمع معها مواهب موسيقى عملاق مثل فردى الإيطالى ليخلق منها أوبرا مثل «عُطيل»، يتضافر على العزف لها أوركسترا فرنسى يقوده مايسترو من اليابان، ويعكف على الأدوار الغنائية الرئيسية فيها مغنون من أمريكا وألمانيا وإيطاليا، ويقوم بالأدوار الراقصة «باليرينات» من السويد والدانمرك، وراقصون من روسيا، بل ومن مصر.. أجل من مصر ومن خريجى معهد الباليه بأكاديمية الفنون المصرية بالجيزة، ويصمم مناظرها وثيابها فنان من إسبانيا، فتنبض قلوب المشاهدين غربا وشرقا بنفس الشجن والانبهار».

«إن الإنسانية لم تشهد من قبل أبدًا مثل هذه الإمكانيات لتحقيق

أحلام لم تكن لتتحقق إلا فى الخيال الذى لا يعشش إلا فى وجدان الطفولة النقية، فالجمال طليق لا يحدّه، ولا يحيط به زمان».

(١٣)

ويحرص ثروت عكاشة فى مذكراته على أن يعبر عن إيمانه بقيمة الوجدان الحى فى صناعة مستقبل الدول والحضارات، وهو يصل إلى حد القول بأن المستقبل لا وجود له إلا فى الثقافة:

« ... إن الدول لا تغزو المستقبل إلا إذا تجاوزت الإنجازات المادية، وكل غزو عملى فى الحاضر مقضى عليه لأن الحاضر لا مناص من أن يتوقف ذات يوم، والدول الراسخة هى التى تدفع الحاضر إلى المستقبل، والمستقبل لا وجود له إلا فى الثقافة، لأنه إذا أمكن لأمة ما أن تكون عظيمة بذاتها فلن يتسنى لها أن تشمخ بين الدول العظمى - شأنها شأن كل الناس - إلا إذا تجاوزت قيمتها الذاتية لتجعل منها إسهامًا نزيهًا فى القيم الإنسانية وفى القيم الكلية».

«والقيم الثقافية هى وحدها القيم الكلية، لأن تحديدها معناه تحديد النقطة التى عندها تتخذ المعتقدات والأبحاث والاكتشافات التى يقوم بها الإنسان قيمة عند الجميع».

«وليس ثم ميدان آخر غير الثقافة توجد فيه مثل هذه القيمة الكلية الشاملة، أعنى المستوى الكلى العالمى، وما أصدق الفنان روبنز حين قال «إنى أعد العالم كله وطنى»».

(١٤)

أظننا بعد هذا كله فى حاجة إلى أن نتناول الكتاب كله فى قطاعات متتالية تدلنا على بعض ما فيه من خير كثير، وعلى بعض ما ينبغى لنا ألا نقبله على علاته على نحو ما أورده المؤلف هكذا.

وأبدأ فأقول: إنه كان بودى ـ وبود كثيرين ـ أن يعيد مؤلف المذكرات النظر فى حديثه عن الأشخاص الذين جاء ذكرهم فى كتابه، فقد استن لنفسه سنة التعقيب بانطباعه عن شخصيات الأعلام حين يرد ذكرهم .. وقد أنصف الدكتور عكاشة نفسه وأنصف هؤلاء فى مواضع كثيرة جدًا من كتابه حتى أصبح كتابه معرضا للوفاء الجميل، ومن محاسن هذا الكتاب أن مؤلفه قد أعطى كثيرين من أصحاب الحقوق حقوقهم.. وبالطبع فإن المكانة «المكتوبة» أو «المثبتة» فى المذكرات لإنجازات هؤلاء الرواد تبدو متأثرة تماما برؤية ثروت عكاشة وعلاقته ووده بهم.

ولكن الإنصاف يقتضينا أيضاً أن نقرر أن الدوافع وراء آراء ثروت عكاشة وعلاقاته كانت فى كثير من الأحيان دوافع ممتازة، وإن لم يخل الأمر من أن يكون بعضها دوافع شخصية، كما كانت فى كثير من الأحيان دوافع مثالية بأكثر مما كانت واقعية، وكان فى هذه الدوافع من الرومانسية قدر أكبر من ذلك القدر المتاح أو المعتاد فى العلاقات بين صاحب السلطان وأصحاب الفكر.

وقد أشرنا من قبل إلى إنصاف ثروت عكاشة لزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وخالد محيى الدين وعبد الحكيم عامر.. وينبغى لنا أن نشير أيضا إلى أن الكتاب يحوى فقرات رائعة فى تقدير عبد اللطيف بغدادى.

(١٥)

أما أنور السادات فنحن نقدر لثروت عكاشة حساسيته تجاهه، ونقدر له كذلك تسجيله لفرحته بنصر أكتوبر وبمبادرة السلام، ومع هذا فإن ثروت عكاشة لا يجد حرجاً فى أن يتجاهل مكانة عهد السادات فى التاريخ.

وهنا فإن الذى لا بد أن نقوله و أنه لا يمكن لثروت عكاشة ولا لكتابه ولا لأى مؤلف أو أى كتاب أن يُسقط عهد أنور السادات من التاريخ المصرى لسبب واضح، هو أن الله سبحانه وتعالى هو الذى أراد هذا العهد لمصر بكل خيره وكل شره.

وقد كان فى وسع عكاشة أن ينتقد ما شاء فى عهد السادات، وأن ينأى بنفسه عن هذا الإعراض الكلى من تناول سياساته.

لكن ثروت عكاشة للأسف الشديد آثر ذلك التجاهل المقيت.

ولو أفاض ثروت عكاشة فى انتقاد السياسات الثقافية فى عهد السادات ما لامه أحد حتى لو أنه خصص للهجوم عليها جزءًا كاملاً، ولكان مثل هذا الهجوم خيرًا له (ولنا) من هذا التجاهل المتعمد الذى قد لا يجيده ثروت عكاشة.. وإنما يجيده آخرون.

(١٦)

ومع كل هذا التجاهل ضد السادات والتحامل عليه فإن ثروت عكاشة عبر لنا عن سعادته بنصر أكتوبر إلى الحد الذى ذهب يبغى المشاركة فى المعركة، ويضع نفسه تحت تصرف القيادة:

«ولم أكد أسمع بنشوب معركة أكتوبر ١٩٧٣ حتى توجهت إلى مقر القيادة العسكرية، وتركت للسادات رسالة خطية أضع فيها نفسى تحت تصرفه فى أى موقع من مواقع المجهود الحربى يرانى أهلا له، فلقد كان قرار الحرب لاشك قرارا حكيما له شأنه العظيم، وخطره الجليل، غير أنى لم أتلق منه ردا».

(١٧)

ويلخص ثروت عكاشة موقفه من مبادرة السادات بزيارة القدس، وسعادته الطاغية بإقدام أنور السادات على مبادرة السلام كما أنه

يورد فى مذكراته نص الرسالة التى يذكر أنه بعث بها إلى السادات فى تلك المناسبة.

ولا يفوت ثروت عكاشة مع هذا أن يشير إلى رد السادات عليه:

«وحين قام بمبادرته إلى القدس أعترف أننى كنت مبهورا بما وقع لما كنت أتصوره بأنه بداية لنشاط سياسى محنك يكشف به تعنت إسرائيل أمام العالم، لا يعطى وعدا، ولا يرتبط بعهد، وإنما يعود إلى الدول العربية ويعرض خطة ذكية للمناورة السياسية التالية مشركا الشرق والغرب فى القضية مورطا إسرائيل، بعثت إليه فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٧ برسالة أؤيده فى رغبته فى تحقيق السلام، متمنيا له النجاح، مضيفا أن كل انتصار يحققه هو انتصار لثورة ٢٣ يوليو».

«منذ أن سمعت نبأ مبادرتك الشجاعة المذهلة التى أردت أن تصل بها إلى تحقيق السلام عبر أقصر الطرق، وأنا أتتبع أخبارها بإحساس المواطن المصرى العادى الذى أصبح السلام يمثل أمله فى الخلاص من كل همومه. ولأننى أعرف حق المعرفة وعورة هذا الطريق، وحجم العثرات التى تملؤه، فقد أحببت فى تجرد تام عن أى غرض شخصى أن أصارحك بعمق صدى مبادرتك فى نفسى، وبمدى ما أحسه من تأييد لهذا الموقف الحكيم، فمن حقك أن تسمع جميع الأصوات المؤيدة لك، والواقفة إلى جانبك، تدعمك حتى تحقق لها الحلم المنتظر العظيم لمصر التى قمنا معا لنعيد بناءها ذات يوم، والتى مايزال قلبنا يلتئم حولها، فإن كل انتصار تحققه هو انتصار لثورة ٢٣ يوليو، وهو مصدر فرحة عميقة لكل مَنْ قاموا بها فى غسق الماضى من أجل إطلاق فجر المستقبل المشرق بكل الآمال، فليمدك الله بكل القوة والصلابة حتى تتكلل جهودك بالنجاح».

«وقد رد علىّ برسالة شكر مسهبة يؤكد فيها أنه قام بهذه المبادرة بإرادته المنفردة، ويؤكد أن ما يحققه من انتصارات فى شتى الميادين إنما هو تتويج لثورة مصر الخالدة».

(١٨)

لعلنا ننتقل من أنور السادات نموذجا لمن ظلمتهم مذكرات ثروت عكاشة بالإعراض، إلى أشخاص ثلاثة آخرين كان لابد لثروت عكاشة من أن ينصف نفسه عند حديثه عنهم مع كل ما فى علاقته بهم من تفاوت واختلاف.

أول هذه الشخصيات: هو زوج أخته الأستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصرى وصاحب الفضل على الثورة، وصاحب العَنت الرهيب الذى لاقاه على يد الرئيس عبد الناصر ونظامه.

ومن المؤسف أننا لا نرى فى هذه المذكرات حديثا للدكتور عكاشة عن الأستاذ أبو الفتح إلا حين لا يكون هناك مناص من الحديث عن الأستاذ أبو الفتح، وقد كنت أتوقع أن أرى حوارا ممتدا بين عكاشة وأبو الفتح طيلة المذكرات، حتى وإن كان الحوار حافلا بالخلاف، لكننى وجدت شخصية أحمد أبو الفتح تختفى من مسرح الأحداث بعد خلافه مع عبد الناصر بفترة قصيرة، مع أن علاقة نسبه بعكاشة ظلت متصلة حتى يومنا هذا.

لم يخل الأمر فى مذكرات عكاشة من إشادته بدور أحمد أبو الفتح فى قيام الثورة، ولم يخل الأمر من ذكاء فى عرضه لموقف الصحافة من الثورة يوم قيامها حين كانت «المصرى» تظهر الابتهاج وكان غيرها يظهر التحفظ والعداء.

(١٩)

مع هذا فإن ثروت عكاشة لم يحسم موقفه من ظلم الثورة

لآل الفتح حتى الآن.. هل خشى ثروت عكاشة الرأى العام؟ أم هل تحاشى ثروت عكاشة المساس بالسياسة مع أن السياسة بارزة فى عنوان المذكرات؟

الواقع أن ثروت عكاشة يكاد ينحاز إلى زملائه فى محاولة التهوين حتى من دور أبو الفتح فى تحديد موعد قيام الثورة، ودعوة الضباط الشبان إلى الإسراع بها قبل أن يقعوا فى يد السلطات، واقرأ ما يصور به ثروت عكاشة هذا المعنى تصويرا متواضعا حيث يقول:

«وفى يوم ٢٠ يوليو كنت قد دعوت الأخ حسين الشافعى إلى تناول الغداء معى فى منزلى، وإذا بأحمد أبو الفتح يتصل بى تليفونيا من الإسكندرية لينهى إلىّ أن ثمة أزمة وزارية قد تطيح بحكومة حسين سرى، إذ طلب منه الملك تعيين حسين سرى عامر وزيرا للحربية، غير أن رئيس الحكومة اعترض على الترشيح تفاديا لما كان مرتقبا على أيدى بعض ضباط الجيش، وأشار بتعيين محمد نجيب فى هذا المنصب. كذلك أبلغنى أحمد أبو الفتح أن فى النية تشريد أربعة عشر من الضباط يزج بهم فى السجون، ونصح إلىّ، رمزا، بأن لابد من تحرك سريع وإلا حاق بالضباط الأحرار ما لا يتوقعون، وما كان يعنينى أن أتعرف منه على أسماء الضباط الأربعة عشر، فسواء كنا منهم أو لم نكن فما يمس ضابطا منا، سواء أكان من التنظيم أم من خارج التنظيم، فهو يمس الجيش كله، فلم يكن ما يجمعنا هو الدفاع عن شخص ما بل الدفاع عن الوطن وحرمته وحقوقه، وقد عرفنا بعد نجاح الثورة أسماء هؤلاء الضباط مدونة فى مفكرة كان يحملها معه الفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش وقت اعتقاله».

(٢٠)

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن هذه المذكرات تتضمن جزءا من

حديث ثروت عكاشة العابر دفاعًا عن نفسه أمام عبد الناصر عن اتصاله بالأستاذ أبو الفتح، وهو دفاع جيد لكنه لا يشفى الغليل.

ويدفعنا هذا إلى أن نسأل ثروت عكاشة: أين الأستاذ أحمد أبو الفتح الرجل العظيم بعد هذا كله بل وقبله؟

ألم يكن من حقه صفحة أو فقرات كالتى قرأناها عن فرنسيين بعيدين تماما عنا زمانا ومكانا مع احترامنا لثقافة ثروت عكاشة وهواياته واهتماماته؟

وأنا أثبت هنا أن ثروت عكاشة قد أشاد بالدور الوطنى لأحمد أبو الفتح فى أكثر من موضع فى الجزء الأول من كتابه (صفحات ٨١ و٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧) ولكنى أعتقد أن تاريخ آل أبى الفتح - الذى لم يكتب بعد - سيظل يستغيث بالدكتور ثروت كى يكتبه تفصيلا.

وكنت أظنه يفرد له هامشا قد يستغرق ثلاث صفحات على الأقل.. فمن أولى من ثروت عكاشة بإنصاف أحمد أبو الفتح (بل ومحمود أبو الفتح نفسه) من الثورة بعد كل هذا التجاهل والظلم المتر؟.

(٢١)

فى إطار التصوير الذكى لحقيقة دور أحمد أبو الفتح وموقفه من ثورة يوليو يحرص ثروت عكاشة على أن يروى لنا عدة حقائق عن موقف الصحافة المصرية من قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فالأهرام أغفلت نشر خبر قيامها تماما، والأخبار نشرت الخبر فى زاوية صغيرة، أما المصرى فنشره بعناوين كبيرة).

وفى هذا الإطار يذكرنا ثروت عكاشة بأن طه حسين كان ينعى على الثوار تسميتهم الثورة بالحركة المباركة وكان يدعوهم إلى مسمى الثورة.

(٢٢)

ثانى هذه الشخصيات التى ظلمتها مذكرات الدكتور ثروت عكاشة من حيث لم يشأ صاحبها معنى الظلم هو المغفور له الدكتور حسين فوزى الذى كان الوكيل الدائم (الأول) لوزارة الثقافة حين جاءها الدكتور ثروت عكاشة وزيرًا، واختلفا فى أول عهدهما ثم كان بعد خروجه من منصبه الرسمى خير مَنْ تعاونوا مع ثروت عكاشة.

وعكاشة يذكر هذا الفضل لحسين فوزى، ويشيد بعطائه الثقافى الرفيع، ولكن إشادته الجميلة لا تتناسب مع حجم عطاء الدكتور فوزى إذا ما قورنت بإشادة الدكتور عكاشة بآخرين.. ثم هل يليق بمؤلف هذه المذكرات أن ينبئنا أنه خَيّر الدكتور حسين فوزى بين رئاسة أكاديمية الفنون وبين البقاء فى الأهرام؟.. فآثر الدكتور فوزى البقاء فى جريدة الأهرام.

هل يليق أن ينبئنا الدكتور ثروت عكاشة عن هذا دون أن يبدى رأيه فى هذا الذى فعل؟ وأن يكون هذا الرأى رأيا واضحا، ولا أظن هذا الرأى يكون شيئا غير الأسف الشديد!!

ولكن يبدو أن ثروت عكاشة كان سيعانى مما قد يراه حرجا خلقيا فى أن يتناول بعض الوقائع المبكرة التى دفعت المغفور له الدكتور حسين فوزى إلى التنازل عن موقعه القيادى فى وزارة الثقافة حين رأى أن تصرفات أحد كبار الموظفين (الذين جاء بهم عكاشة نفسه إلى مواقع المسئولية الأولى) قد مست كرامته، مع أن عكاشة نفسه لم يعلم بهذه الواقعة إلا بعد ١١ عامًا.

(٢٣)

ثالث هذه الشخصيات: هو الدكتور عبد القادر حاتم صاحب

الخطوات المقاربة للدكتور ثروت عكاشة.. الضابط الذى ثقف نفسه وحصل هو الآخر على الدكتوراه وهو فى مقاعد الحكم..

يتحدث عكاشة عن تعاونه معه حين كان ملحقا عسكريا وكان حاتم رئيس مصلحة الاستعلامات فنتفاءل.. فإذا جاء ثروت عكاشة بعد ذلك إلى الصراع المصطنع بين سياستهما فى الثقافة والإعلام نراه يتحدث عنه على أنه الوزير الآخر فحسب دون أن يذكر اسمه.

ولثروت عكاشة أن ينتقد مَنْ شاء كيفما شاء.. ولكن لماذا لا يقول «وكانت هذه سياسة زميلى أو خلفى أو سلفى د. حاتم»... أو «وكانت وجهة نظر الدكتور حاتم كذا»، ألم يكن هذا أحرى بالرجل الرقيق المهذب بدلاً من أن يكون كهؤلاء الكتاب الذين يتظاهرون عن غرور بأنهم لا يدنسون أقلامهم بذكر اسم الخصم؟!

وفى وسع القارئ بل فى وسع الدكتور ثروت عكاشة نفسه أن يتفضل بإعادة كتابة بعض الصفحات وذلك بدءا من الصفحة ١٩٠، وما بعدها من الجزء الثانى من طبعة مدبولى.

(٢٤)

ولعل أهم ما يخرج به قارئ هذه المذكرات أنه يجد نفسه وقد ازدادت آفاقه سعة فيما يتعلق بكثير من الموضوعات التى تناولتها المذكرات، وحقيقة الأمر أن ثروت عكاشة يصحح لنا فى هذه المذكرات كثيرا من الرؤى الشائعة فى جسارة شديدة وبأدلة يقينية قاطعة.

ولعل صراعنا مع إسرائيل هو أبرز الميادين الكبرى التى شهدت تصحيح ثروت عكشة لبعض ما هو شائع عنه.

فهو على سبيل المثال يرى أن إسرائيل استعدت جيدا لحرب ١٩٤٨، وأنه كان من الصعب التغلب على الجيش الصهيونى فى هذه الحرب، وقد كان فيه أكثر من أربعين ألف مقاتل مدرب ومسلح.. وربما يستغرب القارئ العربى مثل هذه المقولة اليوم... وهو لا يزال يظن أن الحقيقة تكمن فيما روجت له أجهزة إعلامنا على مدى فترات طويلة من أن الخيانة وحدها كانت سبب هزيمتنا فى ١٩٤٨:

«... أما عن العدو واستعداده فلقد كانت جل قواته فى مناطق تل أبيب ويافا وحيفا وبيسان وصفد والقدس، وكانت باقى المستعمرات فى جنوب فلسطين تحرسها قوات صغيرة تعجز عن عرقلة الجيش المصرى عن أن يتقدم».

«وقد نشط الصهاينة فى نسف الطرق والكبارى المؤدية إلى مستعمراتهم ومراكز تجمعاتهم، كما بادروا إلى الاستيلاء على المواقع الاستراتيجية المهمة».

«ولقد كان واجبا على القوات العربية المسلحة أن تفكر فى الحيلولة دون وصول المقاتلين من الصهاينة الوافدين من الخارج والذين كانوا يحتشدون فى موانئ مختلفة بالبحر المتوسط، وبين أن يصلوا إلى موانئ فلسطين التى كان ينبغى الإسراع باحتلالها، غير أن هذا كان يقتضى أسطولا بحريا ثم قوات جوية، وهذا وذاك مما لم يكن متوفرا لدى القوات العربية».

«وكان الجيش الصهيونى يربو على أربعين ألف مقاتل على درجة عالية من التدريب، فضلا عن عشرين ألفا دون ذلك المستوى الأول، ثم قوات أخرى مدربة للحراسة والمطالب الإدارية مما يطلق الحرية للقوات النظامية للقتال».

«وكان بين أيدى القوات النظامية وفرة من الأسلحة الثقيلة والآلية والمصفحات والعتاد الحربى، منها المستورد ومنها المصنوع محليا، الأمر الذى وفر لجيشهم قوة النيران، وخفة الحركة، هذا (بالإضافة) إلى ما كان لديهم أيضا من قوات للمظلات ومعدات تدمير تفوقوا فى تنفيذه، وكانت تحت أيديهم كثرة من المطارات التى تم إنشاؤها أو استولوا عليها بعد جلاء الإنجليز عنها».

(٢٥)

ويقدم ثروت عكاشة وصفا دقيقا لتطور سير المعارك فى حرب فلسطين، وفى غضون ذلك يسجل الدكتور عكاشة لصديقه المشير عبد الحكيم عامر بطولته النادرة فى اقتحام مستعمرة نيتسايم، وهى البطولة التى نال عبد الحكيم عامر بسببها ترقية استثنائية كانت بمثابة تكريم عظيم لذلك القائد الذى نال فيما بعد ذلك أقصى درجة من درجات الاستثناء فى الترقى.

ومن الإنصاف لثروت عكاشة أن نذكر حرصه على إنصاف صديقه عبد الحكيم عامر فى ذلك الوقت الذى كان الجو العام فى أدبيات تاريخنا مشحونا ضده إلى درجة أن ذكر عبد الحكيم عامر كان لا يأتى إلا أبعد ما يكون عن البطولة والتفوق فى الأداء!!:

« ... وفى فجر الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ زحفت القوات المصرية القليلة العدد، المحدودة السلاح إلى الحدود المصرية - الفلسطينية وتخطتها عند رفح واتجهت شمالا مشتبكة مع بعض المستعمرات اليهودية لتدخل غزة فى اليوم التالى فى بطولة وجرأة لم يثنها عن ذلك ما قدمته من شهداء من الضباط والجنود، يحدوها الأمل فى أن تتمكن من إرجاع الحق المغتصب للفلسطينيين».

ثم واصلت القوات المصرية تقدمها يوم ١٩ مايو وكانت بينها وبين اليهود معركة فى ديرسنيد، وبلغت مدينة المجدل يوم ٢١ مايو، وكانت القوات الجوية توالى غاراتها يوميا على تل أبيب، وعندها كانت قوات المتطوعين المصريين قد وصلت إلى بيت لحم على مقربة من القدس».

«وفى اليوم الرابع والعشرين تم للقوات المصرية والأردنية الاتصال ببعضها البعض».

وفى التاسع والعشرين من الشهر نفسه كانت قواتنا المصرية قد انتهت شمالا إلى مدينة أسدود، وأخذت بعدها تتقدم شرقا إلى عراق سويدان والفالوجا وعراق المنشية حتى بيت جبرين ليتم الاتصال بينها وبين قوات المتطوعين فى الخليل وبيت لحم والقدس، وكان الهدف من ذلك هو الفصل بين المستعمرات الصهيونية شمالها عن جنوبها،».

«وفى السابع من يونيو تم استيلاء القوات المصرية على مستعمرة نيتسانيم الواقعة إلى الشمال من أسدود، وكان لليوزباشى عبد الحكيم عامر دوره البطولى فى اقتحام هذه المستعمرة، ومن أجل هذا رقى ترقية استثنائية».

(٢٦)

والواقع أن ثروت عكاشة يضمن مذكراته أيضا شهادة صادقة فى حق قيادة الجيوش المصرية فى فلسطين، وهى شهادة تضاف إلى سجل الشهادات المضيئة التى سجلها كثيرون فى حق هذه القيادة، لكن طبول الثورة فى الحديث عن هزيمة ١٩٤٨ لم تكن تسمح لهذه الشهادات بهذا الظهور ولا ببعضه، وذلك فى ظل الحديث عن فساد القيادة السياسية والعسكرية، وإذا الزمن يمضى وإذا واحد من قادة الثورة نفسها يعترف الحقيقة.

أكثر من هذا فإن ثروت عكاشة يعتقد أن الجيش المصرى كان يعانى من ضعف مستوى الجنود!! فبينما كان الضباط مُدربين ومُعَدين جيدًا كان الجنود دون المستوى،ولهذا فإن نسبة الضباط الذين استشهدوا كانت أكثر من نسبة الجنود الشهداء.. ولعله أول من سجل هذا المعنى الدقيق:

«وما من شك فى أن قيادة القوات المصرية بفلسطين فى خطواتها الموفقة كانت تُصدر عن رويّة وتدبر، وعن وعى بما يحيط بنا من ظروف سياسية واقتصادية».

«لكن البليّة التى تعرض لها الجيش المصرى كانت فى هذا التفاوت بين الضباط والجنود، فعلى حين كان الضباط على درجة من التدريب المتميز كان الجنود دون المستوى المنشود فى الجندية، إذ لم يكن التجنيد إجباريا يشمل مستويات الأمة كلها، بل مقصورا على تلك الطبقة التى تعجز عن سداد البدل، وكان آنذاك خمسة عشر جنيها».

«ولذلك كانت الحرب حرب ضباط لا حرب جنود، وكان من استشهد من الضباط يربى نسبيا على مَنْ استشهد من الجنود».

(٢٧)

على أن الأهم من هذا كله أن ثروت عكاشة يُفند أسطورة الأسلحة الفاسدة تفنيدا كاملا ولا يجعل لها ذلك الدور الوحيد، ولا الدور الضخم فى المسئولية عن الهزيمة فى حرب ١٩٤٨، وذلك خلافا لكل ما لاتزال كثير من الأدبيات تقول به:

«... أما ما قيل من أن سبب هزيمة الجيش المصرى فى فلسطين عام ١٩٤٨ الأوحد هو فساد الأسلحة والذخائر التى كانت فى أيدى الجيش، فهذا حديث أراه متجاوزا الحقيقة. فلقد كنت خلال هذه

الحرب أعمل، كما أسلفت، فى المخابرات الحربية بالقطاع الجنوبى من الميدان، وما من شك فى أنى بحكم موقعى كنت على علم بما يدور حولى من شئون حربية، ومنها تلك الأسلحة والذخائر».

«وكل ما حدث هو انفجار أربعة مدافع ٢٥ رطلا عن خطأ فى تعبئة ذخيرتها الإنجليزية، وكان مثل هذا الحادث قد وقع بالجيش البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية، وأثبتوا هذا فى مراجعهم التى وصلتنا فى مصر بعد انتهاء الحرب فى فلسطين، واستدراكا لما وقع قامت المصانع البريطانية بإصلاح هذا الخطأ فى ذخيرتنا بعد إيقاف القتال».

(٢٨)

ومع هذا فإن ثروت عكاشة يحدثنا عن السبب الحقيقى الذى قامت بسببه ضجة الأسلحة الفاسدة:

«ولا أعنى بتسجيل هذه الحقيقة تبرئة ذلك العهد مما استشرى به من فساد، فلقد كان عدد من رجال القصر والحاشية نفسها قد فرضوا لأنفسهم عمولات على صفقات شراء الأسلحة والذخائر فى تلك الظروف التى كانت فيها أرواح الآلاف من رجالنا معرّضة للخطر فى كل لحظة يتأخر فيها وصول الأسلحة، فتحول هؤلاء إلى الاتجار بأرواح الشعب، إلى جانب الاتجار بأقواته، ومن هنا قامت حملة الأسلحة الفاسدة».

«وقد حدث بالفعل عندما اجتمعت لجنة الاحتياجات فى عام ١٩٤٨ لمد الجيش بما يحتاج إليه من أسلحة ومعدات بطريقة لا تخضع للقيود الرسمية أن قامت منافسة بين بعض ضباط سلاح المهندسين وبين نفر من ضباط الذخيرة والمفرقعات من صغار النفوس لتولى هذه المهمة التى تخضعها اللجنة لرقابة الضباط

الفنيين المتخصصين فى الأسلحة والذخيرة والمفرقعات، وهو ما أتاح الفرصة لآخرين من مدنيين وعسكريين ممن لم تكن لهم الدراية اللازمة إلى المشاركة فى جلب الأسلحة والذخائر حتى رأينا الأمير عباس حليم يشارك فى جلب صفقة من تلك الأسلحة، وهى صفقة المدفع الإسبانى عيار ١٠٥ مم وذخيرته».

«كما قام عبد اللطيف أبو رجيلة بجلب صفقة الذخيرة عيار ٧٥ مم للدبابات شيرمان من مخلفات الحرب العالمية الثانية فى المسرح الأوروبى، وكذا قام غيرهما بجلب صفقات من القنابل اليدوية من إيطاليا، وكذا ذخيرة ٣٠٣, ٠ من إنجلترا، قنابل من مخلفات الجيش البريطانى فى الصحراء الغربية.

«والغريب فى هذا أن تلك الذخائر المستجلبة لم تحظ بتفتيش الفنيين المصريين عليها قبل أن تشحن إلى مصر وفق العرف السائد، وكان أن اكتشف ضباط الذخيرة الفنيون أن أكثر ما استجلب على أيدى هؤلاء الدخلاء كان غير صالح فطالبوا بإتلافه لكن طلبهم لم يلق أذنا صاغية، وشاء الله أن تنفجر هذه الذخائر وحدها تلقائيا فى شهر من شهور الحر المعروفة وهو شهر أغسطس ١٩٤٩، وكان لهذا الانفجار أثره فى إشعال حريق الجيوشى، ولو أن هذه الذخائر الفاسدة قد وصلت إلى ميدان القتال لكانت عاقبتها وخيمة ماديا ومعنويا».

(٢٩)

وبعد أن قدم ثروت عكاشة كل هذه الحقائق على نحو دقيق تناول حملة إحسان عبد القدوس على الأسلحة الفاسدة تناولا ذكيا بيّن فيه كيف وظف كل طرف من الأطراف المشاركة فى الصراع السياسى والفكرى فى ذلك الوقت تلك الحملة لصالحه هو:

«... وانتهت الحرب وأثير هذا الموضوع فإذا الاتهامات تتقاذف، يُلقى كل فريق التبعة على غيره، وشنت الصحافة حملتها، وإذا الكاتب الأديب إحسان عبد القدوس يدلى بدلوه فى الموضوع بمجلة «روز اليوسف» بشجاعة فريدة ارتقت به كصحفى مرموق، ويذهب فى اتهاماته إلى أن سبب هزيمة الجيش المصرى فى فلسطين مرجعه إلى الذخيرة الفاسدة التى تسربت إليه مع أن هذه الذخيرة كما قلت لم يستخدمها الجيش المصرى فى فلسطين، وكانت الفرصة مواتية لقيادة الجيش لأن تجعل الهزيمة التى منيت بها مردها إلى هذا الذى أثير على لسان هذا الكاتب».

«كما وجد حزب الوفد الفرصة مواتية أيضا لأن يتهم السراى ويجعلها شريكة فى هذا الموضوع، فأثار استجوابا فى مجلس النواب يسائل فيه المسئولين عن هذا، وردت السراى تبرئ نفسها، وإن كانت شريكة فى جلب الأسلحة والذخيرة الفاسدة التى أشرت إليها».

«وكان إثبات الرشوة من العسر بمكان على النيابة العامة فجعلت الاتهام مرجعه إلى أسباب فنية».

«ولقد شغلت النيابة العامة بهذا الموضوع سنين بدأت من أكتوبر ١٩٥٠ وانتهت سنة ١٩٥٣، أى إلى ما بعد قيام الثورة، فحفظت بعض الاتهامات، وأحيل بعضها إلى المجالس العسكرية العليا، وأحيل البعض الآخر إلى محكمة الجنايات».

(٣٠)

وعلى خلاف ما هو شائع من ضعف علاقات بعض رجال الثورة بزملائهم العرب، فإن ثروت عكاشة يلمح لنا إلى مدى ما أفادت منه سياسة عبد الناصر من علاقاته وهو ملحق عسكرى فى باريس بكثير من الساسة والقادة العرب.

ولعل أهم هذه العلاقات هى علاقته بزميله القائد الأردنى الشهير على أبو نوار الذى كان له دور كبير فى التحول السياسى الذى مرت به سياسات الملك حسين ملك الأردن:

«... وكان لى فى باريس زميل كريم هو اللواء على أبو نوار الملحق العسكرى الأردنى، عرفت فيه الرجولة والشهامة، وحب الوطن، والتفانى فى هذا الحب، وكان من الطبيعى بعد تلك الصلة التى انعقدت بينى وبينه أن نتجاذب أطراف الحديث عن الوطن العربى عامة ووطننا خاصة، أعنى مصر والأردن، وكذا عن ذلك الخطر الجاثم فوق صدورنا، أعنى إسرائيل».

«وإذا هو ذات يوم فى مستهل عام ١٩٥٥ ينهى إلىّ أن جلالة الملك حسين فى باريس، وأنه يريد أن يلقانى، وصحبنى إليه حيث لقيناه بفندق رافائيل، وحين استقر بنا المقام دار الحديث حول الموقف الاستراتيجى للدول العربية، وعن موقف الاستعمار البريطانى فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وتطرق الحديث أيضا إلى ما كان يجول فى خواطرنا جميعا من أثر قيادة الجنرال جلوب للقوات الأردنية فى هزيمة العرب فى حربهم الأولى مع الصهاينة، وسياسته العسكرية المعوقة التى تحول دون المضى فى الأمور قدما».

«وقبل أن أمضى راجعا دعانا الملك لتناول الغداء معه بمطعم «لودوايان» مع الغد، وكان لاشك يريد أن يتم الحديث الذى بدأناه، وحين التقينا ثانية أحسست فيه حماسا متدفقا لا أكاد أجد ما يسعفنى فى وصفه».

(٣١)

وهو يتحدث عن مشاعر تلك الأيام التى شهدت تخطيط على أبو نوار للدور الوطنى القومى البارز الذى قام به بالفعل فيقول:

«... وتمضى الأيام وإذا على أبو نوار يفضى إلىّ أنه معتزم الخلاص من القيادة البريطانية فى الأردن وتحرير وطنه من ربقة السيطرة الاستعمارية، كما صارحنى بأنه يقضى فى باريس فترة إبعاد عن الوطن أراده له الجنرال جلوب، وكان هذا العزم منه مما أدار حماستى، وإذا أنا بعد هذا أشد إعجابا به حين كاشفنى بأنه قد بسط ما قد عقد العزم عليه لجلالة الملك حسين ونال منه موافقته وتأييده».

«وحين سألته: هل أعددت لهذه الخطة الجسورة عدتها؟ أجابنى فى ثقة تامة: إنه درس الموقف من جميع نقاطه، وإنه مطمئن كل الاطمئنان لنجاح خطته، ووددت لو أن مصر مدت يد العون لتلك المبادرة، إذ المصلحة مشتركة».

«وكان هذا يقتضى أن يكون ثمة لقاء بين على أبو نوار وجمال عبد الناصر، وأخذت بدورى أدبر لهذا اللقاء، وقد رحب عبد الناصر بهذا اللقاء وحدد له موعدا، وما إن علمت هذا حتى فاتحت أخى على أبو نوار بأن عبد الناصر على استعداد للقائه، فإذا هو الآخر يخف للقاء عبد الناصر سرا بالقاهرة، ودار بينهما فى هذا اللقاء حديث طويل عرض فيه أبو نوار على عبد الناصر رأيه بأن تكون مصر على استعداد للحيلولة بين إسرائيل وبين اعتداء على الأردن، أو على الأقل أن تكون مستعدة لعون الجيش الأردنى، وذلك بتحرك قوات من الجيش المصرى فى سيناء بعد طرد جلوب والقيادة البريطانية».

(٣٢)

ويفاجئنا ثروت عكاشة فى هذه المذكرات بذكر حقيقة مهمة وهى أن الرئيس عبد الناصر كان متحفظا على خطة على أبو نوار فى الخلاص من وجود القائد البريطانى للجيش الأردنى، وأنه كان

يتحسب لردود الأفعال البريطانية التى قد تنشأ عن مثل هذا التصرف، وأنه بعث إلى ثروت عكاشة نفسه بهذا المعنى.

ومن حسن الحظ أن تحفظ عبد الناصر لم يثن على أبو نوار، ولا الملك حسين عن عزمهما على طرد جلوب باشا:

«غير أن عبد الناصر رأى التريث حتى جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس وإلا سوف تكون العواقب وخيمة على القوات المصرية إذا هى تصدت فى هذه المرحلة للجيش البريطانى، وقد لا يضمن تدخل العراق الذى كان عندها تحت حكم نورى السعيد وميوله البريطانية معروفة، وطلب عبد الناصر إليه أن يرجئ هذه الخطة إلى حين».

«وقد أرسل إلىّ عبد الناصر رسالة برقية عن تفاصيل هذه المقابلة».

(٣٣)

وينفرد ثروت عكاشة بذكر حقيقة مشاعر على أبو نوار من عبد الناصر بعد لقائه وجهاً لوجه، وأنه ظل مع عبد الناصر رأيا لا قلبا، ويذكر ثروت عكاشة بالتقدير لعلى أبو نوار نجاحه فى تنفيذ ما اعتزمه.

ويفصل ثروت عكاشة القول فى قصة طرد جالوب القائد البريطانى للجيش الأردنى وكيف أحرج العرب القائد على أبو نوار حين لم يستطيعوا الوفاء بالالتزامات المالية التى تعهدوا بها:

« ... وحين التقيت بعلى أبو نوار بعد أن عاد إلى باريس عرف أنى على علم بما كان بينه وبين عبد الناصر، وإذا هو يفاتحنى بأنه خرج من هذا اللقاء أثقل هماً مما كان قبل، وأردت أن أروّح عنه فنصحته

أن يعير حديث عبد الناصر إليه شيئا من الاهتمام، فمما لاشك فيه أن عبد الناصر أدرى بالعواقب، كما أن له نظرة عامة شاملة تزن العوامل والظروف المحيطة، فإذا هو يجيبنى أنه مع عبد الناصر رأيا لا قلبا، وأنه ماض فيما اعتزم، ثم رجانى أن يكون هذا بينى وبينه سرا لا يذاع، وقد بررت له بوعدى».

«وما لبث على أبو نوار أن ترك باريس إلى وطنه الأردن، وهناك زاره الملحق العسكرى المصرى وسأله عما ينتويه، لكنه لم يبح له بشىء، وإذا عبد الناصر بعدها يفاجأ بطرد الأردن للجنرال جلوب القائد العسكرى البريطانى فى ٢٩ فبراير ١٩٥٦، وهو وإن لم يحط علما بهذا الموعد إلا أنه كان قد سبق له العلم بأنه سيطرد».

«ومما لاشك فيه أن طرد هذا القائد كان عملا من الأعمال الوطنية الرائعة التى أزاحت عن كاهل الأردن النفوذ البريطانى المتسلط».

(٣٤)

ثم ينفرد ثروت عكاشة أيضا برواية حقيقة التطورات التى دفعت على أبو نوار إلى الاستقالة ومغادرة الأردن بعدما خذلته الدول العربية:

« ... وكانت مصر وسوريا والسعودية قد وعدت الأردن بدفع المعونة المالية التى كانت تتلقاها من بريطانيا وقدرها ١٢ مليون دينار حتى يمكنها أن تمضى فى سياسة عربية مستقلة. غير أن مصر لم تستطع توفير ما يخصها من العملة الصعبة خلال شهر أبريل ١٩٥٧ الذى ينتهى مع التزام بريطانيا، وكذا طلبت سوريا التأجيل بضعة شهور، وإذا أمريكا والسعودية يلوحان بتقديم هذه المعونة نظير قبول الأردن لمبدأ أيزنهاور، فأصبح موقف على أبو نوار قائدا للجيش حرجا إزاء

تخلف الدول العربية عن دفع المعونة فى الوقت المناسب، واضطر إلى الاستقالة ومغادرة وطنه».

(٣٥)

وننتقل من هذه العلاقة التى نشأت فى باريس بين ندين إلى علاقة أخرى من طراز آخر، وهى علاقة ملحقنا العسكرى برئيس دولة شقيقة هى تونس.

ونحن نرى عكاشة فى هذه المذكرات يروى بعض تفاصيل اللقاء الذى دار بينه وبين الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة فى أحد فنادق باريس، ومحاولته تقريب مسافات الخلاف بينه وبين الرئيس عبد الناصر:

«... وبناء على توجيهات من القاهرة قمت يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٦ بزيارة السيد الحبيب بورقيبة بفندق الكونتيننتال قبيل عودته إلى تونس، وشهد لقائى به وزيره الباهى الأدغم، وعرضت عليه رجاء الحكومة المصرية فى أن يسمح للزعيم صالح بن يوسف بالعودة إلى تونس والقيام بنشاطه فى المعارضة الشرعية توحيدا للصفوف فى وقفتها جبهة واحدة أمام الاستعمار الفرنسى، مذكرا إياه أن جانبا من الحقوق التى نالها من فرنسا كانت نتيجة مباشرة لتشدد صالح بن يوسف فى مطالبه، غير أنه أبدى استياء شديدا من هذا الاقتراح وأعرب عن استحالة تنفيذه حيث: «لا يمكن الجمع بين الصلاح والفساد» على حد تعبيره».

«وقد أذهلنى أن أتبين سوء حفيظة بورقيبة تجاه خصمه صالح بن يوسف بقدر ما استرعى انتباهى تغير اللهجة التى اعتدت سماعها منه فى سائر المقابلات التى جرت بيننا خلال وجوده بمنفاه وأثناء المفاوضات التونسية ـ الفرنسية منذ أن كلفنى الرئيس عبد الناصر

أن أتولى، إلى جوار عملى، مهمة المستشار العسكرى للوفد التونسى الذى كان يرأسه السيد المنجى سليم».

(٣٦)

وعلى سبيل الاستطراد فإن ثروت عكاشة يعرض لجذور العداء الشخصى بين بورقيبة والنظام المصرى، ويعزو ذلك إلى ذلك الحديث الصحفى الذى نشره سعد التائه عن بورقيبة فى آخر ساعة:

«... وسرعان ما تكشف سر جفائه المفاجئ الذى احتدم ليأخذ بعد قليل شكل ثورة عنيفة ضد مقال ظهر فى مجلة «آخر ساعة» بقلم الصحفى سعد التائه يعرض صورا له تسجل يوما فى حياته منذ الصباح الباكر حتى ساعة إخلاده إلى النوم، التقطت له بإذن منه بطبيعة الحال، وكان يمسك بالمجلة ويقرأ لى بصوت عال العبارات التى اشتم منها سخرية به».

«ثم راح يهدد بأنه يستطيع مقابلة مثل هذا العمل العدائى من مصر بمثله، فحاولت أن أهدئ خاطره موضحا له أن تعليق كاتب بصحيفة مصرية لا يعنى على الإطلاق أنه رأى المصريين جميعا الذين يضمرون له كل إعجاب وتقدير، وأمسكت حياء عن أن أذكره بما فعلته مصر فى سبيل القضية التونسية».

«وقد بادرت بإبلاغ القاهرة بما جرى، واقترحت رغم هذا ورغبة فى الإبقاء على صلابة العلاقة بيننا وبين الشعب التونسى، دعوته لزيارة مصر أملا فى أن يزيل لقاؤه بالرئيس عبد الناصر والترحيب الذى سيلقاه المرارة التى استشعرها من الريبورتاج الصحفى الساخر، ولربما يزحزحه وجوده بالقاهرة عن موقفه المتشدد من صالح بن يوسف الذى ما لبث أن أغتيل فيما بعد».

(٣٧)

والواقع أن أخصب فترات حياة ثروت عكاشة السياسية والدبلوماسية لم تكن هى فترة عمله وزيرا ولا سفيرا، وإنما كانت فترة عمله ملحقا عسكريا فى باريس.

ويروى لنا ثروت عكاشة كثيرا مما عايشه بنفسه فى باريس فى أثناء فترة عمله ملحقا عسكريا لمصر فيها، وعلى سبيل المثال فإنه قد احتدم الصراع السياسى حول مصير الجزائر داخل فرنسا بطريقة جميلة.. وينتهى إلى ما انتهى إليه من ضرورة استخدام سياسة (كسياسة أنور السادات مع الإسرائيليين عقب مبادرته وإن لم يقل هذا صراحة) كفيلة بمساعدة الأطراف الفرنسية ضد الأطراف الفرنسية من أجل مصلحتنا.

(٣٨)

ويذكرنا ثروت عكاشة كذلك بدور إدجار فور (الذى منحته جامعة الزقازيق الدكتوراه الفخرية) فى قرار قطع علاقات مصر وفرنسا حين كان وزيرا لمالية فرنسا (١٩٥٤):

«... وحين حاول وزير المالية الفرنسية إدجار فور فى إحدى جلسات مجلس الوزراء التأثير على زملائه لقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، تصدى منديس فرانس معارضا هذه الخطوة ومطالبا بمهلة حتى يوم ١٢ نوفمبر قبل اتخاذ مثل هذا القرار، وفى يوم ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ صرح منديس فرانس فى أثناء الاستجوابات الخاصة بالجزائر فى جلسة الجمعية الوطنية، وبعد أن بسط الفارق بين موقف فرنسا من تونس والمغرب من ناحية، وموقفها من الجزائر التى تعد جزءا من التراب الفرنسى من ناحية أخرى، أنه ليس فى وسع أية حكومة فرنسية أن تقبل تمزيق الوحدة التى تربط بينهما،

مما يجعل حكومته عاقدة العزم على قمع أية مقاومة فى الجزائر إلى أن قال:

«إن بين أعمال الإرهاب فى الجزائر وفى تونس نقطة مشتركة هى التشجيع الذى تتلقاه من الخارج، والذى يبلغ أحيانا حد الإثارة، وما من أحد هنا يشك فى القلق الشديد الذى يساورنا بسبب موقف الحكومة المصرية، فرغما عن مساعينا المتكررة استمرت إذاعات صوت العرب من القاهرة تحرض الأهالى على الثورة والقتل».

«وقد ترتب على ذلك أن العلاقات بيننا وبين مصر باتت لا تدعو إلى الارتياح بصورة جدية، وإن كان الخلاف بيننا ينحصر فى هذه المشكلة وحدها، وفى الوقت الذى تحاول فيه حكومتنا إيجاد حل كريم لمشكلات إفريقيا الشمالية، تعمل الحكومة المصرية على تشجيع المتطرفين، وهى بذلك تعرّض نتيجة أعمالنا للفشل، أو على أقل تقدير تعوقها».

«ولقد دأبت فرنسا فى علاقاتها مع مصر على اتخاذ موقف سليم منها إن لم يكن وديا، فالصداقة التى تربطنا بها ترجع لمائة وخمسين عاما، واتخذت مظاهر مشرقة فى الميدان الثقافى، كما تعمل فرنسا فى المجالين العلمى والصناعى على مساعدة مصر، حتى لقد أوفدنا فى الصيف الماضى بعثة مالية فرنسية إلى مصر لدراسة ظروف توظيف رءوس أموال فرنسية فى مشروع أسوان».

«وقد حان الوقت الذى يتعين فيه على الحكومة المصرية أن تقدر مسئوليتها لأننا لن نتردد إذا استمرت على موقفها فى اتخاذ الإجراءات التى نعتبرها لازمة وناجحة، لكننا مازلنا نعتقد أنه من الممكن إزالة سوء التفاهم بمفاوضات صادقة نؤمن بها مصالحنا المشتركة».

(٣٩)

ونأتى إلى ذروة النجاح الوطنى الذى حققه ثروت عكاشة من خلال وجوده فى باريس ملحقا عسكريا، وهو نجاحه فى الوصول إلى الترتيبات السرية لحرب ١٩٥٦، ونجاحه فى إبلاغها للرئيس عبد الناصر، وهنا نجد أنفسنا ونجد ثروت عكاشة معنا، أو نجده هو وقد أوقع سياستنا المصرية المعلنة فى مأزق، فقد قامت كل أسانيدنا فى حديثنا الرسمى عن حرب ١٩٥٦ على فكرة غدر المفاجأة التى فاجأتنا بها القوات المعتدية من ثلاث دول! وهكذا كان الأمر صعبا علينا.

وعلى النقيض من هذه الصورة الذهنية الشائعة نجد صورة أخرى يقدمها ثروت عكاشة وتقطع بأن مصر كانت على علم كامل بالمفاجأة.

وهنا نجد المأزق الحقيقى الذى يضعنا ثروت عكاشة فى مواجهته، ذلك أن تمجيد دوره ودور مساعديه والمتعاونين معه سيستتبع مباشرة التقليل من أمجاد الرئيس عبد الناصر الذى صور على أنه فوجئ بمفاجأة لم يكن عنده خلفية عنها، كما أن الاعتراف بصواب ما يروى ثروت عكاشة سيستتبع أيضا مزيدا من الإدانة لخططنا السياسية والعسكرية التى تجاهلت الخطر المحدق بالوطن مرتكنة إلى الأمانى، وإلى الظن بأن الأطراف الأخرى لن تلجأ إلى أسلحة مفاجئة.

ولعل هذه القضية تمثل نموذجا لما يمكن للمذكرات الشخصية أن تصحح به (أو تعارض) وقائع التاريخ المفضل عند زعماء الدول الشمولية، وعند أنظمة هذه الدول.

(٤٠)

وفى هذا الإطار تأتى رواية ثروت عكاشة التفاصيل الكاملة لنجاحه فى الحصول على أقصى قدر ممكن من المعلومات عن خطة

العدوان الثلاثى على مصر (١٩٥٦) وقيامه بإرسال هذه المعلومات مبكرا إلى الرئيس عبد الناصر مع عبد الرحمن صادق وكيف أن عبد الناصر أفاد من هذه الرسالة.

وتأتى رواية ثروت عكاشة متسقة مع المنطق والتاريخ، على حين أن محمد حسنين هيكل لايزال حريصا (حتى الآن وبعد أن نشرت رواية عكاشة على نطاق واسع) على أن يشوه هذه الصورة تماما فى كتاباته عن حرب السويس!!

(٤١)

ربما كان من المفيد ومن الضرورى أن ننقل لتصوير ثروت عكاشة الكامل لعلاقته بذلك المسئول الفرنسى الذى سرب له أسرار العدوان الثلاثى، بما يتضمنه هذا التصوير من حديث مفصل عن مظاهر الصداقة الشخصية بين هذين الرجلين:

«... وكان لى صديق فرنسى يحتل منصبا حساسا ما أزال أحرص على كتمان اسمه، مع أن مصر تدين له بالفضل فى الوقوف على أكثر المعلومات خطرا وأهمية، وفى الحق أن هذا الصديق قد نفذ إلى قلبى منذ لقائى الأول به فتوثقت صلاتنا مع الأيام، نتجاذب أطراف الحديث فى موضوعات شتى من موضوعات الساعة، لاسيما ما يمس السياسة».

«وكنت ألمس على الدوام تعاطفه مع حركات التحرر فى الشمال الإفريقى وشجبه للبطش الذى تمارسه القوات المسلحة الفرنسية ضد الوطنيين».

«ومع أنى كنت أسعد بهذا التعاطف إلا أننى التزمت جانب الحذر فى مبدأ الأمر، وشيئا فشيئا أخذت أعرض لبعض المعلومات التى

كنت أحصل عليها وأصارحه بحاجتى إلى التثبت من صدقها، فكان يزيدنى عنها بيانا بكل ما عنده، مما جعلنى بعد أثق بما يقول».

«وكانت شخصيته تشدنى وسط المناخ المعادى الذى أعيش فيه، فلم تكن مودته وحدها هى موضع تقديرى، بل لقد كانت سجاياه كلها تشيع نبلا ورقة وإنسانية».

«وبقدر ما كانت ثقافته متنوعة وغزيرة كانت رؤيته السياسية ثاقبة إلى آماد بعيدة».

«غير أن أكثر ما كان يتيح للقاءاتنا أن تمتد حتى بعد أن نفرغ من أحاديثنا المستفيضة هو أننا كنا على مشرب واحد فى التذوق الموسيقى والأدبى، وكان هذا رباطا إضافيا فوق روابط الاهتمامات السياسية والإنسانية».

«ولست أعتقد أن السنين مع تتابعها سوف تنسينى تلك الشخصية النادرة واتسام نظرته الإنسانية بالشمول والنزاهة والتجرد إلى الحد الذى يجعله يدين سياسة حكومته الباغية ضد شعب آخر مستضعف ولا يبغى من وراء رفع الظلم عنه أى مطمع. إنه الإيمان المطلق بالحرية أنّى كانت، وبالعدل حيث كان، وهو بهذا كان، فى رأيى، يحتل الذروة التى ينشدها كل إنسان متحضر».

«وقد فاجأنى يوم السبت ٢٧ أكتوبر حين اتصل بى مبكرا ليتفق معى على لقاء عاجل فى صباح نفس اليوم على غير العادة، وفى مكان قصىّ، وهو ما جعلنى أدرك خطورة ما سوف أستمع إليه من أنباء، وقد كان لديه بالفعل الجديد والخطير، فقد حدثنى أولا عن الاتفاق السرى بين بريطانيا وفرنسا على غزو مصر».

(٤٢)

ويحرص ثروت عكاشة على أن يستعين بالأسانيد الصائبة فى

تفنيد المزاعم التى أوردها هيكل فيما يتعلق بوقوع الرئيس عبد الناصر فى المفاجأة بذلك العدوان.

....

«... والحقيقة أن الرئيس جمال عبد الناصر لم يفاجأ، وقد أشرت إلى تفصيل هذا فى صفحات سبقت من هذا الفصل، يقرأ القارئ فيها أنى كم أرسلت إليه برقيات ورسائل خاص بهذا الموضوع، منها ما هو إلى عبد الناصر خاصة، ومنها ما هو إلى المخابرات الحربية المصرية، وكان هذا بدءا بالأيام الأولى من شهر يناير ١٩٥٦، وحملت هذه الرسائل والبرقيات ما يشير قطعا إلى أن السياسيين والعسكريين من الفرنسيين باتوا يؤمنون الإيمان كله بأنه لابد من ضرب مصر عسكريا، كما باتوا يؤمنون بأنه لابد من تحريض إسرائيل على شن هجوم على مصر، وأخذوا بالفعل يمدونهم بما هم فى حاجة إليه من سلاح لازم لهذا الهجوم إمدادا يفوق الوصف، وزاد هذا الإمداد بعد تأميم القناة».

«وكذا يطالع القارئ فى تلك الصفحات أنى كم بعثت إلى القاهرة بتفاصيل تحركات ومواقع حشد التشكيلات الحربية الفرنسية برية وجوية وبحرية استعدادا للهجوم يوما بيوم منذ شهر أغسطس ١٩٥٦».

«وكذا يقرأ القارئ ما كان من أنباء عن الاجتماعات المريبة بين السلطات الفرنسية والإسرائيلية التى يحيكون فيها مكيدة تهيئ لعدوان ضد مصر على صورة ما».

«وكان آخر ما أرسلت إلى عبد الناصر خطة العدوان الثلاثى كاملة كما انتهت إلىّ فى ٢٧ أكتوبر ١٩٥٦، هذا إلى (جانب) تقارير أخرى من الملحقين العسكريين المصريين فى شتى أنحاء أوروبا تضمها

ملفات المخابرات الحربية التى تزخر بالكثير مما كنا نحب أن يرجع إليه المؤلف ليستأنس بما فيها كما استأنس بغيرها من ملفات أجنبية قبل أن ينتهى إلى ما انتهى إليه»

(٤٣)

ربما أعود إلى الفكرة التى أثرتها من قبل من أنه على الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب آثر عنوان «مذكراتى فى السياسة والثقافة» فإنه كان أميل بكتابه إلى ما يعبر عنه عنوان «مذكراتى فى الدبلوماسية والثقافة»، وقد كان عكاشة أقدر ما يكون على أن يحول كتابه إلى كتاب سياسى من الدرجة الأولى إذا ما تعمق فى عرض رؤاه الذاتية(!!) فى ثلاث قضايا:

القضية الأولى وهى قضية الصراع السياسى مع إسرائيل، وذلك على النحو المتميز الذى تمكن فيه من عرض وجهة نظر كاملة للصراع العسكرى الأول فى ١٩٤٨ على نحو ما رأينا، كان فى وسع ثروت عكاشة أن يتعمق قضايا هذا الصراع السياسى على نحو منفرد، وبخاصة أنه حكى لنا كثيرًا من التفصيلات عن اتصالات مبكرة تولى القيام بها مع إسرائيل، وعلى سبيل المثال فإنه يقول:

«وفى السابع من ديسمبر ١٩٥٤ اتصل بى دان أفنى الملحق الصحفى بسفارة إسرائيل ملحا فى مقابلتى لإبلاغى رسالة مهمة فالتقيت به مصطحبا معى المستشار حسن ماهر من أعضاء السفارة بأحد مقاهى الشانزليزيه، وانصب حديثه على أن حوادث الاعتداءات المصرية على الحدود فى قطاع غزة قد زادت، ثم تساءل إذا كان يمكن أن يفهم من ذلك تغييرا فى اتجاه الحكومة المصرية نحو إسرائيل، ومع أننى صارحته بأنى لا أحتل منصبا يخولنى الرد على مثل هذا السؤال فهذه سياسة عليا لا شأن لى بها، فقد سألنى عن رأيى

الشخصى فقلت له: إن وقوع الحوادث على الحدود المشتركة أمر عادى، وقد سبق لكم الاعتداء على حدودنا وحدود المملكة الأردنية، فإن حدث من جانبنا شىء ما فثمة لجنة دولية للهدنة يمكن الاحتكام إليها فى مثل هذه الأحوال».

«وقد أدركت على الفور أن هذه المقدمة ليست بيت القصيد، وإذا هو يستطرد قائلا: إن الحكومة الإسرائيلية لا تبغى أن تضيف متاعب جديدة إلى المتاعب الحالية التى تواجهها الحكومة المصرية، لذلك نأمل أن تتخذ الحكومة المصرية من الإجراءات داخليا وخارجيا ما يساعد حكومة إسرائيل على المضى فى سياسة التهدئة التى تنتهجها».

(٤٤)

هكذا وجد ثروت عكاشة نفسه وجها لوجه مع عرض إسرائيلى صريح ومباشر من أجل علاقات واضحة بين الطرفين، وهو يروى هذا ببساطة دون أن يقدم له بما تعود عليه القراء من ادعاءات بعض الآخرين من تقديم طويل ممل من إيمان المجتمع الدولى بقدرته هو دون غيره من العرب أجمعين على فهم مثل هذه الأمور(١٩٩):

«... ولما سألته عما يقصد بالإجراءات الداخلية، فسّرها بمعاملة العناصر اليهودية فى مصر معاملة عادلة، فتساءلت عما إذا كان قد وصل إلى سمعه تصريح حاخام اليهود فى مصر الذى أعلن فيه ارتياحه هو والجالية اليهودية فى مصر للمعاملة السمحة التى يعاملون بها، وهو دليل على أن ما يتخوف منه غير ذى موضوع».

«ثم أضفت: أما إذا كنت ترمى إلى قضية معينة بالذات وهو ما تحوم حوله، فهذه القضية مطروحة الآن بين يدى العدالة ولا سلطان لأحد على القضاء، فلندعها تأخذ مجراها (وكنت أقصد طبعا قضية

المخربين الإسرائيليين الذين تم القبض عليهم فى مصر ملتبسين)، فقال وقد أسقط فى يده: لاجدال فى أن العدالة ينبغى أن تأخذ مجراها، غير أن الحكومة الإسرائيلية تأمل فى أن تسير العدالة وفقا للمبادئ الإنسانية الدولية، كما تتمشى مع حالة السلام القائم».

(٤٥)

ومن الطريف أن ثروت عكاشة احتاط لنفسه فى تصوير مسعى الإسرائيليين من مثل هذه المقابلة، فحاول اختزال هذا المسعى فى محاولة إنقاذ عملائهم، وذلك من دون أن يصور الأمر فى سياقه الطبيعى والتاريخى وهو تيار رغبة إسرائيل فى علاقات ذات طبيعة خاصة مع مَنْ ظلمتهم واعتدت عليهم من العرب:

« ... ولم تكن هذه المقابلة إلا حلقة من حلقات الضغط التى كان يمارسها الإسرائيليون وقتذاك للحيلولة دون صدور حكم الإعدام المتوقع ضد بعض المتهمين فى قضية الجواسيس الإسرائيليين، وقد كتبت إلى القاهرة فى الثامن من ديسمبر ١٩٥٤ أبلغها بما دار من حديث، وأوصى بعدم الرضوخ للتهديد أو الضغوط الخارجية، ووضع الرأى العام الداخلى فى الاعتبار الأول والأخير».

«وعلقت على هذا التهديد بما استنتجته من عزم إسرائيل على القيام فى وقت قريب باعتداءات محسوب على حدودنا، وهو ما يتطلب الاستعداد لصد العدوان المرتقب بحزم (قامت إسرائيل بغارتها على غزة فى فبراير ١٩٥٥)».

«كما أشرت إلى أن إسرائيل ستعبئ كل قواها لتأليب الرأى العام العالمى ضدنا مثلما فعلت عند تنفيذ الحكم الصادر على روزنبرج وزوجته اللذين اتهما بالجاسوسية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتوقعت الاعتداء على قوارب الصيد المصرية، وأوصيت بحراستها

بقطع من الأسطول البحرى، كما خالجنى إحساس بأن إسرائيل قد تلفق قضية جاسوسية لبعض العرب المقيمين فى إسرائيل».

(٤٦)

ولا ينبغى لنا أن نتجاهل أن د. عكاشة قد روى فى مذكراته فى أمانة شديدة سلسلة لقاءاته بالإسرائيليين واتصالاته بزعماء المؤتمر اليهودى بدءا من جولان وجولدمان، وبوسع القارئ أن يعود إلى المذكرات لمطالعة تفاصيل تلك الاتصالات.

(٤٧)

ونأتى إلى قضية التنمية والإصلاح الداخلى، وهى القضية الثانية، التى كان فى وسع ثروت عكاشة أن يحرز من خلال عرضه لها، وذكرياته عنها كثيرا من التفوق الذى يليق بقدراته العلمية والسياسية التى لم تستغل حتى الآن فى أدبيات التاريخ على نحو مواز لتميزها.

ولا أكذب القارئ حين أقول إن الفصل الذى عنوانه بين التأمين والتأميم هو من خير فصول الكتاب كله قاطبة، فقد أجاد صاحب المذكرات فى حديثه عن الأوضاع الداخلية بشكل ممتاز ولكنه حذر.

□

وأنت ترى فى هذا الكتاب وطوال قراءتك لصفحاته كثيرا من الآراء الراجحة التى يبديها مؤلفه فى شأن بلاده وثورتها وأحوالها السياسية والعسكرية فى الفترة التى كان فيها قريبا من السلطان. وهى الآراء التى ربما لم يصل إليها صاحبها فى حينها وإنما وصل إليها بعد أن أنضجته السنون وظهر له مدى نصيب انطباعاته الأولى من الصواب والخطأ..

وإذا قيل عن ثروت عكاشة إنه حبس نفسه فى برج فربما كان هذا

قابلا للتصديق فها هو قد تناول القضايا الداخلية على هذا النحو الذى تناوله معطيا دليلا قويا على صحة ما يقولون!!

□

على سبيل المثال فإن عكاشة حين تعرض لأحداث الطلبة (١٩٦٨) قد تناولها من زاوية ما رآه فحسب، وهذا ولاشك مدخل جيد، ولكن لا بد للسياسى فى مذكراته من أن يتناول أمور بلده بأكثر من زاوية ما رآه وبخاصة إذا ما كان يملك قلما، وإذا ما كان قادرا على التعبير والنقد.

(٤٨)

أما القضية الثالثة التى لم يشأ ثروت عكاشة أن يستعرض قدراته فى فهمها وصياغتها فهى فكرة انتهاج مصر سياسة الحياد الإيجابى: ونحن نلاحظ أن الدكتور عكاشة لا يعرض علينا الفكرة إلا فى بساطة ودون تعمق، بل إنه يروى لنا أن عبد الناصر لم يُرحب بها.

ويمضى ثروت عكاشة من دون أن يبسط لنا القول فى مزايا فكرته الجميلة التى طالما راودت الرومانسيين والواقعيين والمثاليين من أبناء وطنه؛ ولكنى أعتقد أنه لن يبخل على هذه الفكرة فى بعض كتبه القادمة بتحليلات أوسع وأعمق تصدر عن هذا العسكرى الملتزم الذى صقل الفن والأدب فكره على أروع ما يكون.

(٤٩)

وفى إطار حديثه عن نشاطه الواسع بصفة عامة وفى باريس بصفة خاصة، يتحدث ثروت عكاشة عن حقيقة تعاطفه مع هنرى كورييل زعيم الشيوعيين المصريين، وكيف كان عبد الناصر يعرف بتفصيلات هذه العلاقة، وكيف أنه التمس من عبد الناصر إعادة

الجنسية إليه، بيد أن هذا الاقتراح الذكى لم يصادف هوى عند الأجهزة المسئولة!!:

«... وكنت قد تعرفت إلى هنرى كوريل مع مطلع عام ١٩٥٨ بمدينة جنيف، وقدم لى عددا من الشيوعيين المصريين المقيمين بأوروبا، كانت فاتحة تعاون صادق فى خدمة المصلحة الوطنية».

«وقد اتفقت معهم على الاضطلاع بترجمة كتاب «الهدنة المشتعلة» إلى الفرنسية لقاء أجر رمزى، لما اشتمل عليه من معلومات تثير القارئ عما كان لإسرائيل من أعمال عدوانية، وقاموا بنشره وتوزيعه وإهدائه إلى بعض الشخصيات الفرنسية ذات التأثير مثل جان بول سارتر، وبيير كوت، وإيمانيويل داستييه وغيرهم، كما نشروا بعض مقتطفات منه فى المجلات الفرنسية».

«وقد طلب منى هؤلاء الأصدقاء (أى الشيوعيون المصريون) نقل مبلغ ما يقابل ٤ (ملايين) جنيه مصرى بالفرنكات السويسرية لحساب جبهة التحرير الجزائرية من سويسرا إلى روما وتسليمها إلى السفير التونسى بروما لنقلها بمعرفته إلى تونس، وكان هذا المبلغ هو حصيلة المساهمات التى يدفعها الجزائريون بفرنسا شهريا تدعيما للنضال الوطنى بواقع ١٦٠٠ فرنك شهريا عن كل جزائرى».

«وقد بادرت بالاستجابة لمطلبهم وعهدت إلى الملحق الجوى بالقيام بهذه العملية بمجرد تحديد موعد التسليم فى مقر وفدنا الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف».

«وأشهد أنه طوال تلك السنين كان كوريل مثالا للتعاون الأمين، سواء من حيث المعلومات السياسية المفيدة التى زودنى بها، أو من حيث الاتصالات الجادة التى كان يحاول بها أن يخدم قضية تطبيع العلاقات بين مصر وفرنسا».

«وأعترف لوجه الحق أنه قام بمد جبهة التحرير بالجزائر بمساعدات فعالة، وكان تأييده للمجاهدين الجزائريين بغير حدود فى الوقت الذى كانت تطاردهم فيه جميع أجهزة الدول الفرنسية».

« ... كنت ألمس ولاءه الشديد لمصر فى أكثر المواقف حرجا».

«وتحملنى تجربتى معه طوال أعوام عشرة على تقدير سلوكه وحنكته السياسية، وعلى العرفان بخدماته الصادقة لمصر، ولم أخف عن الرئيس عبد الناصر جهوده ومساعداته حتى أنى رجوته فيما بعد أن يرد إليه جنسيته المصرية لقاء خدماته، وأيدت مطلبى بتسجيل كل ما أداه فى مذكرة وافية إلى رئيس الجمهورية فى ٢٢ أبريل ١٩٦١، وهو ما حفزه إلى الموافقة على مسعاى، غير أن الأيام مرت دون أن تلقى هذه الموافقة هوى لدى الأجهزة المختصة».

(٥٠)

يقدم لنا ثروت عكاشة فى هذه المذكرات تحليلا ممتازا لاتجاهات السياسة الإيطالية وعوامل التأثير والتأثر فيها، وذلك ضمن حديثه عن الفترة التى عمل فيها سفيرا لمصر فى إيطاليا.

(٥١)

ومن أطرف ما تقدمه لنا مذكرات ثروت عكاشة ما يرويه عن ذكرياته عن وقوع الانفصال حين كان هو نفسه فى سوريا، ومن الطريف فى كتابنا هذا أننا نقلنا فى الباب الأول من هذا الكتاب ذكريات كمال حسن على نفسه عن التجربة ذاتها، وهو قائد عسكرى فى موقع متقدم، وها هو ثروت عكاشة الذى كان وزيرا يحدثنا عن ذكرياته الشبيهة مع حذر أكثر فيما يرويه، ومع محاولة غير ناجحة للتهويم بعيدا عن جو المأساة فيقول:

« ... ففى فجر يوم ٢٨ سبتمبر أيقظنى سكرتيرى ليخطرنى أن انقلابا وقع فى سوريا قرر القائمون به الانفصال وفصم عرى الوحدة».

« ... وكان مما صدمت له صدمة عنيفة أن أسمع تلك الهتافات الموالية التى كانت تتردد أصداؤها بالأمس فى جو دمشق وغيرها، فإذا هى تختفى فجأة بين يوم وليلة، وإذا مكانها صرخات على الضد من الأولى تنادى بالانفصال وتقضى على أول تجربة رائدة تجمع بين بلدين عربيين فى ظل علم واحد».

«كان الوقت يمر بطيئا متثاقلا ولا أدرى ماذا سيحل بنا، فدعوت أعضاء البعثة المرافقين لى للانضمام إلىّ بفندق أورينت بالاس، وطلبت من أبى بكر خيرت ـ رحمه الله ـ أن يحاول انتزاعنا مما نحن فيه من فراغ وقلق وترقب لينجز لنا عملا إيجابيا، وقدته نحو البيانو الموجود فى بهو استقبال الفندق الخاوى، مقترحا عليه أن يحاول تحقيق أمنية طالبته بها من قبل، وهى صياغة موشح «لما بدا يتثنى» وفقا لأساليب العلوم الموسيقية من هارمونية، وكنتربنطية».

«وأخذ النهار يمضى لحظة بعد أخرى ونحن نصغى إلى محاولاته المتكررة بإعجاب وتقدير حتى فرغ منها قرب نهاية النهار».

« ... جاءنى السيد يوسف شقرا ليبلغنى أنه يمكننا عبور الحدود الليلة إلى لبنان، وأخذنا فتخطى بنا جملة من تعقيدات بيروقراطية ثقيلة كانت تعترض طريقنا فذللها بلباقته وكريم سجاياه».

«ووصلنا بيروت فى منتصف الليل حيث قضينا الليلة، وفى الصباح التالى استقللنا أول طائرة إلى القاهرة ووجدت إلى جانبى فيها المرحوم كمال رفعت، ومن المطار اتجهنا سويا إلى مقر جمال عبد الناصر الذى كان وقع الانفصال عليه عميق الأثر، فترددت أصداء

الأسى فى نفسه، وما من شك فى أن الانفصال كانت له عواقبه بعد فى جل ما أخذ فيه من تصرف هنا وهناك، إذ كانت هذه الوحدة مناط أمل كبير فى نفسه».

«وكم بنى عليها من أمنيات جسام، فإذا هى تنهار كلها فى طرفة عين حين انهار ذلك الأساس».

«وطوال طريق العودة من سوريا كان يحزّ فى نفسى ما سمعته من هتافات محمومة تندد بالقوانين الاشتراكية التى نالت من جم غفير من كبار الملاك، ثروة ونفوذا، وبما كان يفعله رجال السلطة من السوريين الذين أسلمتهم القيادة السياسية فى مصر زمام الحكم فى سوريا، فإذا هم ينكلون بخصومهم باسم الوحدة، فحملت وزرا هى منه بريئة، فكان للاعتداءات على الحريات الشخصية أثرها فى زعزعة الوحدة فانفض عنها مؤيدوها إلا القليل منهم».

«هذا إلى (جانب) ما بلغنى من عبث بعض صغار الضباط المصريين غير المعدين لمثل هذه المهمة النبيلة التى تقتضيهم آن يبلغوا الأعماق ليعرفوا أحاسيس الجماهير فيكون تصرفهم سويا».

«وما من شك أيضا فى أن بعض رجال البعث فى سوريا غير الراغبين فى الوحدة انتهزوها فرصة وأخذوا يؤلبون الجماهير ضد الوحدة مصورين لهم ما فى الوحدة من آثام، وأنهم جاءوا ليخلصوهم منها».

«وما أظن تلك الضربة التى ظن قواد الانفصال فى سوريا أنهم نكبوا بها جمال عبد الناصر نكبوه وحده بها، بل لقد نكبوا الأمة العربية جمعاء حين وأدوا تلك التجربة فى مهدها».

(٥٢)

وقبل هذا تعطينا مذكرات ثروت عكاشة فكرة تفصيلية عما أدركه

صاحب المذكرات من طبيعة الانطباعات الدولية المتفاوتة بعد وحدة مصر وسوريا (١٩٥٨) وصدى قيامها فى كل من الهند وباكستان ولبنان:

«... والجدير بالذكر أن سفير الهند فى روما كان دائم الملاحقة لى لمعرفة ما سيتخذه ملكا السعودية والأردن وغيرهما، إذ كان يخشى أن تتطور هذه الوحدة إلى اتحاد يضم الدول الإسلامية، الأمر الذى يشكل فى رأيه خطرا على بلاده، على حين كان سفير الباكستان لا يكف عن التلميح إلى ضرورة انفساح الوحدة العربية لتغدو اتحادا بين الدول الإسلامية فى المستقبل».

«بينما اعترف لى سفير لبنان الأستاذ جوزيف بوخاطر أن وقع الوحدة على لبنان لم يكن هينا، وأن أشد المعادين لها هو رئيس الجمهورية وقتذاك كميل شمعون».

(٥٣)

والواقع أن ثروت عكاشة لا ينسى نفسه وذاته وإنجازاته فى خضم كتابه كله، فهى مذكراته بالطبع وله أن يتحدث ما شاء عن نفسه ولكنه يتعمق هذا الحديث فى مواضع كثيرة، ويستعرض بالطبع ثقافته التى كدّ من أجلها.. ولكنه مع ذلك يأبى إلا أن يستزيد.

وفى الكتاب مواضع كثيرة للكتابة عن ثروت عكاشة خارج نطاق الحديث عن مذكراته أو عنه ككتاب مذكرات أو سيرة ذاتية.

وعلى سبيل المثال فإنه يطلعنا على دوره فى سلاح الفرسان عند قيام الثورة ثم يتحدث كيف تنسيه واجباته العامة أمور حياته الخاصة حتى إنه اكتشف أنه كان يؤدى دوره بلا ذخيرة طيلة فترة اندلاع الثورة.

كما نراه يعبر لنا عن فخره الشديد حين انتصر على عوامل الفساد ورفض العمولة المقدمة له فى إحدى المرات فى فرنسا.

ويفخر ثروت عكاشة بما استطاع تحقيقه لبلاده من الحصول على كثير من الأسرار العسكرية من دون أن يفشى هذه الأسرار ولا وسائل حصوله عليها وهو يقول:

«ولقد يسر الله لى الولوج إلى منافذ كانت شبه موصدة دونى انتهيت منها إلى ما أبغى من معلومات.. وليست هذه الصفحات هى مجال بسط.. وإن كان الأمر يقتضى أن أسوق القليل».

(٥٤)

وهو حريص على أن ينقل آراء اثنين من معاصريه فى شخصيته وأن يناقشها بما يعود على تصوير شخصيته بالفائدة فيقول:

« ... فقد ذهب أحدهم وهو صحفى مرموق إلى أن بى عصبية فائرة تستفزها الهمسات الخفيضة، وأننى منطو على نفسى، متقوقع لا أخرج إلى الناس إلا حين أكون مدفوعا إلى ذلك دفعا، وأننى فى كثير من الأحيان أصدر أحكاما بالغة الحدة، ذلك أنى دون إحساس منى بالعداء أتصور الناس فريقين: أبيض، وأسود، مع منهجى أو ضده، وهكذا».

«وأضاف أستاذ جامعى جليل كان وما يزال (يقصد: ولا يزال) قريب الصلة بى، بأنى قليل التحفظ مع الناس، إذ أنى أبادر بمنحهم ثقتى دون أن أتبين حقيقة دخيلة أنفسهم، وهو ما جرنى إلى أن أضار من البعض ممن منحتهم ثقتى، وهو أيضا ما يجعلنى بعد ذلك أسقطهم من حسابى دون رجعة، فأبدو بذلك متقلبا فى نظر الناس عنيفا، ما أظننى عنفت فى حياتى بادئا، ولكننى لا أنكر أن هذا العنف الذى كان يبدر منى حينا كان دوما ردا على إساءة لحقتنى».

وقد كان ثروت عكاشة حريصا أيضا فى مذكراته على أن يحدثنا عن التحولات النفسية التى فرضت وجودها على شخصيته، مع فترات النضج التى مرت بها حياته.

وهو على سبيل المثال يرينا كيف تحول إعجابه المبكر بجنكيز خان إلى مقت وكره بعدما كان قد ألف عنه كتابا فى شبابه، وهو يحاول تقديم ما يشبه الاعتذار عن تأليف هذا الكتاب فيقول:

« ... وما أردت أن أقف منه (أى كتاب جنكيز خان) موقف المؤرخ وإنما أردت أن أجعل منه قصة أقصها، لا أسرده سرد المؤرخين، بل أدع تفصيل ذلك لهم، وحسبى أن أستصفى منه دقيقه الحى، فلقد اكتسحت جيوش المغول الوديان والسهول والجبال والبحار والغابات لأنها كانت متحدة متآخية، يجمع بينها شعور واحد بخطورة ما تحمل من تبعات فحققت هذه القبائل البربرية المتوحشة معجزات عسكرية مازالت حديث التاريخ يقف عندها المؤرخون حيارى، وعلى الرغم من تخلفها وتأخرها فإنها صرعت شعوبا ذوات حضارات عريقة، وأذعن لبطشها أهل هذه الحضارات، وذلك بفضل وحدتها وانقسام هؤلاء انقساما جرهم إليه الترف الضال، والشهوات العابثة، والخلاف القاتل».

«كان بى إكبار حين أخرجت هذا الكتاب فى شبابى فى طبعته الأولى لجنكيز خان قائدا وفارسا، تستهوينى المثل الجريئة المملوءة شجاعة وإقداما، ويستهوينى لو يشيع بين الناس ذكرها».

«كما كان بى إشفاقا على شعبنا العربى فأردت أن يجد مَنْ يقرأ هذا الكتاب منهم ما يوحى إليه بمواطن ضعف الشعوب وقوتها».

«غير أن مرور الأيام جعلنى أشعر بالرثاء لجنكيز خان وللدولة التى أنشأها على الجماجم، ولا أرى فيه إلا أحد مجرمى الحروب الذين يقتلون الأبرياء، ويعصفون بالحضارات، ويهدمون المثل الإنسانية، لا تحفزهم إلى ذلك غير نوازع شريرة كامنة فى نفوسهم المريضة، فسجلت تحول نظرتى هذه فى مقدمات الطبعات الثلاث التى ظهرت بعد ذلك، وكان آخرها عام ١٩٧٥».

(٥٦)

ويُفصل لنا ثروت عكاشة القول بإسهاب شديد فى الجهود التى قادها من أجل إنقاذ النوبة حتى ليكاد الفصل الأول من الجزء الثانى من المذكرات يكون كتابا مستقلا بهذا الموضوع، بل إنه ربما يمثل حتى الآن أكبر كتاب عربى عن هذا المشروع وليس فى هذا ما ينتقد على الإطلاق.

بل لعل القارئ يجدنى أدرج هذا المثل كواحد من الأمثلة الدالة على التعبيرية الصادقة فى كتاب ثروت عكاشة، ولعل كل كتاب المذكرات لا يبخلون علينا بذكر ما لهم متذكرين فى ذلك قول شكسبير «إذا المرء أعوزه مَنْ يذكر ما له، اضطر هو إلى أن يذكره».

ولست أستطيع أن أتجاوز الإشارة إلى ثروت عكاشة أفرط ـ وربما كان هذا من حقه ـ فى النقل عن تقرير المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ذلك التقرير الذى ارتفع بعهده فى وزارة الثقافة إلى السماء ونزل بالعهود الأخرى إلى الأرض؛ حتى لتكاد تظن أن هذا التقرير عريضة محام موكل من قبل الدكتور ثروت عكاشة، لست أريد أن أُعرض بالتقرير ـ الذى ربما كان كاتبوه يشربون من نفس المنهل الجميل الذى شرب منه الدكتور عكاشة ـ ولكن الذى لا شك فيه أن

هذا ليس بالأسلوب الأمثل لامتداح سياسات الشخص، وربما كان حديث المرء عن نفسه أهون بكثير.

كذلك أفرط ثروت عكاشة كذلك فى الاستشهاد بفقرات الدكتور لويس عوض مع كل ما يعرف الناس عن انحياز لويس عوض التام، لا نقول للدكتور ثروت عكاشة وإنما ضد الدكتور عبد القادر حاتم والآخرين من وزراء الثقافة.

(٥٧)

وقد كان فى وسع ثروت عكاشة أن يجد آخرين مشيدين بفضله لا يقلون قيمة عن د. لويس عوض، لكنه لسبب لست أعرفه آثر طريقة لويس عوض فى تناول الأمور بكل ما فيها من تحامل.

ومما يؤخذ على مؤلف هذه المذكرات ـ رغم جهده الكبير ـ أنه يتحدث مثلا عن سلاسل هيئة النشر الرسمية (ص ٢/٢٦٨) وكأنه أصدر سلاسل جديدة، بينما كانت موجودة من قبل وربما من عهده هو السابق.

ويؤخذ على هذه المذكرات أيضا أن صاحبها يتحدث عن مشروعات لم تنته حتى الآن (١٩٨٩) فيقول إنه استأنف العمل فيها وأبسط مثال على هذه المشروعات «القاموس»... إلخ).

بل إن الدكتور ثروت عكاشة (ولا حرج عليه) يسرف فى هذا المجال إلى حد أن يضم إلى إنجازاته أحلامه فى أن توجد فى مصر قرية للأطفال شبيهة بديزنى لاند، وهو يروى أنه قابل صاحب هذه السلسلة من القرى وفاتحه فى الموضوع قبل مماته.

(٥٨)

ولا تخلو مذكرات عكاشة من إشادات ذكية ببعض الذين تعاونوا

معه، وهو يحكى لنا - بإعجاب شديد - قصة إخلاص عالمة الآثار كريستيان ديروش مما دفعها إلى سفر متواصل حتى أتمت إنجازًا لمصر .

«أسجل للسيدة كريستيان ديروش نوبلكور الأمينة الأولى بمتحف اللوفر ومستشارة اليونسكو لدى مركز تسجيل الآثار المصرية، حماسها المتدفق وإيمانها بمشروع الإنقاذ إيمانا بلغ مرتبة العقيدة، ثم إدراكها الرهيف لأهمية آثار النوبة وغيرتها عليها وسعيها الدائب فى سبيل المحافظة عليها .

وهو يتحدث عن موقف من مواقف هذه السيدة فيقول:

«وأذكر مثالا على ما كان لهذه السيدة من جهد مُخلص وحرص على إنجاح العمل، إنها كانت ذات يوم بمعبد كلابشة على بعد سبعة وخمسين كيلومتر جنوبى أسوان، واحتاجت إلى أن تعرض علىّ أمرا مهما فاستقلت الباخرة النيلية إلى أسوان، ومنها بالطائرة إلى القاهرة حيث علمت أننى كنت فى دمشق أباشر عملى وزيرا للثقافة هناك، ولم تثنها تلك المفاجأة عن عزمها فاستقلت الطائرة لساعتها إلى دمشق لتصلها فى نفس اليوم. ولكنها لم تكتف بذلك، بل تابعت سفرها للقاء رينيه ماهيه فى باريس واستكملت ما أرادته منه، وفى مساء اليوم التالى كانت تواصل عملها فى أرض النوبة من جديد».

(٥٩)

ولا تخلو مذكرات ثروت عكاشة من كثير من الشكوى من عدم التقدير الذى واجهه فى بعض الإنجازات.

وعلى سبيل المثال يظهر ثروت عكاشة امتعاضه من إبعاده عن الوفد المصرى فى المباحثات بين الرئيس عبد الناصر والرئيس

فانفانى رئيس الوزراء الإيطالى، على الرغم من أنه كان عائدًا لتوه من منصب السفير المصرى فى روما ليكون وزيرًا للثقافة، ويروى كيف أكثر الرئيس فانفانى ذكر اسمه طيلة المباحثات حتى خرج عبد الناصر والدكتور محمود فوزى متأثرين .

(٦٠)

ويطلعنا مؤلف هذه المذكرات بالتفصيل على ما أشرنا إليه من قبل فى مدارستنا لمذكرات سيد مرعى فى كتابه «أوراق سياسية» عن بعض أفكار بعض وزرائنا الممتازين فى الإصلاح السياسى الداخلى وبخاصة آراء الدكتور القيسونى فى تكوين حزبين، وآراء الدكتور عبد العزيز السيد فى عودة الأحزاب:

وهو يحدثنا عن دوره فى محاولة البحث عن سبيل من أجل تحقيق منهج مصرى أو وطنى يضمن الإصلاح الاقتصادى، وذلك من خلال جهده فى كتابة تقرير للرئيس عبد الناصر واستعانته بالدكتورين عبد الحكيم الرفاعى وعبد المنعم الطناملى.

وفى هذا الصدد يحدثنا ثروت عكاشة أيضا عن دوره المهم فى إصدار شهادات الاستثمار من البنك الأهلى المصرى فى أثناء رياسته لمجلس إدارة هذا البنك.

كما يحدثنا كذلك عن سياسته فى تخصيص ميزانية لشراء لوحات الفنانين المصريين لتكون بمثابة مقتنيات البنك الأهلى المصرى.

(٦١)

بيد أن المرء لا يستطيع أن يترك الحديث عن الجوانب الشخصية فى ثروت عكاشة فى كتابه دون أن يشير إلى عدة ملاحظات مهمة.

فعلى سبيل المثال كان ثروت عكاشة يُعبر عن نفسه فى أغلب

الأحيان بتعبير كاتب هذه السطور، وكان أولى به أن يقول مثلا «كاتب هذه الفصول».

وأستطيع أن أزعم أن فى مجمل هذا الكتاب تناقضا مهما مع شخصية صاحبه كما أحب أن يصورها. فعلى على مدى الصور التذكارية المبثوثة فى الكتاب لم نر للسيدة زوجته الصور التى تليق بزوجة عكاشة .. فما هو الدافع يا ترى وراء هذا؟

(٦٢)

ونأتى بعد هذا كله إلى موقف الدكتور ثروت عكاشة من صديقه جمال عبد الناصر ، وهو الموقف الذى يتراوح على مدى صفحات الكتاب ما بين الإعجاب الشديد والانتقاد الشديد أيضا:

فهو على سبيل المثال يرى «أن أكثر أخطاء الثورة لم تكن وليدة الحكم الذى يشكل بيئة تترعرع فى بيئتها قوارض النماء».. وهو تعبير جميل ودقيق أيضا.

وهو يذكر لنا فى أكثر من موضع سر انقياد الضباط الأحرار لشخصية الرئيس جمال عبد الناصر وما فى هذه الشخصيات من مميزات.

(٦٣)

وفى واحد من فصول كتابه المبكرة ينتقد ثروت عكاشة فى وضوح شديد ما وصفه بأنه أسلوب عبد الناصر فى توظيف أسلوب التشهير على نحو ما اتبعه مع اللواء صبور، ثم كرر استخدامه كثيراً بعد ذلك، وهو الأسلوب الذى كان يعبر عن جدواه وفائدته فيما يحدث به صديقه للدكتور ثروت عكاشة فى قوله: «إن هذا التشهير سلاح علينا أن نستفيد منه إلى أبعد مدى».

(٦٤)

وينتقد ثروت عكاشة أيضا الأسلوب القاسى الذى اتبعه الرئيس جمال عبد الناصر وزملاؤه مع محمد نجيب:

« ... ثم ذلك القرار الذى صدر باعتقاله وهو مَنْ هو نبلا وشجاعة، هذا إلى جانب أن هذا المسلك كان أمرا لا يجوز مثله بين رفقاء السلاح، وكان من اليسير أن يعالج بغير ذلك الأسلوب القاسى».

(٦٥)

ويصل نقد عكاشة لعبد الناصر إلى أقصاه حين يتهمه فى وضوح بالتنصت على التليفونات، وذلك حين يروى قصة حديث تليفونى بينه وبين خالد محيى الدين ثم يقول:

«وما أظن جمال عبد الناصر كان بعيدا عن هذا الحديث الذى دار بينى وبين خالد تليفونيا»:

« ... ودليل هذا أنه أخذ يعاتبنى فى هذا اللقاء، غير أنى ذهلت حين رأيته يعاتبنى كذلك على استقبالى لأخى خالد محيى الدين عند وصوله إلى مطار باريس وحفاوتى به عند خروجه مبعدا بعد أزمة مارس ١٩٥٤، ولم أملك إلا أن قلت له: تصور يا أخى لو أن خالدا قد تسلم السلطة فعلا تنفيذا لقرار مجلس الثورة يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤، وأنك أنت الذى أتيت إلى باريس مبعدا بدلا منه، هل كنت تتصور أننى أستطيع إلا أن أهرع إليك وأستقبلك وأحتفى بك بنفس الحب والمودة؟».

«فشاعت ابتسامة عريضة على وجهه وقال: لقد غلبت حجتك حجتى».

(٦٦)

وتحفل المذكرات كذلك بنقد السياسات الداخلية التى انتهجها

الرئيس عبد الناصر، وعلى سبيل المثال فإن ثروت عكاشة يحدثنا بالتفصيل عن انتقاده لمركزية الحكم فى عهد عبد الناصر ودور عبد الناصر نفسه فى صياغة هذه المركزية:

« ... تبينت منذ أن أسندت إلىّ وزارة الثقافة والإرشاد القومى أننا نعمل فى ظل نظام مركزى السلطة، وأن على كل وزير ألا يحمل منصبه الوزارى أية مسئولية سياسية، بل يقصر عمله على ما تتطلبه شئون وزارته، فتلك المسئولية السياسية هى مسئولية رئيس الجمهورية الرئاسية مضى يؤكدها فى أول اجتماع له بالمجلسين التنفيذيين لمصر وسوريا والحكومة المركزية بقصر القبة عام ١٩٥٨ حين صارحنا قائلا: «لقد اختير كل منكم لكفايته الشخصية فيما وكل إليه، وإذ كان النظام الذى يظلنا يكون فيه رئيس الجمهورية منتخبا والوزراء مختارين، لذا فأنا وحدى المسئول عن الناحية السياسية».

ويعلق ثروت عكاشة على هذا ملتمسا بعض العذر للرئيس فيما ذهب إليه بسبب تشبع الوزراء بالسياسة:

«ولعل الرئيس فى قولته هذه كان حريصا على ألا تكون سياسته مثار خلاف يسود مجلس الوزراء لما كان يعلمه بين إخواننا الوزراء السوريين من خلافات سياسية عميقة لو ترك الأمر فيها على غاربه لم ينته المجلس إلى شىء».

(٦٧)

وبالقدر نفسه يحدثنا ثروت عكاشة عن رأيه فى موقف عبد الناصر فى صياغة الوحدة بين مصر وسوريا على نحو ما تمت فى ١٩٥٨.

بل إن ثروت عكاشة يحدثنا عن أن عبد الناصر كان بيروقراطيا كبيرا من الذين يحبون صياغة مواقفهم على مستوى الأوراق صياغة شكلية توحى بغير الواقع، ويأتى هذا المعنى حين يروى ثروت عكاشة أن الرئيس عبد الناصر اقترح عليه، بل أصدر له بالفعل قرار تعيينه فى رئاسة البنك الأهلى ونشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ يسبق تعديل الوزارة بخمسة عشر يوما، وذلك حتى لا يبدو أنه أقصى عن منصبه الوزارى!!:

« ... وعرض علىّ عبد الناصر أن أتولى منصبا بعيدا عن هموم الوزارة ومشاكلها بأن أعمل رئيسا لمجلس إدارة البنك الأهلى فى الموقع الذى خلا بتعيين الدكتور نور الدين طراف عضوا بمجلس الرياسة، قلت له إن هذا ليس ميدانى، وقد يفسره البعض أنه وضع لى فى غير مكانى المناسب، فإذا هو يصر على أن هذا لى سيكون إفادة خبرة جديدة لا مناص منها لكل مَنْ يضطلع بمهام رئيسية، ثم أخذت معه فى الحديث عن استقالتى، إذ أن تعيينى هذا لا يدل إلا على شىء واحد وهو أنى أقصيت عن مكانى الأول بينما فى الحقيقة أنى مستقيل، ومن الحق أن يعرف الرأى العام هذا الموقف بجلاء».

«وبالرغم من أنه أجابنى إجابة عددتها قاسية، إذ قال لى: «إن نظامنا الرئاسى لا يعرف استقالة لوزير»، بادرنى بحل وسط قائلا: «إذاً سأنشر تعيينك فى الوقائع الرسمية بتاريخ يسبق التعديل الوزارى بخمسة عشر يوما، وبهذا يكون تعيينك بالبنك سابقا للتغيير الوزارى حتى لا يبدو أنك أقصيت عن منصبك»، وشفع هذا بقوله: إنى دائم الثقة بك، وبعيد عن أن تتزعزع هذه الثقة فى نفسى برغم كل ما حدث من وقيعة ودس».

«وفى أول لقاء معه بعد هذه المقابلة، وبينما كنت أستأذن فى الانصراف استبقانى الرئيس ريثما يوضح لى أمرين ذكر لى أنهما يشغلان باله، وبادرنى متسائلا:

«هل تذكر لقاءنا الأخير؟».

«نعم بطبيعة الحال».

«لعلك تذكر جيدا أنى لم أفاتحك بشأن موضوع الاستقالة، بل أنت الذى طرقته».

«نعم أذكر جيدا أنك تعمدت عدم فتح هذا الموضوع».

«لا .. لم أتعمد ذلك، ولكن لم يكن فى نيتى على الإطلاق مفاتحتك فى هذا الموضوع طالما لم تفاتحنى فيه، أما الموضوع الثانى فهو أنك ذكرت أمامى أنك لا تستطيع التعاون مع على صبرى فى الوزارة الجديدة».

«هذا حقى، وما طعنت لك فيه قط».

«ثم ذكرته بأننى كنت وثيق التعاون معه خلال عملى ملحقا عسكريا بباريس، وسفيرا بروما، ثم وزيرا للثقافة، غير أنه كانت لى أسبابى التى تحول بينى وبين مواصلة العمل الوزارى، سواء معه أو مع غيره، والتى شرحتها له من قبل».

(٦٩)

والحق أن ثروت عكاشة نجح فى أن يُعبر لنا أصدق تعبير عن أصعب المواقف التى قابلته فى ظل رياسة الرئيس عبد الناصر أو فى عهد عبد الناصر، حين أراد أن يبتعد عن الحكم فلم يستطع، وهو يرينا كيف أن الخوف من الاستقالة هو أصعب المواقف التى تواجه السياسى فى دولة (بوليسية).

وهو يقدم لنا مشاعره وأفكاره فى شبه مونولوج طويل يقول فيه:

«على أية حال فقد رأيت أن الأمر يقتضى أن ألقى رئيس الجمهورية مرة أخرى لننتهى إلى رأى حاسم، وفى أوائل أغسطس ١٩٦٢ لقيته فى الإسكندرية، وكانت جلسة طويلة امتدت النهار كله، وأخذت أبسط له الموقف من جديد، وإذا هو بعد هذا البسط الواضح البيّن يأبى إلا الإصرار على ما كان إصرارا لا رجعة فيه، وهنا أدركت أنه لا تقارب بين الفكرين، وأيقنت استحالة أن أعمل فى هذا المناخ، فرجوته مرة أخرى أن يعفينى من منصبى، فهو يعلم جد العلم أنى لست من الراغبين فى الوزارة، كما يعلم كم ألح علىّ فى قبول المنصب، فأخذ يجاذبنى القول بأنه يدخرنى لكل ما فيه مغرم لا مغنم، ولأوقات الشدائد، وهو ما لا يخص به يرى، على أنى على الرغم من هذا ألححت عليه فى أن أترك منصبى لغيرى ممن هم على رأيه، وإذا هو بعد هذا كله يطلب منى مرة أخرى أن أرجئ قرارى هذا إلى ما بعد عودتى من الخارج! إذ كنت قد نويت السفر إلى لندن على نفقتى لاستشارة بعض الأطباء».

(٧٠)

ويمضى ثروت عكاشة فى رواية دقائق هذا الحوار النفسى الصادق والمؤثر فيقول:

«عدت إلى نفسى أسائلها: ترى ماذا يكون موقفى بعد أن أصبحت فى ظل هذه الإجراءات عاجزا عن المضى فى طريقى على النحو الذى أريده، وترتاح إليه نفسى، ويرضى ضميرى، والحال تنساق من سيئ إلى أسوأ، إذ أصبح الحبل على الغارب للانتهازيين يمرحون كيف يشاءون، ويعبثون بالقيم دون مبالاة، ومن غير أن يؤاخذهم أحد،

كما أن أجهزة الرقابة عندها لم تكن تلقى بالا لعبثهم، لا أدرى أكان ذلك عن قصد، أم عن غفلة؟».

«وعدت إلى نفسى أسائلها ثانية: ترى هل لو تخليت عن منصبى فى ظل هذه الظروف هل كان يدبر لى ما يسيئ إلى سمعتى؟ فلقد كان الأسلوب الجارى وقتذاك أن يشهر اللاعبون فى الخفاء بمن يريدون التخلص منهم، واللاعبون فى الخفاء، سواء أكانوا يمارسون سلطات من مواقع المسئولية، أو يمارسون سلطات بعيدا عن موقع المسئولية، وهؤلاء الأخيرون أشدهم دهاء، وأبعدهم خطرا، آفة تستشرى مع نظم مركزية الحكم أنّى كانت، وعلى الرغم من هذا كله عقدت العزم على أن أتنحى عن منصبى وليكن ما يكون».

«وسافرت إلى لندن حيث نصحنى الطبيب أن أبتعد عن المتاعب، وأخلد إلى الراحة شيئا، وكان من طريف ما قال لى: آتحب أن تغادر الدنيا عجلا لكى تظفر بما يظفر به الوزراء من جلال التشييع، أم أن تبقى لتنعم عمرا طويلا بحياة البسطاء؟ فزادنى هذا إصرارا على الاستقالة».

(٧١)

وهو يصل إلى ذروة تصويره لأزمته النفسية راويا أن هذه الذروة حدثت بينما هو بين يدى طبيبه فى لندن، واضطرته إلى ترك العلاج والعودة إلى القاهرة ليرى ما حدث من تضييق الخناق على معاونيه والقبض على بعضهم.

«وإذا أنا أفاجأ وأنا بين يدى الطبيب بنبأ القبض على اثنين من أعضاء مكتبى أحدهما المدير الفنى لمكتبى، والآخر سكرتيرى الخاص، فثرت لهذا ثورة عارمة حفزتنى إلى أن أغادر لندن لتوى وأقطع علاجى، وعدت إلى القاهرة فى منتصف الليل، ولم يكن الوقت

ساعتها يسمح بأن ألتقى بأحد من كبار المسئولين فأرجأت هذا إلى الصباح، وما إن طالعنى الصبح حتى ذهبت إلى بيت عبد الحكيم عامر وكان ذلك فى الساعة السابعة، وبادرته ثائرا محتجا على ما حدث، وأضفت أنى ما كانت أقدّر أن هذه الحركة التى جمعتنا مبادئها النبيلة تفضى بنا إلى هذه الغاية الرذيلة، ولهذا أجدنى فى حل من ألزم بيتى منذ هذه اللحظة لأنى أعد هذا الذى مس مَنْ يعملون معى ويحظون بثقتى هو فى الحقيقة مما يمسنى أنا، كما أعده طعنة فى ظهرى».

«وقد حاول عبد الحكيم عامر أن يهدئ خاطرى، وكانت حجته التى برروا بها هذه الفعلة الشنعاء هو ما بلغهم من أن المدير الفنى لمكتبى المستشار أحمد لطفى وسكرتيرى الخاص كانا يمدان شقيقى الدكتور أحمد عكاشة بنكات تمس جمال عبد الناصر وأسلوب حكمه، وأن الدكتور أحمد عكاشة فى زعمهم يقوم بنقلها إلى الأستاذ أحمد أبو الفتح المقيم فى جنيف لتكون له منها مادة للتشهير بالنظام فى كتاب يعده لهذا الغرض، وكان أحمد عكاشة عندها يدرس فى لندن ولم تطأ قدماه أرض مصر إلا أسابيع فى شهر يناير ١٩٦٢ قبل القبض عليهما بثمانية شهور، ألم تتكشف لهم قصة تلك النكات إلا بعد هذا المدى الطويل منتهزين فى هذا غيبتى بلندن؟».

«والغريب أن المدير الفنى لمكتبى كان أثناء مجىء أخى إلى القاهرة منتدبا من وزارة الثقافة إلى يوغوسلافيا للإشراف على البعثة الموفدة لدراسة كيفية إدارة قصور الثقافة فى تلك الدولة الأوروبية».

«ومعنى هذا أنه لم يكن ثمة لقاء بينه وبين أخى حين جاء فى إجازته إلى مصر، فكيف فات هذا كله حذق جهازى المخابرات الحربية، والمخابرات العامة اللذين حاكا تلك المكيدة؟».

(٧٢)

وترينا المذكرات كثيرا جدا من الأفكار التقدمية التى وصل إليها عبد الناصر بعدما صهرته التجربة، والتى قد يعجب الناس من أن يكون عبد الناصر قد اعتقدها.. فإذا بصاحب هذه الذكريات يثبت له هذه القدرة الممتازة لعبد الناصر على تكوين الفكر والرجوع إلى الصواب وهو ما يعنى ضج التجربة الناصرية، وإن كان هذا النضج لم يتح له أن يظهر إلى النور.

ينسب ثروت عكاشة إلى الرئيس عبد الناصر أنه قال فى أحد الاجتماعات مخاطبا مساعديه:

«... لقد سقط نظامنا يوم ٩ يونيو، ولا أوافق مَنْ يقول بأن المظاهرات التى خرجت كانت إعرابا عن الثقة بالنظام. فنحن نبدأ بداية جديدة. ولذلك شكّلت وزارة جديدة أرأسها بنفسى. فطالما تكلمت مع زملائى عن ضرورة قيام معارضة منظمة داخل الاتحاد الاشتراكى، ولكنكم جميعا مصممون على عدم الاعتراف بأخطائكم، وكأن كلا منكم دكتاتور فى وزارته بلا رقيب، أما عن سلطاتى كرئيس للجمهورية فليست لى غير سلطة تشكيل الوزارة، وبعد ذلك فالدولة هى الوزراء، وعلى قدر ما يسير الوزراء فى الطريق السوى، بقدر ما نلم شمل الدولة، حتى لقد جال بخاطرى إنشاء حزب أقلية يحصى على الأغلبية أخطاءها».

(٧٣)

وربما نعجب مثلا لما يرويه ثروت عكاشة عن تحول الرئيس عبد الناصر عن الإيمان بجدوى فكرة كفكرة الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين فى المجالس البرلمانية والهيئات السياسية:

«وبمناسبة تشكيل اللجنة المركزية أود أن أوضح لكم أنه ليس من الضرورى أن يكون للعمال والفلاحين نسبة الخمسين فى المائة، وإنما المهم أساسا الكفاءة النضالية والتنظيمية، فضلا عن الوعى والالتزام العميق بمبادئ الثورة، فإن عدم بروز قيادات كافية بين العمال والفلاحين سيجرنا إلى ملء هذه النسبة بعناصر عمالية وفلاحين يفتقرون إلى الكفاءة والوعى، فيترتب على تطبيق مبدأ الخمسين فى المائة تطبيقا عشوائيا إفشال التجربة مثلما حدث فى مجلس الأمة، فالأمر الجوهرى فى نظرى هو الكيف لا الكم فى تمثيل العمال والفلاحين».

«كما أرجو الابتعاد عن الحساسيات الشخصية بالمثل، وتجنب الإصرار على اختيار أعضاء اللجنة المركزية من بين الشاغلين للوظائف الإدارية أو التنفيذية، فالمهم مرة أخرى هو الكفاءة النضالية والتنظيمية والوعى الفكرى، فلا أفهم مثلا أن يكون كافة الوزراء والمحافظين فى هذه اللجنة».

(٧٤)

بل إن ثروت عكاشة يروى لنا بكل وضوح ما نفهم منه أن الرئيس عبد الناصر كان قد بدأ يتعطش لدرجة من درجات النقد الذاتى، بل إنه كان يتعطش إلى أن يجد ما يدله على تحمل كل مسئول مسئوليته بعيدا عنه.

وهو ينسب إلى عبد الناصر نفسه قوله فى أحد اللقاءات:

«إنى لم أسمع خلال رئاستى لهذا المجلس أى نقد ذاتى، ولم ينبر أى وزير يتحدث عن أخطائه فى دائرة اختصاصه».

«إنى أعتقد أن الوزير إذا اعتبر نفسه إداريا وسياسيا فى الوقت نفسه أمكنه إيجاد الحلول للكثير من المشكلات داخل وزارته، فالوزير

مسئول عن الاتحاد الاشتراكى فى وزارته، ولا مفر من تقليل أعضاء الاتحاد الاشتراكى وفصل المنحرفين فورا».

«وفى الدول ذات الأحزاب المتعددة يستطيع عضو البرلمان أن يخالف رأى الحزب، ولكن مهما كانت درجة خلافه مع حزبه فإنه فى النهاية يصوت مع الحكومة، غير أن التجربة السياسية لدينا لم تتضح بعد لنساير هذا النهج».

(٧٥)

وهو ينبهنا إلى مدى الخطورة التى بدأ عبد الناصر يحسها فى ازدواجية الدولة ما بين الحكومة والاتحاد الاشتراكى:

«إن أخشى ما أخشاه هو قيام دولتين: الحكومة والاتحاد الاشتراكى، فتكون النتيجة صداما بينهما، فلابد من خلق الوحدة بينهما، فالدولة بكل أجهزتها كيان واحد، ومتاعبنا ناشئة من أن كل جهاز قد استقل بنفسه، ولا مناص من لم شمل القوات المسلحة وجعلها جزءا لايتجزأ من الدولة، وهو أمر بالغ الصعوبة، ذلك أن تأمين الجيش مهمة عسيرة، كما أن استفزاز الجيش أمر خطير، ومن هنا كان لابد من إعادة بناء القوات المسلحة، وهو ما اضطلع به شخصيا، وإعادة بناء الاتحاد الاشتراكى دعما للتنظيم السياسى، ولكن كيف تلتقى الحكومة بالاتحاد الاشتراكى؟ أى كيف تلتقى الجبهة الإدارية بالجبهة السياسة؟ وكيف يكون للوزير قيمة حقة ولمجلس الوزراء قدره؟».

«علينا أن نعقد مؤتمرا للاتحاد الاشتراكى فى وقت قريب تنتخب اللجنة المركزية من خلاله، وتُنتخب اللجنة التنفيذية عن طريق اللجنة المركزية، وفى تصورى أن مجلس الأمة نجح فى بادئ الأمر، لكننا

نحن الذين أفسدناه، فبدلا من أن يتكلم أعضاؤه داخل المجلس كفوا عن ذلك، ومضوا يتكلمون خارجه».

«ومن الطبيعى أن يجرنا هذا إلى الحديث عن الحرية، ولكن هناك مَنْ يتكلم عن الحرية عن حق، وهناك مَنْ يتكلم عنها عن غير حق، ولابد أن نكون جادين فى معالجة الأمر كى يلتئم الصدع ولا يتسع، وهذه عملية شاقة فى الظروف النفسية التى نجتازها الآن».

«على كل منا أن يعتبر نفسه مسئولا عن الجيش وعن الدفاع وعن التنظيم السياسى وعن الحكومة والدفاع عنها، وإذا رأى خطأ فلا يتردد عن البوح به داخل مجلس الوزراء».

□

وهنا يعقب ثروت عكاشة على أقوال عبد الناصر الأخيرة هذه فيقول:

«وكأنه بهذا القول قد رجع عما قال قبل فى عام ١٩٥٨ من أن السلطة الممنوحة للوزراء لا تتجاوز التصرف فى شئون وزاراتهم فحسب».

(٧٦)

ومن العجيب أن مذكرات ثروت عكاشة تجيد تصوير النهايات، ومن العجيب أكثر أن الفضل فى هذه الإجادة يعود إلى أن صاحب المذكرات يصور النهاية على نحو ما رواها له مصدر مطلع وعليم وهو الرئيس جمال عبد الناصر نفسه.

وفى هذا الإطار يروى لنا نقلا عن الرئيس عبد الناصر رأيه كيف تمكن مناهضو عبد الكريم قاسم من الإجهاز عليه.

وسوف ينقل كتاب التاريخ كثيرا ما سجله ثروت عكاشة عن نهاية علاقة عبد الناصر بعبد الحكيم عامر على مدى ما يقرب من عشرين صفحة فى أخريات الجزء الثانى.

ومع أن ثروت عكاشة روى لنا رواية لعبد الناصر فإنه لم يتحيز ضد عبد الحكيم عامر، وهذا متوقع من صديق عزيز لعبد الحكيم عامر ظل معه على ود متصل طيلة حياته ولا يزال يذكره بالخير.

(٧٧)

وفى مقابل كل هذه الانتقادات للرئيس عبد الناصر يذكر ثروت عكاشة بالعرفان لعبد الناصر مساندته له فى مواجهة تقارير شعراوى جمعة التى كان من الممكن أن تطيح به، وهو يقدم هذا الموقف بطريقة مسرحية طريفة:

«... وفى اليوم الثانى عشر من سبتمبر ١٩٧٠ اتصل بى السيد صلاح الشاهد تليفونيا ملحا فى أن أحضر إلى المطار لتوديع الرئيس مختار ولد دادة رئيس جمهورية موريتانيا، مسرا إلىّ أن الالتزام فى هذه ولكنه رأى، وقد يكون ذلك عن حدس أو إلهام، أن مجيئى سيكون فرص طيبة للقاء الرئيس عبد الناصر بعيدا عن زحمة الأعمال فى مجلس الوزراء، فأخذت طريقى إلى المطار لتوديع رئيس موريتانيا، حتى إذا ما صعد إلى الطائرة وأخذنا ننتظر إقلاعها اقتربت من الرئيس عبد الناصر لأحييه، وكان إلى جواره أربعة من الوزراء وكبير الأمناء صلاح الشاهد».

«وإذا هو يبادرنى بالسؤال: أين كنت متغيبا؟ قلت: كنت أرأس وفد مصر فى مؤتمر وزراء الثقافة بمدينة البندقية، وبعد أن سألنى كعادته عن أحوالى وأسرتى إذا هو يضع يده على كتفى متكئا، ثم يلتفت نحو وزير الداخلية حينذاك (هو شعراوى جمعة) قائلا له على

مسمع من الجميع كلاما دهشت له، وكان ما قاله، وأنا هنا أخفف كثيرا من قسوة عبارته، ألم يحن الوقت بعد لتكف عن تلفيق تقاريرك المسفة؟ ثم التفت إلىّ قائلا: تصور أنه لا يكاد يمر يوم واحد دون أن يلاحقنى بتقرير عنك يحاول فيه النيل من سمعتك!».

«وارتفعت نبرة صوته قليلا موجها حديثه نحو وزير الداخلية: اسمع، إن ثروت صديق قديم أعرفه حق المعرفة، وأقرأ سريرته ككتاب مفتوح، ثم إنه لا يخفى عنى شيئا، فليس ثمة ما أجهله عنه، فلتوفر عليك جهدك وعناء كتابة مثل هذه التقارير، ولتعن بما هو أجدى».

«فأحس الوزير بالحرج ولم ينبس بكلمة».

«والتفت الرئيس إلىّ قائلا: هل لك أن تريحهم وتوقف مسرحية «ثورة الزنج» التى أصابتنى تقارير وزارة الداخلية والاتحاد الاشتراكى عنها بالصداع، ولتطمئن أنت فقد قضينا نحن على الزنج».

«فأشاعت عبارته الأخيرة قهقهة عالية بين الحاضرين، بينما وقفت أنا مندهشا من كل ما سمعت دون أن أفهم سر هذه الضحكات الحارة إلا فى المساء حين عرفت أن الرئيس كان خلال غيبتى عن مصر قد منح نائبه الأوحد حينذاك لسبب لا أدريه إجازة يأوى فيها إلى بيته».

(٧٨)

وتحفل مذكرات ثروت عكاشة بكثير من النقد لأسلوب شعراوى جمعة فى إدارة الأمور، وهو ينعى عليه إقحامه نفسه فى شئون الوزارة التى كان ثروت عكاشة يتولاها، ومناوراته التى كان يدير بها الأمور مع موظفى وزارة الثقافة من الفنانين والمثقفين، وهو يضرب على ذلك مثلا واضحا يقول فيه:

« ... وثمة أحداث أخرى حرت فى تفسيرها، فقد كان هذا الزميل كثيرا ما يثير الشكوك حول كل عمل أعمله، فحين عينت نفرا من الفنانين فى مناصب قيادية بهيئة المسرح ذهب يقول إنى أحتضن الشيوعيين ذوى الميول المتطرفة، والغريب أنه كان على صلة وثيقة بهم».

«وحين قدم إلىّ بعضهم استقالاتهم احتجاجا على نقلى المرحوم عبد المنعم الصاوى من الرياسة المؤقتة لهيئة المسرح إلى منصب آخر لتجاوزه ما رسمناه معا من سياسات، وقبلت استقالاتهم لتوى وأقمت غيرهم مقامهم فى اليوم ذاته، إذاً هذا الوزير الزميل يسعى إلىّ فى ساعة متأخرة من ليلة ممطرة يسألنى ملحا أن أعدل عن قبول استقالات هؤلاء الفنانين، مما جعلنى فى حيرة من أمره: أهو عليهم أم لهم؟ فلم أستجب إليه أولا، وظل يلح علىّ، وإذاً هو يقترح علىّ حلا وسطا رآه فى أن يقدموا لى اعتذارا مكتوبا لعل هذا يرضينى، ولما كنت أحترمهم فنانين وأحبهم أشخاصا، وكنت حريصا على الانتفاع بهم على الرغم مما حدث، فقد قبلت هذا الحل الأخير وأعدتهم إلى هيئة المسرح، لا إلى مناصبهم القيادية الأولى التى كانوا يتولونها، بل ليعملوا مخرجين وفنانين فحسب».

ومن الجدير بالذكر أن مذكرات ثروت عكاشة تروى لنا قصة بعض مظاهر خلافه مع وزير الداخلية شعراوى جمعة (ص ٢/٢٨٦) وهو يعود إلى هذه القصة فى نهاية الباب التالى (٥٣٣ /٢ و٥٣٧ /٢ و ٥٤١ /٢).

(٧٩)

وإذا قيل عن ثروت عكاشة إنه حبس نفسه فى برج فربما كان هذا

قابلا للتصديق فها هو قد تناول القضايا الداخلية على هذا النحو الذى تناوله معطيا دليلا قويا على صحة ما يقولون!!

والواقع أن ثروت عكاشة يهاجم كثيرين ممن كانوا حول عبد الناصر، وهو على سبيل المثال يعبر فى صراحة ووضوح شديدين عن تطيره الشديد من سامى شرف ومن وجوده إلى جوار عبد الناصر.

ويضيق المقام بنا على أن نتناول رأى ثروت عكاشة فى شخصيات عصر الثورة وهى آراء مهمة لأنها مدروسة ومستندة إلى واقع رآه الرجل بنفسه وسجله بدقة ومهما يكن فى أمرها من تحيز فإنها تدل على جانب مهم فى تحليل هذه الشخصيات بل فى تكوينها كذلك.

(٨٠)

ويجد القارئ لكتاب مذكرات الدكتور ثروت عكاشة بعد هذا له كثيرا من المتعة الذهنية وهو يتابع تاريخا يكتبه قلمٌ مُتشبع بالفن والأدب، فيضفى على الوقائع التى لا يراها الآخرون - إلا مجردة - كثيرا من ملامح الحياة الحقيقية التى تجعل رواية الوقائع أقرب إلى الصدق والتعبير والواقع نفسه، ولا يكتفى ثروت عكاشة بهذا وإنما يضفى كثيرا من آرائه وآراء غيره، وفلسفته وفلسفة غيره، وتصويره وتصوير غيره على المواقف فتستحيل هذه المواقف الفرادى إلى عناصر مكونة لفهمنا الكامل للحديث والتاريخ،.

ونستطيع أن ندل القارئ على عدة مواضع.. تمتع فيها الدكتور ثروت عكاشة بقدر هائل من الدقة التعبيرية الصادقة.

وعلى سبيل المثال يقدم ثروت عكاشة لنا تحليلا ممتازًا للتعاطف الأمريكى مع الصهاينة ويلخص أسباب هذا التعاطف فى ستة أسباب منطقية ذكية.

(٨١)

ويعرض الدكتور ثروت عكاشة بالتفصيل لرأيه فى قضية علاقة العسكريين بالثقافة، وينفى العلاقة السببية السلبية إلى أن يقول:

«ولا أعتقد أن نسبة غير المثقفين من بين الضباط تختلف كثيرا عن نسبتهم بين خريجى الكليات المدنية».

(٨٢)

ومع هذا فإن من العجيب أن نرى وجها آخر لثناء ثروت عكاشة على أداء العسكرية فى الثقافة، وهو انتقاد أداء رجال العسكرية فى المجالات العسكرية.

ونحن نرى ثروت عكاشة يفصل القول الواعى فى خطورة الإهمال والاستهانة وسوء التقدير التى كانت تحكم تصرفات بعض رجالنا العسكريين تجاه بعض القضايا الفنية وقضايا التسليح مما يصفه بأنه كان يندى له الجبين.

وهو يتحدث عن إحدى تجاربه الشخصية فى هذا المجال فيقول:

«... وفى السابع من مايو تلقيت بعد عودتى إلى القاهرة رسالة سرية من السفير بيير مايار عن طريق السفارة الفرنسية يحيطنى فيها علما بموافقة الحكومة الفرنسية على تزويدنا بالجيروسكوب المناسب لصاروخنا «أرض ـ أرض»، طالبا معرفة العدد المطلوب من آلة التوجيه هذه، فاتصلت على الفور بالمشير عبد الحكيم عامر الذى أمر الضابط المنوط بهذه الصواريخ والمسئول عن تزويدى بالمعلومات الخاطئة عن الجيروسكوب بالاتصال بى، وعندما سألته عن العدد المطلوب منها أجاب فى حذلقة هازلة: «حسبنا واحد ونعمل مثله!».

«وهنا أحسست بهمّ يعتصر كيانى كله، وأخذت أتذكر فى أسى تلك الجهود التى بُذلت فى إقناع وزارة الدفاع الفرنسية والظفر بموافقتها الفنية، ثم بالموافقة السياسية من الأمانة العامة للدفاع القومى، وتذكرت بخجل مرير كيف صارحنى السفير بيير ماريا باحتواء مواصفاتنا الفنية على أخطاء يستحيل معها تصميم الأجهزة المطلوبة».

«وأحسست بالخطر حين رأيت أن هذا هو أسلوب العمل فى مصانعنا الحربية، وفى صلاتنا مع الدول الأخرى من إهمال واستهانة وسوء تقدير، فطويت النفس على شجن، وبعد تردد وجيز خشية إلحاق الضرر بهذا الضابط الذى كان يشغل مركزا بالغ الخطورة، أفضيت إلى المشير عامر بالقصة كاملة لأن المسألة لم تكن تحتمل الكتمان، وانتهت علاقتى بهذا الموضوع».

(٨٣)

لابد لنا أن نعترف للمؤلف بفضله على ما هو متاح لنا من جزئيات التاريخ المعاصر حين ضمن مذكراته ما يدلنا على هذه المواقف الحاسمة فى تاريخ كثير من السياسيين البارزين، وهى مواقف غيبت تماما عن وعى مثقفينا فى ظل الشمولية.

فهو على سبيل المثال يذكرنا بموقف ستالين من قيام إسرائيل وكيف قال : «إنه يلذ له أن يقف حاميًا نصيرًا لدولة يهودية».

وهو يلفت نظرنا إلى أن «نهرو» غير آراءه فى الشيوعية تماما بعد ما رأى حوادث المجر فى ١٩٥٦ .

وهو يروى لنا أن وزير الخارجية الأمريكى «دلاس» كان يحقد علينا لأننا لم نعترف بجميله فى وقف العدوان الثلاثى علينا فى ١٩٥٦،

وأنه كان يكفيه وهو على سرير الموت أن تكتب على قبره عبارة: «هنا يرقد الرجل الذى أنقذ مصر من العدوان».

وهو يؤكد لنا المعنى الذى يتردد لنا كثيرا من اعتقاد عبد الناصر أن حرب اليمن لم تكن إلا ورطة.

وهو ينقل لنا من حديث الدكتور الطناملى قوله: إن مكاسب الاشتراكية قد أجهضتها الحروب وإن مكاسب الانفتاح أجهضها الفساد.

(٨٤)

بقى أن نلقى بعض الضوء على علاقة مذكرات ثروت عكاشة بالكتابات الأخرى التى تناولت الحقبة الناصرية (وبخاصة كتابات هيكل وحمروش.

وفى هذا الصدد فإن ثروت عكاشة يتحاشى هيكل ولكنه مع ذلك لا يستطيع إلا أن يظهر مرارته منه فى أكثر من موضع:

فهو يعجب تماما من إغفال هيكل الحديث عن دوره ودور عبد الرحمن صادق فى إبلاع نيات العدوان (١٩٥٦) لعبد الناصر، حيث صاغ هيكل كتابه والدراما التى فيه على فكرة أن عبد الناصر قد فوجئ بالعدوان. وفى الحقيقة أنه لم يعد فى إمكان هيكل التراجع عما هو مصمم عليه لأنه صاغ الكتاب هكذا، وذلك على الرغم من أن هناك كثيرين غير ثروت عكاشة قد أبلغوا عبد الناصر، وعلى الرغم من كل الكتابات والروايات المتواترة من أن عبدالناصر لم يفاجأ على هذا النحو الذى صوره هيكل، ولا بد لعكاشة والآخرين أن يجدوا العذر لهيكل وإن ابتعد عن الحقيقة فهذه هى متطلبات الدراما التى رسمها.

ويُفند ثروت عكاشة بعض الأغلوطات التى وقع فيها هيكل فى «ملفات السويس» حول الجنرال كاترو أحد أصدقاء ديجول، والذى أشار إليه هيكل وذكر أنه كان وزيرًا لدفاع فرنسا مع أنه لم يكن... إلخ).

(٨٥)

وعلى المستوى الشخصى يظهر ثروت عكاشة بعض امتعاضه من سوء معاملة هيكل له، ويروى عكاشة بمرارة موقف «الأهرام»، أى موقف «هيكل» من حادث سرقة العصا المثبتة فى أحد تماثيل توت عنخ آمون، ومعالجة الأهرام السيئة للقضية، مشيرا إلى أن هذه المعالجة كانت أسوأ من معالجة الصحافة الأمريكية لها.

ثم يروى ثروت عكاشة كذلك قصص الأخبار المختلقة التى نشرتها الأهرام عن أن الحكومة ترفض تأجيل البدء فى السد العالى مهما كانت الأسباب. وأن هناك دعوة للتباطؤ من أجل حماية الآثار!!!

(٨٦)

أما حمروش فإن الدكتور ثروت عكاشة يخصص ملحقا كاملا للكتاب للرد على مزاعمه فيما يتعلق بقيام الثورة، ويمتد هذا الفصل قرابة ثمانين صفحة فى الجزء الثانى من صفحة ٦٠٣ حتى ٦٨٢.

(٨٧)

ونحن نقدر أن كتابا كبيرا كهذا لا يخلو من كثير من المآخذ التاريخية التى مردها الاعتماد على الذاكرة وعلى تتابع الحوادث فى ذهن الكاتب دون تحقيق للتداخلات التاريخية.

ففى صفحة (١/٢٤٩) يتحدث عن الأزهر فى ٥٧ / ١٩٥٨ وكأنه أصبح جامعة مدنية ضمت الكليات الأخرى مع أنه لم يكن قد أصبح

كذلك إلا بعد سنوات، وفى صفحة (٥٠٦ /١) يتحدث عن مديرى دار الكتب فيغفل اسم أشهرهم توفيق الحكيم، ولا ندرى ماذا ألجأه إلى هذا التعجل الذى أنساه الأشهر؟

وفى صفحة (٥٧٤ /١) يتحدث عن القرار الجمهورى الصادر بإنشاء الكونسرفتوار على أنه صدر فى عام ١٩٥٨ بينما صدر هذا القرار فى ١٩٥٩. وفى الجزء الثانى من الكتاب ما يؤكد هذا التاريخ عند الحديث عن اليوبيل الفضى فى ١٩٨٤ (هذا ويسعدنى أن أعترف بأن الدكتور ثروت عكاشة انتبه إلى هذا الخطأ وسجله فى الجزء الثانى ضمن أخطاء أربعة فى الجزء الأول).

وفى صفحة (٢/٥٣٨) يتحدث عن واقعة فى خلافه مع شعراوى جمعة كشف عبد الناصر عن زيفها قبل وفاته باثنى عشر يوما فقط، وهو يقصد ١٦ يوما تبعا للتاريخ المذكور إلا أن تكون فى الأمر دلالة على شىء آخر لم يذكر!.

(٨٨)

أما المآخذ التى نأخذها على التعبير فى هذا الكتاب فمحدودة بفضل الحرص على أن تكون صياغته قريبة من الصياغة المثلى التى تحرص على دقائق الأدب اللفظى وخلجات الشعور والوجدان والنغم الجميل للكلمة المعبرة.. ومع هذا فلا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات السريعة:

● فى صفحة ١/٨٩ يتحدث عن بعض تفصيلات ليلة الثورة فيقول «بحمد الله مضى كل شىء بالرغم من أننا كنا نعمل فى الظلام..» ربما خان قلمه التعبير فهو يقصد انقطاع الكهرباء أما العمل فى الظلام فشىء آخر.

● فى صفحة ١/٢٢٠ يتحدث عن ملاحظات أستاذه على رسالته للدكتوراه فيقول: «واسترشدت بها».. والأولى أن يقول الطالب «فالتزمت بها» حتى ولو كان الطالب وزيرا.

● فى صفحة ٢/١٢: «ضمت بلاد النوبة أملا وقلقا».. تعبير غريب.

● فى صفحة ٢/١٣: «من قول اقتصادى ملحوظ هو الدكتور الجريتلى»: ربما يقصد «مرموق» فلم نسمع عن اقتصادى ملحوظ أبداً!!!

● فى صفحة ٢/٢١٨: «وبعد رحيل الزعيم عبد الناصر طلب أنور السادات».. جملة لا تليق مهما كان أنور السادات فى نظره.

● فى صفحة ٢/٢٨١: «أسندت إلى الأديب الهداف يوسف إدريس».. لأول مرة يوصف أديبا بهذا التعبير الكروى.

● فى صفحة ٤٧٥ /٢ فى حديثه عن مدرسة صحفية: «ومن سوء الحظ أن أفرخت تلك المدرسة ذرارى استمرأت الضلالة» .. تعبير لا يليق على أى مستوى لغوى أو خلقى.

● فى صفحة ٥٤٧ /٢ عن نشر خبر فوز الدكتور السنهورى بجائزة الدولة التقديرية يقول: «نشر على هذه الصورة الموجزة».. بينما كانت صورة مشوهة لا موجزة فحسب.

(٨٩)

ونأتى إلى بعض الغرائب اللغوية فى هذا الكتاب، ولابد أن نشير أولا إلى أنها تكاد تكون نادرة فى هذا الكتاب ذى الجزءين الكبيرين ومع هذا فلابد من أن نشير إلى بعضها:

● صفحة ١/٢٨: «أعتقد أن بعضهم ما يزالون لهم نشاطهم الأدبى»!! جملة ذات صياغة غير مستقيمة.

● «وكنت والأخ.. قصدت وجمال».. أعتقد أن الأولى أن يلتزم الدكتور ثروت عكاشة بالقاعدة فيقول كنت أنا والأخ .. قصدت أنا وجمال حتى يكون هناك معطوف عليه يعطف عليه المعطوف.

● صفحة ١/١٧١: «لوفق ما تسمح به ميزانيتى» أعتقد أنه يريد أن يقول «وفق ما تسمح به ميزانيتى». وقد يكون هذا التعبير صحيحا ولكنه غريب.

● صفحة ١/١٧٢ «اتصلت بعبد الناصر لأوقفه على وجهة نظرى» هل يجوز مثل هذا التعبير؟

● صفحة ١/٢٢٣: «وهو فيلسوفاً (هكذا بالنصب) إلى جانب كونه إنسانا».. هل يجوز.. هل هو حال من المبتدأ؟

● صفحة ٢/١١ (ودائما) يسرد الأعداد هكذا: مائة وثلاثة وثمانون مع أن القاعدة: ثلاثة وثمانون ومائة!!

● صفحة ٢/١٢٦ «ما ينيف عن سنوات عشرًا» هل يجوز؟

وفى بعض الأحيان (٥٠٩ / ١) مثلا نجد ثروت عكاشة يدخل «ال» على المضاف والمضاف إليه فى الصفات المركبة مع أن القاعدة تعريف المضاف إليه فحسب وقد التزم بها أحيانا كثيرة.

(٩٠)

ونأتى إلى أخطاء الطباعة والماكيت والإخراج فنجد مجموعة من الأخطاء لا تليق بمثل هذا الكتاب الذى بذل الفنان الكبير الأستاذ عبدالسلام الشريف جهده الذكى فى إخراجه على هذا النحو الجميل.

- فى صفحة ١١٩/ السطر السادس/ يبدو أن كلاما قد سقط من الجمع لأن المعنى لا يستقيم ويبدو أن الهامش رقم ١٣ يدور حول هذه الفقرة غير الموجودة على الإطلاق.

- صفحة ١/١٦٦: وهو فى حالة تلبس بخرف أحكام الدستور، أظنه يقصد: بخرق.

- صفحة ١/٢١٦: الهامش رقم (٨) لا علاقة له بالمتن وكذلك الهامش الذى فى صفحة ٥١٢ / ٢، كيف حدث هذا، الله أعلم.

- صفحة ١/٢٧٢: توجد أخطاء واضحة جدا فى ترتيب الهامش تحتاج إلى مراجعة مستفيضة.

- صفحة ٢/١٩٠: إشارة إلى هامش والهامش غير موجود.

- صفحة ٢/٢٤٠ : ليس للفصل كله هوامش على أن هناك إشارة إلى هامش فى إحدى الفقرات فأين ذهبت الهوامش؟

- صفحة ٣٥٨ / ٢: يوجد شكل فى أعلى الصفحة لا لزوم له ولا تعليق عليه!!

- صفحة ٥٩٢، ٥٩٣ / ١: لا يوجد تعليق يشرح لنا ما المراد بهذا الماكيت!!

أما فى صفحة ٣١٦ فإن الكلام غير متصل ببعضه ربما من الطباعة وربما كان من التأليف هكذا. وأما فى صفحة ٢/٤١٦ فقد تركت مساحة أظنها لكتابة اسم المخرج الفرنسى جان فيلا - بالحروف اللاتينية ولم يكتب فيها هذا الاسم ولا غيره.

هذا بالإضافة إلى أخطاء أصبحت معتادة الآن فى جمعنا التصويرى من قبيل الإنجلوسكونية (١/٢٨٧) بياغتهم (٣٤٠) وكم كنت أراح إلى أن أقضى الوقت (٢/٣٧٧) لم أشترط فى تعيينهم (٢/٤٤١) نفع يرجونه (٥٤٧ / ٢) وقد كتبت يجرونه.

(٩١)

أما إن هذا الكتاب جدير بالقراءة، جدير بالنقد، جدير بمكان متميز فى كل مكتبة من مكتبات بيوتنا ومعاهدنا ومراكز الثقافة فى بلادنا فحقيقة لا جدال فيها.. وربما كان أبرز كتاب يستحق هذا الوصف بين الكتب التى صدرت خلال العام الذى صدر فيه!!

البـاب الخامس

التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط

مذكرات إسماعيل فهمى

(١)

كُتبت هذه المذكرات باللغة الإنجليزية ثم ترجمت إلى اللغة العربية، وهى بدعة بدأت تطل برأسها فى بعض كتابات سياسيينا الكبار، وقبل أن ننتقد هذه البدعة لا بد لنا أن نذكر أنهم فى مدافعتهم عنها (حتى فى الدفاع غير المعلن) يؤمنون بأن الرأى العام الأجنبى قد يكون أكثر اهتمامًا من الرأى العام العربى، ولعل مسئوليتنا كأمة محترمة عن إزالة هذه العقيدة ومحوها من الأذهان تكون واضحة أمام أعيننا.

ونحن لا ننكر أن الرأى العام الأجنبى أو الرأى الخاص فى مركز البحوث والجامعات يهتم على أعلى مستويات الاهتمام بنا وبغيرنا،، وربما يفوق اهتمامه بنا اهتمامنا بأنفسنا، لكن أن نؤثر نحن هذا الرأى باهتمامنا فى متابعة الطبعة الإنجليزية فى كل تفصيلاتها، ونترك الطبعة العربية ومسئوليتها فى أيدى المترجمين فهذا هو التصرف القاسى على وطنيتنا.

وإذا صدر هذا التصرف ممن قد تكون أصابته بعض الظروف فى مطلع حياته أو فى آخرها، وأصبح معظم الناس يعرفون شأن هذه الظروف وفوائدها الجمة التى جناها، فليس من المستحب أن يصدر

هـذا عن رجل مـصـرى ممـتـاز فى وطـنـيـته وشـخـصـيـتـه كـالأسـتـاذ إسماعيل فهمى.

ومن العجيب أن الطبعة العربية تخلو من صفحة مهمة جدًا هى صـفـحـة الـشـكـر، وقـد كـان صـاحـب هـذه المذكرات وفـيًا لأهل بـيـتـه فشكرهم جميعا تقريبا كل فى ناحية، ويبدو أن الحياء الشرقى من شكر الأسـرة هـو الـذى منع رجلا مثله من أن يفعل هـذا فى الطبعة العربية.

(٢)

ومن أعظم ما يمكن الإشادة به فى هذه المذكرات عنوانها، وهذا العنوان الذى لا يبدو جذابًا يستحق جائزة العنوان لو كان لكل شىء فى الكتب جائزة، فليس هناك ما هو أدق من هذا العنوان عنوانًا لهذا الكتاب، وليس من المدح فى شىء أن نقول إنه عنوان واف كاف جامع مانع ليس فيه كلمة زائدة، بل الحق أن نقول إنه ليس فيه ذرة ناقصة ولا ذرة زائدة.

والـتـفـاوض من أجل الـسـلام فى الشـرق الأوسط هـو المـهـمـة الـتى تولاها رائد مدرسة الدبلوماسية النشطة فى مصر إسماعيل فهمى فعلاً، أما غيره بدءًا بالرئيس السادات وانتهاءً بمناحم بيجين وأسامة الـباز وكارتر وكيسنجر ومصطفى خليل وبيريز ووايزمان ومحمد إبراهيم كامل.. إلخ، فقد قاموا بأدوار أخرى.. قد يكون للرؤساء حق الـقـرارات أو المـبـادرات وقـد يـكـون لـغـيـرهـم فـضـل الـصـيـاغـات والمعاهدات.. أما التفاوض فقد كان من حظ أو نصيب وزراء معدودين فى الأطراف المتعددة، لم يواصل التفاوض المبكر منهم أحد بقدر ما واصله إسماعيل فهمى.

ولنذكر أن رجال الحكم فى الولايات المتحدة وإسرائيل قد تغيروا أثناء عملية السلام أكثر من مرة بينما بقى الرئيس أنور السادات ورجاله طوال العملية.. وقد كان إسماعيل فهمى بالذات أكثر المصريين نصيبا فى هذه العملية.. ومع أنه لم يواصل دوره فيما بعد مبادرة السادات بالذهاب إلى القدس، فإن المتأمل لأدبيات السياسة المصرية حتى التى كتبها شانئو صاحب هذه المذكرات يدرك أن عملية السلام كانت قد وصلت بالفعل إلى النقطة العليا فى منحاها بتلك الدفعة الشديدة التى أعطاها الرئيس أنور السادات يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧.

(٣)

لكن السؤال الذى اختلف إسماعيل فهمى مع السادات فى إجابته كان هو: هل كانت هذه الدفعة الشديدة ضرورية أم لا؟

وهأنذا أكرر إن هذا، فى رأيى، هو جوهر السؤال الكبير الذى اختلف فيه صاحب هذه المذكرات مع أنور السادات!

وليس من السهل (حتى مع اتضاح الأمور بمرور بعض الزمن) أن نقطع أى الرأيين كان هو الصواب.. ولكن الذى أكدته الأيام أن كلا الرأيين كان كفيلا بنجاح صاحبه فى الامتحان.

ولنتذكر أن مسئوليات المفاوض تختلف عن مسئوليات صاحب القرار، وأن مسئوليات الأب تختلف عن مسئوليات الأخ الأكبر، وأن مسئوليات المسئول الأول تختلف عن مسئوليات المسئول الثانى، وأن مسئوليات الرئيس وحدوده تختلف عن مستويات الوزير وحدوده.

إذا فهمنا هذا كله بعمق لبدا لنا الخلاف بين الرجلين ظاهرة صحية وطيبة وممتازة.

ولكن كيف يمكن لنا ونحن قوم نميل، فى الغالب، مع الهوى أن نصل إلى هذا الفهم العميق؟

من حسن الحظ أن هذه المذكرات هى خير وسيلة تعين على هذا الفهم العميق لعملية التفاوض من أجل السلام.. ومبادرة السلام.. ومعاهدة السلام، ولو لم يكن لصاحب المذكرات ومذكراته غير هذا الفضل لكفاه أيضا.

(٤)

نجح مؤلف هذه المذكرات أقصى ما يكون النجاح فى أن يضع أمام القارئ - أيا كانت هويته - صورة دقيقة ومفصلة ورائعة وموحية وغير متحيزة لعملية السلام فى الشرق الأوسط!!

ومن حسن الحظ أن إسماعيل فهمى الذى أحب أن أصفه بما كان يستريح له من أنه رائد الدبلوماسية النشطة استطاع أن ينجو بكتابه هذا من دائرة التعصبات والتشنجات لأنه عربى أو لأنه صاحب قضية، ولو انزلق الرجل إلى هذا المنعطف الكريم (ولا نقول المنزلق) لخسرنا كثيرًا من أهمية وعظمة هذا الكتاب.

وقد نجا صاحب المذكرات أيضا من نقيصة البحث عن نقائص السادات، ومع هذا فإن فى هذا الكتاب ما قد يسىء إلى السادات فى الظاهر من دون تجريح ولا إيلام، وهذه قدرة لا تتاح إلا لشخصية سوية كان فى وسعها أن تنزلق مع أقلام كثيرة إلى طعن الرجل فى كل شىء وهو ميت، ولكن مؤلف هذا الكتاب لم يفعل مع أنه يعلم من المواقف أكثر مما يعلم عشرات من الذين كتبوا.

(٥)

وقد نجحت هذه المذكرات فى أن تظهر بهدوء شديد بعض

الخصائص القابلة للنقد فى شخصية أنور السادات، ولكن من حسن الحظ أن أنور السادات كان يتمتع بخصائص أخرى تتغلب على مثالب هذه الخصال غير المستحبة، ومن حسن حظه أنه نفسه اعترف بها، ومن حسن حظه أن الوطن استفاد منها رغم ذلك.

وحين عرض مؤلف هذه المذكرات هذه الخصائص لم يكن من السينمائيين الذين يبهرون المتفرجين بالعقد والحيل؛ ولكنه كان من المعلمين الذين يخرج قارئهم ذو الطموح السياسى وهو حريص على أن يدرب نفسه على أن يمحو هذه الخصال السيئة من شخصيته لو كانت فيها.

لم يكن صاحب المذكرات قانونيًا، ومع هذا فإن إحساسه باللفظ، وبدقة العبارة إحساس مرهف يرتفع به إلى مصاف أعظم القانونيين والبلغاء فى هذا الصدد، ولو كتب الرجل فى الموضوعات العامة ومن خياله مباشرة لاستطاع أن يكون فى أسلوبه قريبا جدا من الأستاذ يحيى حقى أو من الدكتور حسين فوزى.

ولم يكن صاحب المذكرات قانونيا، ولهذا نجا بسهولة ويسر بحكم «اللاتطبع» من أن يستغرقه الجدال القانونى الذى مهما يكن امتيازه وكفاءته فهو كفيل بإفساد المذكرات السياسية.

(٦)

أما ترتيب فصول الكتاب على النحو الذى صدر به فهو ليس ذا دلالة على عقلية منظمة فحسب، ولكنه ذو دلالة على معنى أعظم هو كيف يجتمع «الشمول» مع «التركيز» مع «النظام»؟. ومن الصعب أن تجد هذه التركيبة فى دواء واحد (لا فى كتاب واحد).. وكُتبنا المتاحة مدعاة لكل أسف.

وللك أن تقارن بهذا الكتاب وأسلوبه كتابًا آخر ككتاب صحفى ساخر كبير عن حياته فى المنفى لترى الاضطراب الشديد فى تحقيق هذه التركيبة والفشل التام فى خروج كتاب صحفى محترم بصورة تدنو من مهارة إسماعيل فهمى فى الكتاب الذى بين أيدينا .. وهذا قد يعود بنا إلى تأمل آراء الدعاة إلى الأخذ بما تقول به مدارس النقد الحديثة من رأى قاس فى القصائد القديمة التى تستطيع حذف أبيات منها فلا يختل المعنى، وتستطيع تقديم بعض الأبيات وتأخير الأخرى فلا يحدث شىء.

أما كتاب إسماعيل فهمى فإنك لا تستطيع أن تقدم فيه فصلا على فصل ولا سطرًا على سطر ولا تستطيع أن تمضى فى قراءة فصل من فصوله إذا أسقطت فصلا قبله، ولو تأملت الكتب من منطلق تطبيقك لهذه القاعدة فسوف تستطيع أن تفهم لماذا قلنا إن هذا الكتاب قد نجح فى أن يجمع فى تركيبة واحدة إكسير الشمول والتركيز والنظام.

وتتطلب هذه القدرة بالطبع عقلية علمية من ورائها، وليست كل عقلية علمية بقادرة على أن تخرج للناس أعمالا فيها هذه القدرة.

(٧)

هل نحن نتعب أنفسنا فى استعراض هذه القواعد الأساسية من قواعد المنطق الرياضى لنثبت أن صاحب هذه المذكرات كان ذا عقلية علمية.

أغلب الظن أن الأولى من هذا أن نؤكد أهمية المنهج العلمى فى تناول حقائق السياسة والتاريخ، وأن نؤكد على أنه من دون روح هذا المنهج فلن تكون أعمالنا ذات قيمة على المدى الطويل، وإن أثرت فى

قطاع من الرأى أو قطاعات واسعة فى الأيام القليلة التالية لظهور المذكرات.

ولهذا فليس من التكلف فى شىء أن نلفت النظر إلى الفضيلة التى تتمتع بها هذه المذكرات حين يقرؤها الناس فلا يقولون بعد الانتهاء من القراءة جملة واحدة أيًا كانت، وإنما يجدون أنفسهم فى حاجة إلى التنفس العميق.

(٨)

ومن الجدير بالذكر أنى كنت أقرأ بعض هذه المذكرات عند نشرها فى مجلة «الوطن العربى» ولكنى لم أجد ذلك المذاق الممتاز الذى وجدته فيها عند مطالعتها فى كتاب، ومن المؤسف أننا أصبحنا فى وضع ثقافى - اقتصادى يجعل للنشر فى الصحف السبق على إصدار الكتب، وقد يدفع البعض إلى الاكتفاء بما طالعوه من قبل من كلام يُختار بذوق صحفى فيه جرعات من تقديس السرعة والإثارة!!.

وسوف يبقى هذا الكتاب كوثيقة مهمة فى مكتبتنا العربية لا فيما يتعلق بموضوع السلام فحسب، ولكن بما يتعلق بعلاقات مصر والاتحاد السوفييتى وعلاقات الولايات المتحدة ومصر.

ومن الجدير بالتنويه أن إسماعيل فهمى فى هذا الكتاب كان أكثر ما يكون المؤرخ تنزهًا وتجردًا فى تسجيله لعلاقات مصر بالاتحاد السوفييتى، وهى العلاقة التى لا تجد موقف المصريين منها إلا وقد وقف أو سكن على الحدود القصوى.

ثم جاء صاحب هذه المذكرات وهو رجل لم يكن فى عقيدة أحد أنه رجل الاتحاد السوفييتى ولا حتى اليسار المصرى.. ومع هذا جاء فى كتابه بروح الإنصاف للسوفييت وجاء كتابته فى هذا المجال لتنبئ عما

وقع فيه كثيرون من افتقاد التقدير الصحيح لطبيعة الأوضاع والظروف التى تحيط بنا.

والواقع أن إسماعيل فهمى لم يظلم السوفييت ولم يجاملهم، ولكنه حاول إثبات الحقيقة، وقد كان أقرب إلى الموضوعية والحياد، ونحن نراه، حتى فى كشفه لمواقف مهمة، حريصاً على أن يبن العذر الذى دفع هؤلاء القوم إلى هذا السلوك أو ذلك الموقف.

(٩)

وقد يمكن القول إن إسماعيل فهمى لم يكن وهو فى السلطة بذلك القدر من التعاطف مع السوفييت ولكنه يفعل هذا اليوم بعد أن ارتدى مسوح العدالة فى موقفه الفاصل بين السوفييت والأمريكان، وذلك بعد ما كان رجل الولايات المتحدة!

وهذا، فى رأيى، كلام قد يقبله العقل من باب المنطق ولكن العقل نفسه من باب التفكير لن يجد لهذا الكلام أساسًا قويًا من المنطق ذاته.

ولن يقدر لرجل ولا لسياسى وطنى أن يدرك النجاح أبدًا وهو يخدم قضية بلاده من منظور آخر غير خدمة بلاده نفسها.

وقد كان إسماعيل فهمى مهما كان رأى بعض الناس فيه رجل مصر لا رجل غيرها، وكذلك كان أيضًا الرئيس أنور السادات، وكذلك كان أيضًا جمال عبد الناصر، ومحمود رياض، ومراد غالب، ومحمد حسن الزيات، ومحمدحافظ إسماعيل، ومحمد إبراهيم كامل، والدكتور محمود فوزى عليه رحمة الله.

(١٠)

أما شمول هذه المذكرات وقدرتها على التفصيل فقد يكونان

واضحين من أنها تتحدث عن خمسين شهرا فقط فى حوالى خمسمائة صفحة حديثًا خاليًا من الإطناب.

وقد انتصر إسماعيل فهمى بلا شك على نفسه حين بدأ هذه المذكرات مباشرة من دون مقدمات طويلة ولا خلفيات تاريخية.. ثم جاءت هذه الخلفيات ضمنًا وفى سلاسة أثناء عرضه لكل فقرة على حدة.

وانتصر صاحب هذا المذكرات كذلك حين ابتعدت نفسيته عن النرجسية، وأنت تحس فى وضوح أنه لا يدعى أنه حقق ما حقق بفضل كفاءة شخصية فحسب، ولكنه يعتد أساسًا بإنجاز الجيش المصرى فى معارك أكتوبر المجيدة.

وحتى فى التفصيلات التى تتناول مقالب كيسنجر فإن مؤلف هذا الكتاب لا يستغل أواسط الجمل للدعاية لنفسه، مع أن هذا من أسهل ما يمكن حتى على كاتب مبتدئ، وإنما نحن نجده فى كل ذلك يمثل بعضا من خلق رجل من الرجال الذين يضعون الهدف أمام أعينهم ويمشون فى اتجاهه بأكثر الطرق استقامة دون زيغ أو لهو.

والواقع أن هذا الرجل عاش حياته التى عاشها، وخاض معاركه التى خاضها بسلاح أخلاقياته واعتداده بنفسه حتى ولو وصل هذاالاعتداد إلى ما يقارب الغرور.

(١١)

يتحدث إسماعيل فهمى عن أهمية دوره الشخصى فى صياغة موقف مصر من السلام، حتى إن كان هذا الموقف رافضا للمبادرة فيقول:

«وإنى أشعر بالتعاطف مع كل مَنْ يحرصون على معرفة قصتى (تأمل هذا التعبير الذى هو ترجمة حرفية للتعبير الإنجليزى)، وأنا

الآن مقتنع بأن الوقت قد حان لأن أضيف نصيبى إلى ما نشر وما قيل.».

«لقد قررت أن أخرج عن صمتى لأننى أشعر بقلق متزايد حيال التصريحات الكثيرة التى يُدلى بها، والكتب والمقالات الكثيرة التى نشرت وتتناول هذا الموضوع، وقد انطلق قرارى الأخير بالمضى قدما فى هذا».

«وبسبب روايات غير صحيحة قُدمت فى كتب كتبها إسرائيليون مثل كتاب عيزرا وايزمان «معركة السلام»، وكتاب موشى ديان «نجاح ساحق»، ثم كتاب «عام الحمامة» الذى كتبه ثلاثة من الصحفيين الإسرائيليين، وفوق كل شىء كتاب السادات نفسه «البحث عن الذات».

(١٢)

ويصل إسماعيل فهمى إلى حدود لا نهائية من القسوة فى وصف روايات الآخرين من حيث كونها لا ترقى إلى روايته، ولا إلى الحقيقة التى يعرفها هو بأفضل من الآخرين الذين كتبوا مذكراتهم أو رواياتهم عما حدث حتى تلك اللحظة التى قرر فيها هو أن ينشر شهادته، وهو يرى أن السادات وبيجين هما فقط اللذان تفوقان عليه فيما هو متاح له من معلومات، لكنهما فى رأيه، لم يقدما ما قدم فى هذه المذكرات، وهو يقول:

« ... ولأسباب واضحة زعم كل شخص أن قصته هى القصة الحقيقية، إلا أنه من الثابت أن الاختلاف الجذرى فيما كتب أو قيل حتى الآن يوصلنا إلى حقيقة واحدة، وهى: أنه لا يمكن وبدون أدنى شك أن يكون أى منها هو القصة الأصلية الحقيقية، وهذا أمر طبيعى، إذ أن مَنْ كتبوا أو يكتبون عن رحلة السادات إلى القدس

تتباين شخصياتهم بدرجة كبيرة، وتختلف كذلك المراكز التى كانوا يشغلونها، ويمكن تقسيمهم إلى فئتين، الأولى مكونة من أفراد جيدى الاطلاع على ما يجرى بحكم مناصبهم فى حكوماتهم، وتتألف الفئة الثانية من الصحفيين الذين لم تكن لهم وسيلة اتصال مباشر بالمصادر الأساسية، واعتمدت قصتهم على معلومات من الدرجة الثانية أو حتى الثالثة، وأضافوا إليها أجزاء، ونتفا من مخيلتهم، وهكذا تكون الروايات المختلفة التى تقدمها هذه الفئة أقرب إلى القصص الروائية منها إلى التاريخ».

«أما فيما يتعلق بالسادات وبيجين فإنهما لم يلقيا بالضوء على الأحداث، وحتى الآن التزم بيجين بالصمت التام تقريبا، ومن الناحية الأخرى قدم السادات تفسيرات عديدة مختلفة عن كيف، ولماذا، ومتى اتخذ قراره بزيارة القدس، ويكمن تفسير هذه التناقضات فى شخصية السادات نفسها، وفى تعقيد الأحداث والظروف التى واجهها فى مصر والعالم العربى».

(١٣)

ويضرب إسماعيل فهمى المثل على صحة فرضيته التى أشرنا إليها بموشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلية نفسه الذى ذكر أنه فوجئ بتقديم السادات لمبادرته على الرغم من أنه هو الذى مثل إسرائيل فى الاتصالات السرية المبكرة:

«... وكان من المحتم أن تؤدى الروايات المتضاربة للأحداث التى وقعت حتى زيارة السادات إلى إثارة خلاف محموم، فكل من موشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلية، وحسن التهامى مستشار السادات اللذين مثلا بيجين والسادات فى الاتصالات الثنائية المبكرة فى الرباط، كانا متحمسين بصورة خاصة فى الدفاع عن روايتهما

للأحداث، وعلى أى حال لم يكن بمقدور أى منهما أن يعرف القصة الحقيقية، وأكبر دليل على ذلك أن ديان اعترف فى كتابه الأخير بأنه فوجئ تماما عندما عرف من خلال أجهزة الإعلام بتصريح السادات فى مجلس الشعب المصرى بأنه مستعد للذهاب إلى أى مكان فى العالم بما فى ذلك القدس».

....

(١٤)

ويؤكد إسماعيل فهمى على بديهة مهمة، وهى أن السادات وبيجين كانا ولايزالان الممثلين الرئيسيين فى السيناريو الضخم(!!)

ويبدو لى أن إسماعيل فهمى فى إثباته لهذه البديهة قد ظلم السادات على نحو ما ظلمته لجنة جائزة نوبل، فقد كان بيجين فى جانب رد الفعل فحسب، وكان رد فعله بأى مقياس أقل من المناسبة، لكننا مع هذا لا نستطيع أن نتصور إسماعيل فهمى مرحبا بأن يلعب السادات استعراض الرجل الأوحد «one man show» فيكون هو صاحب كل المجد:

«وبغض النظر عن كل ما نشرته أو قالته مصادر مختلفة، فإن الحقيقة هى أن الممثلين الرئيسيين فى هذا السيناريو الضخم هما السادات وبيجين، وفى النهاية لا يمكن أن يحكى القصة سوى هؤلاء الذين عرفوا الأحداث جيدا التى دارت حول الزعيمين».

(١٥)

ويعود إسماعيل فهمى ليتحدث عن عناصر الأهمية فى روايته هو، دون غيره، فيقول:

«وعلى هذا الأساس أعتقد أن روايتى لها أهمية خاصة حيث إنها تكشف لأول مرة عن تفكير السادات نفسه فى سلسلة من الاجتماعات بينه وبينى، كرست فقط لمناقشة موسعة لقراره السفر إلى القدس وإلقاء خطاب أمام الكنيست الإسرائيلى، وما يظهر فى روايتى الشخصية يعتمد كلية على ما سمعته من السادات، ومناقشاتى معه وجها لوجه، أو من خلال محادثات تليفونية من خلال خط خاص كان يربط بين مكتبينا ومنزلينا».

□

ومن العجيب أن يصف إسماعيل فهمى أعضاء الحكومة المصرية بأنهم زملاء للسادات (!!) :

«ولهذه المناقشات أهمية خاصة لأن السادات لم يتكلم أبدا عن نواياه مع أى شخص عداى، بل حتى لم يبلغ زملاءه فى الحكومة المصرية عن مبادرة بيجين وعن قراراته هو، وفى الواقع اعترف السادات نفسه فى كتابه «البحث عن الذات» بأنه لم يبلغ أحدا سواى، وذكر أيضا أننى كنت ضد مبادرته منذ البداية».

(١٦)

يتحدث إسماعيل فهمى عن ندوة الأهرام التى نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى مايو ١٩٧١ وتأثيرات تلك الندوة على مجرى السياسة الخارجية المصرية وتوجهاتها فيذهب بعد صفحات من الحديث المستفيض عن هذه الندوة إلى أنها كانت حدثا تاريخيا ونقطة تحول.

ويلفت نظرنا أن إسماعيل فهمى يتحدث عن أصحاب ندوة الأهرام بضمير الجمع مع أنه لم يدلنا على مَنْ شاركوه المسئولية فيها، أو على مَنْ يشاركونه آراءه وتوجهاته فيها.

«... وكانت هذه الندوة تمثل أول مناقشة علنية لسياسة مصر الخارجية، وقد أثرت كثيرا على آراء السادات حيث قدموا حافزا كبيرا على التغيير».

....

«ولهذه الأسباب كانت الندوة بحق حدثا تاريخيا فى مصر، وقد تحدت النتائج التى توصل إليها المشتركون فى الندوة السياسية التى كانت مصر تنتهجها بصورة عمياء منذ عهد عبد الناصر، وأثرت على مجرى السياسة الخارجية المصرية لعدة سنوات تالية».

(١٧)

وهو يصل فى تصوير تقديره لنتائج الندوة وتحسبه من ردة الفعل المضاد لها إلى أن يروى أنه عرض أوراقها على ابنه كى يدلى برأيه فيها:

«... وقد نشر ما توصلت إليه الندوة، وكان هذا أول تقييم جاد للوضع ينشر فى مصر ليثير كثيرا من الاهتمام على الصعيد الدولى، وخاصة فى الشرق الأوسط حيث نتجت عن هذا التقييم مناقشات وتعليقات واسعة النطاق، وأحدث اهتماما خاصا كأول تحد صريح وأمين ينشر للسياسات التى استقرت».

«وكنا نتوقع أن يؤدى نشر مناقشات الندوة إلى خلق الكثير من الاهتمام، وكنا نتوقع المشاكل أيضا لأن الرئيس السادات كان قد أعلن فى أوائل مايو فى خطاب ألقاه أمام مجلس الشعب: «سوف أتخذ إجراءات حازمة ضد الذين ينتقدون روسيا الحليف الرئيسى لمصر، بدلا من عدوها الولايات المتحدة».

«وبينما كنت أقرأ مدونة الندوة قبل نشرها طلبت من ابنى الأكبر حامد أن يقرأه ويخبرنى برأيه فيها ففعل، وكان تعقيبه الوحيد:

«أبى.. إن هذا سوف يجلب المتاعب»، فطلبت منه أن ينحى هذه الناحية جانبا وسألته: «كشاب مصرى تخرج فى الجامعة وحصل على بعض التعليم الأجنبى وأتم خدمته العسكرية، هل تعتقد أم لا تعتقد أنه ينبغى أن يكون للشعب المصرى الحق فى أن تطرح الحقيقة أمامه، وأن يمنح الفرصة فى أن يدرس الموقف ثم يختار، إذا كان ذلك ممكنا، الطريق الذى يعتقد أنه مناسب؟»، وكانت إجابته الموجزة المحددة هى: «امض قدما»، ووافقت على نشر نص الندوة».

(١٨)

ويحرص إسماعيل فهمى على نفى كل التفكير المحتمل فى تواطئه مع الرئيس السادات فى ترتيب تلك الندوة التى عقدت فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لتفتح المجال أمام التحول الساداتى فى السياسة الخارجية فيقول:

«... وحاز نشر الندوة المزيد من الاهتمام لأنه كان هناك افتراض عام بأن اشتراكى فيها كان يمثل موقفا رسميا للحكومة، فلم يكن أحد يستطيع التصديق حقا بأن كلمات تختلف عن الموقف المعلن للحكومة يمكن أن تقال علنا إلا بموافقة السادات، ومن ثم كان من المعتقد أن السادات أراد أن تكون هذه الندوة وسيلة تنشر من خلالها بصورة غير رسمية سياسة جديدة، وأصبح هذا الافتراض أكثر قابلية للتصديق عندما لاحظ الناس أننى لم أفقد منصبى عقب نشر ما قلته فى صحيفة الأهرام».

«وكانت هذه وإشاعات (يقصد: شائعات) أخرى: كاذبة تماما، فلم أكن حتى ذلك الوقت قد قابلت السادات، وعلاوة على هذه كنت قد دعيت للاشتراك فى الندوة قبل ثلاث ساعات فحسب من موعد

بدئها، ولم يكن لدى الوقت الكافى لإعداد نفسى، ناهيك عن ترتيب ما سأقوله مع أى شخص».

(١٩)

وهو يتحدث عن رد فعل إلى السوفييت الغاضب تجاه نشر توصيات هذه الندوة، مشيراً بكل وضوح إلى ما تناقلته الأوساط الحكومية والدبلوماسية من رغبة وزير الخارجية الدكتور محمد مراد غالب فى نقله من منصبه بسبب هذه الندوة:

«وقد افترض السوفييت أيضا أن الندوة تمت بإيحاء من الحكومة، وقدموا احتجاجا رسميا، ونجم عن هذا أن قرر الدكتور مراد غالب وزير الخارجية تقديم مشروع قرار جمهورى للرئيس السادات ليوقعه مفاده إعفائى من مسئولياتى كوكيل للوزارة للشئون الخارجية على أن أظل فى الوزارة سفيرا».

«ويمكن فهم موقف الدكتور غالب بعد أن قضى سنوات كثيرة كسفير لمصر فى موسكو، وكان يعتبر نفسه أحد أعمدة العلاقات المصرية ـ السوفييتية، وعندما احتج الاتحاد السوفييتى بشأن الندوة شعر الدكتور غالب بأنه مضطر إلى إقصائى باعتبارى المسئول الأساسى عن هذا الخط الجديد، وذلك على الرغم من أنه خلال حديث تليفونى معى أشاد بالتقييم، وباقتراحاتى، وأمطرها مديحا، فقد قال لى: إن هذا أفضل تحليل قرأته منذ فترة طويلة».

«وعلى أية حال فعندما قدم الدكتور غالب القرار للسادات لتوقيعه رفض الرئيس أن يوقعه».

(٢٠)

وهو حريص على غير عادة أعداء السادات على أن يشير إلى أن

السادات قد قرأ ما قاله هو فى الندوة وتبناه، وأنه لهذا السبب قد تبناه وحماه من أية محاولة للبطش به، وهو ينسب إلى نائب رئيس الجمهورية الدكتور محمود فوزى أنه قال له إن السادات بدأ ينفذ أفكاره فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية:

«وكان السادات قد قرأ حينذاك ما قلته فى الندوة وأعجب فيما يبدو بالأفكار التى طرحتها، وكانت النتيجة ليس فقط عدم إعفائى من مسئولياتى، ولكن أيضا بدأ السادات فى تنفيذ بعض المقترحات التى طرحت فى الندوة».

«كان هذا على الأقل تقدير الدكتور محمود فوزى الذى كان نائبا للرئيس فى ذلك الوقت، فقد قال لى بعد انقضاء شهرين على نشر الحوار:

«لقد بدأ السادات فى تنفيذ السياسات التى عرضتها فى الندوة»، ولم تكن أمامى وسيلة أعرف من خلالها ما إذا كان هذا واقعا بالفعل، حيث لم أكن حتى ذلك الوقت ضمن الدائرة الداخلية للسادات».

«وعلى أية حال لم يكن ثمة سبب يدعونى لأشكك فيما قاله الدكتور محمود فوزى، لثقله السياسى، وخبرته الطويلة، وقد حدث بالفعل أن بدأت سياسة السادات الخارجية فى التحول إلى الاتجاه الذى اقترحته».

(٢١)

ويستطرد إسماعيل فهمى من هذه الجزئية إلى الحديث المستفيض عن طبيعة مشكلات العلاقة المصرية الخاصة مع الاتحاد السوفييتى، وهو يقدم رأيه فى هذا الموضوع على نحو صريح فيقول:

«... فلاجدال أنه كانت هناك مشكلات كثيرة فى علاقتنا بالاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت، وكان المصريون من مختلف الفئات يعون هذا، بدءا من الجنود الذين دربهم خبراء سوفييت، وحتى كبار المسئولين فى الحكومة الذين كانت مطالبهم بالحصول على مساعدات عسكرية كبيرة الحجم بدلا من التأييد البلاغى للقضية العربية تلقى من موسكو آذانا صماء، وعلى أية حال لم تحدث قبل هذه المرة مناقشة علنية وتنشر فى الصحف للتوصل إلى تحليل دقيق يتناول أساس كل المشكلات التى كانت تسيئ إلى علاقتنا مع الاتحاد السوفييتى، وكان هذا هو ما فعلته الندوة حيث قدمت صورة واضحة ومركزة لحالة الاستياء، ولإرادة تصحيح الوضع».

....

(٢٢)

وهو يصل إلى حد الزعم لنفسه بالدور الحاسم فى تحويل دفة العلاقات المصرية مع كل من السوفييت والولايات المتحدة فى الفترة التى سبقت اتخاذ السادات لقراره بطرد الخبراء السوفييت

«وبدأت عملية إعادة تقييم جديدة لعلاقة مصر بالقوى العظمى، وقد سهل هذا بلاشك أنه كانت للسادات مشاكل مع السوفييت منذ توليه السلطة».

«كان السوفييت فى البداية يفضلون على صبرى على السادات».

«وبعد خلاف السادات مع على صبرى بدا أنهم قد قبلوا السادات، ولكنه ظل يشك دائما فى حقيقة قبولهم هذا، وكان موقفه حيال السوفييت دائما هو عدم الثقة، فأسرع إلى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتى فى مايو عام ١٩٧١».

«وقد دفعت المشكلات مع السوفييت السادات إلى إقامة بعض الجسور مع الولايات المتحدة، فكانت كل الاتصالات معها سرية وعديدة، وهكذا صادفت نتائج الندوة هوى لدى السادات، وبينما لم تدفعه إلى التحرك فى اتجاهات جديد تماما، فإنها قدمت بالتأكيد صورة أكثر وضوحا، كما طرحت الأسس الاستراتيجية العريضة لسياسة مصر الخارجية».

(٢٣)

ويتحدث إسماعيل فهمى فى هذه المذكرات بإعجاب شديد عن الدور الذكى الذى قام به المشير أحمد إسماعيل حين كان عضوا فى وفد المباحثات إلى روسيا عقب طرد الخبراء السوفييت، وكان فى ذلك الوقت يشغل منصب مدير المخابرات العامة، ولم يكن قد تولى وزارة الحربية بعد، لكنه تمكن من خلال مباحثاته المثمرة مع نظيره السوفييتى أندروبوف (الذى هو الرئيس السوفييتى الشهير التالى لبريجنيف) أن يكسب ثقة السوفييت، مما مهد له أن يحصل لمصر على صفقة أسلحة كبيرة عندما أصبح وزيرا للدفاع بعد شهور.

ويشير إسماعيل فهمى إلى أن السوفييت استقبلوا الوفد الرسمى استقبالا فاترا، ومع هذا فإن أحمد إسماعيل نجح فى إجراء المباحثات المثمرة مع رئيس المخابرات السوفييتية:

«وكانت الخطوة التى قام بها السادات هى طرد الخبراء العسكريين السوفييت الذين كانوا يعملون فى الجيش المصرى، ولم تكن هذه خطوة اقترحتها بالتحديد، غير أنه يتعين علىّ أن أعترف بأن قرار السادات كانت له نتائج إيجابية على المدى الطويل».

«وقد كان من المحتم أن يغضب هذا القرار الاتحاد السوفييتى، ولقى وفد أرسله السادات إلى موسكو بعد قراره هذا مباشرة ليوضح

أنه لا يقصد قطع كل الصلات استقبالا باردا، إلا أن أحد أعضاء هذا الوفد، وهو رئيس المخابرات العامة الفريق أحمد إسماعيل، استطاع أن يجرى محادثات مثمرة مع رئيس جهاز المخابرات السوفيتية أندروبوف خليفة بريجنيف، وبعد هذا بشهور قليلة أصبح الفريق أحمد إسماعيل وزيرا للدفاع، ورأس وفدا بصفته هذه إلى موسكو فى مارس ١٩٧٣، ونجح فى الاتفاق بشأن صفقة أسلحة كبيرة، وكان من الواضح أن السوفييت فهموا ما تقصده مصر من أنه لا يمكنهم الاستخفاف بها، وأنه يتعين عليهم أن يقوموا بأعمال إيجابية للمحافظة على العلاقات الطيبة معهم».

«وعلى الرغم من أن الثلث فقط من الأسلحة التى وعدوا بها سُلم بالفعل، فإن هذا كان كافيا لمصر لتشن حربا ضد إسرائيل فى أكتوبر عام ١٩٧٣، ولم تسلم بقية الأسلحة إلا بعد هذا بسنتين كما سوف نعرف فيما بعد».

«وكانت هناك فائدة أخرى لطرد السوفييت، وهى أنه من الممكن لمصر أن تبنى الثقة فيها كقوة عسكرية تستطيع تحدى إسرائيل باعتمادها على نفسها، وظهر ذلك خلال حرب أكتوبر، «لأنه لو ظل السوفييت يعملون مع الجيش المصرى حتى الحرب، فإن ما حققناه من نصر سوف ينسب إليهم بكل تأكيد».

«وبالتوازى قام السادات ببعض الخطوات لتوسيع صلاته مع الولايات المتحدة، فقد سافر حافظ إسماعيل مستشاره للأمن القومى إلى الولايات المتحدة ليقابل كيسنجر ونيكسون فى فبراير عام ١٩٧٣، ثم قابل كيسنجر مرة أخرى فى باريس فى مايو، كما أن ممثلا رسميا عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كان قد حضر إلى مصر برضاء وموافقة السادات فى يوليو عام ١٩٧٢».

ونعود مع إسماعيل فهمى بضع خطوات إلى الخلف لنتأمل بعض آرائه السياسية فيما قبل ندوة الأهرام التى رمى فيها بالحجر الذى دعا به إلى إعادة تقييم سياسة مصر الخارجية:

والواقع أن إسماعيل فهمى لا يركز من تاريخه الدبلوماسى الطويل فى عهد عبد الناصر إلا على واقعة واحدة مهمة تمثلت فى رفضه العمل الذى رشح له ووافق عبد الناصر نفسه على ترشيحه له مستشارا سياسيا للزعيم الكونغولى لومومبا فيقول:

«... ففى أواخر عام ١٩٦٠ استدعيت إلى القاهرة للاستشارة، ولكن عندما وصلت إليها أبلغت أن عبد الناصر وافق على طلب لباتريس لومومبا الذى كان حينذاك رئيسا لوزراء جمهورية الكونغو بأن ترسل له مصر مستشارا للسياسة الخارجية، وقد اختارنى لهذا المنصب».

«ويجدر أن نذكر أن مصر كانت فى هذه المرحلة قد قررت أن تلقى بثقلها وراء لومومبا فى محاولاته للسيطرة على البلاد، وكانت مصر قد أقامت بعث دبلوماسية وعسكرية كبيرة فى برازافيل، وأكثر من هذا كان عبد الناصر قد قدم جنودا مصريين لقوات الأمم المتحدة فى الكونغو».

«وقد دهشت وانزعجت فى نفس الوقت لهذا التعيين، ولم يكن عبد الناصر يعرفنى بصفة شخصية، وكنت أرى أنه من الغريب أن يختارنى لمثل هذا المنصب الحساس دون التشاور معى، ودون أن يعرفنى، وعندما أثرت هذه النقطة قيل لى إن الرئيس يعرف الجميع».

«غير أنى كنت منزعجا جدا لأساليب عبد الناصر لأنه أبلغ لومومبا لهذا التعيين دون أن يعرف رد فعلى».

«وبالإضافة إلى هذا كان من الواضح أنه لم يرد على خاطر عبد الناصر أو مَنْ حوله أنه يجب أن يتأكدوا من أن المستشار الذى يرسلونه إلى لومومبا سوف يوافق على السياسة التى يفضلها عبد الناصر، وهى جعل لومومبا زعيما راديكاليا، وكنت شخصيا أعتقد أن عبد الناصر يشجع لومومبا على التقدم على طريق يؤدى إلى كارثة، فإذا عملت كمستشار للومومبا فلن أستطيع سوى أن أقترح أن ينتهج لومومبا سياسة معتدلة، وشرحت هذا لمسئول الحكومة الذى نقل إلىّ رسالة عبد الناصر، وقد وجدت صعوبة بالغة فى شرح المشكلة له، فلم يكن يعتقد أنه من الممكن لمستشار يعينه عبد الناصر أن يفكر فى سياسات أخرى غير تلك التى يفضلها عبد الناصر».

«ونجحت فى توصيل وجهة نظرى التى نقلها محدثى إلى الرئيس الذى قام بدوره بإلغاء تعيينى، ولم أندم أبدا على قرارى هذا، فبعد فترة قصيرة سقطت الكونغو فى فوضى شاملة وأطيح بلومومبا الذى اغتيل فى وقت لاحق».

(٢٥)

وهو يشير إلى أن علاقته بالمناصب العليا فى وزارة الخارجية لم تبدأ إلا فى ١٩٧١ وعلى يد محمود رياض الذى رشحة وكيلا لوزارة الخارجية مقدما له على زملاء له يسبقونه فى الأقدمية، وأن السادات نفسه وافق على هذا الترشيح :

«... وقد استدعيت من النمسا عام ١٩٧١ بناء على طلب محمود رياض، الذى كان فى الوقت وزيرا للخارجية وقد صار بعد هذا أمينا عاما للجامعة العربية، وكان يريد منى أن أشغل منصب وكيل وزارة

الخارجية لمساعدته فى إعادة تنظيم الوزارة، وكان من غير المتوقع أن يوافق السادات على هذا التعيين، وهى مسألة حساسة نوعا ما لأنها كانت تعنى أننى سوف أرقى قبل زملاء أقدم، وعلى أية حال قبل السادات توصية محمود رياض، واضطررت إلى مغادرة فيينا فى الحال عائدا إلى القاهرة».

«وهكذا كنت أعمل فى القاهرة فى وقت الندوة كدبلوماسى محترف وليس كمستشار مقرب من الرئيس، لكن الندوة غيرت الموقف، ففى البداية سببت لى المشاكل بالتأكيد، ومن بينها محاولة وزير الخارجية الجديد (أى الدكتور محمد مراد غالب) إقصائى عن منصبى، ولكن وفى نفس الوقت جذبت الندوة انتباه السادات إلى أفكارى، وبدأ السادات فى استشارتى بشأن بعض القرارات، وكان يحدث هذا من خلال أطراف ثالثة، وليس بصفة شخصية مباشرة».

(٢٦)

وهو يتحدث عن دور مبكر له فى رفض فكرة كان السادات مقتنعا بها وعازما عليها، وهى سحب الاعتراف المصرى بالقرار ٢٤٢، وهى الفكرة التى كانت بمثابة رد فعل على مزايدات الجبهات العربية الراديكالية على مصر منذ قبل عبد الناصر بهذا القرار :

والواقع أن إسماعيل فهمى حريص على الإشارة إلى دوره الاستشارى فى إثناء السادات عن فكرته هذه ، وهو يثنى على السادات فى قبوله المشورة فى مثل هذا التصرف الذى كان قد قرر اتخاذه بالفعل:

« ..... وعلى سبيل المثال أراد السادات معرفة وجهة نظرى فيما يتعلق بالرجوع عن تأييد مصر لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وكان قد قرر هذا من قبل، ولكن لم يصرح به علنا، وكان يمكن لمثل هذا

الرجوع أن يمثل تصلبا فى الموقف المصرى، لأن القرار ٢٤٢ كان ينادى بالاعتراف بحق كل الدول فى الشرق الأوسط فى أن تعيش فى سلام».

«وكما طُلب منى: أعددت مذكرة للرئيس السادات أعرض فيها الموقف الكلى، وأطرح الاختيارات المختلفة المتاحة لنا وعواقبها الوخيمة، وفى النهاية نصحته بأنه لا ينبغى الرجوع فى تأييد مصر للقرار ٢٤٢».

«وقد قبل السادات، الذى لم أكن قد قابلته حتى ذلك الوقت، توصيتى، وظل يذكر هذه الحادثة فى كثير من المرات ليثبت أنه متفتح العقل، وديمقراطى حقيقى».

«وأعتقد أن أكثر ما أثر فى السادات لم يكن منطقية موقفى، ولكن حقيقة أن شخصا ما جرؤ واختلف معه، ولقد كان الميل السائد فى مصر للأسف يتجه دائما إلى إيجاد الحجج لتأييد وتمجيد الرئيس، وقراراته».

(٢٧)

ونحن نرى إسماعيل فهمى حريصا كل الحرص على أن ينحاز إلى أقصى حد ممكن إلى نفسه فى تصوير علاقته بالسادات، فعلى حين أنه يتعالى فى أحكامه على السادات، فإنه ينصف نفسه إلى أبعد الحدود، وانظر إلى ما توحى به هذه الفقرة الكاشفة المعبرة:

« ... وتركت السادات ولدىّ انطباعات مختلطة نوعا ما عنه كإنسان، فكان يبدو رجلا طبيعيا مخلصا ذا شخصية مركبة بعض الشىء، ولكن ليست مرهفة التكوين، ويميل إلى قول أى شىء يمر بخاطره، ولكنه كان يبدو أيضا معزولا جدا، دون أية علاقة خاصة

بأى شخص. لقد كان فى الواقع لا يثق فيمن حوله، بل لا يعطيهم حق قدرهم، وبدا أيضا أنه ليست لديه أية أفكار واضحة عن السياسات طويلة المدى، بل كان يميل إلى أن يحيا يوما بيوم، أو لحظة إلى لحظة، حيث يتعامل مع المشاكل كل على حدة بمجرد ظهور كل منها».

«وأخلص من هذا إلى أننى تأثرت بصفاته الإنسانية أكثر من تأثرى بعبقريته، وأصابنى بعض القلق لما قد يحدث لمصر إذا استمر السادات على هذا المنهج».

(٢٨)

ولنا أن نقارن هذه الفقرة بفقرة أخرى سابقة عليها بصفحة واحدة فقط حين يصف إسماعيل فهمى السادات فى صورة أفضل من هذه فيقول:

«كان هذا أول لقاء لى بالسادات، وقد تميز اللقاء بالصراحة التامة من الجانبين، وأدهشتنى الصراحة التى تحدث بها السادات معى، حيث أخذ يشرح آراءه، ويطلب معرفة وجهة نظرى حيال مجموعة مختلفة من الموضوعات، ولكننى أدهشته أيضا، إذ كنت معه منذ البداية صريحا للغاية، حيث قلت له: إننى أقدر كثيرا كل ما فعله من أجلى فى الماضى، وبدون معرفة سابقة، إذ وافق على تعيينى وكيلا للخارجية، ثم رفض توقيع مشروع القرار الرئاسى بإقصائى عن هذا المنصب، ثم اختارنى فى النهاية سفيرا لدى ألمانيا الغربية، ولكننى صارحته أنه إذا تعين أن تستمر علاقاتنا فإننى سوف أبلغه دائما وبصراحة بما أعتقد به تماما على أساس من اقتناعى وضميرى، ولم يكن هذا موقفا جديدا أتخذه، لكنه كان موقفا عميق الجذور داخلى يعود إلى تربيتى، وفترة شبابى، واستمع إلىّ السادات فى دهشة وقال:

«إسماعيل.. إن هذا غريب جدا، فالكثير من الناس لا يقولون لى ما قلته الآن».

(٢٩)

ومن الجدير بالذكر أن إسماعيل فهمى كان حريصا فى مذكراته هذه على أن يتلمس كل فرصة ممكنة للحديث عن خلافات مبكرة مع السادات، مع أن طبائع الأمور تضمن له أن نفهم هذا دون إثبات، لكنه فيما يبدو كان حريصا على أن يرسخ فكرة مناقضة تماما لفكرة مسئوليته التامة عن تحول خطوط السادات الرئيسية فى تعامله السياسى مع الغرب فيما بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣.

وعلى سبيل المثال فإنه يتحدث عن اعتراضه التام على فكرة فتح قناة السويس فى الموعد الذى حدده السادات فيقول:

«أبلغنى السادات أنه يريد إعادة فتح القناة رسميا فى الخامس من يونيو عام ١٩٧٥، وأنه يريد احتفالا ضخما، وأن يقود بنفسه قافلة كبيرة من السفن فى القناة، واعترضت على اختيار هذا اليوم، وحثثت السادات على أن يؤجل إعادة فتح القناة حتى يتم توقيع اتفاق فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية، وكانت محاولات استكمال فك الاشتباك الثانى قد فشلت فى مارس ١٩٧٥».

«وكنت أعتقد أن إعادة فتح القناة يمكن أن تكون ورقة إضافية فى أيدينا تؤثر كضغط على كل من الأمريكيين والإسرائيليين عندما تستأنف المفاوضات فى سبتمبر».

«وبدا السادات وكأنه قبل الاقتراح، غير أنه عاد فى وقت لاحق إلى رأيه السابق مصرا على أن إعادة فتح القناة يجب أن تكون فى الخامس من يونيو ١٩٧٥».

(٣٠)

ويحرص إسماعيل فهمى على لفت نظرنا إلى المفارقة الكبيرة التى يمثلها اختيار ٥ يونيو موعدا لافتتاح القناة، مشيرا إلى أن هيكل نفسه هو الذى اقترح هذا الموعد على السادات، وربما نتعدى مسألة الوعد لننبه إلى ما يريد إسماعيل فهمى نفسه تسريبه لنا من حقيقة أن قرار السادات كان استجابة لقنوات أخرى كان السادات يعمل من خلالها مع الجانب الغربى، وهكذا فإنه فى هذه الجزئية انتصرت قناة يرتبط بها هيكل على فكر القناة التى كان إسماعيل فهمى نفسه يمثلها.

ومن الطريف أن نرى ما يرويه إسماعيل فهمى من أن ممدوح سالم رئيس الوزراء كان موافقا له على رأيه، وهذا ما يتفق مع طبيعة ممدوح سالم كرجل أمن، وإن كان هذا الاعتراف لممدوح سالم بالرأى الصائب أمرا غريبا على إسماعيل فهمى الذى كان يحرص على تجاوزه و رغم أنه كان يرأسه فى مجلس الوزراء:

« ... وكان لهذا الموعد قيمة رمزية، ففى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وفى عهد عبد الناصر عانى الجيش المصرى من هزيمة مدمرة بسبب ضربة إسرائيلية، وكان هذا قد أدى إلى إغلاق القناة، وباختيار فتح القناة فى الذكرى السنوية للهزيمة أراد السادات أن يوضح أنه البطل الذى أعاد لمصر كرامتها بعد الإذلال الذى عانت منه فى عهد عبد الناصر، فقد خسر عبد الناصر حربا، واضطر إلى إغلاق القناة، بينما كسب السادات حربا، وأصبح يستطيع القيام بخطوة تفيد العالم أجمع بإعادته فتح القناة».

«ومن المفارقة أن فكرة اختيار هذا التاريخ الرمزى لم تكن فكرة السادات، بل فكرة محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام فى

عهد عبد الناصر، وقد أبلغنى هيكل نفسه وبفخر أنه اقترح هذا التاريخ، وقد دهشت، وفزعت حين سمعت أن اقتراحا بالقيام بإجراء يحسن من صورة السادات على حساب إضعاف وضع مصر فى مفاوضات فك الاشتباك الثانى جاء من ناصرى مخلص، وشرحت لهيكل لماذا اعترضت على هذا التاريخ، واكتشفت أنه لم ينظر إلى هذه النقطة».

«غير أن الضرر كان قد وقع حينذاك، وكنت قد قمت بجهد آخر لإقناع السادات بتأجيل إعادة الفتح فى وجود ممدوح سالم رئيس الوزراء، الذى كان يتفق كلية معى، إلا أنه لم يمكن حمل السادات على تغيير رأيه، فقد أمرنا بتنفيذ قراره».

(٣١)

ونأتى إلى حديث إسماعيل فهمى عن حالة الجبهة العربية فيما قبل مبادرة السادات فى أثناء إعلانه عن هذه المبادرة وبدأ دورتها فى الحياة.

والواقع أن إسماعيل فهمى كان من الذكاء بحيث قدم لنا أفضل صورة ممكنة لأدائه الدبلوماسى الذكى على الصعيد العربى، وهو أداء لم يلق حتى الآن ما ينبغى له من تقدير، وذلك فى ظل التصور السائد بالنظر لإسماعيل فهمى على أنه رجل غربى(!!)

وينفرد إسماعيل فهمى فى هذا الكتاب بتصوير دقيق للمحاور والمناورات العربية فى أثناء اجتماعات وزراء الخارجية العرب، متخذا من اجتماع وزراء الخارجية العرب فى تونس فى نوفمبر ١٩٧٧ نموذجا حيا لهذه المناقشات والمحاور، ومع أن إسماعيل فهمى يعطى نفسه وقدراته قصب السبق فى هذه المناقشات، فإن موقفه فى إدارة المعركة على هذا النحو كان موقفا ذكيا بالفعل، ويجدر بنا أن نقرأ ما

يرويه عن هذه الاجتماعات مع أقل قدر ممكن من التداخلات من جانبنا:

«... وفى السادسة كنت فى انتظار خدام ووصل، وأخبرنى أن لديه مشكلة مهمة، فالموقف الذى اتخذه خلال الاجتماع غير الرسمى أملى عليه من القيادة السورية بأجمعها، بما فيها المجلس الأعلى لحزب البعث، يضاف إلى ذلك أن القيادة السورية وافقت على الخطاب الذى سيلقيه فى الافتتاح الرسمى للاجتماع، والخطاب فى ست وثلاثين صفحة».

«اقترحت ألا يلقى مطلقا خدام هذا الخطاب، بل عوضا عن ذلك عليه أن يوزعه على رجال الصحافة، وقد وعدته فى نفس الوقت بالدفاع عنه فى اجتماع المجلس إذا انتقد أو هوجم من أية حكومة، وخاصة إذا كان هذا الانتقاد من جانب سعدون حمادى وزير خارجية العراقى».

«وتحدث سرا مع عبد المنعم التريكى وزير خارجية ليبيا منذرا بأنه إذا لم يتعاون فى أثناء انعقاد المجلس أو إذا اتبع طريق الكلام البليغ فإنى لن أستأنف العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا خلال وجودنا فى تونس».

(٣٢)

هكذا دخل إسماعيل فهمى الاجتماع الوزارى العربى الذى انعقد فيما بعد إعلان السادات عن مبادرته وفيما بين قيامه بها، وقد تمكن من تحييد الموقف العربى تحييدا متعاونا مع مصر إذا جاز هذا التعبير:

«... وافتتحت الجلسة بكلمة ألقاها رئيس وزراء تونس نيابة عن

الرئيس، ثم ترأس الاجتماعات حبيب الشطى وزير خارجية تونس، وألقى محمود رياض سكرتير عام الجامعة العربية خطابا، وأعلن عن افتتاح المناقشة، وتساءل رئيس الجلسة عما إذا كان أى فرد يريد الكلام، ولكنه لم يجد تجاوبا، وساد غرفة الاجتماع سكون تام، وهذا شىء جديد، ففى العادة كثير من الخطباء يطلبون الاشتراك فى المناقشة، خاصة خدام، وبعد مرور دقائق اتجه الجميع بأنظارهم نحو خدام ولكن دون جدوى، ومر ما يقرب من عشر دقائق ولم يزل السكون التام مستمرا، وصار الجو غير عادى، ومرة ثانية سأل الرئيس عما إذا كان أحد وزراء الخارجية يود أن يتحدث، ومرة ثانية لم يحظ بأى رد».

«فقاطعت السكون قائلا بدعابة: «... جرت العادة: إذا لم يكن خدام أول المتحدثين فلن يتحدث أى شخص آخر، ولن تكون على ذلك أى حيوية فى اجتماعاتنا»، وضحك الجميع إلا أحد الوزراء الذى غضب لملاحظاتى، ظانا أن هذا السكون جزء من تحرك منظم مسبقا بين دمشق والقاهرة، وطلب الكلمة فورا وبدأ ينتقد الجميع خاصة سوريا، وأعلن على غير انتظار أن المشاكل والريب التى لاحت فى الأفق العربى، والقرارات القاصرة والعقيمة هى نتيجة مباشرة للموقف الذى تبنته أكبر وأقوى الدول العربية بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتى».

(٣٣)

هكذا بدأت المعركة الدبلوماسية ما بين هذا الوزير العربى الذى سرعان ما يصرح إسماعيل فهمى بأنه وزير خارجية العراق من جانب، وبين كل من مصر وسوريا على الجانب الآخر، ويرى إسماعيل فهمى أنه تمكن من أن يقلب الأمور على رأس الوفد العراقى الذى كان يزايد على الآخرين:

○ «... والحقيقة أن الوزير لم يذكر مصر بالاسم، غير أنه كان واضحا أنه يعنى مصر، لم أقاطعه، بل تابعت عن كثب ملامح وجه زميلى السورى الغاضبة، ووضح أنه يود الحديث فورا ولأتجنب هذه الكارثة وأمنع تبادل التهم طلبت الكلمة فورا بعد انتهاء الوزير من حديثه، ودافعت عن سوريا والفلسطينيين، كما مدحت دول الخليج لأنها ساعدت مصر وسوريا على تحمل الهزيمة، والاستعداد للمستقبل، أما العراق فلم يفعل شيئا».

«وكنت أراقب زملائى المتجمعين حول المائدة وأنا ألقى الخطاب، وشعرت بشىء من الرضا لنيلى مساندتهم التامة عن طريق قلب الأمور على رأس الوفد العراقى، وقدمت رسميا الموقف المصرى بإعادة جميع النقط التى تحدثت عنها فى الاجتماع غير الرسمى، ومرة ثانية لاحظت أن رد فعل جميع الزملاء تقريبا الجالسين فى الاجتماع كان إيجابيا، فمصر جادة، وهى تعرض إجراءات عملية ثابتة تؤدى إلى حلول عملية لاستراتيجية عربية أساسا».

(٣٤)

ولا يجد إسماعيل فهمى حرجا فى أن يصرح بأنه هدد وزير الخارجية الليبية، وذلك من أجل أن يدفعه إلى الصمت وعدم تأييد خط مناهض لمصر فى سياستها.

كما أنه يعبر عن سعادته بتقدير زميله العراقى له على الرغم من الموقف الرسمى الذى اتخذه منه فى الجلسة:

«وما أن انتهيت من خطابى حتى أراد زميلى الليبى عبد المنعم التريكى أن يعاون زميله العراقى، حتى لا يفسر سكوته فى ليبيا وتركه زميله العراقى دون تأييد على أنه انحيار لى، وهمس بأنه يود التحدث، ولكنى ذكرته بأنه لو فعل فلن أستأنف العلاقات مع بلده،

وتحرزا لإنذارى قرر أن يتعاون فلم ينطق بكلمة خلال الاجتماع، وفى نهاية الاجتماع تقدم الزميل الوزير الذى هاجم مصر دون أن يسميها ليعتذر وقال: إنه تعرض لضغوط، وعلى العموم كان الوزير المشار إليه صديقا شخصيا، ورجلا مثقفا، ومفاوضا قاسيا، وأعترف له بذلك».

«وتركز كلام الخطباء الآخرين حول عرض مصر معربين عن دعمهم الكامل له».

(٣٥)

ومع هذا فقد كان على إسماعيل فهمى أن يصل إلى حل يوفق بين إلحاح السوريين فى عقد قمة عربية عاجلة، وبين رغبة الوزراء الباقين أو الدول الأخرى فى تأجيل هذه القمة:

«... كان الاعتراض الوحيد من ناحية خدام السورى، فقد كان فعلا فى مركز دقيق، لأن تعليمات صدرت إليه اقتضته أن يدفع القمة العربية للاجتماع خلال عشرين يوما، وليصل إلى حل موفق ويتحلل من قادته فى دمشق طلب خدام من الممثل السودانى أن يقترح اجتماع القمة العربية بعد شهر، ولما رفضت هذا الاقتراح عرض الممثل السودانى كتسوية أن يكون الاجتماع بعد شهرين، غير أنى صممت على موقفى قائلا: كلا.. من المستحيل أن يقام الاجتماع قبل ثلاثة أشهر، لأنه يحتاج إلى استعدادات كثيرة لو أننا جادون، وفى النهاية وافق كل من خدام والممثل السودانى، وانفض اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٧٧ بعد أن تبنوا العرض المصرى بأكمله».

(٣٦)

ويلخص إسماعيل فهمى رأيه فى آخر نجاح عربى أحرزه وهو وزير للخارجية مظهرا اعتزازا كبيرا بأدائه فى هذه المهنة:

«ونجحت مصر نجاحا كاملا، وحقيقة أخرى هى: أن المداولات الرسمية وغير الرسمية كانت مشرقة، كنا جميعا مدركين أنه يجب علينا أن نتحد، وأن نقترب من الأمور بطريق ملموس، كما أجمع الاتفاق على الحاجة إلى التزام صارم نحو أية خطة يتفق عليها العرب».

«وقد استرعى الاجتماع من الناحية الدولية انتباها كبيرا، وكان لابد من تسرب المعلومات عن جو الاجتماع وعن المناقشات بالتفصيل، وحملت أسلاك البرق كثيرا من المقالات، وكان الجو مبهجا».

«وتأثر حبيب الشطى وزير خارجية تونس المتألق الذى كان مؤثرا فى الجو، وشعر بفخر للاجتماع الذى رأسه لحدوث تقدم كبير بسبب موضوعية العروض المقدمة من مندوبى مصر، وفى خطابه الختامى أسبغ على مصر فخر نجاح هذا الاجتماع غير العادى».

....

«لاشك أن الاجتماع التونسى كان مسألة غير عادية، كما تبنى قرارات لم يسبق لها مثيل، لقد كان حدثا تاريخيا من نواح كثيرة للقومية العربية».

(٣٧)

وهو يروى كل ما يدل على استمرار (وربما تصاعد) إعجاب السادات به بعد هذا الاجتماع الوزارى العربى ويقول:

« ... وقبل العودة إلى مصر أوفيت بوعدى لليبيين، وأعلنت فى مؤتمر صحفى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وليبيا، وطرت على طائرة خاصة فوصلت إلى القاهرة الساعة الثالثة بعد الظهر فى الخامس عشر من شهر نوفمبر».

«وفور وصولى أبلغت أن الرئيس السادات يود محادثتى على عجل، وأخيرا اتصل بى على الخط المباشر بيننا، وبكل حماس سألنى عما حدث فى تونس؟ وما كدت أشرع فى التفسير حتى انطلق يمدحنى على الطريقة التى عالجت بها وزير خارجية سوريا، وغيره».

«وبعد أن شكرته واصلت وصف الجو الذى ساد فى تونس، والمسائل التى تناقشنا فيها ملخصا مواقف وزراء الخارجية العرب المختلفين، فضلا عن ذلك فقد أوضحت للسادات كيف أنى دبرت تأجيل اجتماع قمة رؤساء الدول العربية لثلاثة أشهر حتى يتمكن مؤتمر جنيف من الانعقاد فى الميعاد المنتظر فى ديسمبر، وأضفت أن هذا حل مناسب، لأننا إذا قابلنا عقبات خطيرة فى جنيف فإننا نستطيع العودة إلى العرض المصرى لاجتماع قمة عالمية فى القدس الشرقية، وتستطيع القمة العربية أن تنعقد قبل اجتماع القدس، لتعطينا فرصة لنحكم عمل خطة عربية عامة تعكس آخر الأحداث السياسية، وكان السادات سعيدا جدا، وقاطعنى أكثر من مرة قائلا: «حسن يا إسماعيل»، و«برافو إسماعيل».

(٣٨)

على أن هذا الحوار لم يحل بين الأمور وتداعياتها المتوقعة أو المعروفة.

ويروى إسماعيل فهمى كيف أنه بدأ يفكر فى قرار استقالته حين وجد السادات مصمما على المضى فى خطوات مبادرته، وكيف صمم عليها فيما بينه وبين نفسه:

« ... غير أن المفاجأة كانت تامة، فما أن انتهيت من حديثى حتى انتقل السادات فجأة وأعاد علىّ فكرته بالذهاب إلى القدس وإلقاء خطاب فى الكنيست، وقد فاق تصورى أن يعود إلى القدس بعد

الحديث عن جنيف وعن خطة عربية جديدة، وعن قمة جديدة للعرب، فضلا عن المديح والثناء الذى أمطرنى به عن إنجازاتى فى تونس».

«وازدادت صدمتى عمقا عندما أخبرنى السادات أنه أمر مستشاره الصحفى سعد زغلول نصار بإعلان نية الرئيس فى الذهاب إلى القدس، وإلقاء خطاب فى الكنيست عن طريق الإذاعة والتليفزيون فى الساعة الثامنة والنصف مساء، وللحظة كنت أتمنى أن تكون مداعبة من السادات، فقد وضح أن القصة بأكملها لا يمكن تصديقها، خاصة أنه قرر زيارة دمشق زيارة رسمية فى اليوم التالى السادس عشر من نوفمبر».

«وكان رد فعلى لكلمات السادات حادا وتبعته مناقشة عنيفة، تجادلنا فى التليفون لأكثر من ساعة، ومرة ثانية اعترضت على قراره بالذهاب إلى الكنيست بعد كل ما اتفق عليه وأنجزناه فى تونس، وذكرته على نحو خاص بغضبه عندما وجه بيجين خطابا إلى المصريين وبطلبه إعداد رد قوى لادعاءات بيجين».

وهنا سألت السادات عما إذا كان خلال إقامتى فى تونس قد وصله أى عرض جديد ملموس يبرر إحياء فكرة الذهاب إلى القدس، فأخبرنى بأنه لم يستجد أى أمر جديد، ثم استعلمت منه قائلا: «ما هو التطوير الجديد غير العادى الذى حدث ليدفعه فى أن يفكر مرة ثانية فى الذهاب إلى القدس بالرغم من عدم وجود شىء ملموس يبرر أساسا قيامنا بالرحلة، ولم يكن عند السادات أى رد».

(٣٩)

وهو يحاول أن يصور مدى سخونة المناقشات والمشادات التى دارت بينه وبين السادات، ودفعته دفعا إلى قراره بالاستقالة:

«وقررت محاولة القيام بحيلة مختلفة، فسألته: سيدى الرئيس.. أهذه دكتاتورية أم ديمقراطية؟، فسألنى بدهشة: ماذا تعنى؟ أعدت سؤالى فقط: أهذه دكتاتورية أو ديمقراطية؟ فأجابنى: لاشك أنها ديمقراطية، قلت: إذاً أقترح أن تعقد اجتماعا صغيرا مع كبار المسئولين وتحدثهم عن خطتك سعيا لمعرفة رد الفعل عندهم، ومضيت أقول: وأعدك بألا أتفوه بأى قول، فلو اتفق الجميع أو حتى النصف معك فى الرأى سأذهب معك بالرغم من اعتراضى الشخصى، ولكن إذا ما كان الاعتراض على خطتك ضخما فعليك أن تعيد النظر فى قرارك وتنهج نهجا آخر، فقال: مَنّ من الناس تريدنى أن أستشير؟ فأجبت قائلا: الرءوس فقط؟ أعضاء مجلس الأمن القومى، فكاد يفقد وعيه وصرخ قائلا: لن أتناقش مطلقا مع أى فرد لأنى لا أهتم برأى أى شخص.. لن أفعل هذا».

«وفجأة تغير السادات مصالحا: حسن يا إسماعيل، لا تقلق، ولا تغضب، أنت غير مضطر للذهاب إلى القدس، فلك حرية البقاء فى القاهرة، ولكن أعد الخطاب الذى سألقيه فى الكنيست، وبعد ما ألقيه سأعود إليك، وكان رد الفعل الفورى عندى هو: هل هذا ممكن ياسيادة الرئيس! هل من الممكن أن يذهب الرئيس إلى القدس ويختار وزير خارجيته البقاء فى القاهرة؟ ثم أضفت قائلا: إما أن نذهب معا إلى القدس ياسيادة الرئيس، وإما أن نبقى معا فى القاهرة».

«وقال السادات فجأة بعد أن أدرك أن المناقشة الحامية قد استمرت طويلا، ووصلت إلى طريق مسدود: نستطيع أن نستكمل مناقشاتنا خلال رحلتنا إلى دمشق باكر».

«وهنا انفعلت لهذا الحديث: كيف نستمر فى مناقشاتنا ياسيادة الرئيس وقد أصدرت تعليماتك قبل الآن إلى مستشارك الصحفى

بإعلان قرارك فى الساعة الثامنة والنصف مساء بالذهاب إلى القدس، ورأى منطق مناقشتى غير أنه لم يستطع الرأى».

«وأضاف بعناد قائلا: أنا الذى أعطيت التعليمات للمستشار الصحفى ليعلن هذا القرار، فأجبته: لو أردت ياسيادة الرئيس أن تستمر فى المناقشة يجب إلغاء البيان الرسمى، ووضح إحراج السادات، غير أنه استمر يعيد أنه هو الذى أصدر التعليمات، فقلت له مرة ثانية: إننى مدرك لهذا تمام الإدراك، ولكننى سأتصل بمستشارك الصحفى وأطلب منه إلغاء البيان ولكن قبل أن يقوم بهذا العمل عليه أن يتصل بك ياسيادة الرئيس ليحصل على موافقتك النهائية».

«فى هذا الوقت وصلت المناقشة بينى وبين السادات إلى درجة كبيرة من الحدة، كنت غاضبا فتكلمت بخشونة، وفى النهاية قبل إلغاء البيان ثم طلبت مستشار السادات الصحفى وأمرته بإلغاء البيان الخاص بنية زيارة السادات إلى القدس، وأضفت أنه قبل قيامه بهذا العمل عليه أن يتصل بالسادات شخصيا، وبعد دقائق اتصل بى المستشار الصحفى مرة ثانية ليبلغنى أن السادات أمره بإلغاء البيان: لأن فهمى لا يريده».

(٤٠)

ونأتى إلى تصور إسماعيل فهمى للحظات الحاسمة التى سبقت اتخاذه لقراره بالاستقالة:

«... وبعد أن تأكدت من إلغاء البيان وبوجود فرصة أخرى لاستمرار المناقشة مع السادات، طلبت من مساعدى ومن ضباط الأمن أخذ الطائرة المتقدمة عن طائرة الرئيس والوفد المرافق والتحرك نحو دمشق، وأمضيت الليل بأكمله فى إعادة تقييم الوضع

محاولا تقدير: إذا ما حدثت تطورات دفعت الرئيس السادات إلى إحياء فكرته بالذهاب إلى القدس».

«وفى البداية نويت أن أتناقش مع السادات خلال رحلتنا إلى دمشق، وفى الصباح المبكر قررت ألا أرافقه فى هذه الرحلة، بل أبقى فى القاهرة، كنت متأكدا تمام التأكد من أن السادات سيتناقش مع الأسد حول فكرته، ولمعرفتى به معرفة تامة انتظرت أن يكون كل شىء علنا خاصة مع المراسلين المرافقين له فى زيارته لدمشق، وكان تقديرى لسوء الحظ صحيحا».

«ففى صباح السادس عشر من نوفمبر اتصلت «بمبارك» نائب الرئيس وقتذاك طالبا منه إبلاغ السادات بأنى متعب، ولا أستطيع مرافقته فى هذه الرحلة، وبعد سفر الرئيس إلى دمشق أخبرنى نائب الرئيس مبارك بأنه أوصل رسالتى إلى السادات، وأن السادات أجاب: أنه معتاد على مشاكل معدتى المتكرر، ثم طلب من مبارك أن يذكرنى بتحضير الخطاب الذى تحدثنا عنه، وعرفت أنه يعنى خطاب الكنيست».

(٤١)

ويحرص إسماعيل فهمى على أن يذكرنا بشعوره بالراحة النفسية حين وجد أن السادات قد مضى بالفعل فى السبيل الذى لم يكن له أن يشاركه فيه، وهو يعيد تذكيرنا بأن السادات اعترف غير مرة بأن إسماعيل فهمى كان هو الوحيد الذى استشاره فى أمر هذه الزيارة:

« ... وكما توقعت أخبر السادات الأسد فى الاجتماع المغلق بنيته فى الذهاب إلى القدس، وكانت بينهما مناقشة غاضبة، ومرة ثانية عجز السادات عن تقديم أى أسباب مقنعة تبرر رحلته، وهنا انفصل الرئيس السورى عن مغامرة السادات انفصالا تاما».

«وقبل العودة إلى القاهرة أطلع السادات رجال الصحافة على حديثه مع الأسد معلنا نيته الذهاب إلى القدس، وأن الرئيس السورى عارض الفكرة، عندما نقلت وسائل الإعلام القصة من دمشق شعرت أننى اتخذت القرار المناسب بعدم مصاحبة السادات وبالبقاء فى القاهرة، وبذلك جنبت نفسى احتمال خلاف شديد بينى وبين السادات ونحن خارج حدود مصر».

«وخلال المؤتمر الصحفى فى دمشق سئل السادات عمن استشاره حول هذا التحرك الجديد فأجاب بأنه لم يتحدث إلا مع وزير خارجيته إسماعيل فهمى، وفى كتابه «البحث عن الذات» أعاد السادات نفس النقطة مضيفا أن رد الفعل عندى كان انهيارا، وكانت هذه من كلماته المفضلة، وكثيرا ما يستعمل تعبير انهيار إذا ما اختلف معه مخاطبه، أو عبر عن وجهة نظر أخرى».

(٤٢)

ثم يروى إسماعيل فهمى حرص الرئيس حسنى مبارك على تقديم التسهيلات له فى سفره للإسماعيلية ليلتقى السادات بعد عودته من سوريا وقبل سفره إلى إسرائيل، وكيف أنه أبلغ نائب الرئيس أنه لن يسافر، وفى المقابل فإنه سلمه خطاب استقالته دون أن يصرح له بما يحتويه الخطاب:

«فى السابع عشر من نوفمبر سافر السادات من دمشق إلى الإسماعيلية، وفى اليوم نفسه اتصل بى مبارك تليفونيا ليسألنى عن أى نوع من التسهيلات (المواصلات) تريد حتى تذهب وتنتظر السادات فى الإسماعيلية؟! لاشك أنه كان عونا كبيرا فى محاولته أن تكون الظروف سهلة مريحة، وعرض علىّ أن أستعمل هليكوبتر، وأبدى استعداده لأمر الطائرة بأن تطير من مطار قريب جدا من

منزلى، غير أننى أخبرته عن نيتى فى عدم انتظار السادات، فاندهش، وأراد أن يعرف الأسباب التى تدعو إلى عدم ذهابى إلى الإسماعيلية، وتساءل عما إذا كنت متعبا، فأكدت له أن صحتى جيدة، فاستمر يضغط علىّ للذهاب معه وانتظار السادات، وهنا أجبته قائلا: لقد عقدت النية مصمما على ألا أذهب لانتظار السادات، بل بدلا من ذلك فإنى سأرسل لك ظرفا مختوما أرجو تسليمه له شخصيا، ولم أذكر محتويات الخطاب لنائب الرئيس «مبارك»، وبكل بساطة أرسلت الخطاب إليه مع رسول خاص».

«وما أن وصل الرئيس السادات حتى سلمه نائب الرئيس «مبارك» الخطاب، وفتحه السادات فوجد استقالتى، وفورا أخبر السادات نائب الرئيس وغيره من كبار المسئولين والسفير الأمريكى هرمان إيلتس، الذين كانوا قد ذهبوا إلى الإسماعيلية لاستقباله».

(٤٣)

ونصل إلى ردود الفعل الفورية لدى كبار المسئولين المصريين حين أعلن السادات لهم خبر استقالة إسماعيل فهمى، فها هو المشير الجمسى يحاول إقناع السادات بأن يقوم هو بالذهاب له فى القاهرة ليعود به إلى الإسماعيلية:

«واستأذن الفريق الجمسى من الرئيس للعودة إلى القاهرة وإحضارى معه إلى الإسماعيلية، ولكن السادات قال له: كلا.. أنت لا تعرف فهمى.. لقد كان طوال الوقت ضد فكرة رحلة القدس، ولن يقبل تغيير قراره، ثم أمر السادات نائبه مبارك بإذاعة خبر استقالتى، ونقلت القصة عن طريق وسائل الإعلام فى العالم كخبر مهم وأكيد».

«وعلى النقيض من ذلك أعلن الخبر باختصار شديد فى التليفزيون المحلى، ثم صادرته الرقابة بعد ذلك نهائيا».

(٤٤)

وها هو المهندس حسب الله الكفراوى بما عرف من حماس وشهامة ووطنية يذهب إليه فى بيته ليحاول إثناءه عن استقالته:

«وبالرغم من قبول السادات لاستقالتى وإعلانها رسميا، إلا أنه أمر السيد حسب الله الكفراوى وزير الإسكان بأن يعود إلى القاهرة محاولا أن أعود معه لمقابلة الرئيس فى الإسماعيلية، الواقعة على قناة السويس، ووصل الوزير الكفراوى حوالى الساعة الثامنة وبيتى ملىء بالأصدقاء والمعارف من جميع الأشكال، وكان السيد الكفراوى مصرا بل مذعورا إلى حد ما، خاصة عندما أوضحت له أننى لن أعود معه لمقابلة السادات، وحاول أن يعبر عن مخاوفه بأن رحلة السادات إلى القدس قد يكون لها عواقب محلية خطيرة جدا، كما أنه ينتظر إذا لم أرافق السادات انفجارا شعبيا وقيام مشاكل خطيرة عند عودة السادات من القدس، ولتهدئة الوزير المنفعل بعواطفه أكدت له أنه إذا قامت أى اضطرابات فإنى شخصيا سأذهب إلى الشعب مصرحا له بأن «السادات كان على حق، وأنا المخطئ»، وأضفت قائلا: إنه جرت العادة على أن تقوم الحكومة بتنظيم حفل استقبال عام عند عودة الرئيس من أى رحلة من رحلاته، وبالنسبة لهذه المناسبة فسيكون الاستقبال كبيرا وذا ضجة على شكل خاص».

(٤٥)

ويحرص إسماعيل فهمى على إيراد ما يعتبره بمثابة استقالة وزير الدولة للشئون الخارجية محمد رياض:

«... وفى اليوم التالى دعا مبارك نائب الرئيس محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية وأخبره أنه اختير ليكون وزيرا للخارجية مؤقتا، وقامت بينهما مناقشة قصيرة غير أنه خلال ست دقائق استقال رياض أيضا وحضر إلى منزلى فورا ليخبرنى بقراره».

....

«وبعد عودة السادات من القدس أرسل إلىّ رسولا خاصا هو المهندس عثمان أحمد عثمان (حمو ابنة السادات الصغرى) الذى كانت له بالسادات علاقة فريدة ومتنوعة الأشكال، وبكل ثبات رفضت التماسه ومناقشاته، ولما استمر عثمان فى ضغطه بقوة أخذته على غرة مصمما أنه على السادات شخصيا أن يحضر ويزورنى خاصة بعد رحلته إلى القدس، واندهش عثمان وحاول تذكرتى بأن السادات رئيس الجمهورية، فقلت: إنى واع تمام الوعى لهذه الحقيقة، غير أنى ذكرت عثمان فى نفس الوقت بأنه كثيرا ما زارنى السادات، وأضفت: إن زيارتى الآن أقل ضررا خاصة بعد زيارته لبيجين».

(٤٦)

ويقدم إسماعيل فهمى أسبابا مقنعة لإصراره على الاستقالة الرسمية، وكيف دفعته معرفته بالسادات إلى أن يفضل أن تكون الاستقالة تحريرية، مستشهدا على صواب قراره فى هذا الصدد بحوار دار بينه وبين وزير الخارجية الأمريكية:

«... لابد من أن أعترف بأننى اخترت تقديم استقالتى كتابة بدلا من إخباره شخصيا لثقتى بأنه لو ذهبت لمقابلته فى الإسماعيلية فإما أنه هو شخصيا وإما من حوله من الناس سيضغطون علىّ ضغطا فظيعا للبقاء».

«كما خشيت أنه بسبب العلاقة الشخصية الطيبة الموجودة بينى وبين السادات، وبسبب الضغط العام عليه أيضا أن أضطر إلى البقاء فى النهاية والذهاب معه إلى القدس».

«وعندما تناقش معى فيما بعد هيرمان ايلتس أخبرته بأننى لو تحدثت إلى السادات نفسه فالاحتمال بباقى كان ٥٠٪، ولكن هيرمان ليتس لم يوافقنى قائلا: كلا، فاحتمال الضغط عليك بالذهاب معه سيكون ٩٥٪».

«فضلا عن ذلك لم يفقد السادات الأمل فى إعادة النظر وانضمامى إليه، ثم أرسل إلىّ قريبا آخر من أقربائه لنفس المهمة».

(٤٧)

وتنفرد مذكرات إسماعيل فهمى بالإشارة إلى أن السادات ظل محبذا للتعاون معنا حتى بعد استقالته بأكثر من عام، وهو يذكر أن وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل قد نقل له رغبة السادات فى تعيينه مستشارا له للشئون السياسية لكنه اعتذر:

«وبعد مرور سنة تحدث السادات إلى أحد زملائى، وكان فى ذلك الوقت وزيرا للخارجية واستقال بعدئذ فى كامب ديفيد، ليخبره عن رغبته فى تعيينى مستشارا سياسيا له، جميع هذه المجهودات من ناحية السادات لم تغير شيئا من تفكيرى، وذلك لأننى شعرت بشدة أن استقالتى لم تكن بسبب قرار بسيط أو تعود إلى أسباب شخصية، لكنها نتيجة لاختلاف رهيب فى الرأى حول قرار سياسى أساسى لا يمكن التوفيق فيه إلا إذا غير السادات مبادئه إلى نقيضها، أو إذا أنا شخصيا أعدت النظر فى موقفى».

(٤٨)

بقى بعد هذا أن نشير إلى ضخامة حجم الأخطاء فى الطبعة العربية من هذه المذكرات، وهى كمية من الأخطاء لا يشفع فيها أبدا خلو الطبعة الإنجليزية منها.

ومن العسير علينا أن نخصص مساحة كبيرة من هذا الفصل لحصر هذه الأخطاء، ولكننا سوف نكتفى هنا بالإشارة إلى أبرزها وليس هذا انتقاصا من قدر الكتاب وإن كان الكتاب بدون هذه الأخطاء أروع منه بها وأجمل وأرق وأعظم وأخلد ولكن عرضنا لهذه الأخطاء سوف يطلعنا على أهمية العناية بالطبعة (العربية!!) من مثل هذه الكتب الممتازة:

ومن المؤسف أن يحدث خطأ فى عنوان الفصل الخامس، العنوان نفسه (ص ١٣١) ليصبح المعنى هو العكس تماما فالعنوان مكتوب: نهاية ضخ البترول والمقصود إعادة ضخ البترول أو نهاية حظر البترول.

ومن المؤسف أيضا أن نجد أيضا صفحة كاملة فى غير موضعها فبين صفحتى ٣٢٣ و ٣٢٥ تجد صفحة كاملة محشورة حشرا بين الكلام المتواصل وتأخذ رقم ٣٢٤ بينما هى صفحة ٢٢٠ مكررة تماما بتمام.. وهو خطأ غريب الشكل والمعنى والمضمون وقد يكون نادر الوجود.

(٤٩)

ومع أنى لا أحب أن أكرر افتتاح الجمل بقولى: من المؤسف فإنى أضطر إلى أن أقول إنه من المؤسف للمرة الثالثة أن نجد خطأ فى

تاريخ واقعة تاريخية مهمة جدًا وهى خاصة بإسماعيل فهمى نفسه الذى اختير وزيرًا فى وزارة السادات الأولى فى مارس ١٩٧٣، ومعنى هذا بالبديهة أن لقاءه بالسادات الذى ترتب عليه اختياره وزيرا كان قبل هذا التاريخ، وكان هذا اللقاء فى الأصل لمجرد وداع الرئيس قبل مغادرته وطنه لتسلم عمله الجديد سفيرًا لمصر فى ألمانيا الغربية.. ونحن نعرف أن هذا الترشيح والتعيين والموافقة على سفارته يأخذ وقتًا.. ومع هذا كله نجد إسماعيل فهمى يكتب فى صفحة ٢٩: «وفى إبريل ١٩٧٣ قرر السادات إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا» مع أن المنطق يقتضى أن يكون هذا قد تم فى يناير أو فبراير على الأقل!! حتى تتم مقابلة إسماعيل فهمى للسادات بعد ذلك ثم يعين الأستاذ إسماعيل فهمى وزيرًا فى مارس!! وليس هناك تفسير آخر إلا أن يأتى مارس ١٩٧٣ بعد إبريل ١٩٧٣، وهذا هو المستحيل بعينه.

ولعل هذه النقطة بالذات تعطينا فكرة عن صعوبة كتابة المذكرات السياسية وكيف أنها تحتاج مراجعة للذاكرة فى كل جزئية من الجزئيات للصغيرة قبل الكبيرة، ولا شك أن المؤلف قد بذل من الجهد ـ هو ومعاونوه ـ فى هذا المجال أكثر مما بذله آخرون.

(٥٠)

ونأتى إلى ما يعز على الإنسان أن يجده فى مثل هذه المذكرات من افتقاد للعناية بأبسط الأمور.

وعلى سبيل المثال فإن من الصعب أن يتقبل المرء من هذه المذكرات أن تذكر اسم وزير الحربية المشير أحمد إسماعيل على على أنه الفريق محمد أحمد إسماعيل، بينما أن هذا الاسم هو اسم نجل المشير، وهو دبلوماسى مصرى عمل بالطبع تحت رئاسة إسماعيل فهمى.

وكذلك فإن من الأخطاء التافهة التى قد لا يحق لى أن أعلق عليها لو كانت فى كتاب آخر قول صاحب هذه المذكرات فى صفحة ٢٠٩ «وعقب رحلتى إلى موسكو فى يناير انقضت فترة أسبوعين ثم زار جروميكو القاهرة فى مارس ١٩٧٤».. ومثل هذا الخطأ يعطى الانطباع بفقدان الإحساس بالزمن عند المؤلف وهو ما لم يحدث فى مذكراته ذات الخمسمائة صفحة.

(٥١)

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى كثرة الأخطاء التى تتعلق بإهمال بسيط لأداة من أدوات الربط فى اللغة العربية كأن المصدرية، ويترتب على هذا أحيانا أخطاء ضخمة فى المعنى والدلالة.

والواقع أن مثل هذه الأخطاء شائعة وفى هذا الكتاب، وعلى سبيل المثال فإن المذكرات تقول فى إحدى فقراتها: «ودعم هذا الرأى زيارتى كل من الرئيس الباكستانى ونائب رئيس الوزراء الأندونيسى ألغيتا أيضا» فللوهلة الأولى يظهر أن (زيارتى) هى الفاعل للفعل (دعم) وأنها يجب أن تكون زيارتنا.. على حين ينبئ سياق الكلام عن وجود جملة مصدرية سقط قبلها (أن) ليصبح الكلام مثلاً: ودعم هذا الرأى أن زيارتى... إلخ).

ونحن، على سبيل المثال أيضا، لا نعرف ما هو المقصود بالفعل «تكشف» فى جملة صفحة ٣٨٥ التى يقول فيها: «وقد تكشف الحادث الذى وقع فى بيت الضيافة فى سيناء على النحو التالى»؟؟

(٥٢)

ونأتى إلى بعض الأمثلة التى يصح لنا أن نتخذها أمثلة حية

وشاهدة على خطورة إهمال قواعد اللغة العربية (أو أية لغة)، ومدى التأثير القاتل لهذا الإهمال على المعنى والمضمون، بل على مواقف الأطراف المختلفة فى أية قضية.

فعلى سبيل المثال فإنه لا يمكن فهم عبارة بسيطة مثل «إن مثل هذا التحرك لا يمكن تصوره لأنه سوف يكون ذو تأثيرات سلبية».. بينما لو كتبت صوابا «ذا تأثيرات..» لسهل فهمها.

والواقع أن بعض عبارات هذه المذكرات قد صيغت فى هذه المذكرات بطريقة لا تُفهم على الإطلاق، ولم يكن الغموض نفسه مقصودا، وإنما هو شىء آخر لا يمكن أن يكون مقصودا بذاته، ومثل هذه العبارات قليلة جدًا مثل الفقرة قبل الأخيرة من صفحة ٢٤١ التى تحتاج كتابا لشرح صياغتها على الصورة التى هى عليها بينما معناها بسيط جدًا.

ولعلى أضرب مثلا آخر أكثر أهمية من حيث قيمة المعنى المترتب على التركيبة أو الوضعية اللغوية، فأحيانا ما يكون المقصود بصيغة النكرة شيئا محددا هو أعرف المعارف.. فإذا لم ينتبه المترجم إلى هذا وعبر عن هذا المعنى بصيغة المفرد العادى فإنه قد يضيع المعنى تمامًا، بل يضيع الهدف من هذا التنكير المقصود به أعرف المعارف مثلما حدث فى التعبير عن وثيقة الاتفاق ص ٢٤٧ وص ٢٤٨ .. فبدلاً من أن يقول الكتاب طلب كيسنجر فجأة أن يوقع على وثيقة ما.. قال على إحدى الوثائق!! وشتان بين المعنيين.

(٥٣)

ربما جاز لنا أن نقول إن الخطأ فى الهمزات وموضعها قد يكون مغتفرًا أحيانًا لصعوبة تعليمنا للناس قواعد كتابة الهمزة ولكن الخطأ حين يحول المفعول به إلى فاعل فإنه كفيل بأن يمثل جريمة لا تغتفر

لأنها تقلب المعنى والمواقف، كذلك... وهذا هو ما حدث فى صفحة ٣٠٢ حين أبلغ صاحب هذه المذكرات ومعاونوه الفلسطينيين بأمر ما.. ولكن المذكرات تكتب الجملة وأبلغنا زعماؤها أنه ينبغى عليهم... إلخ) والصحيح بالطبع إبعاد الهمزة عن الواو!! وإبعاد الواو نفسها!! حتى يكون الزعماء الفلسطينيون هم الذين أُبلغوا (مفعول به)، ومثل هذا الخطأ تمامًا يتكرر فى مواضع أخرى كثيرة منها قصة تجديد تولى محمود رياض لأمانة الجامعة العربية!!

(٥٤)

أما الأخطاء التى تتعلق بنسيان كلمات أو أفعال أو أدوات فكثيرة وليس من الإنصاف أن نعتدى على وقت القارئ هنا فى سردها أو حصرها.

وأما الأصعب من ذلك فهو حاجة هذه الطبعة إلى مراجعة أكثر من سبعين موضعا لوضع الفعل المناسب بدلاً من الفعل العام أو المبهم الذى يمكن قبوله فى ترجمة الطلبة، لكنه لا يقبل من دبلوماسى كبير هو خير من يعرف للكلمة معناها وأثرها فى حياة الأمم، الأمم العظيمة التى تنجح أمثاله من المخلصين الذين يبقون على إخلاصهم لها حتى بعد خروجهم إلى التقاعد بسنوات طوال.

وتحفل هذه الطبعة بكثير من الأخطاء فى المونتاج، وترتيب الفقرات، وعلى سبيل المثال فإن سياق الكلام ينقطع فجأة فى صفحة ٣٥٧ على نحو ما يفعل شريط الرقيب فى السينما ثم تأتى لقطة أخرى فى فقرة جديدة لا تبدأ كما تبدأ الفقرات فى العادة إلى يسار الهامش الأيمن قليلاً ولكن مع الهامش نفسه بكلمة «أنا أصر»..؟؟ ما هو المقصود وبخاصة أن هذه الفقرة حساسة جدًا.

(٥٥)

ومع كل هذا، فإن هذا الكتاب يمثل صورة متميزة، ولا نقول نادرة، من صور المذكرات التى تتناول تجربة محددة، وتتضمن ذكريات صاحبها ووثائقه عنها من أجل إثبات صواب رؤ يته، هو إذاً كتاب قضية فى المقام الأول، وهو مذكرة دفاع واتهام فى آن واحد، ومع هذا فإنه كتاب يستحق الوصف بالكتاب، ويستحق القراءة على أنه كتاب، ويستحق الخلود على أنه كتاب.

* * *

البـاب السـادس

صفحات من تجربتى

للمهندس عثمان أحمد عثمان

(١)

ستظل مذكرات المهندس العظيم عثمان أحمد عثمان ولفترة طويلة أقل مذكرات وزراء الثورة إفادة للتاريخ المصرى المعاصر وللمؤرخين على حد سواء، فهى مذكرات ذاتية جدًا إلى أبعد الحدود التى قد تعرفها الذاتية، وليس فى هذا ما يؤخذ على المؤلف، كمؤلف أو ككاتب تجربة.

ولكن المشكلة الحقيقية فى هذا الذى نأخذه على المذكرات أنه يمكن أن يمتد بالتالى إلى وصف جهد صاحب المذكرات نفسه فى خدمة وطنه الكبير، وهنا مكمن الخطورة فى الخط الذى آثر عثمان أحمد عثمان أن ينتهجه فى مذكراته، فقد لا يكون عيبًا على أية حال من وجهة نظر الأدب أو التاريخ أن يقول مثله ما يشاء، ولكن المأساة «الإغريقية» فيما قاله عثمان أنه أكد بكتابة هذا «الصورة الشخصية» التى صمم منتقدوه على الدوام أن يرسموها له.

ولهذا فإنى حريص على أن أبدأ هذا العرض لهذه المذكرات بأن أؤكد أن جرعة الصدق فى مذكرات عثمان كبيرة جدًا، وأن هذا الصدق لم يكن نتيجة إجادة كاتب هذه المذكرات (سواء أكان هذا الكاتب هو عثمان نفسه أم كان شخصاً آخر) للحديث عن «نفسية»

عثمان، وإنما كان نتيجة إجادة الكاتب فى التعبير عن «شخصية» عثمان، وشتان بين الموقفين، ففى الحالة الثانية، وهى الحالة التى يطالعنا بها الكتاب الضخم الفخم كثير الصفحات والفصول نجد حديثا طويلا ـ وقد يكون مملا لبعض الناس ـ عن هذه الشخصية الأسطورية التى فعلت ما لم يفعله أحد، وقد فعلت هذا من لا شىء.. أى من لا شىء مادى ولكن أين هى المعنويات التى كانت كفيلة بتحويل «اللاشىء» المادى إلى شىء؟

(٢)

نحن لا نجد فى الكتاب حديثا عن هذه المعنويات اللهم إلا شيئا من قبيل الدردشة البسيطة التى لا تجيد استخدام الخيال، فضلاً عن أن تحاول توظيفه.

على هذا النحو كان يمكن لهذا الكتاب أن يُقرأ بلذة واقتناع فى القرن الثامن عشر ولكنه لا يمكن أن يقرأ على هذا النحو فى منتصف القرن العشرين دعك من أخرياته ولو كان الكاتب (سواء أكان هو عثمان نفسه أم كان شخصا آخر) قد التفت إلى نفسية عثمان ولو لدقائق معدودات لكان فى وسعه أن يخرج للقارئ بدرة من درر أدبنا العربى المعاصر، ولكن كاتب هذه المذكرات آثر أن تكون رواية «تجربة عثمان» شيئا من قبيل روايات المناسبات فحسب فجاء هذا الكتاب من نوعيات كتب أحاديث المناسبات على الرغم من ثراء التجربة، بل وعلى الرغم من ثراء صاحب التجربة.

(٣)

وسوف يقرأ القارئ كتاب «تجربتى» فلا يحس على الإطلاق لا بالكفاح ولا بالنجاح لأن الأمور صُورت له (خبط عشواء) تصويرًا يصلح لأن يؤدى الدور فيه أى شخص أقل بكثير جدا فى مكانته

وإمكاناته من هذا الرجل بكل قدره وكل إنجازه فى كثير جدًا من الميادين.

وسوف ينتهى القارئ من قراءة هذا الكتاب كما انتهيت مرة واثنتين وثلاثا ثم يصبح عليه الغد فلا يجد أن هذه التجربة قد أثرت فيه بأكثر مما تؤثر أية رواية بسيطة عن بركة دعاء الوالدين.

أما التفاعل الحى (ولا نقول الصراع الإيجابى) بين القيم والمصالح، أو بين ما درسه المؤلف فى كلية الهندسة وما قابله فى السوق، أو بين أصول الفن وأصول التجارة، أو بين مكسب اليوم ومكسب الغد، وبين مكسب الغد القريب ومكسب العام القادم، وبين الخسارة القريبة والمكسب البعيد، وبين التعلق بالأمل والخلاص من المأزق، وبين الثقة فى الأشخاص والثقة فى النفس، وبين الانتصار للأهل، والانتصار على الأهل، وبين إعطاء القريب ابتغاء النجاح، وحرمانه ابتغاء النجاح أيضًا.. إلى آخر هذه السلسلة من الصراعات الدرامية المؤثرة التى يعرف كل الناس أنها مرت بالمهندس عثمان أحمد عثمان وأن أضعافها قد مرت به أيضا.. أقول: أما هذا الصراع الدرامى الحى فقد بخل به كاتب هذه المذكرات (سواء أكان هو عثمان أحمد عثمان أم كان شخصا آخر) على القارئ العربى المتميز، وكأن مثل هذه الأمور من أسرار إمبراطورية عثمان أحمد عثمان.

(٤)

ثم إننا سنظل نقرأ مذكرات هذا الرجل لنبحث عن صراع درامى واحد كان له أكثر من بعدين اثنين فلا نجد، فالصراع الدرامى فى هذه المذكرات يصلح نموذجا كلاسيكيا ممتازًا لتسطيح الصراع، وهذا

النموذج بالتالى يصبح صورة ممتازة كفيلة بأن يضعها الدكتور محمود ذهنى فى طبعة جديدة من كتابه «اللاأدب».

ومع هذا كله فإن كتاب «تجربتى» ثرى جدًا بكم هائل من المواقف التى يمكن إعادة كتابتها لتقدم لنا كتابًا رائعًا يكون له مكانه المتميز فى المكتبة العربية، فإذا ما أتيح لعثمان أن يكتب كتابه مرة أخرى على نحو ما فعل السادات أكثر من مرة بمذكراته (أو على الأقل على نحو ما فعل كمال حسن على) فسوف تسنح الفرصة لعمل فنى ممتاز إذا ما أجاد الكاتب التعمق فيما يروى أو التوسع فيما يستعرض من حوادث متتالية.

(٥)

وهكذا يمكن لنا القول بكل وضوح: إن مشكلة هذا الكتاب لم تكن ولن تكون على الإطلاق فى «مادته» ولا فى «أحداثه» وإنما هى مشكلة فى «الروح» فإذا كان ولا بد من البحث عن روح؛ فإن مذكرات الاقتصاديين العالميين ورجال الأعمال حافلة بنماذج ممتازة للتناول الواعى الحذر لسياسات إدارة الأعمال، وبالقدرة على تغليف كل النزعات المشروعة - بل وغير المشروعة أيضاً - بإطارات جميلة من الدوافع الراقية والمثالية.

ولا بد لمثل هذا الحديث الواعى عن الذات ألايُفرط وألا يفرّط فى الحديث عن الفشل وعن الخسائر بأكثر من حديثه عن النجاح المتواصل والمطرد، والمكسب الذى يحل عليه لأن يده تحيل التراب إلى ذهب.

ولا بد أيضا لمثل هذا الحديث الواعى عن الذات أن يفيد من تجارب الآخرين فى الحديث الناجح عن ذواتهم، لا أن يكتفى

بالدردشة أمام شريط تسجيل ثم تكليف الآخرين بتفريغ هذا الشريط من الدردشة.

(٦)

وعلى الرغم من كل هذا فقد كان صاحب هذه المذكرات فى هذا الكتاب صادقا أشد الصدق فيما يود التعبير عنه من معتقداته فى ذلك الوقت الذى نشر فيه الكتاب.

وعلى سبيل المثال فقد كان عثمان يرى الفرق بين أنور السادات وجمال عبد الناصر كالفارق بين السماء والأرض أو أشد مع أنهما كانا استمرارًا طبيعيًا لبعضهما، وقد ذكرت فى موضع آخر غير هذا الباب ما لا أجد مجالا للإفاضة فيه هنا من أن عثمان نفسه كان نتاجا لعهد الثورة، وأنه لو قاد عبد الناصر حرب أكتوبر وانتصر وأراد أن يكلف وزيرًا للتعمير لكان عثمان هو المرشح الأول بنسبة ٩٩٪ ولكن عثمان نفسه ـ للأسف الشديد ـ حرص طوال هذا الكتاب على أن يصور نفسه نتاجا لعصر أنور السادات، وقد جاراه فى ذلك (بعد سنتين تقريبا) هيكل فى كتابه «خريف الغضب»، ولم يكن لأحد أن يلوم هيكل على الرغم من أن هيكل نفسه يعرف الحقيقة وينكرها.

(٧)

وسأختار للقارئ فقرات من كتاب «تجربتى» يتحدث فيها مؤلفه عن استدعاء الرئيس أنور السادات له فى ٢٨ من أكتوبر ١٩٧٣ ليؤدى اليمين كوزير للتعمير قبل أن تنتهى حرب أكتوبر، وسندع القارئ يتابع رواية عثمان من منتصفها ثم يقرأ تعليقه هو نفسه عليها لنكتشف من رواية عثمان نفسه أن أنور السادات لم يكتشفه.

يقول عثمان فى كتابه:

«... واستمرت المقابلة ساعة ونصف ساعة كاملة تحدث فيها الرئيس عن تصوراته لإعادة الحياة إلى منطقة القناة، وكأن كل ما كان يدور عليها من أحداث هى فى منأى منه، كان فى منتهى قوة الأعصاب، وصلابة الإرادة، والثبات لدرجة أنه راح يتحدث معى فى أدق التفاصيل».

«راح يحدثنى عن الأنفاق التى هى الآن ملء العين والبصر، وكيف يريد أن يحقق اتصالا دائما وكاملا بين سيناء والوادى، وكيف يريد أن ينقل مياه النيل.. إلى الشرق من قناة السويس».

«ووعدت الرئيس بأننا نتمنى من أن نرتفع إلى مستوى ثقته فينا، ونحقق آماله فى إعادة تعمير منطقة القناة، وأن نتمثل بروح أداء مقاتلينا الذين انتزعوا احترام العالم كله، لأمتنا وليس لمصر وحدها، لأول مرة فى التاريخ الحديث».

«وقال لى الرئيس هيا يا عثمان، تصورت أن المقابلة قد انتهت، فقلت أتركك بخير يا سيادة الرئيس، وضحك وهو يقول: بعد أن تحلف اليمين، قلت: أى يمين يا سيادة الرئيس؟ قال: أصدرت قرارًا بتعيينك وزيرًا للتعمير. وكانت مفاجأة أخرى بالنسبة لى مفاجأة سعيدة لا أتمناها لذلك قلت: إننى لا أستطيع أن أقوم بهذا الدور على أحسن ما يكون وأنا خارج الوزارة يا سيادة الرئيس».

«وقال: إن تعمير القناة يحتاج إلى وزير يا عثمان. وحاولت أن أعتذر عن المنصب بطريقة أخرى، فقلت: ليس لى بالعمل الحكومى سابق خبرة، وكل خبرتى أننى مقاول فقط. ولكن الرئيس قطع علىّ خط الرجعة عندما قال: سوف أساعدك وفى تلك اللحظة لم أجد بدًا من أن أقول: أنا لا أستطيع أن أرد لك طلبًا يا سيادة الرئيس، وكل ما أملكه من إمكانيات هى رهن إرادتك التى هى رهن لإرادة مصر».

(٨)

ونأتى إلى دراما غير حقيقية فيما يرويه عثمان أحمد عثمان من قصة تعيينه وزيراً، ولن نكثر من الحديث فى انتقاد عناصر هذه القصة التى يوردها عثمان وننقلها للقارئ هنا، ذلك لأن هذا الانتقاد لا يحتاج إلى مهارة، ولكن من حق القارئ أن يتساءل: هل كان تعيين عثمان وزيراً أمرًا سريًا احتاط له رئيس الجمهورية حتى إنه لم يخبر به سكرتيره ورئيس الديوان، أم أنه كان خاطرة خطرت ونفذت فى اللحظة نفسها؟ أم ماذا بالضبط؟ وما علاقة هذا كله بعظمة الرجلين أو باستحقاق الثانى لمنصبه؟

هذا فضلا عن أن عثمان نفسه ـ كما نعرف وكما يروى هو نفسه فى هذا الكتاب نفسه ـ كان واحدًا من المرشحين لتولى الوزارة فى عهد عبد الناصر:

« ... وذهبت مع الرئيس السادات إلى حيث كان مقررًا حلف اليمين، وعندما سأل عن مصور الرياسة لكى يلتقط الصور، تبين أنه ذهب إلى منزله، وفى تلك اللحظة عرفت أن كلاً من حسن كامل وفوزى عبد الحافظ لا يعرف شيئا بالفعل عن سبب المقابلة كما قالا لى، لأنهما لا يعرفان ما إذا كان المصور انصرف فى الوقت الذى لا يزال ينتظره عمل يستدعى بقاءه،».

«طلب الرئيس من مكتبه استدعاء المصور فورًا وانتظرت معه فى مكتبه حتى حضر، وحلفت اليمين دون أن أعرف ماذا سأفعل».

«كان القرار مفاجأة كاملة بالنسبة لى، وكان علىّ أن أعيد ترتيب أفكارى من جديد بعد أن قبلت من الرئيس السادات وفى عهده ما سبق أن رفضته مرتين فى عهد نظام الحكم السابق».

«مرة عندما فاتحنى المشير فى أمر أن أتولى وزارة السد العالى، واعتذرت ومرة عندما أراد نظام الحكم السابق أن يجرى تغييرًا وزاريًا فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، وكانت النية تتجه إلى تعيينى وزيرًا للإسكان، وعندما علمت أنهم يبحثون عنى، تركت مصر كلها وسافرت فى نفس اليوم إلى «أبوظبى» ومكثت هناك إلى أن تم الانتهاء من تأليف الوزارة وإعلانها».

(٩)

يبدو الربط الفنى ضعيفًا جدًا فى كتاب «تجربتى»، وخذ مثلاً على ذلك حديثه عن إنشائه كوبرى ٦ أكتوبر، قد يكون له فضل فى هذا العمل العظيم وقد لا يكون له فضل، وقد يكون هو صاحب الفضل الأوحد، ولكن قصة إنشاء كوبرى ٦ أكتوبر لا تأتى فى هذا الكتاب إلا بالصدفة البحتة حين يقوده الحديث عن احتياجه - وهو وزير للتعمير - لاستشارة أهل الخبرة، فيذكر مثلا واحدًا لهؤلاء هو المهندس الكبير الدكتور أحمد محرم، ولأن الرجل ليست له الجماهيرية الكافية عند الناس فإن عثمان يقدمه للناس بأنه هو الذى قام بتصميم كوبرى ٦ أكتوبر ويردف مباشرة بقوله: «ولهذا التصميم قصة».

ثم يستطرد عثمان من وسط هذا الحديث كى يروى قصة إنشاء كوبرى ٦ أكتوبر (وهى القصة التى سوف ننقل بعض فقراتها كما رواها فى مذكراته بعد قليل) ولكنه يرويها لا بطريقة المقاول العظيم، ولا المهندس الكبير الذى هو نفسه للمهندسين، وإنما هو يرويها بطريقة واحد من أصدقاء الملاحظين فى شركة المقاولين وكأنه ليس هو رئيس مجلس الإدارة، ولا المهندس الكبير، ولا المقاول الأول فى بلده، وهذا هو نص كلماته:

«... ذات يوم من عام ١٩٦٧ بعد الهزيمة كنت على موعد مع الدكتور أحمد محرم، فاتفقت معه على أن أمر على منزله بالدقى لكى نذهب معا إلى حيث كان موعدنا.. وكانت زحمة المرور وقتها على أشدها، لدرجة أن المسافة من الدقى إلى ميدان التحرير استغرقت ساعة كاملة. وبينما كانت سيارتنا فى طابور الانتظار، لم نجد مادة للحديث خلال ذلك الوقت الضائع إلا عن اختناق المرور، الذى يؤدى إلى فقدان السيولة فيما بين وسط القاهرة والمناطق المؤدية إليها، وتساءلنا وقتها لماذا لا نفكر نحن فى هذه المهمة، فهو المهندس الاستشارى الذى يعد التصميمات، وأنت رئيس شركة مقاولات تستطيع أن تنفذ أى حل يمكن أن نتفق عليه؟».

«وفعلا اتفقنا على أن نقيم «كوبرى» جديدا يساعد فى تخفيف ضغط المرور، وتحقيق السيولة فى الحركة.. وفعلا قمنا بعد ذلك مباشرة، بإعداد تخطيط وتصميم ابتدائى لكوبرى أكتوبر، وتم تصميم الكوبرى الذى لم نحدد له اسما فى ذلك الوقت، على أن يعبر النهر الصغير فى منطقة الجزيرة فى نفس مكان الجسم الحالى لكوبرى أكتوبر، ثم يمر خلال منطقة الجزيرة، ويعبر النهر الكبير فى نفس المنطقة التى يعبرها الكوبرى الآن».

(١٠)

ومع هذا الذى يبدو وكأنه حرص على أبوة الكوبرى أو أبوة فكرته، فإن عثمان نفسه يعترف فى شجاعة بأن فكرته فى هذا الكوبرى لم تكن هى الفكرة التى نفذت بالفعل، وإنما كانت نواة فكرة قديمة فحسب:

«... ولكن التصميم الذى أعددناه وقتها لم يكن تصميما لكوبرى علوى ولكنه تصميم لكوبرى كتلك الكبارى المنتشرة على النيل فى

مختلف مناطق الاتصال فيما بين القاهرة والجيزة، أما فكرة أن يكون الكوبرى علويا وبهذا الشكل العملاق فقد جاءت فيما بعد كتطوير للفكرة المبدئية التى أعددنا تصورها، وفعلا تم تعديل التصميم، والذى قام بإعداد التصميم الجديد هو نفسه الدكتور أحمد محرم».

«وقمنا بعرض المشروع الذى أعددناه على محافظ القاهرة فى ذلك الوقت وأبدى تفهما كاملا للفكرة، ولكن بقدر ما كان متفهما كان مترددًا لأنه لا يملك القرار لذلك طلب منا مهلة لمدة عشرة أيام يوافينا بعدها برده، وقام بعرض الموضوع على نظام الحكم السابق كما قال لنا بعد ذلك ورفضت الفكرة، ليس لأى سبب إلا الخوف من أن تقوم إسرائيل بتدميره».

«وشاء القدر أن هذا الكوبرى الذى رفض نظام الحكم السابق إنشاءه بسبب الخوف من إسرائيل أن يتم إنشاؤه فى عهد أنور السادات، وأصبح يحمل الاسم الذى ارتبط باليوم الذى قضت فيه مصر على أسطورة الجيش الذى لا يقهر، ليس ذلك فحسب ولكن بينما رفض نظام الحكم السابق إنشاء هذا الكوبرى فى قلب القاهرة خشية أن تدمره إسرائيل، استدعانى الرئيس أنور السادات لأقوم بمهمة تعمير القناة حيث توجد جبهة العمليات نفسها مع إسرائيل، ويمثل الفارق بين الموقفين أكثر من معنى، ليس من مهمتى أن أقدم لكل منهما تفسيرًا، وإن كان من واجبى أن أسجل ما حدث كشاهد عيان».

(١١)

هكذا يجد القارئ نفسه أمام هذا المؤلف الهاوى الذى يكتب مذكراته أو ينشر مذكراته وهو فى عز مجده، لكنه مع هذا يقلل تماما من جهد مؤسسته الكبرى أو شركته العظيمة فلا يعطينا فى حديثه

عن هـذا الإنجـاز أو ذاك أرقـامـا ولا أطـوالا ولا أحـجـامـا ولا عـدد سيارات ولا مدى التوفير فى الوقت أو الوقود ولا الميزانيات.

ونحن لا نراه يبين قيمة عمله وإنجازه حتى من قبيل أن يمنّ على القارئ بأنه بنى ما بنى للدولة وللشعب ثم صرف مستخلصاته بعد أكثر من عامين مثلا.

كل هذا يتجاوزه عثمان بسرعة شديدة ليظل يتحدث عن الفارق بين رجلين أو رئيسين متعاقبين ليسا فى حاجة على الإطلاق إلى مثل هذا التفريق المناقض فى الواقع لكثير من طبيعتهما.

(١٢)

ونحن نجد صاحب هذه المذكرات يجأر بالشكوى المرة من وسائل الإعلام المصرية لتجاهلها دوره العظيم فى معركة التعمير بعد ٦ أكتوبر، وقد يكون على حق فى هذا، ولكنه للأسف ينهج نهج هذه الوسائل فى غمط حق نفسه وفى ظلمه لنفسه وكأنه بهذا السلوك يعطيها العذر فيما فعلت.. أو فيما لم تفعل.

وهو لا يتحدث بأى قدر من التفصيل العلمى عن حجم الإنجاز المادى أو الهندسى أو الإنسانى الذى أنجزه فى هذا المجال، وإنما هو يجأر بشكوى عامة لا مردود لها، واقرأ معى حديث المهندس عثمان حين يقول:

«... كانت صحف وإذاعات العالم ووسائل إعلامه، تتلقف كل ما كان يصل إليها من أنباء وتذيعها فى كل مكان تصل إليه مطبوعاتها أو موجات أثيرها. وكانت وسائل الإعلام فى مصر على مختلف أنواعها قد التزمت الصمت المقصود مع سبق الإصرار والترصد، واعتبر المسئولون عن سياسة الإعلام فى ذلك الوقت، أن ما يجرى فى

منطقة القنال من إنجازات رائعة هو نوع من قبيل الأسرار، التى تتكتمها فى الوقت الذى كنا نسعى فيه لتحقيق هدف سياسى من خلال الإعلام عنها، وكان ذلك لأسباب خبيثة غابت على أصحابها فطغت عندهم المصلحة الشخصية على المصلحة القومية».

(١٣)

هكذا يتهم عثمان أحمد عثمان المسئولين الرسميين عن الإعلام المصرى، وربما كان له بعض الحق فى ذلك، وربما كان معه بعض العذر فى ذلك، لكنه، مع هذا، يظل يكرر الخطأ نفسه فى نظرته وتعامله ثم فى شكاواه، وليس أدل على هذا من أنه يقول:

« ... ولأننى طيب القلب (!!) حاولت تفسير ذلك بحسن نية، إلا أن الواقع كشف عن الحقيقة العارية، كان يزور مواقع العمل رجال الإعلام المصريون من صحفيين وإذاعيين ورجال التليفزيون وما إلى ذلك. كانوا يحصلون على الأخبار، ويعدون التحقيقات الصحفية والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ولم أحجب عنهم شيئًا، إيمانا منى بضرورة أن أمكنهم من تأدية رسالتهم تجاه جماهير شعبهم، ليضعوا أمام أعينهم ما يفرضه عليهم ضميرهم الوطنى بحكم أنهم رجال فكر، ومسئولون عن تشكيل الرأى العام بما يقدمونه من معلومات، وبدلا من أن أرى وأسمع وأقرأ ما نقلوه من انطباعات، كنت أسمع سؤالا واحدًا من الإعلاميين جميعا، كما لو كانوا قد اتفقوا عليه مع أننى كنت أسمعه من كل منهم على انفراد، وكأنه أراد أن ينبهنى إلى أمر فاتنى إدراكه، كان السؤال: هل بينك وبين أحد أى شىء؟ وكانت إجابتى الطبيعية التى تعبر عن كل ما فى نفسى: ليس بينى وبين أحد إلا كل خير. ولكنهم كانوا يلفتون نظرى وهم يقولون: إننا نعد ما نحصل عليه من مادة إعلامية، وبعد أن تصبح جاهزة للنشر نفاجأ

بعدم نشرها أو إذاعتها، لماذا يحدث ذلك إذًا؟ ولم أجد ما أقوله لهم غير: ربما لأنه جدَّ ما هو أهم».

(١٤)

ويواصل كاتب مذكرات عثمان أحمد عثمان تكرار هذه الشكوى غير المبررة من ظلم وسائل الإعلام القومية له، مع أننا جميعا نعرف أن اسم عثمان كان أقوى من كل وسائل الإعلام المتاحة فى ذلك الوقت الذى عاش فيه ولمع:

«ولم أهتم وانصرفت إلى خدمة مصر، ولكن عز علىّ أننى لم أطلب هالة إعلامية لعثمان الذى كان اسمه المتواضع قد أصبح يملأ كل مكان، ولم يكن لدى عجز فى الأداء كنت أريد تغطيته «بزفة» إعلامية، فالعمل الذى كنت أقوم به يتحدث عن نفسه وعن مصر، وعظمة عطاء أبنائها، ليس فى ساحة القتال فحسب ولكن فى ساحة البناء أيضا».

«ولأننى لست فى حاجة لأن أقول لأبناء مصر عما يتم فهو لهم وبهم، اتجه اهتمامى لأن أقول عن مصر للعالم الذى كان يرتقب فى ذلك الوقت اتجاه خطها ووقع خطاها. لذلك كان اهتمامى شديدًا بالمراسلين الأجانب الذين رحت أنقل للعالم من خلال وسائلهم صورة صادقة وأمينة لنيات مصر فى السلام، ليس من خلال كلام يقال ولكن من خلال إنجاز أعمال».

(١٥)

وبعد حوالى ست صفحات من هذا الحديث يفاجئنا كاتب هذه المذكرات بأسلوب جديد فى تقديم مذكرات السياسيين وأفكارهم، وهو أسلوب صحفى جديد، وإن لم يكن جديدا فى السياسة، وهو

يلجأ إلى هذا الأسلوب بدون داع ثم يبرر هذا الأسلوب بأنه وسيلة لمهاجمة مَنْ هاجموا صاحب المذكرات فى البرلمان، فيقول:

«... مع أن ما تعرضت له لم يقف عند حد ما حكيت، عندما كانت تمنع من النشر أخبارى التى هى أخبار مصر كلها، فى تلك المنطقة وتلك اللحظة من التاريخ. ولكن تخطى حقد من تولى منهم بعد ذلك هذه النقطة، وتجلى واضحا فى مجلس الشعب، عندما استأجروا مأجورًا يهاجمنى ويهاجم وزارة التعمير، فى وزارتين متتاليتين، علمًا بأن شقيق ذلك المأجور قد تم ضبطه، وهو يسرق سيارة محملة بالحديد والأسمنت من مواد البناء الخاصة بشركة «المقاولون» العرب، ويكون بذلك قد جمع بين سلاطة اللسان، ودناءة النفس، ولذلك فليس غريبا عليه (أن يطول لسانه) على المهندس عثمان أحمد عثمان أو غيره، طالما تلك هى أخلاقياته. ولكن الغريب هو تصرف مَنْ استأجروه، فيا ليت مستأجريه كانوا من القوى المعادية للنظام سواء فى الداخل والخارج ولكنهم للأسف يتولون مركز الصدارة فيه، ومع ذلك راحوا ينالون من النظام ومن منجزاته بدلاً من أن يدافعوا عنه وعنها».

«ويبدو أن الأمر قد اختلط عليهم، فلم يستطيعوا أن يفرقوا بين حقدهم على المهندس عثمان أحمد عثمان، وبين ما تم على يديه من إنجازات هى محسوبة لمصر ومنسوبة إليهم، فراحوا يتصرفون كالدبة التى قتلت صاحبها دون أن تقصد، وإن كانوا هم يقصدون».

(١٦)

هكذا يصل كاتب هذه المذكرات إلى أن يضع نفسه فى خانة أولئك المندهشين من لعبة السياسة ومن أسلوب المحاور السياسية، وكأن صاحب المذكرات لم يمارس هذه السياسة على أى مستوى، مع أنه فى عقيدة أفراد شعبه واحد من أكثر الذين مارسوا السياسة بهذا المعنى.

وقد يكون عثمان صادقا فى هذا الحديث ولكن هل يليق به أن يظهر فى هذه الصورة فى كتاب يتحدث عن تجربته؟

أعتقد أنه لو استشير من قبل أحد أصدقائه الذين يكتبون مذكراتهم لنصح صديقه بما لم يفعله هو نفسه فى هذا الكتاب!

«ولم يخطر على بالى أن أمثال هؤلاء الذين يفترض فيهم الحرص على النظام والدفاع عنه يمكن أن يدبروا مثل تلك الدسائس ضد المهندس عثمان أحمد عثمان - ليس بصفته الشخصية - ولكنه بصفته وزيرًا مسئولا فى وزارتين متتاليتين، ولأهمية العمل الذى كان يقوم به، كان من المتوقع أن تتحرك قلوب الناس كلها حرصا عليه، وليس حقدًا ضده وكثيرًا ما تساءلت: هل الحقد يدفع الإنسان إلى ذلك. وإلى أن يعمى بصره عن أن يرى مصلحة بلده؟ ولكن شاء الله سبحانه وتعالى أن أضبط أحدهم بالصدفة متلبسًا وهو يدبر المؤامرات ضدى».

(١٧)

وحين يود صاحب هذه المذكرات أن يطلعنا على مدى قدرته على الحسم والحزم على الرغم مما عرفناه أو على الرغم مما يتحدث به عن طيبته، فإنه للأسف الشديد لا يضع أيدينا على مبرر قوى للموقف القوى الذى اتخذه نموذجا لهذا الحسم وإنما يضرب لنا مثلا بيروقراطيا لا يليق به على الإطلاق، واقرأ معى رواية عثمان عن نفسه فى أحد المواقف حين يقول:

« ... وكعادتى طوال حياتى لم أرفد موظفا، لم أوقع الجزاء على أحد إلا مرتين، مرة فى «المقاولون» العرب ورويت على صفحات أخرى قصة صاحبها الذى أعدته مرة أخرى وكان ذلك فى بداية التأميم.

«وكانت المرة الثانية أثناء توليتى وزارة الإسكان والتعمير، كان لوزارة الإسكان وكيل أول أراد أن «يفرد عضلاته» لقد كان متصلا

بذوى النفوذ والسلطان، وذات مساء عقدت اجتماعا كبيرًا فى الوزارة ولم يحضر ذلك (الموظف) الاجتماع، ولم أكن أعرف ما إذا كان حضر الاجتماع أم لا، إلا عندما جاء لى فى الصباح يعتذر عن عدم حضوره الاجتماع، وكان يمكن أن تقف المسألة عند ذلك الاعتذار، واعتذاره مقبول، ولكنه استثارنى عندما قال لى إنه كان مجتمعا مع مجموعة من «علية» القوم ولذلك السبب لم يحضر الاجتماع، ولم أتكلم معه فى شىء، ولكن بعد خروجه من حجرة مكتبى بساعة واحدة أصدرت قرار ندبه، وبذل ذلك الموظف محاولات مستميتة إلى حد أن رئيس الوزراء فى ذلك الوقت تكلم معى بخصوصه، وتوسط له عندى وألح فى وساطته، ولكننى رفضت أن أعود فى قرارى وكان مبرر عدم رجوعى واضحًا، فهو يقبض مرتبه، ولذلك فلا حرب له فى رزق أولاده ورزقه، ولكن ما حدث أننى أبعدته حتى أستطيع العمل فى جو سليم».

(١٨)

وفى كتاب «تجربتى» فقرة مهمة كتبها عثمان أحمد عثمان من قبيل الفخر لكنها وظفت بعد هذا فى الهجوم المركز عليه، وهى الفقرة التى يتحدث فيها صاحبه عن سعادته الشديدة بإلغاء جهاز الرقابة الإدارية.

ولولا أن عثمان أحمد عثمان سجل هذه الفقرة فى كتابه لظل القراء على اعتقادهم فى المبالغة فيما كان يتردد حول دوره فى إلغاء هذا الجهاز وعلى عقيدتهم فى أن هذه الروايات ليست إلا شائعات.

ولكن ها هى مذكرات عثمان تنشر وتصدر وإذا بالمهندس عثمان نفسه يهاجم هذا الجهاز بدعاوى سفسطائية ضعيفة يسهل الرد عليها، وليس الجهاز بحاجة إلى هذا الرد ولا إلى دفاع، ولكننا هنا

سننقل للقارئ فقرات كتاب عثمان التى يعرض لنا بها قصته مع الرقابة الإدارية بطريقة مثيرة وغريبة حين يحشر هذا الحديث فى سياق حديثه عن إنجازاته أثناء تولى وزارة الإسكان فيقول ما نصه:

«... لم تعجب الرقابة الإدارية طريقة أداء الرجال، فراحت تسطر التقارير التى تراكمت فى مكتبى والتى تطعن فيها الشرفاء عندى، ولم أجد أمامى من رد لاعتبار هؤلاء الشرفاء إلا أن أصدر قرارات بترقيتهم، رغم اعتراض الرقابة الإدارية عليهم، ولم أفعل أكثر من أننى كنت أعطى هؤلاء الرجال حقهم».

«وكم كنت أعجب عندما أرى جهازًا كبيرًا ضخمًا اسمه «جهاز الرقابة الإدارية» يكبد الدولة دم قلبها ويشكك الناس فى الناس وفى ذممها ويشوه صور الناس، ويكتب عنهم ما يرضى الجهاز إذا لم يرضوه أو يرضوا موظفيه حتى لو كان ما يقوله لا يرضى الله، وتحول الجهاز إلى سيف على رقاب الناس للتخويف بدلا من أن يكون وسيلة للتقويم، وكان الشرفاء أول ضحاياه».

(١٩)

وعلى عادة كل حديث سياسى فى ذلك الوقت وجد عثمان نفسه أو وجد كاتب مذكراته نفسه مضطراً إلى أن يربط ذلك الجهاز بمراكز القوى!! وهو تعبير استخدم فى البداية لوصف عبد الحكيم عامر وأنصاره، ثم لوصف أقطاب ١٥ مايو، ثم لوصف هيكل نفسه الذى ابتدعه أو نشره، ومن المؤسف أن نجد مذكرات عثمان أحمد عثمان تلجأ إلى هذا الأسلوب، وإلى هذا الإلصاق مع أن الجهاز كان بعيداً عن هؤلاء جميعاً:

«... وارتبط وجود ذلك الجهاز بمراكز القوى عندما أظلموا مصر وظلموها، فظهر اللصوص وكان لا بد أن يراقب بعضهم البعض، صورة عكس ما نراه الآن عندما أشرقت الشمس، وفى النور لا نرى

إلا كل شىء سليم، حتى اللصوص أنفسهم لا يبدون إلا مواطنين عاديين، ولا يمارسون هواياتهم».

«لذلك كنت ضد جهاز يحمل ذلك الاسم أو يلعب ذلك الدور، وطالبت بإلغائه منذ أن كنت وزيرا للإسكان والتعمير ومحاضر جلسات مجلس الوزراء فى تلك الفترة تثبت ذلك ولم يكن هذا الرأى منى تجنيًا على أحد، لقد تعودت بفضل تجربتى ألا أقول رأيًا إلا إذا كان له عندى تجربة عملية جربتها بنفسى، فما هى التجربة التى جعلتنى أقتنع بهذا الرأى؟».

«عندما كنت وزيرًا للإسكان والتعمير وصلنى خطاب من جهاز الرقابة الإدارية، يقول فيه إن المدير المكلف بتنفيذ عملية ٦ أكتوبر شوهد على قارعة الطريق، يحتسى الخمر فى وضح النهار. كان يحمل الخطاب درجة سرى جدًا، والمدير المنوط به هذا العمل هو من أبناء «المقاولون العرب» الشرفاء الذين ربيتهم وأعتز بأخلاقياتهم، وقيمهم وكفاءتهم وعلاقة ذلك المدير بربه على أحسن ما يكون، وهكذا كان يُطعن الشرفاء والأمناء والممتازون فى شرفهم وكفاءتهم وفى أخلاقياتهم أيضا، ليس فى «المقاولون العرب» وحدها ولكن فى مصر كلها».

«وسألت نفسى: ترى لو لم يكن هذا المهندس الممتاز من أبنائى فماذا كنت سأقول عليه وأفعل معه؟، ولم لم أكن أنا وزيرا للإسكان والتعمير ترى ماذا كان سيفعل الوزير الذى يجلس مكانى؟ وبدلا من أن يكون قرارى مساءلة هذا المهندس، كان هو المطالبة بإلغاء ذلك الجهاز الذى ظل يعمل بالأساليب التى علمتها له مراكز القوى ولم يغير منها، والأغرب من ذلك أنه لم يكن قد عرف بعد، وهو جهاز رقابة، أن الشمس قد أشرقت وأن الدنيا قد تغيرت».

«ورغم كل تلك القناعة (يقصد: الاقتناع) عندما استدعيت المهندس على جودت واكتفيت بأن أعطيته الخطاب السرى المكتوب ضده. وقلت له ما رأيك يا باشمهندس؟ وكانت إجابته كما توقعت قال: إن كنت تصدق هذا الكلام أو تطرق لك مجرد الشك، فأنا أضع نفسى تحت تصرفك، وافعل بى ومعى ما شئت، ولن أدافع عن نفسى أمامك».

«وحاولت أن أعرف السر وراء كتابة ذلك التقرير ضد المهندس على جودت، فعرفت أنه رفض تلبية مطلب لأحد موظفى ذلك الجهاز، لذلك كان لا بد وأن يلقى جزاءه بتقرير يجهز على كل مستقبله».

(٢٠)

وعلى هذا النحو كان رأى صاحب هذه المذكرات فى جهاز الرقابة الإدارى وضرورة إلغائه واضحا بأكثر مما قد يتصور مروجو الشائعات وربما نحسب للرجل جرأته فى إبداء رأيه، حتى إنه لا يجد حرجا أبدًا فى أن يصف هذا الجهاز بالمنحل قبل أن يُحل أو يلغى!!

وربما لا نجيز أن نعتبر أن هذه «جرأة»، وإنما هى شىء آخر يستحق النقد.

على هذا النحو يريدنا المهندس عثمان أحمد عثمان أو يريد منا أن نصدق دوافع موقفه من الرقابة الإدارية، وكأن هذا الجهاز لم يكن يضم إلا المنحرفين، وهو يمضى فى هذا الدرب الغريب إلى أن يقول:

« ... بهذه البساطة كانت تتحدد مصائر الناس، ولو كان على جودت من العناصر السيئة واستجاب لأصبح فى نظرهم وتقاريرهم سيد الشرفاء، هكذا كان يعمل ذلك الجهاز المنحل قبل أن يحل فلم يجد إلا هذا المهندس الذى ليس عنده ما يشغله، فانصرف إلى احتساء الخمر

على قارعة الطريق فى «عز النهار»، وهو فى قلب موقع العمل بين عشرات المهندسين، ومئات الملاحظين وآلاف العمال الذى كان يقودهم لإنجاز هذا المشروع العظيم».

(٢١)

أما أعظم فصول هذا الكتاب حقيقة فهو الفصل الذى عنوانه «الإنسان المصرى ثروتى الحقيقية»، ففى هذا الفصل دروس بسيطة لكنها تنطق بمعان عظيمة فى الإدارة، وقد ألقاها علينا صاحب هذه المذكرات بتلقائية شديدة محببة إلى النفس وظهر فيها عنصر من عناصر قدرته الشديدة على النجاح واستمرار النجاح.

وفى هذه الفقرات عبارات تستحق الكتابة بماء الذهب لأن صاحبها عبّر بها عن إيمانه الشديد بما يسميه علماء الإدارة «الموارد البشرية» من دون أن يقحم علينا تعبيرات علم الإدارة أو الاقتصاد فى حديثه السهل السلس، وعلى الرغم من بساطة الأمثلة التى ساقها عثمان أحمد عثمان فإنها أمثلة حية وصادقة، وخذ مثلا قصة كان بطلها واحدا من المبلطين، وقد صمم عثمان على أن يرويها على طريقة المذكرات المتبسطة:

« ... وكانت لى معه فى السعودية قصة طريفة تدل على مدى ما يتمتع به ابن البلد من ذكاء خارق».

«كنا نقوم بتركيب مطار الظهران، وكنا قد حصلنا على هذه العملية من سلاح المهندسين الأمريكى الذى كان يتولى الإشراف على تلك المهمة».

«وكانت معاملتهم قاسية جدا، لدرجة أن كل ما قمنا بتنفيذه من أعمال جيدة لم يرق لهم».

«وتسببت تلك المعاملة فى أن تضعنى فى حيرة شديدة، لأننى وضعت أسعارا رخيصة كعادتى واتضح لى أن المعاملة بذلك الشكل ستتسبب لى فى خسارة كبيرة محققة، وعندما لاحظ على عبد العزيز على التأثر الواضح سألنى:

«ماذا بك؟».

«فرويت له قصة ذلك الموضوع، وكان أن قال لى: اتركنى أنا لكى أتصرف معهم».

«وسألته: ماذا ستفعل يا على؟».

«قال: سوف ترى».

«وتحسبت من أن يحاول أن يتصرف مع الأمريكان بشكل يزيد من استفزازهم».

«ولكنه قال لى: أنا المسئول».

«وتركت على يتصرف».

«فماذا فعل؟»

(٢٢)

ومهما يكن من أمر عفوية عثمان أحمد عثمان فى مثل هذه الأحاديث فإننا لا ننكر أنها تمثل نموذجا للحديث المحبب جدًا إلى النفس مهما كان اعتراضنا على الجانب الخلقى فيه أو قل حتى لو اعترضنا:

«كان يوجد معنا عامل بوفيه ضخم الجسم استدعاه على عبد العزيز واتفق معه على أن يزاول العمل مع العاملين على أنه صنايعى بلاط، وعندما يحضر المشرف الأمريكى لمعاينة التنفيذ ويبدى

ملاحظاته على العمل يقوم على بصفع العامل على وجهه، ثم يلقى العامل بنفسه على الأرض، ويتظاهر بأنه مات، ومهما تبذل معه من محاولات لا يغير من وضعه».

«وعندما حضر المشرف نفذ على خطته، وعندما وجد المشرف أن الرجل وقع على الأرض فر هاربا من موقع العمل، ولم يعد إليه مرة أخرى بعد ذلك الحادث، ولكنه كان يسأل عما حدث للعامل، وكانت تصله الإجابة بأنه لم يمت ولكنه فى المستشفى تحت العلاج».

«وانتهينا من تركيب البلاط بالكامل دون أن نرى ذلك المشرف فى موقع العمل».

«وأنقذنى ذكاء ابن البلد المصرى من خسارة ضخمة كانت ستلحق بى، ليس لأن عملنا ليس دقيقا، ولكن لأن المشرف كان متعنتا».

«ولم يكن حرص على عبد العزيز على عثمان أحمد عثمان إلا نتيجة حرصى عليه وجسور الود الذى أقمتها معه».

«وكانت النتيجة كما ترى».

«وأصبح الحاج على عبد العزيز مقاولا كبيرا، ومن أحسن المقاولين الذين نفعوا أنفسهم وبلدهم، وأصبح بعد ذلك صاحب سيارات وعمارات وأعمال واسعة، وفتح الله عليه كثيرا، وأعطاه رزقا كبيرا».

(٢٣)

وخذ مثلاً آخر يضربه المهندس عثمان أحمد عثمان فى هذه المذكرات ويدلل به على مدى استحقاقه للنجاح والتفوق.. يتبلور هذا المثل فى هذا التبسيط الشديد الذى يدافع به هذا الرجل عن نموذجه فى الإدارة بهدوء وثقة.

والواقع أن عثمان يقدم نماذج كثيرة يسهل وجودها فى كتب الإدارة، لكنه يقدمها بلغة المقاول الذكى، والإنسان المحب، ولهذا تبدو مع بساطتها وسذاجتها شيئا يستحق الشكر والتكرار، وينجح فى تصويره لرؤيته الشخصية وكأنها من توصل إليه حاجة، وعلى سبيل المثال فإنه حين ينتهى صاحب هذه المذكرات إلى مثل هذا التعريف للإدارة فإننا لا نملك إلا الانحناء والتقدير.

واقرأ معى واحدة من وجهات نظره حين يقول:

« ... وضربت للأستاذ وتلاميذه مثالا من الواقع بعامل يعمل تحت ظل برنامجين مختلفين، وقدرة هذا الرجل لا تزيد على حفر ثلاثة أمتار مكعبة فى اليوم: برنامج لا يتعامل إلا مع الماديات وقواعد الحساب وبرنامج يأخذ فى اعتباره كل العوامل الإنسانية التى ذكرتها».

«يوضع البرنامج الأول على أساس أن يحدد للعامل حفر خمسة أمتار مكعبة، على أمل أن ينجز منها ثلاثة، وبذلك يحقق الهدف المطلوب منه، وهذا البرنامج فى رأيى خطأ وصحيح سيحقق فى النهاية الهدف، ولكن لا يحقق لك الحصول على أقصى طاقة يمكن أن يعطيها هذا العامل، لأن البرنامج يضعف معنوياته ويملؤه باليأس، لأن حجم العمل أكبر من إمكانياته».

«ويوضع البرنامج الآخر على أساس أن تحدد له مترين مربعين فقط، وهنا يجد العامل المصرى نفسه أمام عمل معقول يستطيع إنجازه، لأنه أقل من إمكانياته، فترتفع معنوياته ويقبل على العمل بروح عالية، لأن كفاءته فى اليوم هى حفر ثلاثة أمتار مكعبة، والمطلوب منه حفر مترين فقط، لذلك ينجز ما هو مطلوب منه فى زمن قياسى فيثق فى نفسه، وهنا يتدخل رجل الإدارة الناجح الذى

يعرف أنه يريد من هذا العامل حفر ثلاثة أمتار مكعبة وليس مترين فقط، عندما يقدم للعامل حافزًا معنويا بتمجيد قدرته، وشكره على الجهد الذى يبذله فى إتقان عمله، ثم يطلب منه بعد ذلك حفر مترين مكعبين إضافيين مقابل مكافأة مادية معقولة إذا تمكن من إنجاز المهمة».

«وهنا ينكب العامل على العمل بإرادة من حديد ويبذل جهده، ويعطى الطاقات الكامنة فيه وينجز ما هو مطلوب منه».

«ويتضح الفارق الكبير بين البرنامجين، برنامج فقط يعطى كمية العمل المطلوبة مقابل الأجر الذى تم تقديمه للعامل، ولكن على حساب معنوياته وكبت ملكاته دون أن تأخذ فرصتها للظهور وبرنامج أعطى مترًا مكعبًا إضافيًا مقابل المكافأة المحدودة التى منحت للعامل ولكن جعلته يقدم على العمل، بروح عالية ونفس راضية، وفى نفس الوقت يحقق عائدًا ماديًا إضافيًا».

«لذلك فإننى أفهم الإدارة على أنها إتاحة الفرصة للعامل لكى يثبت ذاته ولكى ينجح فلو نجح ترتفع معنوياته، والنجاح يقود إلى النجاح، وهكذا يزيد الإنتاج».

(٢٤)

وعلى هذا النحو يمكن لنا أن نقرأ الدلالات المهمة فيما يرويه عثمان أحمد عثمان عن قصة بسيطة يصور فيها معالجته لخلاف حاد وقع بين موظفى شركته وبين أهالى السويس ومحجر الزلط:

« ... كنت أقوم بإعادة بناء كفر أحمد عبده فى بداية حياتى العملية، وكانت هذه العملية فى منطقة السويس، فذهبت سياراتى إلى أقرب محجر هناك لإحضار زلط، فتعرض لها أهل المنطقة

ومنعوها من دخول المحجر بحجة أن سياراتهم فقط هى التى من حقها دخول المحجر ولا يجوز أن تدخل إليه سيارات غيرها».

«وحدثت مشادة بين أهل المنطقة ورجالى، وبلغنى النبأ وأسرعت إلى هناك».

«وكان يمكن أن أتمسك بحقى فى دخول سياراتى إلى المحجر لكى تحمل أية كمية منه، وليس لذلك التصرف من نتيجة سوى مضيعة الوقت الذى أنا فى أشد الحاجة إليه لإنجاز أعمالى، وكذلك فقدانى لمودة أهل المنطقة التى سيصبح لى فيها أعداء بدلا من أن يكون لى فيها أصدقاء، ولكننى فضلت أن أذهب إلى حيث مكان المشادة وسألت عن تفاصيل ما حدث، وعرفت القصة ووقفت إلى جانب أهالى المنطقة بدلا من أن أقف إلى جانب رجالى، وطلبت من أهل المنطقة أن نجلس معا لكى نتفاهم حول المشكلة، فوافقوا».

«وكان لابد أن أبدأ بالمدخل الذى يجد له صدى عندهم فقلت لهم:

«إن سياراتكم هى التى ستعمل وحدها فى هذا العمل، ولا سيارات غير سياراتكم، فأنتم أهل المنطقة، ومن حقكم أن تعملوا وأن تستفيد سياراتكم قبل غيرها، فهدءوا وبدا عليهم الارتياح الشديد».

«ثم سألتهم: كم مترا مكعبا يمكن أن تنقلها سياراتكم فى اليوم؟».

«أجابوا: خمسمائة متر».

«قلت: مبروك عليكم تنفيذ هذا العمل، وابدءوا من الآن ولا شريك لكم».

«ولكن عدت أقول لهم: إن حجم العمل عندى يحتاج إلى ١٠٠٠ متر مكعب، فهل تستطيعون تدبير وسيلة من قبلكم لنقل الكمية الباقية؟».

«قالوا: لا».

«قلت: هل لى أن أنقلها بوسيلتى الخاصة؟».

«أجابوا: موافقون».

«قلت: على بركة الله».

«وانتهى الخلاف وبدأت من تلك اللحظة علاقة ود ومحبة بينى وبينهم على أحسن ما يكون، وذهبت معهم إلى ما هو أبعد، لقد قمت بتجديد سياراتهم على حسابى الخاص، وقدمت لهم كل عون أستطيعه».

«وكانت النتيجة أنهم قاموا بتخفيض ثمن النقلة عن الثمن الذى كنا قد اتفقنا عليه عند بداية العمل من تلقاء أنفسهم دون أن أطلب منهم».

«وأصبحوا أكثر حرصا منى على عملى».

(٢٥)

وبعد فقرات استطرد إليها عثمان أحمد عثمان يعود صاحب المذكرات ليبلور المعنى الذى أراد توضيحه من خلال هذه القصة فيقول:

«هكذا تعاملت مع الناس».

«ولكن كل ما أريد أن أقوله لأبنائى الشباب إن الأمر كله رهن بطريقة التصرف، وكان من الممكن أن أتصرف فى الموقف الصغير بطريقة استفزازية قد تحقق لى الحصول على ما أحتاجه من زلط بوسيلتى الخاصة دون الاستعانة بسيارات أهل المنطقة، ولكن هل كانت ستحقق لى كل هذا الحب الذى نشأ بينى وبين كل أهل السويس».

«هنا يكمن الفارق الأساسى بين النجاح والفشل».

(٢٦)

ويضرب عثمان أحمد عثمان بعض أمثلة سريعة على مدى ما كانت العلاقات الإنسانية تمده به من علاقة فى المواقف التى تعاقبت عليه:

«ذهبت إلى السويس ولا أعرف فيها أحدا.. وخرجت منها وأنا صديق لكل أهلها، بل وتداخلت معهم وأصبحت لى علاقات أخذ وعطاء مالية معهم».

«وكان لى صديق هناك اسمه حمادة ربيع، كنت أذهب إليه كلما احتجت إلى أموال لاقترضها منه، وأقوم بسدادها عندما يحين موعد صرف مستخلصاتى من العملية، ولم يتأخر الرجل يوما واحدا، ولم يرد طلبى ولو مرة واحدة».

«وأذكر أننى احتجت فى العمل إلى مبلغ خمسمائة جنيه، وكانت مناسبة عيد، وتأخر صرف المستخلصات، وكان لابد أن يقبض العاملون معى مستحقاتهم لمواجهة متطلبات العيد».

«وكان لى صديق آخر يعمل بالتجارة هناك فذهبت إليه لأقترض منه خمسمائة جنيه وحصلت على المبلغ على الفور، وعندما عرضت عليه إيصالا باستلامه رفض بشدة وأصر على ألا يحصل على ما يثبت حقه وقال لى: لا أطلب منك رد هذا المبلغ إلا وقت أن تستطيع، ولا تشغل نفسك بأمر سداده».

(٢٧)

ولصاحب هذه المذكرات أيضا أن يفخر بحديثه الممتاز عن الأهمية القصوى للعلاقات الإنسانية فى الإدارة، ولك أن تقرأ ما يرويه من حديث طويل وجه فيه النصح إلى ابنه وابن أخيه حيث يقول:

« ... الأهم هو كيفية ربط العامل بك، يحبك وتحبه، لا بد أن يشعر

بقيمته وأهميته وأنه أحد الأعمدة التى يقوم عليها العمل، فهذا عنده أهم بكثير من العلاوة، تلك هى تجربتى، الإنسان المصرى لا يبحث عن المال بقدر ما يبحث عن ذاته، لذلك لا بد أن تقربا العمال منكما، وأن تعيشا بينهم لكى يرتبطوا بكما»..

«إن سؤالك للعامل عن بيته وأولاده ومتابعتك لأخباره، ووقوفك معه فى أزماته يكفيه، فلا يصح أن تشعره بأنه عامل عندك، ولكن لا بد أن يلمس أنه صديقك».

(٢٨)

وهذه قصة أخرى تدل بوضوح على مدى عناية صاحب المذكرات بالخلق القويم، والفرق بين الحلال والحرام من وجهة نظره، ولسنا نريد أن نتحفظ على ما يرويه عما يتصوره عن قدرته على الاستحواذ على مال ورد إليه بطريق الخطأ، لكننا لا نستطيع أن نترك القارئ يتصور أن نزاعات الشركات وإجراءات القانون غير كفيلة بإعادة مثل هذا الحق إلى صاحبه الأصلى، وبتصحيح مثل هذا الخطأ، لكن عثمان لا يهمه أن يصدقه المحاسبون ولا علماء القانون، وإنما هو يخاطب المواطنين البسطاء ويصور نفسه بسيطا مثلهم:

«فى أواخر عام ١٩٥٨ كنت بالقاهرة، وصلتنى برقية من المهندس عبد العظيم لقمة رئيس عملياتى فى الرياض فى ذلك الوقت، يطلب منى السفر إلى المملكة العربية السعودية».

«وسافرت إلى الرياض، والتقيت بالمهندس عبد العظيم لأعرف منه السبب الذى استدعانى من القاهرة بخصوصه».

«وعرفت منه أنه استدعانى لأن وزارة الدفاع السعودية أرسلت له خطابا تطلب فيه مبلغ ثلاثة عشر مليون ريال سعودى مستحقات لها

طرفنا، لأننا كنا قد صرفنا مستخلصا بهذا المبلغ عن طريق الخطأ».

«وسألت عبد العظيم عن السبب الذى أدى إلى ذلك الخطأ قال: إن جميع تعاملاتنا معهم تتم عن طريق الفرع الرئيسى للبنك الذى نتعامل معه فى جدة، وكلما كانت لنا مستحقات طرف وزارة الدفاع السعودية فإنها تقوم بتحويلها إلى هذا الفرع، ويقوم الفرع بدوره بإرسال إشعار لنا يفيدنا فيه بقيمة المبلغ المحول لنا من وزارة الدفاع، ويقوم بنقله إلى أرصدتنا فى البنك، ويدخل فى حسابنا لصالحنا، وحدث أنه كان قد وصلنا إشعار من البنك بأن وزارة الدفاع حولت لحسابنا مبلغ ثلاثة عشر مليون ريال، وبعد أسبوعين وصلنا إشعار آخر يفيد بتحويل ثلاثة عشر مليون ريال لحسابنا».

«وفهمنا نحن أن الإشعار الجديد بخصوص نفس المبلغ الذى وصلنا بخصوصه الإشعار الأول، ولكن الذى حدث هو أن وزارة الدفاع السعودية قامت بتحويل هذا المبلغ لصالحنا مرتين، كل مرة بإشعار مستقل».

«وظل الموقف على هذا الحال، نحن نفهم أن الإشعارين بخصوص مبلغ واحد، بينما الذى حدث أن وزارة الدفاع حولت لصالحنا مرتين، والمبالغ جميعها فى البنك، ووضع المبلغان فى رصيدنا دون أن نتبين الخطأ».

«وعندما سألت عبد العظيم لقمة: كيف حدث ذلك؟ قال: إن محاسب الشركة عادة ما يركز كل همه فى البحث عن مستحقات الشركة لدى الغير، أما ما يكون قد دخل فعلا فى حساب الشركة فلا يهتم بمراجعته كثيرا ليتبين ما إذا كان به زيادة من عدمه، لأنه يعتبره مبالغ تحت اليد، ولا يتم بحث إجراء حساباتها إلا بعد فترة من الزمن

عند إجراء حسابات عامة، أو حسابات خاصة بالعملية التى يحدث فيها مثل هذا الأمر، لذلك فمن الصعب جدا كشف هذا الخطأ فى حينه، خاصة أن الشركة ضخمة ومتشعبة ومنتشرة فى أماكن كثيرة فى الظهران والخرج، والرياض وجدة والدمام».

«وعندما سألت عبد العظيم عن الطريقة التى تصرف بها قال لى: إن محاسب وزارة الدفاع السعودية استدعاه وأخبره بذلك الموضوع وشرح له وجهة نظرهم، ووعده عبد العظيم ببحث الأمر».

«وعندما عاد إلى الشركة طلب من المحاسبين مراجعة الموقف بالكامل، وثبت أن هذا المبلغ دخل فعلا فى حسابنا عن طريق الخطأ، ليس لأننا وجدنا ما يثبت أن هذا المبلغ قد دخل إلى حسابنا عن طريق الخطأ، ولكن وجدنا أن رصيد حساباتنا عن العمليات التى قمنا بتنفيذها يتضمن زيادة هى قيمة هذا المستخلص الذى تكرر صرفه مرتين، لذلك قرر ألا يتصرف إلا بعد أن يضع الصورة كاملة بين يدى».

«قلت: إذاً أنت متأكد مما تقول؟».

«قال: نعم».

«وذهبنا فى صباح اليوم التالى ومعنا محاسب الشركة إلى وزارة الدفاع السعودية لإنهاء هذا الموضوع معها، وذهبنا فى الصباح كما اتفقنا».

«التقينا بالحاج جمعة المحاسب المختص فى الوزارة بحساباتنا، وهو ما يزال على قيد الحياة».

«وجدت الرجل مهزوزا، وعلى وشك الانهيار، ويرتجف، لأن المبلغ كبير، والأهم من هذا كله أنه ليس هناك ما يثبت أننا حصلنا على هذا المبلغ عن طريق الخطأ إلا ضميرنا فقط».

«وسألت الحاج جمعة، وكان معه معاونه الحاج حسين السمكرى رحمه الله: ماذا حدث يا حاج جمعة؟»

«فروى لى الواقعة بالتفصيل، ثم أضاف يقول:

«إن هذا المبلغ فى ذمتك، وتستطيع أن تنكره كما تستطيع أن ترده، فأنت صاحب القرار، ولك أن تتصرف كيفما يحلو لك لأن الخطأ خطؤنا وليس لدينا ما يثبت أحقيتنا فى المبلغ، ولكن أنت الذى لديك ما يثبت أن هذا المبلغ مبلغك، مع أنه دخل خطأ إلى حساباتك».

«وكانت مفاجأة للرجل عندما قلت له: أنا لا أقبل الحرام».

«جرت الدماء فى وجه الرجل، واستعاد تماسكه وقال دون أن يدرى: صحيح؟».

«ضحكت وأن أقول له: صحيح ياحاج جمعة».

«وسألته: هل أجد عندك ورقة بيضاء».

«قال: كل أوراق الوزارة تحت أمرك».

«قلت ضاحكا: أريد ورقة بيضاء واحدة».

«فأعطانى الرجل ورقة وأخرجت قلمى من جيبى وكتبت عليها إقرارا منى بخط يدى لوزارة الدفاع السعودية يفيد بأننى تسلمت مبلغ ثلاثة عشر مليون ريال، وأن المبلغ طرف شركتى، ومستعد لأن يخصم لحسابكم من المستخلصات التى تستحق لنا طرفكم».

(٢٩)

ثم يبلور لنا عثمان أحمد عثمان انطباعاته عن المكاسب طويلة الأمد التى تحققت له نتيجة هذا السلوك المحترم:

«وعندما سلمت الورقة للرجل وقرأها نهض من فوق مقعده،

وجميع العاملين معه يحيوننى ويحتضنوننى ويقبلوننى، والتفوا حولى بعد أن التقطوا أنفاسهم التى حبسوها طويلا».

«تصوروا أنه ليس من المعقول أن يرد مقاول مثل هذا المبلغ الكبير، خاصة أنه دخل حساباته بطريقة صحيحة مائة فى المائة، وتصوروا أن المحاولة التى تمت منهم هى محاولة يائسة، ولكن فعلوها من قبيل جس النبض، لذلك كان تصرفى مفاجأة كبيرة بالنسبة لهم، مع أنه كان تصرفا عاديا بالنسبة لى».

«ولم يقف رد الفعل عند حد مكتب الحاج جمعة كبير محاسبى وزارة الدفاع السعودية، ولكن ملأ الخبر المملكة كلها بطولها وعرضها، وكانت هذه القصة على كل لسان، بل كانت حديث المجتمع السعودى كله بمختلف مستوياته».

(٣٠)

وللمهندس عثمان أحمد عثمان أن يفخر بكتابه وبما احتواه من مثل هذا الحديث، وهو كما يراه لا يهمل الحديث عن عناصر الإرادة على نحو ما يتحدث عنها خبراؤها الأكاديميون، لكنه كما أشرنا من قبل يخاطب المواطن البسيط بهذه المفاهيم، وفضلا عن هذا فإنه حريص على أن ينتصر للرأى العام، وللحس العام.

وهو يبلور وجهة نظره فى جدوى العلاقات الإنسانية فيقول:

«إن العلاقات الإنسانية فى أسمى صورها هى المدخل الوحيد والصحيح للإدارة الناجحة، التى تقود عملاً ناجحًا، نستطيع أن نمكن له من خلال أشياء صغيرة وبسيطة غير مرئية لا يستطيع أن يراها أى إنسان، ولكن ذلك الذى يراها ويستطيع أن يدرك أبعادها يكون قد امتلك كل كنوز الدنيا ووهبه الله خيرًا عظيمًا».

(٣١)

وبعد صفحات حافلة بمثل هذا الحديث الذكى يضرب لنا صاحب هذه المذكرات بعض الأمثلة الذكية على النجاح الذى يمكن تحقيقه من خلال العناية بالعناصر الإنسانية فيقول:

«فمثلاً عندما كنت أشرب كوبًا من الشاى مع أحد السائقين، أو أتناول معه طعام غذائه، لا تتصور المفعول السحرى والنتائج التى تترتب على مثل هذا التصرف، فبدلا من أن ينقل هذا السائق أربع حمولات فى اليوم كنت أجده ينقل خمس حمولات، تتجاوز ما هو مطلوب منه مقابل الأجر الذى يتقاضاه، دون أن أدفع شيئًا أكثر من أننى اقتربت منه».

«إذا أردت أن تصبح رجل أعمال ناجحا، أيا كان عملك، إذا أردت أن تحقق الملايين من المال، فلا تجعل الفلوس هى هدفك فى الحياة لأنها لن تأتى إليك، ولكن اجعل هدفك القيم والمثل وحب الناس، كن مليونيرًا فى أخلاقك ومعاملاتك أولا، يسعى إليك المال من حيث لا تدرى وبلا حساب، هذا هو الطريق، إذا أردت أن تصبح كبيرًا، أو إذا أردت أن تتحول إلى مليونير».

«فالقيادة ليست بالأمر السهل، فهى تحتاج إلى مرونة وتمرس وخبرة وقدرة، ولم أضرب رأسى فى الحائط حتى ولو مرة واحدة، وقد تعودت أن أكون سهلا، فكلما وجدت طريقًا غير مُعبد أو ممهد تركته وانتقلت على الفور إلى البحث عن طريق آخر، ولم آخذ المسائل فى يوم من الأيام مأخذ العناد والتشبث بالرأى، ولكن كثيرًا ما تراجعت كلما اكتشفت أن الطريق الذى أسير فيه، يحتاج إلى إعادة نظر».

(٣٢)

ويحرص عثمان أحمد عثمان على أن يظهر اعتزازه المعروف بكفاية العامل المصرى وقدراته الفذة، وهو يدلل على هذا المعنى ويعدد كثيراً من الوقائع منها ما يرويه عن الميكانيكى الذى استطاع أن ينقذ سيارات الشركة فى أثناء عملها فى السد العالى على حين فشل الخبراء الروس فى حل هذه المشكلة:

«أثناء العمل فى السد العالى، بينما كانت السيارات تقوم بنقل ناتج الحفر لشق المجرى الجديد لنهر النيل، وإلقائه لسد المجرى القديم، حدثت أكثر من حادثة ملفتة للنظر، كانت سببا فى أن أسهر الليالى أفكر فى أمر حدوثها وسببه، وكيفية تلافى هذا السبب، ولم أهتد إلى رأى، وظلت المشكلة مقلقة بالنسبة لى، خاصة أن انزعاجى كان شديدا لأن مثل هذه الحوادث تكررت أكثر من مرة فى أيام قليلة».

«فماذا كان يحدث».

«عندما كانت السيارة تذهب إلى موقف تفريغ حمولتها كان السائق يحاول أن يتخذ الوضع السليم لإلقاء الحمولة فى عرض النهر، وإذ بالسيارة فجأة تهوى إلى الخلف وتقع من فوق حافة النهر الذى تفرغ حمولتها من فوقه إلى أعماقه، ولم أجد مبررا لهذا الذى يحدث، خاصة أن السيارة جديدة، والسائق ماهر».

«وهذا الموضوع من الممكن أن يؤتى آثارا خطيرة على العمل، إذا ما تكرر حدوثه بهذا الشكل».

«وبينما كنت غارقا فى حيرتى وجدت عاملا ميكانيكيا فى أحد المواقع التى كنت أقوم بزيارتها وقد طلب مقابلتى، وحاول مَنْ كانوا معى منعه، فصرخ بأعلى صوته وهو يقول: أنا أعرف لماذا تتساقط سياراتنا الواحدة بعد الأخرى فى نهر النيل».

«وحاول مَنْ معى تجاهله واعتبروه مجنونا، وحاولوا إبعاده عنى، ولكن بحكم خبرتى مع العامل المصرى ومعرفتى له، استوقفنى هذا الميكانيكى العملاق واستدعيته، وجلست معه لأسمع منه ما يريد أن يقوله، فلا يصح أن نتجاهل رأيا دون أن نسمعه مهما كان شأن صاحبه، فقد يكون هذا الرأى مفيدا».

«وكان فى ذلك الوقت قد انتهى الفنيون من دراسة الموقف وأعدوا تقريرا تأكدوا فيه من سلامة السيارات، وأن ما يحدث ليس عيبا فى السيارات ولكن لأسباب أخرى.. ما هى؟ لم يتوصل إليها أحد».

(٣٣)

بعد كل هذا التشويق يصور لنا عثمان أحمد عثمان الحوار الفنى الذى دار بينه وبين العامل البسيط بطريقة محببة إلى النفس فيقول:

«صممت أن أستمع إلى وجهة نظر هذا العامل إلى آخرها، فماذا قال؟».

«قال لى: إن خرطوم الفرامل فى هذه السيارة مصنوع من المطاط، فعندما تقف السيارة فوق منحدر وهى محملة ويدوس السائق على الفرامل فإن هذا الخرطوم يقطع فتصبح السيارة بلا فرامل فتهوى من فوق هذا المنحدر إلى النيل».

«وسألته: وما هو العلاج؟».

«فأجابنى بأنه بسيط وسهل، ولا يكلف شيئا، ولا يتعدى قيامنا باستبدال خرطوم المطاط بخرطوم آخر يصنع من النحاس» (يقصد: وضع خرطوم النحاس بدلا من خرطوم المطاط)».

«وعندما سألته عمن ذا الذى يستطيع أن يقوم بذلك العمل؟ قال: أنا مستعد لأن أجرى التجربة».

قلت: أين؟».

«قال: هنا فى ورشنا، وتركت له الفرصة لكى يجرى تجاربه، ووعدته بأننى فى انتظار نتائجه».

«وفعلا أجرى هذا الميكانيكى العملاق تجاربه، ونجحت التجارب التى قدمها عندما طبقناها على سيارة، وعلى أساس من نجاح تجاربه قمنا بتعميم هذا الاختراع فى خرطوم الفرامل فى جميع اللوريات التى كانت تعمل فى العملية».

«ومن يومها لم تحدث حادثة واحدة من تلك الحوادث التى أزعجتنى وكان يمكن أن يترتب عليها المزيد من النتائج الخطيرة التى لا تحمد عقباها».

....

«هذا هو العامل المصرى البسيط الذى لم يدرس الهندسة، ولم يدرس فى الجامعة، نجح فى إجراء تعديلات جوهرية على السيارات اللورى الروسى، التى فشل الخبراء الروس أنفسهم فى إيجاد علاج لما تبين من أخطاء فنية فى تصميمها».

(٣٤)

ويضع المهندس عثمان أحمد عثمان أيدينا - فى بساطة وتواضع - على حقيقة أن العامل المصرى كان أكبر عنصر من عناصر النجاح فى أعماله خارج مصر، وهو يقارن لنا، من خلال قصة حقيقية، مقارنة واضحة ودقيقة بين عطاء العامل المصرى والعامل المالطى على سبيل المثال فيقول:

«كنت أقوم بتنفيذ عملية كبيرة فى ليبيا، وقت أن كان يتربع على عرشها السنوسى، وكان يحكم مصر وقتها نظام الحكم السابق».

«وحدث خلاف بين نظام الحكم فى مصر ونظام الحكم فى ليبيا، وعلى أثره استدعانى عبدالحميد البكوش، الذى كان يشغل منصب

رئيس الوزراء هناك فى ذلك الوقت، وطلب منى تصفية جميع أعمالى فى ليبيا، وكان ذلك لأسباب سياسية، وكانت هناك عملية لم تستكمل بعد فطلبت منهم الانتظار إلى ما بعد الانتهاء منها، ولكنهم اقترحوا استجلاب عمال من بلاد أخرى، لكى نقوم بإنجاز ما لم يتم الانتهاء منه فى العملية، وقمت بإرسال مهندسين من الشركة، إلى كل من مالطة وقبرص واليونان للتعاقد مع عاملين من هذه الدول..»

«وبعد أسبوعين عادت هذه الوفود لتقول لى: ليس هناك لاستكمال العمل من سبيل سوى العامل المصرى الصابر الصامد العملاق، فماذا وجدوا هناك؟ وجدوا أن نجار المسلح المالطى يطلب مرتبا قدره مائتا جنيه فى ذلك الوقت، بينما كان مرتب نجار المسلح المصرى لا يزيد عن خمسين جنيها ليس ذلك فحسب، بل إن هذا النجار المالطى يطلب منا أن نوفر له، شقة يسكن فيها هو وزوجته وأولاده على حسابنا، وندفع له ثمن تذكرة الطائرة ذهابا وإيابا هو وجميع أفراد أسرته، وأحد شروط التعاقد أيضا أن يعمل هذا النجار المستورد، ثمان ساعات فقط تتخللها ساعة راحة، ثم ندفع له مبلغا مقدما وهو ما يزال فى بلده».

«ثم بعد كل هذه الشروط لا يحضر إلى العمل، إلا بعد ثلاثة شهور، من تاريخ التعاقد معه».

«أملت مالطة علينا هذه الشروط وبينما كنا نحن هناك يقيم كل ثمانية منا فى شقة واحدة، ليس العمال فقط، ولكن كبار المسئولين أيضًا، من مديرهم إلى خفيرهم، بمن فيهم عثمان أحمد عثمان نفسه، نفس الموقف وجدناه فى قبرص، وفى اليونان».

(٣٥)

وهكذا نستطيع أن ننتهى من قراءة صفحات كتاب «تجربتى» ونحن مهيئون تماما لتقبل آراء ثورية يبديها هذا المهندس رجل الأعمال فى

أسلوب تعيين الخريجين فى فصل كامل يجعل عنوانه «القوى العاملة مقبرة للشباب»، وليس هذا الفصل بكفيل باستعراض آراء عثمان فى هذا الصدد فحسب ولكننا لابد وأن ندل قارئنا على الأفكار القيمة التى يضمها حتى وإن كانت مثل هذه الأفكار قد أصبحت غير قابلة للتطبيق فى مصر المعاصرة

(٣٦)

ويبدو أن المؤلف قد قاد نفسه أو قاده الحوار لأن يخصص فصلا من كتابه بعنوان «كيف نبنى مصر» وفى هذا الفصل أيضا نصائح قيمة، لكنها نصائح مشاعة حتى إن كل الناس يعرفونها، وإذا كان الأمر كذلك فإن عثمان يتحدث عن هذه الحقائق وبهذه الحقائق فى إطار انتقاده (فقط) لنظام حكم الرئيس عبد الناصر.

وحين ينحاز عثمان أحمد عثمان للقطاع الخاص فإن هذا مفهوم بل ومشكور لأنه يدافع عما اعتنق من فكر وما أدى من جهد، ولكن هذا الحديث لن يستحق كامل الاحترام والتقدير إلا إذا التزم عثمان فى الجانب الآخر بتقدير الظروف التى دفعت زعيما كعبد الناصر إلى طريق الاشتراكية والتأميم حتى وإن كان قد أخطأ فى هذا الطريق!!

(٣٧)

أما موقف صاحب هذه المذكرات من الانفتاح الاقتصادى فموقف ذكى جدا وسابق لمواقف الاقتصاديين المنظرين دفاعا عن هذا القطاع، حتى إنه يدافع عن السلبيات على أنها من طبائع الأشياء وأنها إلى زوال، وها هو يقول:

« ... لما كان الانفتاح هو إعادة صياغة جديدة للحياة الاقتصادية، فلابد أن تحدث أثناء عملية إعادة الصياغة «خلخلة» لابد منها، وفى

مثل هذه الظروف لابد أن تطفو على السطح ظواهر غير طبيعية، لا يصح أن نأخذ منها مقياسًا للأمور فنعمم نتائجها مع أنها غير عرضية، من هذه الظواهر أن مجموعة تستطيع أن تحقق غناءً فاحشًا فى سرعة مذهلة، فكما أن للحروب تجارًا، فلابد أن يكون للسلام تجار، وأيضًا للانفتاح تجار».

«ومن هذه الظواهر أيضا الإقبال على النواحى الاستهلاكية بشكل كبير، وهذا أمر طبيعى أن يحدث بعد طول حرمان، ولكن عندما تستقر الأمور، وتمر هذه الفترة لن نجد الغث، ولا يستطيع الاستمرار إلا ما هو ثمين، ويعود التوازن مرة أخرى، وتبدأ الحياة فى السير طبقا للمفاهيم الجديدة».

(٣٨)

أما أبلغ ما فى هذه المذكرات فى رأيى هو الفقرة التى يصوغ فيها عثمان العلاقة بين الحكومة ورجال الأعمال على أدق ما يكون التصور الفاهم لهذه العلاقة وحدودها وهو يقول:

«وليس هناك رجل أعمال يقف من السلطة موقفًا معاديًا، ولا يستجيب لتعليماتها بمجرد الإشارة إليه».

....

وربما كان هذا القول صائبا تماما حتى ما بعد الفترة التى نشر فيها عثمان مذكراته، لكن المؤسف أن عثمان قد مات قبل أن يرى سيطرة نوع ما من رجال الأعمال على كل مقدرات الحكومة.

(٣٩)

وفى مقابل هذا الإعجاب اللامتناهى بالإنسان المصرى لا يجد

عثمان حرجا فى أن يتهم بعدم الفهم كل مَنْ تولى مصر ولم يفهم طبيعة شعبها!!

كذلك يبدى عثمان أحمد عثمان إعجابا لا حدود له بالإنسان المصرى فى مواضع مختلفة من كتابه هو يبلورها جميعا فى آخر فقرات كتابه، ولا نملك إزاء هذا الإعجاب إلا الإعجاب الشديد:

«ولذلك فمن أول قراءة لتجربة أربعين سنة كاملة منذ بدأت قدماى تطآن السوق كمقاول أستطيع أن أقول: مصر كبيرة بتاريخها.. مصر كبيرة بتراثها.. مصر كبيرة بنيلها.. مصر كبيرة بأبنائها.. كبيرة بكل شىء فيها».

«لقد خلقها الله سبحانه وتعالى.. وأعطاها مقومات النجاح التى مكنتها من أن تقيم أول وأعظم حضارة صنعها الإنسان».

«أقول ذلك لأننى وضعت يدى على عناصر قوة مصر.. وتعاملت مع كل مَنْ تعاملت معهم.. فى داخلها.. وفى خارجها على أساس من هذا الفهم».

«إذا قلنا إن مصر صاحبة تاريخ، فإن هذا التاريخ لم يأت من فراغ.. ولكن بسبب ما أوتى الإنسان المصرى من قدرات».

«إذاً الإنسان المصرى لديه ملكات خاصة، إن لم نجدها فيجب أن نبحث عنها».

«وإذا ما كانت عوامل التعرية والأيام قد أخفتها، فلابد أن نظهرها، ومَنْ يستطيع أن يفهم هذه الإمكانيات، ويتعامل معه على أساسها، يستطيع أن يحصل منه على الكثير، ويستطيع أن يحقق معه وبه المستحيل».

«وأعتقد أنه فى رأيى أن أى مستحيل يمكن أن يصادفنا لن يرقى إلى المستحيلات التى صنعها قدماء المصريين، وهى موضع دراسة العالم كله، فمنها ما كشف سرها، ومنها ما لايزال غامضا أمامه، رغم كل ما أحرزه الإنسان الحديث من تطور».

«ومَنْ لا يفهم هذه القوة فى الإنسان المصرى، تلك القوة التى صنعت كل هذا التاريخ، يكون قد فاته الكثير، ويظل الإنسان المصرى لغزا بالنسبة له».

«وكان عدم فهم كل مَنْ تولى أمر مصر لطبيعة شعبها سببا فى كل ما أصابها».

(٤٠)

وهو حريص على أن يذكر بعض مظاهر تكريم الرؤساء الأجانب له باعتزاز:

«وعندما كان السادات يكرمنى بوشاح النيل، تذكرت فى تلك اللحظة عددا من الشخصيات العالمية التى التقيت بها فلى حياتى، بينما كان يجول بخاطرى شريط ذكرياتى، فى محاولة منى لأعرف أين أنا من السياسة؟».

«التقيت فى عام ١٩٧٥ مع برونو كرايسكى مستشار النمسا، وكنت وقتها وزيرا للتعمير».

«وسألنى الرجل عن أوجه التعاون التى يمكن أن تتعاون فيها بلاده مع بلادى؟».

«فقلت له: إننا نحتاج فى مجال التعمير إلى الأخشاب».

«وقال لى الرجل: إن سوق الأخشاب يعانى من حالة ركود فى بلادنا، وأنتم تحتاجون إليها، لذلك فإننا نضرب عصفورين بحجر

واحد، نتعاون مع بلدكم، وفى نفس الوقت نروج بضاعتنا الراكدة».

«أراد الرجل أن يتعاون مع صديقه فى المجال الذى يخدم من خلاله بلده».

«وتذكرت أيضا فى تلك اللحظة لقائى مع هيلموت شميت المستشار الألمانى، وتذكرت حديثه عن حرصه على مصالح بلده عندما قال للرئيس السادات: إن بلاده تنتج قاطرات السكك الحديدية،، وإنها تعانى من ركود فى تلك السلعة فى ذلك الوقت».

«وكانت مصر فى حاجة إلى قاطرات، فاقترح الرجل أن تشترى مصر ما تحتاجه من تلك القاطرات من بلاده، على أن تسدد ثمنها طبقا ما تسمح به ظروفها».

«وبذلك يكون قد تعاون مع مصر، فمدها بما تحتاجه منه، وفى نفس الوقت أنقذ مصانع بلاده من التوقف، ومن أن يتسبب ذلك فى انتشار البطالة فى بلاده».

«وخطر على بالى فى تلك اللحظة أيضا لقائى فى باريس مع الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان، الذى راح يتحدث معى عن أوجه التعاون التى كان ينبغى أن تتعاون فيها بلاده مع مصر، وكيف أنه يريد أن يمد تلك الجسور بما يحقق مصالح البلدين».

(٤١)

بقى أن أذكر للقارئ عجائب الأقدار فى أمر هذا الكتاب، فقد كان الرئيس أنور السادات فى أول عهده يرد على اليساريين فى خطبه السياسية بأنهم يلبسون له «قميص عبد الناصر» إشارة إلى الخلاف الذى حدث عقب مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه وتولى على بن أبى

طالب الخلافة، ومطالبة معاوية والأمويين له بالانتقام لمقتل عثمان وكانوا يتخذون لذلك رمزًا هو رفعهم قميص عثمان فى وجهه، وكان أنور السادات لا يفتأ يسخر من الناصريين واليساريين ومَنْ على شاكلتهم بتعبير قميص عبد الناصر أو قميص عثمان، إلى أن كتب المهندس عثمان أحمد عثمان هذا الكتاب ونشره وهاجم فيه عبد الناصر بضراوة فإذا بالسادات لأول مرة يلبس لعثمان (ولاحظ الصدفة فى الاسم) قميص عبد الناصر!! وأصبح الأمر كما هو شأن الحياة الساخرة منا جميعا.

وقد اضطر عثمان أن يستقيل من منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية الذى كان قد تولاه منذ فترة قليلة، وقد أعلن السادات نفسه أنه لم يطلع على كتاب عثمان إلا بعد أن نشر، وبعد أن نشر مصطفى أمين فقرة منه فى عموده اليومى قرأها (الرئيس) حسنى مبارك (نائب الرئيس حينذاك) وأطلع الرئيس عليها، وهكذا ارتدى السادات لعثمان قميص عبد الناصر بعد أن كان اليساريون يرتدون للسادات قميص عثمان!!!

وأصبحت الملاءمة السياسية تقتضى أن يخرج عثمان من وزارة السادات بسبب كتاب أبلى فيه عثمان كل البلاء ليثبت عظمة السادات على حساب عبد الناصر فإذا بأنور السادات نفسه يثأر لعبدالناصر وكان هذا هو الحل الأمثل أو الأكثر ملاءمة على كل حال.

(٤٢)

وخلاصة القول فى هذه المذكرات أنها خفيفة الدم، خفيفة الوزن، كما أنها خفيفة على القلب والعقل، وهى لا تجهد قارئها بالخلافات ولا بالاختلافات، ولا تجهده بالنظريات والأيديولوجيات، وهكذا يسهل عليه هضمها حتى إن احتوت ما هو ثقيل على النفس.

* * *

الباب السابع

سنوات مع عبد الناصر

مذكرات ضياء الدين داود

(١)

يتمتع الأستاذ ضياء الدين داود بوضع خاص جدا بين وزراء الثورة جميعا، حتى ليمكن تسميته من بينهم «الشهاب الخاطف»، فقد لمع بسرعة شديدة جدًا لم تتح لأحد غيره ممن استوزرتهم الثورة، ويكفى أنه انتقل من عضوية مجلس الوزراء إلى عضوية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى سبعة شهور فقط أو قل فى مائتى يوم، ليكون من بين الثمانية الكبار فى الوطن كله جنبا إلى جنب مع الاثنين الباقيين فى السلطة من أعضاء مجلس قيادة الثورة (أنور السادات وحسين الشافعى) وقد تقلدا منصبى نائب رئيس الجمهورية وعضوية مجلس الرئاسة من قبل، ومع رئيس الوزراء السابق على صبرى، ومع واحد من أهم الضباط عمل وزيرًا ونائبا لرئيس الوزراء منذ أوائل الستينيات هو عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى، ومع وزير مخضرم قضى مع الثورة ١٦ عاما مسئولا عن الخارجية ونائبا لرئيس الوزراء وهو الدكتور محمود فوزى، ومع وزير مخضرم آخر قضى مع الثورة ١٢ عاما وزيرا ونائبا لرئيس الوزراء فضلا عن أنه شغل دوما موقع القبطى الرسمى الأول وهو د. كمال رمزى استينو، ومع تكنوقراطى بارز عمل منذ أوائل الستينيات وزيرا لأكثر من وزارة مهمة هو الدكتور محمد لبيب شقير..

مع هؤلاء جميعا دخل ضياء الدين داود محامى الأقاليم الشاب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى التى لم يستطع عزيز صدقى وسيد مرعى وحسن عباس زكى أن يدخلوها ولا أن يحصلوا حتى على ثلث ما حصل عليه داود من أصوات.

هنا قد يمكن لنا أن نقول: إن مؤلف هذه المذكرات يمثل النموذج الذى تقدمه الانتخابات التى تجرى لشغل المواقع العليا فى ظل حكم شمولى حيث تكون هذه الانتخابات على مراحل متعددة، تبدأ بوحدات أساسية ثم مستويات المراكز فالمحافظات فالدولة كلها.. وهذا هو ما حدث فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى فى ١٩٦٨. ومن المفترض إذًا أن يهتم كُتاب تاريخ عهد الثورة (مستقبلا) بالبحث فى العوامل المؤهلة (أو غير المؤهلة) فى شخصية ضياء الدين داود حين يتتبعون صعود الأشخاص فى عهد الثورة، وديناميةهذا الصعود، وما يدل عليه، وما يعنيه.

(٢)

ويصبح الأمر أكثر مدعاة للتأمل والدرس إذا علمنا أن صاحب هذه المذكرات لم يمض فى هذا المنصب الرفيع إلا سنة ونصفا فقط، أصبح بعدها مباشرة متهما فى قضية ١٥ مايو، ولأنه لم يكن وزيرًا ساعة الاتهام فإنه لم توجه إليه تهمة «الخيانة العظمى» التى يستلزم التكييف القانونى لتوجيهها أن يكون المتهم وزيرًا عاملاً شاغلاً لهذا الموقع فى مجلس الوزراء، بينما لا يجوز توجيهها لعضو اللجنة التنفيذية العليا مثلا.

ولكن ضياء الدين داود فى الواقع كان متهما بأكثر من الخيانة العظمى على الأقل فى نظر صديقه (أو مشجعه القديم) الرئيس أنور

السادات نفسه، فقد بدأ بزوغ نجم ضياء الدين داود كنجم فى مجلس الأمة الذى كان أنور السادات نفسه هو رئيسه.

وهكذا قضى مؤلف هذه المذكرات معظم عهد أنور السادات فى السجن إلى أن أفرج عنه لظروف إنسانية، وقد نشرت مجلة أكتوبر - حين كانت لا تزال حديثة الصدور - نص الرسالة التى بعث بها ضياء الدين داود إلى سيد مرعى رئيس مجلس الشعب يومها، وأحد المقربين من الرئيس السادات ملتمسا العفو.

وفيما بعد وفاة الرئيس السادات تطلع صاحب المذكرات إلى معاودة نشاطه فى العمل السياسى وكان عليه أولاً أن يكسب قضية رفعها من أجل إلغاء العزل السياسى المفروض عليه باعتباره من أقطاب ١٥ مايو، وقد فعل، ورفع القضية وكسبها ثم ابتدأ يشارك فى الحياة السياسية بكتابات متناثرة، وها هو ذا فى ١٩٨٤ ينشر كتابا عن ذكرياته يعطيه عنوان «سنوات مع عبد الناصر».

(٣)

هذا الكتاب هو موضوعنا فى هذا الباب، والكتاب فى رأيى يمثل أهمية خاصة؛ لأنه نموذج لرؤية وزير يمثل نموذجًا فريدًا بين وزراء الثورة جميعا على نحو ما قدمنا للقارئ.

ونحن نلاحظ من خلال مطالعتنا لكتابه أنه قد كان لابد لصاحب هذه المذكرات من أن يؤهل أو يهيئ لنفسه، نظريا، مكانة متميزة فى الفكر الاشتراكى، وهو الفكر الذى ساد المجتمع الذى دفع به إلى الصدارة ، وقد فعل الرجل ما تصوره مهما أو ضروريا.

ونحن هنا نجده يبدأ هذا الطريق شأن معظم الاشتراكيين بالقرب من عباءة حركة الإخوان المسلمين..... تستهويه تلك الحركة ولكنه بعد

شىء من التفكير يعرض عنها، وها هو يعبر عن هذا المعنى المطروق ويقول فى فقرة من كتابه:

«... كنت بحكم نشأتى وقراءاتى الدينية قد أعجبت بفكر الإخوان المسلمين ونشاطهم وكثيرا ما استمعت إلى خطب المرحوم الشيخ حسن البنا حيث شد إعجابى وانبهارى (قد نستطيع التحفظ هنا لأن ضياء الدين داود كان طالبا جامعيا فى الإسكندرية بعيدًا عن القاهرة وفيما قبل ذلك كان بعيدًا عن القاهرة أيضا ولم تكن أجهزة التسجيل يومها متاحة)، ولكننى أيضا لم أقتنع بالانضمام إليهم، ولم أتخذ موقفًا محددًا من أفكارهم ومن القضايا التى يثيرونها، ولكن أثارتنى بعض تناقضاتهم فى المواقف السياسية والعجز عن تحديد الموقف بشكل مُقنع من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى كانت مطروحة للجدل والحوار فلم يتجاوزوا تقريبا مرحلة الشعارات العامة، ولم أكن قد قرأت بعد شيئا عن الاشتراكية اللهم إلا ما كان يدرس لنا بصورة مبسطة ومن زاوية معادية ومحبذة للمذهب الفردى والرأسمالى فى أغلب الأحيان..».

(٤)

وسرعان ما ينتقل ضياء الدين داود إلى الحديث المبكر عن الاهتمام المبكر بقضية العدالة الاجتماعية، وبجوهر هذه القضية ونحن نقرأ كلمات هذا المؤلف فى مذكراته، فنحس أنها تعكس تفكير رجل قارب الستين، أكثر مما تعكس تفكير الشاب الذى يتحدث عنه هذا الرجل، وهنا فإن الأستاذ ضياء الدين داود ربما فشل من حيث لا يدرى أن يُكسب حديثه مسحة الصدق الفنى.

ونحن نراه يتحدث عن صديق تفاعل معه بفكره، وربما جاز لنا أن

نتساءل عن السر الذى جعل صاحب المذكرات يبخل علينا باسم صديقه هذا!:

«ولم تكن مبادئ العدالة الاجتماعية عندى تأخذ شكلا أو تصورًا محددًا، وكان مردها عندى إلى مشاهد واقعية وعاطفية ودينية ولدت لدى الإحساس بمعاناة الناس، والتفكير من أجل تغيير ظروف حياتهم، وتحقيق مجتمع يسوده عدل أكثر ومساواة حقيقية، تمحو المظالم التى تثقل كواهل الناس، وتضغط عليهم وتجرح آدميتهم».

«ولكن أحد زملائى بالدراسة كان كثير الحوار معى حول الفكر الاشتراكى وربطه بالفكر الدينى، وخاصة ما كان ينقله عن الصحابى الجليل أبى ذر الغفارى والفاروق عمر بن الخطاب والإمام على بن أبى طالب - رضى الله عنهم - ومواقفهم وآرائهم».

«ولكنى كنت أقيم سدًا بين ما يقول وبين عقلى، كنت متأثرًا بعاطفة دينية جارفة متأثرة بما كان يثار حول الاشتراكية من دعايات بأنها مذهب الإلحاد والإباحية وأنها تقيم مجتمعات متحللة من كل القيم، ومن ثم، وبغير تعمق أو معرفة كنت أنفر منه وأتصور ما يقوله لى بأنه مجرد عمل دعائى وإغوائى، كما كنت أتصور أنه يمارس معى عملية تشكيك وتصيد لكلمات أبى ذر».

(٥)

وعلى هذا النحو من اعتذار ضياء الدين داود المهذب لنفسه عن مجرد الاقتراب من حركة الإخوان المسلمين نجده أيضا يعتذر بصورة أكثر تهذيبا عن وقوفه فى صف غير صف تيار الأغلبية الوطنية المتمثل فى الوفد، ومع هذا فإنه يعترف بمدى صعوبة موقفه حين حاول الخروج عن الإجماع الوطنى فى دائرته ويقول:

«... وفى أواخر سنة ١٩٤٩ ولم تمض شهور على تخرجى واشتغالى بالمحاماة بدأ الإعداد لانتخابات مجلس النواب، وكان حسين سرى قد شكل وزارة لتجرى انتخابات بعد فترة من حكم أحزاب الأقلية وإبعاد الوفد صاحب الأغلبية عن الحكم، ووجدت نفسى متورطاً فى معركة انتخابية أساعد فيها زميلا من المحامين المرشحين فى دائرة فارسكور حيث تقع بلدتى الروضة، وكان الزميل المرشح منتميا للحزب السعدى، وكان التيار الشعبى جارفا وشديد الحماس للوفد، ولمصطفى النحاس باشا، وبالتالى لمرشحى حزب الوفد، وقاسيت محنة شديدة وتجربة قاسية بالوقوف ضد هذا التيار الجارف الشعبى بحيث كان يصعب علىّ إقناع أقرب الناس وكأننى أدعوه لتغيير دينه».

«وفى تلك الانتخابات احتككت عن قرب بأساليب الانتخابات قبل الثورة حيث كانت تستعمل الأموال بكثرة لرشوة الناخبين، وكان هذا أمرا مألوفا ومقدورا عليه بحكم انتماء المرشحين إلى الطبقات الثرية والمالكة، ولكن كل تلك الأساليب لم تفلح فى التصدى للتيار الجارف لصالح مرشحى حزب الوفد».

(٦)

وعلى هذا النحو أيضا نجد مؤلف هذه المذكرات وهو يجاهر بكراهيته المبكرة لنظام اختيار العُمد خصوصًا بعد تجربته فى انتخابات عام ١٩٤٩، نجده يعترف لنا بأنه حرص على السعى لإلغاء منصب العمدة فى قريته وذلك بإنشاء نقطة شرطة فيها وذلك بعد ما شارك بنفسه فى الصراعات والمنازعات الريفية حول هذا المنصب:

«... وقد كانت من مساوئ الحزبية حتى بالنسبة لحزب الوفد الذى كان ينبغى أن يتنزه عن ذلك بحكم أغلبيته الساحقة، لجوء كل

حزب عند تولى الحكم للتنكيل بالمنتمين للأحزاب الأخرى، والذين كان لهم موقف ضد مرشحى الحزب متولى الحكم».

«ومن ثم فإثر تلك الانتخابات والنجاح الكاسح لمرشح الوفد جرت حملة ضخمة فصل فيها عشرات العمد، ونقل فيها عشرات الموظفين إلى أماكن نائية، وإن كان مجلس الدولة فى ذلك الحين قد قضى بإلغاء قرارات فصل العمد وأعادهم جميعا، لكن بعد أن خلف هذا الإجراء صراعات وخلافات شديدة بين العائلات وفى القرى».

«ونال أسرتى نصيب من حملة التنكيل ظللت ببنى وبين نفسى أحس بمسئوليتى عنه».

«ولذلك حرصت عندما سمحت الظروف بعد ذلك على السعى لإلغاء منصب العمدة وإنشاء نقطة شرطة بالقرى، ذلك المنصب الذى دارت بشأنه معارك وصراعات جرفتنى إليها تقاليد الريف والعصبية شبه القبلية، والمنازعات فى الريف التى يبعث عليها الفراغ والصراع على لقمة العيش ثم الفقر».

(٧)

ويعترف ضياء الدين داود بأن هذه التجربة المريرة هى التى شكلت تجربته، بل كونت رؤيته الذاتية (جدا) حول مثل هذه النقطة المهمة فى بناء المجتمع والديمقراطية.

ومن العجيب أننا نرى ضياء الدين داود من حيث لا يدرى يتقمص روح الثورة فى إدانة الديمقراطية بآثارها الجانبية والامتناع عن الحديث عن أى مزايا محتملة لمثل هذه النظم الديمقراطية فيقول:

« ... غير أننى ظللت آخذًا من تلك التجربة أعارض نظام العمد فقد كان هذا المنصب محور التنافس والتنازع، كما أنه ظل رغم

التغيير النسبى فى العلاقات الاجتماعية حكرًا لبعض الأسر المالكة، وكنت وما زلت مقتنعا بأنه نظام مرتبط بالتركيب الطبقى للقرية.. حيث كانت تحتكره بعض الأسر «أسر الأعيان» وهم غالبا من كبار ملاك الأراضى الزراعية كما كانت تحتكر أيضا مراكز السلطة والتأثير فى القرية كرياسة الجمعية التعاونية ومنصب شيخ البلد أو شيخ الخفراء».

«ثم امتدت هذه النزعة بعد الثورة إلى عضوية التنظيمات السياسية أو أماناتها فأصبحت العضوية توزع بين الأسر وأحيانا بنسب محددة وكانت الدوافع دائما المحافظة على المصالح الاقتصادية والحرص على تكريس التمايز الاجتماعى والاستغلال».

«وكانت (العُمدية) إذًا فى نظرى أثرا مرتبطا بالمجتمع الذى قامت الثورة لتغييره والذى تغير فى الريف إلى حد بعيد ومؤثر ومن ثم كان طبيعيًا أن يتغير، ولكن لأن التنظيم السياسى ـ وقت أن كان تنظيما واحدًا ـ ونظام الحكم المحلى لم يصبحا بعد فى درجة الفعالية المناسبة والواجبة رجح الرأى القائل بالإبقاء على نظام العمد إلى أن يتوفر البديل».

(٨)

ونمضى مع صاحب هذه المذكرات حتى يحدثنا عن شعوره الشخصى عندما استمع إلى نبأ قيام الثورة فى ١٩٥٢، ونحن نفاجأ بأنه يتحدث كما لو أنه على علم بقيامها فى وقت محدد، أو كما لو أنه «كان عنده خبر بها»، فهو كما تقول نصوصه: يترقبها منذ الصباح الباكر، وينتظر إعلان بيانها، وهى حالة ينفرد بها ضياء الدين داود من بين كل الذين رووا ذكرياتهم عن هذا اليوم.

وليس هذا الذى يرويه صاحب المذكرات ـ كما نرى ـ إلا صورة من

صور التوحد مع الثورة سواء أوقع هذا التوحد فى بداياتها أم فيما بعد، وليس هذا أيضا إلا تعبيرًا غير واع ممن كتب هذا الكتاب (أياً من كان) عن مشاعره الشخصية فيما قبيل الثورة.

تقول المذكرات:

« ... فى الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تجمعنا فى مقهى مجاور للمحكمة نتابع نبأ قيام الثورة من الإذاعة، وكان التشوق لها شديدا، وكانت التغييرات الوزارية المستمرة وعدم الاستقرار والاضطراب السياسى قد بلغ أشده فى أعقاب حريق القاهرة وقيام حكومة الوفد بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وبدء المقاومة المسلحة فى منطقة القنال ومقاطعة العمل بمعسكرات الجيش البريطانى».

«وكانت كلها مؤشرات لتوقع حدث هام (يقصد: مهم)، ومن ثم كدت أطير فرحا وأذكر أننى هللت فى مقهى كنا نجلس به، وأبديت تخوفى من وجود الملك بالإسكندرية مما قد يعوق الأمل فى خلعه، وانفعل أحد المتحفظين ممن كانوا بالمقهى مذعورًا من كلامى ومندداً بتهور الشباب وما يحمله كلامى من إهانة للملك قد تُورط فى المسئولية، وكادت تنشب بسبب ذلك معركة لولا أن حدث الثورة كان أطغى، والرغبة فى متابعة الإذاعة كانت شديدة».

(٩)

ويذكر صاحب هذه المذكرات بشىء من الثقة بالنفس يُحسب له كيف أنه حاول أن يكون من جنود ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى الميدان السياسى، لكنه لم يفلح فى تحقيق هذا الانضمام مبكرا، وهو يذكر مراحل الفشل التى سبقت وصوله إلى ما وصل إليه.

وهو على سبيل المثال يذكر أنه لم ينجح فى الوصول إلى أية مكانة

فى الاتحاد القومى عند نشأته، وذلك حتى على مستوى المركز، لا رئيسا ولا وكيلا ولا سكرتيرا.

ويرجع ضياء الدين داود السبب فى ذلك إلى سبب تقليدى جدا وهو سيطرة أفراد الأسر القديمة ومنها أسرته هو نفسه.

ويروى ضياء الدين داود رؤيته تجاه هذا الصراع على طريقة الماركسيين فى الحديث عن صراع الطبقات فيقول:

«... وقد ظلت تلك الطبقة طافية على السطح حتى إنه عند تشكيل تنظيمات الاتحاد القومى ومكاتبه تجمعت كل الوجوه التقليدية وخاصة الأسر الكبيرة فى المحافظة، وأغفلوا كل العناصر الشابة الجديدة، وحتى أمثالى من أبناء تلك الأسر الذين يختلف فكرهم أو ارتباطهم خارج ذلك المحيط لم يُدعوا إلى الاجتماع الذى تم فيه الاتفاق على توزيع المراكز المختلفة فى الاتحاد القومى سواء على مستوى المركز أو المحافظة».

«وقد استفزنى هذا المسلك فبادرت إلى ترشيح نفسى رئيسا ثم وكيلا ثم سكرتيرا للاتحاد بمركز فارسكور غير أنى لم أفز ولم أكن مؤهلا للفوز لطبيعة تكوين اللجان وما تخضع له من مؤثرات، ولاتفاقهم على حصر تلك المراكز فيهم ولكنى رغبت بترشيحى أن أؤكد معنى الرفض لهذا الأسلوب(!!!)».

«وكى أؤكد أيضا أنه ينبغى أن تتاح الفرصة لطلائع جديدة تمثل معنى من معانى الثورة والتغيير ولعناصر من خارج الإطار التقليدى الذى كان بتطلعاته، فيما قدرت مصطدما لا محالة مع الثورة ومبادئها والذى كان يواصل منهجه فى الانقضاض على مراكز السلطة حماية لمصالحه وتدعيما لمركزه».

«ولم يكن وجود هذه العناصر فى مواقعها يمثل فى نظر الجماهير أى معنى ثورى بل كانوا يتهامسون بأن هؤلاء يتربصون لاقتناص الثورة واحتوائها»!!!

(١٠)

وحين يروى صاحب هذه الذكريات فى موضع آخر أنه استطاع الفوز فى انتخابات الجمعية الزراعية على مستوى قريته، فإنه سرعان ما يقرن ذلك فى نفس الصفحة بالحديث عن أنه سرعان ما استقال من هذا الموقع المهم لأنه وجد أن أداءه فيه (لم يكن فيما أحسه) متوائما مع الجو العام للعمل فى مثل هذا الموقع، وهو يواصل حديثه فى هذا السياق ويقول:

« ... ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى أصطدم فيها مع هذه الفئة بل إننى حين أعيد تنظيم حركة التعاون الزراعى وتحويله إلى تعاون لصالح المنتجين الحقيقيين الزارعين للأرض بعد أن كان قاصرا على الملاك وحدهم وكانت القرية بها جمعية تعاونية زراعية قديمة وكان والدى مساهما لى فيها منذ كنت رضيعا، وبالتالى كنت عضوا فيها، ورغب المسئولون فى الاتحاد التعاونى أن أُحيى تلك الجمعية التى كانت قد اندثرت وضاعت أموالها وأن أرأس مجلس إدارتها حتى تنشط وتقف على قدميها وقد كان، ثم رشحت نفسى لرئاسة الجمعية التعاونية للمركز وفزت بها».

(١١)

وسرعان ما نجد الأستاذ ضياء الدين داود وهو يقود خطانا ونحن نقرأ كتابه إلى الوقوف على فرضية أوحى بها إيحاء عميقا بعد هذا كله، تتكلم هذه الفرضية فتقول: «إن الثورة حتى الستينيات لم تكن بدأت بالفعل فى النجاح وإثبات ذاتها على المستوى المحلى»:

«... وعند إعادة الترشيح تكتل كبار الملاك الذين لمحوا الخطر على مصالحهم من الدم الجديد فى الحركة التعاونية فأرادوا احتواءها وفعلا وصل إلى عضوية مجلس الإدارة عشرة أعضاء من كبار الملاك من ١١ عضوًا، وكنت أنا الوحيد خارج هذه المجموعة واستقلت إثر ظهور النتيجة رغم أنى حزت أعلى أصوات الجمعية العمومية، وقلت إن كبار الملاك قد تجمعوا مرة ثانية ليعودوا إلى استغلال التعاون الزراعى لمصالحهم دون الزراع الحقيقيين، ويحرفوا الحركة التعاونية الزراعية الجديدة عن أهدافها الأمر الذى لا أجد معه جدوى من استمرارى لأمثل أقلية بمجلس الإدارة».

(١٢)

وعلى هذا الدرب نجد صاحب هذه المذكرات يتحدث عن أن حظه دفع به إلى أن «يُعين» فى مجلس المحافظة فنلاحظ أنه يُعين ولا ينتخب، ولكنه مع هذا يعبر لنا عن مدى سعادته بهذا التعيين وهذا الوضع الجديد الذى أصبح من خلاله قادرًا على شىء ما فى المحيط الذى يعيش فيه:

«عينت بعد ذلك عضوا بمجلس محافظة دمياط عند تطبيق نظام الإدارة المحلية، وتلازم ذلك مع افتتاح محكمة ابتدائية بدمياط فصلا عن المنصورة، وبالتالى انتقال عملى ومكتبى الرئيسى إلى دمياط، وبعضويتى بمجلس المحافظة ازداد نشاطى السياسى والاجتماعى، واتسع إلى نطاق المحافظة، وبدأ العمل بمجلس المحافظة بحيوية ونشاط كبير، كما جاء تشكيله جامعا بين عديد من الوجوه التقليدية والمحافظة وطبقة الأعيان وثلة من العناصر الشابة والجديدة والأكثر استجابة وإيمانا بمبادئ الثورة وتطوراتها».

«وكانت مناقشات مجلس المحافظة مع ذلك ثرية بالحوار الهادف البناء، والدراسات الحيوية الجادة التى شملت كل جوانب الحياة فى

المحافظة، ووضعت بذلك تقاليد وأسسا ونماذج ممتازة من العمل، وكانت الظروف فى سنوات الإدارة المحلية الأولى مواتية، والاعتمادات المالية متوفرة طالما أن هناك مشروعات مدروسة وإصرارا على الملاحقة والمطالبة، ومن هنا واتتنى الفرصة وبتعاون الأعضاء ورئيس المجلس الذى يسر لنا فرصة العمل والمشاركة فى المسئولية، فى أن يثمر عملنا العديد من المشروعات الحيوية فى مجال الإنتاج والخدمات، وعمت العديد من القرى والمدن وتحققت بها أحلام كثيرة طال انتظار بعضها قرونا، منها مشروعات قريتنا».

(١٣)

ويعترف ضياء الدين داود بأن هذه المشاركة المبكرة فى المحليات قد ساعدته على كثير من النجاح السياسى والاجتماعى، وكأنه يقول إن هذا النجاح لم يكن حصيلة نشاطه فى الفترة التالية حين أصبح ذا مركز كبير فى الاتحاد الاشتراكى:

«وساعدتنى خبرتى فى عضوية مجلس إدارة الوحدة المجمعة ومجلس المديرية فى أن أكون إيجابيا ومنتجا فى كثير من لجان المجلس وجلساته، كما وسع ذلك من دائرة نشاطى العام، وعلاقاتى الجماهيرية».

«ولقد لمست عن قرب الصراع الخفى والعلنى بين المنظمات الجماهيرية وأجهزة السلطة التنفيذية خاصة المركزية، إذ أن هذه الأخيرة لطول فترة انفرادها بالسلطة، ولقوة جهازها البيروقراطى لم يكن سهلا عليها أن تتنازل عن شىء من سلطاتها، ولم يكن سهلا أن تقتنع بالدور الشعبى والديمقراطى لمنظمات الحكم المحلى، فحاولت أن تحيل اختصاصها إلى مجرد كلام منمق على الورق، وتبقى السلطة وكل السلطة مركزة فى يدها، بل وفى يد الوزارة وأجهزتها».

(١٤)

وهو يروى قصة صراع تقليدى بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، وهو كما نرى صراع ساذج لا يدل على فهم لا للنظام، ولا للتنمية، لكن كان يمثل فى نظر الأيديولوجيين نموذجا يؤخذ على اللامركزية، ومع هذا فإن ضياء الدين داود لا يزال يعتقد صلاحية النموذج للتعبير عن المعنى الذى يريد التعبير عنه:

«أذكر أن المجلس رأى لأوضاعه المحلية أن يؤجل موعد افتتاح الدراسة إلى أول أكتوبر، وكان فى ذلك يراعى أوضاعا وظروفا اجتماعية واقتصادية، واعتبارات عملية، وأصدر قرارا بذلك فى حدود اختصاصه المحدد بالقانون فإذا بوزارة التربية ثائرة ومهددة واعتبرت ذلك عدوانا كبيرا على مقدراتها الفنية ومسئولياتها التعليمية، وأوحت إلى مدير التعليم وممثلها فى مجلس المحافظة بمعارضة القرار وعدم تنفيذه إذا صدر، وتحمس المجلس وتحمست معه وعدنا لمناقشة الموضوع وبعنف شديد وتابعت الصحافة تلك المناقشات والمصادمات، ولكن لم يكن من تقاليد الأجهزة البيروقراطية أن تؤمن بحق الجماهير ومنظماتها الشعبية فى أن تقرر ما تشاء، وأن تكون لها سلطة اتخاذ قرارات تملكها بحكم القانون».

«وكان هذا مثالا لإصرار السلطة المركزية على تركيز السلطة فى يدها، وهو ميراث تاريخى ونفسى قديم».

(١٥)

وهو يواصل حديثه عن محاولاته الجادة فى العمل السياسى من خلال الاتحاد القومى وحرصه فى الوقت نفسه على نشاطه المهنى من خلال المحاماة:

«وتزايدت مسئولياتى العامة فى نفس الوقت الذى تزايدت فيه أعمال المحاماة بما بدأ يحقق بعض طموحى وآمالى التى طالما شغلت فكرى».

«وكنت فى نفس الوقت سكرتيرا للجنة الاتحاد القومى بقرية الروضة، وكنا عشرة أعضاء توطدت بيننا الصلة، وكانت اللجنة أيضا (مازالت) خاضعة للاعتبارات الأسرية فى تكوينها الذى يمثل الأعيان وكبار الأسر، وانتظمت اجتماعات اللجنة ونهضت بالعديد من الأعباء والنشاط الجماهيرى المتعدد الجوانب، وحفزت الجهود الذاتية بجانب معاونة الحكومة ومساهمة الإدارة المحلية لأداء العديد من الخدمات بالقرية، وحل الكثير من المشكلات العامة والفردية، ومن خلال ذلك أيضا ازدادت علاقاتى توثقا بالقرية ومواطنى فيها».

«ومن الطريف أنه لما ألغى الاتحاد القومى وبدئ فى تشكيل الاتحاد الاشتراكى بعد صدور الميثاق، وضعنا تقليدا بأن وجهنا لمواطنينا بالقرية بيانا سجلنا فيه جهودنا وما استطعنا إنجازه من عمل كى يكون ذلك موضعا للحساب والمراجعة، وقصدنا إشعار الناس بأن عضوية هذه التنظيمات عمل ومسئولية، وأنه ينبغى تقويم الأفراد واللجان على أسس موضوعية، وأن من حق الجماهير أن تراجع وأن تحاسب وأن تقوم».

(١٦)

ها نحن نفهم أن خط التعاون بين صاحب المذكرات وبين عهد الثورة كان قد بدأ، لكننا سرعان ما نفاجأ بمؤلف هذه المذكرات بعد صفحات من هذا الموضع وهو يروى بكل المرارة تجربة استبعاده من الترشيح فى انتخابات ١٩٦٤ بعدما خاض الجزء الأول من المعركة

الانتخابية، ويتحدث ضياء الدين داود عن أن الاتحاد الاشتراكى كان لا يزال شيئًا بيروقراطيًا ليس إلى معرفة أسراره من سبيل فيقول:

«... ولقد كان الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين يدار إدارة بيروقراطية لا تختلف عن أية مصلحة حكومية وكان بابه مغلقا دون الجماهير، وما زلت أذكر أننى وآخرين ممن شملتهم قرارات المنع من الترشيح كنا نتردد على مبنى الاتحاد حيث كان يشغل آنذاك مبنى مجلس قيادة الثورة على النيل بالجزيرة - أذكر أننا كنا نمنع من الدخول ولا نجد أى مسئول نلتقى به ونجلس أخيرا على «دكة» خشب بجانب الحارس أو عندما يرق قلبه لحالنا فى غرفة التليفون المجاورة للبوابة».

(١٧)

ويعترف مؤلف المذكرات فى صدق وبساطة بأنه لم يصل حتى الآن إلى ذلك السر فى ذلك القرار الذى اتخذ بمنعه من الترشيح للاتحاد الاشتراكى، وأنه ظل كذلك مغيبا عن هذا السر «حتى بعد أن أصبح أمينا للمحافظة ووزيرًا وعضوًا باللجنة التنفيذية العليا»!!

وهكذا يُمكن لكل أعداء الاشتراكية ومنتقدى نظام الستينيات أن يجدوا فى شهادة الأستاذ ضياء الدين داود خير نموذج يساعدهم على الاستشهاد وهم ينقدون هذه السياسات تماما، بيد أنه لا صاحب الكتاب ولا الكتاب قد حظيا حتى الآن بالشعبية الفكرية التى تؤهل للنقل عنه مهما يكن فيه من مثل هذه الحقائق ... وهذا مما يؤسف له على كل حال.

(١٨)

ثم يروى المؤلف بسعادة قصة اختياره أمينا عاما للاتحاد

الاشتراكى فى دمياط، وهو لا ينتبه إلى أن روايته هذه هى أكثر ما يدين الأسلوب الذى كان الاتحاد الاشتراكى يختار به قياداته متبعا تعليمات الأمن وسياسات المسئولية:

«... وما أغرب تصاريف القدر: خلال سنة واحدة أمنع من الترشيح لمجلس الأمة ويقف وراء ذلك - فيما كان يقال - أمين المحافظة فإذا بى أدخل مجلس الأمة ثم أعين بدلا منه أمينا للمحافظة.

(١٩)

والواقع أن ضياء الدين داود حين كتب مذكراته كان لا يزال أسيرا لفكرة من قبيل الاشتراكية وأعداء الاشتراكية، والثورة وأعداء الثورة، والحرية وأعداء الحرية، لهذا فإننا نراه ينتقد وصول كثيرين إلى المناصب المهمة فى الاتحاد الاشتراكى، ودولة الاتحاد الاشتراكى، وبرلمان دولة الاتحاد الاشتراكى، وهو يقدم هذا الانتقاد فى صور متعددة لا تخلو من القسوة.

وعلى سبيل المثال فإنه مضى فى هذا الخط نفسه من النقد الذاتى فيذكر أمثلة صارخة لأعضاء دخلوا مجلس الأمة على أنهم فلاحون وعمال بينما كانوا فئات .. ولكنه يعقب على ذلك مستندا إلى ما كانت تفرضه شخصية الزعيم عبد الناصر!!

ومن العجيب أن يتبنى سياسى قانونى رؤية من قبيل القول بأن شخصية جمال عبد الناصر وقوة قيادته ووضوح اتجاهه وفكره كان يلزم كل هؤلاء بحدود لا يتعدونها فكانوا لا يقدمون مبادرات أو أفكارًا فى الاتجاه التقدمى ولكنهم لم يكونوا إلى حد بعيد عقبة، ولكن ضاعت على أى حال بوجودهم حكمة توفر ٥٠٪ حقيقة للعمال والفلاحين تستطيع أن تعبر عن مصالح هذه الفئات المختلفة وتقود

فى الاتجاه التقدمى، وتزيد الاندفاع إليه، وتقدم مبادراتها، وتخوض التجربة فى ميدان ليس لها سابقة تعرف عليه.

(٢٠)

بل إن ضياء الدين داود حرص وهو فى منتصف الستينيات على أن يقدم أمثلة واقعية من قيادات بارزة فى عهد الثورة استطاعت اختراق القانون فى عهد عبد الناصر والوصول إلى مواقع سياسية متقدمة من خلال اللعب على نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين، وهى الفكرة الثغرة التى لاتزال تستخدم منذ ذلك الحين وحتى الآن.

ومن العجيب أن ضياء الدين داود نفسه بعد كل ما عاناه من العزل السياسى لايزال يتحدث عن أن هذا ابن باشا، وأن هذا ابن وزير سابق من عهد ما قبل الثورة!! وهو يقول:

«ولقد شاهدت خلال عضويتى للجنة العضوية والطعون بالمجلس نماذج غريبة استطاعوا أن ينفذوا إما بالتحايل أو من خلال التعريف الواسع للعمال والفلاحين، وهو التعريف الذى غيره جمال عبد الناصر بعد ذلك فى محاولة لسد الثغرات وليصل العمال والفلاحون الحقيقيون إلى مواقع التمثيل لطبقاتهما، من ذلك:

«(١) العضو «......» مدير عام بوزارة الخزانة كان بخدمة الدولة إلى أقل من شهر سابق على فتح باب الترشيح، ثم أحيل إلى المعاش حيث يتقاضى أكثر من ٧٠ جنيها معاشا شهريا، ثم سعى إلى أحد العمد من أصدقائه وأقاربه فاستأجر منه ثلاثة أفدنة وبوسائلهم الخاصة أثبتوه بالجمعية التعاونية واستخرجوا له بطاقة حيازة ثم اتخذ شقة نقل إليها تليفونه ليؤكد إقامته ورشح نفسه باعتباره فلاحا».

«(٢) والعضو « ......» كان لواء بالجيش وأحيل للمعاش فى ١٧ يوليو ١٩٦٢ ثم عين مديرا للإنتاج بالمصنع الحربى ٣٣٣، ومع ذلك رشح عاملا».

«(٣) العضو « ...» ابن أحد الباشوات ووزراء ما قبل الثورة، انتخب على أساس أنه فلاح وطعن بأنه يملك ٦٠ فدانا وتمتلك زوجته ٣٩ فدانا، ولكنه دافع بأنه تصرف بالبيع بعقود عرفية ثابتة التاريخ بوفاة أحد الموقعين عليها «بصمة ختم شاهد» وهى طريقة سهلة وتحايلية لإثبات التاريخ».

«(٤) العضو « ......» انتخب باعتباره فلاحا وطعن على صفته على اعتباره أنه يمتلك أكثر من ٢٥ فدانا، وأورد الطاعن بيانا وافيا لإثبات طعنه منها دعاوى صحة تعاقد أقامها العضو، ولكن العضو دافع بأن حيازته ٦ ط و٢٤ فدانا، هكذا مدعيا أنه ترك الدعاوى فأصبحت كأن لم تكن بسبب الوقف لأكثر من ستة أشهر».

«(٥) العضو « ......» طبيب انتخب على أساس أنه عامل وطعن عليه بأنه يملك أكثر من ٢٥ فدانا ودافع بأنه لا يملك سوى ١٩ فدانا».

«(٦) العضو « ......» انتخب عاملا وطعن بأنه كان مأمورا للضرائب وأنه انضم للاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٦٣ باعتباره فئات، كما أنه كان مديرا لفرع شركة القاهرة للتأمين بطنطا، ورغم كل ذلك قدم شهادة من النقابة العمالية بأنه عامل مقيد بها».

«وهذه بعض الأمثلة للذين دخلوا المجلس وانتخبوا على أساس تمثيلهم للعمال والفلاحين وغيرها كثير».

«وكانت وسائل التحايل والتغطية القانونية كثيرة، ومن ثم مثل

العمال أطباء، ومحامون، ومحاسبون، وكثيرون ممن يشق على العمال الحقيقيين الوصول إلى مكاتبهم ويتأدبون غاية الأدب فى مخاطبة سكرتيريهم».

(٢١)

ويتخذ صاحب المذكرات من هذه الوقائع مدخلا إلى الحديث عن جهده المبكر فى محاولة إعادة تعريف العامل والفلاح فى سنة ١٩٦٨.

ومن الحق أن الأستاذ ضياء الدين داود لم يفخر بشىء من الإنجازات فى كتابه غير هذا الإنجاز وغير دوره فى لجنة الحريات وما صدر عنها من قرارات.

ومن الطريف أننا بعد أربعين عاما من هذا القانون الذى شارك ضياء الدين داود فى صياغته، لا نزال نسخر من الضعف الشديد فى قدرة هذا القانون على الحسم مع أن أصحابه حين وصفوه ظنوه محكما فإذا بالقانون قابلا لكل المط والتأويل وتمكين كل مَنْ شاء من الحصول على مثل هذه الصفة:

«... وفى مايو سنة ١٩٦٨ وضع تعريف جديد هدف إلى إخراج حملة المؤهلات العليا، سواء لهم نقابات مهنية أم لا من تعريف العامل يستثنى مَنْ بدأ حياته عاملا لمدة أربع سنوات على الأقل ثم حصل على مؤهل عال، واستبعد من تعريف العامل مَنْ يعملون لحسابهم كالحرفيين والرأسمالية الوطنية لما لوحظ أن معظمهم يقوم بتشغيل عمال لديهم، واستقر تعريف العامل بأنه مَنْ يعمل لدى رب عمل، سواء كان طبيعيا أو معنويا فى الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص لقاء أجر، وأن يعيش من دخله الناتج من عمله اليدوى أو الذهنى، وأن يكون دخله من عمله هو مصدر رزقه الرئيسى له ولأسرته، وأن يكون منضما لنقابة عمالية، وألا يكون حائزا على مؤهل

عال من إحدى الجامعات أو المعاهد أو الكليات العسكرية وما فى مستواها مصرية أو أجنبية، ما لم يكن قد بدأ حياته عاملا لأربع سنوات على الأقل ثم حصل على المؤهل».

«أما الفلاح فهو مَنْ تكون الزراعة مهنته ومصدر رزقه الوحيد، وكذلك الأعمال المرتبطة بها كتربية الماشية، وأن يكون مقيما إقامة مستقرة فى منطقة زراعته، وألا يزيد ما يحوزه حيازة فعلية ملكا أو إيجارا هو وأسرته (الزوج والزوجة والأولاد القصر) على عشرة أفدنة، وألا يكون من الموظفين أو العاملين كالعمد والمشايخ وغيرهم، وألا يكون ممن حددت ملكيتهم بقوانين الإصلاح الزراعى وقد نص على الحيازة الفعلية حتى يكون الفلاح هو الزارع الفعلى».

(٢٢)

ولكن الأستاذ ضياء الدين داود يؤكد لنا بكتابه عدة معان يبذل من صفحات كتابه قدرًا كبيرًا فى تثبيتها أمام أعيننا، ولعل أهم هذه المعانى أن الثورة لم تكن فى نظر مَنْ كانوا حول عبد الناصر من أمثال أنور السادات(!!) إلا وسيلة لتملك الثورة نفسها «وأن هذا يعطيهم حق هدمها والانضمام إلى فلول الرجعية والانتهازية».

(٢٣)

ويصل الأستاذ ضياء الدين داود فى هذا الاقتناع العميق والمسيطر إلى أن يخصص فصلا من مذكراته بعنوان «ثورة عبد الناصر وحده».

وعلى قدر ما يثنى ضياء الدين داود فى كل فقرة من فقرات كتابه على جمال عبدالناصر فإنه أيضا يتلمس فى كل فقرة مخرجا إلى مهاجمة أنور السادات.

والحق أن ضياء الدين داود قد أسرف فى هذا المجال إلى الحد الذى ابتدع فيه مكانة مضاعفة لأنور السادات فى عهد عبدالناصر رغم أن دور البرلمان كله فى الستينيات لم يكن يتحمل ما أعطاه له الأستاذ ضياء الدين داود فى كتابه من دور.

وهكذا يمكن لنا القول بأن صاحب هذه المذكرات لم يكن من أولئك الذين وضعتهم كتاباتهم السياسية فى خانة الأدوية أو العقاقير الطبية المضادة للسادات (على وزن المضادات الحيوية ومضادات الحساسية... إلخ) فحسب، وإنما بالغ الأستاذ ضياء فى تعميق هذا الوصف حين اضطر نفسه إلى أن يغذى مكانة السادات ويضخم فيها حتى يكون الهجوم على هذه المكانة ذا مغزى.

وللأسف الشديد فإن هذه الروح هى الغالبة على كل سطر من الكتاب وبصفة خاصة فى نصفه الأخير، بدءًا من صفحة ثمانين وحتى نهايته.

(٢٤)

ومن أمتع الفقرات التى تصور لنا تجربة صاحب هذه المذكرات فى مجلس الأمة ما يرويه هو بنفسه عن بدايات تجربته فى مجلس الأمة، حين لم يكن متاحا أن يتكلم!! ولا أن يعبر عن أفكاره، وها هو يعترف فى ذكاء شديد ومستتر أنه لولا تشجيع سيد مرعى وكيل ذلك المجلس ما كان قد وصل إلى الحصول على دور فى هذه المسرحية البرلمانية!!

وهو يقول:

«... وكان نصيبى ضئيلاً فى بداية الدورة الأولى فلم يكن لى معرفة مسبقة برئيس المجلس ووكيله وكانت الكلمات تتاح للمعروفين لهما «والمضمونين» وسبب لى ذلك حرجا شديدا فى مواجهة أبناء

دائرتى وزملائى... كيف تمضى الجلسات وتبحث المواضيع ولا يُسمع لى فى المجلس صوت؟».

«كيف قبلت الصمت وأنا الذى صناعته الكلام؟ ولم يكن أحد يعلم أنى لم أكف عن طلب الكلام فى كل مناسبة، ولم أجد أحدا يستجب لى ولم أتمكن من المنبر مرة واحدة».

«وضقت ذرعا بهذه الحال وتوجهت مرة إلى مكتب سيد مرعى وكيل المجلس فى ذلك الحين فوجدته غاصا بالأعضاء ولم يكن من عادتى التردد على المكاتب ووجدته يُملى لبعض الأعضاء والعضوات نقاطا يتكلمون بها فى المجلس. فلما خلوت إليه ابتسمت وقلت له رأيتك تجهد نفسك وتملى على الأعضاء كلمات يتحدثون بها فى المجلس فى حين أننى صناعتى الكلام وقادر عليه ولم أوفق مرة لإجابة طلبى».

«ثم عرفته نفسى فآنس لكلماتى وكانت هناك مناقشة جارية فى المجلس فى ذلك اليوم قدمت فيها طلبا للكلام ولم يُستجب لى كالعادة فالتفت إلىَّ وقال مبتسما توجه إلى قاعة الجلسة وستدعى الآن للكلام».

(٢٥)

وواقع الأمر أن ضياء الدين داود يجتهد صفحة بعد أخرى فى أن يلخص لنا بعض مواقف مجلس الأمة طيلة عضويته فيه فى الدورة البرلمانية التى شهدت عضويته للبرلمان تحت رئاسة السادات:

ومن الطريف أن ضياء الدين داود مع أنه لا يرتفع بقدر نفسه إلا فى حدود المعقول فإنه أكثر حرصا على أن يهاجم أنور السادات فى حدود اللامعقول، أما عبد الناصر الذى يأتى اسمه فى عنوان

الكتاب فهو الملاذ الأخير الذى يصحح أخطاء السادات حتى وإن شارك فيها على نحو ما يرويه ضياء الدين داود نفسه من قبوله التفويض بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧.

(٢٦)

ومع كل هذا الهجوم على أنور السادات ورئاسته للبرلمان يسجل لنا صاحب هذه المذكرات بعض مواقف مجلس الأمة المضيئة فى عهد الستينيات فيروى ما قاله صبرى القاضى وعلوى حافظ ثم أنور السادات فى قضية كمشيش.

كما يروى موقف المجلس من مستقبل الأرض الجديدة المستصلحة وموقف سيد مرعى المشرّف من هذه القصة.

ثم يتحدث عن الصراع بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى.

وهو يشخص هذا الصراع باختصار شديد فيصفه بطريقة موحية (وإن لم تكن مصرحة) بأنه كان صراعا على حب الرئيس عبد الناصر كأنه الصراع بين الزوجات على الرجل الواحد.

(٢٧)

ويحرص ضياء الدين داود على أن يكرر انتقاده للتفويض الذى صدر من مجلس الأمة للرئيس جمال عبد الناصر فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧.

ومن العجيب أننا نراه ينعى على هذا التفويض كثيرا من الدكتاتورية فضلاً عن التعسف فى التنازل طواعية عن السلطة التشريعية لرئيس الجمهورية!!

وبدلاً من أن يهاجم صاحب المذكرات مَنْ صدر التفويض فى عهده

أو لصالحه، فإنه يلجأ إلى أسلوب منطقى آخر فى مهاجمة الذى تولى إصدار التفويض وهو رئيس مجلس الأمة، وكأنما كان فى وسع رئيس مجلس الأمة حتى لو كان هو أنور السادات أن ينجز مثل هذا الإنجاز الدكتاتورى من دون موافقة عبد الناصر نفسه:

« ... وكان هذا القانون محل نقد شديد بعد ذلك سواء من شراح القانون أو المحامين فيما عرض من قضايا وإن كانت المحاكم العليا (محكمة بدوى حمودة كما سماها البعض) قد قضت بدستوريته على خلاف رأى الفقه وأحكام أخرى للقضاء».

«وحقيقة الأمر أن التفويض الشامل ثم التفويض الدستورى الذى تضمنه القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ (أى منطق السادات)، وكان وراء الاثنين السادات رئيس المجلس. كانا صادرين عن منطقه الذى ساد بعد ذلك وانتهى إلى تعطيل عمل المجلس وغيابه تماما عن كل ما جرى من أحداث بعد ذلك بحجة أن لدى الرئيس تفويضات لإعادة البناءين العسكرى والسياسى بعد هزيمة ١٩٦٧».

«وكان هذا الإجراء محل نقد واستنكار أعضاء المجلس حتى إن جميع المجموعات البرلمانية للمحافظات قد اجتمعت وقررت المطالبة بعودة المجلس إلى الانعقاد، وأذكر أنى صغت قرار مجموعة دمياط مطولا ومسببا ختمته بأن الناس تتلفت إلى مجلسها المنتخب فلا تجد له أثرا فى الساحة المليئة بالعمل والمسئوليات».

«والواقع أنه كان منطقا شاذا أن يتوقف المجلس عن العمل وحمل المسئولية فى أدق المراحل التى تحتاج جهد الجميع والتى كان الرئيس عبد الناصر باذلا كل وقته وجهوده لإعادة بناء القوات المسلحة، وبدلا من أن تصبح المؤسسات فى حالة انعقاد مستمر إذا بالسادات يفرض على المجلس التخلى عن مسئوليته وترك الجبهة الداخلية تغلى حتى

تسبقه حركة الجماهير ويعلو سخطها وتخرج هاتفه ضد المجلس وضد السادات».

(٢٨)

ويردف الأستاذ ضياء الدين داود هذا كله بإيراد ما يسميه اعترافات السادات بمسئوليته الشخصية عن هذا القرار الذى وضع السلطة التشريعية بين يدى الرئيس عبد الناصر بموافقة البرلمان نفسه، ولست أدرى هل انتبه ضياء الدين داود فى روايته إلى ما يمثله هذا التصرف من إخلاص شديد من السادات لعبد الناصر أم لا، ومن قدرة للسادات على فعل ما يفعله غيره من أنصار عبدالناصر:

«... وفى حديث بين السادات وموسى صبرى نشره فى كتاب وثائق حرب أكتوبر وكان حسب زعمه قد أجراه سنة ١٩٦٧ ولم ينشر. قال له موسى صبرى كيف تعيش الأمة أخطر أزماتها بغير مجلس يقول كلمة الأمة، فرد السادات «أنا المسئول عن ذلك.. أنا المسئول عن عدم انعقاد المجلس».

«ثم قال (أى السادات) فى موضع آخر عن تفويض المجلس الذى أصدره يوم ١٠ يونيو بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ بناء على اقتراح السادات: جمال عبد الناصر اتصل بى تليفونيا بعد الجلسة مباشرة ولم يكن يعرف من قبل شيئا عن هذا القرار وسألنى ما هذا القرار... وتلوته عليه، وسألنى لماذا اتخذتموه دون استشارتى».

«فقلت له: الموقف خطير جدًا وبالغ الخطورة.. وإذا لم يطمئن الشعب اليوم إلى أنك ستقوده فى هذه المرحلة فلا أحد يدرى ماذا يمكن أن يحل من فوضى وخراب».

(٢٩)

ويعود مؤلف هذه المذكرات للهجوم المركز على هذا التصرف الشاذ على حد تعبيره مدللا على خطورة التفويض الذى تمكن السادات من صياغته لتمكين عبد الناصر من مزيد من الدكتاتورية على حد ما يوحى به ضياء الدين داود.

والواقع أن صاحب المذكرات على ما رأينا يذكر فى صفحة ١٠٩ سببًا عميقًا لانتقاده لهذا القانون، فقد كان هو نفسه (فى ١٩٧١) من ضحاياه على نحو ما نعرف.

ويضرب ضياء الدين داود مثلا على القوانين التى صدرت مستندة إلى هذا التفويض، وهو يذكر أن السادات (الذى لم يكن إلا رئيسا لمجلس الأمة وليس رئيسًا للدولة) قد اعتقل ٦ نواب من أنصار المشير عبد الحكيم عامر بعد اعتقال عامر نفسه:

« ... وقد صح ما توجسنا منه آنذاك فقد وقع الإسراف فى استعمال حق التفويض وصدرت تشريعات متعددة استنادًا إليه فى أمور لا تدخل فى صميم التفويض ولا اعتبارات الضرورة والخطر».

« ... كقوانين تنظيم السلطة القضائية والقانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة، والذى استند إليه السادات من بعد حين أصدر القرار الجمهورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ بإنشاء محكمة الثورة أيضا».

(٣٠)

وتكاد رواية ضياء الدين داود تدلنا على أن أنور السادات وحده هو الذى كان قادرا على التصرف الحاسم فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، كما تنسب إليه النجاح فى بدء مبايعة عبد الناصر واستبقائه فى موقعه رئيسا للجمهورية على الرغم من الهزيمة:

«... وقد تحدث السادات بعد ذلك عن موقف المشير عامر ورجاله بعد النكسة فقال: إنه جاء إلى مندوبون من القوات المسلحة، ومندوبون من الجامعات، ومندوبون من القاعدة الشعبية من جميع الهيئات، وقدموا إلى هذا المعنى المكتوب صراحة وقد وقعوا عليه، لذلك كان لزاما علىّ أن أعرض على المجلس يوم ١٠ يونيو هذه الإرادة ثم اتخذ المجلس قراره المشهور وأعلنت الرئيس به، وكان شأنه فى ذلك شأن أى إنسان آخر من الناس يسمعه لأول مرة».

(٣١)

ويحرص ضياء الدين داود على أن يضمن مذكراته قصة استقالة المشير عبد الحكيم عامر ونهايته على نحو ما رواها أنور السادات للمجلس وليس فيها جديد يستحق أن يفرد لها ضياء الدين داود صفحات من كتاب مذكراته هو إلا أن يكون للأمر علاقة بشىء يريد أن ينفيه صاحب المذكرات عن نفسه.

والواقع أن رواية ضياء الدين داود لكلام السادات تتمتع بخفة ظل لا تقل عن خفة ظل السادات نفسه فروايته، وهى أقرب الروايات إلى وجدان الشعب المصرى الذى فسر صراعات الأقطاب على طريقته:

«ثم انتقل إلى ذكر تفاصيل أخرى حول ذهاب ضباط الخدمة ومحطة القاهرة إلى القيادة العامة للقوات المسلحة وتجمهروا يريدون المشير عامر، وكان ذلك بإشارة رسمية وردت إلى الوحدات من كاتم أسرار، ونزل الفريق محمد فوزى رئيس الأركان وقتذاك إلى الضباط المتجمهرين فرفضوا أن ينصرفوا، فقام بإبلاغ الرئيس عبد الناصر الذى بحث عن المشير عامر الذى كان وقتها مختفيا حتى الساعة الثانية، وهنا أصدر عبد الناصر قراره بتعيين الفريق محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة وطلب إليه إعلان ذلك للضباط، فإذا لم

يمتثل أحد منهم لأوامره طبق عليه قانون الأحكام العسكرية، وإذ أعلن فوزى ذلك للضباط أذعنوا وانصرفوا».

«وتبين بعد ذلك أن المشير عامر كان قد سافر إلى بلدته أسطال ثم عاد لمنزله بالجيزة حيث زاره عبد الناصر ثم بدأ نشاطه من داخل منزله بتكديس السلاح وإجراء اتصالات بأعضاء مجلس الأمة ومع كل من يستطيع رجاله إحضارهم من رجال الجامعة وغيرهم من المواطنين».

«... وقال السادات إنه اتصل بالمشير عامر واستنكر أسلوب اتصاله بأعضاء مجلس الأمة وما يقوم به بعض الأعضاء من توزيع نسخ من استقالة المشير سنة ١٩٦٢ فأنكر علمه بذلك، وأضاف أنه يحتمل أن يكون عامر قد حصل على الاستقالة من مكتبه».

«وكان المشير يردد أنه غير مسئول عما حدث بالجيش، وأضاف السادات وذلك رغم أن مجلس الرئاسة كان قد طلب أن يكون على علم أمور الجيش فرفض المشير عامر وقدم استقالته».

(٣٢)

ولست أدرى السر فى حرص ضياء الدين داود على إدانة كل من السادات وعبد الحكيم عامر فى مجموعة من التصرفات التى شهدتها مرحلة النزاع على السلطة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، فهو يدين عبد الحكيم عامر بما يرويه على لسان السادات، وهو يظهر السادات بعيداً عن الوفاء للنواب ولعبد الحكيم عامر، والانتقادان قائمان ولهما محل، لكننا لا ندرى ماذا كان ضياء الدين داود يريد من هذا الانتقاد بعيدا عن كراهيته للسادات وسيرته:

«... وقال السادات: لقد أحضرت لكم أحد المحاضر لاجتماعاته مع بعض النواب الذين حضروا هذه الاجتماعات، والذى وصف فيه

خطاب الرئيس عبد الناصر فى ٢٣ يوليو بأنه لا يتضمن جديدا، ولا حلولا للمشاكل، وطالب بضرورة تغيير نظام الحكم، ثم هاجم الاتحاد السوفييتى واتهم بأنه متواطئ مع أمريكا وسخر من القول بأننا سنناضل قائلا: كيف سيحارب الشعب؟ بالنبابيت».

«ونقل السادات عن محضر الاجتماع المشار إليه قول كل من العضو عبد الصمد والعضو كامل عبد الهادى أن الشعب الذى غلب على أمره خمسة عشر عاما لا يقوى على عمل شىء، فأين الضباط الأحرار؟ فرد المشير: لقد ذابوا».

«وندد المشير بالاتحاد الاشتراكى، وتساءل السادات عما إذا كان أحد ممن حضر الاجتماع المذكور موجودا؟ فذكر كل من العضوين إسماعيل معتوق ومنصور مشالى أنهما كانا موجودين، وأيدا ما رواه عن اجتماع المشير».

«وقال العضو منصور مشالى: إنه حضر الاجتماع مع إسماعيل معتوق وأحمد يونس، الذى قام بتسجيل محضر الاجتماع وقدمه للسادات، وخمسة أو ستة أعضاء آخرين من محافظته، وأنه قاطع المشير وطلب إليه أن ينسى الخلافات ويضع يده فى يد عبد الناصر فى تلك الظروف».

«واستأنف السادات كلامه أن الرئيس عبد الناصر كان يزور المشير الذى كان يقول لمن يقابله: إنه كان يتحدث معه تليفونيا أو يتناول معه العشاء».

«وقال: إن عبد الناصر واجه عبد الحكيم بمحاضر متعددة وقال له: يا عبد الحكيم عيب خد اقرأ هذه المحاضر، وقد تم هذا بالمواجهة والصراحة، فأنكر المشير، وقال: ولكن منذ أسبوعين بدأت مجموعة من الضباط فى التبليغ أن هناك اتصالات تجرى بهم من

ضباط آخرين من قبل المشير عامر للقيام بأعمال معينة، وتحول منزل المشير فى الجيزة إلى ترسانة سلاح وملجأ لضباط معينين بالذات يقيمون بالبيت بصفة مستمرة».

(٣٣)

ويقدم ضياء الدين داود فى كتابه تصويرا جيدا للمواجهة التى تمت بين كل من الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وعلى الرغم من أن جوهر رواية هذه المواجهة منقول عن السادات الذى لا يحبه ضياء الدين داود، فإن الرواية تبدو محبوكة وجميلة، كما أن نقلها يبدو أمينا ودقيقا وكأنما لم يتفق السادات وضياء الدين داود إلا فى إدانة عبد الحكيم عامر أو فى الخلاص من علاقتهما به:

«وعندما واجه الرئيس عبد الناصر المشير عامر بذلك رد المشير بأن الأسلحة موجودة كى يدافع بها عن نفسه حتى لا يهاجمه أحد، فقال له عبد الناصر: أليست الدولة مسئولة عنك وعن حمايتك؟ فقال المشير: وأنا تحت أمركم، فطلب إليه عبد الناصر أن يغادر منزله الضباط المقيمون به إلى منازلهم، وأن يسلم السلاح الموجود ببيته، وأن له أن يطلب الحراسة التى يراها كافية لحمايته، فطلب عدد ٤٠ جنديا بالاسم فوافق الرئيس على ذلك وأمر الفريق فوزى القائد العام بإرسالهم، وتم ذلك بالفعل ولكنهم أضيفوا إلى الصعايدة والضباط الموجودين بمنزل المشير، فلم يغادر أحد منهم المنزل وكل السلاح كما هو دون تسليم».

«وادعى المشير أن الضباط وجدوا بيوتهم محاصرة فخافوا وعادوا لمنزله».

«وقال السادات: إلى أن وصلنا إلى الأسبوع الماضى حيث اتضح

أننا فى مفترق طرق، فهل كان يسمح بهذا؟ وهل نترك البلد تحترق بعد أن نكبت؟ ما العمل إذاً؟».

«ثم بدأت المنشورات فى الظهور، منها ما هاجم السيد الرئيس، ومنشور آخر يهاجمنى أنا شخصيا (أى: السادات) لأننى ضد الديمقراطية وضد الحياة النيابية، وأن الواجب دعوة لمجلس الأمة لتبادل الرأى ولوضع خطة لمجابهة آثار العدوان، وتبين أن هذه المنشورات صدرت من بيت المشير عامر».

(٣٤)

كذلك يقدم ضياء الدين داود نقلا عن السادات تصويرا للمواجهة التى شهدها بين عبد الناصر وبين عامر وزملائه الأربعة الباقين:

«وقال السادات: وكان نتيجة ذلك أن السيد الرئيس دعانى ودعا زكريا محيى الدين وحسين الشافعى واتفقنا على مواجهة نهائية لحسم هذا الموضوع».

«وتمت المواجهة يوم الجمعة الماضى واستدعى المشير وواجهناه بما سبق أن حدث منه فأنكره، ولكننا فى هذه المرة قلنا له إن هذه المنشورات الأربعة صدرت من منزلك، ولكن مَنْ كتبها هو فلان من الضباط اللاجئين فى منزلك، فقال إن هذا لم يحدث فقلنا له: لقد اتصلت بالجيش وأن الضباط فلان وفلان بالذات من المقيمين فى بيتك قد اتصلوا بالجهة الفلانية والضباط الفلانيين وذكرناهم بالاسم، فقال: إن هذا لم يحدث أبدا، فقلنا له: وإذا كان هذا قد حدث، فقال: حققوا فى الأمر، فقلنا له: طبيعى أننا سنجرى تحقيقا لأننا ما دعوناك هذه الليلة إلا لكى نحقق ونحسم الوضع، وقلنا له: مَنْ من الناس ترتضيه لكى يقوم بالتحقيق؟ فقال: زكريا محيى الدين، فوافق السيد الرئيس وقال: إنه لابد من حسم الأمر، وأن على جميع

الضباط المقيمين فى بيتك أن يسلموا أنفسهم وأن يتم تسليم السلاح الموجود فى بيتك، وأن نعطيك ما تريده من حراسة بالإضافة إلى ما لديك، ولكن لا يجب أن تكون هناك دولة داخل الدولة، ولا أن يصل الأمر إلى درجة التحدى، فرفض المشير رفضا باتا أن يسلم الضباط أو يسلم السلاح، فقيل له: راجع نفسك يا عبد الحكيم، لقد جئنا نحن الأربعة لحسم الأمر، فقال: لا... إننى أرفض».

«واستمر اجتماعنا أربع ساعات وقلت له: ولكن هذا السلاح ملك للجيش، فقال: وماله، فقلنا له: وما الداعى لبقاء الضباط فى بيتك؟ فقال: أنا لا أسلم الضباط، فإذا كنتم تريدون إجراء تحقيق معهم فليتم معهم فردا فردا ثم تظهر نتيجة التحقيق وأطمئن إليها».

(٣٥)

ولا يبخل علينا ضياء الدين داود بما وعته ذاكرته وأوراقه مما رواه للسادات فى حينه عن حسم الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر:

«وقال السادات: لقد كان هذا الكلام فى غاية الخطورة، ولذلك فقد اتخذنا قرارنا وأمرنا بحصار البيت فورا، وتم ذلك بالفعل».

«وذهب القائد العام الفريق محمد فوزى بنفسه إلى منزل المشير دون أن يحمل أى سلاح أو حتى طبنجته، ووقف خارج سور المنزل فخرج إليه شمس الدين وجلال هريدى يحمل كل منهما فى يده اليمنى مدفعا رشاشا، وفى يده اليسرى قنبلة يدوية، فقال لهما الفريق فوزى: إنه قبل كل شىء نريد الضباط وكذلك السلاح الموجود بالمنزل».

««فرد عليه شمس بدران: لن يخرج أحد من هنا، ونحن سندافع حتى آخر طلقة وآخر رجل».

فرد الفريق فوزى بكل هدوء: إنه لاداعى لأن يحمل كل منكما مدفعا وقنبلة بينما أنا أقف أمامكم وليس معى شىء».

«ووجه الفريق فوزى كلامه للحرس الذى كان قد طلبه المشير عامر بالاسم: سأنادى عليكم بالاسم وعليكم أن تخرجوا بسلاحكم، وقد تم ذلك وخرجوا إلى اللوارى».

«وقال لشمس بدران: أمامك ساعة تقدمون خلالها السلاح والضباط».

«وقد كان وتم نقل السلاح فى خمسة لوريات كاملة حتى السابعة صباح السبت، وقد سلم الضباط جميعا أنفسهم بمن فيهم شمس بدران، وأرسلوا إلى الاعتقال وعاد المشير إلى بيته فى السابعة صباحا حيث حددت إقامته».

«وبدأت الاعترافات يوم السبت بعد الظهر حيث تبين أن المشير لا يرسل فقط أشخاصا من بيته ليتصلوا بالضباط، ولكن كان هناك ضباط أرشد عنهم الأشخاص الذين كانوا فى بيت المشير، الشخص الذى اتهم بكتابة المنشورات اعترف».

«وسأله العضو كمال مرعى: هل هناك نواب اعتقلوا؟».

«فقال السادات: نعم»،

«ولقد نسيت أن أذكر هذا نتيجة لهذه العملية وقعت على أمر باعتقال ستة نواب هم: عامر محمد عامر، ومحمد محمد أبوذار، وكامل عبد الهادى، وأمين محمد سمهان، وعبد الرحمن محمد عبد الرحمن، وفكرى عبد الرحمن الجزار، كما تم التحفظ على سعد عامر الموظف بالمجلس».

(٣٦)

ويعاود صاحب هذه المذكرات انتقاد الرئيس السادات وكأنه كان أو أصبح المسئول عن الدولة فى عهد عبد الناصر فيقول:

«... كانت المناقشات محتدمة، وكان التأييد واضحا بين أفكار وآمال وتصورات أعضاء المجلس وبين أفكار وتصورات رئاسة المجلس، كان السادات يرى تعطيل المجلس لأنه لا يؤمن بدور شعبى ولا بحق المجلس كممثل للشعب فى المشاركة فى صنع الأحداث والقرارات وإنما دوره هو ما قاله «إن ما يجرى كله تطلعون عليه فى الصحف» فالأمر فى نظره هو مجرد علم المجلس بما يجرى لا مشاركته فى صنع ما يجرى».

«وكان الأعضاء يتصورون ويأملون فى دور مشارك وليس مجرد المعرفة من قراءة الصحف أو بيان يتلى بالمجلس».

«المجلس والديمقراطية فى نظره مجرد ديكور أو لافتة، وسلطاتها إزاء ما يصدر من قرارات أو يوضع من سياسات لا تتعدى العلم والإحاطة وكانت محاولات الأعضاء على مختلف اتجاهاتهم تجاهد فى سبيل الوصول لدور فعال للمجلس وتأكيد حقوقه الدستورية الفعلية لا الشكلية».

(٣٧)

وفى هذا الكتاب فقرة مهمة جدًا تصور نهاية منظمة الشباب وإن لم تتناول شرح رؤية ضياء الدين داود لهذا المنظور بشىء من التنظير أو التعميق أو التحليل، ولكنها فقرة خطيرة المحتوى لا بد لنا أن ننقلها للقارئ حيث يقول صاحب المذكرات:

«... وهكذا ظلت الصور تتضخم وتضلل حتى طالب المشير بحل المنظمة بل واعتقال على صبرى وشعراوى جمعة وحسين كامل بهاء الدين وكانت أزمة عاتية انتهت بحل - غير موفق - لم ير النور على أى حال، وهو أن توضع المنظمة تحت إشراف المشير ولكن توالت المشاكل والشكوك على المنظمة بعد ذلك ولفترة طويلة».

ويحدثنا صاحب المذكرات بفخر واعتزاز عن جهده فى إعداد أسس جديدة لانتخابات مجلس الأمة فى ١٩٦٩، ومن العجيب أن نقرأ مثل هذا الحديث مقترنا بحديث ضياء الدين داود عن أن السادات، وهو أحد أقطاب النظام، كان يرى أن دور المجلس لا يتعدى العلم والإحاطة بما يقرءون فى الصحف من قرارات!!:

«... فقد قدمت مذكرة آنذاك بوصفى وزيرا للدولة لشئون مجلس الأمة بتاريخ ١٠ من يوليو سنة ١٩٦٨ كانت نواة للأسلوب الذى وضع من بعد وأقره المؤتمر القومى لتشكيل مجلس سنة ١٩٦٩ وجاء فيها:

«منذ بدأت التحولات الاشتراكية الكبرى التى تداعت بصدور قرارت يوليو المجيدة سنة ١٩٦١، وبرز فى الأفق الوطنى الإحساس بضرورة وضع الضمانات التى تكفل الحفاظ على المكاسب التى نالتها الطبقة العاملة بفضل أصالة الاتجاه الثورى لقائد هذا الشعب».

«ثم وجد هذا الإحساس طريقه نحو التطبيق والتأصيل بارزا مضيئا فى أكثر من موضع فى ميثاق العمل الوطنى الذى قرر ضرورة أن يضمن الدستور الجديد للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها، بما فيها المجلس النيابى باعتبارهم أغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه».

«ثم اشترطت المادة ٤٩ من دستور مارس سنة ١٩٦٤ أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمة على الأقل من العمال والفلاحين».

«كما نص القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن مجلس الأمة على أن يتألف مجلس الأمة من ٣٥٠ عضوا يختارون بطريق الانتخاب

السرى العام، ويجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين العمال والفلاحين، وتقسم الجمهورية إلى ١٧٥ دائرة انتخابية، ينتخب عن كل دائرة عضوان يكون أحدهما على الأقل من بين العمال والفلاحين».

«وصدر قرار السيد الرئيس رقم ٩١٨ فى ١٩ من مارس سنة ١٩٦٤ بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء أول مجلس نيابى فى مصر ضمن له الدستور والميثاق التمثيل العادل للقوى صاحبة الحق والمصلحة فى الثورة».

(٣٩)

ويمارس ضياء الدين داود بعض النقد الذاتى من خلال حديثه المتكرر عن أهمية وصول العمال والفلاحين إلى مواقع البرلمان بفضل النص على نسبة الخمسين فى المائة، وهو يقول فى هذا المعنى:

«وبرغم أن ١٩٠ عضوا قد نجحوا عن العمال والفلاحين، إلا أن النظرة المتأملة توضح أن غالبية العمال والفلاحين، وبرغم النص على ضرورة تمثيلهم، وما لذلك من أثر على اختيار الناخبين، لم يستطيعوا أن يحصلوا على أكثر الأصوات أو المرتبة التالية لها، فى العدد المناسب من الدوائر، مما يدل بوضوح على أنه لولا النص على هذه النسبة فى الدستور وفى قانون مجلس الأمة لتغيرت الصورة إلى حد بعيد، ولما استطاعت الغالبية الساحقة من الشعب العامل أن تجد التمثيل العادل لها داخل المجلس، وهذا يرجع قبل أى شىء آخر إلى تخلف الحركة العمالية، وافتقاد الفلاحين إلى التنظيمات التى تكفل لهم التجربة الذاتية المنطلقة بعيدا عن تأثير باقى قوى الشعب العاملة، لتصعيد القيادات القوية القادرة الفاهمة».

«وقد كان لكل ذلك تأثيره ولاشك على العناصر التى أفرزتها

الانتخابات من القيادات العمالية والفلاحية التى فازت بعضوية المجلس، فجاءت غالبيتها دون المستوى المطلوب فى العمل التشريعى».

(٤٠)

ومن العجيب أن نرى ضياء الدين داود غير مقتنع بنتائج الانتخابات التى لم تمكن «العناصر الاشتراكية الوطنية» من الحصول على مقاعد البرلمان وتركت الأمر لأهواء الجماهير(١١):

«كما أن إجراء الانتخابات فى غيبة تنظيمات الاتحاد الاشتراكى وقبل أن تتماسك العناصر الاشتراكية الوطنية فى جبهة قوية تستطيع أن تدفع بطلائعها نحو المجلس النيابى، كان له أثره ولاشك على تشكيل مجلس الأمة. فرغم أن قانون مجلس الأمة قد وضع الضمانات لسد طريق التسلل بإبعاد العناصر التى أضيرت نتيجة الإجراءات الاشتراكية، كما تدخلت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى لتسد الثغرات التى ظهرت فى هذا القانون، فاستبعدت من الانتخابات بعض العناصر المعروف معاداتها للأهداف الكلية للشعب العامل، إلا أن ذلك لم يمنع، ولم يكن بمقدوره أن يمنع، وصول فئات إلى المجلس غير ملتزمة تماما بتلك الأهداف، وكان لذلك أثره السلبى على العمل التشريعى ككل، حيث ظهرت بعض العناصر المعوقة والمنحرفة عن الخط الاشتراكى، كما أثر على العمل الميدانى الشعبى حيث انفجرت بعض الصراعات بين بعض أعضاء المجلس، وأعضاء اللجان والمكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى».

(٤١)

ويقدم ضياء الدين داود فى كتابه تصورا جديدا لما ينبغى أن تكون عليه انتخابات مجلس الأمة وتشكيله من وجهة نظره هو:

«أعتقد أن نظرة جديدة لطريقة تشكيل مجلس الأمة واختيار أعضائه ينبغى أن تأخذ طريقها إلى سطح الحياة السياسية الوطنية، تواجه الواقع ولا تدور من حوله، انطلاقا من الاتحاد الاشتراكى العربى السلطة الممثلة لقوى الشعب، والدافعة لإمكانيات الثورة، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة، له الحق فى إبداء الرأى فيمن يمثله فى الهيئة التشريعية من أعضائه سعيا لزيادة رصيد الإيجابيات على طريق العمل السياسى الوطنى بما يضمن تحقيق الأغراض الآتية:

«١ ـ تحقيق التكامل والتناسق التام بين مجلس الأمة وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى، سواء على مستوى الدائرة الانتخابية، أو المستوى القومى».

«٢ ـ تمكين قوى العمال والفلاحين من تصعيد قياداتها القوية والقادرة بوضع قواعد جديدة للانتخاب تساعد على إزالة الركود والتفكك الذى تعانيه الحركة العمالية والفلاحية، بخلق الظروف الموضوعية التى تساعد على فاعلية قدرتها على الحركة».

«٣ ـ وضع القواعد التنظيمية السياسية الشعبية التى تحول دون تسلل القوى المعادية أو الانتهازية أو السلبية إلى مجلس الأمة بحيث يكون الشعار الجديد هو «الاختيار قبل الانتخاب»».

(٤٢)

وهو يورد نص الاقتراح الذى تقدم به من أجل أن تخرج أفكاره إلى حيز النور، ونحن نراه يلجأ إلى بيروقراطيات مملة من أجل أن تبدو براقة فى أهدافها:

«وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف وفيما يتعلق بتشكيل مجلس

الأمة ـ وهى المرحلة القريبة القادمة ـ فيشرفنى أن أتقدم بالاقتراح التالى ليطرح للبحث والدراسة:

«١ ـ تشكل فى كل دائرة انتخابية لجنة من جميع أعضاء اللجان التنفيذية للأقسام التى تدخل فى حدود الدائرة يوكل إليها ثلاث مهام:

«**الأولى:** ترشيح ما لا يزيد على ثلاثة أو واحد من أعضاء اللجان التنفيذية بالدائرة لعضوية مجلس الأمة من الذين ترى فيهم الخبرة والكفاءة للعمل التشريعى، بعد استطلاع رأى اللجان التنفيذية بالدائرة، وترفع تقريرا للجنة التنفيذية العُليا موضحا به أسباب هذا الاختيار والكفاءة لهذا العمل، ومعززا برأى اللجان التنفيذية بالدائرة».

«**الثانية:** تجميع آراء اللجان التنفيذية فى باقى المرشحين وما قد يكون لديها من اعتراضات عليها، وترفع به تقريرا للجنة التنفيذية العليا».

«**الثالثة:** تنظيم المؤتمرات الجماعية للمرشحين حيث يدلى كل بوجهة نظره فى مشاكل التطبيق الاشتراكى العربى وغيره من المهام التى تتأهب البلاد لمجابهتها».

«٢ ـ تعلن اللجنة التنفيذية العليا قائمة بأسماء عشرة من المرشحين الذين يسمح لهم بخوض الانتخابات فى كل دائرة مرفقا بها بيانا مختصرا عن تاريخ حياة كل مرشح ورد اسمه فيها، وعن المميزات التى تخوله حق الترشيح، واسم المرشح الذى تقدمت به لجان الاتحاد الاشتراكى بالدائرة، ويسمح للناخبين بالوقت الكافى لدراسة القائمة».

«٣ ـ ينتخب عن كل دائرة نائب واحد، بمعنى أن يكون عدد الدوائر ٣٥٠ دائرة أو أكثر».

«٤ ـ يخصص نصف عدد الدوائر للعمال والفلاحين، إذا كان عدد الدوائر ٣٠٠ دائرة يقتصر الترشيح فى ١٧٥ دائرة منها على العمال والفلاحين، وهى الدوائر العمالية والزراعية».

«ويسمح لجميع الفئات بالترشيح فى بقية الدوائر».

«٥ ـ تعدل الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب لمجلس الأمة بحيث تشمل القواعد التى استحدثت فى انتخابات لجان الاتحاد الاشتراكى العربى».

«٦ ـ يجوز لثلثى عدد اللجان الجماهيرية والوحدات الأساسية بالدائرة أن تطلب إسقاط العضوية عن عضو الدائرة على أن ترفع ذلك إلى اللجنة التنفيذية العليا التى لها الحق فى أن تحيله إلى مجلس الأمة ليقرر ما يراه بشأنه، مع مراعاة حكم المادة ٩٤ من الدستور».

«وكل هذا سيستتبع بالضرورة إدخال تعديلات على قانون مجلس الأمة بما يتمشى وهذه القواعد، كما سيستتبع إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث يمثل النائب عدداً من الوحدات التأسيسية والمؤسسات الجماهيرية، وليس عدداً معينا من المواطنين».

«ويمكن أخذ وحدة نمطية للمؤسسة الجماهيرية أو الوحدة الأساسية التى تمثل عددا نمطيا من أعضاء الاتحاد الاشتراكى، على أن تعتبر الوحدة فى هذا الشأن التى يتضاعف بها عدد أعضاء الاتحاد الاشتراكى بمثابة عدة وحدات جماهيرية بنسبة عدد أعضائها».

(٤٣)

وبعد أن يقدم ضياء الدين داود هذا التصور التفصيلى لما ينبغى أن يكون عليه تشكيل مجلس الأمة وطريقة انتخابه فإنه سرعان ما يقطع خط الرجعة على مَنْ يحاولون نقد فكرته فيقول:

«... وهى لا تخلو كغيرها ـ من الأسس ـ من عيوب وصعوبات ولاسيما فى التنفيذ، ولكنى أعتقد أنها طريقة تؤدى إلى الحد من العيوب التى نلمسها الآن بالنسبة للأعضاء الذين تفرزهم الانتخابات العامة، وبالأخص من ناحية كفاءة أعضاء المجلس بصفة عامة، وأعضائه من الفلاحين والعمال بصفة خاصة، كما أنها تعبر فعلا عن كون المجلس التشريعى هو الجناح التشريعى للاتحاد الاشتراكى، فضلا عن أنها تضمن إلى حد كبير سلامة الالتزام العقائدى للأعضاء من ناحية، ومن ناحية أخرى ستقضى على الصراعات بين أعضاء المجلس وقيادات الاتحاد الاشتراكى، بل ستوثق الرباط بينهم على أساس أنها القاعدة التى صعدته مما يشعره دائما أن مآله إليهم ليعيدوا ترشيحه أو تأييده من ناحية، وحتى لا يسحبوا منه ثقتهم وما يعنيه ذلك من احتمالات إسقاط عضويته».

«وأخيرا فإن ذلك سيحرر النواب من ضغط الناخبين لتلبية الحاجات الخاصة والمحلية الذى نشاهد اليوم آثاره السيئة».

(٤٤)

ويعترف ضياء الدين داود صراحة بالدور الذى لعبه الاتحاد الاشتراكى فى تزكية بعض المرشحين فى انتخابات البرلمان فى ١٩٦٩ فيقول:

«... وعندما كنت عضوا باللجنة التنفيذية العليا قرر الاتحاد الاشتراكى حينذاك أن يكون له مرشحوه، وأن يجرى انتخابهم داخليا

من لجان موسعة على مستوى لجان المراكز والأقسام بحيث يحرم على أعضائه القياديين أن يرشحوا أنفسهم إلا من خلال التنظيم، وأن تقف كل القيادات واللجان بعد ذلك وراء المرشح المنتخب للجنة الموسعة، مع السماح لغير القادرين بالترشيح منافسين، وبهذا الأسلوب زكى التنظيم قياداته وكان له مرشحوه الذين يؤيدهم ويقف بجانبهم والذين يشعرون من ثم بالولاء للتنظيم والانتماء له، وفاز بهذه الوسيلة عدد كبير رغم الاصطدام خاصة فى محافظة الصعيد بالعصبيات والظروف المحلية والتقاليد ورواسب الماضى».

(٤٥)

وتتضمن مذكرات ضياء الدين داود حديثا سريعا عما أثير عن مخالفات شابت إجراء الانتخاب، وهو لا يشغل نفسه بالحديث عن هذه المخالفات، ولا عما يظنه أسلوبا ناجحا لحل مشكلتها، وإنما هو يبدو فى المقام الأول حريصا على انتقاد الدور الذى لعبه هيكل فى تضخيم بعض الأخطاء التى وقعت فى أثناء العملية الانتخابية، ويذكر لنا رده الذى أدلى به فى حضور عبد الناصر رغم أن لجنة الإشراف كانت برئاسة أنور السادات وعضوية عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وشعراوى جمعة وضياء الدين داود، ومع هذا فإنه كان الوحيد الذى تحمس للدفاع.

(٤٦)

ونأتى إلى ما تتضمنه المذكرات من حديث ضياء الدين داود بشىء من التفصيل عن دوره فى لجنة الحريات حتى أنه يفرد صفحات طوالا لنقل نصوص القوانين التى أصابها التعديل بناء على اقتراح لجنة الحريات!! ولكنه فى خضم هذا الحديث لا ينسى عداوته

للسادات ولا ينسى حرصه على تلويث سمعة السادات الديمقراطية فإذا به يفاجئنا فى نهاية الفصل بهذه الفقرة التى يلقى فيها على عاتق السادات بالمسئولية عن إجهاض نتائج عمل لجنة الحريات فيقول:

« ... غير أن السادات عوق عرض هذه المشروعات على المجلس رغم الإلحاح المتزايد وبالتالى فإنه عندما عقد المؤتمر القومى بعد ذلك أوحيت إلى حافظ بدوى أن يضمن كلمته تقديم مجموعة اقتراحات هى فى مجملها خلاصة عمل لجنة الحريات والأفكار التى تضمنتها مذكرة اللجنة وكنت وقتها قد أصبحت وزيرًا للشئون الاجتماعية، فنظر إلى الرئيس عبد الناصر وقال أليس هذا هو عمل لجنة الحريات؟ فقلت: نعم، فقال: أنا موافق».

وفعلا صدرت أكثر تلك التعديلات بقرار بقوانين بعد ذلك، وهى على قصورها كانت تعتبر خطوة كبيرة فى حينها فلأول مرة يصبح للمعتقل حقوق، ويصبح لمدة اعتقاله مدى وحدود، ويصبح لأماكن الاعتقال تحديد وأسلوب للمعاملة وتلغى صفة الضبطية القضائية للشرطة العسكرية».

«وكان صدور هذه التشريعات بعد وقت قليل من نكسة يونيو ١٩٦٧، وفى وقت كانت الظروف الداخلية والخارجية بالغة القسوة ولم يكن قد اكتمل البناء العسكرى بدرجة مطمئنة كما كانت آثار النكسة تربة صالحة بما أحدثته من قلق، تغرى الأعداء بمحاولة تقويض للنظام من الداخل الذى فشلت حرب ٦٧ فى تحقيقه».

«وكان الأمر الطبيعى يقتضى أن تصدر تلك التشريعات من مجلس الأمة وأن تناقش فيه وكان من الممكن أن تكون أفضل وأكثر تحقيقا

لمعانى الحرية والديمقراطية، وأنا دائما من المؤمنين بأن التشريع الذى يصدره البرلمان يفضل أى تشريع آخر تصدره الجهات الإدارية أو يصدر بتفويض من المجلس وذلك بما يتوفر له من دراسة واسعة فى اللجان».

«أقول إننى كنت أفضل أن تصدر هذه التشريعات من المجلس لا أن تصدر من رئيس الجمهورية بسلطة التفويض من المجلس. ولكن ما حيلتنا إزاء رئاسة المجلس وإصرارها على أن يتخلف المجلس عن دوره وأن تتعطل أعماله تحت حجج شتى ورغم اعتراض الأعضاء وعدم اقتناعهم؟».

(٤٧)

ويخصص ضياء الدين داود من صفحات كتابه فقرات طوالا ليتحدث عن موقفين للسادات دفعاه إلى الاعتكاف فى آخر أيام عبد الناصر.

ونحن نلاحظ أنه لم يكن للسادات ذنب فى الموقف الأول إلا الإخلاص حين مضى مؤيدًا لعبد الناصر حين رفض مبادرة روجرز، ثم حين أيدها بعد ما قبلها عبد الناصر.

والواقع أننى ظللت لا أفهم سر هجوم ضياء الدين داود وغيره من أقطاب الناصرية واليسار على السادات فى هذه الجزئية التى لا تعنى أكثر من إخلاصه لخط رئيسه عبد الناصر، ولم يفك لى هذا اللغز إلا ما أورده الدكتور مراد غالب من حديث عن هذه الجزئية فى مذكراته التى تدارسناها فى كتابنا «يساريون فى زمن اليمين»:

« ... كان السادات كأمين للجنة السياسية قد تعجل الأمر وفهم من المناقشة الأولى وسكوت عبد الناصر أنه سوف يتقرر رفض المبادرة،

فعقد اجتماعا للجنة الشئون السياسية والعربية التى كان يرأسها واتخذ قرارا برفض المبادرة، كما تصادف أن حدثت فى أثناء غياب عبد الناصر بالاتحاد السوفييتى واقعة منزل الموجى الذى كان ضابطا بالجيش وخرج بعد سنة ١٩٥٦ حيث نسبت إليه بعض التصرفات فى بورسعيد فى أثناء العدوان الثلاثى وسعى السادات لإقناع عبد الناصر لوضعه تحت الحراسة بمقولة ظهور ثراء غير طبيعى يعزز ما كان قد نسب إليه وأشيع، تمثل فى بناء فيلا كبيرة تكلفت مبالغ باهظة، وفعلا وضع تحت التحفظ، وفى أثناء وجود عبد الناصر بالخارج طلب السادات من أمين هويدى وزير الدولة والمشرف على شئون الحراسة تمكينه من المنزل لحاجته إلى سكناه بحجة تصدع بيته بالهرم، وهو أيضا من بيوت الحراسة، فرفض أمين هويدى حتى يستأذن عبد الناصر».

«وأثار الموجى ضجة وصل صداها لعبد الناصر فى الخارج، وحين وصل عبد الناصر للمطار وجه للسادات حديثا انتهى بالسادات إلى الاعتكاف بمنزله بميت أبو الكوم وتخلفه عن حضور اجتماع اللجنة المركزية والمؤتمر القومى اللذين نوقشت فيهما المبادرة».

«وكان المؤتمر القومى قد دعى للانعقاد بعد موافقة اللجنتين التنفيذية والمركزية حيث عقد جلستين علنيتين جرت فيهما مناقشات واسعة، وتحدث فيهما عبد الناصر طويلا مشتركا فى المناقشات ومجيبا على الأسئلة والاستفسارات، كان مقررا أن تقتصر أعمال المؤتمر على هاتين الجلستين إلا أن عبد الناصر قبيل انتهاء الجلسة فى اليوم الثانى أعلن أنه يشعر أنه لم يصل إلى اقتناع أعضاء المؤتمر بشكل مرض، وقرر عقد جلسة سرية ثالثة ليطلع الأعضاء على

الاعتبارات العسكرية التى لم تكن قد طرحت بالجلسات العلنية، وفعلا عقدت الجلسة الثالثة وطالت بما أقلق الأطباء على صحة عبد الناصر، ولكن فى نهاية الجلسة كان الاقتناع كاملا ووافق المؤتمر على قبول مبادرة روجرز، ومكن قبول المبادرة من إقامة حائط الصواريخ وغيرها من المنشآت العسكرية التى وصفها طيار إسرائيلى بأنها كعش الغراب كلما ضربنا واحدة ظهرت الأخرى، وبذلك تمت أكبر قاعدة هجومية للعبور والاندفاع فى عمق سيناء فى حماية شبكة الدفاع الجوى الحصينة، كما مكن قبول المبادرة من تفادى الخسائر نتيجة تركيز العدو الإسرائيلى لطلعاته الجوية واستعمال قنابل زنة ألف رطل تلقى على المواقع التى كان يجرى إنشاؤها».

«كما زاد قبول مصر للمبادرة ورفض إسرائيل وتعنتها من تفهم وتعاطف العالم معنا».

والواقع أن ضياء الدين داود رغم عنايته الشديدة بالأفكار النظرية لا يهمل الحديث عن بعض إنجازاته النظرية الأخرى، وهو يتحدث عن تجربته فى المكتب التنفيذى لمحافظة دمياط، وعن فاعلية التنظيم السياسى، وعن جهوده فى برامج التثقيف والمعهد الاشتراكى.

(٤٨)

ولا يبدأ الأستاذ ضياء الدين داود فى الحديث عن عمله كوزير وكعضو للجنة التنفيذية العليا إلا فى نهاية الكتاب.

ومن الجدير بالذكر أن الهجوم على أنور السادات يستغرق منه كثيرًا جدًا من هذه الصفحات.

فهو حريص على أن يروى لنا أن أنور السادات فُرض من لدن عبد

الناصر على اللجنة المركزية ليكون عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا، ويستغرق هذا الحديث من ضياء الدين داود قرابة نصف ملزمة!!.

ولا يحدثنا الأستاذ ضياء الدين داود فى المقابل عن تجربته الوزارية التى استمرت سبعة شهور بأكثر من روايته عن اختيار مدير مكتبه التى تستغرق صفحتين، بينما تجربته الوزارية لا تستغرق إلا فقرة واحدة.

(٤٩)

هكذا يجد القارئ لهذه المذكرات نفسه فى النهاية وقد تعجب من التضخيم الزائد عن الحد لمهارة السادات فى محاربة خصومه فى ١٥ مايو.. فها هو يكشف أن واحدا من أبرز هؤلاء الخصوم كان صاحب نية طيبة فحسب وإلى أبعد الحدود. وهذا ليس مدحًا فى الأستاذ ضياء الدين داود، ولكنه الشعور الذى تغلب على كل مشاعرى الأخرى وأنا أنتهى من قراءة هذا الكتاب:

«... وبعد سبعة أشهر بالوزارة كنت قد درست بعمق كل جوانب العمل وزرت معظم مديريات الوزارة بالمحافظات وكثيرًا من أقسام وإدارات العمل بالوزارة، وبدأت أضع تصوراتى وأفكارى وأعدها للتنفيذ. وكانت أبرز أفكارى هى تطوير عمل الوزارة وتركيزه فى جانب التنمية الاجتماعية وبخاصة فى مرحلة تكاد تكون مع بالغ أهميتها ضائعة بين عديد من الوزارات».

«وكانت الفترة التى قضيتها بوزارة الشئون بداية عمليات التهجير من بورسعيد وسائر مدن القنال ومن ثم تطلبت عمليات التهجير وإعداد المعسكرات وتدبير الإعانات ومستلزمات الإعاشة بما يكفل

لهم حياة كريمة جهدًا شاقًا، وحملت الوزارة عبئًا جسيمًا وأدى جهاز الوزارة فى هذا المجال عملاً مخلصًا ومبهرًا».

(٥٠)

تصور مذكرات ضياء الدين داود التى بين أيدينا موقفه الفكرى من مظاهرات الطلاب فى ١٩٦٨ على نحو ملتبس، فهو حريص على أن **يدين** بعض الأشخاص من دون أن يتناول السياسات حتى ولا بالنقد الخفيف الذى لا يدمى البنان، وهو يبدأ بالحديث الراوى لتسلسل الأحداث على نحو ما لخصها عبد الناصر فى حديثه أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى:

«... فى جلسة اللجنة المركزية بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ دارت مناقشات على جانب كبير من الأهمية، إذ رأى عبد الناصر ورأت اللجنة التنفيذية العليا أن تتم معالجة موضوع حوادث الطلبة آنذاك سياسيا لا إداريا، وبدأ عبد الناصر الجلسة قائلا: «من أوائل هذه السنة وبعد أحداث الطلبة التى حصلت فى شهر فبراير الماضى لم نعتقل أحدا خالص إلا ثلاثة أفراد بحكم قانون الطوارئ، بعد كده لم نعتقل، بالعكس أنا قلت فى المؤتمر القومى إن فاضل من المعتقلين ٨٠٠ من الإخوان، وأعتقد إن إحنا أفرجنا من الـ ٨٠٠ عن حوالى ٤٠٠، فاحنا كنا بنفرج ومكناش بنعتقل، وكان الرأى دائما إن إحنا نحاول أن نحل الأمور ونعالجها بالطرق السياسية وليس بالوسائل الإدارية، وبالنسبة للمنصورة والإسكندرية فى العمليات الأخيرة لم يصدر أمر اعتقال، بل قبض على ناس وقدموا للنيابة، وأنا لم أوقع قرار اعتقال إلى الآن».

ويواصل ضياء الدين داود إيراد حديث عبد الناصر الشفوى حيث قال الرئيس:

«الحقيقة إحنا فكرنا فى هذا الموضوع وبحثناه فى اللجنة التنفيذية العليا، وبحثنا الإجراءات التى يجب أن نتخذها فى هذا الوقت ووجدنا أنه من الضرورى عقد جلسة طارئة للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى حيث يوجد تحالف قوى الشعب العاملة كلها، يوجد ١٧٠٠ ممثل ومندوب ونتكلم فى المواضيع ونضع الحقائق كلها أمام الناس لتكون كل الأمور واضحة، وكل إنسان يكون على بينة، وأعداؤنا قاعدين فى انتظار أحداث داخلية، والجرايد فى إنجلترا وفى أمريكا والجرايد المعادية كلها عمال تقول حيحصل وحيحصل».

(٥١)

وهو حريص على أن يلخص الحوار الذى دار بين الرئيس جمال عبد الناصر والدكتور حلمى مراد تلخيصا سريعا راويا هذا الحوار على لسان الرئيس عبد الناصر نفسه ويقول:

«ثم تكلم الدكتور حلمى مراد وزير التربية والتعليم آنذاك على أساس أن المشكلة التى فجرت أحداث الطلبة كانت قانونا بنظام جديد للامتحانات فشرح الأسباب والدوافع وراء إصلاح نظام التعليم والحاجة إليه، وشرح النظام الذى قيل إنه أثار الطلاب خاصة طلاب المدارس الخاصة».

«وعاد الرئيس عبد الناصر للتعقيب على كلام الدكتور حلمى مراد فقال: إنه فى حديثه للدكتور حلمى مراد عند اختياره وزيرا للتربية والتعليم قال له: إن الأولاد بيخرجوا من المدارس الابتدائية ميعرفوش يقرءوا ويكتبوا، وأنه دلوقت كل بيت جايب مدرس أو اثنين أو ثلاثة

لأولاده، ودى عملية فعلا لا يمكن لحد يقوم بها إلا القادر، وهو (أى حلمى مراد) فوجئ حينما عرضت عليه وزارة التربية والتعليم وكان متصورا إنه جاى للتعليم العالى فأنا قلت له لا أناجايب واحد من الجامعات علشان يقدر يشوف الجامعات عايزة أية نوعية، وإيه الضعف اللى موجود فى الطلبة حتى تقويه، وقلت له إن عملية إن إحنا نصرف هذه المصاريف فى المدارس والطلبة تطلع متعرفش تقرأ وتكتب من الابتدائى بعد ست سنين يبقى فلوس بنرميها فى الفاضى».

(٥٢)

ومن الجدير بالذكر أن ضياء الدين داود يحرص فى اختياراته على نقل توجهات غير ناضجة تدين أصحابها ممن لا يكن لهم أى مودة.

وهو على سبيل المثال يتحدث بالتفصيل عن آراء غريمه (فى الدعوة إلى تأسيس الحزب الناصرى) فريد عبد الكريم، وهى الآراء التى تعبر عن اتجاه سائد فى فكر قيادات التنظيم السياسى فى ذلك الوقت، لكن ضياء الدين داود يقدمه بما يكفل للقارئ تكوين فكرة سلبية عن فكر ذلك الرجل الذى تكلم عما أسماه نقص النضج السياسى بين طلاب الجامعة، ونقص الاهتمام العام بين أساتذتهم:

«وتكلم فريد عبد الكريم أمين محافظة الجيزة عن حقائق أربع:

«**أولاها**: أنه ليس هناك نضج سياسى على الإطلاق بين طلاب الجامعة، ويرجع ذلك إلى الآتى:

« ١ ـ أن طلاب الجامعات قد حرموا من العمل السياسى لفترة طويلة مضت، ومن هنا لم تتأكد ولم ترسخ تقاليد جديدة سياسية

لمناقشة واعية وفعالة وموضوعية.. وليست هناك أطر على الإطلاق للمناقشات السياسية لقضايانا المصيرية داخل الجامعات».

«٢ ـ أن أساتذة الجامعة السمة الظاهرة على الأغلبية الكبرى منهم، مع احترامى الشديد لدورهم ولعلمهم ولتخصصهم، ليس لديهم على الإطلاق وعى عام بقضايانا المصيرية، وليس لديهم حدس سياسى على الإطلاق، وأن ثقافاتهم المتعددة من مصادر متعددة هى فى الأغلب غريبة، وأن تأثرهم ببعض الفكر الليبرالى، وأن تشبههم وتأثرهم بالمجتمعات التى وردوا إلينا منها قد أثرت فى مصب واحد هو قاعدة الطلاب لدينا تأثروا بها إما بالصراحة، وإما بالدلالة، وإما بالإشارة».

«٣ ـ أن القلة القليلة فى هذه الكلية الواحدة فى القاهرة والإسكندرية استطاعت أن تتحرك وأن تتحكم فى جماهير الطلاب فى غيبة العمل السياسى فى وضع ضربت فيه القيادات الموضوعية لمنظمة الشباب أو أحست أنها مضروبة».

«٤ ـ أن الهبة التى قام بها الطلاب فى فبراير من العام الماضى كانت تحركا منبت الجذور ليست له أصول راسخة، وليست له قواعد موضوعية فى ذات الطلاب، وبالرغم من ذلك فقد أحس الطلاب الذين تحركوا فى فبراير أنهم مالكو التغيير وأنهم واضعوه، وأنهم قد أصبح لهم كيان مستقل لابد أن ينفذوا به إلى كل حدث، وفى كل وقت، وأنهم لابد أن يفرضوا أنفسهم سلطة فوق السلطة، وقيادة للشعب غير شرعية رغم أنفه، بحجة أنهم أسباب بيان ٣٠ من مارس.. إلخ».

«**وثانيتها**: لماذا كلية الهندسة بالذات؟ وأجاب على التساؤل بأن أكبر نسبة من القادرين استطاعت أن تصل إلى هذه الكلية لأنهم أبناء القادرين الذين استطاعوا أن يهيئوا لهم حياة خاصة، وإشرافا خاصا، ومدارس خاصة، ودروسا خاصة، ورعاية صحية وإشرافية خاصة، وقال: إن كثرتهم تنتمى لطبقة معينة».

«**وثالثتها**: أن ما تم من رجال الشرطة وهم يحاورون الطلبة محاورة سياسية بالغة العمق، ويعاملونهم معاملة إنسانية بالغة الدلالة، تؤكد أن التغير الذى تم فى القوات المسلحة إنما نجد له نظيرا فى رجال الشرطة أيضا».

«وانتهى (أى من فريد عبد الكريم) إلى القول بأن مواجهة الطلاب لا يمكن أن تكون بالعنف إنما لابد أن تكون من قاعدة حزبية داخل كل كلية قاعدة صغيرة تمتد لكى تستقطب حولها كل المخلصين وكل المبدعين لكى تقوم هذه القاعدة بمواجهة أى تحرك صبيانى».

(٥٣)

ومن الطريف أن ضياء الدين داود كان حريصا على أن يتبنى رؤية شعراوى جمعة الذى كان يصرح بأن الشرطة تحملت الكثير من أجل حراسة المظاهرات، وأنها ضربت لكنها لم تعتد على أحد من المتظاهرين:

«وتحدث شعراوى جمعة وزير الداخلية فقال: إن الشرطة لم تمارس عملية فض المظاهرات بل وجدت من واجبها وهى تعمل كجزء من قوى الشعب العامل كشرطة فى عهد جمال عبد الناصر أن تحرس هذه المظاهرات، وأن تحافظ على سمعة القائمين بها، خاصة

أن كل فرد منهم هو ابن لكل فرد من رجال الشرطة، وخير دليل على ذلك مظاهرات فبراير الماضى حيث كانت الشرطة فى حراسة تلك المظاهرات وتحملت فى سبيل ذلك الكثير، فقد ضربت الشرطة ولم تعتد على أى فرد فى تلك المظاهرات».

(٥٤)

ولا ينسى ضياء الدين داود أن ينقل آراء غريم آخر هو الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى الذى تولى محاكمته فى أعقاب حركة ١٥ مايو، مدللا على ما حفلت به هذه الآراء أو ما تضمنته من نزعة دكتاتورية:

«وتحدث مصطفى أبوزيد فقال: إن الطلبة هم انعكاس للأمة كلها، فيهم نفس نسبة المؤمنين ونسبة الخائنين، وقال: إن النكسة لم تفعل شيئا، فصديق الثورة قبل النكسة هو صديقها بعدها، وعدو الثورة قبل النكسة هو عدوها بعدها، وكل ما فعلته النكسة هو أنها جرأت عناصر القوى المضادة على أن ترفع رأسها وعلى أن تعمل».

«وعاد (أى مصطفى أبوزيد فهمى) للقول بأن الطلاب ما هم إلا صورة لمجتمعنا، ومجتمعنا مما لاشك فيه يؤمن بالثورة، ويؤمن بقيادة هذه الثورة، ويؤمن بالمبادئ الاشتراكية العريقة لهذه الثورة، ورد على ما قيل بشأن أساتذة الجامعة بأن ٩٠٪ منهم من أشد الناس إيمانا بالثورة».

«وقال: إن هنالك فئة قليلة منحرفة، وأن هناك أيدى خفية تعمل، وأن هناك إشاعة (يقصد: شائعة) ضارة ومضللة تريد باستمرار أن تصل إلى التشويه والتضليل».

«وانتهى إلى قوله إن الأمر يتطلب وإلى أقصى حد أن نستعمل الحزم والحزم الشديد مع كل منحرف، وهم قلة».

«أما التساهل والعطف فأعتقد أنه سيؤدى بالنظام السياسى إلى مواقف سوف تكرهها، ليس فقط الأجيال الحالية، وإنما أيضا الأجيال المستقبلة».

(٥٥)

ويواصل ضياء الدين داود نقل آراء مصطفى أبوزيد فيشير إلى أن هذا الرجل كان يرى ضرورة الحزم الشديد فى معاملة الخارجين على القانون فى مجتمع الجامعة، وكان يرى أن الثورة قد دللت الطلبة حتى أفسدتهم:

«وأعتقد أن حركات الطلاب وثورتهم قد يكون لهما ما يبررهما لو أن النظام السياسى كان مبنيا على الكبت أو مبنيا على القسر والإرهاب، أو لم يكن النظام السياسى مبنيا على الحرية إلى أقصى درجاتها حتى بلغ الأمر بالطلبة إلى التدليل الشديد، إذ أن كثيرا منهم أعطوا الكلمة فى المؤتمر القومى العام بينما مَنْ هم أعظم منهم قدرا وأكبر خبرة وأكثر منهم تاريخا فى خدمة الثورة لم تعط لهم الكلمة، وهى يعنى أننا راعينا هؤلاء الطلبة إلى درجة كبيرة وكان لأى طالب أن يرسل أية شكوى للجنة المركزية فتناقشها اللجنة، ثم يأتى بعد ذلك كل هذا التأصيل الديمقراطى لنظامنا السياسى فنرى هذا الخروج على القانون الذى ليس له معنى إلا أنه استهتار واضح بكل القيم».

«ومن هنا فإننى أعتقد (الكلام لمصطفى أبوزيد)، وإننى فى هذا أعبر عن رأى الكثيرين من الزملاء، أن المسألة تتطلب منا الحزم

الشديد، فكل خارج على القانون، سواء أكان أستاذا أم طالبا أم غير ذلك، يجب أن يلقى جزاءه الرادع، وعلينا نحن أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء الاتحاد الاشتراكى بصورة عامة أن نلتحم بالشعب فى حملة توعية وتنقل هذه المبادئ والمعلومات التى سمعناها اليوم إلى قواعدنا الشعبية... إلخ».

(٥٦)

على هذا النحو يحرص ضياء الدين داود على توكيد لفت النظر إلى التناقض فى أقوال غريمه مصطفى أبوزيد فهمى فيما قبل عهد السادات وفى أثناء عهد السادات، وهو يشير إلى هذا فى هامش يثبته فى مذكراته ويقول فيه:

«... كانت هذه هى أفكار د. مصطفى أبوزيد قبل ١٥ مايو سنة ١٩٧١، فنرجوا مقارنتها بآرائه بعد ذلك فى ظل ما سماه الجمهورية الثانية».

(٥٧)

وفى سياق هذا كله ينقل ضياء الدين داود آراء شخصية سياسية غير مشهورة، لكن آراءها تبدو أكثر اتزانا من آراء النجوم الآخرين.

ثم يعود ضياء الدين داود فيتابع حديثه قائلا:

«وقال فاروق السيد إنه يرى أننا نعطى للقوى المضادة فرصة لأن تتحرك من خلال ما نقع فيه من أخطاء، إذ لم يناقش التنظيم السياسى على مختلف مستوياته قانون التعليم الذى كان أساس تحرك الطلاب، وكان ينبغى أن يناقشه الاتحاد الاشتراكى مع الجماهير حتى تتهيأ الأذهان لتقبل القانون، وبذلك تكون هى المتصدية للدفاع عنه. كما أثار نقطة ثانية خاصة بالعمل السياسى

فى الجامعات حيث لم تصل وحدات الاتحاد الاشتراكى بها إلى المستوى القادر على العمل السياسى الفعال، وطالب بربط تلك الوحدات باللجنة المركزية، وتحدث عن التنظيم الشبابى بصفة عامة وأهمية وجوده وفاعليته، إذ قد افتقدناه فى الفترة السابقة».

(٥٨)

ويعود ضياء الدين داود بعد كل هذا كى يعبر عن تبنيه التام لوجهة النظر التى عرضها الرئيس عبد الناصر، وكأنما لم يكن هناك داع لكل هذه المناقشات والمناقشات المضادة إلا التنفيس فحسب، وهو يلخص لنا بوضوح شديد محاولة عبد الناصر الدفاع عن منظمة الشباب بعد أن تقلص وجودها بموافقته هو نفسه، ومن الطريف أن نرى ضياء الدين داود ينقل هذه الآراء من دون أية مناقشة لما يراه فيها من صواب، أو حتى من حنان وعطف، وكأنها لا يريد أن يزج بنفسه فى هذا موضوع الخلاف.

ومع هذا فإننا نسجل الشكر لضياء الدين داود أنه أتاح لنا هذا النص الذى تحدث به الرئيس عبد الناصر على هذا النحو التلقائى:

«ورد الرئيس عبد الناصر بحديث مطول عن المراحل التى مر بها القانون وما جرى حوله من مناقشات والأحاديث الكثيرة حوله التى نشرتها الأهرام للدكتور حلمى مراد وقال مازحا: إنه لكثرة ما نشرته الأهرام للدكتور حلمى سأل هيكل: هل الدكتور حلمى يستأجر صفحة عندكم كل يوم؟ وقال له هيكل: إن الموضوع جاذب لانتباه الجماهير».

«ثم انتقل إلى الحديث عن منظمة الشباب فقال: إحنا عندنا المشكلة الكبيرة إن إحنا كنا فى منظمة شباب وأيامها اليمينيين

بيقولوا عليها حرس أحمر، واليساريين بيقولوا عليها فاشسيت، وبقية الطلبة اللى مش جوه بيقولوا إن منظمة الشباب متعالين والتعالى من فوق. يعنى منظمة الشباب تعرضت لهجوم كبير، بعض هذا الهجوم صحيح، لكن أيضا اليمين واليسار مش عاوزينا نعمل تنظيم سياسى لا فى الطلبة ولا فى العمال، ولهذا تبص تقول اليمين بيقول دول حرس أحمر زى الصين، واليسار بيقولوا دول فاشيست، وعلى هذا يطلع كلام يقولوا إنهم بيكتبوا تقارير عن أهاليهم وعن إخوانهم وعن أبهاتهم الكلام له كله أنا سمعته، الحقيقة أنا مشفتش تقارير عن أبهاتهم وأهاليهم ولا حاجة، العكس قيل إنهم بيعملوا تنظيم علشان يواجهوا بيه القوات المسلحة فى حالة حدوث انقلاب، والكلام ده نقل للقوات المسلحة ومشى فى الجيش فى ذلك الوقت، تنظيم إيه علشان يواجه القوات المسلحة، بالعكس إحنا من أول عملياتنا ابتدينا أما اتعمل الحرس الوطنى وجيش التحرير كل الحاجات دى أعطيناه للقوات المسلحة عشان ما يبقاش سبب يهيأ ليه للقوات المسلحة إن فيه خوف وأن فيه شىء بهذا الشكل، فكانت هناك محاولات كبيرة لهدم منظمة الشباب ونجحت الحقيقية هذه المحاولات إلى حد كبير».

(٥٩)

ومن الطريف أيضا أن ضياء الدين داود يبدو موافقا للرئيس عبد الناصر على وجود الفراغ مع الحرص على وجوده بالحديث عن ضرورة حلول طوباوية له:

«إحنا بنعيد ده سبب الفراغ اللى هو موجود النهارده، الحقيقة بنعيد تقييم الموقف وأنا فى رأيى إن منظمة الشباب بتمشى، وتنظيم الشباب بيمشى فى المحافظات، لكن لازم يكون فيه تنظيم طلابى

قائد زى ما هو موجود فى كل الأحزاب السياسية، تنظيم طلابى زى مثلا إيه؟ الجماعة اللى أنا بأقول الشيوعيين الصينيين ليهم تنظيم طلابى والا ملهمش؟ أنا بأقول ليهم وأنا عارفهم واحد واحد بالاسم، وما بيقولوش إنهم شيوعيين صينيين أبدا هم بيطلعوا فيه منهم فى كلية الهندسة وفيه منهم فى كلية الاقتصاد وفيه منهم فى الفنون الجميلة، بيطلعوا على أساس أنهم ناس وطنيين أو بيدافعوا عن مصالح الطلبة، طبعا فيه أيضا الرجعيين والقوى اليمينية».

«إحنا الحقيقة لما نيجى نعمل تنظيم كل دول حيتوجهوا لينا علشان يهدوا العملية، الحقيقة عملية ليست سهلة، العملية عايزة عمل شاق عشان نخلق عمل للشباب».

«الأخ فاروق بيقول إن أنا قلت نهتم بقضية الشباب وأنا لوحدى لن أقدر، ناقشنا هذا الموضوع فى مجلس الوزراء وفى الاتحاد الاشتراكى».

(٦٠)

وينتهى ضياء الدين داود بعد هذا الاقتباس إلى تذكيرنا بأن هذا كان يقال فى حضرة الرئيس عبد الناصر، وهو يمن علينا بأن هذا كان يدل على التفكير الدئم !!:

«كانت هذه نماذج من المناقشات التى تجرى والأفكار التى تطرح مؤيدة ومعارضة بلا قيود وبلا حرج وبلا ضيق برأى يعارض أو ينتقد».

«كما تدل هذه المناقشات على التفكير الدائم والدءوب لإقامة تنظيم سياسى نواته منظمة الشباب».

(٦١)

ومما يحسب لمذكرات ضياء الدين داود أنها تمتعت بشجاعة وجسار فى تناول قضايا سياسية لم يكن أحد قد تناولها حتى ذلك الحين بهذا القدر· من الشجاعة، وعلى سبيل المثال فإن خصص فى هذه المذكرات فصلا للدفاع عن التنظيم الطليعى وتناول بعض أخطائه ومشاكل تكوينه ودوره بعد النكسة.

ومن هذا الكلام المتواصل الذى قدمه صاحب المذكرات بروح الحب نستطيع أن نقتطف فقرة مضيئة لمعلوماتنا التاريخية يقول فيها ضياء الدين داود:

«ولقد كان للتنظيم الطليعى أيضا دور شعبى فى يومى ٩ و١٠ من يونيو. صحيح أن الناس انطلقت تلقائيا وسبقت إلى الموقف الوطنى الشجاع ولكن كان من الممكن لو لم تكن القيادات واعية وفى الميدان أن تستغل حركة الجماهير وتوجه إلى عكس ما تريد وأن تركب أى عناصر خائنة أو خائرة الموجة الجماهيرية العارمة وفى وسط هذا الزحام يمكن أن يحدث الكثير».

«ولكن القيادات وفى مقدمتها قيادات التنظيم الطليعى كانت فى مقدمة الجماهير وملكت الزمام فلم ينفلت ولم تسمح لأى صوت نشاز أن يبين أو يجد له مكانا».

(٦٢)

والواقع أن ضياء الدين داود حين يقدم لنا ذكرياته عن ٩ و ١٠ من يونيو فإنه يعترف بالجانب غير المنطقى فيها، وهو يعبر عن هذا الاعتراف بقوله:

«.. لا شك أنها قوة من عند الله ولا شك أيضا أن الحب العميق والثقة العاقلة الواعية فى عبد الناصر هما اللذان ربطا بينه وبين الناس».

(٦٣)

كذلك يتمتع ضياء الدين داود فى كتابه هذا بشجاعة واضحة فى تناول قضية الإخوان المسلمين، وهو يحدثنا عن جهد بذله فى قضية حركة الإخوان المسلمين، وهى فقرة مهمة على أية حال لأنها تبين مدى الالتزام السياسى عند ضياء الدين داود ومَنْ يجدون أنفسهم قريبين من الزعيم، ونحن نفهم من رواية ضياء الدين داود أن الجسور مع الإخوان كانت سمة غالبة على رجال نظام عبد الناصر، ولم تقتصر على أنور السادات وحده على نحو ما يصورها بعض كتاب الأدبيات أيضا التى تناولت علاقة الإخوان بالثورة، وهاهو يقول:

«عندما سافرت إلى الكويت أواخر سنة ١٩٦٩ التقيت بالمرحوم حسن العشماوى - والذى تربطنى به صلة قربى - ودار حوار طويل حول استمرار الصدامات والجفوة بين الإخوان والحكومة وحول مئات الإخوان المقيمين فى الخارج والمهددين فى حرياتهم وأسلوب المواجهة بالعنف والذى لم يضع حدًا للمشكلة أو يحسم الموقف، وترك كثيرًا من الجراح ومئات من المهاجرين فى الخارج ومئات من الأسر المحتاجة للعون فى الداخل مما أدى إلى قيام الإخوان بالخارج بالتعاون لإمدادهم بالعون والمساعدة أو إيجاد فرص للعمل مما كان محل قلق أجهزة الأمن.. وصارت هناك حلقة مستمرة تفرخ مشكلة وراء مشكلة وتسبب احتكاكات من حين لآخر».

«وانتهى الحوار إلى ضرورة البحث عن مخرج وكان المرحوم حسن العشماوى يود أن يقوم بدور إيجابى فى إنهاء هذا الموقف واقترح أن يصدر عفو عام عن جميع الموجودين بالخارج والإفراج عمن بقى بالسجون - وكنت قد أبلغته عن وجود برنامج للإفراج الكامل على دفعات ووافق عليه بالفعل وبعض الترتيبات الأخرى لخلق جو جديد من الثقة والأمن».

«وإثر عودتى عرضت على عبدالناصر (فى) مذكرة مكتوبة مضمون الحوار والمقترحات ووافق عبد الناصر وطرح الموضوع على اللجنة التنفيذية العليا، واقترح عبد الناصر أن يدعو حسن العشماوى للحضور للقاهرة لعقد لقاء مباشر بينهما وكلف شعراوى جمعة وزير الداخلية باتخاذ إجراءات عودته بالشكل الذى يريحه».

«وبدأت اتصالاتى به من خلال شقيقه المستشار عبد الوهاب العشماوى حين كان حسن العشماوى قد سافر لأوروبا للعلاج. بيد أن توالى الأحداث العربية والخارجية وأسفار عبد الناصر وانشغاله الذى كان ختامه مأساة للفلسطينيين بالأردن والتى عاقت إتمام المشروع، ثم كانت وفاة عبد الناصر المفاجئة، وأثناء مناقشة عبد الناصر للموضوع باللجنة التنفيذية العليا أبدى ترحيبا واقتناعا بالدخول فى حوار يضع حدًا للصدام الذى طال».

....

هكذا يصور ضياء الدين داود، فى هذه الجملة الأخيرة التى قد تبدو عابرة تماما وقد تبدو جوهرية تمام، الأمر على نحو لم يفلح فى الوصول إليه أى قطب من أقطاب الإخوان أنفسهم من حيث القدرة على تصوير قوتهم وإقلاقهم لنظام الرئيس عبد الناصر.

(٦٤)

وخلاصة ما أصف به هذه المذكرات أنها صادقة كل الصدق فى التعبير عن نفسية صاحبها وشخصيته حتى فى تلك الأجزاء التى انتقدنا ورودها على نحو ما وردت عليه، ذلك أن تاريخ هذا الرجل فى عهدى عبد الناصر والسادات قد حفل بهذا التضاد الذى عبرت عنه المذكرات أصدق تعبير.

وفضلا عن هذا فإن هذه المذكرات مفيدة إلى أبعد حدود فى تصوير كثير من الخفايا والتفصيلات والانعطافات ومع كل هذا الصدق والتعبير فإن هذه المذكرات لم تأخذ حظها لسبب بسيط هو أنها افتقدت جذوة الفن، تلك الجذوة التى تصور الهواء نارا، وتصور النار سوادا، وتصور السواد ظلا فحسب، ومما يؤسف له أن هذه المذكرات أعيد نشرها، مرة أخرى، دون أن يوضع عليها فى المرة الثانية قبس من جذوة الفن، ولا حتى من مسحته.

* * *

الباب الثامن

أيام السادات

مذكرات ضياء الدين داود

(١)

يمثل هذا الكتاب ما قد يمكن وصفه بأنه الجزء الثانى من مذكرات الأستاذ ضياء الدين داود، وقد شاء مؤلفه أن يجعله مستقلا عن الأول، وأن يخالف فى عنوانه ليجعل «الأيام» مع السادات بديلا عن «السنوات» مع عبدالناصر، وأن يستخدم حرف الواو مع السادات بدلا من (مع) الظرفية مع عبد الناصر، ومع هذا فقد جعل العنوان الرئيسى ذا البنط الأكبر «ما بعد عبد الناصر»، وقد نشرت دار الموقف العربى الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٨٦ على هيئة صورة مصغرة من نص مكتوب على الآلة الكاتبة، وهو ما لا يليق على أى حال بهذه المذكرات ولا بصاحبها ولا بناشرها.

وليس فى كتاب ضياء الدين داود هذا من ذكرياته القدر الذى يتناسب مع كونه مذكرات شخصية، ولكن القدر الأكبر من الكتاب إن لم يكن الكتاب كله مخصص للهجوم على الرئيس السادات ومحمد حسنين هيكل، ولا يأتى دور ذكريات ضياء الدين داود نفسها إلا فى الخلفية المساعدة على هذا الهجوم.

ومع هذا فإن هذا الكتاب ينفرد بكونه الكتاب الوحيد (وهو كذلك حتى الآن، فإن صدرت بعده كتب فسوف يحتفظ بالأولية) الذى كتبه

واحد من أقطاب المجموعة المناوئة للرئيس السادات فى أول عهده وهى المجموعة التى يطلق عليها مراكز القوى، أو ضحايا ١٥ مايو.

وليس من شك أن هذه الفئة كانت أسوأ السياسيين حظا فى تاريخنا المعاصر فقد أسدل الستار على مكانها بأبشع ما يكون، وإذا كان بعض الناس يستكثرون على حركة ١٥ مايو الوصف بالثورة حتى لا ترتقى إلى مصاف ثورة ٢٣ يوليو، فإن الحقيقة الجانبية أن الذين (قامت عليهم) الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يعاملوا بنفس القدر من المعاملة المعنوية الشديدة التى عومل بها ضحايا ١٥ مايو ١٩٧١.

وفى موضع آخر من كتاباتى قلت ما معناه إن الرئيس السادات قد أفاد من محمد حسنين هيكل أضعاف ما أفاد منه الرئيس جمال عبد الناصر، ويكفى دوره فى المساندة التامة للرئيس السادت ضد أقطاب مايو ١٩٧١ بعد إزاحتهم وقبل إزاحتهم، ومازلت مصمما على أقوالى هذه ومؤكدًا كذلك على أن دور هيكل ضد هؤلاء «بعد إزاحتهم» كان لا يقل على الإطلاق عن دوره «قبل إزاحتهم».

وسوف يجد القارئ لكتاب ضياء الدين داود فى سطور هذا الكتاب دليلاً ناصعًا على صواب ما وصلت إليه من استنتاج.

(٢)

ها هو ضياء الدين داود يتحدث عن بداية تغير الرئيس السادات فى علاقاته واتجاهاته بدءًا من ديسمبر ١٩٧٠ فيرمى بالوزر كله على محمد حسنين هيكل ويقول:

«كان الأستاذ هيكل وزيرًا للإعلام ورئيسًا للأهرام معا، وكان يشكل فى تقديرى وتقدير البعض مصدر الخطر الرئيسى على استمرار الخطوات الديمقراطية وعلى ممارسة الاتحاد الاشتراكى لدوره

الحقيقى الفعال، إذ كان دائم الخلاف مع الاتحاد الاشتراكى فى كافة عهوده ومختلف قياداته وكانت أيضا لجان الاتحاد الاشتراكى وكذلك منظمة الشباب دائما تهاجم كتاباته وتهاجم دوره فى تقارير كان يتاح لها مطالعتها، ومن هنا كان توجسه شديدًا من دور الاتحاد قبله فى غياب جمال عبد الناصر؛ حتى إنه فى إحدى زياراته للندن التقى مع المبعوثين بالمركز الثقافى وقال لهم إنه بوفاة جمال عبد الناصر آن الأوان لتصفية حسابات قديمة كثيرة وندد بالاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وأبدى تخوفه من أن يكون أول ضحية».

«وإثر وفاة عبد الناصر كتب (أى هيكل) عدة مقالات كانت أيضا موضع النقد والاستنكار لتناولها مواضيع شخصية وعائلية تخص الرئيس الراحل وتحكى تفصيلا لحظات الوفاة وبجرأة ما كان ليرضاها عبد الناصر فى حياته».

«هذا فضلا عن حرص هيكل على الحديث عن نفسه وإبراز دوره كصانع للأحداث أو أنها كلها تدور من حوله وهو محورها .. وفى نفس أسبوع استقالة هيكل فوجئنا بالسادات يعرض علينا إصدار قرار بالتمرير من أعضاء اللجنة التنفيذية بتشكيل لجنة برياسة هيكل لجمع وإحياء تراث عبد الناصر، وكانت اللجنة قد قررت تشكيلها ضمن برامج تخليد ذكراه..».

«ولقى الاقتراح برياسة هيكل للجنة معارضة شبه إجماعية وبرر السادت اقتراحه بأنه وعده بذلك عند استقالته من الوزارة وكان السادات إلى ذلك الحين ملتزما بما نقرره، ولكنه عاد فاقترح أن تكون اللجنة برياسته على أن يكون هيكل مقررها وعادت اللجنة فرفضت الاقتراح على تقدير أن الرياسة الفعلية ستكون لهيكل..».

(٣)

وهو يعيد استعراض الأسباب التى دفعت اللجنة العليا إلى الوقوف هذا الموقف المبكرمن محمد حسنين هيكل:

«ولم يكن موقف اللجنة نابعا عن اعتبارات شخصية، أو عن عداء شخصى، ولكن عن تقدير موضوعى، فقد كان مقدرا عندما قررت اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة على مستوى كبير لإحياء وتخليد تراث عبد الناصر، كان مقدرا أن تضم اللجنة عددا كبيرا من مختلف الشخصيات والمؤرخين، ومن الذين عايشوا عبد الناصر عن قرب وحملوا معه المسئولية، وكان مقدرا أن يكون الأستاذ هيكل بطبيعة الحال واحدا من أعضائها المهمين، ولكن انفراده برياسة اللجنة أو سيطرته على أعمالها يحوى احتمالا كبيرا بأن يصيغ فكر عبد الناصر باتجاهاته وأفكاره وتخريجاته مهما تكن إحاطته بكثير من تراث عبد الناصر أو معاصرته وملازمته عن قرب».

«وكان بعض ما يكتبه هيكل وأسلوب تعامله مع الحقائق التاريخية وتأويلها فى تقدير اللجنة يولد الشك فى سلامة ودقة تحقيق وتسجيل وبسط تراث عبد الناصر فى مجال الفكر الاشتراكى والاتجاهات الاجتماعية والتحررية، فالمسألة ليست فقط مجرد تسجيل للوقائع والأحداث، ولكن تسجيلها كاملة بأمانة ثم تحليلها مما ينبغى أن يتوافر له الكثرة من الثقات والمتخصصين، ولا ينبغى أن ينفرد واحد أو يتسلط عليه».

«ومما أعلمه يقينا وأسجله للتاريخ ويعرفه أكثر الذين عملوا مع عبد الناصر عن قرب أنه كان يثق فى قدرة هيكل على التعبير عما يريد، وذلك ممكن فى وجود عبد الناصر، ولكن بعد غيابه فاختلاط الأفكار وتعدد التأويلات أمر وارد ومحتمل».

«كان كل ذلك معلوما لهيكل مما ضاعف من حنقه وعدائه للجنة التنفيذية والاتحاد الاشتراكى، وخشيته من تنامى دورها وفاعليته وتأثيره، لأن كل ذلك خطر على الذين يمارسون السلطة بلا مسئولية، ولعل ذلك كان وراء قرار عبد الناصر الفجائى بتعيين الأستاذ هيكل وزيرا على غير إرادته كما يقول، حتى يضع كل ممارس لسلطة فى الضوء ومتحملا للمسئولية».

(٤)

ويصل ضياء الدين داود إلى الحديث عن المقال الذى كتبه هيكل ليبدأ به الحقبة التى لم تنته حتى الآن من الهجوم على الناصرية، ومع أن هذا الهجوم كان قادما بحكم طبائع الأشياء، إلا أن هيكل هو الذى فتح الباب، ومن العجيب أن سياسيين من طراز ضياء الدين داود كانوا يظنون أن بمقدورهم أن يوقفوا مثل هذا التوجه فى بدايته، بينما كان السادات على حد رواية ضياء الدين داود سعيدا بهذا التوجه وموجها له:

«وفى ذكرى أربعين الرئيس عبد الناصر نشر الأستاذ هيكل بالأهرام مقالا شهيرًا بعنوان «عبد الناصر ليس أسطورة» تحدث فيه عن أن عبدالناصر ليس له سدنة ولا حراس لمبادئه، وأن كل ما أتى به قابل للمناقشة والمراجعة وحذر من تأليه عبد الناصر واعتباره أسطورة».

«وكان لهذا المقال أسوأ الوقع فيما يشبه الإجماع بين قيادات الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وعلى كافة المستويات، ولدى كل الناصريين الذين لم يكونوا يخشون فى ذلك الحين تأليه عبد الناصر، أو أن يصبح أسطورة وإنما كانت الخشية كل الخشية من الردة عن

مبادئ عبد الناصر والتنكر لزعامته، والانتكاس بفكره أو الالتواء به، أو تفريغه من مضمونه الحقيقى، والاكتفاء به شعارات فارغة».

«كانت كثير من قوى اليمين المضارة من الثورة قد بدأت تطل من جحورها وتلغط بعد طول صمت يراودها الأمل فى أن تستعيد مواقعها وتسترد ما فقدت من سلطة وثروة وبدأت همسات التجريح والتصيد والمبالغة، وجرى التركيز على مجالى الحرية والديمقراطية وبدأ هذا التيار ينمو بشكل واضح فى الخارج ويأخذ صداه إلى الداخل على استحياء: حذرا أحيانا ومتبجحا أحيانا أخرى».

(٥)

ونصل إلى الخطوات التنفذية التى بدأ ضياء الدين داود يشرع فى اتخاذها من أجل الانتصار للناصرية، من ذلك الرجل الذى عرف بعد ذلك بأنه من سدنة الناصرية.

ومن العجيب أن نرى السادات قادرا على أن يحط بكل خطط هؤلاء التى كانت كفيلة منذ عام واحد فقط أن تنتقل بهيكل إلى غياهب السجون، فإذا السادات يحول مثل هذه المسائل المصرفية العليا إلى نزاعات منطقية وحلها إلى لجان وتفرعات:

«وإزاء ذلك وما خلقه من قلقلة فى مستويات الاتحاد الاشتراكى اتفقت مع الدكتور لبيب شقير على عرض الأمر على اللجنة التنفيذية العليا».

«وعرض الدكتور لبيب شقير الموضوع فى أول اجتماع للجنة وتلاه كل أعضاء اللجنة هجوما على ما احتواه المقال من دلالات فيما عدا الدكتور فوزى الذى لزم الصمت.. أما السادات فقد ذكر أنه قرأ المقال قراءة سريعة ولم يستلفت انتباهه التخريجات التى وصلنا إليها

وقال إنه سيعاود قراءة المقال ثم نعود لاستئناف مناقشة هذا الموضوع».

«... وقبل الاجتماع التالى أبلغنى السادات أنه قرر استدعاء هيكل لمناقشته باللجنة، وعارضت الفكرة على أساس أنه تقليد غير سليم أن نستدعى كل رئيس تحرير أو كاتب لمقال لمناقشته حول ما يكتب ويكفى أن تناقشه اللجنة المختصة وتبلغه رأى اللجنة التنفيذية، خاصة وأن الاتحاد الاشتراكى هو الذى يملك الصحف ومن ثم - فإن له من خلال اللجان والمكاتب المختصة أن يوجهها أو يلفت النظر لما يتعارض مع الاتجاهات التى يرسمها، وكان هذا أيضا رأى غيرى من أعضاء اللجنة ولكن إزاء المركز الخاص لهيكل والذى يستمده فى نظر الناس من خلال عمق صلته بالسلطة فقد قبلت اللجنة اقتراح السادات بمناقشته».

«وتولى الدكتور لبيب شقير مناقشة الأستاذ هيكل أثناء اجتماع اللجنة وعرض وجهة نظرنا فى المقال، وتبينا أن «هيكل» قد استمع إلى تسجيل الجلسة السابقة، ووقف على كل ما دار بها من مناقشات حول الموضوع وقد احتد النقاش واحتدم خاصة عندما قال الدكتور لبيب شقير إننا بحاجة إلى تحديد المواقف، ودافع هيكل عن نفسه واستنكر أن يكون موضعا لشك أو اتهام بخيانة بعد عمر طويل - حسب قوله - قضاه بجوار عبد الناصر عبر فيه عن كثير من أفكاره وكان محل ثقته وسره».

«وانتهت المناقشة على غير اتفاق وانصرف هيكل غاضبا ثم قال السادات: «إذًا الأمر «منتهى» طالما ليس هناك اتهام بخيانة»، ثم دارت مرة أخرى مناقشة طويلة تعقيبا على المناقشة الأولى».

«.. وحاول السادات أن يحور السؤال ويضع الإجابة عليه بقوله: إن الأهرام باعتبارها صحيفة لها سمعتها وانتشارها فإن الدول أحيانا

تنشر من خلالها مواضيع منسوبة لمصدر رسمى أو ما شابه ذلك، فقلت: إن المقصود هو المقالات بعنوان بصراحة ومع ذلك فإن وكالة أنباء الشرق الأوسط هى الأولى بنشر وإذاعة المواضع التى أشار إليها وبعد مناقشة استقر الرأى الإجمالى على اعتبار تلك المقالات اجتهادات شخصية».

(٦)

ويتحدث ضياء الدين داود عن الاتصالات التى بدأها الرئيس السادات مع الولايات المتحدة ودور الأستاذ هيكل فيها، واستيائه (أى هيكل) حين علم بقيام السيد عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة باتصال آخر مع أمريكا.. ويعقب ضياء الدين داود على كل هذا بقوله:

«... وأود أن أسجل أننى فيما سجلته بالنسبة للأستاذ هيكل لا أوجه اتهاما وإنما أسجل واقعا، ذلك لأن الأستاذ «هيكل» اختار وجه السادات لا شك للعب على حصان أمريكا والتوجه إليها، وقد لا يكون قد توقع أنه من الممكن أن تتوالى الأحداث إلى ما وصلت إليه على يدى السادات ولكنه تماما كمن يضع سلاحا فتاكا فى يد من لا يجيد أو يؤتمن على استعماله، ذلك ما جرى أيضا عندما اختار جانب السادات ظنًا بأنه سوف يكون بعد الإطاحة بمجموعة عبد الناصر قادرًا وحده على تملك زمام السادات وتوجيهه.. وهو على أى حال الذى سوغ للسادات كل البدايات التى انتهت إلى زيارة القدس واتفاقيات السلام وكامب ديفيد..».

ولا يجد ضياء الدين داود حرجا فى أن يصف بالخلط كتابات الأستاذ هيكل حول اجتماع اللجنة المركزية الشهير الذى انعقد فى

إبريل ١٩٧١، ويبدو أن الأستاذ ضياء الدين داود على صواب فى هذه النقطة حيث يقول فى ص٧٠ من كتابه:

« ... ويقول الأستاذ هيكل فى كتابه الطريق إلى رمضان - دار النهار - ص ١١٨ وما بعدها.. ويوم ٢٢ إبريل طلب الرئيس السادات السفير السوفييتى وبعد أن دار الحديث بينهما حول مسائل مختلفة قال السفير... نسمع الكثير هذه الأيام عن خلافات داخل اللجنة التنفيذية العليا فهل هذا صحيح..؟ ورد الرئيس أن ذلك صحيح وأضاف: لدىّ نبأ أقوله لك لقد قررت تصفية على صبرى، وفغر السفير فاه دهشة وسأل: لماذا تقول لى هذا يا سيادة الرئيس؟ فقال الرئيس لأن الناس سيهولون من شأنه وسيستغلونه فى شن حرب للأعصاب.. وإذا بدا لأحد أن يصور لكم الموقف بأن ما سأفعله موجه ضد السوفييت فى مصر ففى استطاعتكم أن تردوا أنى أكون سعيدا لو أنكم عززتم هذا الوجود».

«وقال (أى هيكل) فى ص ١٢١ لكن جو الاجتماع فى اللجنة المركزية عقب الصدام بين الرئيس وعلى صبرى كان قد تكهرب إلى درجة أصبح من المستحيل معها على أى شخص أن يتكلم خصوصا بعد ما طلب الرئيس الاقتراع على مشروع الوحدة فلم ترتفع فى اللجنة المركزية غير أربع أيد بالموافقة من بينها يدى».

«ويبدو أن «هيكل» (الكلام للأستاذ ضياء الدين داود وهو ظاهر الصواب) خلط بين التصويت على الاتفاقية والذى لم يتم إلا فى جلسة تالية والتصويت على استمرار السيد على صبرى فى حديثه.. وقال إنه بعد الاجتماع توجه لمنزل السادات وكان بادى الاكتئاب... إلخ».

(٧)

ولكن ضياء الدين داود نفسه لا يجد حرجًا فى أن يخلط الأمور

هو الآخر فهو حين يتحدث (فى صفحة ٧٩) عن لقاء السادات وروجرز، وهو اللقاء الذى نفهم أنه كان ١٩٧١ من ورود اسم وزير الخارجية عبد المنعم رياض والحديث عن خلاف السادات مع وزير الخارجية (محمود رياض) نجد (أى الأستاذ ضياء الدين داود) يقفز فى الهامش إلى عبارات ينقلها عن الأستاذ هيكل فى ص ١٧٤ نقلا عن هنرى كيسنجر.

ومن الواضح أن هذه العبارات لا تتناول نفس الموقف الذى يتحدث عنه الأستاذ ضياء الدين داود لأنه يرد فيها اسم الجمسى، وهو ما يعنى أنها وقعت بعد حرب ١٩٧٣ سواء كان الجمسى رئيسا للأركان حتى ديسمبر ١٩٧٤ أو وزيراً بعد ذلك (ديسمبر ١٩٧٥- أكتوبر ١٩٧٨).

(٨)

ويعود الأستاذ ضياء الدين داود فى الفقرة الثانية من الهامش ليستشهد بنص لمحمود رياض يبدو أنه كتب فى ١٩٧١، بل إن الأستاذ ضياء الدين داود نفسه يقول عند الاستشهاد «وزير الخارجية فى ذلك الوقت». وأبسط ما يمكن قوله فى نقد فقرات هذه الصفحة أن الأستاذ ضياء الدين داود لم يراجع ملاءمة الاستشهاد للموضع.

كذلك يمكن لفت النظر إلى أن ضياء الدين داود فى ص ١١٦ قد أقحم اسم آل أمين (يقصد مصطفى وعلى أمين) فى موضوع هدم سجن طره، بينما هو يتحدث عن ١٩٧١ وكانا لا يزالان بعيدين عن مجريات الأحداث بل إن أحدهما فى ذلك الوقت كان فى السجن، والآخر فى المنفى!.

(٩)

وفى هذا الكتاب فقرة إنسانية بالغة التعبير عن مشاعر يندر أن نجد أحدًا من الكتاب يتناولها بالتسجيل رغم أنها تقع لنا جميعا

كبشر كثيرًا جدًا، فها هو ضياء الدين داود يتحدث بكل صدق عن خمسة مشاعر متضاربة أو متداخلة حكمت موقفه فيما قبل ١٤ مايو مباشرة حين كان يود الاستقالة ويفكر فى عواقبها وفوائدها، ولكنه لا يستطيع اتخاذ قراره بالاختيار، وهو لا يلجأ إلى الموازنات السهلة بين الجوانب المختلفة للشجاعة ولكنه يميل للندم، ويميل أكثر للندم على أنه خالف طبعه.

وليس بوسعى فى هذا الحيز أن أنقل كل ما صور به كاتب المذكرات الصراع النفسى، ولكنى أقتطف قوله:

«... ولا أدرى لماذا ترددت فى حسم موقفى وتقديم استقالتى والابتعاد طالما تعذر اتخاذ موقف جماعى، ولم يكن هناك فى الواقع مبرر لهذا التردد ولم تكن أمامى أية فكرة بديلة ولم أعرف من قبل من طبيعتى التردد فى أى موقف حتى فى حياتى الخاصة والعادية».

والشاهد أن هذا الندم يستمر ملازما صاحبه طيلة حديثه المميز عن هذه الأزمة النفسية أو الفكرية التى مر بها إلى أن يقول:

«... ومن ثم فإننى كثيرا ما ألوم نفسى على موقف التردد ذاك وإن كان البعض حين كنت أناقش معهم هذا الأمر كان يقول: «استقلت أم لم تستقل فلم يكن ذلك ليغير من عزم السادات على القبض علينا واتخاذ الإجراءات العنيفة معنا.. فالصفقة كانت لا بد ستتم وكانوا يتمثلون بموقف السيد أمين هويدى الذى كان قد استقال منذ بداية حكم السادات ولم يشترك فيما جرى من صدام مع السادات ومع ذلك قُبض عليه وحوكم وحكم عليه..».

(١٠)

ويحاول ضياء الدين داود أن يعيد تصوير موقفه فى ضوء التفكير الناضج المتزن محاولا إنصاف نفسه فيقول:

«... على أن تفكيرى لم يكن مصدره اعتقادى بأن الاستقالة كانت ستفلتنى مما اتخذ معى من إجراءات القبض والمحاكمة، ولكن كنت أريدها وسيلتى الإيجابية فى مقاومة ما لا أومن به، وتسجيلا مكتوبا لرأيى، وإخلاء لمسئوليتى أمام ضميرى وأمام التاريخ مما يجرى ومما كنت أتوقع أن تتردى فيه البلاد من هاوية لم يكن يدرى إلا الله مداها».

«كنت أريدها وسيلة مقاومة وموقفا إيجابيا محددا ومعلنا دون أن تشغل بالى ردود الفعل على شخصى، فقد كنت أقدر المخاطر وأتوقعها، ولكن إرادة الله على أى حال كانت أسبق ذلك أننى اتفقت بعد ذلك مع الدكتور لبيب شقير على الاستقالة وحددت لها يوم الخميس ١٣ مايو ١٩٧١، وفعلا جمعت أوراقى وغادرت مبنى الاتحاد الاشتراكى إلى منزلى، ورغم ما تعودته من قضاء نهاية كل أسبوع ببلدتى الروضة، إلا أن حالة أنفلونزا طارئة داهمتنى وألزمتنى بيتى بالقاهرة».

(١١)

وقد كان ضياء الدين داود أول السياسيين الذين تحدثوا بإفاضة عن التحركات المضادة للسادات قبيل حركة مايو ١٩٧١ على مستوى التنظيم السياسى، وهو يعبر عن هذه التحركات فى وضوح:

«... وكانت قد انتابت لجان الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب والتنظيم الجامعى حالة من الغليان منذ اجتماعات اللجنتين التنفيذية والمركزية، ومنذ خطاب السادات فى أول مايو وإقالة السيد على صبرى، ومن ثم جرت مناقشات كثيرة، وعقدت اجتماعات، وطرحت تساؤلات مليئة بالنقد والاستنكار، كان هناك إحساس واضح بالخطر، ولكن لم يتجاوز الأمر مجرد الاستنكار وإبداء السخط دون اتخاذ

مواقف إيجابية، وتطاير فى جو الاجتماعات الهجوم والاتهام الصريح أو المقنع على السادات وسياسته وأسلوب الحكم وحكم الفرد».

«كما عقد اجتماع لأمناء الشباب بالمحافظات حميت فيه المناقشات، واشتد الشباب فى النقد اللاذع والتساؤل المتشكك، ثم اتفقوا على أن يوجهوا قائمة من الأسئلة المحددة للسادات حول ما يرونه من انحرافات عن المبادئ والقيم المتفق عليها، أو التى يحارون فى فهمها».

(١٢)

كما يعبر ضياء الدين داود عن رد الفعل عند السادات ومحاولته الجادة فى بدء تحركات مضادة يواجه بها الموقف:

«وكانت أخبار تلك الاجتماعات خاصة ما عقد منها بالقاهرة والجيزة تصل إلى السادات، وكثرت طلباته لإيقاف البعض أو إجراء تحقيقات مع البعض الآخر».

«فاتجه إلى الفلاحين عن طريق المهندس سيد مرعى ورجال الطرق الصوفية عن طريق توفيق عويضة وغيرهما».

«وأعد له المهندس سيد مرعى استقبالا حاشدا من فلاحى الإصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة، وأقيمت الزينات، وكل ذلك بعيدا عن اشتراك تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، أقيمت آلاف البوابات، ورفعت آلاف الأعلام واللافتات والسرادقات على نفقة جمعيات الإصلاح الزراعى التعاونية وغيرها من الجمعيات التعاونية الزراعية، وفجأة أعلن عن إلغاء الزيارة».

«وكانت تلك الزيارة فيما نعتقد وسيلة تمويه لما كان يدبره وما كان يعده فى تكتم للانقضاض علينا، وقد ادعى السادات وأجهزته

الإعلامية فيما بعد أنه ألغى الزيارة لما نمى لعلمه من أن خطة للعدوان عليه كانت تنفذ أثناء تلك الزيارة، وهى فرية لا أساس لها، ولو صحت لتناولتها تحقيقات قضية مايو، ولكانت أحد الاتهامات فيها، ولكن شيئا من ذلك لم يقع».

(١٣)

وتحدث ضياء الدين داود عن خطوة أخرى قام بها السادات من أجل تحسين صورته وخلق شعبيته حين حرص على حضور احتفال المولد النبوى فى مسجد الإمام الحسين، وهو ينتقده فى مسلكه فيها:

«أعلن عن حضور السادات لاحتفال المولد النبوى الشريف بمسجد الإمام الحسين، واعتزام السادات إلقاء خطاب فى تلك المناسبة، وكان واضحا أن الاحتفال سوف يستغل لأغراض سياسية، إذ لم يسبق من قبل حضور رئيس الجمهورية والحديث فى مناسبة احتفالات المولد».

«وحشد رجال الطرق الصوفية فى تجمع كبير بالمسجد وأمامه، ما أن وصل السادات للساحة الخارجية للمسجد حتى التفوا حوله فى حلقة وهم يتلون الأدعية والفاتحة وهو يقف وسطهم رافعا كفيه فى مظهر التبتل والورع وجاهرا بالفاتحة و«يبربش» عينيه، ثم دخل وسط هذا الموكب الحاشد بالعمامات الخضراء والسوداء والهتاف والتصفيق بشكل مثير لم يسبق له مثيل فى المسجد».

(١٤)

وفى هذا الكتاب أيضًا فقرة لا أكاد أصدق حتى الآن أنها موجودة فيه يترحم فيها ضياء الدين داود الذى هو واحد من أقطاب عهد الثورة على ديمقراطية ما قبل الثورة، بعد أن يروى ما حدث فى مجلس الأمة من إسقاط العضوية عنه وعن زملائه على مدى صفحات ليست بالقصيرة، وها هو ضياء الدين داود يقول صراحة:

«... وبذلك اعتقل وحددت إقامة عشرات الأعضاء بمجلس الأمة بإرادة السادات وحده وأسقطت عضوية هذا العدد الكبير من الأعضاء مع سمو مواقعهم وأدوارهم التاريخية وبإجراءات تعسفية مختلفة ومزورة وبغير أدنى حد من الضمانات، وتجرى تحقيقات ومحاكمات تفتقد كل أسباب الحيدة والنزاهة والعدل».

«ولقد عاصرت الحياة البرلمانية قبل الثورة متابعا وبعد الثورة مشاركا منذ سنة ١٩٦٤ فلم أر أو أسمع بمثل ما حدث، ولعله ما زال ماثلاً فى الذاكرة أن مكرم عبيد حين قدم الكتاب الأسود ضد الرئيس السابق مصطفى النحاس ورجال حكمه، وكان البرلمان وقتذاك مكونا من أغلبية ساحقة وفدية وكان النحاس مؤيدًا تأييدًا كاسحًا من الشعب بحيث كان المجلس يملك اتخاذ أى قرار يراه».

«ومع قسوة ما تضمنه الكتاب الأسود من اتهامات فقد ظلت المناقشات طويلة ومثيرة بالبرلمان أياما تحدث خلالها مكرم عبيد ومؤيدوه بأكثر مما ضمنه كتابه الأسود، وذلك قبل أن يتخذ المجلس قرارًا بإسقاط عضويته، ولكنه لم يتخذ إجراء فيه من الانحراف بالحياة البرلمانية والاستخفاف بالعقول كإجراء إسقاط عضويتنا من المجلس الذى سوف تلاحق لعنته كل من ساهم فيه على مدى التاريخ».

(١٥)

ولا يخفى ضياء الدين داود انتقاده الشديد لهيئة المحكمة التى حوكم أمامها ولا يتورع عن إعلان عجبه الشديد من دور المستشار بدوى حمودة رئيس هذه المحكمة فيقول:

«.. وأما بدوى حمودة فقد كان اختياره غريبا، وكان قبوله أغرب فقد كان رئيسا لمجلس الدولة ومستشارًا وقاضيًا طوال حياته ثم كان

وزيرًا للعدل وكان وما زال موفور الثراء ،أى أن الله قد أرضاه من الناحية المادية ومن الناحية الأدبية ولم يكن سائغا قبوله عضوية تلك المحكمة الاستثنائية والتى كان يعرف سلفا الظروف والملابسات التى تنعقد فيها وتصدر حكمها كما أنه وقت اختياره كان رئيسا للمحكمة العليا التى تختص بنظر دستورية القوانين، وما كان له أن يجمع بين رئاسة تلك المحكمة العليا وعضوية محكمة استثنائية تحت رياسة حافظ بدوى خريج كلية الحقوق فى الستينيات فى حين تخرج بدوى حمودة فى العشرينيات».

(١٦)

ويحرص ضياء الدين داود على أن يوجه سهام نقده لرئيس المحكمة التى تولت محاكمته وهو رئيس مجلس الشعب حافظ بدوى، وهو لا يجد حرجًا فى أن يقدم كشفًا ببعض ما حصل عليه من الدولة فى جاردن سيتى وكفر الشيخ:

«ومن جهة ثالثة فإنه قد منح من الدولة فضلا عن الشقتين السابق منحهما له بعمارة سيف الدين بجاردن سيتى، واللتين صرفت عليهما محافظة القاهرة آلاف من الجنيهات، منح فيلا بعمارة للدولة فى شارع النيل بجاردن سيتى أيضا فى أثناء المحاكمة وذلك بالمخالفة للمادة ٩٥ من الدستور التى تمنع عضو مجلس الشعب من شراء أو استئجار شىء من أموال الدولة، فضلا عما يلقيه هذا التصرف من ظلال على الحيدة والعدالة، وذلك كله بالإضافة إلى فيلا للإصلاح الزراعى بكفر الشيخ بحديقتها كانت مخصصة لأحد موظفى الإصلاح الزراعى وانتزعت منه قهرا لتكون مقرا له فى كفر الشيخ».

(١٧)

وقد تعمد ضياء الدين داود أن يكثر فى كتابه من الاستشهادات

على مساوىء شخصية الرئيس محمد أنور السادات، ولم يترك كتابا أتيح له إلا ونقل عنه فقرات مطولة يؤيد بها نياته وعقيدته تجاه السادات بأكثر مما يؤيد سياق الحديث أو الوقائع كما تواردت على خاطره.

وقد نقل ضياء الدين داود عن كل من الأستاذ هيكل فى «الطريق إلى رمضان» و«خريف الغضب» رغم اختلافه التام مع الأستاذ هيكل، كما نقل عن الأستاذ محمد إبراهيم كامل فى كتابه «السلام الضائع»، وعن الأستاذ إسماعيل فهمى فى كتابه «التفاوض من أجل السلام»، وعن الفريق أول محمد فوزى فى كتابه «حرب الثلاث سنوات»، وعن محمود رياض فى أحاديث صحفية له، وعن الأستاذ محمد عبد السلام الزيات فى مذكراته المنشورة فى جريدة الاتحاد، وعن الأستاذ عادل عيد فى كتابه «المضابط تتكلم»، وعن الأستاذ «عبد الله إمام» فى كتابه «انقلاب ١٥ مايو»، وعن الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله فى حوار له مع مجلة الشراع، وعن الدكتور فؤاد مرسى فى حوار له مع مجلة كل شىء (١٩٨٥) وعن مقالات للدكتور يوسف إدريس فى صحيفة القبس، هذا فضلا عن أقوال زملائه المتهمين فى قضية ١٥ مايو التى نقلها عن ملف التحقيقات، وحديث الشيخ صلاح أبو إسماعيل فى كتابه «الشهادة» المتضمن شهادته فى قضية تنظيم الجهاد.

كذلك لجأ الأستاذ ضياء الدين داود إلى الاستشهاد بعبارات للدكتور سعد الدين إبراهيم فى كتابه «مصر تراجع نفسها» وإلى كتاب «الضفادع والثعالب» للأمريكية دروين كايز، ولم يجد الأستاذ ضياء الدين داود حرجا بعد ذلك كله فى أن ينقل عن «البحث عن الذات» للرئيس السادات و«أوراق سياسية» للمهندس سيد مرعى و«وثائق ١٥

مايو» للأستاذ موسى صبرى كثيرًا من العبارات التى يؤيد بها وجهة نظره أو يتناولها بالتفنيد.

وعلى هذا النحو يمكننا القول بأن الأستاذ ضياء الدين داود لعب فى هذا الكتاب دور ممثل الادعاء بأكثر مما لعب دور المحامى، وفى هذا سر طرافة هذا الكتاب الذى يرفع به متهم سابق صوته، ربما بعد فوات الأوان، وربما قبل ذلك بكثير.

(١٨)

وفى هذا الكتاب الذى كتب بالآلة الكاتبة ببنطها الصغير أخطاء كثيرة كان لا بد من تصحيحها خصوصًا ونحن نرى آثارًا كثيرة لتصحيحات بالقلم فى الأصل وفى الهوامش بوضع أسهم.. إلخ).

ومن هذه الأخطاء الكثيرة خطأ مهم فى صفحة ١٧٩ حين يتحدث الدكتور سعد الدين إبراهيم عن السبعينيات فيما يبدو ولكن الكتاب يذكرها «الستينيات»، وهو ضد ما يهدف إليه المؤلف من الاستشهاد تماما، وعلى نفس النسق نجد الخطأ فى صفحة ١٨٣ فى السطر السادس حين يرد نص بين علامتى تنصيص على أنه قول كيسنجر واصفا السادات بأنه «أعظم رجل دولة على الأرض منذ بسمارك لقى حتفه على يد جماعة من الشباب المتهوسين دينيا فبكته الملايين»، ولكن الأستاذ ضياء الدين داود نفسه يتحفظ فى الهامش على هذه العبارة بقوله «كان هذا ما نقلته دروين كايز عن تصوير التليفزيون الأمريكى للسادات طبعا» فهل هذا كلام كيسنجر كما أوحى الأستاذ ضياء الدين داود حين وضع العبارة كلها بين علامات التنصيص؟ أم أنه كلام التليفزيون الأمريكى كما ذكر فى الهامش؟ ذلك أن مثل هذا الخطأ فى إسناد الأقوال لا يقبل من محام.

(١٩)

وخلاصة ما أصف به هذه المذكرات هو حزنى وأساى على أن يتنازل صاحبها، وهو عزيز علىّ، عن دور البطولة فى مذكراته هو ليمنحه لشخص آخر، هو عزيز علىّ أيضا، ومما يؤسف له أن يتصور صاحب المذكرت أنه قدم مذكرات لنفسه بينما هو تنازل عن نفسه طواعية ليكون فى طابور المنشدين الذين هاجموا رجلا يستحق الهجوم والهجاء فى نظرهم، لكنه بأداء ضياء الدين داود تحول إلى بطل لمذكرات ضياء الدين نفسه، وأزاح ضياء الدين داود إلى المحل الثانى، ولست أعرف فى تاريخ الأدب أحدا فعل بنفسه هذا عن طواعية ورضا.

* * *

الباب التاسع

الرأى والرأى الآخر

للدكتور أحمد خليفة

(١)

تتمثل فى مؤلف هذا الكتاب مجموعة من الصفات التى جعلت له مكانة مرموقة بين كل نظرائه، فهو من بين علماء الاجتماع المبرزين، رجل قانون فى الأصل استهواه علم الاجتماع، وبخاصة البحث الجنائى فآثر منذ مرحلة مبكرة أن يضع نفسه فى التيار الذى يناقش القضية من أصلها على أن يبقى فى التيار الذى يلاحق تيار الجريمة سواء أصادف النجاح أم لم يصادفه.

ثم هو عالم اجتماع أُتيح له أن يتبوأ كرسى الوزارة ولم يلبث أن تركه وهنا تمثلت عبقريته حين استطاع أن يمنع نفسه كذلك من أن تتقمص شخصية الوزير السابق، وإذا هو مرة ثانية مدير للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ولسنوات طويلة قاربت العشرين ثم إذا هو بعد إحالته للتقاعد المدير السابق للمركز القومى لا الوزير الأسبق، حتى يوم فاز بجائزة الدولة التقديرية، وحتى يوم تسلمه هذه الجائزة ومنحه الوسام كان المدير السابق للمركز القومى ولم يكن الوزير الأسبق.

(٢)

آلى الدكتور أحمد خليفة، مع كل ما كان يتميز به من طموح، على

نفسه أن يبتعد عن مناطق الصراع الحكومى، لا أن يبتعد عن العمل مع الحكومة، ولهذا نجح تمام النجاح، إذ لم تعد مشاركته فى الحياة العامة (وهى المشاركة المتاحة فى مساحة عريضة أمام كل العلماء الذين يعملون فى حقل الاجتماع) مشبوهة أمام الناس ولا أمام نفسه.. وهكذا تحقق له الترفع الكفيل بسلامة الحكم على الأمور، حتى وإن لم يكن هو الطريق الوحيد إلى الحكم على الأمور.

فإذا جاز أن نلخص شخصيته فى وصف سريع لجاز أن نقول عنه: إنه ساكن البرج الزجاجى، فقد ترفع عن الأحداث ليوجهها من بعيد جدًا لا ليراقبها فحسب، وانعزل عن الأحداث المتعاقبة ليعطى لنفسه القوة الكفيلة بسلامة الأحكام ودقة التوجيه.

وعلى هذا النحو الذى تميزت به شخصية هذا الرجل أتى هذا الكتاب الممتاز الذى يعبر عن شخصية صاحبه خير تعبير، فترى الرجل يلخص جو الفصل فى فكرة يجد لها من أقوال الحكمة ما يناظرها فيضعه إطارًا للفصل فى أوله، ثم هو يمضى فى الحديث عن تجربته الشخصية ـ العامة فى سلاسة ويسر كأنه يتحدث فى مجلس عائلى أو اجتماعى ولكنه مع هذا يُحمل ألفاظه كل المعانى بكل الدقة وبكل وضوح.

(٣)

نعود لنذكر القارئ بأن الدكتور أحمد محمد خليفة خرج من الحكم فى سن مبكرة، وأتيح له موقع ممتاز (فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى تولى تأسيسه من قبل) إذ عاد مديرا للمركز، وأصبح شأنه شأن الأساتذة المهتمين بتخصصهم العلمى فى المقام الأول والثانى والثالث وقد اكتفى من السياسة لحسن حظه بحصوله على لقب الوزير السابق، وخبت عنده الرغبة الجامحة

فى المشاركة فى الحياة السياسية، هذا الشعور الذى وجد بين معاصريه أكثر من عشرين من وزرائنا السابقين من أساتذتنا الممتازين.

وقد عبر صاحب المذكرات عن هذا الشعور فى تألق أو تأفف شديد حين يروى لقاءه الأول بالسادات كرئيس للجمهورية فى أواخر أيام عهده فيقول:

«... وكنت أشعر دائما بأن أنور السادات لا يريدنى بجواره، ولعله قرأ كتابى فى المسألة الاجتماعية كما علمت فيما بعد من أحد نواب رئيس الوزراء، وكان هذا الكتاب يعبر عن الغضب، من تزييف الديمقراطية سواء بالعنف أو بالخديعة. كما أنه لا شك لاحظ ابتعادى عن كل التنظيمات السياسية فضلا عن أن وفرة المقربين والمتقربين والحوامين كان مدعاة لانصراف خاطره عن تكليفى بأى عمل ذى أهمية سياسية، ولهذا كانت دهشتى بالغة عندما أعلن فجأة عن تشكيل هيئة لمستشارى رئيس الجمهورية برئاسة سيد مرعى وكلفت مع عدد قليل بوضع تنظيم لهذه الهيئة».

(٤)

وقبل هذا فإن أحمد خليفة حريص كل الحرص على رواية قصة ترشيحه سنة ١٩٧٥ لدخول وزارة الدكتور حجازى (الثانية) التى لم يقدر لها أن ترى النور فيقول:

«... واعتزلت الحياة السياسية من عام ١٩٦٧، فلم أشارك فى أى نشاط سياسى أو حزبى، ثم التقيت بالسادات لأول مرة منذ خروجى من الوزارة وكان ذلك فى ١٩٨١، ولم أكن خلال هذه الفترة الطويلة قادرًا على أن أعرف شعور السادات نحوى، فقد كنت منكبا على مشاغلى العلمية متباعدًا عن الحياة العامة إلا أنه من المؤكد أنه (أى

السادات) وافق فى سنة ١٩٧٥، على تعيينى وزيرًا للشئون الاجتماعية بناء على ترشيح عبد العزيز حجازى الذى كان مكلفا بتشكيل الوزارة، ووقع اختياره علىَّ دون أن يصارحنى بذلك مسبقا، ونشر نبأ اختيارى فعلا فى الطبعة الأولى من الصحف فى أحد الأيام بل أخطرت بذلك من أحد العاملين برئاسة مجلس الوزراء».

«ولكن حدثت مفاجأة فى منتصف الليل أدت إلى نقل التكليف بتشكيل الوزارة إلى ممدوح سالم وتغير التشكيل الأول ولم يتضمن اسمى، وقد وفر على هذا مشقة الاعتذار عن الوزارة تنفيذًا للقرار الحاسم الذى كنت اتخذته فى عام ١٩٦٧، بعدم قبول أى منصب يعنى العودة إلى الحياة السياسية بأوضاعها القائمة».

(٥)

ولعلنا ننتهز فرصة الحديث عن كتاب هذا الرجل لنأخذ من شخصية أحمد خليفة نموذجا للقارئ نعرض به نظرة وزرائنا إلى موقعهم فى الحكم، هل كانوا وزراء حقا أم كانوا مجرد أعضاء سكرتيرية تخدم الرئيس؟

والواقع أن حقيقة مثل هذه الآراء لا تتجلى بوضوح إلا عند مناقشة الموقف والكوارث والتفكير فى الدور الذى كان يجب أن يلعبه صاحب المناصب كى يكون صاحب دور.

وها هو صاحب المذكرات يتحدث فى كتابه «الرأى والرأى الآخر» بصراحة شديدة فيقول:

«... وكان من حسن حظى أننى أخرجت من الوزارة بعد النكسة مباشرة فلم أكن أدرى لو بقيت كيف أتصرف وقد تغيرت فلسفتى تماما فى العمل السياسى، وأدركت أن منصب الوزارة لا بد أن يقوم

على أساس المشاركة الكاملة فى مسئولية القرار السياسى الأعلى، وليس مسئولية الوزارة التى يتولاها الوزير فحسب».

«كان خروجى من الوزارة بمثابة إفراج عنى وعن نفسى. إفراج عن روحى شعرت معه بأن الظروف قد رفعت عنى ذلك الموقف المستحيل الذى كنت سأقفه إذا بقيت عضوا فى الوزارة لا أقوى حتى على الاستقالة، الوطن كله فى محنة حجبت كل اعتبار شخصى، كانت آلام الوطن الجريح فى ذلك الوقت بالغة إلى حد لا يسمح لإنسان بأن يحس بجراحه الشخصية».

(٦)

ويلخص أحمد خليفة ما يعتبره بمثابة درس الهزيمة الأكبر على مستوى شخصه العامل بالسياسة، فيصارحنا بيأسه التام من أن يكون له أو لمثله دور فى توجيه السياسة، حتى وإن كان وزيرا مسئولا، وهو لهذا يرى أنه لا يجوز له أن يشترك فى السياسة إلا إذا كان هناك مَنْ يحق له أن يعارضه، أو أن يكون هو نفسه معارضا:

« ... عاهدت نفسى بعد يونيو ١٩٦٧، ألا أعود إلى العمل السياسى إلا إذا كنت فى المعارضة أو كان هناك من يحق له أن يعارضنى».

«أدركت أن النيات الطيبة فى العمل السياسى لا تكفى، وأن الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الطيبة. وأنه لا علاج للفساد والانحراف بكل صوره إلا الهواء الطلق».

«خرجت مؤمنا بأننى ومَنْ مثلى لن نستطيع عمل شىء فى ظل سياسة تديرها أيد قليلة بمعزل عن الناس، وأنه لا خير فى أى جهد يبذل إلا فى ظل ديمقراطية حقيقية».

(٧)

قبل هذا يحدثنا صاحب هذه المذكرات عن تجربته المبكرة فى البرلمان المعروف ببرلمان ١٩٦٤، وقد أصبح عضوًا فى مجلس الأمة الذى كان ثانى برلمان فى عهد الثورة بعد ١٢ عاما من قيامها، (فيما بعد برلمان ١٩٥٧ قصير العمر)، وهو يبدو منخدعا حتى الآن بما أتيح لهذا البرلمان من مساحة للنقد:

«بنفس المثالية ـ وأكاد أقول الاندفاع غير المسئول ـ بدأت المشاركة فى أعمال المجلس على أساس أننى رقيب على الحكومة أقف لها بالمرصاد، وتحدثت (...) عدة مرات مهاجما الحكومة دون أن أحفل بأنها لعبة خطيرة قد تجر الكثير من المتاعب».

«ولكن للحق فإن السلطة كانت واسعة الصدر ولم تكن هناك حساسية مرهفة إزاء الهجمات الضارية التى قمت بها، ربما لم يمسنى ضر لأننى لم أتعرض بخير أو شر للرئيس قائد الثورة، ولم يكن هناك فى ذهنى مبرر لذلك فى الواقع إلا أن الأمور اتخذت بعد ذلك منحى لم أكن أتوقعه إطلاقا».

(٨)

وهو يضرب بعض الأمثلة الكفيلة بإضاءة معلوماتنا حول طبيعة الدور المحدود الذى سمح لبرلمان ١٩٦٤ أن يلعبه، وكيف كان هذا الدور نفسه مدعاة للقلق والتوجس حتى وإن مهد لأحمد خليفة ولقليلين من نظرائه الصعود فى معترك الحياة السياسية فى عهد الثورة:

«وطُرح موضوع التموين للمناقشة فى أوائل انعقاد مجلس الأمة الجديد وكانت كلمتى فى هذا الموضوع أول كلمة فى هذا المجلس».

«وكانت فرصة لى فى هذه الكلمة أن أعبر عن مخاوفى من إساءة الإدارة فى القطاع العام الذى بدأ ضخما عملاقا».

«ولهذا بدأت بالقول بأننى لا أقتصر على التموين بالذات فحسب، بل على الإدارة فى كل المجالات التى أصبحت خاضعة للقطاع العام، وقلت إن البوادر مقلقة، وإن علينا أن نبادر باتخاذ الإجراءات الحاسمة حتى لا تتدهور هذه الإدارة إلى الحد الذى سيؤدى فى التحليل الأخير إلى الإساءة إلى سمعة النظام الاشتراكى ، وليكن واضحا من أول الأمر فى ذهن كل إنسان أن المال العام أغلى وأعز من المال الخاص. وأنه جدير بأن يحاط برقابة كل فرد من أفراد الشعب لأن كل فرد مالك لذرة من ذرات هذا القطاع».

«لقد توسعنا فى هذا القطاع لاعتبارات عملية قوية أو لفرط حماسنا للخروج من النظرية إلى التطبيق، أو لطيبتنا واعتقادنا بأن الشعب لا يمكن أن يغتال الشعب، ولهذا فإن علينا أن نفتح كل النوافذ فى هذه المرحلة لنسمع كل رأى سواء أعجبنا أو لم يعجبنا . كما أن علينا أن نشجع القطاع الخاص حتى يستكمل القطاع العام قوته واستعداده للقيام بمهمته، لأنه خير للاشتراكية ألا تقفز قفزًا، بل تمضى بخطوات ثابتة، بل علينا أن نحذر زحف المنافقين تحت شعار القطاع العام لهدم أركانه والإساءة إلى أدائه سعيا وراء عودة الماضى منتصرًا».

(٩)

ونحن نرى صاحب هذه المذكرات حريصا على أن يشير إلى أنه كان منذ مرحلة مبكرة جدا ينبه بأعلى صوت إلى العناصر الكفيلة بنجاح تجربة «القطاع العام» وعدم تحوله إلى «الإقطاع العام» وكان يصرح بأن المحسوبية ليست إلا نوعا من الاختلاس والرشوة.

بل إنه يقول إنه كان يريد من «الدولة» أن ترسى من القانون والعقوبات ما يجعل الإضرار بالمال العام أشد فى نظر الناس من الإضرار بالمال الخاص.

وكقانونى محترف يتمتع بقدر واضح من الفكر والقدرة على التعبير والصياغة لخص الدكتور أحمد خليفة هذا الموقف كله فى عبارات واضحة حيث يقول:

«... وأضفت أننا - إذ أخذنا بالنظام الاشتراكى وبدأنا فى إقامة اقتصادنا على أساس القطاع العام - مدعوون لإدراك الانعكاسات القانونية لهذا النظام، وإن مَنْ يسرق عودا من القصب أو دجاجة من فوق سطح لم يعد طريد العدالة الأول بينما اللص الكبير ذو المكانة العالية الذى يعمل باسم الدولة والمنصب لحرمان المواطنين من حقوقهم وأموالهم وغذائهم. فدعونا بعض الوقت من الاهتمام بالسرقات التافهة التى يدفع إليها الفقر وتفكك الأسرة والمظالم الاجتماعية ولنتجه إلى القيم الجديدة والآفاق البعيدة».

(١٠)

على هذا النحو يمضى أحمد خليفة فى مطالبته بقانون ذى نظرية واضحة يمكن من الضرب المبكر على يد الفساد بالقانون نفسه، وهو يبرر ما يبدو نوعا من الاستثنائية فى دعوته القانونية هذه فيقول:

«نحن فى حاجة إلى قانون ذى نظرية واضحة متكاملة يردع المضاربين فى أقوات الشعب والمديرين الذين يبرمون صفقات مجحفة، وكل تصرف منحرف يتناول المال العام، وكل تصرف فى المال العام فيه تمييز بين المواطنين. وأن تكون العقوبة دائما فى سرقة المال العام والإضرار به أشد من سرقة المال الخاص، حتى يترسب فى

أعماق المواطنين شعور عميق بحرمة المال العام سواء كان مال الدولة أو المؤسسات أو الشركات العامة أو التعاونيات».

«إن أموال الشعب فى أيدى عدد من الموظفين يديرونها بأسمائنا جميعا تبرر لنا أن نحاسبهم لا على الاختلاس والرشوة فحسب، بل على الإهمال وعلى المحسوبية التى تفتح الباب لاستغلال المال العام فى سبيل الصدقات والقرابات والمنفعة. والمحسوبية فى حقيقة الأمر ليست إلا نوعا من الاختلاس والرشوة».

....

«إن علينا أن نتجه بإرادتنا وفكرنا إلى رفع سلاح القانون فى وجه المخربين ولصوص القطاع والمستغلين، وإلا فنحن لا نبنى القطاع العام بل الإقطاع العام».

(١١)

وينبغى ألا نحرم القارئ من بعض التفصيل عن صدى معاناة الدكتور أحمد خليفة نفسه فى أثناء توليه وزارة الأوقاف، وهو يروى بعض هذه المتاعب فيقول:

« ... ولكن المعركة الكبرى كانت فى وزارة الأوقاف عندما عينت وزيرا لها. فقد لمست من أول وهلة أن هناك أوضاعا فى وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لا يمكن السكوت عليها، وأن هناك تبديدا لأموال الوقف الإسلامى لا يُحاسب عنه أحد. وعندما توفرت بين يدىّ الدلائل على ذلك أحلت الأمر برمته إلى النيابة العامة وأسفر التحقيق عن كشف رشاوى واختلاسات ارتكبت من عدد من الموظفين كبارا وصغارا».

«ولا أريد أن أفيض فى هذا الموضوع كما لا أريد أن أكشف بعض الوقائع التى تورط فيها آخرون إذ وجدت من أموال البر والخيرات

مرتبات مبالغا فيها تُقرر لمن لا يستحقون، ومنهم بعض سيدات المجتمع من أوساط معينة تقررت لهن مرتبات شهرية لسن فى حاجة إليها يقينا».

«ولا أظننى كنتُ متجنيا على مَنْ طلبت التحقيق معهم، فقد أسفر تحقيق النيابة العامة عن تقديم أحد عشر متهما من موظفى وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية إلى محكمة أمن الدولة العليا بتهم الاختلاس والتزوير، وخرجت من الوزارة قبل أن يتم البت فى أمرهم، وقد قابلوا خروجى من الوزارة بحماس وفرح شديدين، وعادوا سيرتهم الأولى كقوة يخشاها الجميع لصلتهم بكبار المسئولين فى الدولة بعد أن كنت أوقف نشاطهم طيلة وجودى بالوزارة، بل ومنعتهم من السفر خارج مصر رغم إلحاح بعض مديرى مكتب جمال عبد الناصر».

«وظل نفوذهم مسيطرا لا يجرؤ أحد على تحديهم حتى صاح الشيخ محمد متولى الشعراوى فى مجلس الشعب وهو وزير للأوقاف مستجيرا منهم قائلا: إنه يعانى موقفا نفسيا عنيفا، وإنه ممزق بين واجبه كوزير مسئول وبين موقفه كإنسان يجد مخالفات صارخة ولا يستطيع أن يفعل شيئا».

(١٢)

ويصل الأمر والمرارة بأحمد خليفة أن يقرر فى صراحة أن ذلك «الفساد» فى وزارة الأوقاف هو الذى أخرجه من الوزارة:

«... والواقع أن إخراجى من الوزارة لم يكن بأية صورة مرتبطا بنكسة يونية ولا بالرغبة فى التغيير للتغيير، ولكنه كان نهاية المطاف لصراع رهيب اضطررت إلى خوضه فى وزارة الأوقاف وأشرت إليه فيما تقدم».

«ورغم أننى لم آخذ بالشبهات وأحلت الموضوع بكامله إلى النائب العام للتحقيق وحقق النائب العام ووكلاؤه فى ضوء ما أمدتهم به الوزارة من البيانات فى تعاون تام، وصدر قرار النائب العام بحبس بعض الموظفين على ذمة التحقيق. إلا أن أخطر ما تكشف عنه التحقيق كان صلة بعض المسئولين عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ببعض كبار المسئولين فى مكتب الرئيس جمال عبد الناصر».

«وعندما وصل التحقيق إلى هذا الحد أوعز إلىّ مسئول كبير وثيق الصلة بالرئيس أن أكف عن متابعة الأمر عند هذا الحد، بل زارنى فى منزلى لهذا الغرض وحاول فى رقة إقناعى بترك الأمر، ولم أستطع أن أهضم مثل هذا الرجاء، ولعل عملى القضائى السابق مسئول عن ذلك فلم أكن أتخيل أن أحدا ولا الرئيس نفسه يمكن أن يقف عقبة فى سبيل تحقيق قضايا الفساد، وأنا أعرف عن الرئيس كراهيته للانحراف ونزاهته المطلقة، ولهذا فلم أفكر فى مراجعة الرئيس فى الأمر، وكانت الفرصة عندما أجرى التعديل الوزارى بعد النكسة فأطيح بى من الوزارة وتغير الجو فى وزارة الأوقاف وكفت (أى الوزارة) عن التعاون مع سلطات التحقيق وعاد الموظفون الموقوفون إلى أعمالهم بل وصل الأمر إلى حد الإطاحة بالنائب العام نفسه ونقله إلى منصب آخر».

(١٣)

ولا يفتأ أحمد خليفة يكرر شعوره بالمرارة من قوة الفساد فى نظامنا، وعلى سبيل المثال فإنه يردف حديثه عن قوة الفساد فى وزارة الأوقاف فيقول:

«كانت هذه معركة مع الفساد خسرتها فى نهاية الأمر، فزاد عمق إيمانى بأنه لا تبديل عن ديمقراطية حقيقية هى المبرر الوحيد لكى

يبذل الإنسان من نفسه ومن طاقته، بل من أمنه وحياته، فقد بلغ الأمر بهؤلاء المنحرفين إلى حد التهديد بالقتل وخطف أطفالى، ووضعت حراسة مشددة على منزلى ولم أجد من السلطات - غير السلطة القضائية - أى مساندة عندما وصل التحقيق إلى باب مكتب الرئيس».

(١٤)

ثم ها هو مؤلف هذه المذكرات ينبئنا أنه بدأ يخطو (أو النظام يخطو به) خطوة ثالثة فى سبيل الإفادة منه ومن قدراته، وذلك حين اختير عضوًا فى مجلس الوزراء وإن كان بدرجة نائب وزير فقط، ويحكى المؤلف عن مشاعره فى أثناء مروره ببداية هذه التجربة فيقول:

«... وفى يوم ١٩٦٥/٩/٢٩ وأنا بمنزلى حوالى الساعة السابعة والنصف مساء - وأذكر أننى كنت فى هذه اللحظة أقوم بتنظيف حذائى وطلائه - دق جرس التليفون واتصل بى سكرتير زكريا محيى الدين مبلغا أنه يريد أن يلقانى بمنزله فى اليوم التالى فى الساعة الحادية عشرة إلا عشر دقائق صباحا، ولم يكن عسيرا على أن أدرك أنها مشاورات وزارية وبأننى مرشح لشغل منصب وزارى».

«وفعلا قابلته فى اليوم التالى فعرض على منصب نائب الوزير لوزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف، فلما تساءلت: ولماذا الأوقاف ولم تسبق لى بها صلة؟ قال إنه ينوى إدماجها مع الشئون الاجتماعية، ولما اعترضت على ذلك بأنه لا وجه لمثل هذه الفكرة، فلا وزارة الشئون وزارة للرعاية والبر ولا وزارة الأوقاف تعمل بالتنمية الاجتماعية، وذلك غير مشكلات أخرى تتصل بالعقيدة الدينية».

«ولكننى لم أشأ مزيدًا من المناقشة وقبلت معتزما بينى وبين نفسى

أن أحول دون حدوث هذا الاندماج بأى ثمن وأن وجودى فى الحكم سوف يساعد على ذلك».

(١٥)

وهو يتحدث عن شعور طبيعى ينتاب الذين ينتقلون إلى منصب أعلى فيفقدون بهذا التصعيد سعادة أخرى كانوا يحققونها من المنصب السابق الذى كانوا يشغلونه:

«... ولا أستطيع أن أنكر أنى سعدت بأن القيادة السياسية ترى أننى أستحق أن أكون عضوًا بالوزارة إلا أننى عندما عدت إلى منزلى أدركت آسفا أن عملى كعضو فى مجلس الأمة، قد انتهى وأننى سأنتقل إلى مقاعد الوزراء أتلقى الهجوم بعد أن كنت أقف مهاجما، ودار بخلدى مع ذلك شىء من الشك فى أن المسارعة إلى تعيينى بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بعد أول مناقشة لى بمجلس الأمة كان خطوة فى نفس الطريق؟ تساؤلات ما زالت لدى بلا إجابة حتى اليوم ولعلها دفنت مع عبد الناصر».

«كان تعيينى نائبا للوزير فى وزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف مع التلويح بأنهما سيدمجان فى وزارة واحدة بمثابة إلقائى فى حلبة صراع مرير منذ الدقيقة الأولى. بالإضافة إلى دخولى الوزارة وأنا مدنى ولست من الضباط الأحرار أو غيرهم وفى سن مبكرة نسبيا قد أثار غيرة وحقدا واضحين مما زاد من عنف التحدى الذى كنت أواجهه».

(١٦)

ويحرص أحمد خليفة على أن يطلعنا على أن مستقبله السياسى كان قد تبلور فى ترشيحه عضوا فى مجلس الوزراء (أيا ما كانت

الوزارة التى سيعمل فيها)، ولكن رئيس البرلمان الذى كان هو عضوا بارزا فيه رشحه للعدل، أما رئيس الوزراء الذى دخل الوزارة فى عهده فقد آثر أن يختاره فى قطاع الشئون الاجتماعية والأوقاف، وهو يروى أن أنور السادات أنهى إليه أنه كان يرشحه لتولى وزارة العدل «حتى يضع حدًا للفوضى التشريعية التى نعيشها» بينما كان زكريا محيى الدين يراه مبرزًا أكثر لتولى الشئون الاجتماعية.

يروى الدكتور أحمد خليفة أن مضمون هذا الحوار قد وصله ثم يروى انطباعه عنه فيشير إلى أن زكريا محيى الدين كان محقا فى اختياره.

والواقع أن رواية هذا الحوار نفسه ليست إلا تعبيرا عن شوق الرجل لأن يكون فى الموضع الثانى، وهو مجال «العدل» الذى نسب إلى أنور السادات أنه فكر له فيه كى يضع حدا للفوضى التشريعية:

«... والواقع أن هذا الحديث الذى دار عنى بشأن ما أصلح له يصور صراعا دار فى نفسى طويلا فلم أكن أدرى هل أنا رجل قانون أم رجل اجتماع؟!، كنت أبحث بصرف النظر عما درسته وخبرته فعلا عن هويتى الحقيقية وتصورى لما أرغب فى الاشتغال به، وقد قضيت فى أعمال النيابة العامة ومجلس الدولة حوالى خمسة عشر عاما، وأدركت أننى لا أستطيع أن أقضى بقية عمرى واقفا جالسا أقلب فى صفحات كتب القانون».

«وهكذا ومع اعترافى بأن العمل القضائى من أجل الأعمال قاطبة فقد وجدت أننى عاجز عن المضى مطبقا للقانون بينما أنا متسائل دائما وأبدًا عن جذور القواعد القانونية فى المجتمع ومدى تعبيرها عن حقائقه. ولهذا فقد اخترت خوض المجتمع على إطلاقه وأعماقه، واخترت البحث العلمى فى القانون وغير القانون من الظواهر

الاجتماعية. وكان زكريا محيى الدين محقا عندما قال إنه يعرف ما أفضله».

(١٧)

وكأنما يحرص الدكتور أحمد خليفة على إبراء نفسه من المسئولية عن وزارة الأوقاف وعن اختياره لها، وها هو ينقل لنا نص حواره مع الرئيس جمال عبد الناصر نفسه حول هذا الموضوع وكيف أن هذا الحوار سرعان ما تحول إلى موضوع فرعى تماما:

«... أما عن وزارة الأوقاف فقد كان غريبا أن أكلف بها دون أن يكون لى بها سابق عمل يؤهلنى لها، وأذكر أنى فى أول مقابلة مع عبد الناصر بعد إعادة تشكيل الوزارة فى سبتمبر ١٩٦٦ (يقصد الإشارة إلى وزارة صدقى سليمان التى أصبح صاحب المذكرات فيها وزيرًا) وتعيينى وزيرًا للأوقاف والشئون الاجتماعية أن سألته عن السبب فى تكليفى بوزارة يعلم مسبقا أنى غير ملم بأوضاعها وأنها تتطلب عالما محيطا بعلوم الدين يصلح لقيادة الدعوة الإسلامية عن طريقها، فكان رده وهو شارد بعينيه: «يمكن علشان تكمل بناء الجامع».

«ومن سخرية القدر أننى كنت السبب فى تأخير إتمام بناء هذا الجامع. فلم يتقدم بناؤه طيلة وجودى فى وزارة الأوقاف، وكان السبب هو اعتراضى على صرف مبالغ طائلة كانت مطلوبة للمهندسين والمقاولين عندما وجدت أنهم تقاضوا مبالغ طائلة عن أعمال لم تتم محاسبتهم عنها بعد».

«ويبدو أن عبد الناصر كان شديد الاهتمام بإتمام بناء هذا المسجد الذى دفن فيه فيما بعد. فقد كنت فى زيارته مرة فى معية رئيس وزراء الصومال لتناول العشاء وعند خروجنا استوقفنى عند الباب وسألنى لماذا لا أصرف المبالغ المطلوبة فأبديت وجه اعتراضى على

ذلك فقال بالحرف «يا دكتور.. ادفع لهم خلى الناس تصلى» ورغم ذلك رفضت أن أصرف قرشا طيلة وجودى بالوزارة».

«ومازلت أتساءل هل كان عبد الناصر متعجلا بالنسبة لهذا المسجد بالذات لأنه كان يشعر بأنه سيكون مثواه الأخير».

«وقد دخلت فى أول يوم معركة المقاومة لإدماج وزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف فى وزارة واحدة بحجة أن وزارة الشئون وزارة للرعاية الاجتماعية ومن ثم يجب أن تكون فى إطار واحد مع وزارة الأوقاف وهى وزارة بر وخيرات، وكان هذا المفهوم الخاطئ فى نظرى دافعا لى لمضاعفة الجهد لإيضاح الجانب الإنمائى فى مهمة وزارة الشئون الاجتماعية».

(١٨)

ونأتى إلى موقف ثان لا يقل أهمية، وهو موقف صاحب المذكرات من نفسه بعد خروجه من الوزارة ، وفيه يبدو منصفا نفسه إلى أبعد الحدود التى نعرفها فى إنصاف الذات، وليس عليه من لوم فى ذلك، فقد فعل ما رواه بالفعل من تأليف كتاب «المسألة الاجتماعية» وتمسك به حتى صدر وإن تأخر بعض الوقت فى الصدور، وقد لا يكون هذا الكتاب لقد لقى الصدى اللائق به ولكن هذا الصدى ليس مسئولية الدكتور أحمد خليفة ولكنه مسئولية مجتمعنا على كل حال، ويكفى هذا الرجل أنه جاهر برأيه بل وفعل ما هو خير من المجاهرة وهو التسجيل وها هو يقول:

« ... إن الإنسان قد يُسأل عن موقفه إزاء مشكلات وطنه وانزوائه وعزوفه عن إبداء الرأى وبذل الجهد، إلا أنه ليس العمل السياسى وحده هو علامة الإيجابية والانتماء. بل كل مجال عمل جاد يضع الإنسان فيه إخلاصه وعلمه وجهده عمل وطنى. وعندما يكون الجو

السياسى مُلبدا بالغيوم مما ينفر بعض الناس من المشاركة فإن على المثقف ألا ينسى دوره الطليعى فى تنمية بلده وتقدمها وسيادتها وألا يكف عن العمل مُحلقا فوق مستوى الصغائر والكبائر».

«وعندما خرجت من الوزارة إلى بيتى وجدتها فرصة ذهبية بل واجبا علىَّ أن أكتب تجربتى. ورغم أن الرقابة على المطبوعات كانت شديدة ورغم الخوف السائد من إبداء آراء تفسر على أنها معارضة للنظام فقد وضعت كتابى وأسميته اسم لا يعبر عن محتواه وهو «المسألة الاجتماعية» وأرسلت الكتاب إلى دار المعارف. واختفت أصوله بضعة أشهر فأدركت أنها الرقابة».

(١٩)

وهو يشير إلى مواقف التحسب التى صادفت القرار بنشر كتابه هذا، ويسرب لنا ما يشير إلى أنه عرف بالصدفة أن الرئيس عبد الناصر قرأ الكتاب بنفسه، وإن صح هذا فإنه يدل على أن الرئيس عبد الناصر ظل كالعهد به مرتابا فى كل المثقفين بمن فيهم مَنْ اختارهم هو بنفسه وزراء، كما يشير إلى أن الدكتور السعيد مصطفى السعيد كان قد نصحه بسحب الكتاب:

«وأذكر أن الدكتور السعيد مصطفى السعيد، وكان مشرفا على الكتب الثقافية فى الدار فى ذلك الوقت، رجانى أن أمر عليه وأخذ ينصحنى بسحب أصول الكتاب لما يحتويه من نقد مر لا يتحمله النظام السياسى. وكان مخلصا فى نصيحته، فقد كان أستاذى فى كلية الحقوق وناشدنى باسم الأستاذية أن أسحب الكتاب وأرفع منه الأجزاء التى ستثير المتاعب، ولكننى لم أغير حرفا».

«وظللت أسأل عن مصير أصول الكتاب حتى جاءت أخيرا بإذن الطبع. ودهشت فى ذلك الوقت».

«ولكننى لم أعلم إلا بعد سنوات من أحد الوزراء المقربين إلى عبد الناصر بعد وفاته أن عبد الناصر قد قرأ أصول الكتاب وطلب السماح بنشره بغير تعديل».

«وفى الواقع فإن هذه الواقعة قد أكدت رأيى فى أن عبد الناصر لم يكن طاغية بطبيعته، وإن ما حدث باسمه من بطش بالحريات لم يكن دائما من فكره وتخطيطه».

(٢٠)

ننتقل مع أحمد خليفة إلى حديثه عن إحساسه بالهم القومى الكبير الذى شعر به حين أدركته وهو فى الحكم كارثة يونيو ١٩٦٧، ونحن نراه حين يتحدث عن أحلك اللحظات أو أصعبها لا يدعى لنفسه أهمية فى تعرضه لها ولا فى موقفه منها.. وحين نقرأ حديثه عن حرب يونيو ١٩٦٧ فإننا نجده حريصا على أن يضع كل ما وقع فى هذه الأيام الصعبة فى إطار أعمق وهو قضية الديمقراطية، كما نراه حريصا على أن يتجاوز حديثه عن الذات وعن الوقائع إلى الوطن ومستقبله، وهو يعترف بضعف روح المسئولية عند زملائه من وزراء تلك المرحلة، كما أنه يقدم تقديرات صريحة وصحيحة لموقف الوزير وموقف مجلس الوزراء لا يبخل فيها على نفسه هو بالانتقاد!!

«... لم أكن بطبيعة الحال مسئولا مباشرًا عن سياسة المعركة أو إدارتها.. ولكننى كنت أحد أعضاء الوزارة التى كان يتعين عليها أن تتصدى لمسئوليتها وأن تصمم على المشاركة فى اتخاذ القرار، وأن تكافح فى سبيل تحمل مسئولية إدارة شئون البلاد بالفعل».

«إن الوزارة فى نظر العالم كله أعلى مستوى من المسئولية. ولا أظن أننا كنا فى هذا المستوى فقد كان من المفهوم أن على الوزير أن يعنى بشئون وزارته أما السياسة العليا فليست من شأنه. أما ما هو

متعارف عليه فى العالم كله من أن مجلس الوزراء هو قمة المسئولية وأنه لا يُكتم سر عن مجلس الوزراء فلم يكن شىء من ذلك يدور بالبال».

(٢١)

ويستطرد أحمد خليفة من هذا الحديث إلى التعريض بأحد الأجهزة المهمة التى كانت صورتها فى الأذهان تصورها قادرة على أشياء كثيرة فإذا بهذا الجهاز هو الآخر يعجز عن إيقاف الاندفاع نحو الهاوية:

«ولو أننا مارسنا المسئولية على هذا المستوى، وناقشنا الملابسات السياسية التى سبقت الواقعة فى حرية وتدقيق فربما كنا استطعنا أن نوقف الاندفاع نحو الهاوية، وإن كنت أشك تماما فى أن هذا كان مستطاعا عمليا، ولا ننسى أنه كان هناك جهاز غير منظور. جهاز له هيبة وقوة فوق كل قوة، وكانت تُتداول عنه القصص والروايات، وكأنه جهاز يعلم الغيب وقادر على كل شىء».

«ورغم سطوة وسلطة هذا الجهاز فلا أذكر فى مجلس الوزراء أن أشرنا إليه مرة تصريحا أو تلميحا. وكانت سمعة هذا الجهاز فى السماء حتى إننا نحن كبار المسئولين كنا نعتقد أنه جهاز بالغ الكفاية بالغ النظافة، بل كنا أحيانا نتساءل فيما بيننا: كيف استطاعت القيادة أن تشكل هذا الجهاز بهذه الدرجة من الكفاية والنزاهة حتى إنه لا يفوته شىء؟».

(٢٢)

ولا يفتأ أحمد خليفة طيلة كتابه ويحدثنا عن خطورة غياب المعارضة وعن خطورة غياب الديمقراطية، وهو يربط بين هذا الغياب

وبين حدوث النكسة التى ساعدتنا على اكتشاف هذه الحقائق المعماة.

وهو يسجل كل هذه المعانى بعبارات أديب مطبوع، وبعقلية مفكر واضح الرؤية شاء حظه أن يخرج من الحكم مع وقوع الهزيمة، وهو لا يدافع عما يقابل من أوضاع قابلة للنظر بل ينتقده، وهو يعبر عن نقده بعبارات تحفل بالصدق الشديد حتى وإن عبرت عن الاندهاش والغموض والوقوع تحت مغناطيس هائل كان كفيلا بالاندفاع إلى الوقوع فى غيبوبة».

ومن هذا المنطلق فإن الدكتور أحمد خليفة - وقد تجلت له الحقيقة - أصبح يرى أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع وها هو يقول:

«... قبيل النكسة بل وبعدها، كان مستحيلا أن يرتفع صوت بالمعارضة وإلا وصم بالخيانة، وكان الجميع فى الفترة السابقة على النكسة مأخوذين بمظاهر الثقة البالغة من جانب القيادة. وكان هناك جو زاخر، ساحق من التفاؤل، ولم يكن أحد يتصور أننا كنا على أبواب المغامرة أو المقامرة. كان الشعب كله وكأنه تحت وطأة مغناطيس هائل، بل اجتاحت الحماسة الوطن العربى كله، وفى أسر هذه الغيبوبة الكبرى التى طغت علينا جميعا، فليس من العدل فى شىء أن يُحاسب عامة الناس بل خاصتهم ممن لم يكن بيدهم مقاليد الأمور على أنهم أخطأوا التقدير أو أسرفوا فى تفاؤلهم».

(٢٣)

وهو ينبهنا إلى أن هزيمة ١٩٦٧ قد أنشأت أو بدأت تاريخا سياسيا جديدا، وبدأت معه رغبة محمومة فى تجنب الوقوع فى الوهم، ومع هذا فإنه يرى أن الكارثة نفسها قادت إلى كارثة أكبر

منها، وهى عدم تحديد المسئولية، وهو يعبر عن هذا المعنى بعبارات غامضة وذكية ويقول:

«... إن الأهوال لم تنكشف وأبواب الجحيم لم تفتح إلا عندما وقعت الواقعة فى الخامس من يونيو. وفى اعتقادى أن الحساب لم يبدأ إلا من هذا التاريخ. كان على كل إنسان من هذه اللحظة أن يتخذ قراره بألا يقع مرة أخرى أسير الوهم وخداع النفس».

«وعندما أفاق الناس من دهشتهم كان السؤال الأول فى أذهانهم من المسئول عما وقع؟. إلا أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع. والذى لم يقع هو تحديد المسئولية وتحقيق ما حدث فعلا».

«ولكن الذى حدث هو إعادة تشكيل الوزارة دون تفسير لماذا خرج من خرج؟ ولماذا بقى من بقى؟ ولماذا جاء من جاء؟ بل لا أحد كان يملك أن يسأل أو يتساءل. ويقال: علينا أن نثق بالقيادة، ولكن حتى ونحن فى هول هذه المأساة الكبرى لا يجرؤ أحد أن يعبر عن شكه فى هذه القيادة أو يحاول فتح باب الحوار معها، حتى بعد ذبولها وانطفائها وإحاطة البطانة بها إحاطة السوار بالمعصم. ويبقى الأمر كما كان دائما - وكأن شيئا لم يكن - لا يصل إلى آذان القيادة إلا فى القليل النادر إلا منافق أو انتهازى أو مغامر».

(٢٤)

ويحاول مؤلف المذكرات من خلال برجه الزجاجى وبروح العالم المحايد وعقل الأديب اللماح وقلم الكاتب الدقيق أن يقدم لنا تقييما عادلا لشخصية جمال عبد الناصر، ولكنه بالطبع يقع فى الحيرة فى أى أجزاء الصورة يقدم وأيها يؤخر، أيها يكبر وأيها يصغر؟

فهو يظن أن المرات غير القليلة التى أتاحت له اللقاء المباشر بجمال عبد الناصر قد تمكنه من أن يحكم عليه حكما عادلا، لكنه يعود فيتأمل بعقله ما كان يسمعه بأذنه من دوى أحدثته الجماهير كاستجابة لما أحدثه عبد الناصر بأقواله وأفعاله فى مشاعرها وأفكارها وسلوكها.

ويحاول أحمد خليفة أن يتجاوز تصرفات عبد الناصر إلى أحلامه، وأن يخلص من أفعاله الظاهرة إلى أفكاره غير المعلنة أو حتى إلى أحلامه، وها هو يبلور بعض أفكاره عن شخصية عبد الناصر فيقول بكل وضوح:

« ... ومع ذلك فقد كان انطباعى أن عبد الناصر لم يكن طاغية بطبيعته فى تلك السنوات من الثورة. بل كان يحلم دائمًا بمبادئ ثورية يحملها ويتحملها الشعب نفسه بغير فرض ولا قهر».

«وأستطيع أن أجزم بذلك بمقارنته ببعض الآخرين ممن كانت ردود فعلهم متسمة بالرغبة فى فرض الرأى والتحكم فى وقف باب الحوار».

«وكان عبد الناصر دائما يعيدهم بحلمه وسعة صدره إلى جذور المسائل وأننا لسنا أوصياء على الشعب، وأن الشعب صاحب كل شىء ويجب ألا نضيق بالتساؤلات حتى تسير المبادئ الثورية مسرى الدماء فى شرايين الشعب المطحون الذى استعبده الاستعمار، بل استعبده مواطنوه من أشباه الإقطاعيين وذوى المصالح المرتبطة بالأجانب».

(٢٥)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على أن يشير إلى حقيقة أن جمال

عبدالناصر كان صاحب فكرة متميزة فى نظام اجتماعى متميز، وهو يعبر عن هذا المعنى يقول:

«لقد كان عبدالناصر داعية إلى نظام اجتماعى يكرس الفرصة المتكافئة ولا تقوم فيه السيادة بالميلاد أو بالمال، فلم يكن غريبا كلما قوبل بالعوائق والصعوبات أن يفقد أعصابه وصبره ويتخلى عن طبيعته الأولى من الهدوء والصبر، ويتحول إلى رجل (نافذ) الصبر معتز برأيه حتى لم يكن فى الإمكان فى بعض الأوقات معارضته بكلمة واحدة».

....

ثم يقول: «وفى اعتقادى أن الحكم على عبد الناصر يجب أن يأخذ فى الاعتبار أنه إنسان من البشر يحمل رسالة عظيمة، وأن ميلاد هذه الرسالة كأى ميلاد لا يمكن أن يخلو من الآلام، وأن المجتمع البشرى دائما أبدا يدفع ثمنا غاليا من أجل التحولات العظيمة، وإن عظمة ثورة عبد الناصر يجب أن تُقاس بما تحقق من تغيير اجتماعى هو أبعد بكثير من السلبيات التى قارنت هذا التغيير.

(٢٦)

ويُوازن أحمد خليفة بين ما كان الرئيس عبد الناصر يحظى به من نفاق وبين ما كان فى عقيدته من الإحباط فيقول:

« ... ولم يكن من السهل على بشر أن يتلقى كل هذه الكوارث والصفعات دون أن تفل فى تماسكه. ومن الناحية الأخرى كان كأى زعيم يحظى بقمة النفاق فى التعامل معه ومن كل من يقترب منه».

(٢٧)

ونعود مع صاحب هذه المذكرات لنصحبه وهو يروى قصة صعوده فى مدارج العمل السياسى من خلال الفرصة التى أتيحت له عضوا فى مجلس الأمة فى التعبير عن فكره.

وحين يروى مؤلف هذه المذكرات قصة النجاح «المؤقت جدا» الذى حققه بنفسه فى مجلس الأمة حين عارض الحكومة فى سياستها البارزة، وكان لمعارضته الموضوعية قبول حماسى سواء فى المجلس أو فى خارجه فإنه يعقب على روايته بتمنٍ فقد موضوعه بعدما مرت عليه آلة الزمن الذى لا يرحم، ولكنه مع ذلك بقى قادراً على أن يجيد التعبير عن هذا الهاجس الخفى فيقول:

«... وفى اعتقادى أن هذا الانفجار الحماسى كان نتيجة انكسار حاجز الخوف بموقف مجلس الأمة الذى أثبت أن ممثلى الشعب يستطيعون الوقوف من السلطة موقف الند للند، مما جعل الناس يستبشرون خيرا بعد أن كانوا يظنونه (أى مجلس الأمة) ألعوبة تحركها السلطة كيف تشاء».

«ويبقى السؤال: كيف أننا لم نستطع أن نتابع هذه المسيرة؟ وكيف لم يتابع الشعب إملاء إرادته على إرادة الحكومة؟ وكيف انتقلنا من هذا الموقف، ومن استفتاء شعبى على رئيس الجمهورية قبل ذلك بأشهر قليلة وهى علامة لها وزنها على احترام إرادة الشعب وسعى عبد الناصر إلى تأكيد شرعية الحكم، كيف انتقلنا من كل ذلك وفى فترة سنتين أو ثلاث إلى أيام الظلام فى يونية ١٩٦٧؟ لا أزعم أننى أعرف. أظن أنه سبب واحد، ولكننى لا أستطيع أن أبرىء قوى دولية جبارة عقدت عزمها على أن توقف المد المصرى الناصرى فاستجمعت

كل حقدها على منجزات عبدالناصر التى تجاوزت مصر إلى العالم الثالث كله فأيقظته وألبته على الاستعمار والعبودية».

«إننى أذكر عندما قابلت فيدل كاسترو وكنت فى وفد للتهنئة بثورة كوبا أن قال لنا: قولوا لعبد الناصر إننى تلميذه وإننى تعلمت منه الثورية. لم يكن غريبا إذًا وعبد الناصر فى أوج مجده بالرغم من اللطمة القاسية عندما ألغيت الوحدة مع سوريا قبل ذلك بسنوات قليلة، لم يكن غريبا أن تعاود القوى العالمية المستغلة للشعوب محاولتها لكسر عبد الناصر».

(٢٨)

ويروى أحمد خليفة فى صدق شديد مدى الضيق النفسى الذى اعتراه فى أوائل الستينيات نتيجة متابعته لما نشر عن قضايا الفساد فى المجتمع الاشتراكى الجديد وقد لا يكون موضوع الفساد الذى يتحدث عنه خطيرا فى حد ذاته، أو فى نظر البعض، مع أنه خطير جدا من حيث جوهره وأثره العميق، ولكن الذى يعنينا فيما نرويه أن هذا الذى يتحدث عنه أحمد خليفة يأتى فى إطار تقييم موضوعى كتبه واحد من أبناء النظام الذين شاركوا فى برلمانه وفى مجلس وزرائه فى الستينيات نفسها، نحن إذًا أمام مشاعر تكنوقراطى سياسى كان على وشك المشاركة فى السلطة فى أعلى مستوياتها.

وهو بعد أن يروى بعض مواقفه فى حوار الرئيس بالرأى الآخر من خلال التنظيمات السياسية المشروعة وقتها، يعقب معبرًا بكل الصدق عن الإحباط الذى انتابه وهو يرى البطش بالديمقراطية جهارًا نهارًا فى نفس الوقت الذى كان يجرى فيه التمسح بها، وهو يقول:

«... أردت من هذه الرواية أن أبين أن أى اتجاه فى ذلك الوقت إلى الخروج عن الخط المرسوم كان يقابل بمعارضة من النظام مقرونة أحيانا بالدهشة، وأنه حتى عندما كان الرئيس يقبل النقد كان البعض يسارع إلى إثارته (أى إثارة الرئيس) بدلا من أن يساندوه فى موقفه من التفهم والتسامح وقبول الرأى الآخر. ومع ذلك فقد كان هذا يجرى فى إطار سُمى أيضا بالديمقراطية، وهو دليل على أن التمسح بالديمقراطية أمر شائع، وأنه حتى أشد النظم تسلطا لا تتردد فى أن تصف نفسها بالديمقراطية، والواقع أن الديمقراطية موعودة دائما بالتزييف، والدولة تستطيع ذلك وفى يدها وسائل الإعلام جميعا تحتكرها وتبثها ليل نهار لتجميل صورتها وتشويه كل شىء آخر».

«وقد يجرى تزييف الديمقراطية أحيانا بالقوة الغاشمة والبطش بالحريات بمقولة إنه لا حرية لأعداء الشعب ولكن الأغلب أن يحدث هذا بالخداع عن طريق إقامة ما يمكن أن نسميه بالماكيت الديمقراطى حيث تقام نماذج شبيهة بالديمقراطية إلا أنها فارغة من المضمون».

«وتزداد الجرعة الخداعية فى تزييف الديمقراطية إذا دخل رأس المال ليساند قوة الدولة. أو إذا توحش رأس المال فأصبح أقوى من الدولة وطغى عليها وسخرها لمصالحه».

(٢٩)

ويقدم أحمد خليفة فى كتابه أروع ما كُتب أو ما يُمكن أن يُكتب عن التناقض فى فكرة الاتحاد الاشتراكى، ولا يستطيع إنسان مهما أوتى من قدرة على مغالطة النفس أن يتهم صاحبها بالبعد عن الحقيقة أو الموضوعية.

ويجاهر الدكتور أحمد خليفة فى كتابه «الرأى والرأى الآخر» - ولكن بعد فوات الأوان - برأيه فى زيف الاتحاد الاشتراكى وفشله وعدم وضوح فلسفته، وقد يرى القارئ ألا نثقل عليه بمثل هذه الآراء لأن الضرب فى الميت حرام، ولكنى أعتقد خلاف ذلك فما زال بيننا من يؤمن بجدوى وجود التنظيم الواحد، وهذه شهادة موحية ومعلمة من عالم اجتماع مشهود له كان فى وقت من الأوقات قطبا من أقطاب هذا التنظيم، ولكنه حين ينقد الاتحاد الاشتراكى لا يقف عند نقده كتنظيم فحسب وإنما هو يتناول بالنقد «الميثاق» ونظام الحكم كله، وهو يفعل ذلك بموضوعية شديدة وهادئة ويقول:

«أما الاتحاد الاشتراكى فقد كنت مقتنعا بأنه صيغة ديمقراطية زائفة فاشلة عملا. ذلك أن الاتحاد الاشتراكى هو الدولة نفسها، فاللجنة العليا كانت نواب رئيس الوزراء ومن يعلوهم، ثم أصبحت نواب رئيس الجمهورية. والدولة بكل سلطاتها: الجيش والشرطة والمخابرات والخزانة تسانده. وهو وضع يعطى الاتحاد قوة مادية ويحرمه من القوة المعنوية إذ لا يمكن أن يكون بذلك تنظيما شعبيا فى حقيقته لأن التنظيم الشعبى فى تبسيط يحسه كل فرد يبلور قوى شعبية تحمى المواطنين من تحكم السلطة العامة وانحرافها».

(٣٠)

ومع أن أحمد خليفة نفسه كان قد وصل إلى مكانة عالية فى الاتحاد الاشتراكى وتنظيماته، فإنه يشير بعبارات مهذبة إلى عدم جدوى الاشتراكية التى تبنتها الثورة، لأنها كانت بلا ماض، وبلا تراث، كما أن الغموض كان هو الطابع المسيطر على فلسفة الاتحاد الاشتراكى:

«... ويعود الفشل أيضا إلى عدم وضوح فلسفة الاتحاد الاشتراكى، فالميثاق قد يكون مقبولا كوجهة نظر عامة ومحاولة تحليلية ومجموعة من المبادئ ولكنه بالقطع ليس بعد إطارا مرجعيا مدروسا واضح المعالم، وليس من العيب أن ندرك السبب فى هذا الغموض، فالثورة كانت واقعا قبل أن تكون نظرية. وقد تبنت الاشتراكية فيما بعد، اشتراكية غير منقولة سميت عربية أحيانا أو كما كان يقال منبثقة من واقعنا. ومن ثم فلم يكن لها تراث نظرى غنى، وكانت النتيجة خلطًا ومزجًا بالماركسية اللينينية كنظرية خصبة جاهزة».

«وسواء كان منظور الاشتراكية العربية والقائلون بها فى حقيقتهم ماركسيين أو لم يكونوا فقد وجدوا فى التراث الماركسى اللينينى نبعا لا ينضب».

«كان لا بد إذًا من فلسفة اشتراكية لها الملمس العقدى، وكان لا بد من أن يشغلنا أمر القادرين على القيام بهذه المهمة وهم المثقفون، وقد كانوا فى جملتهم فى أزمة مع الثورة».

(٣١)

وهو يتحدث عن فشل الاتحاد الاشتراكى فى القيام بالدور الحزبى، سواء فى ذلك فشله كحزب واحد، وفشله كحزب، وهو يصف الفكرة التى صاغت هذا الاتحاد بأنها تصور ضال من الأساس:

«وفشل الاتحاد الاشتراكى كحزب لأنه فنيا فاقد للقوام الحزبى لاتساع قاعدته وشمولها حتى إنها شملت الكثيرين من الساخطين على الثورة. وكانت النتيجة فقدان التماسك والانتماء الذى يربط أعضاء الحزب أو الفريق».

«وإذا قيل إنه لم يكن حزبًا فالتساؤل يبقى: لماذا إذًا ننتظر منه ما لا يُنتظر إلا من حزب؟ ثم أين إذًا ذلك التنظيم الشعبى الفعال الذى سند الثورة؟».

«والواقع أن الاتحاد الاشتراكى فشل كحزب واحد، كما فشل كحزب لأن الأعضاء فى الحزب الواحد يرتبط وجودهم السياسى على الأقل بوجود الحزب مما يجعل العمل الحزبى عملا جادا له استماتة الدفاع عن النفس، لأن معنى الحزب الواحد أنه إذا لم أعمل وأمارس حياتى السياسية فإن مكانى هو العمل تحت الأرض ذلك أننى كحزب واحد قد حرمت الآخرين من العمل فوق الأرض، أما أن أتصور حزبًا واحدًا يمثل الشعب كله فتصور ضال من أساسه».

(٣٢)

ويحرص أحمد خليفة على تنبيهنا إلى الفارق الكبير بين الدعوة وبين التوعية التى يصفها بأنها صلف فكرى:

«وثمة عامل آخر فى فشل الاتحاد الاشتراكى هو أنه فى الدعوة إلى فكر أو فكرة لا يكفى أن نقول للناس كونوا، إن الدعوة تفاهم واقتناع وإقناع، أما التوعية فصلف فكرى إذ به تحاول أن تجرع فكرتك كما هى للآخرين والمثقفون لا يقبلون هذا شكلا. والمجتمع الذى يهجره مثقفوه روحيا يتوقف عن النمو لأن النمو الإنسانى يأتى عن طريق الفكر الذى يدفع بالمجتمع إلى الأمام».

«ولكن الاتحاد (أى الاتحاد الاشتراكى) اتخذ من التوعية أسلوبا، والتوعية هى أروع خرافة عاشها الاتحاد الاشتراكى. فمن وقت إلى آخر كان المسئولون يعلنون حملة توعية فينصبون الخيام ويجمعون الآلاف ويلقون الكلمات حتى ينفض الاجتماع ويعود كل إلى ما كان عليه».

«ولعل مَنْ كان يُوجه إليهم الخطاب يسخرون من أنفسهم، ولعل من ألقوا الخطاب قد حصلوا على راحة البال فقد أصبحت التوعية هى الحبة المهدئة التى تجلب الطمأنينة الكاذبة. ونسوا فى زحمة أوهامهم أن الدعوة مرتبطة بالداعية، وأن نجاحها مرتبط بالقدوة وأن مَنْ كانوا يُطلقون عليهم العناصر المفسدة أو الرجعية أو أعداء الثورة لم تكن فى معظم الأحيان إلا أخطاء من ارتدوا مسوح الاشتركية زلفى إلى عامة الشعب».

«وهكذا سقط الاتحاد الاشتراكى فى قبضة الفشل والشلل وساده الركود الذهنى والروحى، وتحول إلى جسد بيروقراطى تقف غايته عند أبوابه ومكاتبه وموظفيه وسياراته ومكافآته».

(٣٣)

ثم يصور مؤلف هذه المذكرات ـ وهو المفكر انواقعى المرتبط بأهله ووطنه ـ البعد الأخطر فى مأساة الاتحاد الاشتراكى، وهو اقتناع الرئيس عبد الناصر نفسه به وتمسكه بتجربته فيقول:

«إلا أن عبد الناصر كان متمسكا بالاتحاد الاشتراكى إلى درجة التشبث. وكان البعض يردد أن التجربة فى حاجة إلى تقييم. ولكننى كنت أذهب إلى أن التجربة قد ثبت فشلها فعلا فى تحقيق الهدف منها وهو إيجاد السند الشعبى للثورة».

«ولهذا كان هدفى الأول ـ إذ دعيت للمشاركة فى الأمانة العامة ـ هو الدعوة إلى تنظيم سياسى مُعلن يمثل حزب الثورة مع السماح بمعارضة، والدعوة إلى كفالة الحريات وحرية النقد وبالذات بالنسبة للمثقفين الذين وإن كانوا يعانون من المشاكل المادية فلن يكون حل هذه المشكلة النفسية إلا بكفالة حرية النقد، وهى حرية كفيلة بالقضاء

على حرب الهمس الموجهة ضد الثورة وإذا كان شعارنا أن نقوم بثورة فلا يعنى هذا إلا أنها مرحلة نقد ذاتى وإتاحة الفرصة للاستماع إلى كل الآراء، وأن نكفل لمجلس الأمة - وهو هيئة منتخبة - أكبر قدر من الهيبة ليمارس حقه فى حرية الكلمة والرقابة وحرية النقد».

(٣٤)

وخلاصة ما أصف به هذه المذكرات أن أقول إنها تمثل نوعا من العقار المركز الذى أجيد تسويفه بمسوغات الطعم والرائحة، وهى مذكرات دالة وموحية فى معظمها، كما أنها مصرحة بل خطابية فى المواضع التى تتطلب مثل هاتين الوسيلتين من وسائل التعبير، ولست أستطيع أن أمنع نفسى من اقتراح تقريرها على كل طلاب العلوم السياسية ليتأملوها قبل أن يقرأوا أى نص آخر فى النظريات السياسية، أو التاريخ المصرى المعاصر.

* * *

الباب العاشر

كنت وزيراً مع عبد الناصر

للدكتور عبد الوهاب البرلسى

(١)

لعل الدكتور عبد الوهاب البرلسى هو أبرز نموذج للوزراء التكنوقراطيين المصريين الذين تمتعوا بالقدرة النفسية الفذة على أن يصعدوا سلم الهرم الوظيفى من ناحيته فى سلام نفسى وهدوء أعصاب تامين، فهذا طبيب يتدرج فى وظائف الجامعة من أستاذ إلى عميد إلى وكيل جامعة إلى مدير جامعة، ثم يصبح وزيرًا للتعليم العالى، ثم يعين وزيرًا للبحث العلمى، ثم يقبل العمل مديرًا لجامعة الكويت، وبعدها يقبل العمل مرة ثانية نائبا لرئيس الجامعة، ثم مستشارًا للجامعة المفتوحة، ثم يعود من حيث بدأ أستاذًا فى كلية الطب.

وهذه مذكرات تتسم بكثير من القدرة على التعبير عن شخصية صاحبها بأكثر مما يريده صاحبها منها من التعبير عن ذكرياته.. فمن الواضح أن صاحب المذكرات قد أخذ نفسه منذ مرحلة مبكرة من حياته بالتزام مطلق تجاه كل جزئيات الحياة المتكررة، بحيث أصبحت شخصيته تفرض نفسها حتى على نفسها حين تتحدث بل وحين تكتب.

وأنت ترى هذا الخلق بوضوح شديد ليس بعده وضوح حين يُقسم المؤلف مذكراته كما لو كانت كتابا فى علم الأدوية يقتضى منه الدقة

الشديدة فى ترتيب الفصول المتتابعة لكتابه، والتزامه الشديد بالترتيب الزمنى الصارم وهو ما لم يتوفر فى مذكرات غيره حتى هذه اللحظة.

(٢)

ويكفى للدلالة على هذا المعنى الذى أحسه فى هذه المذكرات أن أذكر للقارئ أنه قسم مذكرات حياته أو قسم حياته نفسها إلى سبعة فصول، فجعل الفصل الأول لسنوات التكوين، والثانى لعمله فى طب عين شمس، والثالث لعمله فى أسيوط عميدا لكلية الطب، والرابع للفترة ما بين حربى ٦٧، ١٩٧٣ وقد سمى هذا الفصل «بين النكسة وحرب التحرير»، وتشمل هذه الفترة ذروة الأحداث السياسية المتعاقبة التى مر بها، ويتضح هذا من أن هذا الفصل وحده يشمل أحد عشر فصلا فرعيا، أما الفصل الخامس فقد جعل عنوانه «بعد حرب أكتوبر» وتحدث فيه عن عمله فى هيئة الرقابة الدوائية، وعن عمله فى جامعة الكويت، وأما الفصل السادس فقد جعل عنوانه «عشر سنوات فى الأردن» وتحدث فيه عن تجربته كنائب لرئيس الجامعة الأردنية، وعن تجربته فى العمل مع الجامعة المفتوحة فى القدس، وفى الفصل السابع والأخير بلور صاحب هذه المذكرات كثيرا من تجربة حياته وتأملاته ومساهماته فى الحياة العامة.

ومع هذا كله فقد استطاع مؤلفها أن يضيف إلى الكتاب ما يلخص لقطات من حياته فى ٢٧ صورة جعل لها ملحقا سماه ملحق الصور ورتبها بانتظام بحيث وضع كل صورتين فى صفحة!

(٣)

وفى فصول مذكرات البرلسى وفقراتها التزم صاحب المذكرات إلى أقصى حد ممكن (بل إلى حد أبعد من الممكن) بالاختصار الشديد

والتركيز الأشد، فهو لم يختصر ليقلل سطور ما كتب وإنما كان يختصر عامدًا متعمدًا مُظهرًا قدرة أروع على بلورة الفكرة والتجاوز عما يمكن أن نسميه «هوامش الفكرة.

وهو حين يفعل هذا بتجاهل رغبات كثيرين من القراء والمعاصرين فى أن يروا انحيازه إلى أى جانب من الجوانب.

وهو وإن كان منحازًا بحكم طبيعته البشرية إلا أنه، وقد أخذ نفسه بمبدأ التسامى على الانحياز، قد أصبح من السهل عليه أن يتجاوز المواضع الشائكة من الأحداث فى سهولة ويسر، وأن ينتقل إلى المجرى العام للأحداث التى تواكبت بعد ما تجاوز الصراعات.

(٤)

على هذا النحو نجد موقف المؤلف من أحداث ١٥ مايو ١٩٧١، فهو يروى لنا الوقائع التى مرّ بها حين كان فى باريس يوم وقوع ما وقع، ولكنه يذكر كذلك حضوره اجتماع اللجنة المركزية العاصف ويقتصر فيما يرويه على دهشته أن يحدث هذا الذى يحدث مما لم يكن يمكن تصور وقوعه فى عهد عبد الناصر.. هكذا ليس إلا!!

ولكن المؤلف يورد بعد هذا الحديث رواية تصور لنا حرصه على لقاء شعراوى جمعة باعتباره نائب رئيس الوزراء للخدمات، قبل سفره فى أول مايو ١٩٧١، وهكذا يوحى لنا عبد الوهاب البرلسى أنه كان على علاقة ممتازة بضحايا ١٥ مايو، وأنه مع هذه العلاقة لم يكن يدرى من أمر الخلاف الحاد شيئًا، ثم إنه بعد هذه العلاقة استمر وزيرًا لعدة شهور.

(٥)

ويستطيع القارئ أن يستنتج أن صاحب هذه المذكرات لم يكن من

المؤمنين تماما بحتمية أو ضرورة ما فعله أنور السادات من الإطاحة بخصومه فى ١٥ مايو. ولكن الذين يريدون تعمق آراء السياسيين التكنوقراطيين فيما حدث فى مطلع عهد السادات لا يمكنهم أن يقبلوا الأمر على علاته على هذا النحو، وإنما سيفكرون فى الأمر من زاويتين أخريين، الأولى أن كتاب الدكتور البرلسى يصدر عن دار المستقبل العربى التى يمتلكها محمد فائق وزير الإعلام الأسبق وأحد ضحايا ١٥ مايو، ويتسق مع هذا أن البرلسى حاول فى هذه المذكرات تقليل جذور الخلاف عندما عرضه.

أما الزاوية الثانية فهى أن عبد الوهاب البرلسى كان قد سبق له أن نشر بعضا من ذكرياته فى حديث مع الأستاذ ضياء الدين بيبرس وقد نشر هذا الحديث بعد ذلك فى كتاب، وتعرض البرلسى بعد نشره لهجوم أمين هويدى وزير الدولة والحربية ورئيس المخابرات فى آخر عهد عبد الناصر الذى اتهمه صراحة بأنه يبحث لنفسه عن مكان وسط موجات الهجوم على عهد عبد الناصر.

(٦)

هكذا كان على مؤلف هذا الكتاب أن يوازن فى مثل هذا الحديث عن ذكرياته بين عوامل كثيرة، ولكن الأهم من هذا كله أننا عندما نواصل قراءة هذه الأحداث حسبما يوردها الدكتور عبد الوهاب البرلسى فى كتابه هذا نجد فيها ما لم ينشر من قبل (رغم طرافته) من أن أربعة من وزرائنا التى تشكلت فى وزارة ١٥ مايو كانوا فى باريس فى تلك الليلة المشهورة، اثنان منهم استمرا فى الوزارة وهما الدكتور عبد الوهاب البرلسى، وعصمت عبد المجيد (وإن تغير موقع أحدهما)، واثنان آخران استدعيا ليتوليا مواقع وزارية وكان هذان الاثنان من باب الطرافة أيضا من معاونى صاحب المذكرات نفسه فى المهمة التى كان فيها فى باريس.

فالدكتور إسماعيل غانم وكان مندوبنا الدائم فى اليونسكو عين وزيرًا للثقافة، أما الدكتور مصطفى كمال طلبة وكيل وزارة التعليم العالى الذى كان مرافقا للدكتور عبدالوهاب البرلسى وزير التعليم العالى فى اجتماعات اليونسكو فقد اختير وزيرا للشباب! أما عبد الوهاب البرلسى نفسه فقد عين وزيرا للبحث العلمى بدلا من التعليم العالى وخلفه فى التعليم العالى الدكتور محمد مرسى أحمد رئيس الجامعة الأم (القاهرة).

(٧)

وتتبئنا قراءة هذه المذكرات عن أبعاد كثيرة فى شخصية صاحبها، وإن ظلت أبعاد أكثر منها وأهم، بعيدة عن أن يتناولها الرجل العظيم المتواضع بقلمه، وعلى سبيل المثال فمن أبرز هذه الأبعاد ما تعكسه كلمات الإهداء التى قدم بها البرلسى كتابه فحرص على ذكر طوائف كثيرة من عارفيه على سبيل الحصر بحيث يمكن، تطبيقا لمفهوم المخالفة، استنتاج انعدام ارتياحه إلى أماكن أو كليات جانبية أخرى لم يشأ أن يذكرها فى الإهداء.

وعلى غلاف الكتاب وفى صفحته الأولى حرص المؤلف على أن يكتب اسمه بدون اقتران بكلمة الدكتور.

وعلى هذا النحو نجد تواضع المؤلف حين يتحدث عن نشأته فيذكر صفات أخويه بما فيها مما ينتقد ولا يذكر صفات شخصه وذلك حين يقول:

«... مازلت أذكر المنزل رقم (٥) بحارة السنان المتفرعة من شارع المغربلين بالقاهرة القديمة.. ذلك المنزل الذى كانت تسكنه أسرتى فى العشرينيات من القرن الحالى، والذى شهد سنوات تكوينى الأول بين أحضان أم صابرة مكافحة، ورعاية أب تقى ورع هو الشيخ «على

البرلسى».. الذى تشرب منه أخى «إبراهيم» صلاحه وتقواه، وورث عنه أخى «جمال» الكثير من انفعالاته كالغضب السريع والهدوء الأسرع».

(٨)

وهو حين يحدثنا عن السبب فى تمنيه دراسة الطب يتحدث عن تمكن هذه الأمنية فى نفسه منذ مرحلة مبكرة من حياته دون أن يستطيع تحديد سبب واضح لهذه الأمنية وهو يقول:

«... وإلى اليوم لا أعرف إن كان حزنى على وفاة أبى متأثرًا بمرضه، أم حبى للدكتور محمد سليمان، أم الأمرين (يقصد: الأمران وهذا من الأخطاء النادرة فى هذا الكتاب) معا أو أى شىء آخر هو الدافع وراء الفكرة التى تسلطت على ذهنى عام ١٩٣٤، ولم أكن قد بلغت الرابعة عشرة من عمرى وجعلتنى أقدم على كتابة لافتة أنعت نفسى فيها بلقب الطبيب الدكتور عبد الوهاب البرلسى».

(٩)

وعلى الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب قد التزم فى مذكراته بما يلتزم به كثير من المصريين حياء وخجلا من عدم ذكر اسم الزوجة أو الأم مع الاعتراف لهما بالفضل الذى هما أهله، إلا أنه يعوض هذا التجاهل بالحديث عن الزميلات وهو لا ينسى أبدا أن يظهر اعتزازه بزميلة دفعتهم الطبيبة العظيمة زهيرة عابدين وزميلتها الدكتورة تحية فهمى.

وقد كان تقدير صاحب المذكرات لهاتين الزميلتين يهيئ لى أنى سأقرأ فى هذه المذكرات شيئا ذا بال حين يحدثنا صاحبها عن شريكة حياته بقدر أكثر من تقدير فضلها، قدر أكبر من مجرد السطر العابر والوحيد الذى جاء فى ص ٢٥ .

وهو يشير إلى هذه المعانى المعتزة بدور المرأة فى الطب فى معرض الحديث عن دفعتهم:

« ... فعددنا فى كلية الطب لم يكن يتجاوز التسعين طالبا وطالبة، ورغم القلة النسبية فى عدد الطالبات الذى لم يتجاوز الست عشرة طالبة، فإن ذلك لم يحل دون بروز بعضهن مثل د. زهيرة عابدين التى كانت قد حصلت على الترتيب الأول على مستوى القطر المصرى فى شهادة البكالوريا عام ١٩٣٦، ثم واصلت تفوقها بعد ذلك، واشتهرت بجهودها فى ميادين الخدمة الاجتماعية، وخاصة بين الطلبة المرضى بروماتيزم القلب، واستمر عملها الاجتماعى التطوعى هذا حتى بعد تقاعدها عن عملها كأستاذ لطب الأطفال».

«وتميزت أيضا تحية فهمى التى أصبحت فيما بعد أستاذ الباثولوجيا الإكلينيكية. وإن كانت شهرتها كطالبة متميزة وأستاذة ناجحة قد جاءت تالية لشهرتها المبكرة فيما بيننا كطالبة رياضية، علاوة على أنها كانت الوحيدة التى تأتى إلى الكلية بسيارة فورد يقودها سائق خاص».

(١٠)

على أن مما يحسب للمؤلف أنه استطاع فى هذا الكتاب أن يسجل أول ما تضمنته الأدبيات المتاحة فى المكتبة العربية من فقرات منصفة تتضمنها مذكرات وأدبيات التاريخ وتحدثنا عن جهود «جماعة الرواد»، تلك الجماعة الرائدة فى مجال الخدمة الاجتماعية التى قدمت لوطننا كثيرًا من الخدمات الرائدة منذ نشأتها المبكرة، يقول البرلسى:

« ... لفت اهتمامنا بالخدمة العامة إبان الدراسة بكلية الطب نظر القائمين على «جماعة الرواد»، وكانوا من المثقفين المتصدين للخدمة

العامة والعمل التطوعى، فدعونا عقب التخرج إلى حفل متواضع فى نادى المعلمين فى شارع عماد الدين بوسط القاهرة، وشرح لنا أعضاء الجماعة أهدافهم ووسائلهم فى تحقيق هذه الأهداف، وأن شعار الجماعة هو «قوة الوطن فى قوة الفرد .. فلنبدأ بأنفسنا».

«وكان للجماعة أندية فى الأحياء الشعبية تسمى «محلات الرواد»، تقدم لأبنائها - وهم من أبناء الطبقة العاملة - خدمات رياضية وتثقيفية واجتماعية يشرف عليها أعضاء الجماعة أنفسهم، وكان أسلوب الانضمام إلى هذه الجماعة هو التطوع للخدمة فى إحدى محلاتها، ويتم الحكم على صلاحية المتطوع لعضوية الجماعة بمدى التزامه بأداء تلك الخدمة واستمراره فى العطاء».

«وكان أن تطوعت للعمل فى إحدى هذه المحلات وهى «محلة الطيبى»، وتطوع صديقى «عثمان سرور» للعمل فى «محلة القللى» وقد أصبحنا «عثمان سرور» وأنا عضوين فى جماعة الرواد، وتعلمنا الكثير من خلال تلك العضوية، حتى بعد أن قل عملنا فى الأندية الشعبية بعد شيوع فكرتها وانتشارها فى أحياء كثيرة، واعتمادها أساسا على موظفين فنيين من خريجى كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية.».

(١١)

وهو يتحدث فى إيجاز ودقة وإحاطة عن تعدد مجالات النشاط التى مارستها جماعة الرواد نشاطا بعد آخر فيقول:

«ثم انتقلت أنشطة جماعة الرواد إلى شباب الجامعات مع الاحتفاظ بأنشطة المحلات، فأقامت الجماعات معسكرات صيفية لهؤلاء الشباب تحت إرشادات وإشراف أعضاء الجماعة، ومن ضمنها برنامج ثقافى وترفيهى محدد، وكانت تلك المعسكرات تقام بمنطقة

«سيدى بشر» بالإسكندرية قبالة البحر مباشرة، وكانت هذه المنطقة آية فى الجمال والروعة قبل أن تتحول إلى غابة من الأسمنت المسلح تحت مسميات الأبراج».

«كان ذلك فى الخمسينيات، وقد سعدت بإشرافى على أحد هذه الأفواج، وأقمت وأسرتى الصغيرة مع الطلاب وكان ولداى «هشام» و«خالد» يسعدان بالانتظام معنا فى طابور الصباح لتحية العلم وكانا آنذاك فى مرحلة الطفولة».

«وحدث مع معسكرات الشباب ما سبق وحدث مع محلات الرواد، فالفكرة انتشرت انتشارًا سريعًا، وتولت هيئات حكومية متعددة مهمة الإشراف عليها.. فكان علينا أن نمارس عملاً آخر.. فنشأت فكرة الدراسات الفنية المتخصصة».

«وشرعنا فى تكوين «لجنة أطباء الرواد»، واتفقنا على أن نعقد اجتماعاتنا بشكل دورى فى منازلنا لنتباحث فى الأمور والموضوعات التى تملى علينا أهميتها الاجتماعية، وكنا ننشر نتائج هذه الدراسات والمناقشات فى كتيبات حملت اسم «جماعة الرواد» وكانت الأمور التى تركزت عليها تلك الدراسات بطبيعة الحال أمورًا طبية أو اجتماعية مثل «التعليم الطبى فى مصر» و«مشكلة الأدوية» وما إلى ذلك».

(١٢)

وينتهز صاحب هذه المذكرات فرصة حديثه عن نشاط جماعة الرواد ليبدى رأيًا صريحًا وقويًا فى برامج تنظيم الأسرة، وهو رأى سليم وصائب وواضح، وقد كان صاحب المذكرات حريصا على أن يكرره مرة ثانية فى كتابه مع أنه حرص على ألا يكرر شيئا فيه إلا هذا الرأى وذلك حيث يقول:

«... وكان من أهم الموضوعات التى بحثتها اللجنة (الحديث عن لجنة أطباء الرواد) أسباب قصور برامج تنظيم الأسرة، ذلك الموضوع الذى لا يزال قيد الدراسة والتجارب حتى وقتنا هذا».

«ولقد كانت وجهة نظرى ولا تزال أن أسباب قصور برامج تنظيم الأسرة تنحصر فى انخفاض نسبة التعليم، وتدنى مستوى الوعى الصحى بشكل عام، فالوعى الصحى جزء لا يتجزأ من الدائرة التعليمية، على وسائل وأساليب وقنوات إقناع الناس بتنظيم الأسرة فى وقت تشكل الأمية فيه نسبة لا يستهان بها فى المجتمع، فالأمى بشكل عام لا يمكنه تقدير العواقب الوخيمة التى تخلفها بعض العادات والتقاليد.. ».

«فإذا أضفنا إلى ذلك أننا نعيش فى مجتمع تحكمه القيم الدينية التى يتصور البعض خطأ أنها تتعارض مع سياسات تنظيم الأسرة.. لأدركنا أهمية التعليم كضمانة لا بديل عنها فى إنجاح مثل هذه السياسات.. لذلك أتساءل.. أو لم يكن من الأنفع والأجدى لو أن الملايين التى ضاعت فى سياسات قاصرة كانت قد أنفقت فى مجال التعليم..؟ سؤال أعتقد أنه لا يزال مطروحا إلى الآن».

(١٣)

وبالقدر نفسه من وضوح الفكرة، وصفاء العبارة، وقوة الحجة، وسلامة المنطق، نطالع رأى صاحب هذه المذكرات فى قضية ثانية وهى لغة تعليم الطب، وضرورة التحول إلى اللغة العربية والتأليف بها، وها هو يقول فى كتابه:

«... اليوم وأنا أستمع إلى المدرسين الجدد فى كليات الطب يتحدثون الإنجليزية بأخطاء فادحة لا أرى مبررًا لاستمرارها. خاصة وأن تجربة التعريب قد نُفذت بنجاح فى أكثر من دولة عربية، وإن كان

ذلك دون تنسيق مع بقية الدول العربية، الأمر الذى أدى إلى اعتماد كل دولة لمصطلحات مختلفة عن الدولة الأخرى».

«وأذكر أنه فى أثناء الوحدة مع سوريا جاء الدكتور «عزت مريدن» عميد كلية طب دمشق وتحدث عن «الحبن» وعرفنا أن ذلك يعنى وجود المياه فى البطن، ونحن فى مصر نسمى هذه الحالة «استسقاء».

«أيضا حدث بعد استقلال الجزائر بعام أو عامين أن عقدنا مؤتمرًا بدار الحكمة عن الطب العربى، وتحدثت بالإنجليزية فإذا بأحد الحاضرين يرفع يده وقال إنهم فى الجزائر يتحدثون بالفرنسية. فأكملت محاضرتى باللغة العربية. ولقد بُذلت جهود عديدة للتغلب على عقبة تعدد الترجمات العربية للمصطلح الغربى الواحد.. فاجتمعت منظمة الصحة العالمية بمندوبين عن الدول العربية، وتم وضع فهرست للمصطلحات الطبية، وقد كان ذلك عملا جيدا ولكن غير كاف».

«تأتى بعد ذلك مسألة التأليف التى يجب أن نركز عليها فى قضية التعريب، خاصة وأن بعض مؤلفينا يكتبون بالإنجليزية وهم غير متمكنين أساسا منها».

(١٤)

ويرسم عبد الوهاب البرلسى السبيل الذى يراه كفيلا بالنجاح فى هدف عظيم كتعريب الطب فيقول:

« ... لذلك يجب أن نبدأ بمحاولات التأليف وتدريس بعض المواد مبدئيا بالعربية، مثل الصحة العامة والطب الشرعى. فما معنى أن أدرس الصحة العامة للطلبة بالإنجليزية وأنا أعلم أنهم سيستخدمونها فيما بعد بالعربية، وما معنى أن أدرس الطب الشرعى بالإنجليزية وكل تقارير الطبيب الشرعى تكتب بالعربية..؟».

«فإذا اتفقنا على كل ما سبق.. تبقى بعد ذلك القضية الجوهرية والحيوية وهى التمكن من اللغة العربية.. فلا يجوز إطلاقا من الناحية العقلانية أو الوطنية أن أكون - كمتعلم - جاهلا بلغة وطنى.. أو أن أتباهى بقدرتى فى لغة أجنبية فى وقت تنعدم فيه هذه القدرة مع لغتى الأصلية.. فإتقان العربية أساس عملية التعريب، ويجب أن تصل درجة الإتقان ليس فقط فى النطق والتخاطب والكتابة، وإنما فى الترجمة منها وإليها..».

(١٥)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على أن يضمنها حديثاً عن علاقته بالإخوان المسلمين، ويأتى حديثه عن هذه الجماعة متوافقا مع ما استقرت عليه صورتها فى الوجدان المصرى سنة ١٩٩٢ حين نشر كتابه، وهو حديث شبه محايد، بل أقرب ما يكون إلى أن يكون حديثا فاترا يصور الأمر على أنه نشاط اجتماعى نشأ بالصدفة، ومضى فى هذا السبيل دون جذوة، وكأن صاحب المذكرات يخلى سبيل نفسه من مثل هذا الانتماء المبكر، مع أن هذا الانتماء هو الذى أتاح له ممارسة مبكرة للطب، وأتاح له سفرا إلى بلاد الشام مع بعثة الجماعة.

هكذا يعترف البرلسى بعلاقته بالإخوان مع الحرص على تبرئة نفسه من عضوية تنظيمها، ويبدو أن هذا الموقف كان هو نفسه موقفه المسجل فى أدبيات الجهات الأمنية، مما ساعده على الصعود السياسى والإدارى فى عهد عبد الناصر، وهو يقول:

«... كنت فى هذه الأثناء أسكن فى حى الحلمية الجديدة وكان للإخوان المسلمين مقر بجوار سكنى - وكان الطابق الأرضى لهذا المقر مخصصًا لمستوصف للخدمة الطبية - فتطوعت للعمل فيه وكان

مديره هو الدكتور« محمد أحمد سليمان»، وكان منتميا لجماعة الإخوان».

«وفى هذه الأثناء تقابلت مع «حسن البنا» (هكذا بدون لقب) المرشد العام للإخوان وكانت له شخصية آسرة، ويتمتع بهدوء شديد وكان اقتناعه بما يؤمن به لا يقبل الشك أو المجادلة، ورغم تطوعى للعمل فى مستوصف تابع للإخوان، ورغم إعجابى بشخصية حسن البنا.. إلا أن فكر الإخوان لم يجد طريقه إلى عقلى الرافض مبدئيا لمسألة الربط فيما بين الدين والدولة، غير أن عدم الاقتناع بالإخوان كتنظيم لم يحل دون مشاركتى لهم فى دورهم التطوعى، شأنى فى ذلك شأن أطباء غيرى شاركونى العمل فى ذات المستوصف، مثل الدكتور «على المفتى» والدكتور «لطفى أبو النصر» وغيرهما».

....

«وإلى جانب الجيش والهلال الأحمر قررت جماعة الإخوان المسلمين إرسال بعثة طبية إلى سوريا، وعُرض على فوافقت على الفور، وتشكلت بعثتنا الطبية التى يرأسها الدكتور «محمد سليمان»، ولم تكن تلك المناسبة هى الأولى التى أسافر فيها فى مهمة بعد تخرجى فى كلية الطب فحسب، ولكنها أيضا كانت بداية حب جارف جمعنى بهذا البلد الحبيب الذى خصه الله بطبيعة خلابة ساحرة، وشعب لا يضل الطريق إلى القلب أبدًا. سافرنا بالقطار الذى كان يصل القاهرة بالشام. فمررنا على القدس ويافا فى الطريق إلى دمشق، وقد كانت رحلة رائعة لا إمكانية لتكرارها الآن بعد ما حال العدو الصهيونى بين مشرق الوطن ومغربه».

(١٦)

وقد كان البرلسى من الذكاء بحيث إنه انتبه إلى أهمية إبداء رأيه

فى المجال الحيوى الذى يتصل بتخصصه الأكاديمى أستاذا لعلم الأدوية.

وفى فقرتين اثنتين فقط يلخص مؤلف هذا الكتاب ـ كعادته ـ رأيه المهم جدا فيما تحقق من إنجاز فى قطاع الدواء فى مصر (وهى ثالث قضية يتناولها بوضوح وصراحة) فهو يعتبر التأميم خطوة ناجحة، وهو ينسب الفضل فى تطوير الصناعة الدوائية إلى الدكتور عبده سلام وفى هيئة الأدوية إلى الدكتور عزيز البندارى.

وهكذا لا يكتفى البرلسى فى هذه الجزئية بالحديث عن النجاح وإنما يبرز لنا مَنْ كانوا وراء هذا النجاح ولا بد أن نشكره على هذا، حتى إن كان الرجلان من أصدقائه.

وللقارئ أن يقرأ معنا ما كتبه الدكتور البرلسى حيث يقول:

«... وكان من الخطوات التى اتخذتها الثورة، تمصير البنوك وشركات التأمين، ثم تأميم الصناعات الأساسية ومنها صناعة الأدوية، وقد عُين الدكتور «عبده سلام» رئيسًا للمؤسسة المصرية العامة للأدوية عند بدء نشاطها عام ١٩٦٢، وبذل فى تطوير الصناعة الدوائية والنهوض بها جهودا جبارة، أدت إلى تقدم هذه الصناعة فنيا واقتصاديا بشكل فاق كل تصور، حتى وصل الإنتاج الدوائى المحلى إلى ٨٥٪ من الاستهلاك فى أقل من خمسة عشر عاما منذ بدء التأميم».

«وكذلك كان إنشاء الهيئة العليا للأدوية من الخطوات المهمة والكبرى التى اتخذتها الثورة عام ١٩٥٧، وقد عين الدكتور عزيز البندارى مديرا عاما لها، وخلال الأعوام التالية على إنشاء الهيئة سُجلت جميع البيانات الخاصة بالدواء المحلى والمستورد كمبيوتريا لأول مرة فى مصر، وعملت اللجان الفنية التى شكلتها الهيئة على

تخفيض الكم الهائل من الأدوية التى جاوزت ٢٥٠٠٠ مستحضر قبل الإصلاح، إلى أن أصبحت ٢٥٠٠ مستحضر تفى باحتياجات الخدمات الصحية على أساس الاحتياجات الفعلية التى يقررها الواقع وتحددها الهيئة العليا للأدوية، والمؤسسة المصرية العامة للأدوية».

(١٧)

ونأتى إلى القضية الرابعة التى يتناولها صاحب هذه المذكرات فى كتابه بكل وضوح، وهى قضية الانتماء إلى أندية الروتارى، ونشاط أندية الروتارى فى مصر.

ويتعمد البرلسى أن يتحدث بشىء من التفصيل عن طبيعة نشاط هذه الأندية وعن مشروعاتها، ثم يجاهر برأيه فى هذا الموضوع، ومن العجيب أنه يعتمد فى أمله فى قبول القراء لهذا الرأى على إيمان القراء أنفسهم بوطنيته ووطنية أمثاله(!!)

ومن العجيب أيضا أنه يبدو وكأنه لا يدرك حقيقة أن الذين يتهمون الروتارى مثل هذا الاتهام لن يتوقفوا عند مثل هذا الإيمان بوطنيته، وذلك لأن عندهم التفسير الجاهز بأنه منخدع، وهو يقول:

« ... وقد ذكرت كل هذه التفاصيل فى أندية الروتارى لأن هناك حملة تطفو على السطح بين الحين والآخر بهدف التشكيك فى أهداف تلك الأندية التى وصل عددها فى مصر إلى ٢٥ ناديا، أقدمها روتارى القاهرة، الذى أنشئ عام ١٩٢٩، وكلها مُعترف بها ومُسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية. وتدعى هذه الحملات أن الحركة الروتارية مرتبطة بالحركة الصهيونية والحركة الماسونية، وأنا شخصيا لا أعرف إلى الآن ماهية الحركة الماسونية».

«أما الحركة الصهيونية فقد عرفنا ماهيتها وأهدافها وأساليبها، وليس من المنطق أن أعلم أنا وغيرى من أعضاء هذه الأندية، الذين لا

يمكن لأحد أن يشكك فى وطنيتهم، أن الصهيونية مرتبطة بالحركة الروتارية ونظل أعضاء عاملين بها».

«وحتى الآن فإن أحداً ممن يوجهون الاتهامات إلى الروتارى لم يقدم أى دليل على هذه الاتهامات رغم انتظارنا لهذا الدليل الذى إن وجد فسوف أكون أول مَنْ يهجر الأندية، بل وسأتحول رغم قدم عضويتى بها إلى أشد المهاجمين لها.. بشرط أن يقدم إلينا الدليل الذى يثبت اتصال أندية الروتارى - ولو من بعيد - بالحركة الصهيونية».

(١٨)

وعن العلاقات الثقافية مع الاتحاد السوفييتى (وهى خامس قضية يصارحنا فيها صاحب المذكرات برأيه) يشير الدكتور عبد الوهاب البرلسى بصراحة إلى طبيعة المنح التى كان يقدمها الاتحاد السوفييتى، وموقفه كوزير للتعليم العالى من هذه المنح بما يعطى الانطباع بصدق ما أثير كثيرا عن طبيعة هذه الدراسات التى كانت تتاح لخريجينا وطلابنا فى الاتحاد السوفييتى.

ومن العجيب أن يصدر مثل هذا القول عن مثل هذا الرجل، وهو يعلم بما لا يقبل دليلا للشك أن منحا كثيرة من منح الاتحاد السوفييتى الخاصة بدراسة العلوم الإنسانية قد قبلت، وأن خريجين كثيرين صاروا الآن أساتذة وأساتذة متفرغين فى جامعاتنا حصلوا على درجات الدكتوراه فى العلوم الإنسانية من روسيا، ومنهم مَنْ حصل عليها فى الأدب العربى، وفى القانون، وفى الشريعة.. إلخ.

وهو يورد هذا الحديث حين يتحدث عن عمله وزيرا للتعليم العالى فيقول:

«... وتفرغت للسياسة العامة للتعليم العالى والجامعى والعلاقات الثقافية مع الدول التى تساعد مصر فى دعم الدراسات العليا والبحث العلمى عن طريق المنح الدراسية، وكان فى مقدمة تلك الدول فى ذلك الوقت الاتحاد السوفييتى الذى كان يقدم لنا ١٥٠ منحة دراسية على مستوى الدكتوراه فى فروع العلم التى لم نكن قادرين وحدنا على تقديمها للشباب ومنها الفيزياء، وعلم الذرة والرياضيات المتقدمة وغيرها، على أن يتم سفر المبعوثين عادة بعد حصولهم على درجة الماجستير من جامعاتهم، وكان الاتحاد السوفييتى - تحكمه أيديولوجية محددة - يود استقطاب الخريجين الجدد الحاصلين على الثانوية العامة لهذه المنح، ولكننا صممنا على سياستنا، بل ورفضنا إرسال منح لنيل الدكتوراه فى العلوم الإنسانية وشرحنا للاتحاد السوفييتى أننا نستفيد من تلك المنح لدعم مالا يمكننا إنجازه فى بلدنا».

(١٩)

ونحن نلاحظ أن الدكتور البرلسى كان ميالاً فيما رواه فى كتاب مذكراته الذى بين أيدينا إلى الاعتزاز بالفترة التى عمل فيها فى أسيوط أستاذا جامعيا وعميدا لكلية الطب، ثم مديرا للجامعة، لكنه على عادة المديرين وكبار الموظفين أعطى اهتماما أكبر بالرسميين فى أسيوط بدلا من الوضع الطبيعى الذى يتوقعه المثقفون والقراء من اهتمامه بالشعب والبيئة والجماهير والجيل الجديد من أبناء الصعيد.

ودعك من الحديث عن جمال البيئة، أو بكورة الأرض فى أسيوط، ودعك أيضا من الحديث عن الرومانسيات التى أحسها فى هذا الموقع.

ومع هذا فإن من أكثر عبارات هذا الكتاب دقة وموضوعية تلك الفقرة التى يتحدث فيها صاحب المذكرات عن المحافظين الأربعة الذين تعاقبوا على أسيوط حين عمل بها عميدًا لكلية الطب فوكيلاً للجامعة فمديرًا للجامعة، وقد كانت له علاقة وثيقة باثنين من هؤلاء عاصراه كوكيل للجامعة وكمدير لها.

فلنقرأ رأيه فى هؤلاء جميعا:

«... وقد كانت علاقتى بالسيد «حسونة» رسمية، وبالسيد «سعد زايد» أخوية، أما مع كل من السيدين أحمد كامل وممدوح سالم فكانت متميزة رغم اختلاف شخصية كل منهما، وتمايز كل منهما عن الآخر فى أسلوب وطبيعة العمل فى علاقته مع الناس.. فكان أحمد كامل إنسانا بكل معنى الكلمة. وطنى غيور يُحب بلده حبا لا يضاهيه حب آخر، وكان يثق فى الشباب ويؤمن بحيوية دورهم، فكان يخدمهم ولا يضن عليهم بوقته وجهده ـ ولم يكن بالمسئول الذى يكتفى بالجلوس بمكتبه لإدارة مشكلات المحافظة دون التصاق بهذه المشكلات.. ولكنه كان حريصا على الاطلاع على مشاكل الناس وآرائهم وشكاواهم منهم مباشرة من خلال زيارته لمراكز أسيوط العشرة، ليس فقط لأهمية موقعه كمحافظ لأسيوط، وإنما أيضا لحساسية دوره كمسئول التنظيم الطليعى بها..».

«ولا أدرى إلى الآن ماذا كانت التهمة الموجهة إلى أحمد كامل فى المحاكمات التى تلت ١٥ مايو من عام ١٩٧١؟».

«أما «ممدوح سالم» فكان إنسانًا مهذبًا جم الأدب، زرت معه المحافظة بكل مراكزها هو كمسئول تنفيذى وأنا كمسئول سياسى فقد كنت أمينا للاتحاد الاشتراكى العربى فى محافظة أسيوط بجانب عملى كرئيس للجامعة. وكان تعاوننا مثالا يحتذى فى العمل السياسى».

«وخلال تلك الزيارات شاهدنا الكثير وتعلمنا الكثير، ولا أدرى ما الذى يعوق تعديل قانون الإدارة المحلية بما يجعله حكما محليا كاملا، إذ أن المحافظ الكفء يعرف مواطن القوة ومواطن الضعف فى محافظته، ومدى أسلوب تقديم الخدمات إلى المواطنين وحاجتهم الفعلية إلى تقديم إحداها على الأخرى، من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية. أما الوزير المتمركز فى القاهرة فلا يمكن أن تتاح له نفس الفرصة للإحاطة بكل هذه الأمور».

(٢٠)

ونأتى إلى ما قد يعتبره البعض أخطر فقرة فى هذا الكتاب وهى تلك الفقرة التى يروى فيها البرلسى موقف بعض كبار رجال الدولة، كل فى موقعه، من أحداث تظاهرات طلاب جامعة الإسكندرية فى ١٩٦٨.

وليس من سبيل إلى تصوير كل هذه الحقائق إلا بقراءة رواية صاحب المذكرات كاملة، ولنبدأ بحديثه عن التظاهرات حيث يقول فى كتابه الصغير القيم:

«لم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على عملى وزيرًا للتعليم العالى، (والوزير فى نفس الوقت رئيس المجلس الأعلى للجامعات والمتحدث باسمها فى مجلس الوزراء)، حتى فوجئت بتظاهرة كبيرة تخرج من كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية، ولم يكن تظاهر الطلبة فى عام ١٩٦٨ مستغربا عقب نكسة يونيو (١٩٦٧)، وعقب تظاهرات جامعة القاهرة فى شهر فبراير ١٩٦٨، وإنما أدى تصرف مدير الأمن آنذاك مع المتظاهرين إلى زيادة توتر الموقف واعتصام الطلبة فى كلياتهم بالإسكندرية بل والاحتفاظ برئيس الجامعة معهم عندما ذهب إليهم لتحرى الأمر».

«حدث ذلك يوم سبت، وكان الاجتماع الأسبوعى لمجلس الوزراء مساء الأحد، وقدرت أنا علىَّ أن أقدم تقريرًا إلى المجلس بما حدث.. فقررت السفر إلى الإسكندرية صباح الأحد لاستطلاع الأمر والاجتماع برئيس الجامعة آنذاك «الدكتور حسن بغدادى»، ومحافظ الإسكندرية الصديق «أحمد كامل» الذى كان محافظا لأسيوط، وزرت موقع كلية الهندسة وناقشت الموقف بعد اطلاعى على تفصيلاته».

«وعدت فى المساء، وقدمت تقريرى إلى مجلس الوزراء، فرأى جمال عبد الناصر بعد الاستماع إلى ما حدث أن تشكل لجنة من الوزراء الجامعيين ومن أمانة الاتحاد الاشتراكى «وكان الأمين العام آنذاك السيد عبد المحسن أبوالنور» لبحث الأمر واقتراح الأسلوب الأمثل لعلاج الموقف».

(٢١)

ثم يصرح صاحب المذكرات بعدة حقائق مهمة عن موقف النائب العام فى ذلك الوقت الذى جاء يحضر الاجتماع بنفسه، ويشير إلى قوائم الطلاب المرشحة أسماؤهم والمعدة للفصل، ووقوف واحد من أساتذة الجامعة الوزراء ضد تقاليد الجامعة باقتراحه تعديل قانونها لتمكين الدولة من فصل الطلاب:

« ... كنا آنذاك فى شهر رمضان المبارك، وكانت اجتماعات اللجنة تبدأ بعد صلاة العشاء وتستمر إلى ما بعد منتصف الليل، وقد فوجئت بما حدث فى اللجنة وبما دار فيها من مناقشات!».

«فقد رأيت النائب العام يحضر الاجتماع، ورأيت عدة قوائم تتضمن أسماء (المتهمين) بالشيوعية أو بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين وربما غير هؤلاء وهؤلاء.. واقتراح فصلهم من الجامعة.

احتفظت بهدوئى ولو أنى قلت لنفسى... «ما كان أغنانى عن هذا المنصب وقد كنت سعيدا برئاسة جامعة أسيوط..؟»».

«ولما جاء دورى فى النقاش أفهمت الحاضرين بهدوء حازم أن وزير التعليم العالى ليس من سلطته فصل أى طالب من الجامعة، وأن عقاب الطلاب يتأتى عن طريق لجنة التأديب فى الجامعة ولهذه اللجنة تشكيلها وسلطاتها».

«وكانت المفاجأة الكبرى أن أحد الحاضرين، وكان أستاذًا جامعيا من قبل، اقترح أن يعدل قانون الجامعة بما يسمح بفصل هؤلاء الطلبة!!».

(٢٢)

ثم يشير البرلسى إلى أنه أحس بالمعاناة من منصبه حين فوجئ بهذه المفاجأة القاسية ووجد نفسه غير قادر على الوصول برأيه إلى الرئيس عبد الناصر، وهو يتحدث عن دور هيكل فى نقل رأى البرلسى «الوزير الجديد» إلى الرئيس عبد الناصر، كما يوحى لنا بما أحسه من روح الرئيس عبد الناصر المسئولة الودودة التى كانت تنتظر من البرلسى أن يصارح الرئيس مباشرة برأيه، ودور عبد الناصر كصمام أمان قوى ضد رعونة بعض معاونيه الذين سرعان ما يتحول رأيهم إلى هلاميات:

« ... وكانت المدة التى مضت على تسلمى شئون وزارة التعليم العالى غير كافية لأعرف الرئيس جمال عبد الناصر عن قرب، كماعرفته فيما بعد، وحتى أشرح له الأمر وما دار فى اللجنة وما طرح من آراء وعدم موافقتى عليها».

«وكان اليوم التالى موعدًا لاجتماع اللجنة المركزية.. وعند مدخل القاعة قابلنى الأستاذ حسنين هيكل وسألنى عن الحال...؟ فأخبرته

بأن الحال لا يسر، وأن بعض أعضاء اللجنة انتهز الفرصة لتسوية حسابات قديمة، ويريدون فصل بعض الطلاب فصلا تعسفيا، وأنى لا أقر هذا الأسلوب بأى حال من الأحوال.. فكان أن نقل الأستاذ هيكل هذه الصورة إلى الرئيس عبدالناصر ..».

«وفى صباح اليوم التالى وبينما كنت أحضر اجتماع إحدى اللجان الوزارية بمبنى رئاسة الوزراء.. إذا بالرئيس جمال عبدالناصر يطلبنى تليفونيا ويسألنى: «يا أخى لما أنت مش موافق على كلام اللجنة مش تقول لى؟ وحدد لى موعدًا للقائه فى اليوم التالى، وفى اجتماعى به، حكيت وحكيت وأبديت استيائى لما حدث فى اجتمعات اللجنة.. فاستمع عبد الناصر بتركيز واهتمام شديدين.. وانتهى الاجتماع دون أن يبدى عبد الناصر سوى ابتسامة تنبئ بتفهم عميق».

(٢٣)

على أن الأمر لم ينته بما بشرنا به البرلسى من وعود طوباوية بدا وكأن الرئيس عبد الناصر قد أقره عليها، وإنما انتهى، كما هو متوقع وكما هو معروف، إلى فصل بعض الطلاب على كل حال:

«وفى الاجتماع التالى للجنة لم يحضر النائب العام، ولم أجد أثرًا لقوائم الطلبة واقترح نفس الأستاذ الجامعى عضو اللجنة الذى سبق أن اقترح تعديل قانون الجامعة، أن يترك أمر هؤلاء الطلبة لمجلس تأديب الجامعة يرى فى شأنهم ما يرى؟».

«ومجلس التأديب بحكم القانون يرأسه نائب رئيس جامعة الإسكندرية المسئول عن الطلاب، وكان آنذاك الدكتور «أنور سلطان» أستاذ القانون، ولكنه تنحى عن قبول هذه المهمة. فأسندت رئاسة اللجنة إلى أقدم العمداء وكان الدكتور «محمد لطفى بيومى»، وبعد التحقيق فى الأمر كان قرار مجلس التأديب بفصل أحد الطلبة لمدة

عامين «وكان زعيم الاعتصام» وفصل طالب آخر لمدة عام دراسى واحد، وفصل عدد قليل من الطلبة لمدد أقل».

(٢٤)

ويجاهر صاحب المذكرات على صفحاتها بانتقاد الحال الذى وصل إليه كل من فرع جامعة القاهرة بالخرطوم الذى أنشئ عام (١٩٥٥) (وهذه هى سادس قضية يتناولها بكل الوضوح والصراحة)، ومن العجيب أن يكون هذا الذى يورده الدكتور البرلسى بوضوح وصراحة هو رأى أحد وزراء التعليم العالى السابقين، بل أحد رؤساء الجامعات فيما قبل الوزارة وبعدها، وهو ما يجعلنا نقدره ونقدر دوافعه المخلصة إليه.

يقول الدكتور عبد الوهاب البرلسى:

«... وقد أنشئ فرع جامعة القاهرة بالخرطوم خدمة لأشقائنا فى السودان، والذين كانوا يعانون الكثير من العقبات والمشكلات فى الانتقال إلى مصر لتلقى علومهم الجامعية، وقد كانت فرص التعليم فى هذا الفرع مقصورة على أبناء السودان وعلى المصريين الذين يعمل أولياء أمورهم فى السودان».

«وكما يعلم الجميع فقد شوهت ظروف وأخلاقيات وقيم الانفتاح معظم الأهداف الحضارية التى أنشئ من أجلها فرع الخرطوم.. وأصبحت الفوضى هى السائدة فى هذا الفرع الذى استخدم كإحدى وسائل الاحتيال، حيث يقيد الطلبة المصريون الحاصلون على معدلات ومجاميع ضعيفة فى الثانوية العامة المصرية، وقد يسافرون للانتظام فى الدراسة أو يكتفون بالتسجيل على الورق فقط، حتى يتثنى (يقصد: يتسنى وهذا خطأ من الأخطاء النادرة فى هذا الكتاب) لهم التحويل بعد عام واحد إلى جامعة القاهرة».

«أيضا تسوءنى بعض الآراء القاصرة التى تنتقص من أهمية إنشاء فرع الخطوم وتعتبره نوعا من الترف أو التبذير، أو تعتبره عملا استهدف عبد الناصر من خلاله مد شعبيته وزعامته إلى خارج مصر؟!».

«وأما الافتراء الثانى فيدحضه أن عبدالناصر الذى انزرع فى قلب ووجدان كل عربى، لم يكن بحاجة إلى إنشاء ذلك الفرع اللهم إلا فى أوهام المفترين.. أما القول بأنه ضرب من التبذير والترف فيدل على عجز تام فى استيعاب معنى ومضمون الدور الحضارى الرائد، وأسس التكامل والتكامل فيما بين العرب.. تلك الأسس التى يعود لها الفضل الأول فى استعادة مصر لدورها الرائد والقائد فى الوطن العربى».

(٢٥)

ويلجأ الدكتور البرلسى إلى المنطق نفسه فى تصوير الحال فى جامعة بيروت العربية التى أنشئت عام ١٩٦٠.

ولسنا نعرف ماذا كان يمكن أن يكون رأى هذا الرجل فى طوفان الجامعات الخاصة وأشباهها الذى انتشرت الآن والتى أصبحت تقوم لبعض الناس بالمهمة التى كان يقوم بها فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم، وجامعة بيروت العربية:

«أما جامعة بيروت العربية فقد أنشئت كما ذكرت فى عام ١٩٦١/٦٠ كخطوة استهدفت بالأساس دعم موقف المسلمين فى لبنان والذين كانوا يفتقرون إلى أبسط أشكال الدعم والمؤازرة، فى وقت كانت المحنة الطائفية فى لبنان تبلغ إحدى ذراها».

«وقد بُنيت الفكرة بالأساس فى ذهن القائمين على جمعية البر والإحسان اللبنانية، وكانت مصر هى الداعم الوحيد ممثلا فى جامعة

الإسكندرية، التى ترتبط أكاديميا بجامعة بيروت العربية، بدءًا بتزويدها بأعضاء هيئة التدريس والمعارين والزائرين الأساتذة، حتى منح الدرجات العلمية والدبلومات للخريجين، مرورًا باعتماد اللوائح الداخلية واشتراك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية فى لجان وضع وتصحيح امتحانات بيروت العربية، وما إلى ذلك من النواحى الفنية والأكاديمية الأخرى».

«وكما أفسد الانفتاح تجربة فرع الخرطوم، فعل مع جامعة بيروت العربية، وأصبح السواد الأعظم من الطلبة المقيدين فى السنة الأولى بالجامعة من المصريين الذين يقومون بالتحويل إلى الجامعات المصرية بعد سنة دراسية.. وقد وصلت كثافة أعداد المصريين إلى درجة أنه عندما كانت ظروف الحرب الأهلية تحول دون سفرهم لأداء امتحانات السنة الأولى ببيروت، فإنهم كانوا يؤدونها فى جامعة الإسكندرية التى كانت بالكاد تستوعبهم. وأصبح الإنجاز مجرد تجارة رابحة، وسبيلا للتحايل على قوانين الجامعات، ومصدرا رئيسيا من مصادر التكدس الطلابى».

(٢٦)

وننتقل إلى سابع القضايا التى أثارها الدكتور البرلسى فى كتابه الصغير القيم، وقد وردت فى موضع سابق من مذكراته حيث يبدى البرلسى قدرًا كبيرًا من التحفظ على الجامعة الأمريكية فى القاهرة حسبما انطبع فى ذهنه نشاطها وقد راقبها بنفسه فترة توليه وزارة التعليم العالى، ومع هذا فإنه يغلف هذا الرأى بأكبر قدر من الدبلوماسية، وذلك حيث يقول:

« ... وكانت علاقتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت تحت خط الصفر، وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحت الحراسة،

ورأيت بنفسى ما لم أكن أعلمه أو أتصوره من شئون تلك الجامعة، ومنها على سبيل المثال مستوى الأساتذة بها، فلم يكونوا كلهم من الأساتذة الأكاديميين كما تشترط الاتفاقية الخاصة بإنشاء تلك الجامعة، كما لم يكن عملهم الوحيد هو التدريس بالجامعة فيما أظن.. فهل تغير ذلك الآن؟!.. أرجو ذلك».

(٢٧)

وننتقل إلى ثامن قضية لا يبخل فيها علينا برأيه الواضح والصارم، وهى فكرة التعليم المفتوح، وينتهز الدكتور عبدالوهاب البرلسى فرصة حديثه عن جامعة القدس المفتوحة وعمله مستشارًا لها فنائبا لرئيسها ليجاهر برأيه فى قضية التفكير فى الأخذ بنظام التعليم المفتوح فى مصر وهو يقول:

«... إن ما يجب أن يعيه الجميع هو أن الجامعة المفتوحة ليست فكرة لحل مشكلة الثانوية العامة وضعف المجاميع والمعدلات كما يعتقد البعض، فذلك المفهوم يجب أن يُصحح ويستقيم قبل أن تشوه الفكرة التى شُرع فى تنفيذها فى مصر».

«أما الهدف من إنشاء الجامعة فهو تمكين من فاتهم فرصة إكمال التعليم من العودة لمواصلة ما فاتهم، مع مراعاة ظروفهم التى تختلف بالتأكيد عن ظروف الطلبة النظاميين».

«وعلى ذلك فمن زيارتى للجامعة المفتوحة فى بريطانيا، وجدت أن قانون الجامعة المفتوحة كان يحدد ٢١ عاما كحد أدنى للانتساب إليها، أما الكثافة الفعلية فكانت تتراوح أعمارهم بين ٣٠ إلى ٥٠ سنة».

«والطالب فى الجامعة المفتوحة له أن يحدد ما إذا كان يريد التسجيل سنة أو سنتين لمجرد التزود بالعلوم والمعلومات فى مجال

عمله أو اختصاصه.. أو الاستمرار حتى الحصول على درجة البكالوريوس، وربما الماجستير والدكتوراه.. مع مراعاة أن الطالب فى الجامعة المفتوحة قد يحتاج إلى ضعف عدد السنوات التى يحتاجها الطالب النظامى الذى لا يتحمل سوى مسئولية التعليم».

«كذلك فإن تجربة بريطانيا باعتبارها هى الأساس فى كل التجارب اللاحقة، قامت على تقسيم البلاد إلى عدة مناطق تعليمية «١٣ فى بريطانيا»، ولكل منطقة كافة الإمكانات اللازمة لإنجاح التجربة فى حدودها، حيث لا معنى أن تقام الجامعة فى مقاطعة أو محافظة ليقطع لها الطلاب عشرات أو مئات الأميال للانتساب إليها، وإلا انعدمت إحدى أهم ميزات تخفيف الأعباء على المنتسبين».

«كما أن الجامعة ترسل لكل طالب كافة الكتب والدروس المقررة، وتدله على «مرشد» قريب من سكنه، وهو شخص حاصل على درجة الماجستير، ومهمته شرح الدروس المستعصية على الطالب، علاوة على مهمته فى تصحيح الواجبات والتمارين للطلبة المقيمين فى نطاق مسئوليته الجغرافية، وذلك بالطبع بخلاف حضور الطالب فى أوقات معينة إلى الكليات لاستخدام المعامل العلمية التى يتولى القائمون على شئون الجامعة المفتوحة استئجارها من الجامعة».

(٢٨)

هكذا يصل الدكتور البرلسى إلى التوكيد على فكرته القائلة بأن الهدف الحقيقى للجامعة المفتوحة هو إتاحة فرصة التعليم للجميع، ضاربا المثل بما وجده فى بريطانيا فى أثناء دراسته لتجربة :

«بذلك نجد أن الأمور كلها ميسرة من أجل هدف واحد هو إتاحة فرصة التعليم للجميع ممن فاتتهم الفرصة كل حسب ظروفه، ولذلك نجد أنه فى الوقت الذى تتراوح فيه أعداد الطلاب فى أية جامعة

بريطانية ما بين ستة إلى عشرة آلاف طالب فى الجامعة الواحدة بكل كلياتها، فإن المنتسبين إلى الجامعة المفتوحة هناك قد بلغ مائة ألف حسب إحصاءات ٨٨ - ١٩٨٩، وهو عدد قد يبدو كبيرا جدا ولكن ما الحال إذا عرفنا أن الجامعة المفتوحة فى تايلاند تضم نصف مليون منتسب؟».

«أما الجامعة الأهلية والتى يخلط البعض أحيانا بينها وبين الجامعة المفتوحة، فما هى إلا مشروع استثمارى قد يكون جيدا، ولكن الهدف الأساسى منه هو الكسب، وربما كانت هناك أسباب أخرى إضافية مثل الحال فى الجامعة الأمريكية التى تعمل على نقل ونشر وقيم وثقافات أمريكية، وإلى تمرير أهداف ومرام سياسية بعينها، وإلى ممارسة أدوار أخرى.. إضافة بالطبع إلى هدف الربح والذى يأتى نتيجة المصروفات السنوية الباهظة التى تعد بالآلاف للطالب الواحد، والغريب حقا أن تجد الجامعة الأمريكية فى مصر مثلا، كما تقوم علاوة على ما فات بجمع التبرعات، والمدهش أن الاستجابة إلى ذلك عالية وسريعة جدا وبمبالغ كبيرة».

(٢٩)

وأستطيع أن أقول إن هذا الكتاب خلا تماما من الأخطاء التاريخية التى يكون مرجعها إلى الاعتماد على الذاكرة دون الوثائق، اللهم إلا الخطأ الوحيد فى صفحة ١٠٨ حين يتحدث الدكتور عبد الوهاب البرلسى عن استقباله وهو رئيس لجامعة الكويت فى ١٩٧٤ لزملائه رؤساء الجامعات المصرية (وعلى رأسهم الدكتور محمد مرسى أحمد رئيس جامعة القاهرة) فلم يكن الدكتور مرسى وقتها رئيسا لجامعة القاهرة وإنما كان قد تولى وزارة التعليم العالى خلفا للبرلسى نفسه ثم تركها منذ ١٩٧٢، وأغلب الظن أنه حضر لقاء رؤساء الجامعات

باعتباره رئيسا لاتحاد الجامعات العربية كلها وهو المنصب الذى شغله بعد خروجه من الوزارة لأنه لم يعد إلى رئاسة جامعة القاهرة بعدما خلف البرلسى فى منصب الوزارة فقد كان قد تجاوز الستين.

(٣٠)

وخلاصة ما أصف به هذه المذكرات هو القول بأنها تمثل بداية متميزة لكنها تترك القارئ وقد اجتاحه الشعور بالعطش إلى بقية حديثها، لكن طبيعة صاحب المذكرات كانت تأبى ذلك، وهو الذى تعود أن يكون أستاذا له معيدون حتى وإن لم يكن له مريدون، ولو كان للرجل مريدون لأفاده أضعاف ما أفاد من معيدين أو من اعتماده عليهم فى الوفاء لطلابه بتفصيلات علمه.

* * *

الباب الحادى عشر

فى الأمن والسياسة

مذكرات اللواء حسن أبو باشا

(١)

اللواء حسن أبو باشا أشهر من نار على علم فى الكفاءة والخبرة الطويلة، وحين أتيح له أن يترك وزارة الداخلية تولى وزارة الحكم المحلى، وحين ترك الأضواء لم يلبث أن عاد إليها فى ظروف صعبة وقاسية على النفوس البشرية كلها حين قدر له أن يتعرض لحادث اغتيال مُروِّع ولكنه عاد إلى الحياة وكانت عودته دليلا ناصعا (كما قال الأستاذ خالد محمد خالد) على أن مصاير الناس جميعا عند مليك مقتدر وأن الذين يخرجونه من الحساب يخطئون الحساب.

وحين يتأمل المرء حياة مؤلف هذه المذكرات عند اختياره وزيرًا وعند تعرضه للاغتيال وقبل هذين الموقفين طيلة حياته الوظيفية فى سلك الشرطة فإنه يهيأ له أن الأقدار كانت تتحالف مع حسن أبو باشا لتقدمه لنا فى الموضع الذى اجتهد بعض البشر فى أن يبعدوه عنه.

وقد نشر المؤلف مذكراته هذه فى مجلة «المصور» وجمعتها «دار الهلال» فى كتاب قيم تحت عنوان «فى الأمن والسياسة.. مذكرات حسن أبو باشا» وكتب الأستاذ خالد محمد خالد بأسلوبه الكلاسيكى فى تقديمه لهذه المذكرات وصفا موجزا لإصابات اللواء حسن أبو باشا ومضاعفاتها إثر عملية الاغتيال وكان مما كتب:

«... إذ كيف ينجو من انفجار الرصاص المقذوف فى عظمة فخذه اليمنى الرئيسية.. فأحالتها إلى المضاعفات؛ فإذا جلطات كثيرة تغلق الرئتين. ويهوى ضغط الدم إلى درجة الاختصار.. ثم تقف الكليتان تماما لمدة شهر.. ويتبعهما فى التوقف الكبد.. ثم يفقد الإبصار شهرًا كاملاً.. ويفقد الذاكرة خمسة عشر يوما.. ويستدعى الأطباء المشرفون على علاجه فى يأس.. يستدعون أولاده من القاهرة ثلاث مرات لتوديعه؛ فقد انطفأ كل أمل لهم فى الشفاء..!!».

(٢)

يمكن لكل قارئ للمذكرات أن يدرك - فى غير عناء - أن صاحب هذه المذكرات يريد أن يقول لنا من خلالها إن الديمقراطية هى صمام الأمن الوحيد فى مجابهة الأزمات والدعاوى المتصاعدة والآراء غير السوية، فاللواء حسن أبو باشا ليس على طول الخط ضد (مَنْ) هم ضد النظام العام، ولكن اللواء حسن أبو باشا بنظرة أعمق ضد (مَا) هو ضد النظام كالسوس الذى قد ينخر فيه. أو من سوء التقدير، أو من المباهاة التى لا جدوى من ورائها، أو من التعصب للرأى الواحد، أو من الفرح بتقدير أولى الأمر للأمور واستحواذهم على الصواب فى الحكم على تقديرات الآخرين بالخطأ..

ومع أن المؤلف لم يبلور أفكاره فى هذا الكتاب على هذا النحو الذى قدمته فى الفقرة السابقة إلا أنى أعتقد أنه سيكون سعيدًا حين يقرأ هذا التشخيص، وسيقول ساعتها: نعم هذا هو ما أردت بالفعل أن أصوره، فى مذكراتى: إننى لم أكن ضد (من) هم ضد النظام ولكنى كنت (ما) هو ضد النظام».

(٣)

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات كان من أبرز الضباط

الذين يمارسون الكتابة يوما بعد يوم بحكم وظيفته القائمة على تقدير الموقف، ثم إجادة التعبير عن هذا التقدير، وبحكم أن مجال عمله كان نقد الأفكار وتداعياتها المرتقبة والقائمة والمحتملة بل والبعيدة، على الرغم من هذا فإن المؤلف لم يُقدم على كتابة مذكراته إلا بعد تعرضه لحادث الاغتيال الشهير.

وأعتقد - فيما يقترب إلى اليقين - أن الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس دار الهلال قد بذل جهدًا كبيرًا حتى أقنع هذا الرجل أن يكتب هذه المذكرات، ولعل هذا ما دفع اللواء حسن أبو باشا نفسه أن يكتب فى أول سطر من هذه المذكرات ما يؤكد هذا المعنى حين يقول:

«ترددت لفترة طويلة فى حقيقة الأمر قبل أن أبدأ فى خوض هذه التجربة. وأعنى بها إخراج هذه المذكرات إلى حيز الوجود، فقد اعتدت أن أعمل دائمًا فى صمت ولم يرد على خاطرى فى يوم من الأيام أن أقوم بمثل هذا العمل، ولكن كثيرًا من الأصدقاء على اختلاف مواقعهم ألحوا أن أتخلى عن هذا التردد وأن أكتب شهادتى للتاريخ، وكانت وجهات النظر التى سأقولها أنه التزام معنوى بل التزام وطنى أن يتقدم للشهادة مَنْ كان له دور عام، خاصة من عايش أحداثًا بعينها ولها أهميتها التاريخية، وستكون دائما من المنعطفات التى يقف أمامها المؤرخ بالتمحيص والاستقصاء والتحليل، ولا سبيل أمام المؤرخ لجمع مادته إلا وثائق هذه الأحداث وشهادات مَنْ عايشوها ووقفوا على وقائعها، لكن يأتى التدوين فى النهاية محيطا بكل الجذور والزوايا المحددة للأبعاد الحقيقية لكل حادث، بعيدًا عن الظواهر التى يمكن أن تكون متأثرة بهوى أو ميل أو مصلحة، وكلما تحقق ذلك، تحقق عمق الصورة، وتأكدت ملامحها لكى تظهر الحقائق فى النهاية غير قابلة للتشويه أو التأويل».

(٤)

ونحن نرى حسن أبو باشا وقد تغلب على كل العوامل الكفيلة بمنعه من الكتابة، وهكذا نرى نتيجة مختلفة عن النتيجة التى كانت المقدمات تؤدى إليها.

وليس هذا بغريب فى أسلوب كتابة كبار ضباط الأمن السياسى لمذكراتهم:

«ومع قوة هذه الحجة وسلامة منطقها فقد ظل التردد يصاحبنى والإحجام عن خوض التجربة يحول بينى وبين مجرد التفكير فى أن أبدأ المحاولة، وفى حقيقة الأمر، لقد كان وراء هذا التردد والإحجام أسباب كثيرة:

أولها: إشفاقى على النفس من الجهد الشاق الذى تفرضه التجربة.

وثانيها: أننى أرفض أن أكتب مذكرات يكون محورها شخصا بذاته.

وثالثها: أننى أعرف مقدما الأشواك التى سأسير عليها والتى تحيط بمثل هذا العمل وتضاعف صعوبته وحساسيته».

(٥)

يمضى صاحب هذه المذكرات خطوات فى سبيل التوكيد على أن هذه المذكرات ستخرج للقارئ بعيدة عن الشخصية ومركزة على «دلالات مهمة لأحداث تاريخية لها أهميتها فى الماضى ويمكن أن يمتد تأثيرها إلى المستقبل» ومع هذا فإن اللواء حسن أبو باشا يرى أنه يبرئ بهذه المذكرات ذمته أمام كل مواطن على أرض مصر.

وتحفل هذه المذكرات بكثير من الحديث النظرى عن حقائق التاريخ، وعن فلسفة التاريخ، وعن القدرة على فهم هذا أو ذاك.

ومع أن المذكرات كانت قابلة للنشر من دون هذه المقدمات الطويلة، فقد كان صاحبها حريصا كل الحرص على أن يبدو متسما بروح الفيلسوف والأستاذ وهو يبث هذه الفقرات فى مذكراته.

بيد أنى أملك تفسيرا آخر لهذا الإصرار على الإكثار من المقدمات والخواتيم النظرية، وهو أنى أظن أن صاحب المذكرات أعد مجموعة متفرقة من المقدمات والمداخل لمذكراته ولأبوابها (أو أعدت بناء على توجيهاته)، ثم بخل بها على أن يضحى بها، ووجد فى كل واحدة منها معنى لم يشأ أن يضحى بحديثه عنه.

(٦)

ويتضح لنا مدى فهم هذا الرجل العميق لوقائع التاريخ حين يقول:

«... أثبتت حقائق التاريخ أن الأحداث الهامة (يقصد المهمة) فى تاريخ الشعوب لا تأتى من فراغ، وإنما تسبقها دائما مقدمات يطول مداها أو يقصر، ويتوقف على عمق تفاعلاتها أبعاد الحدث ومدى تأثيره الفورى أو المستقبلى».

«ويخطئ من يظن أن مثل تلك الأحداث تقع بصورة عارضة بعيدة عن تراكمات سابقة، كما أنها بدورها يمكن أن تمثل مقدمات لتطورات مستقبلية، يتوقف مداها هى الأخرى على مقدرة استيعاب مغزى ما سبقها من أحداث ومعالجة أسبابها. فتلك هى حكمة التاريخ الذى تتوالى مراحله فى تداخل حتمى، لتؤثر كل مرحلة سلبًا أو إيجابًا فيما سيتلوها من مراحل بقدر القدرة على استيعاب تلك السلبيات».

(٧)

فضلا عن هذا فإن صاحب هذه المذكرات رغم ابتعاده عن المواقع التنفيذية فإنه لايزال يُعلى إلى أبعد حد ممكن من قدر عامل الأمن القومى.

وهو حريص على أن يشير بوضوح إلى أنه ابتعد فى سبيل ذلك عن نشر أسرار تتعلق بالأمن القومى لا يجوز أن يتناولها على وجه الإطلاق، وهو لا يجد حرجًا فى أن يعترف بهذا، بل هو يجاهر بهذا الاعتراف ويؤكد هذا المعنى بل ويردف بالقول إنه يعرض رؤيته الشخصية ليس إلا.

وهو يقرن هذه الفكرة بفكرة حرصه على التميز التام عن كتابات مَنْ سبقوه؟ ولست أدرى كيف يتحقق هذا إلا إذا كان الرجل يقصد أنه لن يتأثر بآرائهم، مع أنه تأثر تأثرا شديدا بكثير من الآراء التى يعرف القراء مصدرها وأصلها وفصلها، أو قل إنه أظهر نفسه وكأنه تأثر بهذه الآراء مع أنها فى حقيقة الأمر صادفت هوى فى نفسه لا تأثيرا عليها.

(٨)

والشاهد أن حسن أبو باشا يخرج من مشكل الجمع بين الحرص على الاستقلال فى الرأى على نحو ما يجاهر بمنهجه، وبين كثرة الاستشهاد والنقل عن الآخرين بأن يلجأ إلى قول لطه حسين يرى أنه يعبر عن منهجه، لكنه سرعان ما يردف هذا الرأى بما يختزله أو بما يجهضه.

ومع هذا الاختزال أو الإجهاض فإن المذكرات تبقى شاهدة ومعبرة عن أسلوب قائد كلاسيكى من قادة جهاز أمن الدولة المصرى.

ومن الطريف أن حسن أبو باشا لا يجد حرجا فى أن يصنف بعض مذكراته أو حتى كلها كنوع من البحث الأدبى(!!) حتى وإن كان هذا من سبيل المجاز العلمى، أى المنسوب إلى طه حسين.

وهكذا يصل حسن أبو باشا إلى ذلك النوع من التوازن الحرج، وهو التوازن الذى تبحث عنه كوادر أمن الدولة دائما فى كتاباتها وخططها:

« ... وإذا كان البعض من الكتاب - وهم جميعا موضع التقدير والاعتزاز - قد تناول هذه الأحداث فى مذكرات أو كتب نشرت لهم، فقد تجردتُ تماما من أية قراءة لى حول هذه الموضوعات، لكى يأتى ما أتناوله عنها من دقائق وتفصيلات معبرًا تمامًا عن تقديرى الشخصى لهذه الموضوعات، ولعل هذا التفسير يتفق إلى حد كبير مع مقولة للراحل الكريم الدكتور طه حسين وردت فى كتابه المعنون «مستقبل الثقافة فى مصر» أشار فيها إلى أنه:

«عندما يبحث الباحث فى أى موضوع أدبى، يجب عليه أن يتجرد من أى إطلاعات له ويدخل إلى الموضوع بفكره الخاص غير متأثر بأى آراء أو كتابات عن الموضوع نفسه».

«وأعتقد أن المنهج نفسه يمكن الأخذ به فى بحث وتحليل القضايا السياسية الهامة (يقصد المهمة) وتبقى ملاحظة أخيرة، ذلك أننا عندما نسعى فى الاستقصاء إلى العودة للوراء بحثا عن الجذور، فقد نستشهد ببعض ما كتب حول نقاط بعينها لمؤلفين آخرين كتبوا عن الموضوع نفسه، ولكن كل ذلك يتم فى أضيق نطاق ممكن».

(٩)

ويختتم صاحب هذه المذكرات مقدمته الطويلة التى تعتبر من أرقى

المقدمات التى كتبت لكتب المذكرات السياسية على وجه الإطلاق ملخصا هدفه من المذكرات على المستوى الشخصى، وقد وصل فيها إلى أروع درجات التعبير والفكر حين عبر عن امتزاج تجرده بذاته وتختلط ذاته بالتجرد فيقول:

«... تلك هى محاور شهادتى والهدف منها، وأحسب أن دواعى التجرد فيها أوسع من نوازع الانحياز إلى هذا الرأى أو ذاك أو هذه المجموعة أو تلك، فأنا أكتبها وقد تجاوزت بحمد الله الخامسة والستين من عمرى، وبعد أن انتهيت من أداء رسالتى العامة، ولا مطمع لى الآن إلا ذلك الشعور بالسعادة الذى يستشعره الشاهد عندما يقرأ فى عيون سامعيه «لقد كان الرجل شاهد صدق»، وهذا ما أسعى إليه، ويعمق من التزامى بالحقيقة، والحقيقة وحدها بقدر ما تطيق القدرة على التركيز والتشخيص والتحليل، وما توفيقى إلا بالله».

(١٠)

لعل أهم ما يميز مذكرات حسن أبو باشا هى روح البحث الغلمى التى تدفعه إلى أن يُثبت كل ما يقول بالدليل وأن يتطرق من الفكرة إلى الفكرة المنطقية التى تتبعها ولا يقفز أبدا إلى أية استنتاجات، وهو يحرص على أن يقارن بين البدائل أو النتائج المختلفة، وأن يقرن هذا بتقدير احتمالية كل تنبؤ بالنسبة المئوية.

ولا أريد أن أفيض فى الثناء على المؤلف فى هذا الصدد فإن كتابه فى حد ذاته مفخرة لكل ضابط شرطة من هذه الزاوية.

(١١)

أحب أن أشير إلى أن المؤلف قد أكثر من الإشارة إلى عدد محدود

من المصادر التى تناولت التاريخ المصرى المعاصر، وليس فى هذا ما يؤخذ عليه فيكفى أنه اعتمد على مذكرات الدكتور هيكل باشا وعلى كتاب طارق البشرى المهم فى تطور الحركة السياسية المصرية.

وقد كانت نفسى تسول لى أن أنتقد المؤلف فى أنه نقل فقرة من كتاب لعبد الرحمن الرافعى فلم ينقلها عنه مباشرة وإنما نقلها عن طارق البشرى، فذلك أمر لا يتقبله الأكاديميون الذين أشرف بالانتماء إليهم، خاصة أن مؤلفات عبد الرحمن الرافعى ليست عسيرة ولا بعيدة التناول.

ولكنى فى الواقع وجدتنى أتراجع عن أن أنتقده فى هذا المجال لا لسبب إلا لأنها مذكرات وليست رسالة للدكتوراه أو الماجستير، بيد أنى راجعت نفسى مرة ثانية لأعرف السبب الذى دفعنى للتحامل على المؤلف فوجدت أن هذا السبب كان هو الجو العلمى الذى فرضه المؤلف علينا وعلى نفسه فى مؤلفه القيم.

ولابد لى من أن أذكر هنا أيضا أن اللواء حسن أبو باشا طالعنا بآراء للأستاذ محمد زكى عبد القادر نشرها فى يناير ١٩٥٠ فى الأهرام، ويبدو أن هذه الآراء كانت فى ذاكرته منذ كان ضابطا شابا، فرجع إلى الصحف القديمة ونقلها لنا على هذا النحو الذى نطالعه.

كذلك فقد استعان مؤلف المذكرات بآراء الإمام الأكبر فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق فى الرد على الفريضة الغائبة وبكتاب المستشار محمد سعيد العشماوى «معالم الإسلام».

(١٢)

وعلى صعيد ثالث فإن اللواء حسن أبو باشا يسجل بكل فخر الشهادة التى شهد له بها الكاتب العظيم نجيب محفوظ عقب

انتخابات ١٩٨٤، ويوردها بنصها كما كتبها نجيب محفوظ فى أكتوبر ١٩٨٣ حيث ختمها بقوله:

«... واليوم يقوم على رأس الوزارة رجل واسع الإدراك، نبيل المقاصد، عامر القلب، يحب الوطن والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد وعد وتعهد، ثم صدق الوعد والتعهد، وأول الغيث قطرة ثم ينهمر».

كذلك يورد حسن أبو باشا شهادة المغفور له الشيخ أحمد حسن الباقورى فى ١٩٨٤:

وعلى مدى صفحات الكتاب يورد لنا المؤلف آراء قيمة لعدد من مختلف الاتجاهات، ومنهم الأساتذة مصطفى أمين ومصطفى رشدى وفيليب جلاب، هذا فضلا عن التعليق الذى نشر بجريدة الأهالى بدون توقيع.

(١٣)

وقد كان صاحب المذكرات حريصا على أن يُضمن كتابه نص الحوار الذى دار بينه وبين الأستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد والذى نشرته المصور فى سبتمبر ١٩٨٣، وتصل الأمانة باللواء حسن أبو باشا إلى حد أنه لا يكتفى بنشر الحوار كما نشرته مجلة المصور. بل يورد أيضا نص خطاب من الأستاذ فؤاد سراج الدين إلى الأستاذ مكرم محمد أحمد متضمنا بعض الملاحظات على نص الحوار الذى نشرته المجلة.

ومع أن هذا الرد كان كفيلا بنسف كثير من أركان الحوار نفسه، فإن نشر الحوار كاملا قبل الرد كان كفيلا هو الآخر بتثبيت الأفكار التى فرضت نفسها على الحوار وعلى عناوينه بحيث بدت آراء فؤاد

سراج الدين جوهرية بمثابة تراجع عن شىء قاله بينما هى فى واقع الأمر مناقضة تماما للفكرة التى أريدت من الحوار ومن نشره.

ومن الحق أن نقول إن هذا الحوار شاملا الرد أو التعقيب الذى أرسل به فؤاد سراج الدين يمثل نموذجا للحوار الذى ترتفع أصوات كثيرة من آن لآخر مطالبة بوجوده بين الأحزاب الليبرالية وأجهزة الدولة، ومع هذا فإن هذا الحوار نفسه هو أكبر دليل على عدم جدوى الأسلوب نفسه فى ظل المنطق الذى يحكم الطرفين!!

(١٤)

فى الفصل الأول من هذه المذكرات يتحدث المؤلف عن أحداث يناير ١٩٧٧، وينحاز المؤلف انحيازا قويا إلى الرأى القائل بأن الرئيس السادات كان مخطئا فى وصفها بأنها انتفاضة حرامية.

ويستعرض حسن أبو باشا آراء بعض الكتاب فى أحداث يناير ١٩٧٧، ولكنه سرعان ما ينتقل بنا إلى جوانب أهم فى هذه المسألة حين يُقدم خلاصة فكره عن هذه الأحداث وما سبقها، وهو الفكر الحريص على إلقاء المسئولية على عاتق الماركسيين.

ونحن نرى صاحب المذكرات حريصا على أن يتعمق فى دراسة موقف الماركسيين من ثورة يوليو، ويقف عند أحداث ١٩٦٨ وينهى إلينا ما توصل إليه فى ذلك الوقت فيقول:

«... وكنت فى ذلك الوقت أشغل موقعا فى جهاز أمن الدولة يدخل ضمن مسئولياته بحث خلفيات مثل هذه الأمور التى تتصل بأمن الدولة».

«وكان من المفاجآت التى لفتت النظر أن كثيرًا من العناصر الماركسية هى التى كان لها الدور القيادى فى تفجير الموقف الطلابى على النحو الذى سارت عليه الأمور فى تلك المظاهرات».

«وأذكر أن من بين أهم الاستخلاصات التى برزت أمامى وأكدت عليها فى تقريرى النهائى عن أبعاد هذه التظاهرات، أن الزعامات التى قادتها استهدفت من بين ما استهدفته من قيادة هذه التظاهرات، كسر حاجز الخوف بين جموع الطلاب من مثل هذه التحركات الجماعية التى كانت الأولى من نوعها تقريبا، إذا استثنينا تلك الإضرابات العمالية التى حدثت فى بداية الثورة بمنطقة كفر الدوار وأعدم فيها اثنان من العمال الماركسيين».

(١٥)

وسرعان ما يستطرد حسن أبو باشا من هذا الحديث إلى مسئولية الماركسيين عن كثير من الفشل الذى حاق بالتجربة الناصرية حين شاركوا فيها من خلال التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب، وهو يدين دور التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب حين وقعت أحداث ١٩٧١، واصفا هذا الدور بالعجز:

«وكان لافتا للنظر أيضا أن غالبية هذه العناصر الماركسية كانت منخرطة فى منظمة الشباب والتنظيم الطليعى السرى الذى تشكل فى مرحلة الستينيات كجناح دائرى عقائدى لتنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى».

«كانا أعجز من أن يشكلا أية خطورة على المستوى الجماهيرى العام فى تلك اللحظات الحرجة التى بدأت بالقبض على مجموعة القيادات السياسية ومعهم عدد من قيادات الاتحاد الاشتراكى وتنظيمه الطليعى السرى».

(١٦)

وسرعان ما يعبر صاحب هذه المذكرات عن مكنون نقده للتنظيم

الطليعى حين يروى ما اعتراه هو وزملاءه من دهشة حين طالعوا وثائق التنظيم الطليعى التى وقعت فى أيديهم، وكأنه ينبئنا فى سلاسة ونعومة وصمت عن تميزه عمن سبقوه من ضباط الشرطة الوزراء الذين وصلوا إلى ما وصلوا إليه بسبب انتمائهم إلى التنظيم الطليعى(!!) بينما لم يلجأ هو إلى هذا السبيل، أو فلنقل إنه لم يرشح له، ونحن نرى ذلك المعنى واضحا وصريحا حين يقول حسن أبو باشا :

«وكانت الظاهرة الأولى التى تكشفت للرئيس الراحل السادات، بعد تصفية مجموعة «مراكز القوى» والتى كانت تسيطر على مجموعة هامة من المواقع الحساسة، ومن بينها تنظيم الاتحاد الاشتراكى بتشكيله السرى «التنظيم الطليعى» كذلك منظمة الشباب، وإن كانت قد تعرضت بعد مظاهرات عام ١٩٦٨ لتغيرات متعددة أضعفت من فاعليتها، أقول كانت الظاهرة اللافتة للنظر أن هذين التشكيلين العلنى والسرى كانا أعجز من أن يشكلا أى خطورة على المستوى الجماهيرى العام فى تلك اللحظات الحرجة التى بدأت بالقبض على مجموعة القيادات السياسية ومعهم عدد من قيادات الاتحاد الاشتراكى، وتنظيمه الطليعى السرى».

«ولقد بات واضحا بعد ذلك أن الرئيس الراحل السادات أحكم سيطرته على تشكيل الاتحاد الاشتراكى، وإن تأكد فى الوقت نفسه أن التفكك والانهيار قد أصابا التنظيم الطليعى وأصبح فى خبر كان».

«ومن المفارقات أنه بعد ضبط كثير من المستندات المتعلقة بالتنظيم الطليعى لدى بعض العناصر التى تم ضبطها خلال تلك الفترة، أن من بين أعضاء هذا التنظيم كثيرًا من العناصر السياسية المرموقة التى لمعت فى عصر الرئيس الراحل السادات، أذكر منهم على سبيل المثال

لا الحصر أسماء المرحومين ممدوح سالم وفؤاد محيى الدين رئيسى الوزراء السابقين والسيد نبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق، فلم نكن نتصور أن التنظيم الطليعى - وهو بمثابة نواة حزبية كادرية - يمكن أن يمتد إلى جهاز الأمن الذى يأتى فى مقدمة تقاليده أنه جهاز قومى يحمى الشرعية ويؤكد سيادة القانون ولا ينخرط فى أعمال سياسية أو حزبية».

(١٧)

وعلى مدى صفحات بعد هذا، يروى لنا أبو باشا قصة اعتصام الطلاب الماركسيين فى ميدان التحرير فى منتصف عام ١٩٧٢، وما دار من مناقشات بينه (وقد كان فى ذلك الوقت نائبا لمدير مباحث أمن الدولة) وبين المدير اللواء السيد فهمى (وزير الداخلية بعد ذلك)، وما أشار به من ضرورة التعامل الذكى مع هؤلاء الطلاب.

ويخلص المؤلف إلى أن يقرر أن القدرة الحركية للعناصر الماركسية فى المجال الطلابى كانت تتجاوز بكثير قدرة الاتحاد الاشتراكى:

«... وخلال هذين العامين (١٩٧١ و١٩٧٢) بدأت المظاهرات الطلابية تتجدد بين وقت وآخر وتعلن فى وضوح كامل هجومها على القيادة السياسية تحت ستار الدعوة لاستئناف الحرب، وكانت غالبية هذه المظاهرات بقيادة العناصر الماركسية ومعهم بعض العناصر الناصرية».

«ولقد كانت مظاهرات الطلبة بقيادة العناصر الماركسية فى منتصف عام ١٩٧٢ من أهم ما وقع فيها من مظاهرات، إذ انتهت إحدى هذه المظاهرات باعتصام عدة مئات من الطلاب وغالبيتهم من العناصر الماركسية بميدان التحرير، بل إن الأمر انتهى بهم وكأنهم قد احتلوا الميدان وأصبح خارجا عن سيطرة الأجهزة التنفيذية المسئولة».

«كنت فى ذلك الوقت أشغل منصب نائب مدير مباحث أمن الدولة الذى صعدت إليه عقب أحداث مايو ١٩٧١، ولم يكن هذا الموقف على هذه الصورة ليمر دون اهتمام خاص من جانبنا فى جهاز أمن الدولة، وكانت وجهة النظر المبدئية تتحسب من اقتحام الميدان تخوفا من أن يسفر هذا الاقتحام عن خسائر بشرية وضحايا بين الطلاب، واتجه التفكير فى ضوء هذا التحسب إلى الاكتفاء باستمرار متابعة الموقف مع تحويل حركة المرور بعيدا عن الميدان، وكان التوقع أن هذا الإجراء مع انقطاع وسائل الراحة عن المعتصمين سيدفعهم إلى إنهاء اعتصامهم ومغادرة الميدان».

«ولكن المعتصمين برغم إجراءات الضغط التى تقررت على النحو المشار إليه، أصروا على الاستمرار فى موقعهم وواصلوا الاعتصام».

(١٨)

ويشير حسن أبو باشا - ولا نقول يعترف - بأنه كان صاحب الفكرة القائلة بضرورة إنهاء اعتصام الطلاب، لما يمثله من رمز يمكن أن يتكرر:

«وفى حوار بينى وبين المرحوم اللواء سيد فهمى، وكان قد شغل منصب مدير الجهاز عقب أحداث مايو ١٩٧١ خلفا للمرحوم اللواء حسن طلعت، اتجه حوارنا إلى أن الموضوع على هذه الصورة أكبر من أن ينظر إليه على أنه مجرد اعتصام مجموعة من الطلاب فى الطريق العام، فالواضح أن المعتصمين اختاروا مكان اعتصامهم بهدف له مغزى خاص، ومن هنا كان اختيارهم لميدان التحرير كأكبر ميدان فى قلب العاصمة، وأن إغلاق الميدان عليهم مع استمرارهم فى الاعتصام لهذه الفترة الطويلة سيظهر الأمر وكأنهم نجحوا فى تحدى سلطة الدولة، وسيكون الأمر علاوة على ذلك موضع اهتمام وتعليق

وكالات الأنباء العالمية بصورة قد تبالغ إلى الحد الذى قد يظهر الموقف وكأنه يمثل موقفا داخليا متأزما، يضاف إلى كل ذلك أن استمرار الاعتصام على هذا الشكل يمكن أن يمثل بؤرة ينعكس صداها فى مناطق أخرى، سواء بالقاهرة أو خارجها يسعى البعض إلى محاولة تقليدها».

«وكان آخر ما اشتمل عليه ذلك الحوار أنه يبدو أن الماركسيين يسعون إلى أن يكون احتلالهم لميدان التحرير وكأنه رمز يتشبه بموقف ماركسى شهير عندما احتل الماركسيون الميدان الأحمر فى موسكو فى خضم الثورة الروسية، وأصبح ذلك الميدان يحمل رمزا خاصا فى تاريخ تلك الثورة».

(١٩)

ويروى حسن أبو باشا أنه قام بنفسه بجهد بارز فى تقييم آليات الاعتصام، مما جعله يتمسك بضرورة فض الاعتصام بجهد الشرطة:

«... ولقد انتهى هذا الحوار إلى ضرورة إجراء تقييم للموقف بالميدان بصور نهائية، واتفق على أن أتوجه شخصيا بشكل عادى وغير لافت للنظر لاستطلاع الموقف قبل إقرار الإجراء النهائى المناسب، وقد لفت النظر فى أثناء المرور بأنحاء الميدان أن أعدادا من الحضور يقفون فى مجموعات فى مناطق متفرقة من الميدان وتجرى بينهم مناقشات كان يتصدرها فى غالبيتها شخص يقف فى وسط المجموعة ليدير المناقشة».

«كما كان لافتا للنظر أن ثمة أشخاصا يغادرون الميدان بينما يدخل غيرهم بين وقت وآخر، وأصبح واضحا بما لا يدعو إلى أى شك أن تلك الحلقات وما يدور فيها من مناقشات قد بدأت تتحول إلى ما يشبه البؤر الثورية لتأكيد التصميم على مواصلة الاعتصام بالميدان

إلى أطول وقت ممكن، لينعكس صداه ولينكسر حاجز الرهبة على المستوى الجماهيرى من اتخاذ مثل هذه المواقف بكل ما تحمله من معانى التحدى للسلطات المسئولة».

«وبعد مناقشة ما أسفر عنه هذا الاستطلاع من دلالات، بينى وبين المرحوم اللواء سيد فهمى، كان القرار النهائى أنه يجب إنهاء ذلك الاعتصام فورا، وصدرت التعليمات للقيادات المسئولة التى اقتحمت الميدان قرب منتصف الليل بقواتها وانتهى الاعتصام».

«كان واضحا تماما فى ذلك الوقت، ومع جميع هذه الملابسات، أن تنظيم الاتحاد الاشتراكى، بعد تفكك تنظيمه الطليعى، يفتقد الفاعلية المؤثرة على المجال الجماهيرى بصفة عامة، وعلى المجال الطلابى بصفة خاصة، وأن القدرة الحركية للعناصر الماركسية فى المجال الطلابى تتجاوز بكثير قدرة الاتحاد الاشتراكى».

(٢٠)

وسرعان ما ينتقل حسن أبو باشا إلى استعراض التفسير الأمنى لصعود الجماعات الإسلامية، وهو يتناول بألفاظ ينقصها التصريح الذى عرف على أنه دور المحافظ السابق محمد عثمان إسماعيل من خلال موقعه فى أمانة تنظيم الاتحاد الاشتراكى فى تشجيع ظهور الجماعات الإسلامية فى المجال الطلابى ويروى حسن أبو باشا ما يرى أنه حقيقة هذا الدور فيقول:

« ... ولقد ركزت أمانة تنظيم الاتحاد الاشتراكى بعد ذلك على دعم تلك الجماعات الإسلامية التى بدأ يتوالى إنشاؤها فى الكليات الجامعية المختلفة، بجميع الإمكانات والأساليب، بل كانت تدفعها إلى الصدام مع العناصر الماركسية لدى أية مناسبة يتاح لها فيها أن تختلق مثل هذا الصدام».

«وأذكر أن أحد قيادات أمانة التنظيم اتصل ذات يوم تليفونيا بمدير مباحث أمن الدولة المرحوم اللواء سيد فهمى وطلب منه المساعدة فى تدبير أكبر عدد من سيارات الإسعاف لتكون جاهزة للتحرك السريع إلى جامعة القاهرة، وكانت الإخطارات قد أشارت إلى أن ثمة تجمعات طلابية فى هذه الجامعة فى صورة تظاهرات داخل الحرم الجامعى».

«وعندما استفسر مدير الجهاز من تلك القيادة عن السبب فى طلب هذا العدد الكبير من سيارات الإسعاف، كانت الإجابة أنها ستنقل الجرحى من الشيوعيين الذين ستسيل دماؤهم (على حد قوله) بعد أن يتصدى لهم أعضاء الجماعات الإسلامية».

«وكم كان مضمون هذا الاتصال التليفونى مدعاة للتهكم بيننا فى جهاز أمن الدولة، وإن كان قد أعاد إلى الأذهان تلك الصدامات التى كانت تحدث فى الجامعات قبل ثورة يوليو بين الطلاب الوفديين وبين الطلاب الإخوان، والتى وصلت فى أوقات متعددة إلى استخدام العصى والأسلحة البيضاء، بل والقنابل فى بعض الأحيان، وكان يتفوق فيها فى الأغلب ذلك الطرف الذى كان يجيد استخدام القنابل والأسلحة وهو طرف الإخوان بطبيعة الحال».

«ومع ذلك فإن التوقع الذى افترضته أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكى عن نتائج ذلك الصدام بين العناصر الماركسية وبين أعضاء الجماعات الإسلامية لم يسفر عن أية إصابات وانتهت المسألة بسلام».

(٢١)

ويعود صاحب هذه المذكرات ليؤكد لنا أن التنظيمات الماركسية السرية قد أعادت تشكيلاتها السرية كما كانت وبمسمياتها نفسها.

وحين يتناول المؤلف الحديث عن إنشاء الأحزاب الثلاثة لا يفوته أن ينتقد وجود تيار اليسار فى داخل أحد الأحزاب الثلاثة التى تولدت عن المنابر الثلاثة التى كانت قائمة، هو حزب التجمع الوحدوى التقدمى:

«... وكان منذ البداية يضم أكثريته التيار الماركسى متحالفا معه جناح من التيار الناصرى، والظاهرة الهامة (يقصد المهمة) التى تلفت النظر أنه مع تشكيل حزب شرعى يضم التيار الماركسى، فإن التنظيمات السرية لهذا التيار التى تعمل خارج إطار الشرعية ظلت قائمة كما هى، بل إن كثيرًا من عناصر هذه التنظيمات انضموا إلى عضوية الحزب مع استمرارهم فى الوقت نفسه كأعضاء فى تلك التنظيمات السرية».

(٢٢)

وفى مقابل كل هذا الانتقاد للتنظيمات السياسية يشيد حسن أبو باشا بأدائه هو وغيره من قيادات جهاز أمن الدولة فى موجهة هذه الظواهر:

يحدثنا المؤلف عن دور مبكر قام به عقب هزيمة ١٩٦٧، حين تولى كتابة تقرير عُرض على الرئيس عبد الناصر يلفت نظر الدولة إلى أهمية الاهتمام بالأحوال المعيشية للمواطنين لتحقيق درجة مناسبة من التوازن النفسى لهم، ويؤكد اللواء حسن أبو باشا أن عبد الناصر قد أخذ بالتقرير. وكافأهم عليه.

ويعلن حسن أبو باشا فى سعادة أن تظاهرات ١٩٦٨ قد خلت من أى شعارات تنتقد الجانب المعيشى، وهو بهذا يؤكد على وجهة نظره التى تبناها فى دور العامل الاقتصادى فى التمهيد لأحداث ١٩٧٧.

والمعنى الواضح الذى يدركه القراء جميعا أن حسن أبو باشا يلفت نظرنا إلى أن ما حدث فى ١٩٧٧ حدث لأن الدولة لم تأخذ برؤيته، مع أنها أخذت بهذه الرؤية فى ١٩٦٨ مما أدى إلى غياب الحديث عن المعاناة الاجتماعية فى مظاهرات ١٩٦٨.

ومن العجيب أن يكون هذا هو جوهر رأى هذا الرجل العظيم الذى يعرف حق المعرفة أن التظاهرات شىء مقلق فى حد ذاتها، وأن الدولة لا تهتم بمثل رؤيته هذه.

ويعدد اللواء حسن أبو باشا على مدى صفحات ليست بالقليلة عوامل الإحباط والإثارة فى ١٩٧٧، وانتشار ظاهرة أغنياء الحرب، وعوامل ارتفاع الأسعار.. إلخ.

(٢٣)

ويحرص صاحب المذكرات على أن يشير إلى أن أحداث يناير ١٩٧٧، لم تكن مفاجأة لجهاز أمن الدولة الذى أعد مذكرة شاملة فى ١٩٧٦/١٢/٢٧، وهو يروى كل هذا أو بعض هذا فيقول:

«أعدت مذكرة شاملة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٦، بتفصيلات هذا الموضوع(!!) من حيث التخطيط لتفجير الموقف والمنطلقات التى ستحدد ساعة الصفر للتنفيذ وانتهت الدراسة إلى أهمية إجهاض هذا المخطط فى وقت مبكر».

«وفيما يتصل بالمسئولية الأمنية اقترح ضبط ٦٧ شخصا من القيادات المسئولة فى ذلك التنظيم السرى والضالعين فى تدبير هذا المخطط على مستوى الجمهورية وتقديمهم إلى النيابة العامة، وأرسلت تلك الدراسة بهذه المقترحات إلى وزير الداخلية (وكان المرحوم اللواء سيد فهمى فى ذلك الوقت). وبعد حوالى أربعة أيام

أعيدت المذكرة من مكتب وزير الداخلية دون التأشير عليها بأى رأى سواء من حيث الموافقة على ما ورد بها من اقتراحات أمنية، أو ما يشير إلى منطلقات ذلك التخطيط فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة، وأنها لن تشمل أى قرارات تمس الجانب المعيشى للمواطنين».

«ونظرًا لما كان واضحًا تمامًا من خطورة هذا التخطيط فى ظل تفاعلات سلبية كثيرة تم رصدها ، فقد أعدت الاتصال تليفونيا بوزير الداخلية وناقشته ثانية فى مضمون هذه الدراسة وأهمية اتخاذ قرار بشأن ما ورد بها من مقترحات واتفق على إعادة الدراسة ثانية إليه لدراستها».

«ومضى بعد ذلك يومان وأعيدت المذكرة ثانيا من مكتب وزير الداخلية مؤشرا عليها بتلك العبارة «التوجيه هو عدم ضبط شيوعيين فى هذه المرحلة، ويُكتفى بالمتابعة»، ثم فهمت بعد ذلك بوقت قليل أن الموضوع عُرض على رئيس الوزراء وأن مرجع هذا التوجيه أنه كانت تتم فى ذلك الوقت عملية مراجعة لجدولة الديون مع الاتحاد السوفييتى، وأذكر أننى علقت فى ذلك الوقت بما معناه؛ وما علاقة ذلك بأشخاص مصريين يدبرون للخروج على القانون وأعترف أن التبرير لم يكن مقنعا لى».

(٢٤)

وهكذا نجح اللواء حسن أبو باشا فى أن يقنعنا بأن الفشل فى بعض سياسات الدولة يعود إلى عدم الأخذ بتنبؤات جهاز أمن الدولة(!!) وفى الوقت ذاته فإن حسن أبو باشا نفسه يقنعنا بأن بعض الفترات لم تشهد علو كلمة هذا الجهاز على الرغم مما كانت تتميز به من صواب، وتتفرد به من رؤية نافذة!!

بل إنه يكاد يقنعنا بأن العوامل التى تتحكم فى صاحب القرار فى مصر لم تكن بالسهولة التى نتصورها اليوم فهؤلاء ثلاثة: وزير داخلية

سابق: ممدوح سالم رئيس الوزارة، ووزير حالى: سيد فهمى، ووزير لاحق: اللواء حسن أبو باشا مدير أمن الدولة، لا ينقصهم الحس الأمنى بالطبع ولكن القرار يصدر على غير ما يعتقدون لأسباب أخرى.

(٢٥)

وهو يمضى فى التأكيد على هذا المعنى بكل وسيلة ممكنة من وسائل الإقناع، فهو على سبيل المثال يشير إلى أنه حاول الإيحاء والتحذير من خلال حديث صحفى، لكن هذا التحذير ذهب أدراج الرياح ولم يخف هؤلاء المخططين على حد وصفه!!:

«... لم يكن أمامنا بعد هذا القرار، إلا الاستمرار فى عمليات المتابعة الأمنية العادية، ولكنى انتهزت فرصة حديث صحفى معى أجراه أحد المحررين بجريدة «الأهرام» فى الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٧٧، وتعمدت أن أشير فيه إلى أن أجهزة الأمن على علم بما يدبره البعض للإخلال باستقرار الجبهة الداخلية، استثمارًا لبعض المشكلات التى تعانى منها الجماهير».

«وكان فى خلفية تفكيرى فى تلك اللحظة ذلك المخطط الذى يدبره ذلك التنظيم السرى، فى محاولة دفع قياداته وغيره من جبهات أخرى تعمل خارج إطار الشرعية والقانون للتراجع عن أى محاولات تدبر للإخلال بالاستقرار العام».

« ثم تأتى المفارقة الأخيرة فى ذلك الوقت، متمثلة فى بعض البيانات التى نشرتها الصحف قبل بداية الأحداث بأيام قلائل والتى أعطت مؤشرات بأن قرارات تتصل بالسيطرة على الأسعار ستصدر خلال أيام قلائل، بما أوحى ثانيا إلى الجماهير بأن الموضوع بأكمله تحت السيطرة الكاملة للحكومة فعلا».

«ولكن الحقيقة كانت غير ذلك تماما، فقد كانت القرارات قد أعدت على وجه اليقين، وكان التفكير كيف تصدر، ويبدو أنه انتهى أخيرًا لكى يتم ذلك بأسلوب الصدمة».

(٢٦)

ويروى حسن أبو باشا تفصيلات مهمة عن تطور الأحداث فى يومى ١٧ و١٨ يناير، وينبغى لكل من يحب دراسة تاريخنا أن يقرأها بالتفصيل(!!) ولسنا بقادرين على أن نستعرض زوايا رؤيته كلها، ولكن الذى لا بد لنا أن نطلع القارئ عليه فى هذا الباب هو حرصه على إثبات نجاح أمن الدولة فى تحقيق سرعة السيطرة على الأحداث(!!) وذلك حيث يقول:

« ... ولقد دارت مناقشة مستفيضة بين وزير الداخلية المرحوم اللواء سيد فهمى وبينى حول هذا الإجراء، وكان المنطق الذى حكم المناقشة أن الاعتبارات الأمنية التى تتعلق بتأمين الوطن فى لحظات الخطر الشامل، لا بد من أن تتسع إلى المدى الذى يضمن الإحاطة بجميع العوامل والمؤثرات التى تعمل عن عمد لتصعيد حالة الخطر والوصول بها إلى أقصى مدى من التداعيات».

«ومن البديهى والمنطقى فى مثل هذه الظروف أن تختلف طبيعة الإجراءات الأمنية عن مثيلاتها التى تتخذ فى الظروف العادية فى مواجهة حالات فردية أو محدودة التأثير من حيث النطاق المكانى، أو احتمالات التداعيات».

«ومن هذا المنطلق فقد تطلبت الاعتبارات الأمنية للحد من التداعيات، ومن الخسائر البشرية والمادية، ضرورة اتخاذ قرار فورى لتتسع دائرته وتشمل ضبط حوالى ٣٠٠ شخص من عناصر

التنظيمات الشيوعية المختلفة الذين أشارت متابعة سابقة على الأحداث وأثناءها أن لهم دورًا بارزًا فى محاولات تصعيد الموقف».

«وقد نفذ هذا القرار الفورى أثناء فترة حظر التجوال مساء يوم ١٩ يناير، واتخذت الإجراءات القانونية لعرض مَنْ تم ضبطهم على النيابة العامة».

(٢٧)

وهو يشير أيضا إلى نجاح كل التدبيرات الأمنية والعسكرية فى السيطرة على الشارع، وعلى مقدرات الأمور فى هذه الأحداث:

«والملاحظة التى يجدر تسجيلها الآن أنه بداية من صباح يوم ٢٠ يناير، لم يقع حادث تظاهر واحد على مستوى الجمهورية!، وأعتقد أنه لا مجال لأى تعليق آخر أكثر من ذلك!!!، فقد حوصرت عناصر التفجير ولم يعد هناك فى مقدورها إلقاء مزيد من عيدان اللهب!!».

«ولكننى فقط أعود هنا لكى أذكر بتلك الوثيقة التى أشرت إليها... والتى ضبطت لدى أحد القيادات الهامة فى تنظيم حزب العمال الشيوعى (وقد قدمت إلى النيابة العامة)، وكانت تتضمن تحليلا عن أسباب فشل أحداث يناير فى الوصول إلى غايتها، وأرجعه إلى عدم تقدير مدى قابلية المواطن المصرى لمواصلة أسلوب حرب العصابات بالشوارع والأزقة، وإلى إغفال أهمية اختراق قوات الشرطة من رجال الأمن المركزى ومعهم صغار الضباط من العاملين بأجهزة الأمن والقوات المسلحة».

(٢٨)

ويتحدث صاحب هذه المذكرات بعد هذا عن «ظلال التطورات

اللاحقة» فيروى لنا اندهاش الوزير سيد فهمى حين علم بخروجه من الوزارة مع أنه أدى واجبه.

وهو على سبيل المثال يروى قصة لقائه بممدوح سالم وكيف فهم أن سيد فهمى كان كبش الفداء الذى توارت خلفه جميع الأخطاء السياسية والتنفيذية!!

ثم هو يروى بعض ما دار فى بعض الاجتماعات الأمنية وما دلت عليه الحوارات من بدء مرحلة جديدة من تراشق القيادات بالمسئولية.

ومن الغريب والجدير بالذكر أن حسن أبو باشا يختم الفصل الأول، ببعض نقاط يعقب بها على حكم القضاء الذى برأ المتهمين فى أحداث يناير ١٩٧٧:

«... فى أعقاب التشكيل الوزارى الجديد، وفى اجتماع مع اللواء نبوى إسماعيل الذى عين نائبا لوزير الداخلية للأمن فى ذلك التعديل، حرص أن يذكر فى بداية الاجتماع أن تحقيقا سيتم لتحديد المسئوليات عما وقع من أحداث، وكان الرد أننى أتمنى أن يتم فعلا هذا التحقيق حتى تتضح الحقائق كاملة، وحتى نضع أيدينا على جميع سلبيات ما حدث سياسيا وأمنيا، ولكن بطبيعة الحال فإن شيئا من ذلك لم يتم على وجه الإطلاق».

(٢٩)

وقد قسم اللواء حسن أبو باشا مذكراته إلى ثلاثة فصول، وخصص الفصل الأول للحديث عن أحداث يناير ١٩٧٧، والثانى للحديث عن مؤامرة أكتوبر ١٩٨١، والفصل الثالث للحديث عن تجربته كوزير للداخلية والحكم المحلى وكعضو فى مجلس الوزراء وكعضو بارز بين كبار رجال الدولة.

(٣٠)

وعلى مدى الصفحات الأولى من الفصل الثانى يتناول حسن أبو باشا باقتدار شديد ما يصوره على أنه خلفيات نشأة الإرهاب فى مصر من وجهة نظر رجل أمن دولة.

ثم يخصص فصلا فرعيا آخر للحديث عن الثورة والإخوان ولعبة التوازنات السياسية.

ويروى اللواء حسن أبو باشا واقعة يعتبرها فى غاية الأهمية وهى ما شهده لقاء عقدته الثورة فى الحوامدية فى عام ١٩٥٣، وما ارتفع فيه من هتاف الإخوان أمام عبد الناصر الذى لم يكن معروفا بعد، ومدى الغيظ الذى انتاب عبد الناصر حتى جعله يقول: «أيها الإخوان لا تكونوا كالببغاء تردد ما لا تعى».

(٣١)

كما يروى حسن أبو باشا بعد ذلك ذكرياته الأمنية عن حادث اغتيال عبد الناصر فى المنشية (١٩٥٤).

وبعد أن يتحدث المؤلف عن دور الإخوان المسلمين على الساحة الداخلية وعن نشأة التنظيم الدولى للإخوان المسلمين، فإنه يحدثنا بذلك الانتقاد الكلاسيكى(!!) الواضح لتفكير الرئيس السادات فى تكرار لعبة التوازنات واستغلال الإخوان فيقول:

«وبعد ولاية الرئيس السادات فى نهاية عام ١٩٧٠ حدث تحول هام وتاريخى فى موقف نظام الحكم من التيار الدينى السياسى ويكاد التاريخ يعيد نفسه، فكما حدث فى بداية ثورة يوليو عندما دعت اعتبارات التوازن السياسى الثورة إلى ذلك الالتقاء المرحلى مع جماعة الإخوان لكى تكون سندًا شعبيًا لها فى أولى مراحلها، فقد

تصور الرئيس الراحل السادات أنه يمكن أن يلعب نفس اللعبة مرة أخرى».

«ومع أنه عاصر خلفيات ذلك الصدام السياسى بين الثورة وجماعة الإخوان واطلع على تفصيلاته، بل شارك فى محاكمات قيادات الإخوان عام ١٩٥٤، فإنه وقع بدوره تحت تأثير ذلك الوهم فى لعبة التوازنات السياسية عندما يلجأ الحاكم إلى ضرب قوى سياسية بقوى أخرى تختلف معها فى الفكر والمنهج، تصورًا بأن ذلك يمكن أن يؤدى إلى نوع من التوازن السياسى الذى يحقق له استقرارًا فى الوضع السياسى العام».

(٣٢)

ويروى حسن أبو باشا ذكرياته عن الأحداث التى شهدتها السبعينيات بعد عودة الإخوان وظهور المتطرفين، ويعترف حسن أبو باشا بأن حادث الفنية العسكرية كان مفاجأة لأجهزة الأمن ولم يكن متوفرا عنه قبل وقوعه معلومات كافية.. وكذلك يعترف اللواء حسن أبو باشا أيضا بأن معلومات أجهزة الأمن عن حزب التحرير الإسلامى لاتزال غير كافية حتى الآن.

ويسجل صاحب الذكريات لنفسه ولجهاز أمن الدولة أنه نبه كثيرًا إلى خطورة جماعة التكفير والهجرة وأنه أدلى بحديث لمجلة أكتوبر فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٦، قال فيه بالنص:

«الأجراس تنذر وتدق بشدة، لتصل إلى آذان العلماء من رجال الدين والاجتماع والفكر والتربية والإعلام، ليتصدوا لهذه الظاهرة الخطيرة، إنه سرطان يسرى بسرعة، وعلاجه دينى ونفسى واجتماعى وإعلامى، ويجب أن تعقد ندوات واسعة تذاع بالتليفزيون والإذاعة وتنشر بالصحف، ليكون حوارًا موسعا يحضره علماء الدين ورجال

التربية ورجال الاجتماع والأطباء النفسيون باعتبارها ظاهرة لها أبعاد نفسية، لأن جميع أعضاء الجماعة أصبحوا مسلوبى الإرادة ويتكلمون بلسان رئيسهم، وكل ذلك يرجع إلى القصور الشديد من جانب الأجهزة المعنية فى الدولة، وزارة الأوقاف والأزهر، والدعوة الدينية، وجميع أجهزة الإعلام إذ إنها لا بد أن تخصص برامج دورية لعلاج هذه الظاهرة وغيرها».

(٣٣)

ويلخص حسن أبو باشا من وجهة نظره نشاط جماعة التكفير والهجرة وتصاعد هذا النشاط إلى أن يقول:

«... إزاء استشراء نشاط الجماعة على هذا النحو أخطرت النيابة العامة فى شهر ديسمبر عام ١٩٧٦ بتقرير شامل عن حركة هذه الجماعة من حيث مستويات تشكيلها السرى بدءا من مجلس الشورى إلى المستويات القاعدية، وما تعد له الجماعة من أعمال غير مشروعة، والإمكانات التى أعدتها لتنفيذ أغراضها، وأصدرت النيابة العامة أمرا بالقبض على عدد كبير من أعضاء الجماعة، وتم فعلا تنفيذ ذلك، بينما تمكن البعض الآخر من الهروب وعلى رأسهم أمير الجماعة شكرى مصطفى».

«كنت فى ذلك الوقت أشغل منصب مدير مباحث أمن الدولة، وقد هالنى النمو السريع الذى تحققه هذه الجماعة، كذلك انخراط أعداد غير قليلة من المثقفين من خريجى الجامعات فى عضويتها، وقدرت من جانبى أن المشكلة ليست مشكلة أمن فقط، وإنما لها أبعاد أخرى يجب أن تكون فى بؤرة اهتمام كثير من الجهات المعنية».

(٣٤)

ومن العجيب أنه يشير إلى أنه قام بدوره!! متمثلا فى حديث

صحفى أدلى به إلى مجلة أكتوبر فى ديسمبر ١٩٧٦، وهو يتعجب من أن أيا من الأجهزة المعنية لم ينتبه إلى تنفيذ توجيهاته(؟) بل إنه ينعى على الأحزاب الوليدة (التى كانت لاتزال تسمى بالمنابر) أنها لم تنتبه إلى توجيهاته بحماية الديمقراطية، ولسنا نعرف على وجه التحديد ماذا كان فى وسع هذه الأحزاب أن تفعل تجاه مسئولية أمنية بحتة، بل إن صاحب المذكرات نفسه لا يدلنا بتحديد ولا بتقريب على ما كان يمكن لهذه الأحزاب أن تؤديه من دور:

«ذلك كان نص الحديث الصحفى الذى أدليت به فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ وكان الهدف الرئيسى من هذا الإنذار هو حماية الشباب من الوقوع فريسة لهذه الادعاءات التى يتم استقطابهم على أساسها، ولكن أيا من الأجهزة المعنية لم يحرك ساكنا ليقوم بدور ما فى مواجهة هذه الظاهرة، بل إن الأحزاب السياسية، وكانت قد ولدت من المنابر الثلاثة نفسها التى تشكلت قبل ذلك فى نفس العام، لم تهتم بالظاهرة، ولم تنظر إليها على أنها تمثل تهديدا للديمقراطية الوليدة فى ذلك العام، والتى تحتاج أكثر ما تحتاج إلى الاستقرار وتأكيد الشرعية، وكأن الممارسة الحزبية لا شأن لها بأى ظواهر إرهاب أو عنف تظهر على الساحة خارج إطار الشرعية، وسنجد بعد قليل عندما نصل للمقدمات التى سبقت أحداث أكتوبر ١٩٨١ أن نفس الموقف قد تكرر من الحركة الحزبية بالنسبة لأعمال الإرهاب والعنف التى تصاعدت حتى بلغت ذروتها قبل قرارات سبتمبر الشهيرة».

«ومع ذلك فقد استمرت عمليات متابعة حركة فلول هذه الجماعة الهاربة حتى أشارت المعلومات إلى أن بعض هذه العناصر يخططون لخطف إحدى الشخصيات الدينية أو الشخصيات العامة، وكلفت الجهات المعنية بتركيز البحث عن العناصر الهاربة لتقديمها للنيابة العامة».

وهو يتحدث بإيجاز عن الخطوات التى أعقبت مقتل الشيخ الذهبى وانتهت إلى تصفية جماعة التكفير والهجرة ليبدأ نشاط جماعة الجهاد فى الصعود:

«وخلال شهر يونيو التالى بعد عودتى من مهمة رسمية فى ألمانيا الغربية، أخطرت بحادث خطف المرحوم الشيخ محمد حسين الذهبى فور وصولى إلى مطار القاهرة، وكان قد مضى على خطفه ٤٨ ساعة، ووضعت على الفور خطة بحث شاملة فى محاولة لإنقاذه أولا، ثم لضبط العناصر الضالعة فى التخطيط والتنفيذ، وكان من بينهم مع الأسف الشديد أحد ضباط الشرطة المفصولين بسبب انخراطه فى عضوية الجماعة، ومن خلال ثغرة اكتشفها جهاز الأمن السياسى نتيجة خطأ وقع من أحد عناصر الجماعة تم اكتشاف مخابئ جميع العناصر الهاربة فى أطراف مدينة القاهرة، كما تم الاستدلال على المكان الذى نقل إليه الشيخ الذهبى بشقة مفروشة بمنطقة الهرم، وخلال ٧٢ ساعة كان قد تم ضبط جميع الهاربين وعلى رأسهم أمير الجماعة، وكذلك ضبطت جميع الأدلة التى تدين الجماعة من حيث التخطيط والتنفيذ بجانب السلاح المستعمل فى الحادث، وقد تأكد خلال تلك العمليات أن ضابط الشرطة المفصول هو الذى قام بتنفيذ عملية الاغتيال حيث توجه إلى الشقة التى نقل إليها الشيخ الذهبى بتكليف من أمير الجماعة وأطلق الرصاص على عينه اليسرى فى نفس يوم اختطافه، والمعروف أن أمير الجماعة كان يهدد دائما بإطلاق الرصاص على العين اليسرى لمن يهدده، وكم ذكر هذه العبارة لضباط الأمن عندما تم القبض عليه صائحا فيهم: «سأرث الأرض ومَنْ عليها، وسأطلق الرصاص عليكم فى أعينكم اليسرى»!! وكأن ذلك أحد الالتزامات الدينية!!!».

«وكانت الجماعة خلال تلك الأيام الثلاثة التى تلت عملية الاختطاف قد حاولت القيام ببعض عمليات التفجير فى ميدان العتبة، وإحدى دور السينما الصيفى بمنطقة المهندسين بالجيزة، ومسرح سيد درويش بشارع الجلاء، لكنها كانت جميعا عمليات فاشلة لم تسفر عن قتلى، ثم ثبت خلال عمليات الضبط والتفتيش أن الجماعة كانت تخطط كبديل للشيخ الذهبى لخطف النائب العام فى ذلك الوقت المستشار القليوبى، وعثر على خريطة توضح المسار من منزله بمنطقة الدقى إلى نفس الشقة التى يصل إليها الشيخ الذهبى».

«وكان الذنب الوحيد الذى ارتكبه المرحوم الشيخ الذهبى واستحق أن يغتال بسببه أنه ألف كتابا ينتقد فيه فكر التكفير».

«عند هذه النقطة وصلت جماعة التكفير والهجرة إلى نهاية المطاق ولم يظهر لها أى ذيول على الساحة ليظهر بعد ذلك تنظيم الجهاد، فى صورة أكثر عنفا كانت نهايتها حادث المنصة وما تلاه من أحداث».

(٣٦)

ويفيض حسن أبو باشا فى الحديث عن جذور التطرف وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين إلى أن يتهم هذه الجماعة صراحة وعلانية، بعد أن يوجه إليها اللوم ويلقى فى وجهها بمجموعة التساؤلات، ومن العجيب أن يتحدث عن جماعة الإخوان المسلمين كما لو كانت جزءاً من أجهزة الدولة التى ينبغى أن تأتمر بأمره هو!!:

«تبقى نقطة أخيرة عن موقف الجماعة من جماعات العنف المتطرف التى تعددت فى السبعينيات بمسمياتها المختلفة: هل كانت تشجعه بصورة غير مباشرة؟ هل ترفضه وترى أنه يضر بتخطيطها الاستراتيجى؟ فقد كان غريبا حقا أن تتوالى عمليات العنف والإرهاب

فى مواجهة قيادة سياسية أفرجت عن جميع المعتقلين، وشجعت التيار الدينى على الوجود على الساحة بصورة شبه شرعية، وشددت من عقوبة جريمة التعذيب التى كانت محل شكوى من جانبهم وجلعتها لا تسقط بالتقادم، فلماذا لم تقف جماعة الإخوان، وهى الأقدم والأكثر عددًا وانتشارًا والأقوى اقتصاديا، والأكثر خبرة، فى عمليات الأجهزة السرية وأعمال العنف والإرهاب، لماذا لم تقف موقفا حاسما من هذه الجماعات؟».

«لقد كان موقفها فى حقيقة الأمر موقفا زئبقيا منذ بدأت تلك العمليات خلال عام ٧٣ وما تلاه حتى عام ١٩٨١، وكان ذلك سببا فى صدامها مرة أخري مع الرئيس الراحل عندما قرر اعتقال عدد من قياداتها، وفى مقدمتهم مرشد الجماعة ضمن من تقرر تطبيق قرارات سبتمبر عليهم».

«ولكن التساؤل ما زال قائما، هل بدأت الجماعة تنظر إلى تلك الجماعات المتطرفة التى تخصصت فى عمليات العنف والإرهاب على أنها بمثابة بديل مرحلى لجهازها السرى السابق؟ ولماذا يتصادف أن تكون قيادات هذه الجماعات ممن لهم انتماء إخوانى سابق؟ هل يحرثون الأرض للجماعة الأم؟ هى كلها تساؤلات ما زالت تحتاج إلى إجابة وإن كانت هناك إجابة تردد من وقت لآخر على لسان جماعة الإخوان أن أعيدوا لنا الشرعية كحزب سياسى ونحن كفيلون باحتواء كل ذلك!!».

(٣٧)

كما يتحدث حسن أبو باشا عن تصوراته للأسباب التى يعتبرها كانت بمثابة جذور الفتنة الطائفية:

«وبداية من عام ١٩٧٨ كان الاهتمام موجها لعقد معاهدة السلام مع إسرائيل وانعكاسات ذلك على الموقف العربى العام من مصر، ثم ظهور حزب الوفد الجديد على الساحة، وبداية تصاعد حدة الخلافات السياسية بين النظام والقوى السياسية المختلفة».

«اقترن بذلك أن بعض عمليات العنف بدأت تطفو على السطح، وكان بدايتها ضبط مجموعة بالإسكندرية تحت مسمى «تنظيم الجهاز» خلال عام ١٩٧٩، وفى حيازة أعضائها كميات من الأسلحة النارية والقنابل، وثبت أن لها امتدادا بالقاهرة والجيزة، ثم حدوث كثير من الصدامات الطائفية بعدد من المحافظات، وخاصة محافظات الصعيد، وأصبح واضحا للعيان أن ثمة محاولات تبذل للتأثير على الاستقرار الداخلى، وضرب الوحدة الوطنية».

«ومع تكرار الأحداث ذات البعد الطائفى تصاعدت حدة التوتر وأخذت مظهرا خطيرا عندما بدأت بعض القيادات القبطية تأخذ موقف الدفاع المتحفز فى مواجهة عمليات الاعتداء على بعض الشخصيات القبطية، وزاد الأمر سوءا أن القيادات القبطية الدينية بدأت توجه انتقاداتها لقيادة النظام وتتهم الدولة بالوقوف موقفا عاجزا فى مواجهة ما تتعرض له الطائفة من اعتداءات».

«ولعلنا نشير فى هذا الشأن إلى موقف القيادة القبطية عندما قررت عدم الاحتفال بأعياد الميلاد كمظهر من مظاهر الاحتجاج، بجانب مواقفها الأخرى التى عمدت إلى تصوير الأمر وكأنه موقف جماعى للطائفة يعبر عن خصومة مع الدولة».

(٣٨)

ويشير أبو باشا إلى ما يعتقد أنه كان انقطاعا فى العلاقة بين

السلطة أو النظام وبين جماعة الإخون، وهى وجهة النظر التى أكثر الآخرون من نقلها عنه:

«وفى نفس الوقت بدأت الخيوط تتقطع بين النظام وبين جماعة الإخوان بعد أن تكشف للقيادة السياسية أن الجماعة لعبت دورا فى تأييد حركة الجماعات المتطرفة من خلال جريدتها التى أيدت بشكل مباشر كثيرا من التجاوزات التى صدرت عن هذه الجماعات».

«وتأكد للقيادة السياسية فى النهاية أن اللعب على حصان جماعة الإخوان قد خذلها مرة ثانية بعد تجربة ثورة يوليو مع الجماعة، ولكن ذلك جاء فى وقت متأخر، قد خرج المارد من القمقم، بل أصبح له روافد أخرى تحت مسميات مختلفة».

(٣٩)

ونأتى إلى موقف مهم للواء حسن أبو باشا يدل على عقليته الأمنية والتزامه الأمنى، فنحن نعرف أنه من مصلحته ومن السهل عليه أن يتبنى الرأى القائل بأن أحداث سبتمبر ١٩٨١ كانت هى السبب المباشر فى حادث المنصة واغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١، لكننا نراه يتبنى وجهة النظر المناقضة التى تنفى هذه العلاقة نفيا باتا.

ويجاهر صاحب هذه المذكرات برأى واضح وصريح يدعمه بأدلته القوية بانتفاء علاقة أحداث أكتوبر ١٩٨١ بأحداث سبتمبر ١٩٨١، وهو رأى ينبغى احترامه خاصة مع إثبات التحفظ المعروف والمفهوم من أن صاحب هذه المذكرات لم يكن مشاركا فى رسم سياسة سبتمبر ١٩٨١(!!) فهو قد ترك منصب مدير أمن الدولة إلى منصب آخر ولكن هذا لم يمنعه من الإنصاف الظاهرى والبعد عن استغلال الظروف للإساءة إلى مَنْ خلفوه ثم خلفهم هو بالعودة إلى مكانه فيقول:

«... ليس صحيحًا على وجه الإطلاق أن مؤامرة أكتوبر التى بدأت بحادثة المنصة كانت نتيجة قرارات سبتمبر، فقد ثبت باليقين بعد السيطرة على الموقف الأمنى عقب تلك الأحداث، أن تدمير هذه المؤامرة والتخطيط لحلقاتها لم يكونا وليدى اللحظة بعد صدور هذه القرارات وإنما تم التدبير والتخطيط قبل ذلك بعام على الأقل، واستعدت قيادات وعناصر تنظيم الجهاد لساعة الصفر».

«خلال تلك الفترة من حيث الإعداد التنظيمى والتثقيف الفكرى ثم الإعداد المادى من خلال تخزين الأسلحة بأنواعها والمفرقعات بشتى أشكالها والتدريب عليها فى أماكن مختلفة من المحافظات، وقد ثبت كل ذلك من خلال عمليات الضبط التى تمت والتحقيقات التى أجرتها النيابة العامة ثم من خلال تحقيقات محكمة أمن الدولة العليا على النحو الذى سيشار إليه فيما بعد».

(٤٠)

وهو يمضى فى هذا السبيل ليقدم أدلة أخرى يدلل بها على أن أحداث المنصة كانت تتويجا لنشاط سرى ممتد بدأ مبكرا:

«ثبت أيضا من تحقيقات النيابة العامة ومحكمة أمن الدولة العليا أن محاولات متعددة سابقة على شهر سبتمبر بفترة طويلة بذلت من جانب عناصر تنظيم الجهاد للإعداد لاغتيال رئيس الجمهورية الراحل كحلقة أولى فى سلسلة حلقات تدبيرهم الشامل للتمهيد لما أسموه بالثورة الإسلامية الشاملة، لعل أبرزها تلك المعاينة التى قام بها بعض عناصر التنظيم للمرسى الذى يستعمله الرئيس الراحل أثناء إقامته باستراحة القناطر الخيرية لتنفيذ عملية الاغتيال أثناء تحركه بين مقر إقامته وبين ذلك المرسى، ولكن الإعداد للتنفيذ فى ذلك المكان لم ينجح لشدة ودقة الحراسة».

«ثبت أيضا أن تحديد ساعة الصفر لعملية اغتيال رئيس الجمهورية الراحل قد تم حوالى يوم ٢٥ سبتمبر فى اجتماع حضرته قيادات التنظيم بمنطقة مصر الجديدة نوقش فيه ذلك الموضوع، وكان المنطلق الذى ووفق على أساسه على تنفيذ عملية الاغتيال يوم أكتوبر مستندا إلى عاملين أولهما تلك الفرصة العارضة التى أتيحت خالد الإسلامبولى الضابط السابق بالقوات المسلحة للاشتراك فى العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر، وثانيهما أن قيادات التنظيم قدرت أن المناخ المتوتر الذى ساد الموقف بعد قرارات سبتمبر يمثل فرصة فريدة للبدء فى تنفيذ حلقات المؤامرة، توقعا بأن استجابة جماهيرية واسعة ستنحاز لتحركهم بمجرد الإعلان عن الخطوة الأولى لإشعال تلك الثورة الشاملة».

«ثبت كذلك على وجه اليقين أن أحدا من المنتمين للأحزاب السياسية الشرعية أو العناصر المستقلة التى شملتها قرارات سبتمبر، لم يكن ضالعا بأى صورة فى حركة هذا التنظيم وما أعده من خطط، بل ثبت أن كثيرا من قيادات هذه الأحزاب كان مقررا اغتيالهم فى حالة نجاح تلك الثورة».

(٤١)

ومع هذا كله فإن حسن أبو باشا سرعان ما يثأر لكفايته ناعيا على زملائه تقصيرهم، وينبه إلى حقيقة أن اعتقالات سبتمبر لم تتوجه إلى ما كان ينبغى أن تتوجه إليه من تنظيم الجهاد، وإنما عملت على هامش هذا التنظيم وتركت جوهره، ويقول:

«يلاحظ كذلك أن جهاز الأمن السياسى قد أتيح له، طبقا لهذه القرارات، اعتقال حوالى ١٣٠٠ شخص من عناصر التنظيمات المتطرفة، ومع ذلك فإن هذا الإجراء لم يمس هيكل تنظيم الجهاد

الذى دبر لأحداث يوم ٦ أكتوبر، وإنما اقتصر الإجراء الأمنى على عناصر هامشية غير ضالعة فى التخطيط والتنفيذ، ودليل ذلك أنه بعد شهر واحد فوجئ جهاز الأمن بأخطر مؤامرة سياسية تعرضت لها البلاد فى تاريخها الحديث، سواء من حيث الهدف أو الإعداد أو الضحايا الذين تجاوزوا ثلاثمائة قتيل وجريح فى مقدمتهم رئيس الجمهورية الراحل».

(٤٢)

وعند هذا الحد يصل حسن أبو باشا إلى اتهام قرارات سبتمبر ١٩٨١ بالعشوائية، وهو يقول صراحة:

« ... فلقد عجز التشخيص السياسى والأمنى عن تقدير وتحديد مصدر الخطورة الحقيقى، ومن هنا فقد صدرت قرارات سبتمبر بمنطق عشوائى وشملت أطرافا متعددة على المستويات السياسية والدينية (مسلم وقبطى) والثقافية والمهنية، بينما ابتعدت فى واقع الأمر عن مصدر الخطر الحقيقى، بل إنها خلقت مناخا كان يمكن أن يكون من عوامل التداعى السريعة، لولا فشل اكتمال حلقات المؤامرة».

«وقد تقودنا تلك النقطة إلى نقطة أخرى أكثر أهمية ، فعلى مَنْ تقع مسئولية ذلك التردى السياسى الذى تجسد فى تقطيع أوصال العلاقة الصحية بين السلطة السياسية وبين القوى السياسية الشرعية؟ ولكننى من جانبى أتصور أن المسئولية فى تداعى الموقف السياسى تقع على الطرفين، فالسلطة السياسية كان يمكنها أن تعالج الشطط السياسى من جانب القوى الشرعية بمنطق ديمقراطى يضعها أمام مسئوليتها السياسية والحزبية فى مواجهة خطر واضح كان يهدد الشرعية والديمقراطية معا، والقوى السياسية بدورها لم تفرق بين دورها المعارض وبين تغذية جبهات تعمل خارج إطار القانون

إلى الدرجة التى تهدد الشرعية وتتهدد كياناتها هى نفسها، ومن هنا حدث ذلك الخلط فى قرارات سبتمبر التى حاولت علاج الموقف وكأن القوى السياسية الشرعية هى المسئولية عن التردى الأمنى».

(٤٣)

ويصل حسن أبو باشا إلى حد اتهام قيادة جهاز أمن الدولة بالتردى فى الأداء متخذا من الحوار الذى دار فى جلسة ٧ سبتمبر ١٩٨١ دليلا على هذا الاتهام الواضح:

«ومن المفارقات التى تؤكد غياب القدرة على التشخيص السليم لعوامل الخطر فى ذلك الوقت، عندما دعا وزير الداخلية فى ذلك الوقت القيادات العليا لوزارته لاجتماع بمكتبه صبيحة اليوم التالى الذى نفذت فيه قرارات سبتمبر، لمناقشة الموقف الأمنى العام، وبعد أن شرح وزير الداخلية ما اتخذ من قرارات، وجه اللواء فاروق الحينى، وكان مساعدا للوزير للمنطقة المركزية سؤالا عن آثار شمول هذه القرارات على النحو الذى صدرت به واحتمالات استغلال ذلك من جانب الأنشطة السرية. كما وجهت سؤالا من جانبى عن احتمالات قيام تنظيمات سرية مسلحة باستغلال تلك الظروف، وقد طلب وزير الداخلية من مدير جهاز مباحث أمن الدولة الإجابة عن السؤالين، وكانت الإجابة أنه قد لا توجد تنظيمات سرية مسلحة أو تسعى إلى الحصول على أسلحة، وكان ذلك الاجتماع حوالى ٧ سبتمبر، وبعد ذلك بشهر واحد فوجئ جهاز مباحث أمن الدولة بذلك التنظيم المسلح، كما لم يحدث من قبل، وتمكن من اغتيال رئيس الجمهورية إلى آخر الحلقات التى قام بها!!!! وليس هناك أدنى شك أن تلك الإجابة كانت ترجمة واقعية عن التردى الأمنى الذى وصلت إليه الأمور فى ذلك الوقت».

«ومع ذلك فإن تطورات أخرى خلال شهر سبتمبر أكدت أن الموقف الأمنى يسير إلى الأسوأ، وأن قرارات سبتمبر فى شقها الذى شمل حوالى ١٣٠٠ شخص من العناصر الدينية المتطرفة كانت بعيدة تماما عن صلب الهيكل الحقيقى لتنظيم الجهاد الذى كان يدبر لأحداث أكتوبر».

(٤٤)

ويحرص حسن أبو باشا على أن يورد واقعة مهمة تدل على مدى القصور الأمنى الذى وصل إليه الحال فى آخر عهد الرئيس السادات فيقول:

«... فى أوائل النصف الثانى من سبتمبر تقدم مواطن ذكر أنه يعمل سائق تاكسى إلى مكتب اللواء حسين السماحى مدير الأمن العام فى ذلك الوقت، وأبلغ أن أشخاصا آخرين قد سعوا إلى ضمه لتنظيم سرى يسعى إلى الحصول على أسلحة وأنهم طلبوا منه محاولة تدبير بعض المدافع الرشاشة، واتصل مدير الأمن العام تليفونيا، وكنت فى ذلك الوقت أشغل منصب مساعد أول الوزير للأمن العام، وذكر تفصيلات البلاغ ونظرًا لأهمية مضمونه فقد طلبت من مدير الأمن العام أن يرسل المُبلغ بصحبة أحد الضباط لمدير مباحث أمن الدولة وأن يتصل فى نفس الوقت بوزير الداخلية ويحيطه علما بموضوع البلاغ وما اتخذ من إجراء».

«وقد أجرى جهاز مباحث أمن الدولة بعد ذلك إجراءات فنية لفحص الموضوع وتمكن من تحديد شخصية الشخص الذى طلب تدبير هذه الأسلحة من المُبلغ، ومن خلال هذا الشخص اكتشف صلته بالعقيد عبود الزمر الضابط بالمخابرات الحربية فى ذلك الوقت والذى تمكن من الهرب فور شعوره باكتشاف أمره، ولعلنا نذكر

تلك العبارة التى وجهها الرئيس الراحل فى خطابه يوم ٢٨ سبتمبر، المذاع على الهواء فى مؤتمر الحزب الوطنى عندما قال: «الضابط اللى هربان وهو سامعنى دلوقت أحسن له يقدم نفسه».

(٤٥)

ويؤكد صاحب المذكرات ما تناقلته الشائعات من أنه أزيح عن أمن الدولة إلى الأمن العام فى ١٩٧٧، لسبب واحد هو ألا يكون بديلا لوزير الداخلية كوزير قادم، ويحكى حسن أبو باشا الواقعة بمرارة شديدة (من دون أن يتعرض لذكر الشائعات) فى غضون حديثه عن وقائع ٦ أكتوبر ١٩٨١، وأعيد هو نفسه مرة أخرى لأمن الدولة فيقول:

«... وكنت قد نُقلت من موقعى كمدير لمباحث أمن الدولة قبل ذلك بأربع سنوات خلال شهر يوليو ١٩٧٧، وكان النقل بالصورة التى تم بها بمثابة صدمة نفسية لى سواء من حيث التوقيت أو من حيث ملاءمة الموقع الجديد من الناحية الأدبية مقارنا بموقعى السابق. وكان واضحا أن الأمر فى مجمله كان متعلقا بحسابات وهمية عن المستقبل السياسى للقيادات العليا بالوزارة، وابتعدت تماما منذ ذلك الوقت عن الاتصال بحقل العمل فى الأمن السياسى».

(٤٦)

ويحرص صاحب المذكرات على أن يقدم صفحات مضيئة عن دور الشرطة فى تحقيق الاستقرار عقب اغتيال الرئيس أنور السادات فى ١٩٨١.

ويلخص اللواء حسن أبو باشا ذكرياته عن يوم السادس من أكتوبر ١٩٨١ فنراه لايزال أسير الاندهاش مما جرى فى ذلك اليوم، لكنه مع

هذا يشير إلى روح المبادرة التى اتخذها من تلقاء نفسه وبدون انتظار قرار للوزير ويقول:

«وفى صباح يوم ٦ أكتوبر، وكالمعتاد فى مثل هذه المناسبات توجه وزير الداخلية إلى قصر عابدين وبصحبته أعضاء المجلس الأعلى للشرطة لتسجيل تهنئة هيئة الشرطة بهذه المناسبة، وبعد انتهاء مراسم التهنئة اقترح وزير الداخلية أن أصحبه إلى منصة العرض العسكرى، وكان من المعتاد أن توجه الدعوة إلى جميع أعضاء المجلس الأعلى للشرطة، ولكننى اقترحت على الوزير أن أستمر فى مكتبى لأتابع الحالة الأمنية بصفة عامة، وانضم معى اثنان من الزملاء هما اللواء فاروق الحينى مساعد الوزير للمنطقة المركزية، واللواء أحمد رشدى مساعد الوزير للأمن الجنائى فى ذلك الوقت».

«وكان طبيعيا أن نتابع وقائع العرض العسكرى بالتليفزيون، وفجأة اختل العرض وسمعت أصوات تصيح: «الخونة.. الخونة»، وتدافعت فى أذهاننا نحن الثلاثة على الفور احتمالات كثيرة تبرر ما حدث، ولكن الدهشة كانت تسيطر تماما على تفكيرنا».

«وبصرف النظر عن أى احتمالات وردت فى خواطرنا، فقد كانت المسئولية الأمنية تحتم اتخاذ عدة قرارات فورية، وبعد محاولات للاتصال بمدير أمن القاهرة الذى كان موجودا خارج نطاق العرض بمدينة نصر أجاب بأنه لم يتمكن من معرفة شىء محدد، وإن كان يرى أن شيئا غير طبيعى حدث بمنطقة المنصة».

وفى ضوء هذا الغموض كان علىّ ألا أنتظر قرارا من وزير الداخلية وكان الاتصال به مقطوعا، وأصدرت قرارين أولهما بتكليف اللواء أحمد رشدى بالتوجه فورا إلى مبنى التليفزيون والإذاعة وقيادة القوات المخصصة لتأمينه مع تعزيز هذه القوات، وثانيهما أمر صدر

إلى إدارة اللاسلكى لإخطار جميع أجهزة الشرطة بتنفيذ الخطة «١٠٠» وهى خطة موضوعة مسبقا لتنفذ فى حالة الطوارئ القصوى، وتتضمن كثيرا من الإجراءات الأمنية، وتستهدف فى مجملها تدعيم الوجود الأمنى على مستوى العاصمة بأكملها».

«وبعد حوالى نصف ساعة اتصل وزير الداخلية تليفونيا، وكانت نبرات صوته تنم عن انفعال شديد وسأل عن الإجراءات التى اتخذت وأحيط علما بمضمون هذين القرارين».

(٤٧)

ويلخص حسن أبو باشا أحداث أسيوط التى استدعت تكليفه بالسفر إلى هناك بالطائرة لمواجهة الموقف على رأس قوات الشرطة:

«... وبعد ساعات قليلة من حادث المنصة تقل عن ٤٨ ساعة كانت المفاجأة المثيرة الثانية عندما هاجمت مجموعات كبيرة مسلحة بالمدافع الرشاشة والقنابل مبنى مديرية أمن أسيوط فجر يوم ٨ أكتوبر وقت صلاة عيد الأضحى وقتلت جميع أفراد حرس المديرية الموجودين بالاحتياطى، واستولوا على أسلحتهم ثم لاحقوا ضابط عظيم المديرية برتبة عميد وتصادف أن كان مسيحى الديانة وأخذوا يطاردونه من غرفة إلى غرفة حتى قتلوه ومثلوا بجثته، ثم حصنوا أنفسهم داخل مبنى المديرية واحتلوه كمركز لمقر قيادة الشرطة بالمحافظة».

«وفى نفس الوقت هاجمت مجموعات أخرى متعددة أقسام ونقط الشرطة ومواقع تمركز قوات الأمن المركزى التى كانت تنتشر بالمدينة للتأمين وقتلوا حوالى مائة ضابط وجندى، علاوة على ١٥٠ جريحا، واستولوا على عدد كبير من أسلحة الشرطة، بالإضافة إلى حوالى ٢٠ قتيلا من المواطنين الذين تصادف وجودهم بالقرب من مسارح تلك العمليات».

«ولقد كانت هذه المفاجأة المثيرة بدورها إضافة جديدة للغموض الذى أحاط بالموقف الأمنى، وأصبح واضحا تماما أن احتمالات تداعيات الموقف يمكن أن تتوالى بشكل سريع، كما أكدت هذه المفاجأة فى نفس الوقت مدى التحدى الذى تواجهه الدولة فى تلك اللحظات الحرجة، وجسدت الأهمية القصوى للتحرك السريع لفرض هيمنة الدولة والإحاطة الشاملة بأبعاد المؤامرة للسيطرة على أى تداعيات أخرى محتملة».

«وفى ضوء تأزم الموقف على هذا النحو تلقيت تكليفا بالسفر فورا إلى أسيوط على متن طائرة حربية خاصة أعدت لذلك.

(٤٨)

ويروى حسن أبو باشا بعض ذكريات سريعة عن رحلته إلى أسيوط وأدائه فيها، وهو يرويها بطريقة أقرب إلى الفتور منها إلى الحماس أو الانفعال:

«وغادرت القاهرة مصطحبا معى اللواء عبد الله جمال الدين مدير إدارة التفتيش بالوزارة فى ذلك الوقت، والعقيد أحمد شعراوى مدير مكتبى بالأمن العام، وكانت المناقشات بيننا فى الطائرة تدور حول تساؤلات كثيرة لم يكن لدينا فى الحقيقة إجابة عنها فى تلك اللحظة، لماذا هذا العنف الذى لم يحدث له مثيل من قبل؟ إلى أين يمكن أن تصل الأمور إذا استمرت التداعيات على هذا النحو؟ وكم من الأبرياء يمكن أن تسيل دماؤهم دون أى جريمة عليهم؟ من أين يمكن الإمساك بخيوط هذه المؤامرة فى غياب الحد الأدنى من المعلومات عن أبعادها الحقيقية؟ كيف يمكن أن يصل حجم المفاجأة إلى هذا المدى من الخسائر البشرية بدءا من رئيس الجمهورية ومعه عدد من الشخصيات المصرية والأجنبية إلى ذلك العدد الضخم من رجال

الأمن بما لم يكن له مثيل على مدى التاريخ المرئى؟ هل يجسد ذلك منطق تيارات العنف تحت الرداء الدينى وأسلوبها فى مواجهة مَنْ تعتبرهم من الخصوم؟ وماذا يمكن أن يفعلوه إذا قدر لهم السيطرة على مقدرات الأمور؟ وكم من الأرواح ستزهق إذا كان ذلك هو منطقهم وأسلوبهم؟».

«ولدى وصول الطائرة إلى مطار أسيوط كان المطار خاويا تماما ويسوده الصمت، وفى الطريق بالسيارة من المطار إلى مبنى مديرية الأمن، وكانت الساعة قد وصلت إلى الخامسة مساء، كانت أصوات الأعيرة النارية تصل إلى آذاننا من جهات متعددة، وتصاعدت أصواتها عندما اقترينا من مدخل المدينة التى بدت كمدينة أشباح يغلفها جو كئيب ومتوتر، ولما كان المقتحمون لمبنى مديرية الأمن قد غادروها بعد احتلاله لمدة ست ساعات، فقد توجهنا على الفور إلى مبنى المديرية حيث دعوت إلى اجتماع عاجل ضم جميع القيادات الموجودة، وكان واضحا أن عنصر المفاجأة وحجم الخسائر التى لحقت بالقوات قد ترك مسحة الأسى والحزن على وجوه الكثيرين».

(٤٩)

وهو يلخص إلى أبعد حد متخيل تجربته الأمنية فى مواجهة أحداث أسيوط، وكأنه لم يعش هذه الأحداث بقسوتها:

«ولكن الموقف كان يحتم تجاوز كل تلك المشاعر، واتخذت على الفور عدة قرارات للتنفيذ الفورى، والتى استهدفت فى مجملها عدة أهداف، أولها تأكيد الاستقرار الأمنى، وثانيها ضبط العناصر التى لها صلة بالأحداث، وكان الكثيرون منهم قد اقتحموا مساكن المواطنين وتحصنوا بها بالأسلحة، وثالثها ضبط جميع الأسلحة التى سرقت من الشرطة».

«وبعد يومين تقريبا كان قد تمت السيطرة على المدينة بأكملها وضبط عدد كبير من عناصر تنظيم الجهاد الضالعين فى تلك العمليات، وأعيد سلاح الشرطة الذى سرق بأكمله، ومع ذلك فقد ظل هناك تساؤل عن مدى الصلة بين ما حدث أسيوط وبين حادث المنصة قبل ذلك بيومين؟ ثم تلك الأحداث المتفرقة التى حدثت بالقاهرة والجيزة فى الأيام التالية مباشرة لحادث المنصة وقتل خلالها أحد ضباط مباحث أمن ادولة عندما توجه للقبض على أحد العناصر المشتبه فيها وأطلق عليه الرصاص من مدفع رشاش ، كذلك عندما توجهت القوات لضبط الضابط عبود الزمر بعد الاستدلال على مخبئه فألقيت القنابل على القوات وأطلقت المدافع الرشاشة عليها. كانت كلها مؤشرات تؤكد أن هناك تنظيما على مستوى الجمهورية، وأن تخطيطا مسبقا يسعى ذلك التنظيم إلى تنفيذه بإصرار واستماتة».

(٥٠)

ومن الجدير بالذكر أن حسن أبو باشا دفع نفسه فى هذه المذكرات عن وعى وعن قصد إلى أن يتبنى قضية الضباط الذين اتهموا بالتعذيب واستطاع أن يدافع عنهم دفاعا مستفيضا، ثم ختم هذا الدفاع بما اختاره من نصوص بحيثيات الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات ببراءة جميع الضباط:

«نأتى فى النهاية إلى حيثيات الحكم التى أصدرته محكمة الجنايات التى حاكمت الضباط الذين أحالتهم النيابة بتهمة التعذيب وعددهم ٤٤ ضابطا، فقد حكمت هذه المحكمة ببراءة جميع الضباط، وجاء فى حيثيات الحكم أنه ثبت فى يقين المحكمة أن أعدادا من الشاكين قد افتعلوا إصابات بأنفسهم وادعوا أنها حدثت نتيجة

تعذيبهم، كما ثبت للمحكمة أن أعدادا أخرى من هؤلاء الشاكين قد أصيبوا خلال عمليات الشرطة أثناء القبض عليهم، أو أثناء اشتراكهم فى أعمال شغب وادعوا أنها حدثت أثناء تعذيبهم للحصول على اعترافات، ولكل هذه الأسباب وغيرها أصدرت المحكمة حكما ببراءة جميع الضباط الذين قدموا للمحاكمة».

(٥١)

ويستعرض المؤلف بدءا من صفحة ١١٠ ما يسميه حلقات مؤامرة ١٩٨١ وأسباب فشلها، ويجيد اللواء حسن أبو باشا فى حديثه هذا وفى تقديم تحليلات ممتازة لكل جوانب المشكلة، وهو يعرض هذا التحليل من خلال فقرات متتالية تناقش القضايا التالية:

☐ أهداف الثورة الإسلامية

☐ هل الجو مهيأ؟

☐ القيادات كانت مستهدفة

☐ إذاعة بيان الثورة

☐ الإصرار على المضى فى المؤامرة

☐ العنف يتوالى

☐ قوائم الاغتيالات

☐ نهاية تهاوى حلقات المؤامرة

☐ حيثيات الحكم

☐ تنظيم فرج

☐ تنظيم الرحال

- ☐ دور عبود الزمر
- ☐ تعليمات بالاختفاء
- ☐ خطة اغتيال السادات
- ☐ كسر حاجز الخوف
- ☐ اعترافات خطيرة
- ☐ الفريضة الغائبة.. خوارج
- ☐ لا خروج على الحاكم
- ☐ الأمن لا يعلم

(٥٢)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على أن يستعرض أمام القارئ ملامح فكره الواضح فى الوسائل الكفيلة بمواجهة الإرهاب، ويضع أمامنا مجموعة من الأسئلة ثم يبدأ فى الرد على هذه الأسئلة، ويبدو ذكاء أبو باشا الأمنى فى هذا الجانب فى أنه لم يقدم فروضا نظرية فحسب، وإنما اتخذ هذه الفروض مدخلا إلى الحديث عن سياسته هو نفسه حين تولى وزارة الداخلية وبدأ عقد ندوات الحوار.. وهكذا نجد أبو باشا يسارع إلى الحديث عن الدور الذى أداه، بل هو يعترف بذلك الإسراع حين يقول:

«وهنا لا بد أن أسارع لأذكر أن مبدأ الحوار فى إطار ذلك المفهوم لم يكن إلا بداية لمنطق جديد وأسلوب جديد يجب أن يواجه التيار الدينى المتطرف، لكى يخرج إلى الساحة العلنية بأسانيده ومنطقه فى مواجهة أسانيد مماثلة ومنطق مماثل يطرحه العلماء والفقهاء

والمتخصصون فى الدراسات الإسلامية، بدلا من تلك الشعارات المبهمة التى تطرح لمجرد التأثير النفسى».

«وكان التصور أن الأمر لا يخرج عن احتمال من احتمالين: أين الصواب وأين الخطأ، أين السند الصحيح وأين السند الباطل، أين الشعار الذى له بعد دينى صحيح، وأين الشعار الذى يطرح لمجرد التأثير والاستهلاك؟، وهى كلها يجب أن تكون تساؤلات موضع اهتمام كل مسلم يريد أن يعرف دينه ويلم بتعاليمه وقيمه وجوهره دون أية شائبة تسند إليه».

«وكانت البداية عرض الفكرة على عدد من كبار الفقهاء الذين وافقوا على الاضطلاع بها بترحيب كبير، وكان اقتناعهم جميعا أنهم يسهمون بعلمهم فى ترشيد الدعوة الإسلامية وتنقيتها من أى تأويل أو سند باطل».

«ثم كانت الخطوة التالية بعرض الفكرة على عدد من القيادات التى ضبطت خلال أحداث أكتوبر من تنظيم الجهاد، وقبل البعض منهم أن يتحاور مع الفقهاء ورفض البعض الآخر، وبذلك تمت أولى الندوات وحققت نجاحا ملحوظا، من حيث الصراحة المطلقة التى تم الحوار بها، وعمق الأسانيد التى طرحها العلماء الأفاضل فى مواجهة كثير من الأفكار التى طرحها أعضاء تنظيم الجهاد وبدأت تتوالى ندوات مماثلة حققت بدورها نفس هذا النجاح».

(٥٣)

ويروى حسن أبو باشا كيف تم تسجيل ندوة الحوار الأولى على نحو ما اقترحها، وكيف فكر فى إذاعتها، وكيف ثارت تحفظات عديدة على الأخذ بهذه الفكرة إلى أن اقتنع رئيس الوزراء بجدواها:

«... وكان من المحتم فى ضوء ذلك أن يفصل رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيى الدين فى الموضوع.. وانطلاقا من ذلك فقد عُرض على سيادته فى عرض خاص بمقر مجلس الوزراء شرائط ندوتين. وسُئل عن انطباعه بعد مشاهدتهما، وكان تعليقه أنه من المهم أن يستمع كل مسلم والشباب بصفة خاصة إلى تلك الحقائق التى تدمغ فى وضوح تام كثيرًا من المفاهيم الخاطئة التى تقحم على الفكر الإسلامى الصحيح، وبدىء بعد ذلك فى عرض تلك الندوات فى برنامج أسبوعى تحت مسمى «ندوة للرأى».

....

ويطالبنا حسن أبو باشا عند تأليف هذا الكتاب (١٩٨٧) بالعودة إلى هذه الأسلوب مع معاودة ظهور الظاهرة بصورة حادة!!

(٥٤)

ونأتى بعد هذا كله إلى بعض الجوانب شبه الذاتية فى حديث صاحب المذكرات عن مشواره السياسى، ونحن نراه حريصا على الإشارة إلى أنه علم باختياره وزيرًا للداخلية من سلفه اللواء النبوى إسماعيل الذى كان على اقتناع بهذا الحل!!:

«ثم كان التطور الثالث على المسرح السياسى عندما شكلت وزارة جديدة فى أول يناير سنة ١٩٨٢، برئاسة المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين، وضمت كثيرًا من الوجوه الجديدة، وكانت المفاجأة الأخيرة فى حياتى الوظيفية تنتظرنى مع هذا التشكيل الوزارى الجديد وتنقلنى إلى معترك الحياة السياسية، فقد علمت ظهر اليوم السابق على إعلان التشكيل الوزارى ـ من اللواء نبوى إسماعيل وكان هو الذى

يشغل منصب وزير الداخلية - بأنه تقرر اختيارى وزيرًا للداخلية خلفا له . وعندما سألت عن أسباب هذا التغيير، كانت الإجابة بأن اعتبارات داخلية متعددة تحتم ذلك وأنه على اقتناع تام بها».

(٥٥)

ويتحدث حسن أبو باشا عن فهمه الخاص لوظيفة وزير الداخلية فى فقرات عديدة، وهو لا يضيف الكثير إلى فهمنا لهذه الوظيفة، لكنه على كل حال ينبهنا إلى وعيه بحقيقة دوره فيقول:

« ... فوزير الداخلية مسئول عن متابعة حركة جميع القوى السياسية والتأكد من أنها تسير فى قنواتها الشرعية ولا تتجاوز القوانين التى تحكم المجتمع، ثم هو مسئول عن جانب من العملية الانتخابية، وهى بدورها من أهم أركان الممارسة الديمقراطية والممارسة الحزبية بصفة عامة، سواء فى مرحلتها الأولى أو مراحلها التالية تحت إشراف السلطات القضائية إلى مرحلة إعلان نتائج الانتخابات، وفى جميع مراحل اضطلاعه بهذه المسئولية فإن قنوات اتصاله بالقوى السياسية وانسيابهما فى إطار من العلاقات الصحية له تأثير كبير على تهدئة المناخ السياسى العام أو خلق جو من التوتر والتعقيدات لا مبرر له».

(٥٦)

ومع أنه من المتوقع لمثل هذه المذكرات أن تتعرض بالنقد لكثير من الشخصيات السياسية المعاصرة لصاحبها، فإنه ليس فى كتاب حسن أبو باشا إعلان عن خصومة إلاخصومته لشخص واحد فقط هو الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء الذى اختلف معه أبو باشا فى كثير من من الجزئيات طيلة عملهما المشترك فى الوزارة، ومع

ذلك فإن حسن أبو باشا بطبيعته الدبلوماسية يسارع إلى إطراء صفات فؤاد محيى الدين والحديث عن مزاياه حيث يقول:

«وفى نفس الوقت فإننى وقد عملت مع الراحل الدكتور فؤاد محيى الدين كرئيس للوزراء وأمين عام للحزب الوطنى أسارع لكى أشهد للرجل بأنه كان رجل دولة من الطراز الأول، فهو أولا رجل طاهر عفيف اللفظ، ثم هو ثانيا رجل سياسة واسع الإدراك وله آفاق السياسى التى تمتد إلى جميع الزوايا المؤثرة فى قضايا المجتمع، ثم هو كرئيس للوزراء له تلك المقدرة التنفيذية، التى تنسق بين العمل التنفيذى فى مجالاته وتربط بينه وبين البعد السياسى للواقع الاجتماعى، ولكنه بالرغم من خبرته فى العمل السياسى الذى مارسه منذ فجر شبابه فى المجال الطلابى، ثم فى تنظيمات ثورة يوليو، كانت تلك الطموحات التى تسعى إلى تطويع الواقع وصولا إلى تميز سياسى يرتضيه».

«وكان ذلك هو نموذج الرجل السياسى الذى اختلفت معه فى عدد من القضايا التى لا تتصل بموضوع الانتخاب فقط، ولا أذكر أن خلافا آخر قد طرأ على علاقتى به كرئيس للوزراء. ولا أدعى أننى أمتلك مثل تلك المقدرة السياسية التى كان يتمتع بها، ولكننى وقد عملت فى حقل الأمن السياسى لفترة طويلة من الزمن عايشت خلافًا كثيرًا من أحداث المجتمع وقضاياه وكانت الخبرة تؤكد دائما أن النتائج لا تأتى من فراغ، وإنما تتراكم التفاعلات لتفرز فى النهاية تلك النتائج، وكان فى يقينى وقد بدأت ملامح ذلك التغيير، أن مناط الاستقرار رهين بترسخ البعد الديمقراطى، وأن قضية الانتخاب تمثل محورًا أساسيًا لهذا البعد».

ويعدد المؤلف مظاهر الخلاف بينه وبين الدكتور فؤاد محيى الدين فى قضية إدارة الانتخابات، الأولى: حول ترشيحات القوائم، والثانية حول دور وزير الداخلية، والثالثة ترشيح وزير الداخلية (أى حسن أبو باشا نفسه) لعضوية مجلس الشعب، والرابعة حول موقف البابا شنودة، والخامسة وهى النقطة الخلافية التى أشار إليها أحمد بهاء الدين فى المقال الذى نقله عنه حسن أبو باشا.

(٥٧)

وينبغى لنا أن نطلع القارئ هنا على بعض آراء المؤلف فى تطور علاقته مع رئيس الوزراء، ولعل أهمها هو فيما يتعلق بدور وزير الداخلية. يروى حسن أبو باشا ملامح الخلاف بينه وبين فؤاد محيى الدين فى هذه الجزئية فيقول:

«وخلال إحدى المقابلات الدورية مع رئيس الوزراء، فوجئت بالدكتور فؤاد محيى الدين يتحدث فى موضوع لم أتخيل للحظة واحدة أنه كان يمكن أن يكون مثار حديث، قال: إن أربعة محافظين وثلاثة من رؤساء تحرير الصحف لا يرقى إليهم لاشك، أبلغوه أنهم يلمسون أن الشرطة تقف موقفًا معارضًا من الحزب الوطنى، يضاف إلى ذلك أنه راجع بيانات وتصريحات وزير الداخلية فلم يجد فيها أية إشارة من قريب أو بعيد إلى الحزب الوطنى».

«ولم يكن من اليسير بطبيعة الحال قبول هذا التصريح الأول المنسوب إلى أربعة محافظين وثلاثة رؤساء تحرير للصحف، وكان ردى أن الأمر إذا كان على هذه الصورة فمعنى ذلك أننى غير أمين على مسئوليتى ويجب أن أقدم استقالتى من منصبى الوزارى على الفور،

ولكن المناقشة امتدت ليسوى الأمر فى النهاية على اعتبار أن الموضوع مجرد استنتاج لا يستند إلى أية حقيقة».

(٥٨)

وفيما يتعلق بخلافه مع رئيس الوزراء بسبب ترشيح حسن أبو باشا نفسه لعضوية مجلس الشعب يحكى صاحب المذكرات وجهة نظره فيقول:

«... ولكننى فيما يتعلق بترشيحى لعضوية مجلس الشعب، كان هناك قدر كبير من التحفظ من جانبى على هذا الترشيح، وإذا كانت التقاليد السياسية العالمية لا تحول دون مثل ذلك الترشيح حتى فى أعرق الدول الديمقراطية، فإن تقديرى المبدئى أننا فى مصر نمر بمرحلة انتقالية فى التحول الديمقراطى، وأن هذه المرحلة تحتاج إلى ترسيخ حياد الدولة فى العملية الانتخابية، وفى هذا الإطار فإن ابتعاد وزير الداخلية عن خوض المعركة الانتخابية كمرشح حزبى، يمكن أن يعزز هذا المفهوم ويؤكد البعد القومى لدوره فى الإشراف على مسار المنافسة الانتخابية».

(٥٩)

ونصل إلى ما يرويه أبو باشا عن خلافه مع رئيس الوزراء فيما يتعلق بنتائج الانتخابات، وبطريقة إعلان النتيجة:

«كانت المفارقة الأخرى أثناء إعلان نتيجة الانتخاب بعد نهايتها، ولقد انعقد مؤتمر صحفى بمكتب وزير الداخلية للإعلان عن النتائج النهائية، وتأكيدا للواقعية فى هذه الانتخابات، فقد عمدت إلى البدء فى إعلان نتائج المحافظات تصاعديا، بمعنى إعلان نتيجة الانتخابات فى المحافظات ذات النسبة الأقل ثم ما يليها تصاعديا حتى آخر

المحافظات، وأذكر أن محافظة دمياط كانت أقل النسب فلم يتجاوز نسبة الحضور فيها ٢٢٪، ولذلك كانت هى البداية، ثم ما يليها».

« وخلال انعقاد المؤتمر وإعلان النتائج إذا بمدير مكتبى ـ العميد محمد تعلب ـ يدخل ويقدم لى مذكرة عاجلة، كان فحواها أن رئيس الوزراء المرحوم فؤاد محيى الدين، وكان أمينا عاما للحزب الوطنى، وطلب أن تعلن النتيجة النهائية على هذا الأساس، وكان من مؤدى ذلك أن تكون النتيجة النهائية هى ٩٩٪، على أساس أن جميع الحضور فيما عدا عددا ضئيلا من الأصوات الباطلة قد صوتوا لصالح الحزب الوطنى لم يكن أمامهم قوائم أخرى لأحزاب المعارضة».

«ولكن هذا المنطلق كان معناه كما يقال فى اللغة العسكرية: «أننا نسير محلك سر»، فقد كان الهدف تأكيد الواقعية والحيدة فى العملية الانتخابية، تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية واستجابة لذلك التغيير الذى طرأ على المناخ السياسى الداخلى».

«وفى إطار هذا الاقتناع فقد استمر إعلان النتائج بنفس المنطق الذى يترجم حقيقة التفاعل السياسى على الساحة فى هذه الانتخابات، وكانت النتيجة النهائية فى تلك الانتخابات هى ٥١٪ من مجموع الناخبين المقيدين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى الذى تقدم بمفرده فى هذه الانتخابات، بعد استبعاد الأصوات الباطلة».

(٦٠)

ويروى حسن أبو باشا أيضا أنه كان من أنصار الأخذ بأسلوب

الانتخاب الفردى، ولكن الآراء تغلبت للقائمة، وهو يروى خلافه مع د. فؤاد محيى الدين حول سير المعركة الانتخابية تحت عنوان «الكل غير راض» فيذكر أن أحزاب المعارضة لم ترض بسير المعركة ولا نتيجتها، وكذلك رئيس الحكومة فؤاد محيى الدين.

وقد آثر حسن أبو باشا أن يروى الخلاف على نحو ما كتبه الأستاذ أحمد بهاء الدين فى فبراير ١٩٨٧، أى بعد وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين بثلاثين شهرًا .. يقول حسن أبو باشا:

«ولقد رأيت أن أجعل مدخلى لهذا الموضوع بكلمة للكاتب الكبير أحمد بهاء الدين - شفاه الله - أوردها فى عموده بعنوان «يوميات» فى جريدة الأهرام بتاريخ ٨ فبراير ١٩٨٧، ونصها الآتى:

«... كان المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين من أكفأ رؤساء الوزارات وأقدرهم وأطهرهم يدًا، ولكن عيبه كان التعصب الشديد لرأيه والتطرف فى تنفيذ إرادته، ومن الأشياء التى تعصب لها بشدة قانون الانتخاب الذى تم إلغاؤه (يقصد قانون الانتخاب بالقائمة النسبية الذى صدر عام ٨٤ والذى تم إلغاؤه فى نهاية ١٩٨٦، بناء على الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا، والذى تم على أساسه حل مجلس الشعب السابق على المجلس الحالى فى أوائل عام ١٩٨٧)».

«وغير معارضتى لهذا القانون منذ مولده كتابة، والتنبيه على عواقبه الخطيرة، كانت لى مشاجرات عنيفة فى مكتبه أو على التليفون سمحت بعنفها معرفة شخصية قديمة، آخر مشاجرة تليفونية كانت قبل إجراء الانتخابات (قبل انتخابات مايو عام ١٩٨٤) بليلتين اثنتين، عقب يوميات كتبتها هنا، وأردت أن أكسر حدته فى

النقاش ونحن فى ساعة متأخرة من الليل، قلت له: هل أنت منزعج من نتائج هذه الانتخابات المقبلة إلى هذا الحد؟! إننى أعتقد أن الحزب الحاكم سينال مالا يقل عن ٧٥٪ بس؟! ليس أقل من ٩٥٪!».

«ودهشت ليس لهذا التوقع ولكن لهذه الرغبة ، وقلت له: لقد تناقشنا فى هذا الموضوع كثيرًا، والانتخابات بعد غد، فلا مجال للجدل الآن، ولكننى أكرر ما قلته لك فى مكتبك، إن الاستقرار فى البلاد والتفرغ لما هو أهم من الصراع السياسى لن يتحققا بدون دخول كل الأحزاب السياسية الرسمية على الأقل إلى البرلمان، وقد حسبت أنه قال لى هذا الرقم ٩٥٪ فى ثورة حماس، حتى عرفت بعد ذلك أنه ثار فى مجلس الوزراء قبل ذلك على وزير بارز خبير لأنه قال إن تقديره أن الحزب الوطنى سينال ٧٥٪ من المقاعد! واعتبر هذا انهزامية وانسحب الوزير من قاعة مجلس الوزراء، لماذا أروى هذه الواقعة الآن؟ بعبارة بسيطة أريحونا من تفاصيل قانون الانتخاب وقواعده، فأنا لا أفهمها والقراء لا يفهمونها والناخبون لا يهضمونها، تكلموا فى السياسة لا فى اللوائح، الاستقرار السياسى والديمقراطى لن يتحقق إلا بدخول كل الأحزب المعترف بها كخطوة أولى إلى البرلمان، ما دامت هناك أغلبية قادرة على إدارة عجلة الحكم، هذا ما يُمليه بُعد النظر».

(٦١)

يتحدث حسن أبو باشا بأسف عن وصول الإخوان المسلمين إلى مقاعد البرلمان فى الانتخابات التى أدارها هو فى ١٩٨٤ فيقول:

«دخل المؤسسة التشريعية. حوالى ثمانية أعضاء من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين من خلال قوائم حزب الوفد، بعد ذلك

التحالف الذى تم بين الوفد وبين الجماعة، وهى المرة الأولى فى التاريخ النيابى المصرى الذى يصل فيه الإخوان إلى المؤسسة التشريعية، ومن المفارقات أن تتحقق هذه الظاهرة على يدى حزب الوفد، العدو التاريخى للإخوان، والذى كان ينظر إلى تلك الجماعة منذ بداية نشأتها على أنها تمثل الخطر الأول على الممارسة الديمقراطية، وكم كانت هناك مواقف شهيرة لزعيم الوفد الراحل مصطفى النحاس رفض فيها بإصرار السماح لقيادات هذه الجماعة، وعلى رأسها مرشدها الراحل حسن البنا، بالوصول إلى المؤسسة التشريعية، ومع كل ذلك فإن هذا التحالف المصلحى سرعان ما انفصمت أواصره تحت ضغط تناقض الخلفيات والرؤية المستقبلية، ولكن الوفد كان قد فتح الباب وحدث ذلك التحول الذى شاهدناه بعد ذلك عندما تم ذلك الاندماج، بدلا من التحالف بين جماعة الإخوان وبين حزل العمل فى انتخابات عام ١٩٨٧، وكان من أولى نتائجه أن أصبح للجماعة داخل المؤسسة التشريعية عدد من الأعضاء وصل إلى ٢٩ عضوا يفوق عدد أعضاء الوفد البالغ عددهم حوالى ٢٢ عضوا، أو عدد أعضاء حزب العمل المندمج مع الجماعة والبالغ عددهم حوالى ١٧ عضوا».

(٦٢)

يعقد حسن أبو باشا مقارنات غير مجدية بين نتائج الحضور والتصويت فى الانتخابات المتتالية بعد الثورة فيقول:

«كانت النتيجة النهائية لهذه الانتخابات فيما يتصل بعدد الحضور بالنسبة لمجموع المقيدين فى دفاتر قيد الناخبين ٤٣,٣٪، وأعتقد أننى لا أبتعد عن الحقيقة إذا أكدت أن الالتزام بإعلان النتيجة بهذه

الواقعية الحقيقية، بعد غياب لهذه الواقعية وتلك الحقيقة استمر قرابة ستين عاما منذ بدء الحياة النيابية فى مصر بعد إعلان دستور سنة ١٩٣٢، يعد بعدا إيجابيا كان يجب أن تستوعبه مختلف القوى السياسية وتدرك مغزاه ودلالاته، فقد كان تزوير نتائج الانتخابات قبل ثورة يوليو هو السمة السائدة لغالبية الانتخابات التى تمت طوال تلك المرحلة، وتعرضنا لتفصيلات ذلك فيما سبق، ثم كانت نسبة الأربع تسعات والثلاث تسعات هى النسبة المتعارف عليها فى جميع الانتخابات التى تمت بعد ثورة يوليو طوال عهدى الرئيسين الراحلين عبد الناصر والسادات، وكان آخرها تلك الانتخابات التى تمت عام ١٩٧٦ والمشهود بها بالنظافة، فقد أعلنت نسبة الحضور فيها وكانت ٩٣٪!!! وبعدها انتخابات ١٩٧٩ وكانت نسبة الحضور فيها تتجاوز ٩٥٪!!! وكم علق كثير من المحللين السياسيين بأن أسلوب الانتخابات على تلك الصور كان أحد الأسباب الرئيسية التى دفعت قواعد عريضة من جمهور الناخبين إلى الانصراف عن المشاركة فى العملية الانتخابية، بل عن المشاركة فى الممارسة السياسية بأكملها، وكانت هذه الظاهرة فى حد ذاتها من أهم الظواهر التى ينسب إليها ذلك البطء فى النمو الديمقراطى فى مصر».

«ومع كل ذلك فقد جاء من ينتقد الالتزام بتلك الواقعية وهذه الحقيقة لكى تظهر النتيجة أمام الرأى العام بصفة عامة، والقوى السياسية الشرعية بصفة خاصة مترجمة للواقع الجماهيرى وحجمه المشارك فى العملية الانتخابية كأحد الأركان الهامة (يقصد المهمة) فى الممارسة السياسية والديمقراطية، تأكيدا لاحترام الحقيقة أولا، ودفعا للجماهير ومن خلفها القوى السياسية لكى تتخلى عن سلبيتها وتبدأ فى الوفاء بالتزامها نحو ذلك الواجب الوطنى ترسيخا للنمو الديمقراطى».

(٦٣)

يقارن حسن أبو باشا بين الانتخابات من حيث عدد القتلى فيقول:

«وإن أقرب الأمثلة على ذلك ما حدث فى الانتخابات التى أجرتها حكومة حسين سرى، وقد كانت حكومة محايدة وانتقالية فى يناير سنة ١٩٥٠، والتى فاز فيها حزب الوفد بالأغلبية المطلقة، وكانت حصيلة الأحداث التى تخللت عمليات الانتخابات ستة عشر قتيلا، وليس قتيلا واحدا كما حدث فى انتخابات ١٩٨٤، وكان تعداد مصر وقتها ١٨ مليونا وليس ٥٥ مليونا كما هو الآن، بجانب ٣٤ واقعة شروع فى قتل وجرحى بالرصاص، وعشرين واقعة تهديد بالسلاح، ومنع المرور السلاح بالدوائر الانتخابية، فضلا عن عشرات من المخالفات الانتخابية، وذلك هو النمط الذى يمثل إخلالا بالأمن، ويمكن أن يفسر على أنه حياد سلبى من الشرطة».

(٦٤)

ويتحدث حسن أبو باشا عن وجود المعارضة فيقول:

« ... وفى عهد الرئيس الراحل السادات لم يزد عدد أعضاء المعارضة فى المجلس النيابى على خمسة عشر عضوا، سواء فى انتخابات ١٩٧٦ أو ١٩٧٩».

«وفى انتخابات عام ١٩٨٧، ولا أتعرض لتفصيلاتها إلا من حيث نتيجتها، فقد تركت موقعى الوزارى قبل ذلك فى نوفمبر عام ١٩٨٦، فقد كانت نسبة الحضور فيها ٦٧٪، ونجح من أحزاب المعارضة حوالى تسعين عضوا، كما لم يحدث من قبل أيضا فى أى انتخابات قبل ثورة يوليو أو بعدها حتى نهاية حكم الرئيس الراحل السادات».

«والآن أليس هناك أى دلالة لنجاح هذا العدد الكبير من ممثلى المعارضة فى انتخابات عامى ١٩٨٤ و١٩٨٧ كما لم يحدث قبل ولاية الرئيس مبارك ألا يشير ذلك إلى أن حرية التعبير عن الرأى قد قفزت خطوات وخطوات إلى الأمام؟ ألا يدل ذلك على أن السلطة التنفيذية قد التزمت حيادا أكثر وأكثر عن ذى قبل؟ ألا يؤكد ذلك أن الإشراف القضائى على الانتخابات يمارس دوره وفاعليته؟ ثم إذا كان النظام بسلطاته التنفيذية يمارس نفس الأسلوب القديم، وقد استمر ما يزيد على نصف قرن بين عامى ١٩٢٣ و١٩٨٤، فلماذا يصر على نسبة التسعين فى المائة وما فوقها؟ ولماذا لم يحاصر أحزاب المعارضة ويمنع فوزها بهذا العدد الكبير من العضوية كما لم يحدث من قبل؟ أليس كل ذلك دليلا على أن حرصا أكبر على سلامة التطبيق الديمقراطى قد تحقق ويحتاج إلى تنميته والحفاظ عليه؟ وإلى متى نصر فى توجهاتنا السياسية على طمس الحقائق لمجرد الهوى والمصلحة الحزبية القريبة، ونغمض أعيننا عن المستقبل وما يفرضه من حرص أكثر على كل إيجابية تحقق نموا مطردا فى التطبيق الديمقراطى؟».

(٦٥)

ولا شك فى أن آخر فصلين من فصول هذا الكتاب «الحكم المحلى والديمقراطية» و«أزمة الديمقراطية فى مصر» هما من أهم فصول هذا الكتاب وليس فيهما فقرة إلا وتستحق كثيرًا من التأمل والتقدير للأفكار التى احتوتها هذه الصفحات الجميلة المعبرة التى لن يختلف اثنان على قيمتها.

وعلى مدى صفحات عديدة ينقل لنا اللواء حسن أبو باشا

تعليقات الصحافة العربية والأجنبية حول نتائج انتخابات ١٩٨٤، وإشادتها بدور الشرطة فى إدارة هذه المعركة.

(٦٦)

والحق أن كتاب حسن أبو باشا كتاب ممتع، ولا أعتقد أن القارئ سيصيبه الملل ولو لحظة واحدة من قراءة هذا الكتاب العظيم، لهذا الوزير العظيم، لكنه مع هذا لا يخرج عن أن يكون مذكرة متميزة من مذكرات كبار رجال أمن الدولة فى كل زمان ومكان.

* * *

ببليوجرافيا المذكرات التى يضمها هذا المجلد والمجلدات السابقة

قائمة ببليوجرافية بالمذكرات التى تناولناها
فى مجموعة كتب هذه السلسلة

١ ـ مذكرات وزراء الثورة

دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤ ـ رقم الإيداع ١١٣٤٦/١٩٩٤

ISBN:977-09-0253-5

كمال حسن على (الفريق أول)

مشاوير العمر، دار الشروق، ١٩٩٤.

سيد مرعى (المهندس)

أوراق سياسية، ٣ أجزاء، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨.

عبد الجليل العمرى

ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى، دار الشروق، ١٩٨٦.

ثروت عكاشة (الدكتور)

مذكراتى فى السياسة والثقافة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٧.

طبع بعد ذلك فى دار الهلال، وفى دار الشروق.

إسماعيل فهمى

التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦.

عثمان أحمد عثمان (المهندس)

صفحات من تجربتى، الطبعة الثالثة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨١.

ضياء الدين داوود

سنوات مع عبد الناصر، دار الموقف العربى، ١٩٨٤.

طبع بعد ذلك ضمن كتاب: مذكرات ضياء الدين داود «سنوات عبد الناصر وأيام السادات»، دار الخيال، ١٩٩٧.

ضياء الدين داوود

ما بعد عبد الناصر، دار الموقف العربى، ١٩٨٦.

طبع بعد ذلك ضمن كتاب: مذكرات ضياء الدين داود «سنوات عبد الناصر وأيام السادات»، دار الخيال، ١٩٩٧.

أحمد خليفة (الدكتور)

الرأى والرأى الآخر..كلمات وراء الأحداث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

عبد الوهاب البرلسى (الدكتور)

كنت وزيراً مع عبد الناصر، دار المستقبل العربى، ١٩٩٢.

حسن أبو باشا (اللواء)

فى الأمن والسياسة، دار الهلال، ١٩٩٠.

٢ـ مذكرات المرأة المصرية

دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥ ـ رقم الإيداع ١٩٩٥/١٠٥٥١
ISBN:977-09-0311-6

د. عائشة عبد الرحمن (الدكتورة بنت الشاطئ)

على الجسر، الأعمال الكاملة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

جيهان السادات

سيدة من مصر، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٧.

لطيفة الزيات (الدكتورة)

حملة تفتيش أوراق ذاتية، كتاب الهلال، العدد ٥٠٢، دار الهلال، أكتوبر ١٩٩٢.

زينب الغزالى

أيام من حياتى، دار الشروق، الطبعة الرابعة عشرة، ١٩٩٥.

إنجى أفلاطون

مذكرات إنجى أفلاطون، تحرير وتقديم: سعيد خيال، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

اعتدال ممتاز

مذكرات رقيبة سينما ٣٠ عاما، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

إقبال بركة:

يوميات امرأة عاملة، سلسلة اقرأ، العدد ٥٨١، دار المعارف، ١٩٩٣.

نوال السعداوى (الدكتورة)

مذكرات طبيبة، سلسلة اقرأ، دار المعارف، ١٩٦٥.

سلوى العنانى

بعض أوراقى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

ثريا رشدى

رشاد رشدى (بالاشتراك مع آخرين)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

٣ـ الثورة والحرية: مذكرات المرأة المصرية

وهى طبعة موسعة من الكتاب السابق شملت جميع أبوابه.

دار الخيال، القاهرة، ٢٠٠٤ ـ رقم الإيداع ٢٠٠٤/١٨٦٨

ISBN:977-5979-39-

٤ ـ مذكرات الضباط الأحرار

دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦ ـ رقم الإيداع ١٩٩٦/٧٥٤٠
ISBN:977-09-0337-X

محمد نجيب

كنت رئيسا لمصر ـ مذكرات محمد نجيب، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٤ .

عبد اللطيف البغدادى

مذكرات عبداللطيف البغدادى، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧.

خالد محيى الدين

والآن أتكلم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

عبد المنعم عبد الرءوف

أرغمت «فاروق» على التنازل عن العرش، الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٨ .

جمال منصور

فى الثورة والدبلوماسية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩ .

محمد عبد الفتاح أبو الفضل

كنت نائبا لرئيس المخابرات، (كتاب الحرية ١١)، دار الحرية، ١٩٨٦ .

حسين محمد أحمد حمودة

أسرار... حركة الضباط والإخوان المسلمون، صفحات من تاريخ مصر الفترة من ٤ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٦ أكتوبر ١٩٨١، الزهراء للإعلام العربى، ط ١، القاهرة، ١٩٨٥، ط ٣، ١٩٨٩.

٥ ـ نحو حكم الفرد: الثورة فوق الديمقراطية

طبعة موسعة من الكتاب السابق شملت جميع أبوابه ما عدا الباب الثانى الذى تم تناوله بتوسع فى كتابنا «عبد اللطيف البغدادى.. شهيد النزاهة الثورية».

دار الخيال، القاهرة، ٢٠٠٣ ـ رقم الإيداع ٢٠٠٢/١٠٠٣٥
ISBN:977-7959-29-3

٦ـ مذكرات الهواة والمحترفين

دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧ ـ رقم الإيداع ١٩٩٧/٨٧٨٥
ISBN:977-09-0389-2

جمال ماضى أبو العزايم (الدكتور)

مواقف مع الطب النفسى فى مصر ١٩٤٣ ـ ١٩٩٦، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٦.

حامد طاهر (الدكتور)

ديوان حامد طاهر، تجربتى مع الشعر، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٨٤.

سمير حنا صادق (الدكتور)

رحيق السنين ، كتاب الأهالى، رقم ٥٥، يناير ١٩٩٦.

عبد الله عبد البارى

خواطر فى بلاط صاحبة الجلالة، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨٤.

علاء الديب

وقفة قبل المنحدر، من أوراق مثقف مصرى، المركز المصرى العربى، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.

محمد أحمد فرغلى (باشا)

عشت حياتى بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٤.

محمود الربيعى (الدكتور)

فى الخمسين عرفت طريقى، سيرة ذاتية، مطبعة المستقبل، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

ميلاد حنا (الدكتور)

ذكريات سبتمبرية، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦ .

٧ـ محاكمة ثورة يوليو: مذكرات رجال القانون والقضاء

دار الخيال، القاهرة، ١٩٩٩ ـ رقم الإيداع ١٩٩٩/٥٣٩٧

محمد عصام الدين حسونة (المستشار عصام حسونة)

شهادتى.. ٢٣ يوليو وعبد الناصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

ممتاز نصار (المستشار)

معركة العدالة فى مصر، دار الشروق، الصفحة الأولى، نوفمبر ١٩٧٤.

محمد عبد السلام (المستشار)

سنوات عصيبة.. ذكريات نائب عام، دار الشرق، القاهرة، الطبعة الثانية، مايو ١٩٧٥.

جمال الدين العطيفى (الدكتور)

آراء فى الشرعية وفى الحرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

جمال الدين العطيفى (الدكتور)

من منصة الاتهام، دار المعارف، ١٩٦٨.

محمد عبد السلام الزيات

مصر.. إلى أين.. قراءات وخواطر فى الدستور الدائم ١٩٧١ ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥.

محمد عبد السلام الزيات

السادات: الحقيقة والقناع، كتاب الأهالى، رقم ١٨، فبراير ١٩٨٩

ماهر برسوم (المستشار)

مذكرات مستشار مصرى، دار العرب البستانى، ١٩٨٥.

حسن عبد الغفار (المستشار)

ذكريات مستشار، دار الفكر العربى، بدون تاريخ.

٨- الأمن القومى لمصر: مذكرات قادة المخابرات والمباحث

دار الخيال، القاهرة، ١٩٩٩ - رقم الإيداع ١٩٩٩/١٢١٢٨

محمد حافظ إسماعيل (الدكتور)

أمن مصر القومى فى عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر،الطبعة الأولى، ١٩٨٧ .

صلاح نصر

ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير، الجزء الأول: الأصول، مؤسسة الاتحاد للطباعة والنشر، أبوظبى، ١٩٨٦.

أمين هويدى

عبدالناصر، دار المستقبل العربى، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.

أحمد كامل

من أوراق رئيس المخابرات العامة.. أحمد كامل يتذكر، دار الهلال، ١٩٩٠، تحرير أحمد عز الدين.

حسن طلعت (اللواء)

فى خدمة الأمن السياسى (مايو ١٩٣٩ - مايو ١٩٧١)، دار الوطن العربى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.

فؤاد علام (اللواء)

الاخوان وأنا.. من المنشية إلى المنصة، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

٩- من أجل السلام.. معارك التفاوض: مذكرات قادة الدبلوماسية المصرية

دار الخيال، القاهرة، ١٩٩٩ - رقم الإيداع ١٩٩٩/١٦٥٥٥

ISBN:977-5979-04-8

أحمد عصمت عبد المجيد (الدكتور)

زمن الانكسار والانتصار، مذكرات دبلوماسى عن أحداث مصرية وعربية ودولية، نصف قرن من التحولات الكبرى، دار الشروق، ودار النهار، الطبعة الأولى، نوفمبر ١٩٨٨.

محمود رياض

مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ - ١٩٧٨) البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٥.

محمد إبراهيم كامل

السلام الضائع فى كامب ديفيد، كتاب الأهالى (١٢)، ١٩٨٧.

حسين ذو الفقار صبرى

يانفسى لا تراعى، تقديم يحيى حقى، الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.

محمد عبد الوهاب العشماوى (الدكتور)

شرخ فى جدار الجامعة العربية، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٩.

جمال بركات (السفير)

طرائف دبلوماسية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧.

١٠ - الطريق إلى النكسة: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧

دار الخيال، القاهرة، ٢٠٠٠ - رقم الإيداع ٢٠٠٠/٢٢٨٧
ISBN:977-5979-11-0

عبد الحميد الدغيدى (اللواء)

جريدة الأيام، ٥ يونيو ١٩٨٨، ١٢ يونيو، ١٩ يونيو، ٢٦ يونيو، ٣ يوليو، ١٠ يوليو، ١٧ يوليو. تولى تحرير المذكرات أحمد الجابرى.

مجلة أكتوبر، العدد ٨٧٠: ٢٧ يونيو ١٩٩٣.

عبد المحسن كامل مرتجى (الفريق أول)

الفريق مرتجى يروى الحقائق، قائد جبهة سيناء فى حرب ١٩٦٧، دار الوطن العربى.

أنور القاضى (الفريق)

مذكرات، آخر ساعة، (حوار مع محمد وجدى قنديل) بمناسبة مرور ٢١ عاما على حرب يونيو ١٩٦٧، آخر ساعة، ١٩٨٨/٦/٨.

صلاح الحديدى (الفريق)

شاهد على حرب ١٩٦٧، مطبعة مدبولى، ١٩٧٤.

صلاح الحديدى (الفريق)

شاهد على حرب اليمن، مطبعة مدبولى، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.

محمد فوزى (الفريق أول)

حرب الثلاث سنوات (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)، دار المستقبل العربى، ١٩٩٠.

١١ ـ النصر الوحيد: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣

دار الخيال، القاهرة، ٢٠٠٠ ـ رقم الإيداع ٢٠٠٠/٤٧٢٣

ISBN:977-5979-12-9

محمد عبد الغنى الجمسى (المشير)

مذكرات الجمسى، حرب أكتوبر ١٩٧٣، المنشورات الشرقية، باريس، ط ١، ١٩٨٩.

سعد الشاذلى (الفريق)

حرب أكتوبر، مذكرات الشاذلى، الجزء الأول ٦٨ ـ ١٩٧٣ حرب أكتوبر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧، وذكر فى الكتاب أنه من منشورات مؤسسة الوطن العربى للطباعة والنشر، باريس، بالتعاون مع دار المحرر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

عبد المنعم خليل (اللواء)

فى قلب المعركة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥.

نشرت بعض فصول من المذكرات قبل ذلك فى كتاب «حروب مصر فى أوراق قائد ميدانى» عن دار المستقبل العربى، وفى جريدة «الأنباء» الكويتية، أغسطس ١٩٨٩.

يوسف عفيفى (الفريق)

أبطال الفرقة ١٩، مقاتلون فوق العادة، دار الصفوة، الغردقة.

عادل يسرى

رحلة الساق المعلقة.. من رأس العش إلى رأس الكوبرى، دار المعارف، ١٩٧٤.

١٢ - فى أعقاب النكسة، مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ - ١٩٧٢

دار الخيال، القاهرة، ٢٠٠٠ - رقم الإيداع ١٦٧٦٧/٢٠٠٠

ISBN:977-5979-17-X

مدكور أبو العز (الفريق)

مذكرات الفريق مدكور أبو العز، نشرت على ٣٥ حلقة فى جريدة الوفد، أغسطس وسبتمبر وأكتوبر، ١٩٨٧.

محمد أحمد صادق (الفريق أول)

لم تنشر المذكرات كاملة حتى الآن، إلا أن أجزاء متعددة منها نشرت فى:

- جريدة الشعب، مايو ١٩٨٢.
- جريدة الشرق الأوسط، يونيو ١٩٨٧.
- حديث مطول مع الأستاذ أحمد حسن عبدون، مجلة الشباب، مايو ١٩٩١.
- ذكريات للفريق صادق أدلى بها لجريدة الأحرار.

محمد صدقى محمود (الفريق أول)

لم تنشر المذكرات كاملة حتى الآن، إلا أن أجزاء متعددة منها نشرت فى:

- جريدة الأحرار، ٣ يناير ١٩٨٣.
- مجلة الحرس الوطنى السعودية، ١٩٨٥ (شهور ذى الحجة والمحرم وصفر).
- الأنباء الكويتية، مايو ١٩٨٦: الرجل الأول والأول مكرر فى مصر.
- جريدة الشرق الأوسط، ٨ يونيو ١٩٨٧،

محمد فوزى (الفريق أول)

استراتيجية المصالحة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦.

صلاح الحديدى (الفريق)

حوار مع الأستاذ هشام عبد الغفار، مجلة الشباب، أكتوبر ١٩٩١.

١٣ ـ على مشارف الثورة: مذكرات وزراء نهاية عهد الملكية (١٩٤٩ ـ ١٩٥٢)

دار الخيال، القاهرة، ٢٠٠١ ـ رقم الإيداع ١٨٧٣٢/٢٠٠٠
ISBN:977-5979-19-6

أحمد مرتضى المراغى (باشا)

مجلة أكتوبر، ٢٣ حلقة (بدءا من ٢٦ يناير ١٩٨٦ وحتى ٢٢ يونيو ١٩٨٦)

كريم ثابت (باشا)

- عشر سنوات مع فاروق ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢، نهاية الملكية، مذكرات كريم ثابت، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- فاروق كما عرفته، ملك النهاية، مذكرات كريم ثابت، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

إبراهيم فرج (باشا)

ذكرياتى السياسية، حوار مع حسنين كروم، الناشر: مكتبة الحياة، القاهرة، ١٩٨٤..

صليب سامى

مذكرات صليب سامى (١٨٩١ ـ ١٩٥٢)، نقد وتحليل د. سامى أبو النور، مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

نشرت هذه المذكرات فى طبعة سابقة قبل ذلك، لكنها غير متاحة.

عبد الرحمن الرافعى (بك)

مذكراتى ١٨٨٩ ـ ١٩٥١، الطبعة الثانية، كتاب اليوم، العدد ٢٩٨، سبتمبر ١٩٨٩ (فيه إشارة إلى أن هذه الطبعة مطابقة تماما للطبعة الأولى التى صدرت عن دار الهلال، ١٩٥٢).

١٤ ـ فى خدمة السلطة: مذكرات الصحفيين

دار الخيال، القاهرة، ٢٠٠١ ـ رقم الإيداع ٩٨٠٠/٢٠٠٠
ISBN:977-5979-15-3

موسى صبرى

٥٠ عاما فى قطار الصحافة، مذكرات موسى صبرى، دار الشروق، ١٩٩٢ .

أحمد بهاء الدين

محاوراتى مع السادات، دار الهلال، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.

عبد الستار الطويلة

السادات الذى عرفته، هيئة الكتاب، ١٩٩٢

فتحى غانم

معركة بين الدولة والمثقفين، كتاب اليوم، عدد سبتمبر ١٩٩٥، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٩٥.

حلمى سلام

■ أنا وثوار يوليو، ط ٢، دار ثابت، ١٩٨٦ .

حلمى سلام

■ ضمن كتاب : ثورة يوليو والصحافة، بقلم رشاد كامل، الفصل التاسع، الجداوى للنشر، الطبعة الأولى ١٩٧٩.

جلال الدين الحمامصى

حوار وراء الأسوار، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الأولى، يناير ١٩٧٦.

١٥ـ تكوين العقل العربى، مذكرات المفكرين والتربويين

دار الخيال ، القاهرة، ٢٠٠٣ . رقم الإيداع ٢٠٠٢/٢١٠٧٨

ISBN:977-5979-31-5

شوقى ضيف (الدكتور)

معى، الجزء الأول، سلسلة اقرأ، عدد ١٥ فبراير ١٩٨٥، دار المعارف، القاهرة.

عبد الرحمن بدوى (الدكتور)

سيرة حياتى، الموسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.

محمد عبد الله عنان

مصر فى عيون أبنائها .. ثلثا قرن من الزمن، مذكرات عبد الله عنان، دار الهلال، كتاب الهلال ٤٤٥، يناير ١٩٨٨.

محمد على العريان (الدكتور)

العريان والزمان، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.

أحمد عبد السلام الكردانى (الدكتور)

حقبة من الزمان، كتاب الهلال، عدد نوفمبر ١٩٨٠.

نادية رضوان (الدكتورة)

رحلتى إلى عالم الجن والعلاج الروحانى، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

١٦ـ الثورة والإحباط، مذكرات الأدباء وأساتذة الأدب

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٤ ـ رقم الإيداع ٢٠٠٤/٢٠٨١١

ISBN:977-01-9404-2

أحمد هيكل (الدكتور)

سنوات وذكريات، سيرة ذاتية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

على الحديدى (الدكتور)

رحلة مع الأيام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢.

جليلة رضا

صفحات من حياتى، كتاب الهلال، العدد ٤٢٧، يوليو ١٩٨٦، دار الهلال، ١٩٨٦.

صالح مرسى

هم وأنا، سيرة ذاتية: نجيب محفوظ، يحيى حقى، يوسف إدريس، يوسف السباعى، توفيق الحكيم، مكتبة مدبولى الصغير، ١٩٩٥.

فتحى أبو الفضل

رحلتى مع الرواية، سلسلة كتابك، دار المعارف، ١٩٧٩.

عايدة الشريف

شاهدة ربع قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

أمانى فريد

أيام وذكريات، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ.

١٧ - عسكرة الحياة المدنية: مذكرات الضباط فى غير الحرب

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٥ - رقم الإيداع ٢٠٠٥/٤٩١٣
ISBN:977-01-9521-9

سمير فاضل (الدكتور)

كنت قاضيا لحادث المنصة: مذكرات قاض عسكرى من حرب اليمن إلى اغتيال السادات، سفنكس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٣.

أحمد طعيمة

شاهد حق: صراع السلطة نجيب، عبد الناصر، عامر، السادات، مطابع الأهرام التجارية، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ١٩٩٩.

مصطفى بهجت بدوى

حكايات سبتمبر ٤٢: على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات، الأهرام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠.

حلمى السعيد

شهادتى للأجيال، دار المستقبل العربى، ١٩٩٩.

رياض سامى

شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب، إعداد محمد ثروت، المكتب المصرى الحديث.

١٨ - أقوى من السلطة: مذكرات أساتذة الطب

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥ - رقم الإيداع ٢٠٠٥/٧٢٥٦
ISBN:977-01-9542-1

زكى سويدان (الدكتور)

مشوار حياتى، أهم حوادث القرن، دار الوزان للطباعة والنشر - المعادى، ٦٦٤ صفحة، ١٩٩١ .

مصطفى الرفاعى (الدكتور)

خواطر طبيب، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٥.

مصطفى الديوانى (الدكتور)

قصة حياتى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥.

دمرداش أحمد (الدكتور)

يوميات طبيب فى الأرياف، سلسلة كتابك، الكتاب ٣٨، دار المعارف، القاهرة،، ١٩٧٧.

أرنست سليمان شلبى (الدكتور)

أقاصيص وأقاصيص، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣ .

١٩ - بناء الجامعات والأكاديميات:

مذكرات رواد العلوم والفنون

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥ - رقم الإيداع ٢٠٠٦/١٣٨٥٩

ISBN:977-419-175-7

سليمان حزين (الدكتور)

مستقبل الثقافة فى مصر، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.

سمحة الخولى (الدكتورة)

من حياتى مع الموسيقى، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

عبد الحليم منتصر (الدكتور)

ذكريات عطرة وخواطر عابرة.. هؤلاء علمونى، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

عبد الكريم درويش (الدكتور)

حصاد السنين، مطابع الشرطة، القاهرة، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٠ـ فى كواليس الملكية:

مذكرات رجال الحاشية فى العصر الملكى

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦ رقم الإيداع ٢٠٠٧/٣٨٧٠

ISBN:977-419-613-9

حسن يوسف

القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ : مذكرات حسن يوسف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢.

حسين حسنى (الدكتور)

السكرتير الخاص للملك فاروق: سنوات مع الملك فاروق: شهادة للحقيقة والتاريخ، الطبعة الأولى، دار الشروق، ٢٠٠١.

صلاح الشاهد

ذكرياتى فى عهدين، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦، الجزء الأول: عهد الملكية.

الغريب الحسينى

سنوات فى البلاد الملكى: مذكرات الغريب الحسينى، الحارس الخاص للملك فاروق، أخبار اليوم، قطاع الثقافة، ١٩٩٨.

٢١ـ فى رحاب العدالة:

مذكرات المحامين فى عصر مصر الحديثة

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦ . رقم الإيداع ٢٠٠٧/٥٧٥٧

ISBN:977-419-669-4

عبد الفتاح حسن (باشا)

ذكريات سياسية للوزير السابق عبد الفتاح حسن المحامى، دار الشعب، ١٩٧٤..

فتحى رضوان

٧٢ شهراً مع عبد الناصر، كتاب الحرية، الطبعة الثالثة، ملحق صور، ١٩٨٧ . مثبت على الغلاف أنها: الطبعة الثانية (فصلان جديدان)، صدرت الطبعة الأولى، ١٩٨٥ .

يوسف نحاس (الدكتور)

ذكريات.. سعد عبد العزيز.. ماهر ورفاقه فى ثورة سنة ١٩١٩، .. تصرفات حكومية، دار النيل للطباعة، ١٩٥٢ .

محمود كامل (الدكتور)

يوميات محام، كتاب اليوم، عدد شهر يوليو ١٩٨٤، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٨٤ .

٢٢ـ يساريون فى عصر اليمين:

مذكرات قادة الفكر اليسارى المصرى

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦. رقم الإيداع ٢٠٠٧/١٤٥٤٥

ISBN:977-419-777-1

محمد مراد غالب (الدكتور)

مع عبد الناصر والسادات: سنوات الانتصار وأيام المحن، مذكرات مراد غالب،

مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١.

حامد عمار (الدكتور)

خطى اجتزناها بين الفقر والمصادفة إلى حرم الجامعة، سيرة ذاتية، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦.

رشدى سعيد (الدكتور)

رحلة عمر، ثروات مصر بين عبد الناصر والسادات، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٠.

عبد العظيم أنيس (الدكتور)

ذكريات من حياتى، كتاب الهلال، العدد ٦١٨، يونيو ٢٠٠٢، دار الهلال، ٢٠٠٢.

٢٣ـ فى حدائق الجامعة: مذكرات خريجى جامعة القاهرة فى عقدها الأول

(١٩٣٠ ـ ١٩٤٠)

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧ .

د. عبد العزيز كامل:

فى نهر الحياة، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

شكرى عياد:

العيش على الحافة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.

د. إبراهيم عبده:

الناس معادن، مكتبة الآداب بالجماميز وسجل العرب، ١٩٦٠.

سعيد جودة السحار:

مواقف فى حياتى، مكتبة نصر، الطبعة الثانية، منقحة مهذبة، مزيدة، بدون تاريخ

٢٤ ـ فى ضوء القمر: مذكرات قادة العمل الوطنى والاغتيالات السياسية

مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧ .

عبد العزيز على

الثائر الصامت ، دار المعارف ،١٩٧٨

عبد الفتاح عنايت

قصة كفاح ، مكتبة الإنجاو المصرية ،

أحمد رمضان

نشرت فى مجلة المصور على حلقات ١٩٧٢

ببليوجرافيا المذكرات
التى يضمها هذا المجلد

الباب الأول:

«مشاوير العمر»، كمال حسن على، دار الشروق، ١٩٩٤، وهو موضوع الفصل الأول، وقد أعد للنشر فى مجلة عالم الكتاب، ١٩٩٥ .

الباب الثانى:

«أوراق سياسية»، ٣ أجزاء، سيد مرعى، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨، وهو موضوع الفصل الثانى.

الباب الثالث:

«ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى»، د. عبد الجليل العمرى، دار الشروق، ١٩٨٦، وهو موضوع الفصل الثالث.

الباب الرابع:

«مذكراتى فى السياسة والثقافة»، للدكتور ثروت عكاشة، مكتبة

مدبولى، ١٩٨٧، وهو موضوع الفصل الرابع، وقد نشر من قبل كمقال فى مجلة عالم الكتاب، ١٩٩٠.

الباب الخامس:

«التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط»، إسماعيل فهمى، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦، وهو موضوع الفصل الخامس، وقد نشر من قبل كمقال فى مجلة عالم الكتاب، ١٩٨٧.

الباب السادس:

«صفحات من تجربتى»، لعثمان أحمد عثمان، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨١، الطبعة الثالثة، وهو موضوع الفصل السادس.

الباب السابع:

«سنوات مع عبد الناصر» ، ضياء الدين داود، دار الموقف العربى، ١٩٨٤ وهو موضوع الفصل السابع.

الباب الثامن:

«ما بعد عبد الناصر.. أيام السادات»، ضياء الدين داود، دار الموقف العربى، ١٩٨٦، وهو موضوع الفصل الثامن.

الباب التاسع:

«الرأى والرأى الآخر.. كلمات وراء الأحداث»، للدكتور أحمد خليفة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، وهو موضوع الفصل التاسع.

الباب العاشر:

«كنت وزيرًا مع عبد الناصر»، د. عبد الوهاب البرلسى، دار المستقبل العربى، ١٩٩٢، وهو موضوع الفصل العاشر.

الباب الحادى عشر:

«الأمن والسياسة، مذكرات حسن أبو باشا» دار الهلال، ١٩٩٠، وهو موضوع الفصل الحادى عشر.

كتب للمؤلف

كتب للمؤلف

فى التراجم

- **الدكتور محمد كامل حسين عالمًا ومفكرًا وأديبًا**

سيرة حياة المفكر المصرى الكبير محمد كامل حسين (١٩٠٢ - ١٩٧٧) صاحب «قرية ظالمة» و«وحدة المعرفة» و«الوادى المقدس» و«النحو المعقول» و«التحليل البيولوجى للتاريخ».

فاز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى فى الأدب (١٩٧٨)، صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٨، وضمت الطبعة الثانية أبوابًا وفصولاً لم تضمها الطبعة الأولى.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢.

- **مشرفة بين الذرة والذروة**

سيرة العالم المصرى الكبير الدكتور على مصطفى مشرفة (١٨٩٨ - ١٩٥٠)، وإنجازاته العلمية ومدرسته الرائدة وأفكاره الاجتماعية وقدراته البيانية والموسيقية، وببليوجرافيا بإنتاجه وما كتب عنه، صدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٠، ونال جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم (١٩٨٢).

الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، ٢٠٠١.

- **سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى**

يستعرض الإنتاج الفكرى والأدبى للدكتور أحمد زكى (١٨٩٤ - ١٩٧٥) فى كافة الميادين ويعرض آراءه وفلسفته فى الحياة والعلم والسياسة والفكر والاجتماع، وتتميز الطبعة الثانية باحتوائها على الببليوجرافيا الكاملة لإنتاج الدكتور أحمد زكى فى كتبه ودراساته وترجماته ومقالاته المتنوعة فى مجلات: الرسالة، والثقافة، والهلال، والاثنين، والدنيا، والعربى وغيرها.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣.

- **أحمد زكى : حياته وفكره وأدبه**

يضم هذا الكتاب معظم فصول الأبواب الأولى من كتاب سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٤.

● **الدكتور على باشا إبراهيم**

سيرة حياة رائد الطب المصرى فى العصر الحديث د. على إبراهيم (١٨٨٠ - ١٩٤٧) وإنجازاته العلمية والحضارية، وآراؤه فى الحياة والعلم والطب والجامعة.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٥.

● **الدكتور نجيب محفوظ باشا**

سيرة حياة الرائد الأول لطب النساء فى العالم العربى د. نجيب محفوظ (١٨٨٢ - ١٩٧٢)، الذى أضاف إلى العلم كثيرًا من الإنجازات، وعرض لفلسفته وقدراته العلمية والبحثية والبيانية.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

● **الدكتور سليمان عزمى باشا**

سيرة حياة أول أطبائنا الباطنيين د. سليمان عزمى (١٨٨٢ - ١٩٦٦)، وتحليل لآرائه فى التعليم الطبى والجامعى، وفلسفته فى ربط الطب والتعليم الطبى بالحياة العامة.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

● **عثمان محرم .. مهندس الحقبة الليبرالية المصرية (١٩٢٤ - ١٩٥٢)**

يستعرض المقومات العقلية والفكرية والمهنية والسياسية التى أسهمت فى صنع إنجازات المهندس الوطنى العبقرى عثمان محرم (١٨٨١ - ١٩٦٣)، ويعرض لسيرته المهنية والسياسية والوطنية، ويتدارس أوراق محنته فى أول عهد الثورة حين قدم للمحاكمة كنموذج لكباش الفداء التى أراد العهد الجديد بها أن يمحو من الأذهان مهابة وقيمة رموز العهد السابق.
مكتبة مدبولى، ٢٠٠٤.

● **سيد مرعى، شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح (١٩٤٤ - ١٩٨١)**

سيرة حياة المهندس سيد مرعى (١٩١٤ - ١٩٩٢)، وإسهاماته السياسية والمهنية والزراعية فى ثلاثة عصور متتالية، وما تركته شخصيته من بصمات سياسية واجتماعية لاتزال آثارها باقية. مكتبة مدبولى، ١٩٩٩.

● **إسماعيل صدقى باشا (١٨٧٥ - ١٩٥٠)**

سيرة حياة واحد من أهم الشخصيات التى مرت بتاريخ مصر الحديث وأثرت فى تاريخها القومى تأثيرًا كبيرًا بالإيجاب والسلب، وعرض لإنجازاته الاقتصادية والحضارية، ونقد لعقليته السياسية، وتقدير لأفكاره الاستراتيجية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، ١٩٨٩.

● **صانع النصر .. المشير أحمد إسماعيل (١٩١٧ - ١٩٧٤)**

سيرة حياة قائد عسكرى متميز أتيح له أن يتحقق على يديه أعظم نصر فى تاريخ مصر المعاصر، وملامح حياته وتكوين شخصيته وإنجازاته العسكرية على مدى حياته، ويناقش النقاط الخلافية فى تاريخه. دار جهاد ثلاث طبعات، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥.

○ **مايسترو العبور .. المشير أحمد إسماعيل**

سيرة موجزة لحياة قائد القوات العربية فى حرب ١٩٧٣.

- **سماء العسكرية المصرية الشهيد عبدالمنعم رياض (١٩١٩ - ١٩٦٩)**

سيرة موجزة لحياة ألمع العسكريين العرب، وعرض سريع لأفكاره العسكرية والاستراتيجية وإسهاماته التاريخية. دار الأطباء ، ١٩٨٤.

- **توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية**

إطلالة سريعة بترتيب موضوعى على شخصية توفيق الحكيم وحياته وآثاره الأدبية، من خلال رحلته فى الحياة، وتعريف موجز بآثاره الأدبية والفكرية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة الثقافية، ١٩٨٨.

- **عبداللطيف البغدادى .. شهيد النزاهة الثورية**

سيرة حياة عبداللطيف البغدادى (١٩١٧ - ٢٠٠٠) أبرز رجال عهد الثورة فى المجال التنفيذى، وتتبع لفكره الإصلاحى والسياسى، وإنجازاته الحضارية، وإسهاماته فى الحياة البرلمانية، والوزارات المختلفة، والعلاقات العربية، ومحكمة الثورة، ورؤاه الاستراتيجية والسياسية والحربية.

دار الخيال، ٢٠٠٦.

- **عاشق العلم أحمد مستجير**

سيرة حياة وفكر وإنجازات عالم الوراثة المصرى والمفكر والأديب والمترجم عميد علماء الزراعة فى عصره وعضو مجمع الخالدين.

- **مصطفى مشرفة**

سلسلة قمم مصرية، السلسلة الثقافية لطلائع مصر، العدد ٧٣، المجلس القومى للشباب، القاهرة، فبراير ٢٠٠٧.

- **أستاذ الجيل فى السعودية، محمد طاهر الدباغ**

سيرة حياته وفكره التربوى وإنجازاته التربوية.

فى التراجم المجمعة

- **مصريون معاصرون**

مجموعة من كلمات ومقالات التأبين التى نشرت فى رثاء بعض المصريين المعاصرين أو إحياء ذكراهم، متضمنة أضواء موحية على بعض من الجوانب التى تبدت فى حياة وإنتاج هذه الشخصيات. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

- **كيف أصبحوا عظماء .. دراسات ورثاءات**

مجموعة منتقاة من الخطب والدراسات ألقيت فى تأبين بعض أعضاء مجمع اللغة العربية، وفى إحياء ذكرى رموز العلم والفكر والأدب فى احتفاليات الجمعية الخيرية الإسلامية بروادها.

- **عشرون من الخالدين :**

مجموعة دراسات ومقالات ألقيت ونشرت في سلسلة عظماء المصريين (روز اليوسف) وأيام في الذاكرة (الأهرام).

- **يرحمهم الله : كلمات فى التأبين**

تراجم انطباعية تأبينية لكل من: بدرالدين أبوغازى، وصلاح عبدالصبور، ومحمد زكى عبدالقادر، ود. يحيى المشد، ومحمد فهمى عبداللطيف.
دار الأطباء، ١٩٨٤.

دراسات أدبية

- **فن كتابة التجربة الذاتية : مذكرات الهواة والمحترفين**

مجموعة من القضايا النقدية والفكرية، المرتبطة بفن كتابة التجربة الذاتية، وأساسياته، وأركانه، وتطوره، ومدى الحاجة إليه، والنقاط الخلافية فيه مع محاولة لتأصيل مذهب المؤلف فى نقد أدبيات التجارب الذاتية المنشورة فى صور مختلفة.
دار الشروق، ١٩٩٧.

- **فى ظلال السياسة.. نجيب محفوظ .. الروائى بين المثالية والواقع**

دراسة أدبية نقدية تحليلية تستعرض الفكر السياسى لنجيب محفوظ من خلال آرائه الصريحة المباشرة وأعماله الفنية ومذكراته المتعددة، وتثبت أنه فكر متقدم تناول القضايا الوطنية برؤية واضحة ونظر ثاقب وعبّر عن وعى سياسى من طراز متميز نجا من التقولب والأيدلوجيات واستشرف الأمل فى الآفاق الرحبة لمستقبل مزدهر لأمته ونجح فى لفت النظر إلى حقيقة الإيجابيات الليبرالية التى تحققت بفضل ثورة الشعب فى ١٩١٩.
دار جهاد، ٢٠٠٣.

- **على هوامش الأدب**

مجموعة من الدراسات والبحوث فى اللغة والأدب والنقد، تحاول فهم النقد ووظيفته وتصور علاقة الإبداع بالحياة، وتحلل الوسائل الكفيلة بالارتقاء بالذوق الأدبى العام، وتناقش كثيرًا من القضايا والإشكاليات التى شغلت الحياة الثقافية، وترتاد آفاقًا جديدة فى درس علاقة اللغة بالحياة فى عصر المعلومات، وفى علاقة النقد بالذوق فى حقبة تتسم بتسارع الخطى والانكفاء على الذات معًا.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

- **ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة**

يناقش التأثيرات المتبادلة بين السياسة والتاريخ والأدب من خلال مجموعة من الفصول الموثقة (٢٣ فصلاً) تستعرض وقائع ثقافية وأدبية ونقدية محددة بعضها مشهور وبعضها لا يتمتع بالقدر الكافى من المعرفة به.
دار جهاد، ٢٠٠٣.

○ **من بين سطور حياتنا الأدبية**

خمسة من الفصول التى يضمها كتاب ثلاثية التاريخ والأدب والسياسية نشرت مبكرًا.

دار الأطباء ، ١٩٨٤.

● **أدباء التنوير والتأريخ الإسلامى**

دراسة وتعريف وتقييم لجهد ثلاثة من أساتذة كلية الآداب فى الجامعة المصرية تصدوا لكتابة تاريخ الأمة الإسلامية، تلقى الدراسة الضوء على ملامح وسمات ومميزات هذه التجربة الرائدة التى أثمرت عملاً يجمع بين الأدب والتاريخ، وقد أصبح بمثابة المصدر المفضل لأهل التاريخ وتاريخ الأدب العربى، وكثير من الدراسات الإنسانية.

الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٤.

● **كلمات القرآن التى لا نستعملها**

دراسة تطبيقية لنظرية العينات اللفظية مع جداول تفصيلية كاملة بالكلمات ومعانيها والآيات التى وردت فيها من خلال تصنيف لغوى دقيق مع شرح موجز لفكرة اختلاف العينات اللفظية والعوامل المؤثرة فى هذا الاختلاف.

صدر فى طبعتين : دار الأطباء، ١٩٨٤، دار الشروق، ١٩٩٧.

وجدانيات

● **أوراق القلب (رسائل وجدانية)**

يضم أكثر من خمس وسبعين رسالة من الرسائل القصيرة تعبر بطريقة مبتكرة عن أحوال وجدانية متباينة، وتعكس قدرة عالية على التصوير والتعبير والقبض على لحظات الخصوصية والتفرد والمفارقة فى العلاقات الإنسانية.

الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٩٤، الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

● **أوهام الحب : دراسة فى عواطف الأنثى**

يتضمن خمسة وثلاثين فصلاً ترسم الملامح الجوهرية فى الطبائع الإنسانية المتباينة، وتقدم صورًا فنية ونفسية دقيقة أقرب فى طبيعتها إلى اللقطة اللحظية، كما تقدم استعراضًا دقيقًا لتقلبات الوجدان ودواعيها وتواعبها.

الطبعة الأولى، الكتاب الأول فى سلسلة كتاب الجمهورية الشهرى، أغسطس ١٩٩٩.

الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

فى أدب الرحلات

● **رحلات شاب مسلم**

انطباعات ذاتية عن رحلات علمية مبكرة فى أمريكا وإيطاليا والهند وبريطانيا صورت فى دقة إبداعية بعض مشاعر الاحتكاك المباشر للمؤلف مع بيئات مختلفة وحضارات متعددة،

كتبت بحرص شديد على الالتزام والدقة الموحية.

صدر فى ثلاث طبعات : دار الصحوة ١٩٨٧، دار الشروق ١٩٩٥، دار جهاد ٢٠٠٣.

● **شمس الأصيل فى أمريكا**

يتميز بأسلوب مستحدث فى كتابة الرحلات لا يصف الطبيعة كما فعل السابقون، لكنه يحاول أن يصف الحضارة، وعلى حين أن وصف الطبيعة لا يستلزم إلا الحاسة الصادقة.. فإن وصف الحضارة يستلزم كذلك أقدارًا متنامية من الدقة والإحاطة والتعمق والفهم والترتيب.. ويستلزم قبل ذلك أن تكون جنديًا من جنود الحضارة لا فارسًا من فرسان الطبيعة.

صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦، ودار جهاد، ٢٠٠٣.

فى الأمن القومى والسياسى

● **الأمن القومى لمصر، مذكرات قادة المخابرات والمباحث**

مرجع ضخم يتدارس قضايا الأمن القومى المصرى من خلال قضاياه الأساسية والممارسات التاريخية لقادة أجهزته، ويستعرض مذكرات الرؤساء الأربعة الأوائل لجهاز المخابرات العامة: صلاح نصر، ومحمد حافظ إسماعيل، وأمين هويدى، وأحمد كامل، واثنين من قادة أجهزة أمن الدولة: حسن طلعت، وفؤاد علام.

● **قادة الشرطة فى السياسة المصرية (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠) دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات**

دراسة عميقة لدور جهاز مهنى حيوى فى الحياة السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين، وتعريف بيوجرافى بستين شخصية شرطية مع ذكر أدوارها التاريخية وذلك من خلال قراءات مكثفة، ومقابلات منتقاة، ودراسات عميقة.

مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢ .

مدارسات تاريخية ونقدية لكتب المذكرات

● **مذكرات وزراء الثورة**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات عشرة من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ من ذوى الانتماءات المختلفة والأدوار المتباينة، فضلاً عن اختلاف آرائهم السياسية: كمال حسن على، وسيد مرعى، وعبدالجليل العمرى، وثروت عكاشة، وإسماعيل فهمى، وعثمان أحمد عثمان، وضياء داود، وأحمد خليفة، وعبدالوهاب البرلسى، وحسن أبوباشا.

دار الشروق، ١٩٩٤.

● **المرأة والحرية : مذكرات المرأة المصرية**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لقضية الحرية فى النظام الاجتماعى من خلال قراءة متأنية

لمذكرات أربعة اتجاهات كاشفة عن دور المرأة المصرية فى الحياة العامة مشاركة للزوج فى مجده، أو ممارسة للسياسة، أو للوظيفة، أو عارضة لتجربة حياة متميزة: بنت الشاطئ، وجيهان السادات، ولطيفة الزيات، وزينب الغزالى، وإنجى أفلاطون، واعتدال ممتاز، وإقبال بركة، ونوال السعداوى، وسلوى العنانى، وثريا رشدى.

دار الخيال، ٢٠٠٤.

○ **مذكرات المرأة المصرية**

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «الثورة والحرية».

دار الشروق، ١٩٩٥.

● **نحو حكم الفرد : مذكرات الضباط الأحرار**

تصوير دقيق للفترة الأولى من حكم ثورة يوليو (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) ومقدماتها وصراعاتها والتحولات التى انتهت إليها من خلال مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات كل من: اللواء محمد نجيب، وخالد محيى الدين، وعبدالمنعم عبدالرؤوف، وجمال منصور، ومحمد عبدالفتاح أبوالفضل، وحسين حمودة.

دار الخيال، ٢٠٠٣.

○ **مذكرات الضباط الأحرار**

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «نحو حكم الفرد» تضم أيضًا بابًا عن مذكرات عبداللطيف البغدادى لم تتضمنه الطبعة الثانية.

دار الشروق، ١٩٩٦.

● **من أجل السلام ، مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية**

تحليل ومقارنة لرؤى مجموعة من أعلام الدبلوماسية المصرية الذين شغلوا مواقع مختلفة وعاصروا حروب مصر الدبلوماسية من أجل استعادة التراب الوطنى : أحمد عصمت عبدالمجيد، ومحمود رياض، ومحمد إبراهيم كامل، وحسين ذوالفقار صبرى، ومحمد عبدالوهاب العشماوى، وجمال بركات.

دار الخيال، ١٩٩٩.

● **عسكرة الحياة المدنية: مذكرات الضباط فى غير الحرب**

دراسة موسعة للتأثيرات العملية المباشرة وغير المباشرة لممارسة رجال القوات المسلحة للأدوار والمهام المدنية فى عهد الثورة فى مجالات الإدارة والوزارة والتنظيمات والسياسة والصحافة والقضاء والإعلام والدعوة والدبلوماسية والهندسة من خلال مدارسات مكثفة لمذكرات سمير فاضل، وأحمد طعيمة، وحلمى السعيد، ومصطفى بهجت بدوى، ورياض سامى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

● **يساريون فى زمن اليمين: مذكرات قادة الفكر اليسارى المصرى**

تأملات فكرية فى مذكرات أدبية من قادة الفكر اليسارى المصرى فى ميادين مختلفة قدر لهم أن يعايشوا صعود الفكر اليسارى ثم معاناته فى زمن التحول إلى اليمين: د. مراد غالب، ود. حامد عمار، ود. رشدى سعيد، ود. عبدالعظيم أنيس.

فى تاريخ عهد الملكية

● **على مشارف الثورة : مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩ - ١٩٥٢**

دراسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات خمسة من وزراء السنوات الأخيرة فى عهد الملكية ينتمون إلى اتجاهات وتوجهات مختلفة، مع تحليل أدبى تاريخى لما تضمنته المذكرات من حقائق وروايات، وتشمل مذكرات كل من: أحمد مرتضى المراغى، وكريم ثابت، وإبراهيم فرج، وصليب سامى، وعبدالرحمن الرافعى.

دار الخيال، ٢٠٠١ .

● **فى كواليس الملكية : مذكرات رجال الحاشية**

تحليل تاريخى واستعراض نقدى لمذكرات أربعة من الذين شغلوا مواقع مهمة فى القصور الحاكمة وقدر لهم أن يشهدوا بأعينهم ما يجرى فى الكواليس فى فترة حافلة بالأحداث، ثم قدرت لهم حياة ممتدة أتاحت لهم أن يربطوا بين ما رأوه وما عرفوه عن تاريخ الفترات والأحداث التى عاشوها عن قرب. مذكرات : حسن يوسف، ود. حسين حسنى، وصلاح الشاهد، والغريب الحسينى.

الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٦ .

فى تاريخ الطوائف المهنية فى مصر المعاصرة

● **فى خدمة السلطة .. مذكرات الصحفيين**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لعلاقات الصحافة بالسلطة على مدى عهد الثورة انتقالاً من عصر الليبرالية إلى التأميم والتنظيم إلى انفتاح محسوب، مع تحقيق لوقائع استغلال النفوذ ومصادرة الرأى: موسى صبرى، وأحمد بهاء الدين، وعبدالستار الطويلة، وفتحى غانم، وحلمى سلام، وجلال الدين الحمامصى.

دار الخيال، ٢٠٠٢ .

● **فى رحاب العدالة : مذكرات المحامين**

مدارسة تاريخية نفسية لمذكرات أربعة من المحامين المصريين من ذوى الاتجاهات الفكرية المختلفة (عبدالفتاح حسن، وفتحى رضوان، ود. محمود كامل، ود. يوسف نحاس) عملوا بالسياسة، والحزبية، والاقتصاد، والصحافة، والأدب، وظلوا على ولائهم لمهنة المحاماة يستلهمون قيمها، ويستعينون بخبراتها، ويوظفون مهاراتها، وحين كتبوا مذكراتهم فإنهم اعتبروها أداء للمحاماة عن معتقداتهم، وتصرفاتهم، وسلوكهم، وانحيازاتهم.

● **أقوى من السلطة : مذكرات أساتذة الطب**

استعراض للتاريخ الاجتماعى فى الحياة المصرية المعاصرة من خلال منظور طبى وتعليمى اصطبغ بالعلاقة المباشرة والتجربة الحية مع شخصيات السلطة المتعاقبة وتوجهاتها المتباينة على نحو ما تضيئه مذكرات الدكاترة: زكى سويدان، ومصطفى الرفاعى، ومصطفى الديوانى، ودمرداش أحمد، وأرنست سليمان شلبى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤ .

فى الفكر التربوى وتاريخ الحياة العقلية

● **آراء حرة فى التربية والتعليم**

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الفصول عرض فيها المؤلف آراء حرة ومدروسة فى قضايا التربية والتعليم حاول بها أن يفتح الأبواب أمام الفهم المستقيم لهذه القضايا، وأن يقدم الحلول الأكثر مناسبة والأجدى فائدة لمشكلات مزمنة، وأن يؤصل للفهم التربوى المعاصر من خلال فكر مفتوح لا يخضع للأهواء الوقتية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١. طبعة خاصة ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ .

● **مستقبل الجامعة المصرية**

مجموعة مختارة من الأفكار والتصورات والمقترحات التى نشرها المؤلف فى الصحافة المصرية على مدى تسع سنوات مستهدفًا تجديد الرؤى فى إصلاح الجامعة على أسس علمية دون طفرة، ومعبرًا عن رؤية علمية وعملية مختلفة عن تلك المطروحة على الساحة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ .

● **تكوين العقل العربى .. مذكرات المفكرين والتربويين**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات مجموعة من أبرز المفكرين والتربويين الذين أسهموا فى تكوين العقل العربى، وعرض لرؤاهم التربوية والفكرية ولوجهات نظرهم فى الحياة العقلية فى مصر المعاصرة من خلال تحليل انطباعاتهم ورؤاهم فيما يتعلق بتكوين عقلياتهم وعقلية تلاميذهم وأساتذتهم ومعاصريهم. وتشمل المدارسة مذكرات: شوقى ضيف، وعبدالرحمن بدوى، ومحمد عبدا& عنان، ومحمد على العريان، وأحمد عبدالسلام الكردانى، ونادية رضوان.

دار الخيال، ٢٠٠٢.

● **الثورة والإحباط : مذكرات الأدباء وأساتذة الأدب**

دراسة أدبية نقدية لمجموعة من المذكرات كتبها الأدباء وأساتذة الأدب وأضاءت علاقاتهم بالسياسة والحياة العامة وتفاعلات الأدب والكتابة فى عهد الثورة، وخبراتهم الفنية والأدبية، والعوامل التى شكلت وجدانهم، والتجارب التى عكستها آثارهم الأدبية، وتضم مذكرات الدكتورين: أحمد هيكل وعلى الحديدى، والأساتذة صالح مرسى، وفتحى أبوالفضل، وجليلة رضا، وعايدة الشريف، وأمانى فريد.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.

• **بناء الجامعات والأكاديميات: مذكرات رواد العلوم والفنون**

تحليل تاريخي وتوثيق تربوي للجانب المؤسسي في أكاديميات التعليم المتخصص في الشرطة والفنون والجامعات الإقليمية والاتحادات العلمية عبر مدارسه لمذكرات أربعة من الأكاديميين المؤسسين: سليمان حزين، وسمحة الخولي، وعبدالحليم منتصر، وعبدالكريم درويش.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.

فى الفكر التنموى

• **القاهرة تبحث عن مستقبلها**

مجموعة من المقالات والفصول استهدفت تغيير وجه القاهرة من خلال أفكار علمية وعملية تستند إلى تحليل المعلومات وتوظيفها، والقدرة على تصور البدائل وطرح الحلول انطلاقًا من رؤية رحبة الأفق، وقد تحقق بعض هذه الأفكار، ونتمنى أن يتحقق البعض الآخر لتصبح عاصمتنا فى المكانة اللائقة بها بين بقاع الدنيا.
دار المعارف، ٢٠٠٠.

• **التنمية الممكنة: أفكار لمصر من أجل الازدهار**

مجموعة مختارة ومنتقاة من المقالات والدراسات التى كتبها ونشرها المؤلف على مدى سبع سنوات (١٩٩٤ ـ ٢٠٠١) طارحًا فيها أسلوبًا جديدًا لمعالجة قضايا الوطن الاقتصادية والاجتماعية، معتمدًا على منهج موظف للمعلومات من أجل الانطلاق بفكر رحب يفيد من تجارب الحضارات السابقة والنظم السياسية المعاصرة، وتتناول الأفكار مناحى متعددة فى حياة الوطن ومستقبله واقتصادياته ويجمع هذه الأفكار أنها صادرة عن رؤية عملية قابلة للتنفيذ دون أن تتطلب موارد جديدة، وهو ما يدفع إلى المطالبة بالإسراع فى الأخذ بها من أجل ما ننشده من ازدهار فى مستقبل الوطن.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

• **مستقبلنا فى مصر: دراسات فى الإعلام والبيئة والتنمية**

مقالات ودراسات مستفيضة لبعض مشكلات الحياة العامة فى مصر، تقدم رؤى مختلفة الطابع تصدر عن فهم جديد لطبيعة الحضارة المعاصرة بعيدًا عن الآثار الكلاسيكية للأفكار الأيديولوجية التى صبغت بعض مناحى الحياة العامة فى مصر بما يستحسن الخلاص منه فى ظل فكر إنسانى علمى جديد يعتمد على التعويل على العناصر الإيجابية فى الإنسان، وعلى إعلاء قيمة الحرية، والتمكين للقيم الفاضلة فى حياة المجتمع، وفهم المشكلات فى إطارها الخاص بعيدًا عن التعميم، وعلى استنطاق الإحصاءات بالبعد التنموى الذكى والمحافظ فى الوقت ذاته على البيئة.
الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٧ .

• **الصحة والطب والعلاج فى مصر**

مجموعة من المقالات والفصول والدراسات تستعرض جوهر العلاقة بين الطب والصحة والمجتمع، وتقدم لمحات عن الدين والمرض، وعن مستقبل الطب الإسلامى، وعن طب

الطوارئ. كما تقدم أفكارًا جديدة فى تطوير التعليم الطبى وتنظيم المؤسسات الطبية. وتتضمن الطبعة الثانية دراسات موسعة تستهدف تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة من خلال رؤى عصرية لسياسات العلاج والصحة. الطبعة الأولى، جامعة الزقازيق، ١٩٨٧ .

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥ .

فى الفكر السياسى

- **الفلسطينيون ينتصرون أخيرًا .. دراسات فى التنبؤ السياسى**

تقدم مجموعة المقالات والفصول التى يتضمنها الكتاب أفكار المؤلف وتصوراته لمسار الصراع العربى - الإسرائيلى وقضية فلسطين، وهجرة اليهود العرب إلى فلسطين، ومعضلات السياسات الفلسطينية، وأخطاء السياسات العربية فى حقب متتالية، وحقيقة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية وإسرائيل.

دار جهاد، ٢٠٠٢ .

- **المسلمون والأمريكان فى عصر جديد**

مجموعة من الفصول والمقالات تتميز بجسارة فكرية وعقلية كفيلة بالنفاذ إلى جوهر المشكلات والتوجهات فى السياسة العالمية، ويجاهر المؤلف بأن الدعوة إلى الإسلام أجدى بكثير من الدفاع عنه. كما يستعرض مبرراته للتنبؤ بأن أمريكا قد تعتنق الإسلام، ويلقى الضوء على الدور الذى يلعبه الدين فى الانتخابات الأمريكية وفى غيرها من مواقع الأحداث فى عصر العولمة.

دار جهاد، ٢٠٠٢ .

موسوعة تاريخ النظام السياسى المصرى المعاصر

- **النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢ - ٢٠٠٠)**

مجموعة من الدراسات البيوجرافية التى يمكن وصفها بلغة البحث العلمى بأنها أصيلة وغير مسبوقة، ومجموعة من المقالات (المستندة إلى دراسات) تتناول بالبحث والتعليق تكوين شخصيات النخبة الحاكمة فى النصف الثانى من القرن العشرين وعوامل صعود هذه الشخصيات إلى مواقع المسئولية.

مكتبة مدبولى، ٢٠٠١ .

- **البنيان الوزارى فى مصر (١٨٧٨ - ٢٠٠٠)**

المرجع الأول والأوفى فى مجاله، وهو دراسة تاريخية وفهارس كمية وتفصيلية لإنشاء وإلغاء وإدماج الوزارات والقطاعات الوزارية وتبعيات المصالح والهيئات للوزارات المختلفة، ودراسة لتوزيع المسئوليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا على كل وزارة.

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن دار الشروق، وركزت على فترة الثورة.
الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠ . طبعة خاصة : مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ .

- **الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم ، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم**

توثيق تاريخ الوزارات المصرية وتشكيلاتها منذ قيام الثورة ١٩٥٢، من خلال ثلاثة أبواب، الأول: ترتيبى، والثانى: زمنى، والثالث: شخصى، ويقدم معلومات عن الوزراء ورؤسائهم ونواب رؤسائهم ونوابهم وتشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم.
صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ .

○ **التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة (١٩٥٢ ـ ١٩٨١)**

طبعة مبكرة ومختصرة من كتاب الوزراء، تقف عند نهاية حكم الرئيس السادات، وتقدم فقط بعض ما شمله البابان الثانى والثالث من كتاب الوزراء.
الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٦ .

- **المحافظون**

دراسة تأسيسية تشمل قوائم كاملة وترتيبية وفهارس تفصيلية وأبجدية وزمنية ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء نظام الإدارة المحلية (١٩٦٠) وحتى نهاية القرن العشرين. مع الإشارة إلى خلفياتهم المهنية وعلاقتهم بالمناصب الوزارية والإدارية.
صدرت الطبعة الأولى عن دار الشروق، ١٩٩٦. الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

- **كيف أصبحوا وزراء .. دراسة فى صناعة القرار السياسى**

فصول بيوجرافية وتاريخية فى إطار دراسة تحليلية ونقدية لصناعة القرار السياسى فى مصر، وهى دراسة لا تخلو من استرجاع ومن إحصاء ومن استقراء ومن استنباط، ومن تحقيق للروايات ومن عرض للرأى والرأى الآخر، ومن وضع المقارنات على هيئة جداول وأرقام.
دار الخيال، ٢٠٠٢.

أعمال موسوعية

- **القاموس الطبى نوبل فى ٣ أجزاء (بالاشتراك مع أ. د. محمد عبداللطيف)**

قاموس طبى ضخم يحوى ستين ألف مصطلح يسهل من خلاله الوصول إلى المصطلح المقابل من خلال أى لغة من لغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية، ويشمل مسارد كاملة لكافة المصطلحات الطبية الواردة فى اللغات.
دار الكتاب المصرى، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، القاهرة، ١٩٩٨.

- **دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث**

نبذات وافية ومعلومات كاملة تاريخية عن تطور مؤسسات وهيئات التعليم الطبى المصرية فى الجامعات ومراكز البحوث ووزارة الصحة. الجمعية المصرية للأطباء الشبان، ١٩٨٧.

في طب القلب

● **أمراض القلب الخلقية الصمامية**

كتاب طبى مرجعى يصلح أيضًا للثقافة العامة، يستعرض الخلقية الصمامية وأسبابها وطرائق تشخيصها وعلاجها وجراحاتها ومآلها.

دار المعارف، ٢٠٠١ .

● **أمراض القلب الخلقية : الثقوب والتحويلات**

كتاب طبى مرجعى يصلح أيضًا للثقافة العامة، عرض فيه المؤلف الأمراض الناشئة عن وجود ثقوب أو تحويلات فى تشريح القلب، مع تقديم صورة وافية عنها والاستعانة بكل ما يمكن أن يصور طبيعة المرض وحقيقته وسماته والطرق المتاحة لتشخيصه وعلاجه وجراحاته.

دار المعارف، ٢٠٠٢ .

تحقيق

● **يوميات على مصطفى مشرفة .. يناير ١٩١٨ - يوليو ١٩١٨**

تحقيق دقيق لمخطوطة من اليوميات التى وجدت فى آثار العالم المصرى الكبير عن الشهور الأولى من فترة بعثته إلى بريطانيا وما حفلت به مشاعره من حس وطنى ودينى، وتفاعل مع صورة مختلفة من الحياة، وحوارات عقيدية وفكرية، وخبرات علمية وحضرية وثقافية مكثفة.

مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.

ببليوجرافيات

● **مجلة الثقافة (١٩٣٩ - ١٩٥٢) تعريف وفهرسة وتوثيق**

سيرة حياة مجلة رائدة، ودراسة صحفية وأدبية تحليلية للمجلة الشهيرة التى أصدرتها لجنة التأليف والترجمة والنشر بصفة أسبوعية، وتشمل فهرسة كاملة للأعداد الـ ٧٣٣، وكشافات للموضوعات التى أسهم بها الكتاب الذين بلغ عددهم أكثر من ألف، مع تراجم وافية لحوالى ١٣٠ كاتبًا بارزًا واظبوا على الكتابة للمجلة، وتعد بعض النبذات البيوجرافية المقدمة عن هؤلاء بمثابة النبذات التعريفية الوحيدة المتاحة عنهم.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

● **الببليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء)**

ببليوجرافيا كاملة للبحوث الطبية المنشورة فى مائة وخمسين دورية طبية مصرية (١٩٨٥ - ١٩٨٨)، مع معلومات ببليوجرافية كاملة وملخصات وافية للبحوث، صدر فى ثمانية أجزاء نشرتها الأكاديمية الطبية العسكرية على مدى الفترة من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩١.

الكتب المسبوقة بمربع أبيض ○ نفذت ولن يعاد طبعها حيث ظهرت لها كتب بديلة وافية

المحتـويـات

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
WWW. egyptianbook. org. eg
E - mail : info @egyptianbook.org. eg